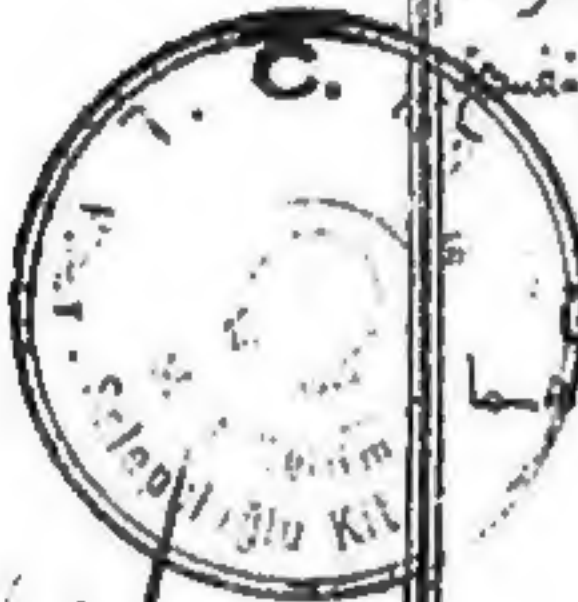
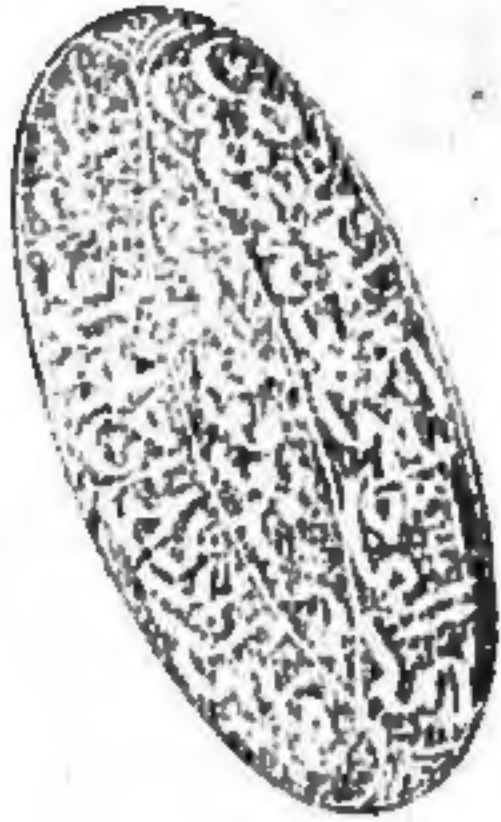


- ٢ مطلب مجرد الغيب الفاحش في البيع بدون تقرير لا يوجب الفسخ على مابه
الفتوى
- ٣ مطلب بيع عقار الصغير من غير من له الولاية بدون مسوغ لا يصح أصلا والا
توقف على الاجازة
- ٣ مطلب لا يبطل حق الفسخ مع الاكراه على البيع بموت المكره فلو ارته الفسخ
- ٤ مطلب لا ينتقل الرد بالتقرير للوارث
- ٥ مطلب ما يعرف بالتزوج يكتفى في اسقاط خيار الرؤية برؤية بعضه
- ٥ مطلب شراء معيب يظهر بعيب آخر قديم فله الرد به
- ٦ مطلب باع أرضا ثم ادعى انها واقف لا تقبل وفي قبول البيعة اختلاف وتفصيل
- ٧ مطلب ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي
- ٧ مطلب اكراه المحاكم المديون على بيع ماله لقضاء ما عليه من الدين سائغ شرعا
- ٨ مطلب بيع الرهن المستعار موقوف على رضا المبيع وله استخلاصه بإداء الدين
- ٩ مطلب شرط اجازة بيع الفضولي قيام المتبايعين والمبيع وكذا الثمن لو عرضا
- ٩ مطلب اذا باع المشتري ثانيا بعد الاول باز يد من الثمن الاول أو انقص بنفسه
الاول
- ١١ مطلب تسمع الدعوى على المشتري الثاني بعد القبض بدون حضور البائع
- ١٢ مطلب ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا وارخا ووافه وبينهما وان أحدهما
أسبق يقضى له اتفاقا
- ١٢ مطلب يرجع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيعة
- ١٢ مطلب لا يجبر البائع على قبول الحوالة بالثمن
- ١٥ مطلب في حكم بيع الاب أو الوصي أو شرائهم عقارا أو الصغير شفع
- ١٨ مطلب لا يثبت العيب بقول الامة مع مجود البائع
- ١٨ مطلب لا تقبل البيعة على قدم العيب ولا يحلف منكره ما لم يثبت قيامه عند
المشتري أولا
- ٢١ مطلب في بيان الشرط الفاسد ومنه التأجيل الى أجل مجهول
- ٢٢ مطلب الزيادة المنفصلة المتولدة تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر أنواعه
- ٢٢ مطلب لا تتوقف صحة الاقالة على بقاء المتعاقدين فتصح من الوارث
- ٢٣ مطلب للمشتري الرجوع بالنقصان بعد هلاك المبيع المعيب
- ٢٣ مطلب يجوز بيع الاب عقارا صغيرا بمثل القيمة أو بغيره إذا كان مجودا أو



5483/3

893/III
Jiguir

صحيفة

- مستورا
٢٤ مطلب باع بعض المبيع المثلي ثم اطلع على عيب قديم بالساق يكون له رده وبه
يفتى
٢٥ مطلب المحوالة من البائع على المشتري بالثمن لا تبطل برد المبيع
٢٥ مطلب تبطل المحوالة بفقد الشرط
٢٦ مطلب القول للمشتري بيمينه في النقصان وان وزنه البائع
٢٧ مطلب وجد بشي به عيبا فاصطلم مع البائع على ردهم من الثمن مع ويجعل
حطا وبعبارة لا تكون رشوة
٢٨ مطلب لو ارث البائع بالاكره الفسخ اذا ثبت اكره مورثه على البيع
٢٨ مطلب ظهور الاستحقاق في بعض المبيع قبل القبض يوجب الخسارة في الكل
وبعبارة في القيمة فقط
٢٨ مطلب التغير انما يعتبر من احد المتبايعين او الدلال
٢٩ مطلب اقل من المشتري بعد قبض المبيع باذن البائع فالبائع اسوة الغرماء في
الثمن وليس له الاختصاص بالمبيع
٣٠ مطلب قول الرجل يعني هذا الشيء فلان ليس من الاضافة الى الموكل بخلاف
بيع عبدك من فلان
٣١ مطلب باع بيتا معينان دارا وجزا من بيت معين من قبل القسمة بدون اذن
الشركاء لا يجوز
٣٢ مطلب الزيادة المفصلة المتولدة بعد القبض تمنع من الرد بالعيب
٣٣ مطلب في حكم عود العيب القديم عند المشتري
٣٥ مطلب فيما لو استحق بعض المبيع هل يخير في الباقي او لا وتفصيل ذلك
٣٥ مطلب جهالة المستثنى تفسد البيع
٣٥ مطلب لا يجوز بيع حق التعلل
٣٦ مطلب في حكم بيع الوفاء
٣٦ مطلب فيما لو هلك بعض المبيع او كله قبل القبض
٣٦ مطلب الوصف لاحصاء له من الثمن الا اذا ورد عليه القبض او الجناية
٣٨ مطلب باع احد الشركاء قطعة معينة من دار قبل القسمة كان لشريكه ابطال
البيع
٣٩ مطلب يصح البيع بشرط البراءة من كل عيب
٤١ مطلب ليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عود العيب من الاباق وثبوت

تكرره

صحيفة

- تكرره عند كل من المتبايعين
٤١ مطلب البخر عيب في الجارية لافي العبد الا ان يفحش
٤٣ مطلب في حكم تصرف من يحسن ويحقق حال افاقته وتفصيل ذلك
٤٥ مطلب المقبوض على سرق الشراء مضمون بقيمته ان بين الثمن والا فلا
٤٥ مطلب لا يصح بيع الثمرة قبل ظهورها
٤٦ مطلب يسلم الثمن او لا ثم المبيع وهلاكه قبل القبض من ضمان البائع
٤٧ مطلب يصح بيع المبيع من بائعه بزيادة عن الثمن الاول قبل النقد او بعده
٤٧ مطلب تخلية الثمر على الشجر قبض وبيان شروطها
٤٩ مطلب في بيع المفضض والمزركش
٤٩ مطلب في بيع المموء
٥٢ مطلب لا يصح بيع احد الشريكين بشي معين من المشترك بلا اذن شريكه
كبيع بيت من دار كذلك
٥٢ مطلب ببقاء خيار الرؤية بتصرف المشتري في المبيع قبل الرؤية تصرفا يتعاقد
به حق الغير كالاجارة
٥٤ مطلب لا يكون امتناع البائع من قبضه المبيع في الرد بالعيب مانعا من صحة
التولية
٥٥ مطلب لو رد المبيع على الوكيل هل له الرد على الموكل فيه تفصيل
٥٧ مطلب متى عاين المشتري ما يعرف بالعيان انتفى الغرر
٥٨ مطلب برهن البائع على حدوث العيب والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة
للمشتري
٥٨ مطلب المماطلة في دفع الثمن لا تقتضي فسخ البيع الصحيح اللازم
٥٩ مطلب الفساد بالاكره لا يمنع الفسخ فيه كل تصرف يقبل النقص بخلاف غيره
٦٠ مطلب اصل الماعلى ان يدفع البائع دراهمه الى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجعل
حطامن الثمن وعلى العكس لالا انه رشوة
٦١ مطلب من سعى في نقض ما تم من جهة يرد عليه معيه
٦٣ مطلب عند اختلاف الجنس في البيع لا يصح العقد اصل او مع اتحاد وفوات
الوصف المرغوب فيه يصح وتخير المشتري
٦٣ مطلب اختلاف في حدوث العيب وقدمه فالقول لمدعي الحدوث والبينة لمدعي
القدم
٦٤ مطلب زوائد المبيع فاسد مضمونة بالعقد

ت ٢

- ٦٤ مطلب للمشتري الرد بظهور الخيانة في المراجعة
- ٦٥ مطلب اذا قبض المشتري المبيع فاسد برضا بائعه ملكه بمثله أو قيمته يوم قبضه
- ٦٦ مطلب الاجازة اللاحقة كالو كالة السابقة
- ٦٧ مطلب اشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر فهذا بيع النصف بنصف الثمن
- ٦٧ مطلب ما يكتب في وثيقة السلم من قوله جديد عامه مفسده قبل وجود الجديد
- ٦٩ مطلب في شروط اجازة بيع الفضولي
- ٦٩ مطلب ردعاليه بعيب قديم بقضاء يكون له الرد على بائعه وان برضاه لا
- ٦٩ مطلب لا ينفذ بيع الوكيل بالغبن الفاحش
- ٧١ مطلب لا يفرق بين صغير وذو رحم محرم منه الابحى مستحق
- ٧١ مطلب جهل المشتري المبيع يمنع صحة البيع لاجهله البائع
- ٧١ مطلب الوكيل بالشراء لا يملك البيع
- ٧١ مطلب بيع المستأجر موقوف على اجازة المستأجر وملك الاجازة
- ٧٣ مطلب يخالف شراء الفضولي ببيع في التوقف على الاجازة الا عند الاضافة الى الغائب في الكلامين أو أحدهما على الخلاف
- ٧٥ مطلب خيار الغبن والتغرير بربل يورث أولا
- ٧٥ مطلب باع أحد الشركاء متحلا معينا قبل القسمة بدون اذن الباقي فلهم ابطال البيع
- ٧٦ مطلب التغرير يحصل من أحد المتعاقدين والدلال لامن غيرهما
- ٧٧ مطلب تقدم بينة المشتري على زيادة مدة الاجل
- ٨٠ مطلب أفلس ومعه غرض شراء فقبضه باذن بائعه فهو اسوة الغرماء
- ٨٢ مطلب له الفسخ بخيار الرؤية وان رضى بالقول قبلها
- ٨٣ مطلب تقدم بينة الاكراه على بينة الطوع ان اتحد التاريخ
- ٨٦ مطلب رأى أحد ثوبين فاشترى منهما ثم رأى الآخر له ردهما أو أخذهما
- ٨٦ مطلب اشترى شيئين ووجد بأحدهما عيبا له ردهما أو أخذهما قبل قبضهما أو أحدهما فلو بعد قبضهما له رد المعيب وحده
- ٨٨ مطلب للورثة استبقاء عين التركة بأداء الدين من مالهم عند الاستغراق
- ٨٨ مطلب القبض شرط بقاء السلم على الصحة لا بشرط انعقاده بوصفها
- ٨٩ مطلب يبيع أحد الشركاء نصيبه من المشترك بغير الخطا والاختلاف في المشترك بأحدهما لا يصح بدون اذن
- ٨٩ مطلب لا يكون مجرد السكوت معتبرا بعد الايجاب

- ٩١ مطلب لا يدخل الزرع في بيع الارض الا اذا ثبت ولا قيمة له
- ٩٢ مطلب صحيح عقد الا على ولو لغيره وله خيار الرؤية وبسقط خياره بوصفه قبل الشراء وثبت بذلك بعده
- ٩٢ مطلب بيع السكران نافذ عليه وكذا سائر تصرفاته الا في بيع
- ٩٣ مطلب اجاز بيع الفضولي وكان الثمن نقدا صار له امانة في يد الفضولي
- ٩٣ مطلب يفسد البيع شرط فاسد في صلبه وهو ما لا يقتضيه العقد اخ
- ٩٣ مطلب لا يبطل حق الفسخ بموت أحد المتبايعين فيخلقه الوارث
- ٩٤ مطلب يشترط في الرد بالابق وجوده عند المشتري والبائع حال صغر العبد او بلوغه
- ٩٤ مطلب الوفاء وانس والتقبيل بشهوة يمنع الرد بالعيب ولو تبين ويرجع بالنقصان
- ٩٧ مطلب لا يصح بيع البائع المنقول قبل قبضه باذن مشتريه لاجله ولا ينفذ باجازته
- ٩٨ مطلب فيما يمنع معه الرجوع بالنقصان وما لا يمنع
- ١٠٠ مطلب البيع في مرض الموت بالمحاباة لغير الوارث يكون وصية في قدر المحاباة فينفذ من الثلث
- ١٠١ مطلب في الرجوع بالنقصان بعد ذبح المبيع وعدمه
- ١٠١ مطلب ظهر بالمصوغ المبيع عيب بعد كسره يمتنع الرد ويرجع بالنقصان
- ١٠٤ مطلب بيع البهائم بشرط الحمل فاسد
- ١٠٤ مطلب لا يصح بيع الجنون ولا شراؤه
- ١٠٨ مطلب اذا تبين خلاف الوصف المرغوب فيه يكون للمشتري رد المبيع
- ١٠٨ مطلب القول بالسكر الرؤية والبيعة لمدعيها
- ١٠٨ مطلب تعتبر الرؤية قبل الشراء اذا قصد شروط الرؤية
- ١٠٨ مطلب عند خيار الرؤية بجميع العمر ما لم يمنع منه مانع
- ١١٠ مطلب في حكم البيع الفاسد
- ١١١ مطلب في حكم بيع المالك المضموم الى الوقف
- ١١٣ مطلب شرى بقرة على أنها حامل فسد البيع
- ١١٤ مطلب اشترى الشجر للقطع فقطعه فثبت من أصوله أو عروقه فهو للبائع وان قطعه من أعلاه فله المشتري
- ١١٤ مطلب شرط الخيار في صلب العقد أو بعده صحيح
- ١١٦ مطلب يبيع المريض مرض الموت بعهض ورثته موقوف على اجازة الباقي ولو بمثل القيمة
- ١١٦ مطلب ليس للمشتري المطالبة بالثمن ولا الرجوع بالنقصان قبل العود من الاباق

صحيحة

- ١٢١ مطلب البيع بدون ذكر الثمن فاسد ويملكه المشتري بالقبض باذن البائع بقيمته يوم قبضه ويمتنع الفسخ بينا المشتري فيه
- ١٢٤ مطلب الاصح أن الشرط الفاسد بعد العقد لا يلحق به
- ١٢٤ مطلب في شروط بيع الفضولي
- ١٢٧ مطلب شري شيئاً ولم يقبضه حتى ادعاه آخر لا تسمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري
- ١٢٩ مطلب باع مساحة على أن يبنى بها مسجد أو طعنا ما على أن يتصدق به يفسد البيع بهذا الشرط الفاسد
- ١٣٤ مطلب سكوت المالك عند عقد الفضولي وكذا بعد العلم لا يكون اجازة
- ١٣٥ مطلب شري لأخيه بلا وكيل ولم يجز نفذه على المباشر ما لم يضاف
- ١٣٧ مطلب وقف ببيع المرهون والمستاجر على اجازة المرفق والمستاجر
- ١٣٧ مطلب لمشتري المرهون والمستاجر الفسخ وان علم به ما على المفتي به
- ١٤٤ مطلب في حكم شراء الوصي للوصي ممن لا تقبل شهادته له
- ١٤٨ مطلب في حكم البيع بشرط الجهر على البائع أو شرط أن لا يأخذ الجبابة من المشتري
- ١٤٩ مطلب بيع المر يرض لوارثه موقوف على اجازة باقي الورثة ولو بمثل القسمة
- ١٥٢ مطلب القول بان مشاهدة مطلق التصرف يمنع من سماع الدعوى بلا توقف على مضي المدة بحث معارض للنصوص
- ١٥٢ مطلب مشاهدة الغير يتصرف بالايحار لا تمنع الدعوى
- ١٥٢ مطلب بيع عشرة أفدنة شائعة من مائة فدان بمنزلة بيع عشرة أدهم من مائة
- ١٥٤ مطلب في حكم الاستصناع
- ١٥٦ مطلب يصح بيع الاب المستور عقار ابنه الصغير بلا توقف على موع حيث خلا عن الغبن الفاحش
- ١٥٧ مطلب في تفصيل حكم ما لو اشترى طائفة على أن غلته كذا فظهر أقل
- ١٥٧ مطلب لا يمنع من الرد بالغرو وموت الغار مع بقاء المغرور
- ١٦١ مطلب في بيع العين المتأجرة وعدم توقف صحة البيع على فسخ الاجارة بالنسبة للبائع والمشتري
- ١٦٣ مطلب في تفصيل حكم هلاك المبيع قبل قبضه
- ١٦٣ مطلب في حكم بيع مبلغ في القومانية

صحيحة

- ١٦٣ مطلب في حكم بيع المستاجر
- ١٦٤ مطلب في حكم ما لو ظهر بعض المبيع القيمي مستحقا
- ١٦٤ مطلب لا رجوع في الاستحقاق باقرار المشتري وحده بل بيينة أو اقراره مع البائع
- ١٦٥ مطلب في حكم ما لو ظهر المبيع مستحقا بعد البناء وفيما يرجع به على البائع
- ١٦٦ مطلب هلك المبيع في يد البائع قبل القبض ولو بالتخية رجوع المشتري بالثمن
- ١٦٧ مطلب في حكم ما لو اشترى أرضا كل ذراع بكذا فوجدها ناقصة أو أكثر
- ١٦٩ مطلب يصح المحط من المبيع ان كان ديناً لا ان كان عيناً
- ١٧١ مطلب في حكم بيع الثمر
- ١٧٣ مطلب تعتبر قيمة البناء في الرجوع بالاستحقاق يوم التسليم
- ١٧٥ مطلب اختلاف في حدوث العيب وقدمه فالقول لمدعي الحدوث والبينة لمدعي القدم وتقدم عند التعارض
- ١٧٥ مطلب الفسخ قبل الرؤية يصح دون الرضا
- ١٧٥ مطلب مجرد التوكيل بالرؤية لا يفيد
- ١٧٥ مطلب للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ لاسترداد الثمن
- ١٧٦ مطلب في كيفية التحالف عند اختلاف المتبايعين في مقدار الثمن وشروطه
- ١٧٦ مطلب اذا كان الحد الى البحر والبحر تارة ينزل عن جزء لا يدخل في المبيع
- ١٧٦ مطلب ساحل البحر لا يملك
- ١٧٧ مطلب في الزيادة في الثمن والمنهن وشروطها
- ١٧٧ مطلب اذا فات الوصف المرغوب فيه وهلك المبيع في يد المشتري يرجع بالتفاوت
- ١٧٨ مطلب للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ الى استيفاء الثمن وهو أحق من سائر الغرماء
- ١٧٨ مطلب فيما قيل في ميراث الفسخ بخيار الغبن والتغريرو عدمه وخيار العيب وقوات الوصف المرغوب فيه
- ١٧٩ مطلب وقف ببيع المستاجر لغير دين على اجازة المستاجر
- ١٧٩ مطلب باع المستاجر بلا اذن مستأجره ثم باعه من مستأجره هل يفسخ الاول وينفذ الثاني أو لا خلاف
- ١٨٠ مطلب في الطريقة التي يجوز بها شراء والى الحكومة عقاريت المال نفسه
- ١٨٠ مطلب لا يصح تعليق الاقالة بالشرط وان كانت لا تفيد بالشرط الفاسد
- ١٨١ مطلب في حكم بيع الملك المضموم الى الوقف

- ١٨٤ مطلب اذا حدث نقص في المبيع فالداع عند المشتري بغير فعل البائع ضمنه المشتري
- ١٨٧ مطلب لا يصح بيع المدوم وماله خطر العدم
- ١٩٢ مطلب يدخل البناء والشجر في بيع الارض بلا ذكر
- ١٩٢ مطلب باع أرضا محدودها ولم يسم لكل ذراع ثمانية اذرع فلهي للمشتري ثلاثون ذائدا
- ١٩٣ مطلب اشترى أرضا ولم ينص على طريقها ولم تذكر الحقوق والمرافق ليس له المرور في أرض البائع
- ١٩٤ مطلب ابراء وكيل بيت المال من ثمن ما باعته عن جهة بيت المال صح وضمن كبراء الوصي والوكيل
- ١٩٦ مطلب باع أرضا على أنها مائة ذراع مثلا فظهر أنها أكثر فالزيادة للمشتري بلائمن حيث لم يسم لكل ذراع ثمانية
- ١٩٧ مطلب باع على أنه ان لم ينقد الثمن الى اربعة أيام فأكثرفلا يبيع فسد البيع
- ١٩٨ مطلب لا يبطل الكفالة بموت الكفيل
- ١٩٩ مطلب الالتزام والدفع بدون أمر المدفوع عنه لا يوجب الرجوع
- ١٩٩ مطلب الكفالة بالامانة باطلة
- ٢٠٠ مطلب لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل ولو من تركته
- ٢٠٠ مطلب لا تصح الكفالة بلاقبول ولا مع جهالة المكفول له
- ٢٠٠ مطلب ليس للدائن مطالبة المدين باعطاء كفيل به
- ٢٠١ مطلب لا يلزم الابن بدين أبيه بدون كفالة به
- ٢٠١ مطلب ابراء من الدين ثم أقر له به بطل الاقرار بخلاف الاقرار بالعين بعد ابراء العام
- ٢٠٢ مطلب تصح الكفالة بالمعصوب
- ٢٠٣ مطلب اذا أدى الكفيل بالامر الدين ملكه فاذا قفل به شخص صح
- ٢٠٤ مطلب لا تصح الكفالة بحال الشركة الا اذا انقلب دينها قبلها
- ٢٠٥ مطلب لرب الدين مطالبة الكفيل وكفيل الكفيل
- ٢٠٥ مطلب لا تصح الكفالة بعين الامانات ومنها مال المضاربة
- ٢٠٦ مطلب لا تصح كفالة الوارث عن ميت مفلس
- ٢٠٧ مطلب الكفالة بلا اذن أو اجازة لا توجب الرجوع عما أداه الكفيل
- ٢٠٨ مطلب على الكفيل بالنفس احضار المكفول اذا علم مكانه والا فلا

- ٢٠٨ مطلب يحاصص رب الدين غرما الكفيل في تركته
- ٢٠٨ مطلب تعاقب الكفالة بشرط متعارف صح
- ٢٠٩ مطلب برهن على أن هذا المحاضر كفيل عن الغائب بامر وعلى الدين قضي له على المحاضر والغائب الخ
- ٢٠٩ مطلب يؤخذ كفيل بالنفقة الى شهر وان علم أنه يغيب أكثر أخذ بقدرها
- ٢١٠ مطلب أدى الكفيل بامر المكفول عنه الرجوع عليه وأخذه من تركته
- ٢١١ مطلب يباع على المديون أصيلا أو كفيلًا كل ما لا يحتاج في الحال ان امتنع عن الاداء والبيع بنفسه
- ٢١٢ مطلب للمكفول له مطالبة كل من الكفيل والمكفول مالم تشترط براءة المكفول
- ٢١٣ مطلب قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على دفع كان عليه الجميع بمنزلة ما يابعت فلانا فاعلى
- ٢١٦ مطلب لرب الدين ملازمة المدين بعد ما خلى القاضي بينه
- ٢١٧ مطلب الكفالة بالعارية بعد دلا كما لا يصح مالم تنقلب مضمونة
- ٢١٧ مطلب لا طالب مطالبة كل من المدين والضامن على التعاقب فلو ضمتا معا طالب كلا منهما بالنصف
- ٢١٨ مطلب الكفالة بالدين الساقط بالبراء لا تصح
- ٢١٨ مطلب تصح الكفالة عن ميت ترك ما لا يقداره
- ٢٢٠ مطلب لو أدى كفيل المكفيل المال يرجع به على الكفيل الاول ولا يرجع على الاصيل ويرجع الاول على الاصيل
- ٢٢٠ مطلب يؤخذ المال من تركته الكفيل حال حياته وان كان مؤجلا
- ٢٢٠ مطلب تسمع الدعوى من القاصر بعد ابراءه العام وصيه بشئ لم يكن ظاهرا لادعوى أحد الورثة على بعضهم بعد ذلك
- ٢٢١ مطلب لا يشترط في الحوالة رضا الخيل
- ٢٢٣ مطلب لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة
- ٢٢٤ مطلب أحاله وضمن له مال الحوالة تصح
- ٢٢٦ مطلب لا يشترط حضور المحتال عليه محل الحوالة بل الشرط قبوله حين علم بها
- ٢٢٦ مطلب تبطل الحوالة المقيدة بموت الخيل ويكون المحتال اسوة غرما للخيل
- ٢٢٧ مطلب رد المبيع بعيب لا يبطل الحوالة المقيدة بالثمن
- ٢٢٨ مطلب شرط احتمال الضمان على الخيل صح وتكون كفالة
- ٢٢٩ مطلب أحكام القضاة تصان عن الانعفاء والابطال

- ٢٢٩ مطلب المراد بالشر الذي يستحقه القيم من مال الوقف أجر مثل عمله
- ٢٣٠ مطلب للقاضي ان يحكم بين أهل الذمة اذا تناقضا او ترفعوا اليه ورضوا بحكمه ويحكم بينهم بحكم الاسلام
- ٢٣١ مطلب ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة
- ٢٣١ مطلب لو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء الدين قيل ينصب القاضي وصيا وقيل يامر الورثة بالبيع الخ
- ٢٣١ مطلب يعطى لارباب الديون ما ثبتوه من ديونهم بعد مدة التسليم اذ لم يثبت غيرهم دينها
- ٢٣٢ مطلب لا يقضى على غائب ولا له الا بحضور نائبه
- ٢٣٢ مطلب تقبل البيعة على اعصار المدين بعد حبه بما يراه القاضي
- ٢٣٢ مطلب لا يسوغ الفسخ على زوجة الغائب وعلى من باشره التعزير الا لاثني بحاله
- ٢٣٣ مطلب لا ينزل القاضي بمنزل نفسه قبل علم من ولاة
- ٢٣٣ مطلب يعمل بخط البياع فيما عليه لا فيما له
- ٢٣٤ مطلب لا ينفذ الحكم بالطلاق على الزوج الغائب بشهادة البيعة
- ٢٣٤ مطلب لا أحد الورثة استخلاص الدين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء لا الى وارث آخر
- ٢٣٥ مطلب أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين في دعوى العين بشروط ثلاثة وفي الدين لا يتوقف على كونه ذائدا
- ٢٣٦ مطلب الاعى لا يصح قاضيا ولا نائبا للقضاء
- ٢٣٧ مطلب فيمن يعمل بخطه
- ٢٣٨ مطلب من صار مقضا عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده فيها
- ٢٣٨ مطلب الشهادة اذا تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه ترد
- ٢٣٩ مطلب العبرة بالواقع لا بما كتبه الكاتب
- ٢٣٩ مطلب لا يجوز تحاييف الشهود
- ٢٣٩ مطلب لا ينفذ القضاء بشاهدوين
- ٢٤٠ مطلب اليد من أقوى ما يستدل به على المالك والقول للورثة ذى اليد بينهم
- ٢٤١ مطلب ليس للقاضي تزويجه أمة غائب ومجنون وعبد ماله أن يكاتبهما ويبيعهما
- ٢٤٢ مطلب عقار يريده أحد آخر يده لا يصير به ذائدا
- ٢٤٣ مطلب اذا اتفقت الورثة على أداء كل الدين المستغرق من ماله لم يبق التركة

- لم فلهم ذلك وكذا في الوصايا
- ٢٤٤ مطلب مجرد سكوت المالك عند بيع الفضولي لا يكون رضا
- ٢٤٥ مطلب ادعاء الشراء من واحد أو آخر اقدم السابق
- ٢٤٥ مطلب دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق فتقدم بيعة الخارج
- ٢٤٥ مطلب تقبل البيعة بعد عين المدعى عليه كما بعد القضاء بالنكول
- ٢٤٦ مطلب لا تعتبر اليد المادية والعبرة في اليد السابقة
- ٢٤٦ مطلب قال المدعى عليه ما كان لك على شئ قط فبرهن المدعى على دعواه وبرهن المدعى عليه على البراء أو الأيفاء ولو بعد القضاء قبل بخلاف مالوراد نحو ولا اعرفك
- ٢٤٧ مطلب اذ لم يثبت الخارج الا آن دعواه الملك في العقار الا أنه أثبت سبق وضع يده عليه يكون ذايد وذو اليد خارجا فتقدم بيعة
- ٢٤٨ مطلب ينصب القاضي وصيا للخصومة مع صغر الورثة أو غيبتهم اذا كانت غيبتهم منقطعة والا فلا
- ٢٤٨ مطلب البلد المنقطع بحيث لا يصل اليه العبر ولا يجي منه
- ٢٥٣ مطلب برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى بتلك البيعة وكذا يقضى على الوارث بيعة قامت على مورثه
- ٢٥٣ مطلب يعمل بخط التاجر في دفتره المحفوظ فيما عليه ويقوم مقام البيعة
- ٢٥٤ مطلب اقتسم الورثة التركة ثم ظهر دين محيط بها تنقض القسمة الا أن يقضوا الدين من عند أنفسهم
- ٢٥٥ مطلب في طريق بيع التركة واثبات الحق وفي الورثة بالغ وقاصر بلاوصى
- ٢٥٥ مطلب لا يقضى على غائب ولا بدون نائب عنه
- ٢٥٦ مطلب فرق بين ان عزل الوكيل بشئ خاص بموت الموكل وبين ان عزل القضاة والنواب والامراء والعمال بموت الوالى أو السلطان
- ٢٥٦ مطلب النسي عن الشئ أمر بضده
- ٢٥٨ مطلب اذا ذكر القاضي أنه حكم بعد اقامة الدعوى والشهادة والتزكية يقبل قوله مادام قاضيا
- ٢٥٨ مطلب لا اعتبار بالجرح المجرد بعد التزكية
- ٢٥٨ مطلب التناقض في موضع الخفاء عفو وليس محصورا
- ٢٥٩ مطلب ولاية بيع التركة الغير المستغرقة لاورثة وولى اليتيم لا للقاضي ما لم يمتنعوا عن أيفاء الدين والبيع لا جله

٢٦٠. مطلب سلم الشفعة بناء على أن الثمن كذا فظهر أقل لانتفاء شفعتها
٢٦٠. مطلب لا يجبر بعض الورثة على تحرير التركة بمعنى ضبطها وبيعها بمعرفة بيت المال والقاضي برغبة أحدهم
٢٦١. مطلب تعدد الاسم جائز والغلط فيه لا يضر
٢٦٢. مطلب محل قولهم يوم الموت لا يدخل القضاء إذا لم يكن تاريخ الموت مستقيضا عند الكل والافلا يقضي القاضي لمن ادعى حقا بعد هذا التاريخ للتيقن بكذبه لا لكون الموت لا يدخل تحت القضاء
٢٦٢. مطلب ينصب القاضي وصيا في التركة المستغرقة بالدين لبيعها حيث امتنع الورثة من إيفائه
٢٦٣. مطلب مهم فيما قيل في القضاء على الغائب وله أن القول به ليس مذهبا لاني حنيفة لا يعتد به
٢٦٧. مطلب يجوز تعدد الأسماء
٢٦٨. مطلب يعمل بخط التاجر فيما عليه إذا كان محفوظا عنده وفيه بيان ما قيل في خط كاتبه
٢٦٩. مطلب ذكر أن جسد الميت فلان غير ما ثبت أولا وأقام البينة لا تقبل حيث اتصل القضاء بالاولى
٢٦٩. مطلب أحدي البنتين إذا بقيت واتصل القضاء بهما لا تنقض
٢٦٩. مطلب في حكم القاضي الذي بين أهل الذمة بشرعهم
٢٧٠. مطلب لورفع لقاضي المسلمين حكم قاضي الذميين بنقضه ولا يحكم الا بشرعية الاسلام
٢٧٠. مطلب ان يحكم قاضي المسلمين بحكم الاسلام بين أهل الذمة إذا ترفعوا اليه ورضوا بحكمه
٢٧٠. مطلب ادعى دفع الدين للميت وأقام البينة هل يحلف فيه كلام
٢٧٣. مطلب أحد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه
٢٧٤. مطلب فيمن يعمل بخطه وشرط ذلك
٢٧٤. مطلب في قضية المضاعفة التي صدرت في حق قاضي الجيزة واستحقاقه العزل من عدمه
٢٧٨. مطلب لا يترتب على القاضي استحقاقه العزل بمجرد خطئه في بعض الاحكام بالاعتماد
٢٧٨. مطلب لو أخطأ القاضي في الحكم لا يضمن ما لم يعتمد الجور

١٧٨. مطلب المعلق على شيئين أو أشياء لا يوجد بدون جميع ما علق عليه
٢٨١. مطلب في مناقضات وقعت بين قاضي بربر ومفتيها وقاضي كردفان
٢٨١. مطلب يحكم بالطلاق في وجهه الزوج أو وكيله بالخصوص لا في وجهه وكيله للنقل وتعتبر البينة في وجهه في حق منعه من نقلها
٢٨١. مطلب يثبت القاضي لاحضار المدعي عليه الغائب ان أقام المدعي بينة على دعواه ولو مستورة
٢٨٥. مطلب يصح بيع الوصي تركه مستغرقة لو بقيتمها وليس للغرماء بطلاله
٢٨٦. مطلب مع وجود الورثة البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استغراق التركة لا تباع التركة الا باذنهم
٢٨٧. مطلب اشترى بعض الغرماء ثيابا من التركة المستغرقة فالثمن مستحق لجميعهم
٢٨٧. مطلب المشروط له الاستبدال لا يملك ان يبيع من لا تقبل شهادته له الا بالخبرية
٢٨٨. مطلب جرولى الام الذي يملكه بعد تحقق السفة لديه واقامة قيم ينفذ
٢٨٨. مطلب قضاء الامير المفوض اليه نصب القضاة مع وجود قاضي البلد المولى من قبله جائز
٢٨٩. مطلب لو ثبت ان القاضي قضى بشهادة الاجير الخاص مستأجره والفلاح اشيعه لا ينفذ قضاؤه
٢٩١. مطلب الاقرار ملزم بنفسه والقضاء معه اعانة
٢٩٢. مطلب الحكم بالنسب حكم على الكفاية
٢٩٥. مطلب لا ينزع شيء ممن في يده لمجة التوقف بمجرد اعادة القاضي بفهم ذلك الوقف من قيودات المحكمة وانكار واضح اليد
٢٩٨. مطلب في نسخ لأشعة المحاكم الشرعية لماسبقها من الاوامر والمنشورات الخ
٢٩٩. مطلب القضاء على الميت بحضور وارثه بعد ان يفاء اللازم صحيح كالقضاء على الوارث
٢٩٩. مطلب يكتب في السجل انه حكم على الغائب أو الميت بحضور وكيله أو وصيه
٢٩٩. مطلب يقضى على الوارث بينة قامت على مورثه وعلى الوكيل بينة قامت على الموكل وبالعكس
٣٠٠. مطلب القضاء على أحد الورثة قضاء على الميت
٣٠٠. مطلب المقضى له وعليه انما هو الميت في الحقيقة
٣٠١. مطلب في كيفية ما يصير اجراؤه لو أحضر غريم الميت رجلا يدعى انه وارث الميت

وان له عليه كذا

- ٣٠٤ مطلب يقضي النائب بما شهدوا به عند الاصل وعكسه
 ٣٠٤ مطلب لو عزل القاضي عن القضاء ثم رد لا يقضي بشئ مما كان في ديوانه الخ
 ٣٠٤ مطلب لو عزل القاضي بعد اقامة البينة ثم أعيد فرفعت اليه تلك الخصومة الخ
 ٣٠٥ مطلب لو أن قاضيا قلد القضاء وأذن بالاستخلاف فأمر رجلا لسمع الدعوى
 والشهادة ويسأل عن الشهود وسمع الاقرار ولا يحكم بذلك بل يكتب الى القاضي
 لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم واذا رفع الامر الى القاضي لا يقضي بما وقع بل يامر
 باعادة البينة

- ٣٠٥ مطلب ما وجد في ديوان قاض قبله لا يعمل به
 ٣٠٨ مطلب فيما اذا ارتاب القاضي في أمر اليهود
 ٣٠٩ مطلب الشهادة لا ترد بمجرد التهمة
 ٣٠٩ مطلب فيما ترد به الشهادة ولو عرف القاضي الشاهد بجره أو عدالة لا يسأل عنه
 ٣٠٩ مطلب فيما يشترط لجواز التعديل
 ٣١٠ مطلب لا يضر الاختلاف في اسم المجمع كون المتنازع فيه واحدا معروفا
 ٣١٠ مطلب لا تقبل شهادة العدو على عدوه ان كانت العداوة دينوية
 ٣١٠ مطلب تقبل شهادة الاخ لاخيه
 ٣١٠ مطلب لا تثبت العداوة التي ترد بها الشهادات الا بنحو قذف وجرح وقتل
 ٣١٣ مطلب الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا
 ٣١٣ مطلب شهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ما عدا شهادة الاصل لفرعه وعكسه
 ٣١٣ مطلب يجب موافقة الشهادتين لفظا ومعنى عند الامام واكتفاء بالموافقة
 معنى

- ٣١٣ مطلب برهن على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل في مكان كذا لا تقبل
 ٣١٤ مطلب شهادة النفي المتواترة مقبولة
 ٣١٤ مطلب تقبل البينة لو آفاه المدعى عليه بعد عيّن المدعى
 ٣١٥ مطلب اختلاف الشاهدين في مكان الاقرار غير مانع لجواز تعدد الاقرار
 ٣١٥ مطلب بينة الا كراه في الاقرار أولى من بينة الطوع ان ارخا واتحد التاريخ والا
 فيينة الطوع
 ٣١٦ مطلب أخبرها عدل بموت زوجها فصدقه وتزوجت ثم أخبرها آخر بحياته
 لا يبطل نكاح الثاني ولا يفرق بينهما
 ٣١٦ مطلب تقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حدود وقود لمعذر حضور

الاصل

الاصل لموت او مرض الخ

- ٣١٦ مطلب في شاهد الحسبة اذا أخر شهادته لغير عذر
 ٣١٧ مطلب لا تقبل شهادة الاجير الخاص ولا شيخ القرية
 ٣١٩ مطلب لا يقدر في شهادة الشاهد أن للشهود عليه دعوى عليه بشئ آخر
 ٣٢٠ مطلب رجوع أحد الشاهدين في مجلس القاضي بعد القضاء لا يبطل القضاء
 ويضمن النصف
 ٣٢٠ مطلب لا يتوقف ضمان الشاهد بالرجوع بعد القضاء على قبض المال على
 المفتي به
 ٣٢١ مطلب ادعى رجوع الشهود عند غير القاضي وبرهن لا يقبل
 ٣٢١ مطلب تخصم الشهود والمدعى عليه تقبل لو عدوا لا لم يساعدوا المدعى أو يكتر
 منهم ذلك
 ٣٢٢ مطلب الشهادة اذا خافت الدعوى لا تقبل
 ٣٢٢ مطلب تقبل شهادة كاتب الوثيقة حيث كان عدلا
 ٣٢٣ مطلب في قبول الشهادة على الشهادة وما يعبر فيها
 ٣٢٣ مطلب تحمل الصبي العاقل الشهادة وأداها بعد بلوغه قبلت
 ٣٢٣ مطلب من موانع قبول الشهادة العصبية الخ
 ٣٢٤ مطلب انما يعتبر المانع من قبول الشهادة وقت الاداء لا وقت التحمل
 ٣٢٥ مطلب لا تقبل الشهادة في نسب بنوة العم مع عدم ذكر الجد الجامع
 ٣٢٦ مطلب لا يتحقق الا كراه مع غيبة المدركه
 ٣٢٨ مطلب في حكم الاختلاف بين الدعوى والشهادة في تاريخ البيع
 ٣٢٨ مطلب في اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان أو الانشاء والاقرار في نحو
 البيع لا يضر
 ٣٢٨ مطلب الشهادة باكثر من المدعى باطلة بخلاف الاقل للاتفاق فيه الا اذا وفق
 ٣٢٨ مطلب شهد أحدهما بالف والاخر بالف ومائة تقبل ان ادعى الاكثر الاقل
 الا أن وفق
 ٣٢٩ مطلب في الاعذار التي تقبل بها الشهادة حسبة مع التأخير
 ٣٣٠ مطلب أفنى بعضهم بعتة اقرار السارق مكرها وهو محمول على الصحة في حق
 الضمان
 ٣٣١ مطلب الطعن في الشهود بعد التزكية والحكم بانهم مستأجرون على الشهادة
 غير مقبول شرعا

صحيفة

- ٣٣٢ مطلب لا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء
 ٣٣٢ مطلب لا يقبل شهادة بالبيع وقبض الثمن ولم يسميا الثمن تقبل
 ٣٣٢ مطلب لا يعمل بالخط الا في مسألة كتاب الامان ويملك به البراءة السلطانية الخ
 ٣٣٣ مطلب تقدم بينة العمة على بينة المرض
 ٣٣٣ مطلب لا تقبل شهادة مشايخ الحرف والمعرفين والاجير الخاص
 ٣٣٣ مطلب في اجارة المسلم نفسه من الذمي وفي اجارة الاما كن منهم
 ٣٣٥ مطلب الشهادة بالملك المطلق تقبل كالدعوى
 ٣٤١ مطلب شهد أحدهما بالبيع والاخر بالاقرار به تقبل
 ٣٤١ مطلب لا تقبل شهادة أهل الذمة على المسلمة
 ٣٤١ مطلب اذا لم يتعين المشهود عليه الميت بذكر اسمه لا يكفي بذلك في الشهادة
 ٣٤١ مطلب تقبل الشهادة بحسبة لاثبات أصل وقف هو من حقوق الله تعالى
 ٣٤٤ مطلب المعتبر في قبول الشهادة اهلية الشاهد وقت الاداء لا وقت التحمل
 ٣٤٥ مطلب لو أن القاضي لم يرد شهادة الاجير الخاص ملاح حتى زال المانع من قبولها
 فأعاد الشهادة جازت الثانية
 ٣٤٥ مطلب كل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا
 ٣٤٥ مطلب الشهادة اذا كانت على غائب أو ميت فلا بد لقبولها من نسبه الى جده
 الا اذا كان يعرف بأقل من ذلك
 ٣٤٥ مطلب المعتبر حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك
 ٣٤٥ مطلب تقبل شهادة المعتق وابنه على عبده بطلاقها ثلاثا بحسبة
 ٣٤٦ مطلب لا يكفي شهادة رجل على شهادة الشاهد الاصيل
 ٣٤٧ مطلب لو خالفت الشهادة الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها او نقصان كذلك
 لا يمنع قبولها
 ٣٤٧ مطلب الدعوى بناء على الاقرار لا تجمع
 ٣٤٧ مطلب بينة العمة أولى من بينة المرض
 ٣٤٧ مطلب شهادة السماسر العدل مقبولة ما لم تكن فيما باعه كالدلال
 ٣٤٧ مطلب لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل وفيما قبله نزاع
 ٣٤٨ مطلب لا حاجة الى بيان الجنس والقدر والنوع والوزن في الشهادة مع الاشارة
 ٣٤٨ مطلب تقبل الشهادة بالتسامع لاثبات أصل الوقف دون شروطه
 ٣٤٩ مطلب لا يلتفت القاضي للشهادة على الجرح المحرد ولكن يترك الشهود فان
 عدلوا سر او علمنا قبلت شهادتهم

صحيفة

- ٣٥٠ مطلب بينة الخارج على الملك المطلق أولى من بينة الخارج على الوقف
 ٣٥٠ مطلب لا تقبل شهادة الوكيل بعد العزل فيما وكل فيه ان خاصم
 ٣٥١ مطلب بينة المشتري أنك بعثت مني بعد بلوغك أولى من بينة البائع أنه قبله
 لاثباتها العارض
 ٣٥١ مطلب بينة الخارج أني اشتريته من أبيك منذ عشر سنين أولى من بينة ذي اليد
 أن أباه مات منذ عشر سنين
 ٣٥١ مطلب بينة أن زوج فلانة مات أو قتل أولى من بينة أنه حي
 ٣٥٢ مطلب سألهما القاضي عن الزمان والمكان فقالا لا نعلم تقبل
 ٣٥٣ مطلب يقضى بينة الخارج في الملك المطلق ان اتحد التاريخ أو لم يورخا
 ٣٥٤ مطلب يشترط التحديد في دعوى البقار كما يشترط في الشهادة عليه
 ٣٥٤ مطلب في تفصيل حكم الشهادة بالموت
 ٣٥٥ مطلب بينة البيع والهبة يعرض أولى من بينة الرهن وبغير عرض بالعكس
 وبينة الوفاء أولى من بينة البتات استحسانا
 ٣٥٧ مطلب تقبل شهادة ابني البائع على بيع أبيهما
 ٣٥٨ مطلب شهدا بأن جماعة أخبروهما بما غرق مركب ومن فيهما أو منهم فلان ومات
 بسبب ذلك لا تقبل
 ٣٥٨ مطلب تقبل شهادة الفروع بعد التحمل اذا ادبت بعدم موت الاصول
 ٣٥٩ مطلب القول لمدعي العمة والبينة لمدعي التلحقة حيث فسرهما
 ٣٦٠ مطلب لا تكاف البينة الى ذكر نسب المدعية وهي حاضرة مشار اليها
 ٣٦٠ مطلب القول لمدعي المضاربة والبينة لمدعي القرض
 ٣٦٢ مطلب الاقرار بان جميع ما تحت يده وما ينسب اليه مشترك ليس من باب الاقرار
 بالمجهول بل هو عام
 ٣٦٢ مطلب اختلافا في شيء هل كان وقت الاقرار أو حدث بعده فالقول لورثة المقر
 والبينة على ورثة المقر له
 ٣٦٣ مطلب شهد الشهود وذكروا حدود الارض ولم يذكروا مقدارها أو ذكروه فظهر
 أقل أو أكثر أو قالوا انها يبذر فيها كذا فظهر أكثر أو أقل تقبل كالدعوى فيما
 يظهر
 ٣٦٥ مطلب لا بد لشهادة الحسبة أن يدعي ما يشهد به عند عدم وجود مدعي غيره
 ٣٦٥ مطلب ليس المراد بقوله لم ليس لنا مدعي حسبة أنه لو ادعى الشاهد حسبة ترد
 شهادته

- ٣٦٧ مطلب في حادثة رفعت من طرابلس الغرب الى تونس واجيب عنها من مفاتيها واستقهم عما قيل فيها
- ٣٦٧ مطلب شهد رجلان ان زوج فلانة قتل أو مات وشهد آخران أنه حي كان شهادة الموت والقتل أولى
- ٣٦٧ مطلب كون شهادة الحياة اذا أرخت بتاريخ متأخر أولى محله الديانة لا القضاء
- ٣٦٩ مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء
- ٣٦٩ مطلب تقبل شهادة الفروع بعد موت الاصول الخ
- ٣٧٠ مطلب لا تقبل شهادة الابنين بان أباهما أوصى الى رجل لو ينكر لجرهما نفعاً فلو ادعى تقبل استحسنانا
- ٣٧١ مطلب قال الشاهدان انهما لا يعرفان اسماء أصحاب الحدود ويعرفان الحدود اذا وقفاه عليه فتوجه اليه مع أمين القاضي وأشار اليه فوجد طبق الدعوى تقبل
- ٣٧٢ مطلب في الاختلاف في تقديم بينة السكاح و بينة الطلاق وتفاصيل هذه المسئلة
- ٣٧٦ مطلب للقاضي ان يسأل الشاهد عما طعن به فيه طعناً مجرداً فان أقر به رد شهادته وله ان لا يسأل ويطلب التزكية
- ٣٧٧ مطلب اذا ذكر الشهود بعد الطعن المجرد واقامة البينة علناً تقبل شهادتهم
- ٣٧٧ مطلب لا تقبل شهادة غير المسلم على المدعى عليه المسلم وتقبل شهادة غير المسلم على منله اذا كان عدلاً في دينه
- ٣٧٨ مطلب بينة زيد أنها زوجته أولى من بينتها أنها امرأة عمرو والمنكر
- ٣٨٣ مطلب لا يجبر الوكيل بالبيع على دفع ثمن ما باعه للموكل من مال نفسه
- ٣٨٣ مطلب ولاية قبض الثمن في البيع للموكل به دون الموكل
- ٣٨٣ مطلب لا يجبر الوكيل بالبيع على تقاضي الثمن وله احالة الموكل به الا ان يكون باع
- ٣٨٤ مطلب يصح اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضي
- ٣٨٤ مطلب للموكل عزل الوكيل متى شاء بشرط علم الوكيل
- ٣٨٤ مطلب القول للموكل بيمينه في دفع ما قبضه للموكل
- ٣٨٥ مطلب قال الاسير لا يخرج من بيته رجوعه بلا شرط على المصحح
- ٣٨٥ مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل
- ٣٨٧ مطلب للموكل عزل متى شاء ما لم يتعلق به حق الغير
- ٣٨٧ مطلب في مسائل يطرق فيها على الوكالة اللزوم

- ٣٨٨ مطلب الوكيل بالبيع يملك الاقالة الا في مسائل بخلاف وكيل الشراء
- ٣٨٩ مطلب في شرط لزوم الوكالة بالخصومة بدون رضا الخصم
- ٣٩٠ مطلب بتقييد نفاذ بيع الوكيل بالبيع المطلق بالقيمة وبالنقود على المفتي به
- ٣٩٢ مطلب انما يملك وكيل البيع بالبيع بالنسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة
- ٣٩٣ مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه بل يقع للموكل
- ٣٩٤ مطلب عين الوكيل بالشراء ثمننا وخالف بزيادة وقع الشراء للموكل
- ٣٩٤ مطلب القول للآخر في تعيين الثمن وان برهنا قدم برهان المأمور
- ٣٩٥ مطلب امره بشراء معين بالبيان ثم فقال المأمور اشتره بكذا وقال الا تبرئ نصفه تحالفاً يلزم المبيع المأمور
- ٣٩٦ مطلب الامر بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الامر يوجب الرجوع على الاصحاح
- ٣٩٦ مطلب اذا مات الوكيل مجهولاً مال موكله يضمن
- ٣٩٩ مطلب كل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها يقبل قوله بيمينه
- ٣٩٩ مطلب يقبل قول الوكيل بقبض الدين بعد موت الموكل في حق نفي الضمان عن نفسه لا في براءة المدين
- ٤٠٠ مطلب وكيل التقاضي لا يملك الصلح ولا التبرع ما لم يفوض له ذلك
- ٤٠١ مطلب ادعى الوديعة وشهد ان المودع أقر بالايداع تقبل كافي الغصب
- ٤٠٣ مطلب ليس للموكل طلب الاجر بدون شرط اذا لم يكن ممن لا يعمل الا باجر
- ٤٠٣ مطلب يقبل قول الوكيل بيمينه فيما صرفه حسب الامر في حق نفي الضمان عن نفسه
- ٤٠٣ مطلب للموكل تسليط الموكل على قبض ما وجب بعقده
- ٤٠٣ مطلب قال الموكل أمرت بنقد وقال الوكيل اطلقت فالقول للآخر الى آخره
- ٤٠٤ مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه ولا للموكل آخر
- ٤٠٥ مطلب لا يثبت الشراء بمجرد تصديق مدعى الوكالة به عن المالك بعد موته
- ٤٠٨ مطلب ينزل الوكيل بجنون الموكل بجنونه مطبقاً وان لم يعلم الا آخر
- ٤٠٩ مطلب ادعى الوكالة بقبض الدين فصدقه الغريم أمر بالدفع اليه الى آخره
- ٤١٠ مطلب للمأمور بالعمارة والاتفاق من ماله الرجوع وان لم يشترطه على المصحح
- ٤١٢ مطلب وكيل الحفظ لا يملك الخصومة
- ٤١٣ مطلب وكيل الخصومة لا يملك الصلح فيرتد برء الموكل
- ٤١٧ مطلب الوكيل لا يوكل الا بأذن أمره او تفويضه كاعمل برأيت
- ٤١٨ مطلب الوكيل بشراء شيء معين لو شراء لنفسه بحضور موكله وقع الشراء لنفسه

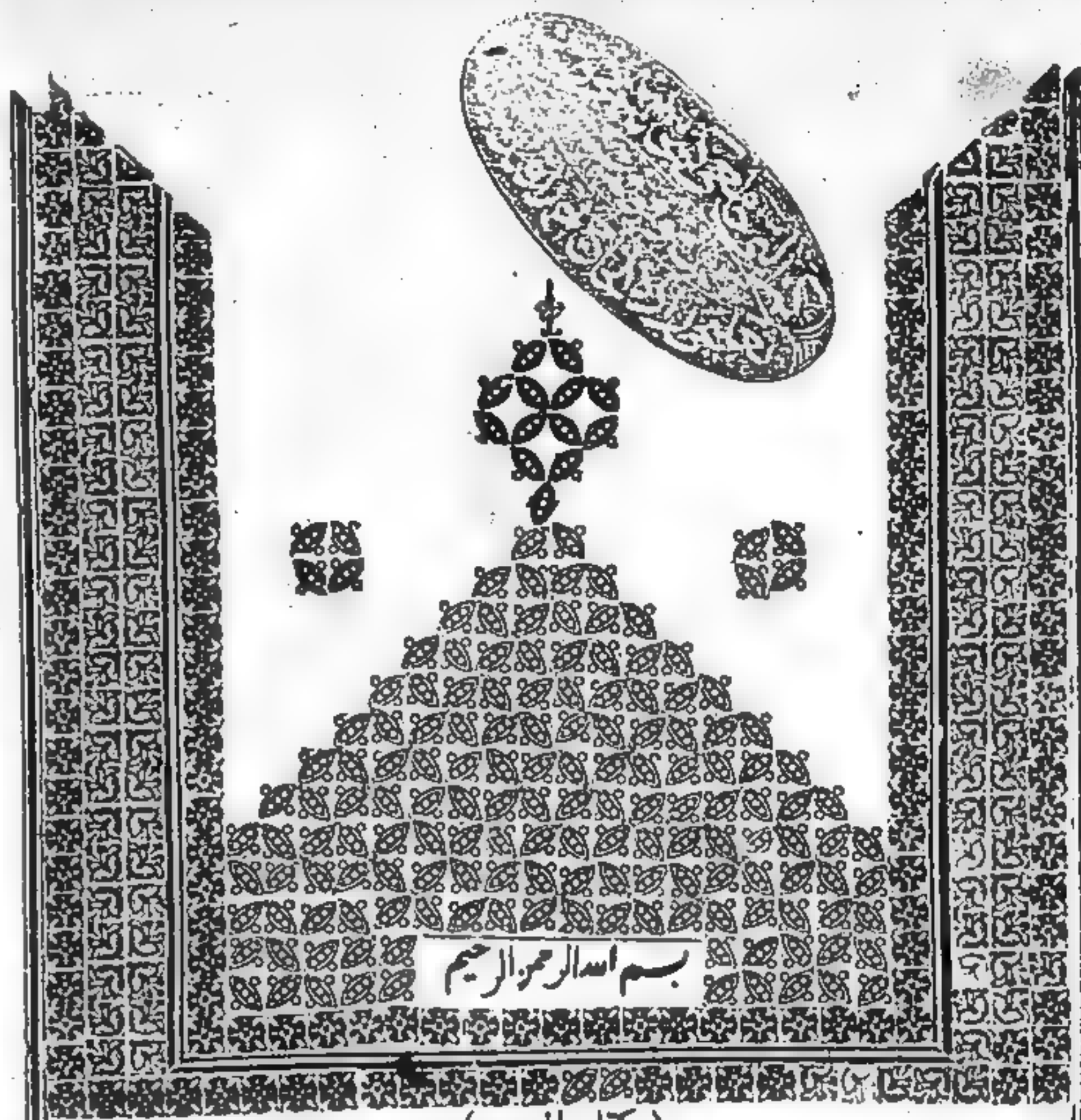
- صحيحة
- ٤٢٠ مطلب الوكيل لا يوكل الا باذن فيما عدا ما استثنى
- ٤٢٠ مطلب قال اني اريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا او مطلوبا الى آخره
- ٤٢٠ مطلب تصديق الوكيل والموكل على القبض واختلاف في الدفع للوكل الى آخره
- ٤٢١ مطلب المأمور بالعمارة من مال نفسه ليرجع لا يقبل قوله بيمينته الى آخره
- ٤٢٥ مطلب عمر دار زوجته لها بما له باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها
- ٤١٥ مطلب أحد الورثة يتنصب خصما عن الباقي في دعوى الدين على الميت
- ٤٢٦ مطلب خالف الوكيل أمر موكله لا الى خير لا ينفذ به
- ٤٢٧ مطلب الوكيل العام يملك المعاوضات ومنها البيع وان لم ينص عليه
- ٤٢٩ مطلب الوكيل العام لا يملك التبرعات بل المعاوضات الخ
- ٤٣٠ مطلب التوكيل كما يصح مخبرا يصح معلقا وضافا
- ٤٣١ مطلب القول للآخر في أن الوكيل اشتراه لنفسه حيث لم يعين للبيع الى آخره
- ٤٣٢ مطلب يقبل قول الرسول بيمينته في اصال الامانة الى ربه
- ٤٣٢ مطلب المختار ان القاضي اذا علم بالمذمعي تعنتا في اياه التوكيل لا يمكنه من ذلك
- ويقبل التوكيل بالخصوصة من الخصم الخ
- ٤٣٣ مطلب يقبل قول المرأة بيمينتها انها من الخدرات اذا كانت من الاشراف ولو ثيبا
- ٤٣٣ مطلب عزل الوكيل قصدا يتوقف على علمه بالعزل
- ٤٣٥ مطلب الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة فيه بخلاف الوكيل بقبض العين
- الا اذا وكل بها ايضا
- ٤٣٦ مطلب أحد الورثة يتنصب خصما عن الباقي في اثبات النسب
- ٤٣٦ مطلب اذا لم تكن العين بمجودة فالوكيل بقبضها ولاية القبض الى آخره
- ٤٣٧ مطلب اذا مات الوكيل المفوض اليه بعد توكيله آخر لا ينزل الثاني بموته ولا بعزله
- وينزلان بموت الموكل
- ٤٣٧ مطلب ليس لاحد وكيلين وكلاء مع الانفراد بالتصرف الى آخره
- ٤٣٨ مطلب التوكيل بالاستقراض لا يصح
- ٤٤٢ مطلب لا يقبل قول الوكيل في الاتفاق من ماله ليرجع بدون اقامة بينة الى آخره
- ٤٤٣ مطلب في عدم جواز توكيل الوكيل المفوض اليه التوكيل وكلاءا ثالثا
- الى آخره
- ٤٤٥ مطلب الوكالة ببيع الرهن لازمة ولا تبطل بموت الراهن ولا بخروجه عن الاهلية
- ولا بعزله
- ٤٤٦ مطلب في الاختلاف الحاصل في لزوم التوكيل بالخصوصة بدون رضا الخصم
- ٤٥٠ مطلب القول في الامانة قول الامين بيمينته الى آخره (تمت)

(ما شاء الله كان)

الجزء الثالث من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للامام
الواحد واللوذي المفرد شيخ الاسلام ومفتي الديار
المصرية حلال سيدنا ومولانا الشيخ محمد العباسي
الفقيه الحنفى الازهرى المصرى المهدى

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية



ذى القعدة سنة

(سئل) في رجل مقيم بناحية زفتا وله بيت ملك بمصر ويريد بيع البيت المذكور الى آخر
ويحرقه له حجة التبايع في محكمة زفتا هل يجوز ذلك أو يلزم أن يكون بيع البيت
المذكور في محكمة مصر (اجاب) لا يتوقف صحة البيع ولزومه شرعا على كتب صدك
التبايع بمحكمة مصر أو غيرهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية بمصاغها
وحليها فهل له انتزاع الحلي والمصاغ وبيعها بدون المصاغ والحلي (اجاب) لا يجبر مالك
الامة على بيع المصاغ الذي اشتراه مع الامة وله ابقاؤه عنده والتصرف فيه بما شاء حيث
كان المالك له فيه ثابته ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا وعليه دين
حبس عليه ثم ضمنه رجل من أهل بلده ثم أراد بيع منزله المذكور فغره الضامن وغيبه
واشتراه منه بدون قيمته فهل اذا ثبت التغرير وكان بدون القيمة يكون للبائع رد
البيع (اجاب) اذا ثبت التغرير الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وثبت
التغرير في البيع المذكور كما أن يقول المشتري للبائع منزلك لا يساوي الا كذا وباع
منزله بناء على ذلك يكون للبائع فسخ البيع ومجرد التغرير الفاحش لا يوجب للبائع الحق
الفسخ على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد بالغ وبنتين

احدهما

١٩ ١٢٦٤

١٣ ١٢٦٤

٢٤ ١٢٦٤

مطلب مجرد العقب
الفاحش في البيع
بدون تغرير لا يوجب
الفسخ على ما به الفتوى

ذى القعدة سنة

احدهما قاصرة والاخرى بالغة وترك طاحونة معدة للاستغلال فباعها الولد المذكور
لشخص بثمن معلوم بدون اذن البالغة لكونها غائبة وقت البيع وبدون مسوغ شرعي
ليبيع نصيب القاصرة لكونه ليس وصيا عليها فهل يكون البيع في نصيب القاصرة غير
نافذ وكذلك في نصيب البالغة حيث لم تجز به ردة وأبطلته وهل يلزم أجرة المثل
لنصيب القاصرة (اجاب) ينفذ البيع في نصيب البالغ المباشر اذ البيع دون نصيب
أخته البالغة بدون اذنها أو اجازتها وبيعه نصيب القاصرة بدون ولاية شرعية غير جائز
بل عند عدم وجود مسوغ لبيع عقار الصغيرة لا يصح هذا البيع أصلا ولا توقف على
الاجازة ولو من القاضي ويلزم من استولى على حصة القاصرة أجرة المثل مدة استيلائه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اكرهه شيخ بلده على بيع ملكه قهر اعنه وله ابن غائب
ثم مات الرجل المذكور فلم يخضر ولده بعد مضي سنة ونصف من البيع وجد دار أبيه
بيعت بالقهر فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا ينفذ البيع (اجاب) اذا تحقق الا كراه
الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن
ما ناعا يكون للبائع بعد زوال الا كراه فسخ البيع ولا يبطل حق الفسخ بموته فلو ارثه حق
الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة ذ كور جنينة وساقية بثمن
معلوم وأسقطوا حقهم له في ثلاثة وعشرين فدان طين ونصف واستولى على ذلك كله
مدة من السنين وبيده وثيقة بذلك ثم مات واحد من الجماعة المذكورين عن أولاد
ذ كور وأرادوا هدم وباقي الجماعة الرجوع على المشتري المذكور الذي هو المسقط
له في جميع ما ذكر متعللين بان البيع والاسقاط كانا بالاكراه فهل لا عبرة بتعللهم حيث
لم يثبت الا كراه بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يثبت الا كراه الشرعي على البيع والاسقاط
لا يكون للبائع والمستقط حق الفسخ كما لا يكون للوارث والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك دارا عن أبيها اكرهها شيخ البلد بالحبس والضرب على بيعها في
دين على زوجها الغائب وباعتها مكرهة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع فاسدا ويجبر
المشتري على رد الدار للمرأة المسالكة المذكورة لا سيما ان الزوج حضر من غيبته ويريد
ان يدفع له الثمن (اجاب) اذا كان البيع الصادر من المرأة المذكورة بالا كراه الشرعي
ولم يوجد منها ما يفيد الرضا لا يكون البيع نافذا ويكون له فسخ البيع بعد زوال
الا كراه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة سواقي وأرض زراعية بنخلها
وأشجارها على يد قاضي بلدهم وبيده حجج باسمه وختمه وصار ينتفع بها المشتري مدة
خمس سنوات وأنشأ فيها أشجارا ونخلها وأصلحها بعد أن كانت خرسا فلا أن ادعى عليه
الجماعة المذكورة دون بانهم كانوا وقت البيع ضايقة لهم المحاكم على دراهم كان طلبها منهم
وانهم باعوا ذلك مكرهين فهل على فرض ثبوت دعواهم الا كراه اذا قبضوا منه الثمن
بعد ذلك طائعين محتارين ودفعوه فيما طلب منهم يكون ذلك اجازة منهم لا سيما وقد

٢٤ ١٢٦٤
مطلب بيع عقار الصغير
من غير من له الولاية
بدون مسوغ لا يصح
أصلا ولا توقف على
الاجازة

٢٦ ١٢٦٤
مطلب لا يبطل حق
الفسخ مع الا كراه على
البيع بموت المكره
فلو ارثه الفسخ

٢٦ ١٢٦٤

ذى الحجة ٣ ١٢٦٤

مطلب لا ينتقل الرد بالتعريف للوارث

تدعى معه قبل ذلك بعضهم بالاكرام المذكور ثم صدق له على صحة البيع واجازة فلا عبرة بدعواههم الا كراه بعد ذلك (اجاب) قبض الثمن طوعا واجازة للبيع الصادر بالاكرام على فرض تحققه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع نصف دار على جماعة بثمان معلوم وقبض الثمن ودفعه لخصمه فيما عليه بورده لجهة الديوان ومضى على ذلك مدة تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات البائع فاراد وارثه ابطال البيع متعللا بان اياه انما باع نصف الدار المذكور لكونه مضطرا للبيع بسبب ما عليه من المطالبات لجهة الديوان وترافع مع واضع اليد عند نائب قاض بناحية فيحكم النائب المذكور بفسخ البيع لكون البائع انما باع لكونه مضطرا بسبب المطالبات الديوانية وخلافها فهل يكون البيع صحيحا ولا عبرة بحكم النائب المذكور بفسخ البيع لاجل ذلك (اجاب) ليس لو ارث البائع فسخ البيع بمجرد ما ذكر من ان مورثه باع نصف الدار لاجل ابقاء دين كان عليه ولا يصح حكم النائب بفسخ لاجل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا هو واخوته فعرضوها للبيع بالدلالة ليدفعوا ثمنها في تطرية شرعية ترتبت على الرجل المذكور فباعها الرجل المذكور الذي ترتبت عليه الديانة عن نفسه وبطريق وكالته الشرعية عن اخوته وعن باقي شركائه في الدار باختياره وكتب للمشتري بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة ادعى الرجل المذكور انما بايعت بغير حضرته وبغير اذنه فاراد المشتري اقامة البينة عليه الشاهدة بالبيع فتعالب على المشتري بما كرم سياسي ونزع الدار من يده فهل اذا عزل المحاكمومات الرجل ولم تمض مدة خمس عشرة سنة للمشتري ان يثبت البيع على ورثة الرجل وينزع الدار من ايديهم واذا تعالت الورثة بان حجة مورثهم الاصلية تحت ايديهم لا عبرة بتعللهم وله اقامة البينة عليهم بان مورثهم باع قبل موته (اجاب) للمشتري اثبات البيع في وجهه وارث البائع حيث لا مانع من سماع دعواه بذلك ولا عبرة بما تعامل به الوارث والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترى وانحالا مع اسقاط منفعة الارض لهم ووضعوا ايديهم عليه مدة ثلاث عشرة سنة ثم باعهم المشترون مع اسقاطهم منفعة الارض لا تحرفا لشري عليه فخلوا واضافه ووضع يده على التخليل مدة سنتين ثم باع جميع التخليل مع اسقاط منفعة الارض لجماعة ووضعوا ايديهم على التخليل والارض مدة عشر سنين فهل اذا ادعى وارث البائع الاول بعد هذه المدة الطويلة ان مورثه باع فخله مع اسقاط منفعة الارض بدون قيمته الا ان لا تسمع دعواه خصوصا وان القيمة تختلف باختلاف الزمن والرغبة واذا ادعى الاكرام لمورثه على البيع بعد هذه المدة لا تسمع دعواه سيما وانه شاهد تصرف المشتريين والبائعين من بائع الى بائع (اجاب) لا رد بغير فاحش في ظاهر الرواية ويقتضي بالرد فقايل الناس ان غره والا لا ولا ينتقل الرد بالتعريف للوارث على ما استظهره مصنف تنوير الابصار ودعوى الاكرام بعد مضي هذه المدة ونحوها مع التمكن منها لا تسمعها القضاة لانهم والله تعالى اعلم (سئل)

مطلب ما يعرف بالنموذج يكتب في اسقاط خيار الرؤية برؤية بعضه

في رجل اشترى من ذي جانب حرير بداخل اكياس فتح له بعضها وفصل معه الثمن لكل درهم بثمان معلوم ما عاينه من ذلك ثم بعد عقد البيع وجد باقي الحرير الذي بداخل الاكياس قيمته اقل من قيمة ما عاينه المشتري وقت الشراء فهل يكون له رده بخيار الرؤية حيث لم يرض به (اجاب) نعم يكون للمشتري خيار الفسخ والحال ما ذكر حيث وجدته ارداء ما عاينه وذلك بخيار العيب على قول لا بخيار الرؤية لان مثل ذلك مما يعرف بالنموذج فيكفي في سقوط خيار الرؤية برؤية ما عاينه منه وفي الدرر المختار من خيار الرؤية وكفى رؤيته ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة والمراد بها ما لا تتفاوت احادها فان دخل في البيع اشياء فان كانت الاحاد لا تتفاوت كالمكيل والموزون وعلامته ان يعرف بالنموذج فيكفي برؤية واحد منها في سقوط الخيار الا اذا كان الباقي ارداء ما رأى فينشذ بكون له الخيار اي خيار العيب لا خيار الرؤية ذكره في الينابيع وعال في الكافي بانه انما رضى بالصفة التي رآها لا بغيرها ومقاده انه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف أي صاحب الهداية والتحقيق انه خيار عيب اذا كان اختلاف الباقي يوصله الى العيب وخيار رؤية اذا كان لا يوصله الى اسم العيب بل الدون ثم قال والحاصل انه اذا كان الباقي ارداء ما رأى لا تنكفي رؤية بعضه أي لا يسقط بها الخيار مطلقا وانما يسقط بها خيار الرؤية فقط ويبقى خيار العيب على ما في الينابيع او يبقى معها خيار الرؤية على ما في الكافي والتحقيق التفصيل وهو انه ان كان الباقي معيبا بقي الخياران والاخيار الرؤية فقط اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب وبنت قاصرة وعن زوجة وترك دارا فباع شيخ البلد نصيب الابن الغائب ونصيب البنت القاصرة في الدار لامرأة اجنبية بثمان معلوم قبضه شيخ البلد منها ثم حضر الابن الغائب وبلغت القاصرة ولم يحجز البيع فهل يكون البيع فاسدا وتجب المرأة على رد المبيع للابن والبنت قهرا عنها ولها المطالبة بالثمن على من دفعته له (اجاب) اذا لم يحجز الابن البالغ المبيع الصادر من شيخ البلد بدون ولاية شرعية ورده بطل في نصيبه كما انه باطل عند عدم الاجازة ممن يملكها مع المذوغ في نصيب القاصرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى فرسا فباعه عيب اطلع عليه المشتري فبعه بعد ان مكثت عنده مدة فظهر بها عيب آخر قديم فذهب المشتري ليردها به فانكره البائع فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية ان العيب الثاني الذي ظهر قديم يكون للمشتري ردها به (اجاب) اذا ثبت ان العيب قديم عند البائع ولم يتحقق رضا المشتري به يكون للمشتري الرده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض معلومة باعها لرجل بثمان معلوم وقبض ثمنها وتسلمها المشتري بعد تخلية البائع لها واصلمها وبنى فيها سورا بعد ضمها الى ملكه وهياها للزراعة وصنع فيها ايضا فسقية وغيرها حتى انه صرف على ذلك مبلغا جسيما فهل اذا جاء البائع وادعى انه كان قد وقف تلك الارض

۲۵
مطلب باع أرضاً ثم ادعى
انها وقف لا تقبل وفي
قبول البينة اختلاف
وتفصيل

۲۸

محرم ۱۱

۱۴

۱۶

المذكورة من مدة سابقة على تاريخ البيع على نفسه ثم على ذريته ونسله وعقبه من بعده
لا عبرة بدعواه بذلك ولو أثبتنا بالبينة الشرعية ونفذ البيع سيما وقد صرف المشتري من
ماله مبلغاً جسيماً سد الباب ودر الفاسد (اجاب) اذا باع أرضاً ثم ادعى انه كان وقفها
قبل البيع وأراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان التخليف يعتمد صحة
الدعوى ودعواه لم تصح لمكان التناقض وان اقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه
والاصح كافي العمادية والبرازية قبولها وفي خزانه الاكل وبه تأخذ وفي الخلاصة وهو
المختار وذكر في رد المحتار ان التحقيق التفصيل وذلك ان البائع اذا ادعى فان كان هو
الموقوف عليه تقبل بيئته على اثبات أصل الوقف ولا يعطى شيئاً من الغلة لعدم صحة
دعواه ثم قال بخلاف ما اذا كان المدعى غيره من المستحقين لعدم التناقض منهم وأما اذا
كان الوقف على الفقراء او على المسجد فتقبل البينة ويثبت الوقف بالفرق بين كون
المدعى هو البائع أو غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية فبناها وساقية
أكرهها كما يضرب على بيعها الا تجزئها بثمن معلوم فهل اذا مات بعد البيع من
ابنين وادعى كل منهما على وضع اليد عليها بانها ملك مورثه وانه قد باعها مكرها وانبت
الا كراه بطريقه الشرعي يحكم لها بما أخذها من وضع اليد ويبطالان البيع اذا لم يوجد
مانع شرعي (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على بيع الفخيل والساقية يكون لوارث
المسكرة فسخ البيع حيث لم يوجد ما يدل على الرضا صريحاً ولا دلالة كقبض الثمن طوعاً
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جاموسة حاملاً وقبضها المشتري ثم من بعد
ذلك باعها المشتري لرجل آخر ومكثت عنده نحو خمسة اشهر وهو يستعملها في الحرث وغيره
حتى التقت بعلامتها ونقصت عن أصلها فبعد ذلك أراد المشتري الثاني ردها على بائنه
متعللاً بأن بيع الحامل لا يصح فهل لا عبرة بتعلله بذلك حيث لم يشترط في صلب العقد
الحمل ولا قبله ولا بعده ويكون البيع صحيحاً نافذاً (اجاب) ليس للمشتري فسخ البيع
بما تعلل به والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في معارضة بين فقهاء في حادثة
هي ان شخصاً مات عن ابن و بنت قاصر بن وخلف خيراً لا باع الم نصيب القاصر بن
متعللاً بدين على المتوفى مع انه لم يكن وصياً وبعد بلوغ الولدين فخاصم مع المشتري لدى
حاكم سياسي فحضر فقيه افاقي بنفذ بيع الم الذي لم يكن وصياً فها لا يصح البيع في نصيب
القاصر بن (اجاب) لا يملك الم بيع مال القاصر بن للمذكورين بدون وصاية شرعية
للدين على فرض ثبوته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وخلف تركته وله
ورثة وعليه دين للناس يستغرق جميع التركة فأرسل القاضي وكيلاً من طرفه لتحرير
التركة وبعث بحضرته وللزوجة وكيل فاشترى أمتعة لنفسه وأخذها في المجلس ثم مات
قبل دفع ثمنها فهل يلزم المشتري الثمن ويؤخذ من تركته حيث كان ثابتاً بالبينة
الشرعية ولا تطالب الموكلة بثمن ما اشتراه الوكيل لنفسه (اجاب) يطالب المشتري

المذكور

المذكورين ما اشتراه لنفسه ان كان حياً ويؤخذ من تركته بعد موته حيث ثبت
ذلك عليه بالطريق الشرعي ولا تطالب الموكلة بذلك بدون وجه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فربما بشرط انها حامل وقال له انها تساوي
كذا من الثمن وأخذها بذلك اعتماداً على قوله ثم ظهر انها لا تساوي هذا الثمن وانه
مغبون ومغرور بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل يكون له ردها على بائنها وأخذ
ما دفع له من الثمن بمقتضى أوراق حاله بها ولا يجبر المشتري على قبولها ولو قال له أقوت
للشجر من الثمن ولم يرخص المشتري (اجاب) اذا كان الامر ما هو مذکور بالسؤال
يكون للمشتري رد القرض المذكور على بائنها واسترداد ما دفعه من الثمن جبراً على
البائع لامر بن أولهما فساد البيع بشرط الحمل والثاني تحقق الغبن الفاحش والغرور
فيثبت له خيار الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبويه وثلاثة بنين
وبنتين واخ واختين وزوجة والا ولاد قصر وعليه دين مستغرق للتركة فهل للقاضي
ولاية بيع التركة المستغرقة للدين ويصح للاخ والام شراء شيء من التركة بثمن المثل
فاكثر واذا كان له مدين ثابت يخصم دينهما من ثمن ما اشترياه (اجاب) ولاية بيع
التركة المستغرقة للقاضي واسكن من الاخ والام حسب ما دينهما من ثمن ما اشترياه بعد
ثبوت دينهما بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وعن أولاد ذكور واثبات بالغين وغير بالغين وترك داراً فباعها الزوجة بغير اذن الورثة
البالغين ولم تكن وصياً على القصر فهل يكون البيع غير نافذ في نصيب الاولاد
المذكورين والحال ان الزوجة باعت الدار بغير حضور الورثة لكونهم كانوا في النظام
ثم حضروا وارادوا ابطال البيع ورده ولا عبرة بتعلل المشتري بطول المدة والحال ما ذكر
(اجاب) بيع الام نصيب شركائها في الدار على الوجه المذكور غير نافذ والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة وقفت وقفاً على نفسها ثم من بعد ها على ذريتها ونسلاها
وعقبها ثم على عتقاتها ثم على ذرية العتقاء وأولادهم وشرطت النظر بمجاعة غير مستحقين
في وقتها ثم انحصر الاستحقاق في ولد من أولاد العتقاء فهل اذا باع الناظر مكالاً من
الوقف بدون مسوغ شرعي لا ينفذ ببيع لاسيما ولم يكن مشروطاً بذلك ولا غيره من
الشروط في كتاب الوقف فيرد الوقف لمجته ويعمل فيه بشرط الواقف (اجاب) لا يصح
لناظر بيع عقار الوقف بدون مسوغ شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع
لاخر جنينة ذات أشجار ونخل أرضاً وبناء وغراساً وبعد مدة يريد الرجوع في المبيع
المذكور ونزعه من يد مشتريه متعللاً بدعوى انه كان مكرهاً من قبل الحاكم الشرعي
على البيع المذكور لو فاء دين ثابت عليه فهل لا يجاب الى هذه الدعوى ولا سبيل الى
أكل أموال الناس بالباطل (اجاب) ليس للبائع فسخ البيع بمجرد دعواه الا كراه
على الوجه المذكور اذا لا كراه من القاضي لو تحقق على البيع لوفاء الدين عند امتناع

۱۶ ۱۲۶۵

مطلب ولاية بيع التركة
المستغرقة بالدين للقاضي
۲۰ ۱۲۶۵

۲۰ ۱۲۶۵

۲۸ ۱۲۶۵

۱ ۱۲۶۵

مطلب كراه الحاكم
المدين على بيع ماله
لقضاء ما عليه من الدين سائغاً شرعاً

المدينون سائح شرعا ولا يترتب عليه جواز الفسخ من المكره في الذم من الحجر والقاضي
يحبس الحجر المدينون لبيع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعني بلا أثر وكذا
لو كانا دائريو باع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استحسننا الاتحادهما في التمنية اه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في دار مشتركة بينه وبين اخوته كرهه
شيخ بالده بالمحس اياما ثم بالضرب على يديه فباع جميعها مكرها بغير اذن اخوته فهل اذا
ثبت الا كراهه الشرعي يكون البيع غير نافذ (اجاب) اذا ثبت الا كراهه الشرعي على
البيع لا يكون نافذا في نصيبه ولا يذفيه ايضا من ان يكرهه على التسليم وقبض الثمن
والانفذ البيع كالممتنا افاده في رد المختار من آخر الا كراهه كالا ينفذ في نصيب اخوته وان لم
يثبت الا كراهه حيث كان بدون اذنهم واجازتهم والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
لهم دار مشتملة على بئر ماء لتلهم بالارث عن مورثهم باعها أحد الورثة لآخر بدون
اذن الباقين في مقايضة بدار أخرى لم يكن فيها بئر وقيمة الاولى أكثر من قيمة الاخرى
باضعاف فهل اذا ثبت ان أحد الورثة باع المكان المذكور بالغرور والغبن الفاحش
بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين يكون له فسخ البيع في نصيبه ولا يكون نافذا في
نصيب الورثة بدون اذن واجازة منهم (اجاب) لا ينفذ بيع أحد الورثة في نصيب
باقيهم بدون اذنهم واجازتهم واذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير يكون للبائع فسخ
البيع في نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا يخرج جانب من الكسب وكتب
عليه وثيقة بالثمن في ذمته وذلك قبل رؤية المبيع فلما رآه بعد ذلك رده على بائعه وقبله
منه البائع وتصرف فيه ماله بالبيع لا يخرج من مات صاحب الكسب قبل ان يأخذ
منه المشتري الوثيقة فارادت ورثته مطالبته بما فيها فهل بعد ثبوت قبول البائع المبيع
وقبضه له وبيعه لغيره لا يكون لورثته مطالبة المشتري الاول بشئ من الثمن (اجاب)
اذا تحقق ان المشتري فسخ البيع قبل موت البائع وقبضه منه البائع وباعه لا يجوز ان يكون
لورثته مطالبة المشتري الاول بالثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حارية
حاملة من غيره وحليا للمالك أخ مدين لشخص فاستعارها مورثها من الاخ المدينون
عند رب الدين باذنه ثم بعد ذلك طلب المالك الحارية والحلي من رب الدين فادعى ان
أخاه المدينون باع له الحارية من أصل دينه فهل اذا ثبت الملك في الحارية والحلي
للمالكهما الذي هو أخو المدينون المذكور ولم يأذن بالبيع ولم يجزه يكون له أخذهما
من رب الدين بعد أخذه دينه ويحجر رب الدين على التسليم (اجاب) لا يملك الاخ المدين
بيع امة اخيه المرهونة باذنه بدون اذن المالك المعبر واجازته وللمالك المعبر استخلاص
الرهن بأداء الدين ويرجع بما أداه على المستعير والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة
اشقاء اشتروا عقارا وملكوه وحازوه مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وتصرفوا فيه
بالهدم والبناء والبائع حاضر ساكت بلا مانع ما شهد تصرفهم ثم بعد موت البائع ادعى

مطالب بيع الرهن
المستعار موقوف
على رضا المعير وله
استخلاصه بأداء الدين
١٢٦٥ ١١

ولده على المشتري انهم وضعوا أيديهم على العقار المذكور بطريق السكن والعارية
لا بالبيع مع ان المشتري صار منهم شراء العقار المذكور على يد بيعة من المسلمين بموجب
حجة شرعية متوفرة للشروط والاركان فهل لا عبرة بدعواه العارية وانكاره البيع بعد
ثبوته (اجاب) اذا ثبت بيع المورث العقار حال صحته لا يكون ميراثا عنه فليس
لوارثه بعد موته معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شخص
باع ابي عادية المملوكة له بالغبن الفاحش والغرور فهل يكون للبائع فسخ البيع اذا ثبت
الغبن الفاحش مع التغرير له في ذلك (اجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل
تحت تقويم المقومين وثبت التغرير يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل غاب عن بلدته وعليه خراج للبري فاكره الحاكم رجلا آخر على دفع الخراج المذكور
وباع له نخيل الغائب في نظير ما دفعه ففرض الغائب وأجاز البيع ومضى على ذلك اثنتان
وعشرون سنة ومات كل من المشتري ومالك النخيل الاصل فيقول اذا أراد ورثة مالك
النخيل الرجوع على ورثة المشتري المذكور ولا يجابون لذلك حيث تحقق ما ذكر
(اجاب) اذا ثبت اجازة المالك ببيع الفضولي وكان كل من البائع والمشتري والمبيع
قائما وكذا الثمن لو عرضا لا يكون لوارث المالك معارضة المشتري بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر مبلغا معلوما من الدراهم اسلمها له في مقاطع
قائم معلومة العدد وذرع كل مقطع طول لا عرضا ولم يبين الرقة وغيرها والصنعة ونحوها
بما شرط في السلم وأجل ذلك بخمسة عشر سنة وأخذ المسلم من المسلم اليه طينه رهنا
فهل يكون السلم باطلا وللمسلم اليه رد الدراهم الى المسلم ونزع الطين منه قبل مضي
الاجل (اجاب) لا يصح السلم بدون استيفاء شرائطه المعتمدة شرعا وحيث لم يصح
يكون لرب السلم استرداد رأس المال وعليه رد الارض المذكورة وفي الذم من السلم
ويصح أي السلم فيما أمكن ضبط صفته بكونه ورثته ومعرفة قدره كعكيل
وموزون وخرج بقوله مثنى الدراهم والدنانير لانها اثمان فلم يجز فيها السلم خلافا للمالك
وعسدي متقارب كجوز وبيض وفلس وكثري وشمش وتين وابن بكسر الباء وآخر
بلين معين بين صفته ومكان ضربه خلاصة وذري كسوب بين قدره وطول وعرض ووصفه
كقطن وكتان ومركب متما وصنفته كعمل الشام او مصر او قيدا وعمر ورقته او غلظه
ووزنه ان يبيع به اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داره بثمن معلوم لرجل
آخر وعلى البائع مال لجهة الديوان فأمر المشتري بدفعه عنه من أصل الثمن فدفعه المشتري
عنه باذنه بحضرة بيعة تشهد بذلك ثم انكر البائع البيع فباعها ثانيا للمشتري المذكور
بزيادة عن الثمن الاول وقبض الزيادة أيضا بحضرة بيعة تشهد بذلك وبانه باع باختياره
ووضع المشتري يده عليها نحو ثلاث عشرة سنة وبنى فيها ثم انكر البائع قبض الثمن
واعترف بقبض الزيادة فقط فهل لا عبرة بانكاره القبض مع وجود البيعة (اجاب) اذا

مطلب شرط اجارة
بيع الفضولي قيام
المتبايعين والمبيع
وكذا الثمن لو عرضا

مطلب اذا باع للمشتري
ثانيا بعد الاول بازيد
من الثمن الاول أو
أنقص ينسخ الاول
١٢٦٥ ٢٢

باع المالك بعد البيع الاول بثلثي الثمن أكثر من الاول أو أنقص ينسخ الاول ويعتبر البيع الثاني كما في رد المختار من أوائل البيوع وحيث ثبت دفع المشتري ديناً على البائع بأمه يكون للمشتري حسمه من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جعل محبوس على دين وله عقار قد دخل عليه رجل غير الدائن ليغره في شراء بعض العقار بكذا ولا يساوي إلا كذا وذلك البعض معلوم المقدار فمن شدة كرب المحبوس قال بعك بناء على اخباره والحال انه لم يعلم عن المثل وقت العقد فبعد خروجه من السجن ظهر له ان الثمن الذي وقع عليه العقد ثلث ثمن المثل فهل يكون ذلك غروراً ويثبت للبائع الرجوع في البيع (اجاب) اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات وترك داراً فباعها احداً لابن لرجل أجنبي في غيبة الاخ والاخت بدون اذنها ورضاها به فهل لا ينفذ البيع الا في نصيبه فقط دون نصيب بقية الشركاء ويكون له ما أخذ نصيبهم من دار والدهما ولو مضى على ذلك ثلاث عشرة سنة مع غيبتهم ما اقرار كل من البائع والمشتري بانها ملك للورثة المذكورين وانها مشتركة بينهم (اجاب) نعم لا ينفذ البيع الا في نصيبه فقط دون نصيب بقية شركائه المذكورين والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شقيقين كبيرين باع أحدهما داراً خربة لرجل آخر وأخوه حاضر بالبلد وعالم بالبيع المذكور ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على ثلاث عشرة سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء والاخ المذكور شاهد للتصرف المذكور ولم ينزع ثم ادعى الا ان له فيها ما سكا فهل لا تسع دعواه (اجاب) اذا كان الامر كما هو مسطور لا تسع دعوى الاخ المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد قاصر وللولد خال أخذه عنده من غير ان يكون وصياً عليه لا من قبل أبيه ولا من قبل القاضي وليت بيت استولى عليه خال القاصر وباعه بدون مسوغ والولد قاصر ثم بعد بلوغ الولد عدة من السنين أراد فسخ البيع وأخذ البيت عن هو تحت يده فهل يكون بيع الخال فاسداً وللولد بعد بلوغه أخذ البيت عن هو تحت يده (اجاب) بيع الخال عقاراً يقيم غير صحيح والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت بناء على كالمها في أرض موقوفة لشخص بثلث معلوم بحضرة بينة تشهد بذلك وقبضت منه الثمن ثم بعد ذلك باعت له غيره بثلث معلوم فهل يكون البيع الاول صحيحاً نافذاً ويكون بيعها الثاني بدون اذن المشتري الاول غير نافذ ولا يكون للجار الاخذ بالشفعة من المشتري الاول (اجاب) لا تثبت الشفعة في البناء في الأرض الموقوفة والبيع الثاني بدون اذن المشتري الاول واجازته غير نافذ والمشتري الاول رده حيث صح البيع له ولزم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أو باع معلومة من الشئ الا فرجى ثم بعد مدة ظهر فيها عيبان ينقص كل منهما القيمة ولم يعلمها المشتري أحدهما انه يكسف لونه بالفرق عند غسله والثاني عيب

المحوفهل للمشتري رده على البائع ولو باحد هذين العيين والرجوع عليه بما قبضه من الثمن (اجاب) اذا وجد المشتري عيباً ينقص الثمن عند التجار أهل المعرفة يكون للمشتري أخذه بكل الثمن أو رده فاذا كان ما ذكر بالسؤال ينقص الثمن عند التجار يكون للمشتري رده بعد ثبوت قدمه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جنيثة مشتركة بين رجلين تعدي شيخ البلد على أحدهما وطلب ان يبيع له ثلثها فامتنع من البيع فحسبه وحبس ولده على بيع ثلثها ولا يدفع ولده للنظام وادعى بانه دفع عنه تسعة قرش في الدفتر والحال انه لم يدفع عنه شيئاً فباعه له وهو بهذه الحالة فهل اذا كان الا كراهه على البيع ثابتاً بالينة الشرعية لا يتعدى ويكون له استرداد ما باعه من المشتري جبراً عليه (اجاب) اذا أكره الشخص بقتل أو ضرب شديد متلفاً أو حبس أو قيد مد يد يدين حتى باع يكون للمذكور فسخ البيع بعد زوال الا كراهه فان قبض ثمنه طوعاً أو سلباً المبيع طوعاً ونزماً وان قبض وسلم مكرهاً لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض وفيها ساقية وذلك الرجل مجاور لرجل من طرف الحاك فطلب منه الرجل المذكور البيع فامتنع فطلبه الحاك فقهره الحاك كرهه على البيع فاني فضر به الحاك كرهه وحسبه حتى باع وكسبه حجة على البيع وذلك من مدة إحدى عشرة سنة فهل لا ينفذ البيع وله أخذ الأرض ويدفع القدر الذي دفعه له (اجاب) اذا أكره الشخص بقتل أو ضرب شديد متلفاً أو حبس أو قيد مد يد يدين حتى باع يكون للمذكور فسخ البيع بعد زوال الا كراهه فان قبض ثمنه طوعاً أو سلباً المبيع طوعاً ونزماً وان قبض وسلم مكرهاً لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدي على ثلث جاموسة يملكه غيره فباعه لذي شوكه بغير اذن المالك ومضى على ذلك أربعة أعوام وهو تحت يد المشتري مع عدم تمكن المالك من الدعوى والقيام بحقه فهل اذا ثبت العذر الشرعي لا يضره علمه وسكوته وله القيام متى تمكن (اجاب) اذا لم يوجد من المالك اذن بالبيع ولا اجازة لا يكون البيع المذكور نافذاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع نصف بيته بثلث معلوم لاحد اولاده بحضرة بقية اولاده البالغين المذكورين والاناث وقبض البائع بعض الثمن من ولده المشتري المذكور وبقيت الحجة تحت يده حتى يقبض بقية الثمن ثم غاب المشتري لبعض اشغاله وحضر فوجد أباه باع نصف البيت المذكور لشخص آخر ووضع المشتري الثاني يده على ما اشتراه ثم غاب البائع المذكور فهل يكون للمشتري الاول الدعوى على المشتري الثاني واثبات شرائه من ياتعه المذكور قبل شراء الثاني بدون حضور البائع المذكور وهل تقبل شهادة الاخوة المذكور والاناث لاخيم بسرائه من والده قبل شراء الثاني واذا ثبت شراء المشتري الاول يرجع المشتري الثاني بما دفعه على ياتعه ويتزع نصف البيت المذكور من المشتري الثاني ويسلم للمشتري الاول (اجاب) نعم تسع الدعوى على المشتري الثاني بدون حضور البائع حيث كانت الدعوى على المشتري الثاني بعد قبضه

مطلب ادعيا الشراء
من واحد ولم يؤثر خا او
ارخا سواء فهو بينهما
وان احدهما سبق
يقضى له اتفاقا

مطلب يرجع المشتري
على بائعه بالثمن اذا
كان الاستحقاق بالبيعة

٢١ ١٢٦٥

٢٨ ١٢٦٥

ربيع الثاني

٤ ١٢٦٥

مطلب لا يجبر البائع
على قبول الحوالة
بالثمن

٧ ١٢٦٥

٨ ١٢٦٥

المبيع كما أفاده في جامع الفصولين وفيه ادعيا الشراء من واحد ولم يؤثر خا او ارخا سواء
فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحجة وان ارخا واحدهما سبق يقضى لاسبقهما
اتفاقا وتقبل شهادة الاخ العدل لاختيه وثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان
الاستحقاق بالبيعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انشأ سفينة وعليه مؤن تكاليفها
لرجل تاجر فخا له رجل وقال له شاركني فيها فقال المنشي المالك ادفع نصف الكلفة
للتاجر المذكور وأنا أشاركك فيها وتفرقا ولم يدفع الرجل المذكور شيئا من الكلفة
للتاجر المذكور ولم يقبضها وبقيت تحت يدي المالك وأجرها مدممة ثم ردها للتاجر
وتفاسخا الاجارة وقبضها المالك من التاجر وباعها للتاجر المذكور في دينه الذي له
عليه بحضرة من وعد بالشركة فهل والحال هذه اذا تصرف من وعد بالشركة فيها قبل
قبضها ودفع ما أربد فعه باجارة او يبيع يكون غير نافذ ولا تعتبر دعوى من ادعى انه
اشترى نصفها منه قبل ما ذكر ويكون الحق فيها للتاجر المذكور وما الحكم (اجاب)
تصرف من وعد بالشركة في السفينة المذكورة بالبيع ونحوه غير نافذ على الوجه
المستطور وحيث باعها مالها المنشي لها للتاجر المذكور بثمن معلوم كان الملك فيها له
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بناحية الريف بثمن معلوم في
ذمته بكفالة رجل به الى أجل معلوم بعد ان قال له البائع انها تساوي هذا الثمن وزيادة
فاستلها منه اعتمادا على قوله وقعد فيها أياما قلائل ثم أحضر أهل الخبرة وطالبوها
فأخبروا انها لا تساوي هذا الثمن وانه مغبون في قدر لا يدخل تحت تقويم القومين
وخرج منها حالا فهل اذا ثبت الثمن الفاحش والغرور يكون للمشتري رد المبيع وابطاله
(اجاب) اذا ثبت الثمن الفاحش والتغرير من البائع كما هو مستطور يكون للمشتري فسخ
البيع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترى اعيانا من تركة شخص بشرط النقد
فعند المطالبتهم بثمن ما اشتروه أرادوا ان يدفعوا ثمنه وجعاعا من الديوان فهل اذا لم يرض
الوارث بقبض الرجوع يكون على المشتري دفع ثمن ما اشتروه قهرا (اجاب) لا يجبر البائع
على قبول الحوالة بالثمن ويجبر المشتري على دفع ثمن ما اشترى امحالا والله تعالى أعلم (سئل)
في صغير يملك دارا بطريق الارث عن والده باعها لرجل اجني في صغير المالك بغير
حضوره بدون ولاية شرعية فهل لا يكون البيع نافذا حيث لم يثبت المشتري ان المالك
باع وهو بالغ او اشترى عن يملك البيع عن القاصر (اجاب) يبيع عقارا الصغير على
الوجه المذكور غير صحيح حيث لا مسوغ وله نقضه بعد بلوغه حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك حجر طاحونة باعه لرجل اجني لا آخر بثمن معلوم من غير اذن
ماله ومن غير اجازته فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون البيع فاسدا او يجبر
المشتري على رد المبيع للمالك المذكور حيث لم يجز المالك البيع (اجاب) لا ينقذ ببيع
ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين

وزوجتين وولد قاصر وخلف تركته ومن التركة يبدو قد أقام الرجل المذكور قبل موته
أخاه وصيا على ورثته فباع الوصي العبد المذكور باذن ورثته البالغين وبأذن القاصر
أيض الرجل آخر بثمن معلوم وأعتق المشتري العبد بعد قبضه ثم بعد ذلك ادعى الولد
المذكور بطلان البيع متعللا بأن بيع الوصي العبد هو وقاصر باطل واعتاق المشتري غير
نافذ فهل يكون بيعه صحيحا واعتاق المشتري نافذا ولا عبرة بتعلاه المذكور (اجاب) يبيع
الوصي العبد لغيره لاجني بثمن المثل حال ولا يمت عليه صحيح واعتاق المشتري منه نافذ
ويمنع القاصر بعد بلوغه من المعاوضة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ملك مواشي وغيرها وله ابن بالغ فتصرف الابن في بيع بعض مواشي والده في غيبته
وباعها بغير اذن والده ورضاه فهل اذا لم يجز والده البيع ولم يرض به لا ينقذ تصرف الابن
المذكور ويسترد المبيع من يده المشتري جبرا عليه واذا عمل المشتري بان المواشي
المذكورة يبيده الابن لا عبرة بتعلاه (اجاب) يبيع ملك الغير بدون اذن المالك
واجازته غير نافذ واذا رده المالك بطل والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة ببلدة بين
شركاء بعضهم موجود والبعض غائب فما كان من منافع البلدة المذكورة الا
احضروا الموجودين وبايعوهم المحضة التي تخصهم قهرا عنهم وباعوا واحدة الغائبين
من تلقاء أنفسهم بغير حجة ورهم ولم يكن لك الشايع في الطاحونة المذكورة شيء فهل يسوغ
لهم البيع أم لا (اجاب) يبيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته غير نافذ فاذا رده
المالك بطل ولمكره شرعا اذا ثبت ما يقتضي الاكراه بعد ذواله فسخ البيع اذا لم يوجد
منه ما يفيد الرضاء صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
سفينة بقدر معلوم مؤجل لاجل معلوم ثم بعد ذلك غاب المشتري في جهة حتى مضى الاجل
وزيادة على ذلك ثم بعد ذلك قبض وكيل البائع من المشتري الثمن ودفعه للبائع المذكور
وصار المشتري واضعا يده على السفينة من وقت البيع ومن بعد دفع الثمن منذ ثلاث
سنوات وهو ينتفع بها باطلاع البائع ومشاهدته لذلك فهل اذا أراد البائع ابطال البيع
لأنه المشتري لم يدفع الثمن الا بعد مضى الاجل باشر لا يكون له ذلك ولا يبطل البيع
(اجاب) ليس للبائع فسخ البيع بمجرد تعلاه المزبور والله تعالى أعلم (سئل) في أرض
مستقلة على ساقية وثلاث ميلات صالحة للزراعة مشتركة بين جماعة على الشيوع باع
أحدهم جميعها من غير اذن باقيهم ولا حضوره فهل البيع من أحدهم باطل لاسيما اذا
كان بدون ثمن المثل (اجاب) اذا باع أحد الشركاء عينا مشتركة بدون وكيل من
باقي الشركاء نفذ البيع في نصيبه ولا ينقذ في نصيب باقي شركائه بدون اجازتهم
والله تعالى أعلم (سئل) في وصي من قبل القاضي على أخيه القاصر باع ما يخصه
ويخص أخاه القاصر في عقار ورثاه عن أبيهما بدون القيمة بغبن فاحش يبع ما يبيع
على غرور المشتري لذلك الوصي فما حكم ذلك (اجاب) يبيع الوصي عقارا الصغير

٢١ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٢٧ ١٢٦٥

٢٧ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

والحال ما ذكر غير صحيح في نصيب القاصرو له الفسخ في نصيبه أيضا بالغبن القاحش والغرور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض زراعية بادل أحدهما الآخر براضه واستولى كل منهما على أرض صاحبه وحفر أحدهما فيما أخذه بئر ثم بعد ذلك رجع كل منهما في المبادلة ورضى كل منهما بذلك وترك أحدهما حقه في البئر لصاحب الأرض ونزل عنه ترولا شرعيا باختياره بحضرة جمع من المسلمين ووضع كل منهما يده على أرضه مدة تزيد على ست سنين فأراد شيخ البلد أخذ البئر لنفسه من واطئ اليد متعللا بأنهما ملك للغير وأنه أحق بهما من واطئ اليد المستحق للأرض فهل لا يجاب ذلك ويمنع من معارضة واطئ اليد حيث لم يثبت له ملك في البئر المذكورة (اجاب) لاحق لشيخ البلد في البئر المذكورة حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أكرهه الحاكم على بيع عقاره بدون القيمة فهل اذا ثبت ألا كراهه بالبيعة الشرعية يكون البيع المذكور غير نافذ للبائع الرجوع على المشتري في العقار المذكور وأخذه منه بعد دفع ما قبضه منه من الثمن (اجاب) اذا تحقق ألا كراهه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيده الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وتسليمه المبيع كذلك يكون للمكره بعد زوال ألا كراهه فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار تخصه فدار واحد منهما قدرها بالأذرع مائة وأربعون ذراعا ودار الآخر خمسون ذراعا فبدا ولا ومن كانت داره أقل في الأذرع اشترى من رجل ثالث اثنين وخمسين ذراعا ودفع ثمنها وسلمها لرب الدار ودفع له ثمن بقية الأذرع الزائدة ووضع كل منهما يده على دار الآخر من مدة سبع عشرة سنة وزيادة وبدا أحدهما وثيقة بذلك ثم مات كل من المتبادلين عن وارث فأراد وارث أحدهما بطل التبادل والبيع المحاصل من مورثه بغير وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك خصوصاً مع وجوده وحضوره وشاهدته لتصرف مورثه وعدم منازعته (اجاب) اذا ثبت المبادلة والمقايضة في الدارين المذكورتين لا يكون لوارث أحد المتبادلين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بضاعة بأعماله أخيه بمن معلوم غيبه وغره فيه بقوله أنها تساوي هذا الثمن فبعد ذلك ظهر أنه مغبون بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين وأنه غره بقوله المذكور فهل اذا ثبت الغبن القاحش والغرور بشهادة البيعة الشرعية يكون للشري فسخ البيع والحال هذه (اجاب) للمشتري الفسخ حيث كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاده المذكور والآن القصر وفيهم ولد بالبائع فباع داراً من ممتلكاته والده المشتركة بينه وبين باقي الورثة فهل لا ينقذ بيعه في نصيب أخوته القصر ويكون لهم بعد بلوغهم إبطال البيع في حصتهم وأخذ نصيب أخيهم البائع بالشفعة فور علمهم بالبيع وبقدر الثمن (اجاب) اذا لم يكن الأخ المذكور وصيا على أخوته القصر لا يكون بيعه نافذاً في نصيبهم

١٢٦٥ ٦

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٢

١٢٦٥

جمادى الثانية

مطلب في حكم بيع الاب أو الوصي أو شراهما عقار أو الصغير شفيح

من الدار مطلقاً وكذا لو كان وصياً ولا مسوغ لبيع عقار الصغير وإذا استوفيت شرائط الشفعة يحكم لمذعبيها وفي أحكام الصغار للاستروتن من فصل الشفعة ولو باع الاب داراً لنفسه وابنه الصغير شفيحاً فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير حتى لو بلغ كان له ان يأخذها ذكر هذه الجملة شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهكذا ذكر القدوري في شرحه وأحاله الى نوادر أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما الوصي اذا اشترى داراً لنفسه أو باع داراً له والوصي شفيحاً فلم يطلب الوصي شفته فاليتيم على شفخته اذا بلغ ثم قال وفي فتاوى قاضي خان ولو اشترى الاب داراً لنفسه وولده الصغير شفيحاً فليس للوصي اذا بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب داره وولده الصغير شفيحاً كان للصغير ان يأخذها بالشفعة اذا بلغ اه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً مشتركة بينهم على الشيوع وفيها سباح كثير له قيمة فباع بعضهم الدار المذكورة بدون اذن الشركاء لشخص بغبن فاحش وأخذ المشتري السباح وهدم بعض البناء وأحدث فيها بناء آخر فلما علم باقي الشركاء أخذوا نصيب البائع بالشفعة وردوا البيع في نصيبهم وابطلوا ودعى المشتري ان البائع باع نصيبهم بطريق وكالة عنهم فهل على فرض ثبوت التوكيل لا يكون بيعه نصيب الشركاء بالغبن القاحش نافذاً ولهم أخذ نصيب البائع بالشفعة ويكون المشتري ضامناً للسباح الذي أخذه وضامناً لما هدمه من البناء أم لا (اجاب) صحيح بيع الوكيل بما قل أو كثر وبالعرض وخصاً بالقيمة وبالنقد وبه يقضى وللشريك الشفعة ويحكم له بها بعد استيفاء شرائطها وعلى المشتري ضمان ما أنفق من الدار المذكورة وضمان ما استولى عليه مما له قيمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض خربة من ماله لنفسه خاصة وأحدث فيها أبراجاً للحمام ووضع يده على ذلك مدة ست عشرة سنة وهو يتصرف فيها فادعى الا أن أخوه أنه اشتراها من المال المشترك بينهما ولا يثبت له على ذلك فهل لا عبرة بدعواه بدون بيعة شرعية وإذا أبرز الأخ وثيقة بشهادة مشايخ البلد على ان له الثلث فيما اشتراه الأخ من ماله لنفسه لا عبرة بها ولا تقبل شهادتهم حيث لم يثبت انه اشتراها له ولا خيه من المال المشترك بينهما (اجاب) لا يثبت الاشتهار بمجرد دعوى الأخ المذكور ولا يقضى بصلته لم يثبت مضمونه وشهادة مشايخ القرى غير مقبولة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة يملكون داراً بطريق الارث عن أمهم أحدهما بالغ والباقي قصر فأكراه شيخ البلد البالغ بالضرب على بيع نصيبه ونصيب القصر في الدار لا تجزى بوعاله مكرهاً فهل اذا ثبت ألا كراهه بالبيعة الشرعية لا يكون البيع نافذاً (اجاب) لا يصح البيع في نصيب القاصروا لم يتحقق ألا كراهه حيث لم يكن البائع وصياً على اليتيم أو كان ولا مسوغ لبيعه واذا تحقق ألا كراهه الشرعي على بيع نصيب البالغ يكون للمكره بعد زوال ألا كراهه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في أشخاص ورثوا نخيلاً عن أبيهم وقبل القسمة أكره الحاكم بعض الورثة على بيع النخيل والحال أن

١٢٦٥ ٦

١٢٦٥ ٦

١٢٦٥ ٧

البيع قد وقع باق من ثمن المثل فهل يكون البيع فاسدا في حصة من حضر وحصة من لم يحضر (أجاب) يبيع ملك الغير بدون إذن المالك وأجازته غير نافذة فاذا رده المالك بطل ولكن كره شرعا بعد زوال الإكراه فسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا ضريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك أشجارا أرادت رجل أن يشتريها منها فباعها له تلك المرأة بثمن دون القيمة بقوله لها هي لا تساوي إلا كذا فهل اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون البيع باطلا حيث رده المالك (أجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المتوهم والتعريض بما ذكر يكون للبائعة فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك له بعض أشجار فوضع العلم يده عليها وباعها بثمن معلوم واستهلكه في شؤون نفسه والحال أن الابن المذکور له صناعة يشتغل فيها بعد موت أبيه فهل اذا بلغ يكون له مطالبة عمه بقيمة ما باعه من الأشجار حيث لم يكن وصيا عليه (أجاب) إذا لم يكن الموصي على ابن أخيه لا يكون بيعه للأشجار المذکور نافذا والقاصر بعد بلوغه أخذها من واضع اليد عليها حيث لم يتحقق ملكه لها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وترك طين فلاحه أيضا وقبل قسمة التركة مات أحد الابنين عن ابن قاصر فباع المم والعمة جزءا من الدار والطين المشترك في زمن صغير ابن الأخ المذکور فهل لا ينفذ البيع في نصيب القاصر ويكون له بعد بلوغه وحضوره من غيبته أخذها كان يستحقه والده في الدار والطين المذکورين (أجاب) لا تباع حصة القاصر في الدار المذورة بدون مسوغ شرعي ولو كان البائع وصيا للقاصر بعد بلوغه أخذ حصته في الدار بعد تحقق الملك له فيها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بجوارها دار لزوجته وأخيهما فباع داره ودارهما الرجل بشمن معلوم بدون إذنهما أو رضاهما فهل لا يكون البيع نافذا إلا في داره فقط دون دارهما ولهما الأخذ بالشفعة فور علمهما بالبيع (أجاب) لا ينفذ البيع في ملك الغير بدون إذنه وأجازته وللجار الأخذ بالشفعة بعده اذا توفرت شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة يملكون دارا بعضهم غائب وبعضهم حاضر فآكره شيخ البلد الحاضرين بالمحبس الشديد والضرب الشديد على بيعها الذي فباعوها له بالاكره فهل اذا تحقق الإكراه المذکور يكون البيع غير نافذ ولهم ابطال البيع المذکور ولو مضى على ذلك نحو عشر سنين حيث لم يوجد ما يدل على الرضا (أجاب) اذا تحقق الإكراه على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد رضاه صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا يكون له فسخ البيع في نصيبه بعد زوال الإكراه والبيع في نصيب غيره موقوف على إجازته فان رده بطل كما يظل بفسخ البائع قبل الإجازة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أرسل ولده إلى خاله في بلدة أخرى خوفا من مشقة الأشغال وصار في معيشة خاله إلى أن كبر ورجع خاله من

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

ماله ثم مات الخال عن تركه وله ورثة فباع الولد عبدا من تركه خاله بدون إذن وورثته فهل يبيعه غير نافذ ويرد إلى التركة (أجاب) ليس لابن الاخت المذکور ملك فيما كان بيد خاله من الأموال حيث كان في عائلته ومعيناه ولم ينبت اختصاصه بشئ من ذلك ويبيع ملك الغير لا ينفذ بدون إذن المالك وأجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان ساقية وما عليها من الأشجار باع أحدهما الشريكة نصف حصته في الكل وقدرها ستة قرار بط بمبلغ معلوم وقبض البائع الثمن ودفعه فيما عليه من الأموال ثم ادعى البائع المذکور أن شيخ البلد آكرهه على البيع فهل اذا ادعى المشتري أن البائع قبض الثمن بعد البيع طائعا مختارا وثبت ذلك بالبينة لا عبرة بدعوى البائع الإكراه لاسم أو قد أقر بعد البيع بجمته (أجاب) قبض الثمن طائعا إجازة لبيع المذکور على فرض تحققه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم أعطته ما لا يشتري به لها عقارا ومواشي من خيل وابل وغيرها فاشتري ذلك لها ثم انه باع من ذلك العقار والمواشي بغير إذن أمه المذکور جزأ شأنا ثم مات قبل أن يقسم شئ من ذلك ووضع المشتري يده على الكل فهل يبيع الولد المذکور مال أمه بدون إذنها غير صحيح واذا قسم بعد المصحة فهل للام محاسبة المشتري على أجرة عمل تلك المواشي وأجرة ذلك العقار حيث كان مشغولا بامتعة ذلك المشتري أولا يلزمه شئ (أجاب) يبيع الابن عقار أمه ومواشيها بدون إذنها غير نافذ واذا لم تجز وورثته بطل ومنافع الغصب لا تضمن إلا فيما استثنى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا علوا وسفلا من جماعة آخرين بموجب حجة شرعية فادعى رجلان أنهما اشتريا حاصلين في البيت من بعض الملاك بعد بيعهم جميع البيت للمشتري الأول بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت البيع في جميع البيت للمشتري الأول بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بدعوى الرجلين الشراء بعد ذلك ويمنعان من معارضة المشتري (أجاب) اذا ثبت دخول الحاصلين فيما اشتراه الرجل المذکور بالوجه الشرعي لا يكون بيعهما لغيره بعد ذلك نافذا بدون إذن المشتري لهما أولا وأجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية وتقبضها ثم أراد المشتري ردها على البائع مدعيا أن بهاء الاسهل وأنه قد علم البائع وأنكر البائع دعواه وقال انه اذا كان بهذا ذلك فهو حادث عند المشتري فهل لا يكون للمشتري ردها عليه حيث لم يتحقق قيامه عند المشتري ولم يثبت انه كان قديما وموجودا في ملك البائع قبل بيعها ولا يثبت قدمه ووجوده عند البائع بقول الامة حيث كذبها البائع المذکور واذا أراد المشتري اثبات قدمه عند البائع بالبينة قبل أن يتحقق ويثبت قيام العيب الآن ووجوده عند المشتري لا يسمع منه ذلك ولا خصوصية له مع البائع ولا تقبل بيته على دعواه بدم العيب حيث كان مما يحدث مثله أم لا (أجاب) نعم لا يكون للمشتري رد الامة على بائعها بدعواه ان بها العيب المذکور حيث لم يتحقق قيامه عنده وقدمه عند البائع

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

١٦

جادی الثانية سنة
مطلب لا يثبت العيب
بقول الامة مع جود البائع

مطلب لا تقبل البينة
على قدم العيب ولا
يختلف منكزه ما لم
يثبت قيامه عند
المشتري أولا

١٦ ١٢٦٥

٢٤ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

رجب
١ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

بالوجه الشرعي ولا يثبت العيب بقول الامة مع جود البائع ولا تطلب البينة من المشتري
على قدم العيب الا بدشوت وجوده وقيامه عنده قال في البحر اذا ادعى عيبا بطل عليه
الرجال ويمكن حدونه فلا بد من اقامة البينة أولا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن
قدمه وحدونه لينتقب البائع خصما فان لم يبرهن لا يمين على البائع عند الامام على
الصحيح لان المخاف يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الا من خصم ولا يصير خصما فيه الا
بعد قيام العيب اه والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة بنين في معيشة واحد قليل كون نصف
جاموسة فباعوها وصرف المتصرف ثمنها في الدار على العائلة فان عزل واحد منهم بعد
ذلك وانفرد في معيشة وحده وبريد طالبة أكبرهم بنصيبه من ثمنها فهل لا يجاب لذلك
شرعا حيث بيعت وصرف ثمنها وهو معهم في المعيشة واذا كان لا مهم اتي مات حلق
مرهون على دين عليها يتعلق الدين به ويؤدي من ثمنه ويقسم الباقي على ورثتها (اجاب)
اذا كان صرف الثمن بتقويض باقي اخوته واذا منهم ولو في ضمن الاذن العام يكون نافذا
عليهم وليس لاحدهم تضمينه والمرتهن احق بالعين المرهونة فبعد بيع الرهن يوفي
دينه من ثمنه جبراً على الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين
شقة يمتين ماتت احدهما قبل قسمتها عن زوجها وابنتها القاصر فباعتهما الاختين
في غيبة ورثة اختها الغائبتين فهل لا ينفذ بيعها الا في حصتها فقط دون حصته ورثة اختها
ويكون لورثة الاخت الاخذ بالشفعة فيما نفذ فيه البيع فور علمهم بالبيع وبقدر الثمن
(اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير الا باذنه أو اجازته فاذا لم يوجد أحدهما ورده المالك
بطل وللشريك الاخذ بالشفعة اذا توفرت الشروط والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
يملكون داراً بالميراث الشرعي عن مورثهم باعوها لرجل بتغيره بقوله لهم انها لا تساوي
الا كذا وكذا من الدراهم قدر ما ينقص عن قيمتها فهل اذا تحقق الغبن الفاحش مع
الغرر ووثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يكون لاربابها فسخ البيع واستردادها من
المشتري (اجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش وهو لا يدخل تحت تقويم المقومين مع
تغير المشتري بما ذكر يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
نصف جاموسة باعه لآخر بثمن معلوم من مدة سنتين والا أن يريد البائع ابطال البيع
متعللاً بان النصف الذي باعه لا خ له من أمه في بلدة أخرى في معيشة وحده فهل لا يجاب
لذلك ولا يمكن من ابطال البيع بدعواه المذكورة ولا يكون له منعه من يد المشتري الا
اذا حضر الاخر المذكور وادعاه وأثبتته بالطريق الشرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا
ينزع المبيع من يد المشتري بمجرد دعوى البائع المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر داراً بثمن معلوم مؤجل باجل معلوم وقبضها من البائع وسكن فيها
مدة من الزمان ثم أراد قبل حلول الاجل ردها على البائع بتغير وجهه شرعي فهل في هذه
الحالة يمنع المشتري من ردها على البائع ويلزمه دفع الثمن له بعد حلول الاجل (اجاب)

حيث

رجب

حيث صدر البيع صحيحاً لا يكون للمشتري فسخه بدون وجه شرعي وعليه دفع الثمن بعد
حلول الاجل او الله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة حائناً بثمن قدره سبعمائة
ونخبة وعشرون قرشاً ووعدها ان تحضر حجة الحائوت وتقضي الثمن وكان ذلك في ٢٧
جادی الثانية واشهد على المرأة المشتري المذكور شاهدين انها باعتها الحائوت بالثمن
المذكور وقبل المذكور لنفسه شراء الحائوت وتوجهت المرأة في رجب فباعته الحائوت
لرجل آخر بثمن قدره ٨٠٠ قرش فهل البيع الاول هو الصحيح دون الثاني ولا تتوقف
صحة البيع الاول على قبض الثمن (اجاب) لا تتوقف صحة البيع على قبض الثمن
ويقضى للمشتري الاول بالبيع حيث صدر شرأوه صحيحاً لازماً والبيع الثاني موقوف على
اجازته فاذا لم يجزه ورده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لولده نصف ما يملكه من
عقار وامتعة معينة ذلك ومعلوم ما عند المتبايعين وشهداء عقد البيع بثمن معلوم وحصل
التقاضي من كل من البائع والمشتري للثمن والمثمن ووضع الولد يده على جميع ما اشتراه
من والده وحازره وتصرف فيه حال حيا قواله فهل اذا مات الوالد لا يكون لباقي الورثة
معارضة الابن المذكور فيما اشتراه من والده للزوم البيع في هذه الحال (اجاب) نعم
لا يكون لوارث البائع معارضة المشتري من والده حال صحته بدون وجه شرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة باعت لاختها عقاراً تملكه بمحض من الناس بثمن معلوم فوضع
المشتري يده عليه واقتضها بعض الثمن ثم ماتت البائعة قبل ان تقبض باقيه فهل يكون
البيع صحيحاً لازماً ولا يكون لاحد من الورثة معارضة بوجهه من الوجوه أو يكون البيع
غير صحيح ويكون ذلك العقار موروثاً (اجاب) لا تتوقف صحة البيع على قبض جميع
الثمن فاذا صدر البيع صحيحاً من المرأة المذكورة لا يكون المبيع تركه عن احيث تحقق
البيع حال حياتها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ولدين
احدهما قاصر والاخر بالغ وترك داراً فباع شيخ البلد الدار من غير وجه شرعي فهل
يكون بيعه باطلاً واذا قلتم يبطلان البيع وامتنع واضع اليد على الدار من تسليمها
لاربابها يكون غاصباً ويضمن ما أتلفه منها (اجاب) بيع ملك الغير بدون اذنه
موقوف على الاجازة المعتبرة شرعاً فاذا لم يجزه ورده بطل وما أتلفه الغاصب مضمون عليه
ببدله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت حصة في عقار واعتزفت حال بيعها انها جارية
في ملكها وحوزها وتصرفها وحكم بذلك كما شرعي فبعد مدة ادعت انها وقفت عن
والدها فهل تسمع دعواها أم لا وهل اذا خرجت وثيقة تشهد بالوقف يعمل بها أم لا
بدم البينة وهل اذا حضرت بينة تشهد انها وقفت بشرط بيان المصروف أم لا (اجاب)
في التوقف بشرحه باع ضيعة ثم ادعى انها وقفت عليه أو على مسجد كذا وكنت وقفها
وأراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك اتفاقاً للتناقص وان أقام بينة تقبل على الاصح
لا لجهة الدعوى بل لقبول البينة في الوقف بلا دعوى اه ولا يقضى بصل لم يثبت

سنة

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

مضمونه شرعا وتوقف صحة الوقف على بيان مصرفه فلا بد في الشهادة من بيان المصرف
وفي رد المختار ولعل هذا على قول محمد الذي اشترط التصريح بذكر جهة لا تقطع اما على
قول أبي يوسف الذي لا يشترط ذلك فلا توقف صحة على بيان المصرف وهو المرجح نعم
لو صرح فيه بجهة تقطع فقط لا يصح اتفاقا اذا التايد ولو لمعني كوقوفه شرط اتفاقا والله
تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة قاب أحدهم وباع أحد الحاضرين الدار بدون
إذن من الآخرين وعلمهما ولم يحضر الغائب وعلم بالبيع لم يجزهاه وكان المشتري
استولى على خربه بجوار الدار بغير إذن مالكها وادخلها في الدار المذكورة فهل
للاخرين أخذ حصصهما من المشتري ويظل البيع في نصيبهما ولما لك الخربة أخذها
إذا حضر وبيعهما لمن يشاء (أجاب) يتوقف البيع في نصيب الغائب عن مجلس البيع من
الشركاء على إذنه فإذا صدر البيع بدون إذنه فله بعد حضوره رده في نصيبه والتصرف
فيه ولما لك الخربة رفع يده المستوفى عليها بلا وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دارا تعدى عليه رجل أجنبي وباعها لآخر بغير إذنه وبغبن فاحش وادعى بانه
وكيل عن المالك فهل إذا لم تثبت وكالته له في بيعها بالبيعة الشرعية لا ينفذ تصرفه
فيها ويكون لربها تزعمها من المتعدي عليها بدون طريق شرعي وإذا ألتفت شيئا منها
يكون عليه ضمانه (أجاب) إذا لم تثبت الاذن ببيع الدار المذكورة من مالكها ولم يجزه
المالك بعد صدوره ورده بطل ويكون لمالكها تزعمها من هي تحت يده بطريق التعدي
وعليه ضمان ما ألتفقه منها تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور
البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار وساقية وترك أطياف
زراعة فاستمر الجميع في المعيشة بدون قسمة فتصرف البالغ منهم وباع الدار والساقية
وبعض الطين لرجل أجنبي فهل إذا لم يكن وصيا على القصر ولا قسما لا ينفذ تصرفه الا في
نصيبه فقط دون نصيب اخوته ويكون لهم بعد بلوغهم أخذ حصصهم من المشتري بعد ثبوته
بالطريق الشرعي (أجاب) حيث لم يكن البائع المذكور وصيا لا يجوز البيع منه في
نصيب القصر من الورثة ويجوز في نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخلا
بالميراث الشرعي عن والدها تسحب زوجها وتخرج من البلد وتخرجت معه وغابت مدة
من السنين فأخذ شيخ البلد النخل وسلمه لرجل أجنبي فصار يتقاع به ثم باعه لرجل أجنبي
أيضا من غير إذنها ورضاها فهل إذا لم تجز البيع ولم ترض به ورده لا ينفذ تصرفه فيه
و يكون لها أخذه من المشتري حيث كان هناك بيعة تشهد بها بالملك (أجاب) إذا لم يكن
ثمة مانع يمنعها من الدعوى بالنخل المذكور وثبت ملكها فيه بالوجه الشرعي يكون
لها رفع يده المشتري له من الأجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ نصف عملة
جاموس من غيره بثمن معلوم بشرط ادائه من أولاده فهل يسوغ لصاحبها الاصل
أخذها منه قهرا بلا عوض لتعليق شرط الاداء على أجل مجهول ولا عبرة بترتيبها ولو بعد

مدة (أجاب) يفسد البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لاحدهما أو لبيع
هو من أهل الاستحقاق ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازه ويجب على كل منهما
فدخله قبل القبض وبعده مادام المبيع بحاله في يد المشتري اعدا ما للفساد من الشروط
القاسدة تأجيل الثمن الى أجل مجهول فيفسد به العقد لان الحلول مقتضى العقد
والأجل لا تثبت الا بالشرط فإذا جهل إفسده لما فيه من نفع أحد المتعاقدين مع عدم
ورود الشرع بجوازه إذا الشرع انما ورد بالتأجيل الى أجل معلوم والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارين أحدهما بالميراث الشرعي عن أمه والثانية بالميراث عن والده
مشتركة بينهما وبين أخته فامر شيخ البلد الاخت ببيعها فباعتها في غيبة الاخ في النظام
بدون إذنه ورضاها وأعطى شيخ البلد الدار الثانية لقريب له فهل يكون له تزعمها من يده
حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أمه بالميراث الشرعي بالبيعة الشرعية ولا ينفذ تصرف
أخته في نصيبه من دار والده إذا لم يجز البيع ولم يرض به (أجاب) بيع ملك الغير بدون إذن
المالك غير نافذ وإذا زعم المالك قبل الاجازة بطل وليس لشيخ البلد اعطاء عقار الغير
لا تجز بدون وجه شرعي ولما لك انتراع عقاره ممن هو تحت يده حيث ثبت ملكه له بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة أكرهه وشوكة أحد الورثة
على بيعها بالحبس المديد والضرب الشديد بسبب دين عليه لا وفاقه الا من ذلك فهل
إذا باعها لا ينفذ بيعه في نصيب بقية الورثة إذا لم يجزوه ولم يرضوا به ويكون لهم انتراع
حقهم من المشتري المذكور بعد تحققه بالطريق الشرعي (أجاب) البيع في نصيب
باقي الشركاء على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثلث
سبع فخلات بارضه ووقع البيع بالصيغة الشرعية وتصرف وحاز المشتري ذلك المبيع
في حال حياة البائع ثم مات بعد ذلك البائع فهل إذا أراد الورثة ابطال ذلك لا يجابون
لذلك (أجاب) بعد تحقق البيع الصحيح الشرعي من المورث لا يكون للوارث معارضة
المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار عن والده
بالميراث الشرعي فتعدى عليها رجل من أقاربه وباعها في غيبته لرجل أجنبي بدون إذنه
ورضاها فهل لا ينفذ بيعه ولا تصرفه في ملك غيره بدون طريق شرعي ويكون له تزعمها من
يد المشتري (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون إذن المالك واجازته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن والده من مدة خمسين سنة وهو يتصرف
فيها فأراد الا أن يبيعها فطلب منه من يريد الشراء حجة شراء والده فأخبره بانها ضاعت منه
فهل إذا باعها يصح بيعه ولا توقف صحته على وجود الحجة القديمة حيث كان هناك من
يشهد له بالملك ولم يكن هناك منازع فيها (أجاب) لا توقف صحة البيع على وجود ذلك
بيد البائع واليد كافية في ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين
رجل وقاصر باعها شيخ البلد لرجل بغير إذن ولا هاهنا فهل إذا لم يجز الرجل بيع شيخ البلد

لازمنا نقدا (أجاب) إذا اطلع المشتري على عيب بالمبيع ورضى به لا يكون له الرجوع بذلك العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث جاموسة أراد السفر لجهة فوكل أخاه على أولاده ومناعه ومكالة مفوضة فاحتاج أولاده فباع الأخ الوكيل ثلث الجاموسة لمن له الثلثان بعد طوعها السوق وتسعيرها بمن المثل وزيادة وبعد حضوره من سفره بأربع سنين وأجازته للبائع ورضاه به يريد الآن فسخه وإبطاله تعنتا منه فهل إذا كانت إجازته للبائع بعد حضوره من سفره ثابتة بالبينة الشرعية لا يحجب لفسخه وإبطاله ثانيا إذا ثبت ما ذكره بالطريق الشرعي (أجاب) إذا ثبتت إجازة المالك للبائع المذکور على فرض كون البائع ليس وكلا فيه لا يكون له فسخه بعد ما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا خربة من آخر بتم معلوم في غيبة المالك لها وبني فيها بناء من ماله لنفسه ثم بعد مدة حضر المالك من غيبته وأجاز له البيع بحضرة بينة شرعية فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نقدا وإذا أراد الرجوع بعد ذلك إلى المشتري لا يحجب لذلك (أجاب) ليس للمالك نقض بيع الفضولي إذا ثبت عليه أنه أجازته شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب دخان معلوم القدر بالوزن باعه لجماعة في خيشة بعد رؤيته ظاهره فقط فبعد الشراء وبيع البعض منه ظهر أنه معيب ومغشوش غشا كثيرا ينقص ثمنه كثيرا فهل إذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي يكون لهم رد باقيه ودفع ثمن ما بيع منه حيث كان معلوما قدره بالوزن (أجاب) إذا باع المشتري بعض المبيع المذکور ثم اطلع على عيب قديم بالباقي يكون له رده بعد تحقق العيب الموحب للرد شرعا على ما به يفتي في رد المختار من خيار العيب المألوف باع بعض المكيل أو الموزون في الذخيرة أنه عند ههما لا يرد ما بقي ولا يرجع بشئ وعن محمد يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكره في الأصل وكان الفقيه أبو جعفر وأبو الليث يفتيان في هذه المسائل بقول محمد رقبان الناس واختاره الصدر الشهيد اه وفي جامع الفصولين عن الحنابلة وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى اه ومثله في الولوالجية والجنبي والمواهب اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ونخيلًا بأرضه باع ذلك لرجل بتم معلوم وكتب في شأن ذلك وثيقة شرعية بشهادة البينة الشرعية ووضع المشتري يده على المبيع وصار ينتفع به المدة الطويلة التي تزيد على عشرين سنة فالآن ادعى وارثه على واضع اليد بأن البيع صدر من مورثه بالا كراه قبل موته ويريد نقض البيع وإبطاله بمجرد دعواه مع أنه كان حاضرًا موجودًا مشاهدًا البيع ومورثه وشهادته في الحجة المذكورة ومشاهد التصرف المشتري المدة المذكورة ولم ينزع فهل لا تقبل دعواه المجردة عن الإثبات الشرعي (أجاب) إذا لم يثبت الا كراه الشرعي على البيع بطريق شرعي لا يكون لوارث البائع فسخ البيع ومنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله

مطلب باع بعض المبيع المثل ثم اطلع على عيب قديم بالباقي يكون له رده ويه يفتي

تعالى أعلم (سئل) في رجل باع جاموسة لا خربة من زائد عن قيمتها بقول البائع للمشتري هي تساوي كذا من الدراهم فأخذها تبعال قوله فهل إذا ثبت الغرور وأنه مغبون في الثمن غشفا فاحتاج يكون للمشتري رد البيع وإبطاله (أجاب) إذا تحقق الغبن الفاحش مع التفرير من البائع أو الدلال يكون للمشتري فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال أولاد أعمام لهم دار خربة مشتركة بينهم بالسوية باعوا أجانبا منها لرجل وكتبوا له حجة بالشراء وباقي الدار لهم بالسوية ثم مات كل من الثلاثة رجال عن ورثة فباع ورثة أحدهم باقي الدار للمشتري المذکور مدعي أنها لوالده فأعسرك باقي الورثة دعواه ولا بينة له على ذلك فهل لا يحجب لذلك ولا ينفذ بيعه إلا في نصيبه فقط دون نصيب بقية الورثة بل يختص كل منهم بنصيبه الذي آل إليه عن والده (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون إذن المالك وإجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وترك ما يورث عنه شرعا وترك ورثة قصر أو بالغين وأقيم للقاصروصى وعلى الميت دين فاعلى الورثة أبا القعون ووصى القاصر رب الدين في نظير دينه قطعة ملك قيمتها نحو السبعين قرشا والدين مائتان ورضي كل بذلك ولم تكتب حجة بذلك فهل ليس للورثة ولا للوصى نقض ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) كتابة الصك ليست شرطا في صحة البيع فإذا تحقق بالوجه الشرعي بيع ما ذكره لاجل الدين الثابت شرعا لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون طريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر مكانا بثمن معلوم مؤجل بأجل معلوم بعد معاينته له وقبضه من البائع وسكن فيه مدة من الزمان ثم أراد المشتري قبل حلول الاجل ان يرد على البائع متعللا بأنه اشتراه منه بفن فاحش مجرد عن غرور البائع له فهل في هذه الحال يمنع المشتري من رده على البائع ويؤمر بدفع الثمن للبائع بعد حلول الاجل (أجاب) لا رد بفن فاحش في ظاهر الرواية ويقتى بالرد ان غره والالاحيث لم يوجد تغير لا يكون للمشتري المذکور رد المبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى سفينة بثمن معلوم على شرط ان جولاها كذا واقبض رها بعض الثمن وباقيه كتب له سنداه وأحال رها رجلا آخر على المشتري بباقي الثمن فقبل المشتري الحوالة على هذا الشرط فهل إذا ظهر ان السفينة جولاها أقل مما شرطه يكون للمشتري الرجوع بنقصها أو البيع باطلا وتكون الحوالة باطلة لأنه لم يقبلها إلا على شرط ولم يوجد لاسيما وأنه لم يرها ولم يعاينها (أجاب) نعم للمشتري المذکور فسخ البيع والحال هذه وفي الخيرية من الحوالة سئل في قروي عليه دين لبدوي ألح عليه بطايعه فباع لرجل بهيماله وأحال البدوي عليه بثمنه فقبل الحوالة قائلا ان أعجب أبوي الحمار فلم يعجبهما وورده على بانه هل للبدوي طلب عليه أم لا (أجاب) لا طلب للبدوي عليه والحال هذه لبطان الحوالة بقصد الشرط اه وهنا شرط في الحوالة كون جولة السفينة كذا ولم يوجد فيكون من قبيل الحوالة المقيدة بالشرط الذي لم يوجد كما في حادثة الخيرية فقبل

ذی الحجة ٣ ١٢٦٥
مطلب الحوالة من البائع على المشتري بالثمن لا تبطل برد المبيع
مطلب تبطل الحوالة بفقد الشرط

ذی الحجة سنة

وان كانت الحوالة الصحيحة المقيدة بالثمن لو هي ردت ورد المبيع بعيب بقضاء لا تبطل الحوالة استحسنانا لانها تعتبر متعلقة بمثل ما اضيفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون متعلقة بعين ذلك الدين كما في رد المختار من اواخر خيار العيب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجاته الثلاث وعن اولاد قصر وبلغ وخلف تركه فعند حصر التركة اقام القاضي وصيا على القصر فقامت التركة بمعرفة الوصي ووكلاء الزوجات والبائعين واخذ كل ما يخصه وجعل الباقي حصة القصر تحت يد أمين وكان من جملة الموروث مثل ارض اخضر وقطن وقوم على البالغ من الورثة بقيمة مثله بمعرفة أهل الخبرة والوصي ووكلاء الزوجات واستلمه وصرف عليه من تقية وعمارة وادارة سواق ليلا ونهارا بمواشيه التي قومت عليه بمثل قيمتها وخدمه وصرف عليه من ماله الى ان ادرك وانتهى اوانه واراد الوصي ووكلاء الزوجات ان يرجعوا عليه ويفسخوا البيع المحاصل في الزرع فهل لا يسوغ لهم نقضه حيث قوم على البالغ بقيمة مثله وقت التقويم وصرف عليه وخدمه الى انتهاء ادراكه او يكون لهم نقض البيع ورده الى القاصر والزوجات (اجاب) لا يسوغ للوصي ولا لوكلاء الزوجات فسخ البيع بعد صدوره صحيحا باناءو يمنعون من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك جنيته فباعها زوجها في غيبته لرجل اجني من غير اذنها ومن غير اجازتها فهل اذا ثبت المالك للزوجة في الجنيته المذكورة كورة بالبينة الشرعية يكون للزوجة فسخ البيع ويجبر المشتري على رد المبيع للمالك المذكورة (اجاب) اذا ثبت الاستحقاق في الجنيته للمرأة المذكورة بالوجه الشرعي يؤمر بوضع اليد عليها برفع يده وتسلمها للمبيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته غير نافذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من شريكه جانباً من النطرون ليس من مال الشركة واستلمه المشتري بعد الوقوف على مقداره بكتابة البائع واخباره له بقدره ثم سافر به المشتري ووزنه أهل الديوان كالعادة الجارية بديوان الجمر فكشفه انه ناقص من الوزن ثمانمائة وأربعة وثمانون رطلاً فهل يصدق المشتري في مقدار ما استلمه من النطرون ولا يلزم بدفع ثمن النقصان ويكون القول للمشتري في مقدار المبيع المذكور حيث لم تثبت الزيادة التي يدعيها البائع بشهادة البينة ولم يقر المشتري باستيفاء جميع المبيع الذي وقع عليه الشراء لاسيما والمبيع ليس قائماً بعينه بل هلك بتصرف المشتري ببيعه له كما وجد وتعد رده عن اشتراء (اجاب) القول للمشتري بعينه في النقصان وان وزنه له البائع ما لم يقرانه قبض منه المقدار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء باعها لآخر بثمن معلوم قبضه من المشتري ثم بعد ذلك ادعى المشتري انها تبول في الفراش واراد ردّها على البائع بالعيب المذكور فاصطلح معه على رد ثلاثة آلاف فضة من الثمن في مقابلة رضاه بالعيب المذكور ودفعها له بحضرة بينة شرعية فاخذ المشتري الجارية وباعها لآخر من مدة ثلاثين يوماً

١٧ ١٢٦٥

١٩ ١١٦٥

٢٣
مطلب القول للمشتري
ببينة في النقصان
وان وزنه البائع

فردّها

سنة محرم

فردّها المشتري الثاني عليه ويريد المشتري الاول ردها على البائع الاول بالعيب المذكور فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت رضاه بالعيب المذكور واخذ له الثلاثة آلاف فضة في مقابلة رضاه به ولا يمكن من ردها بالعيب المذكور اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يبطل خيار العيب بالرضاه بعد العلم وبكل مفيد الرضا ومنه العرض على البيع فليس للمشتري المذكور رد المبيع على بائعه حيث كان الامر ما هو مسطور وفي الدر من اواخر خيار العيب وجد ان المشتري بمشربه عيباً واراد الرده فاصطلح على ان يدفع البائع الدراهم الى المشتري ولا يرد عليه حاز ويجعل حطاً من الثمن وعلى العكس وهو ان يبطل على ان يدفع المشتري الدراهم للبائع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عينا فصاله على مال ثم برى او ظهر ان لا عيب فللبائع ان يرجع بما ادى ولو زال بعلم المشتري لا قنية له وذكر في رد المختار ان الاخير مبر عنه في جامع الفصولين بقريل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في بستان غاب عن وطنه مدة ورجع فوجد رجلاً باعها والمحال انه لم يكن عليه مال للديوان ولا دين ثم بعد مدة حضر المالك فهل يكون له فسخ البيع حيث لم يأذن به ولم يجزه واذا ادعى المشتري انه دفع دراهم ثمن المحدة واراد اخذها من المالك لا يجاب لذلك (اجاب) نعم للمالك فسخ البيع اذا كان الواقع ما هو مسطور والمشتري الرجوع بالثمن على بائعه بعد تحقق ذلك شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر جانباً معلوماً من الدراهم على جهة القرض ورهن منزلاً يملكه وسلمه للقرض ثم بعد مدة دفع المقرض للرجل المذكور مئلاً مبلغ القرض وخطا المالكين وعقد اشركة على ان يكون الربح بينهما مناصفة وهضى على ذلك مدة من السنين وهو يتجر في المال ثم باع الراهن الرهن من زوجته من غير اذن المرتهن ومات فهل لا ينفذ البيع ويكون للمرتهن استيفاء ماله من الرهن ويكون هو أولى من غيره (اجاب) لا ينفذ بيع الراهن الرهن بدون اذن المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لبنته في حال صحته وسلامته نصف دار عملوكا له وقبراً طامن حصة له في طاحونة واسقط حقه من قطعة أرض زراعية له معلومة القدر في مقابلة ما عليه من الدين الثابت له عليه وكتب لها بذلك وثيقة شرعية ثابتة المضمون فهل يصح بيعه واسقاطه لبنته ويكون نافذاً (اجاب) ليس لاحد المتعاقدين فسخ البيع الصحيح البات بدون وجه شرعي ويسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختصاراً بلا فرق بين كون ذلك لبنته او لغيرها حيث صدر ما ذكر حال الصحة مستوفياً شرائطه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في مكان آلت اليها عن أمها فتصرف فيها والله بالعيب بغير اذنها ورضاهما فهل اذا لم تجز تصرفه ولم ترض به لا ينفذ بيعه ويكون لها فسخه وابطاله وانتراعها من هي تحت يده اذا كان الحق ثابتاً لها فيها بالطريق الشرعي (اجاب) بيع الاب عاقربنته البائعة العاقلة بدون اذنها واجازتها

مطلب وجد بمشربه
عينا فاصطلح مع البائع
على رد دراهم من
الثلث صح ويجعل حطاً
وبعكسه لا يكون رشوة

٣ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

محررم سنة
 ٩ ١٢٦٦
 مطالب لوارث البائع
 بالاكراه الفسخ اذا
 أثبت اكراه مورثه
 على البيع
 ١٢ ١٢٦٦
 ١٢ ١٢٦٦
 ٢٣ ١٢٦٦
 مطلب ظهور الاستحقاق
 في بعض المبيع قبل
 القبض يوجب الخيار
 في الكل وبعده في
 القيمة فقط
 مطلب التغرير انما
 يعتبر من احد المتبايعين
 او الدلال
 قوله في مختار الصحاح
 وحرمه الرجل حرمه
 وأهله اه منه

غير نافذ واذا رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا باعه قهرا عنه بغير
 فاحش فهل تسمع دعواه الا كراه عليه واذا ثبت يكون له فسخ البيع أولا (اجاب) اذا
 تحقق الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة يكون
 له بعد زوال الا كراه فسخ البيع ويقضي له بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك بيتا وارضاً بجواره جبره ذو شوكه على بيعهما ومات البائع فهل يكون
 لوارثه رفع يده المشتري بعد تحقق الا كراه الشرعي على البيع ولا يسقط الخيار بموت
 البائع (اجاب) نعم لوارث البائع بالا كراه فسخ البيع بعد ثبوت الا كراه الشرعي عليه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطن وسهم ظاهر في ارضه اشتراه منه رجل بالغين
 الفاحش والغرور بقوله انه لا يساوي الا كذا فهل اذا ثبت انه باعه بدون القيمة
 مع الغرور وانه مغبون بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين بقول اهل الخبرة يكون
 للبائع فسخ البيع واخذ مبيعته (اجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير يكون
 للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا مشتملة على بيوت
 ومنافع ومرافق علوية وسفلية فهل اذا ظهر ان ارضها مستحقة للغير وجارية في وقف على
 غير البائع وليس للبائع فيها سوى منفعة التاجر مسانعة بالحكر يكون للمشتري الرد وفسخ
 البيع بالارض البائع حيث ظهر استحقاق بعض المبيع المذكور لغير البائع والمشتري
 والمحال هذه الرجوع بما دفعه من الثمن ولا يجبر على دفع باقيه وهل اذا اشتراها قبل رؤيته
 لدخل جميع بيوتها وقت الشراء ثم رآها بعد ذلك ولم تبعه يكون له ردها على البائع بخيار
 الرؤية ولا يجبر على قبولها وهل اذا اشتراها وأحضر أهل الخبرة بالاثمان وأخبروا انه
 مغبون غبنا فاحشا وغره الدلال غرورا قوليا على عادة الدالين واشتراه بعد غروره له
 بقوله انه يساوي كذا ونحو ذلك يكون للمشتري ردها على البائع جبراً عليه بالغبن الفاحش
 مع غرور الدلال المذكور (اجاب) للمشتري المذكور رد المبيع والمحال هذه اذا لم يوجد
 منه ما يسقط خياره الثابت له بكل عماد كفي السؤال اما الاول وهو استحقاق بعض
 المبيع فالرد به من باب الرد بخيار العيب وهو أي الاستحقاق يثبت الخيار في الكل
 ان ظهر قبل القبض ويثبت في القيمة ان كان بعده كفي الدر من خيار العيب وهذا
 فيما يضره التبعض كفي جامع الفصولين واما الثاني فمن باب خيار الرؤية واما الثالث
 فمن باب خيار الفسخ بالغبن مع التغرير والتغرير يتحقق من أحد المتبايعين للآخر او من
 الدلال وفي رد المختار عن الخبرية ان مفهوم قوله ان غر أحد المتبايعين الآخر أو الدلال
 فله الفسخ أنه لو غره رجل أجني غير الدلال لا يثبت له الرد اه والله تعالى أعلم (سئل)
 في عبد مملوك محرمة رجل باعه ذلك الرجل حال غيبة حرمته عن المنزل والمحال ان الرجل
 لا يبي ما يقول من عتبه قائم به ولم يصدر منها قو كيل يبيعه فهل لا ينفذ بيه ويكون لها
 أخذه شرعا لا سيما ولم تجز البيع بعد صدوره منه وردته ولم يوجد منها ما يدل على الرضا

(اجاب)

(اجاب) اذا تحقق ما في السؤال لا ينفذ البيع المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له طين زراعة وعليه سواق شاركة رجل في زراعتها فقط ثم بعد مدة باع المزارع نصف
 الارض والسواق لحاكم الجهة بناحية الفيوم من غير اذن مالكه فلما علم بذلك المالك
 ذهب ليرفع يده عن الطين المذكور فاكراهه المحاكم المذكور على بيع النصف الثاني
 واخذ منه بالا كراه فهل اذا ثبت البيع بالا كراه وانه لم يجز البيع فيما باعه المزارع
 المذكور لا يكون البيع نافذا ولما لك ان يضع يده عليه (اجاب) لا ينفذ بيع مالك الغير
 بدون اذن المالك واجازته فله فسخه كما ان له ذلك فيما باعه مكرها حيث لم يثبت عليه
 ما يفيد رضاه بالبيع صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) من
 معاون الضابطية في رجل اشترى من آخر عرضا واجلائته الى أجل معلوم رضيا به وقبض
 المشتري العرض من البائع وقبل حلول الاجل أفلس المشتري المذكور وثبت عليه
 ديون كثيرة فهل اذا وجد البائع بعض عرضه عند المشتري وأراد الاختصاص به دون
 باقي الغرماء لا يجاب لذلك (اجاب) اذا اشترى شخص عرضا وقبضه باذن بائعه قبل
 أداء الثمن ثم أفلس يكون البائع اسوة باقي الغرماء في ثمنه وليس له الاختصاص بذلك
 المبيع والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تلقوا ساقية عن موردتهم فادعى
 عليهم رجل بانها له وانه أنشأها وجددها ولم يثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي وحكم بمنعه
 وبانها ملك لغيره والجماعة وكتب لهم وثيقة بذلك مشمولة بحكمهم ثم مات المدعى عن ابن
 فباعها ذلك الابن لرجل ذي شوكه فهل يكون البيع باطلا والجماعة المذكورين منع
 ذي الشوكه عنها (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته واذا رد
 المالك البيع بطل وترفع يد المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك حاموسة باع ربعها لرجل معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك أراد مالك الربع ان يبيعه
 لما لا ثلاث ارباعها للدراهم طلبها الحاكم منه لجهة الميرى فلم يررض فباعه لرجل آخر
 ثم بعد ذلك ادعى البائع على المشتري الربع انه اشتراه بغير فاحش فقال المشتري بل
 اشتريته بأزيد من الثمن وذهب معه الى السوق ليختبر الثمن فوجد به بأزيد من الثمن
 فتركه البائع لكشترى ومكث عنده اربع سنين فهل اذا ادعى البائع الغبن بعد ذلك
 وأراد ابطال البيع لا يجاب لذلك (اجاب) اذا وقع البيع صحيحا لا يجاب البائع
 لفسخه بدون تحقق الغبن الفاحش فيسه مع الغرور ويجوز رد الغبن بدون تغرير على فرض
 تحققه لا يوجب الفسخ على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي وكل رجلا
 مسلم في شراء جارية له فاشترى الوكيل جارية للوكل وشرط البائع على الوكيل المشتري
 انها لا ترد ولو ظهر بها عيب ثم بعد مدة طوية له حدث فيها مرض فهل والمحال هذه للوكل ان
 يرد الجارية على الوكيل أو البائع أو ليس له ذلك (اجاب) اذا حدث عيب بالمبيع عند
 المشتري لا يكون له رده على وكيله ولا على بائعه جبراً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمي

١١ ١٢٦٦
 مطلب أفلس المشتري
 بعد قبض المبيع باذن
 البائع فالبايع اسوة
 الغرماء في الثمن وليس
 له الاختصاص بالمبيع

١٥ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

صفر سنة

٢٢ ١٢٦٦

شوكه اكره آخر على بيع داره له بالمحبس وغيره وبعد البيع لذى الشوكه المذ كورسكنها
 ذلك المشتري الى الآن فهل هذا البيع باطل والد ارباقية على ملك البائع ويأزم الساكن
 المشتري المذ كور اجرة الدار مدة سكناه وتنزع الدار منه قهر الاسما وهناك بيعة مستفيضة
 تشهد بوجود الاكره الشرعي على البيع (اجاب) اذا ثبت الاكره على البيع فهو الحبس
 المديد او الضرب الشديد ولم يثبت على البائع رضاه به صريحا ودلالة كقبضه الثمن طائعا
 يكون للبائع بعد زوال الاكره فيخ البيع واسترداد المبيع ولا أجر له والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى بضاعة من انسان بثمان معلوم كل قنطار منها بكذا مع ذكر جملة القناطير
 وكتب بذلك وثيقة مضمونها ان فلانا الفلاني الوكيل عن فلان الفلاني في شراء
 الصنف الفلاني اشترى مني قدر كذا من القناطير كل قنطار بكذا وفي مكتبة اخرى من
 البائع مضمونها اني بعت الى فلان يعني المشتري بالسعر المذ كور واعطينا السماح في
 ذلك ولا يمكن الرجوع وان عقد البزار الذي كتب فهو على مقتضى ما سمعنا ولا يمكن
 فسخ البيع والشراء المر بوط بمقتضى الشروط ثم ان البائع ارسل يطالب التاجر الذي
 زعم المشتري انه موكله في الشراء له فأنكر وقال لم افوض له في ذلك ولم يكن الشراء لي
 وان كان اشترى فاطلبه فلما أنكر باع البائع البضاعة لغير المشتري الذي زعم انه وكيل
 فلان بدون اذن المشتري واجازته وقبض الثمن من المشتري الثاني فهل لا ينفذ البيع
 الثاني بدون اذن الاول واجازته سواء قال وقت ارادة الشراء ان فلانا وكنتي ان اشترى
 له هذه البضاعة ولم يقل أم يقبل ذلك (اجاب) شراء زاعم الو كالة على الوجه المذ كور
 نافذ عاميه وتعلق حقوق العقده والبيع الثاني بدون اذنه واجازته غير نافذ وقد صرح
 في حواشي الدرر بانه لو قال بعني هذا الشيء لفلان لا يكون من اضافة العقد للوكل
 فلا يتوقف على اجازته وبان صورة الاضافة على ما في الفتح ان تقول بيع عبدك من فلان
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار باعها ذو شوكه والحال ان منهم من هو غائب
 عن البلد ومنهم الحاضر بها وبعضهم القاصر وقبض ذو الشوكه الثمن لنفسه ولم يكن
 مستحقا ولا مأذونا ولا موكل في ذلك وبعد حضور الغائب جبرهم على اجازة البيع بالمحبس
 المديد والضرب الشديد بدون تسليم الثمن لهم فهل اذا كان الامر كذلك يكون البيع
 باطلا وهل يجبر المالك على دفع كلفة بناء احدته المشتري (اجاب) البيع على الوجه
 المذ كور غير نافذ وما بناء المشتري يؤمر بقلعه ان بناءه باقراضه المملوكه له حيث لا ضرر
 بالارض والا يأخذ المالك بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك دارا وماقية وجانب اطيان تسحب من يادته وتر كها فبعد عوده وجد شيخ البلد
 وزعها على رجل من أهل البلد والذي وزعت عليه تصرف فيها بالبيع بدون اذن من
 المالك فهل لا ينفذ تصرفه في مال غيره ويكون للمالك بعد حضوره من غيبته فيخ
 البيع وابطاله (اجاب) المالك الدار والساقية اجازة البيع الصادر من الفضولي

فيهما

ربيع الاول

١١ ١٢٦٦

مطلب قول الرجل
 يعني هذا الشيء لفلان
 ليس من الاضافة
 الى الموكل بخلاف
 بيع عبدك من فلان

١٢ ١٢٦٦

١٥ ١٢٦٦

ربيع الاول

سنة

١٧ ١٢٦٦

فيهما ورده وبالرذيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابن عم شقيق
 وعن ابن ابن عم آخر أنزل منه درجة وعن خاله وترك دارا فوضع الابن بعده على داره
 في غيبة الاقرب وباعها لآخر بدون اذن الاقرب ورضاه فهل لا ينفذ بيعه ولا تصرفه
 اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي وماذا يخص كل وارث (اجاب) لا ينفذ البيع
 والحال هذه والميراث للاقرب منهما والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان
 حصة معلومة القدر في بيت مشترك بينهما مناصفة فباعها أحدهما لآخر بثمان معلوم
 مع علم أخيه واذنه وقبض معظم الثمن من المشتري وبعد مضي مدة أشهر أنكر الاخ الاذن
 بالبيع ولا ينفذ عليه فهل ينفذ البيع في نصيب البائع واذا باع البائع المذ كور جزأ من
 حصته التي باعها أولا في غيبة المشتري لا ينفذ بيعه الثاني حيث كان هناك بيعة
 شرعية تشهد بالبيع الاول وقبضه معظم الثمن (اجاب) نعم ينفذ البيع في نصيب
 البائع لاني نصيب أخيه بدون اذنه واجازته وبيع بعض ما تفضيه البيع لغير المشتري
 الاول موقوف على اجازة المشتري أولا والله تعالى أعلم (سئل) في داره ورثة
 لجماعة باع أحدهم جزأ معينا قبل القسمة وحدث فيه المشتري بناء فهل يكون البيع
 باطلا أولا (اجاب) اذا باع أحد الشركاء بيتا معينا من العقار المشترك أو نصيبا من
 بيت معين منه قبل القسمة يكون لباقي الشركاء ابطال البيع لعدم تحقق نصيب
 البائع فيما باعه لاحتمال ان يقع في نصيب شريكه عند القسمة والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين اخوين لكل واحد النصف فيها ثم ان احدا الاخوين باع نصف
 الدار المملوك له والنصف المملوك لأخيه لرجل في غيبة أخيه ثم حضر الاخ بعد ذلك
 واجاز بيع أخيه ورضى به وصار مشاهدا لوضع يد المشتري نحو خمس عشرة سنة ثم مات
 عن ورثة أرادوا ابطال البيع في نصيب أبيهم وأخذوه من المشتري فهل اذا ثبت ان
 مورثهم اجاز البيع وسكت بعد ذلك أكثر من خمس عشرة سنة ومات ولم ينازع
 المشتري لا يكون لهم منازعة ولا دعوى على المشتري بعد ثبوت الاجازة ورضاه بالبيع
 ومشاهدته المدة المذ كورة بلامانع (اجاب) ليس للورثة المذ كورين معارضة
 المشتري حيث تحقق ما هو مرسوم في الله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وعن ثلاثة بنين منها وترك لهم دارا ثم مات أحد البنين عن أمه وأخويه ووضع أحد
 الاخوين يده على الدار المذ كورة وباعها لرجل أجني في غيبة أمه وأخيه بغير اذنه
 ورضاهما فهل لا ينفذ بيعه فيما يخصهما بالميراث الشرعي من الدار المذ كورة ويكون
 لهما فسخ البيع وابطاله في نصيبهما وما الحكم (اجاب) لا ينفذ البيع في ملك الغير
 بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار ونخيل
 بالميراث الشرعي عن أمه مشتركتين بينه وبين ابن خال له غائب فوضع رجل أجني يده
 على ذلك في غيبتهما وباع النخيل كله لرجل أجني بغير اذنه ورضاهما فهل اذا حضر

٣٢ ١٢٦٦

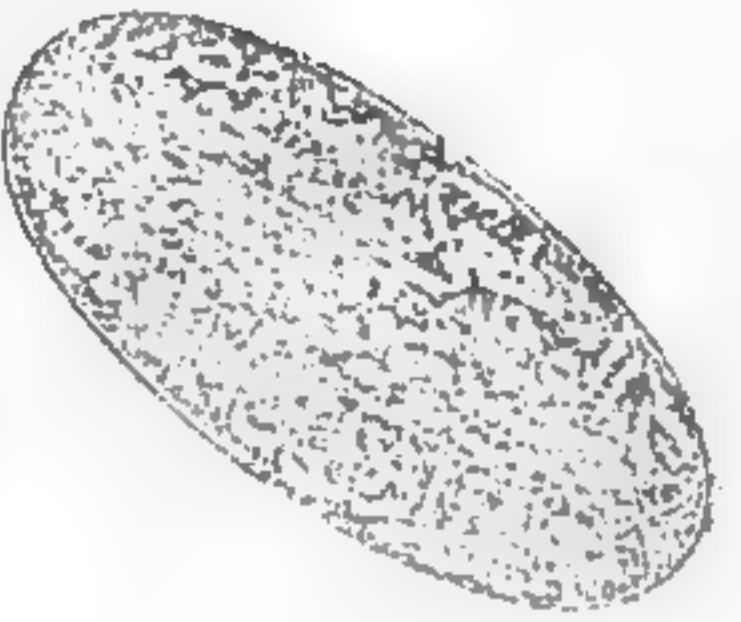
٢٣ ١٢٦٦

مطلب باع بيتا معينا
 من دار أو جزأ من بيت
 معين منها قبل القسمة
 بدون اذن الشركاء
 لا يجوز

٢٧ ١٢٦٦

ربيع الثاني

٤ ١٢٦٦



مطلب الزيادة المنفصلة
المتولدة بعد القبض
تنفع من الرد بالعيب

أخذ الشر يمكن من غيبته يكون له فسخ البيع وإبطاله في نصيبه (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي لأحد الرجاين المذكورين ملك فيما ذكر بلا مانع لا ينفذ بيع الغير ملكه بدون إذن المالك وإجازته وإذارد بطل والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يستحقون مكانا تلقوه عن أصولهم ثم غاب منهم جماعة فوق مسافة القصر والحاضر بالبلد حصل له ذهول في عقله فاستولى رجل على المكان مدعيا أنه اشتراه من حصل له ذهول ثم حضر الغائبون فهل إذا ثبت أن الحاضر كان ذاهلا لا ينفذ بيعه في جميع المكان وعلى فرض ثبوت صحة البيع ينفذ في حصة الحاضر دون الغائبين ولهم مطالبة واضع اليد برفع يده (أجاب) لا ينفذ البيع من أحد الشركاء في نصيب باقيهم بدون أذنهم وإجازتهم لذلك وينفذ في نصيبه إذا ثبت بيعه مختارا حال صحوه والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة بثمن معلوم دفعه له فبعد مدة أشهر ظهر بها عيب قديم بعد ولا دنها عنده فردها عليه به قبلها منه واستلمها بعد اعتراف البائع بالعيب بخضرة بينة شرعية ورد له بعض الثمن والآل توقف في دفع الباقي فهل إذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يحجر البائع على رد باقي الثمن للمشتري (أجاب) حيث رد المشتري البقرة للبائع وقبلها منه بالتراضي لا يكون للبائع الامتناع عن دفع باقي الثمن للمشتري أما لو لم يتراضيا على رد البقرة المذكورة قيمته ردها بالعيب لم يحول الزيادة المنفصلة المتولدة بعد القبض وهي الولد هنا لانها تنفع الرد بالعيب كما في الهندية من الفصل الثالث من خيار العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده عليها نحو ثلاث سنين وهو يتنفع بها بعد ذلك أراد بائتها بطل البيع فيها وأخذها منه لكونه كان تحت يده دار بالشراء من ذلك المشتري بثمن من الدراهم أيضا بصفة أخرى فخرجت مستحقة للغير وأخذت منه زاعمانه كان شرط على المشتري أن الدار المذكورة أن أخذت منه يرجع عليه في الدار الأولى المذكورة والمشتري ينكر الشرط المذكور ولا بينة له بذلك فهل يكون البيع صحيحا فدا وليس له الرجوع فيها بتعلله المذكور (أجاب) يفسد البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلزم وفيه نفع لأحدهما أو لم يبيع هو من أهل الاستحقاق ولم يحجر العرف به ولم يرد الشرع بجوازه فإذا تحقق فساد البيع بالشرط الفاسد وجب على كل واحد من المتعاقدين فسخه قبل القبض أو بعده مادام المبيع بحاله في يد المشتري أعدا ما للفساد ولا يتحقق الفساد لا يكون لأحدهما فسخه جبراً على الآخر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة إذا كانوا بقرة عشرة باعواها بثمن معلوم لرجل فقبضها وصار يتنفع بها مدة ستة أشهر ثم تفتت عنده فوجد لبها قليلا عن أمثالها فأراد فسخ البيع ورد الباقيين فهل لا يجب لذلك (أجاب) ليس للمشتري فسخ البيع بغير وجه شرعي كان يتحقق في البيع ما به مدعيها عند الناس بحيث ينقص ثمنه عند التجار وفي الهندية من الفصل الثاني في

خيار العيب اشترى بقرة فوجد لها التحلب فإن كان مثلها يشترى للعيب فله أن يرد وإن كان مثلها يشترى للحمل لا اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نصف فدان برسم أخضر باعه لرجل آخر بثمن معلوم في الذمة بخضرة بينة شرعية ثم باعه لغيره بعد البيع الأول فهل إذا ثبت بالبينة الشرعية أن عقد المشتري الأول سابق على المشتري الثاني يكون الحق فيه له دون الثاني (أجاب) حيث صدر البيع الأول من المالك للرجل المذكور واستجمع البيع شرائطه الشرعية لا يكون للبائع بيعه من آخر ثانياً بالوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جاموستان فرجل من بلده وترهما فباعهما حاكم البلاد السياسي ثم بعد مدة حضره أحدهما فهل له نقض البيع ويرجع بهما على المشتري وإذا قلتم به فهل يجب عليه سجنهما وإيهما وجبهما (أجاب) لا لك رد بيع النضولي وإذارد بطل وله تضمين ما استهلكه المشتري من اللبن كما أفاده في الفتاوى الرحيمية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة غائبين لهم حصة في دار باعها بعض الشركاء في غيبتهم فهل إذا حضر الغائبون يكون لهم رفع يد المشتري عنها حيث لم يميزوا البيع (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب الغائبين بدون أذنهم وإجازتهم والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين لهما أخوات فباع الأخوان أرضاً مشتركة بينهما وبين أخواتهما والأخوات يعلمن بيع الأخوين الأرض وصار المشتري يتصرف في الأرض تصرف المالك في أملاكهم وكل من الأخوين والأخوات مشاهد لهذا التصرف ولم ينازع أحد من المذكورين المشتري في تصرفه مع قدرتهم على المنازعة فهل إذا كان الحال كذلك وأرادت الأخوات المذكورات المنازعة متعللات بعدم بيع نصيبهن لا تسمع دعواهن حيث شاهدن التصرف المذكور من المشتري مدة تزيد على سبع سنين وفي وقت البيع كن بالغات عاقلات قادرات على تخليص حظهن من الأرض من يد المشتري (أجاب) إذا كانت الأرض ملك جميع الأخوة كما هو مذهب كور لا يكون يبيع الأخوين نصيب أخواتهما فذا بدون أذنهن والله تعالى أعلم (سئل) في جارية اشتراها رجل من المالك لها بثمن معلوم واشترط على البائع سلامتها من العيوب وبعد مضي ثلاثة أشهر من بيعها ظهر في أنفها ووجهها ورم فاحش فاحسب به المشتري البائع فقال أنه حارة قلم يصدقه وأراها لادل الخبرة العارفين في ذلك فاحسبوا بأنه من المارك وأنه قديم فيها فهل إذا ثبت أنه فيها من قبل بيعها يكون ذلك عيباً ترد به شرعاً والمشتري الرجوع على البائع بما أقبضه له من الثمن (أجاب) إذا وجد المشتري بالمبيع عيباً ينقص الثمن عند التجار يكون له رد المبيع على بائعه بعد تحقق قدمه عند البائع بالوجه الشرعي وهذا إذا لم يحدث في المبيع عيب آخر فإن حدث بمتنوع الرد ويرجع بنقصان العيب القديم وكذا لو زاد العيب واختلقت حالته قال في رد المختار من خيار العيب عن البرازية لو كان به عرج فبرئ بمعالجة البائع ثم عاد عند المشتري لا يردده وقيل يردده إن عاد بالببب الأول اه وأفاد في الدر بعد ذلك

مطلب في حكم عود العيب القديم عند المشتري

ان العبد اذا حم عند بائعه ثم حم عند مشتريه ان من نوعه له رده والا لا وفي الهندية من
الفصل الثالث من خيار العيب اشترى جارية بيضاء احدي العينين ولم يعلم بذلك ولم
يقبضها حتى انجلى البياض ثم عاد بياضها فعلم بذلك كان له ان يردّها ولو قبضها وهي
بيضاء احدي العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلى البياض ثم عاد بياضها لا يكون له ان
يردها كذا في قساوي قاضي خان اه ثم قال وفي قساوي أي اللبث اشترى عبدا وبه
مرض فازداد المرض في يد المشتري فليس له ان يردّه على البائع لكن يرجع بنقصان
العيب كذا في الظهيرية رجل اشترى عبدا كان محموا عند البائع كان تأخذه الحمى كل
يومين أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فاطبق عليه عند المشتري ذكر في المستثنى ان المشتري
أن يردّه ولو انه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحمى فيرجع
بالنقصان ولا يردّه ثم قال واذا كان في المشتري حمى غيب في يد البائع وزال ثم عاد في يد
المشتري ان عاد ثانيا غيبا له الرد لا اتحاد السبب ولو كان الثاني ربه الا لا يكون له الرد
لاختلاف السبب وكذا لو اشترى وقد ظهر في يد المشتري مرض فهو على هذا ويخرج
من هذا جنس هذه المسائل كذا في مختار القساوي ثم قال لو كان بالبائع أثر قرحة
وبدت ولم يعلم به فعادت قرحة واخبر الجراحون ان عودده بالعيب القديم لم يرد ويرجع
بالنقصان هكذا في القنية اه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مات والدهم وورثوا عنه
قطعة أرض مملوكة له ابعا منها مختلفة منها ما هو نافع ومنها ما هو غير نافع فقبل قسمتها
بينهم باع أحدهم قطعة معينة منها لاجني من غير تعيين ما يخصه منها ومن غير اذن
شركائه وهم ببقية الورثة فهل ينفذ هذا البيع أولا واذا كان فيه غيب فاحش بسبب
تغير من أحد المتبايعين ماذا يكون الحكم في هذا البيع الصحة أم الفساد (أجاب)
حيث كانت الأرض مملوكة لجميع الورثة وباع أحدهم قطعة معينة منها قبل قسمتها
يكون للشريك الآخر ابطال البيع وصرحوا بنبوت الخيار للبائع بالنسبة الفاحش مع
التغير والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم فباعها بعض الورثة
في غيبة باقي الشركاء بضمن معلوم فهل لا يكون البيع نافذا في نصيب الغائب منهم بدون
اذنه واجازته وله أخذ نصيب من باع بالشفعة جبر على المشتري اذا توفرت شروط الأخذ
بالشفعة وانتفت موانعها (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب الغائب بدون اذنه واجازته
ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى أشجارا في بستان وقف معلومة المقدار وكسب في ذلك جهة شرعية واستثنى
البائع على المشتري وقت البيع أشجارا قديمة معلومة المقدار لجهة أصل الأرض ثم ادعى
ناظر الوقف ان من الاشجار المبيعة بعض أشجار عدها قدر معلوم لجهة الوقف خلا
المستثنى له وأثبت ذلك بالبينة الشرعية فهل يكون للمشتري فسخ البيع والرجوع على
البائع وثبت له الخيار حيث ثبت الاستحقاق لجهة الوقف في بعض الاشجار المبيعة

(أجاب)

في مختار الصحاح الغب
بالكسر في سقي الابل وفي
الحجى يوم ويوم والغب في
الزيارة قال الحسن في كل
اسبوع قال زرغب استردد
حبا قلت وهو حديث
مروى عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وغب كل
شيء عاقبة اه وفيه الربع
بالكسر في الحجى تأخذ
يومًا وتذبح يومين ثم تجبى في
اليوم الرابع قال رعت
عائسه الحجى وقد ربع
الرجل على ما لم يسم فاعله
فهو ربوع اه انتهى منه
٢٧ ١٢٦٦

(أجاب) في جامع الفصولين استحق بعض المبيع فلو لم يميز الا بضرر كدار وكرم وأرض
وزوجى خفوه صراعى باب وقت يتخير المشتري والا فلا اه وفيه ولو استحق بعض المبيع
قبل القبض بطل في قدر المستحق ويتخير المشتري في الباقي كالم سواء أوردت الاستحقاق
هيا في الباقي أولا لتفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء
استحق المقبوض أو غيره يتخير للمار من التفريق ولو قبض كله واستحق بعضه بطل
البيع بقدره ثم لو أوردت الاستحقاق عينا فبما بقي يتخير المشتري كالم ولو لم يورث عينا فيه
كثوبين أو قنين استحق أحدهما أو كلي أو وزنى استحق بعضه اذا يضر به بعضه
فالمشتري أخذ الباقي بحصته بلا خيار اه وهذا في البيع الصحيح البات أما الفاسد
فالواجب على القاضي فسخه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أشجارا معلومة
المقدار مغروسة في بستان بحق القرار واستثنى البائع من المبيع وقت البيع قدرا من
الأشجار القديمة معلومة العدد مجهولة العين وقت البيع محتلة بالمبيع غير مخيرة وغير
معلومة للمشتري وقت البيع فهل لا يجوز البيع على هذا الوجه وللمشتري فسخه (أجاب)
نعم لا يجوز البيع والحال هذه كما في البحر وغيره لان جهالة المستثنى تؤدي الى النزاع
فيفسد البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء وله زوجة أذنت آخر في
بيعها فهل اذ لم يأذن مالكها الزوجة ولا غيرها في بيعها وكان البيع بغير حضوره وعلمه
ولم يحضره مالكها بعد العلم لا يكون نافذا او لا لا أخذها من هي تحت يده ولا عبرة بقول
مأذون الزوجة بالبيع انه وكيل عنه وقت البيع بدون اثبات شرعي (أجاب) ان ثبت
توكيل المالك في البيع أو اجازته له بعد صدوره نفذ والا فلا ولا عبرة باذن زوجته والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ببلاد الريف أراد شيخ القرية أخذها منها لا خرين
ويعطى لها بدلا دارا أخرى من البلد فلم ترض فهل لا تجبر على أخذها واذا كان لها زوج
وحبسه شيخ القرية على ان يكتب له ورقة نيابة عن زوجته بانه رضى ببدل الدار
المذكورة في غيبة زوجته وكتبها خوفا من شيخ القرية لا يكون ذلك نافذا عليها بدورن
اذنها ورضاها (أجاب) نعم لا تجبر المرأة المذكورة على ذلك وحيث لم يكن زوجها وكلا
عنها بالمبادلة لا يكون ماصدر منه نافذا عليها ولو طوعا والله تعالى أعلم (سئل) من وكيل
أوقاف الحرم من مكان معلوم كان هم ما ولم يبق من المكان العالي الا حائطان ويراد
بيع العلوية الوقف بضمن معلوم وما وجد في جهة العلوم من الانتقاض لا يساوى هذا
المبلغ بل أقل منه بكثير فهل لا يصح بيع العلوية والحال هذه (أجاب) لا يجوز بيع حق
التعلي ولا يملك المتولى على الوقف شراء شيء للوقف من غلته بأكثر من قيمته بالنسبة
للفاحش والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زعم يملك دارا مع ابن أخيه وزوجة والده
بالميراث الشرعي أمره شيخ البلد ببيعها لصراف البلد فامتنع فشد عليه فباعها له بتغرير
المشتري له بانها لا تساوى الا كذا من الدراهم قد رايت قصص عن قيمتها في غيبة باقي

مطلب فيما لو استحق
بعض المبيع دل يتخير
في الباقي أولا وتفصيل
ذلك

١٢٦٦ ١٠
مطلب جهالة المستثنى تفيد
البيع

١٢٦٦ ١٨

١٢٦٦ ٢٠

١٢٦٦ ٢٠
مطلب لا يجوز بيع
حق التعلي

الشركاء فهل اذا تحقق الغبن الفاحش مع الغرور وثبت بالبينة الشرعية يكون لا ريبا بها
فسخ البيع واستردادهما من يد المشتري (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع الغرور
يكون للبائع فسخ البيع في نفسه والا فلا ولا ينفذ البيع في نصيب ابن الاخ والزوجة
بدون اذنهما واجازتهما وان لم يثبت غبن وتغريروا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه
دين لا يخرج له ربح الدين به رجلا آخر عليه فاشترى ذلك المحال عليه سفينتين بشمن
معلوم أقل مما عليه من الدين المحال به بدون قيمتهما على انه ان وفاه الدين في أربعة
أشهر تكون السفينتان لبايعهما وان لم يوفه الدين في المدة المذكورة يكون البيع
لازما وكتب كل منهما وثيقة بما ذكر فهل لا يكون البيع لازما وله فسخه (أجاب) في
بيع الوفاء نسعة أقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو انه فاسد في بعض الاحكام
حتى ملك كل منهما الفسخ و صحیح في بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع المبيع ورهن
في حق البعض حتى لا يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه قال صاحب البحر بعد نقله
وينبغي أن لا يعدل في الاقتناء عن القول بالجامع كذا في حواشي الدر المختار عن الترتيب لالة
وبناء عليه لا يلزم بيع الوفاء ولكل واحد من المتبايعين فسخه وقيل ان حكمه حكم
الرهن في جميع الاحكام وهو المقتضى به في الديار المصرية وعليه فالبائع استرداده بعد
إدائه الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة بشمن معلوم بهضه
حال وبهضه مؤجل الى أجل معلوم ولم يقبض المشتري البضاعة من البائع وسافر الى
محل اقامته ثم به ذلك أرسلها البائع مع شخص آخر للمشتري فله اوصلت الى ساحل البحر
نقص من البضاعة طرد فهل اذا قبض المشتري البضاعة الا الطرد المذكور يلزم البائع
ما نقص من البضاعة ولا يلزم المشتري لكون المبيع قبل قبضه من ضمان البائع (أجاب)
اذا هلك بعض المبيع فان كان قبل القبض وذلك باقعة سماوية ينظر ان كان النقصان
نقصان قدر بان كان مكيلا أو موزونا أو معدودا يفسخ العقد بقدر المالك وتسقط
حصته من الثمن لان كل قدر من المقدرات معقود عليه فيقال به شيء من الثمن وهلاك كل
المعقود عليه يوجب انفساخ البيع في الكل فيسقط كل الثمن فهلاك بعضه يوجب
انفساخ البيع في قدره وسقوط الثمن بقدره والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء أخذ
بخصته من الثمن وان شاء ترك لان الصفقة قد تفرقت عليه وان كان النقصان نقصان
وصف وهو كل ما يدخل في البيع من غير تسمية كالشجر والبناء في الارض وأطراف
الحيوان والجودة في المكيل والموزون لا يفسخ البيع أصلا ولا يسقط عن المشتري شيء
من الثمن لان الاوصاف لاحصاء لها من الثمن الا اذا أورد عليها القبض أو الجناية لانها
تصير مقصودة بالقبض والجناية والمشتري بالخيار ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء
ترك لتعيب المبيع قبل القبض كذا في وانعادت المفتين عن البدائع وهذا اذا لم يترك
الاوصاف في البيع لما في جامع الفصولين اذا ذكر البناء والشجر كانا مبنيين قصدا

٢١ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

مطلب في حكم بيع الوفاء

رجب

٥ ١٢٦٦
مطلب فيما لو هلك
بعض المبيع او كله قبل
القبض

مطلب الوصف لاحصاء
له من الثمن الا اذا ورد
عليه القبض أو الجناية

لا تعاقد لوما تا قبل القبض ياخذ الارض بمحضها ولا خيار له اه كافي رد المختار من
الاستحقاق وقوله الا اذا أورد عليها القبض المراد به قبض المشتري حتى لو قبض المبيع
ثم استحققت الاوصاف كالشجر والبناء في بيع الدار يكون له حصه من الثمن كافي رد
المختار ايضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانبا من اللباس
بشمن معلوم من الدراهم ودفع له بعض الثمن دراهم وباع له أيضا جذا كافي حانوت بشمن
معين معلوم تسكيلة للثمن ثم بعد مدة استحق الجذك المبيع على يد المحاسبكم الشرعي
فهل يكون لبائع اللباس الرجوع على مشتريه بشمن الجذك الذي استحق واذا نعل
بانه مقايضة وانه باع اللباس باقل مما اشتراه من مدة سنين مضت ولم يحصل في البيع غرور
ولا غبن لا عبرة به لله (أجاب) اذا ثبت الاستحقاق بالبينة ثبت للمشتري الرجوع على
بائع بالثمن والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة مقترية حدوده اظاهرة معلومة من قديم
الزمان يملكها رجلان ملكا شريعا ويبدل واحد منهما ما حجة شرعية تتضمن ما يستحقه
منها وتضمن ذكر حدودها باع منها رجل أجنبي قطعة أرض داخله في حدودها المبيعة
بمجهت ما بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت ببينة شرعية ان القطعة الارض المتباعدة من
منافع الو كالة ودخلت تحت حدودها ولم تنتقل عن ملك المالكين لها بناقل شرعي
الى الآن يكون له ما طالبة المشتري لها برفع يده عنها وهل اذا كان بجوار الو كالة
المذكورة وكالة أخرى بهضها وقف وبعضها ملك تشتمل على أما كن علوية وسفلية
وتعدي رجل أجنبي وأحدث عمارة بغير اذن من الناظر والمالك في مكان من أما كنها
العلوية وسد بابها الاصلى وفتح بابها من المسكان الذي تحتها وفتح بابا على الطريق وصيره
مكانا على حدته يكون للناظر والمالك مطالبته بازالته ما أحدثه من البناء واعادة المسكانين
مع بابيهما كما كانا حكم أصلهما (أجاب) وقف يبيع مال الغير على اجازة المالك فان أحازه
نفذ وان رده بطل وترفع يد المتعدي على عقار الوقف والمالك حيث لا مانع وما أحدثه
الغاصب المذكور من البناء ان أحدثه با نقاضه المملوك له يؤثر برفعه ان لم يضر
والا تملكه الناظر للوقف والمالك بقيمته مستحق القلع وان هدم شيئا من الاصل فعليه
ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مقدار من المقاطع الخوص باعه لآخر
بشمن معلوم مؤجل باجل معلوم وبشمن المشتري وثيقة شرعية بذلك ثم قبل قبضه باعه
البائع لرجل آخر مدعيان له فيه شر يكالاجل ابطال البيع فهل يكون البيع الاول
ناقصا ولا عبرة بدعواه المذكورة (أجاب) لا ينفذ البيع الثاني حيث ثبت البيع
الاول مستحجما لشرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين
أختين ماتت احدهما عن زوجها وعن ابن قاصر منه فهل اذا اراد الاب بيع نصيبه
ونصيب ولده لاجل تخريبه وشرائه مكان بدله انفع لانه منه يجاب لذلك شرعا ولا يكون
للمشتركة منعه من ذلك (أجاب) للاب بيع عقار ابنه بمثل القيمة حيث كان مجودا

١٢٦٦ ١٣

١٢٦٦ ١٣

١٢٦٦ ١٥

١٢٦٦ ٢٧

بين الناس وليس للشرىكة المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصانا أو درجلا أن يشتريه فقال له مالكه أنه يساوي كذا وكذا من الأكراس فاشتراه منه على ما قال فهل إذا تحقق الغبن الفاحش والغرور من البائع للشري بالبينة الشرعية وظهر يقول أهل الخبرة أنه لا يساوي الثمن الذي ذكره له البائع يكون له رده على البائع المذكور لا سيما والمشتري لا يعرف الثمن الخيل (أجاب) إذا تحقق الغبن الفاحش مع التعرير يكون للمشتري فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بالميراث الشرعي على الشيوع باع أحد الشركاء قطعة معينة منها قبل القسمة بدون إذن من الشركاء فهل يكون بيعه غيبرافذ في نصيب باقي الشركاء في القطعة المذكورة وهم أبطال البيع في نصيبهم منها ويكون لهم أخذ نصيب البائع بالشفعة إذا توفرت شروطها جبرا على المشتري وإذا أهدم المشتري شيئا منها تعديا يكون ضامنا لما هدمه (أجاب) إذا باع أحد الشركاء قطعة معينة من دار مشتركة قبل القسمة كان لشرىكة أبطال البيع وعلى المتعدي ضمان ما أتلفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها لآخر بثمن معلوم في ذمته فبعدهم في أربعة أيام أراد ردها على البائع متعللا بأنها مرضت فاصطلح المشتري مع البائع وترك له من الثمن نصف كيس وقبض منه الباقي بحضرة بيعة شرعية وبعد مضي ثلاثة أشهر يريد ردها على البائع متعللا بالمرض الأول الذي ادعى به أولا فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من ردها على بائعها بعد رضاه بالمرض (أجاب) إذا رضى المشتري بالغيب بعد العلم به لا يكون له الرد به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبيدين وجارية باعهم لآخر بثمن معلوم قبض بعضهم واشترى جانب بضاعة من المشتري بما في الثمن ونصرف المشتري في البضاعة بالبيع والآخر يريد أبطال البيع متعللا بأن الرقيق ملك لغيره وهو غائب بحجة والمحال أن الرقيق باسم البائع والمالك له محقق في ذلك فهل لا يجب لذلك ولا تسع دعواه بذلك ولا عبرة بتعلله المذكور (أجاب) لا يجب للبائع فسخ البيع بدعواه أن ما باعه مملوك لغيره ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف بستان باعه لآخر بغبن فاحش وغرور وبشرط أن المشتري يقضي للبائع أرامهما من عند آخر ولم يقضه المشتري من الآخر حسب الشرط الذي اشترطه فهل يكون البيع بالغبن الفاحش والغرور والشرط المذكور فاسدا وإن كتب به حجة (أجاب) للبائع فسخ البيع بعد تحقق ما هو موطور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة بالميراث الشرعي عن أصولهم تسحب بعضهم من الأبدن نحو عشرين سنة فباعها الحاضر منهم لرجل أجنبي بدون إذن باقي الشركاء وأجازتهم فهل لا ينفذ بيعه في نصيبهم ويكون لهم بدرجوعهم من غيبتهم فسخ البيع وورده واستردادها من المشتري إذا كان الحق ثابتا لهم فيها بالبينة الشرعية (أجاب) لا ينفذ بيع أحد الشركاء في نصيب

باقيهم

١٢٦٦

٢٨

شعبان

١٢٦٦

٢

مدام باع أحد الشركاء قطعة معينة من دار قبل القسمة كان لشرىكة أبطال البيع

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢١

رمضان

١٢٦٦

٥

باقيهم بدون إذنهم وأجازتهم والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي اشتري جارية بثمن معلوم فوجدتها عيبا كان عند بائعها ينقص الثمن عند التجار فهل له الرد بخيار العيب (أجاب) إذا وجد المشتري بالمبيع عيبا ينقص الثمن عند التجار يكون له رد المبيع بعد تحقق قدم العيب عند البائع بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع ابن أخيه يستحقان ستة قراريط في ساقية باع العم ثلاثة منها لرجل أجنبي على الشيوع من مدة ثلاث عشرة سنة فهل إذا أراد ابن الأخ جعل ما بيع مناصفة بينه وبين عمه وما بقي كذلك لا يجب لذلك ويكون البيع نافذا في الثلاثة قراريط المذكورة (أجاب) إذا باع العم ما يخصه في الساقية المذكورة لا يكون لابن أخيه معارضة ولا جعل نصف ما بيع من نصيبه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارين استبدل كل من صاحبه سبعين ذراعا من داره ذراعا بذراعا على يد بيعة شرعية برضا كل منهما وهدم كل منهما ما أخذ من صاحبه وبناه وحازه مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل إذا أراد أحدهما الرجوع على الآخر بعد تلك المدة لا يجب لذلك ويكون الاستبدال صحيحا وإذا أراد أحدهما ترك الخروج من باب داره بغير وجه شرعي وأن يخرج من باب دار صاحبه يمنع من ذلك (أجاب) إذا صدرت المعاوضة المذكورة صحيحة لا يكون لأحد المتعاضدين نقضا بدون وجه شرعي وليس لأحدهما اتخاذ أرض غيره طريقا بدون إذن المالك ورضاه حيث لم يشترط ذلك في عقد الشراء لما اشتراه من دار الجار المذكور ولم يوجد ما يفيد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف جاموسة باعه ولدها في غيبتها من غير إذنها ولا وكالتها فهل هذا البيع صحيح أولا وإذا قلتم بحكمته فهل ثبت للمرأة المذكورة الرجوع على المشتري بالثمن ولو مع التراخي بعد علمها بذلك (أجاب) إذا كان الملك ثابتا للمرأة في نصف الجاموسة المذكورة لا يكون البيع الصادر من ولدها فيه على الوجه المذكور نافذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها لآخر بثمن معلوم بشرط أنه يرى من العيوب الشرعية ومن جلتها الحبل على يدي بيعة من المسلمين ثم بعد ذلك ادعى المشتري أنها حامل معتمدا على دعواها أن الحبل من سيدها البائع فهل إذا لم يثبت بالطريق الشرعي أن هذا الحبل منه بأن لم يدعه البائع ولم تقم بيعة على ذلك لا يكون للمشتري ردها عليه ولو تحقق أن بها حبلا (أجاب) يصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وإن لم يسم سواء علمه البائع أولا أو وقف عليه المشتري أو لم يقف ويدخل فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد به عيب فإذا ثبت البراءة من العيوب بالوجه الشرعي لا يكون للمشتري رد الجارية المذكورة بما ذكر ولا تصير الجارية أم ولد للبائع بمجرد دعواها أنها حبلية منه والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له شركة في بستان وهو غائب عنه نحو عشرة أعوام ولم يأت له أخبار بحقيقة البستان فجاءه وجلان وأخبراه بأنه قد ناف وتخرّب ومطلب منه شراءه على

٢٣

١٢٦٦

٢٨

١٢٦٦

٢٨

١٢٦٦

شوال

٧

١٢٦٦

١١

١٢٦٦

مطلب يصح البيع بشرط البراءة من كل عيب

١٢٦٦

١١

١١٦١

٢٧

١٢٦٦

٥

١١٦٦

١٠

١٢٦٦

١٦

هذا الوصف وقال له لم يسا ولا هذا القدر المشتري به فباعه على حكم ما أخبراه فهل يكون ذلك غرورا من ماله فإذا ظهر بخلاف ما يبيع عليه له ابطال البيع (أجاب) إذا ثبت الغبن الفاحش مع التغرير من المشتري للبائع كان للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين عليهما دين لآناس متفرقة فبعض أصحاب الدين شكوا المدينين إلى الحاكم السياسي فسجن المدينين مدة ثم أطلقا وكان للمدينين سفينة ملك لهما فباعا ثلثي السفينة برضاها ما يبيعان بالرجل له عاياهما دين خارج عن الجماعة الذين شكوا إلى الحاكم وخصم ماله من ثمن ثلثي السفينة وودفع إلى المدينين باقي الثمن وكتب حجة شرعية بالبيع وسعت في البحر مدة ثم بعد المدة حضر الرجلان المدينان مع باقي الديانة وأرادوا منازعة الذي اشترى ثلثي السفينة وابطال البيع فهل والحال هذه لا يصح فسخ البيع (أجاب) لا يفسخ البيع بعد صدوره صحيا لا زما بدون وجه شرعي حيث لا حجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا وعليه ديون جبر عليه إذا أراد بيعه لأجل سداده فاشتراه منه رجل بآتين الفاحش والغرور بقوله له أنه لا يساوي إلا كذا وكذا قدر ينقص عن قيمته فهل إذا ثبت الغبن الفاحش والغرور يقول أهل الخبرة يكون البيع فاسدا ويجبر المشتري على رد المبيع إياه أنه إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) إذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر حجارة بثمن معلوم في ضمن مقايضة ومكنت تحت يد المشتري نحو سنة وباعها لآخر حتى وصلت إلى رابع باع ثم ردت على الباعة بربح قد ظهر عليها وأراد المشتري الأول ردها على بائعها متعللا بأنها ردت عليه بما ذكر والحال أنه يعترف بأنه لم يكن بهاريج أصلا لمدة مكنتها عنده المدة المذكورة وحصل بينهما منازعة في شأن ذلك بين يدي القاضي واصطالحا مع بعضهما بين يدي القاضي على أن البائع يقبلها ويترك له المشتري بعض الثمن ويدفع البائع له الباقي فرضي بذلك كل منهما وقبض المشتري بعض الثمن وسأح البائع وأبراه من البعض الباقي بشهادة البينة الشرعية فهل إذا أراد المشتري بعد ذلك أن يرجع عليه فيما تركه له وأبراه وسأحه منه لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) إذا اصطالح المتبايعان بعد وجود العيب بالمبيع على أن يدفع المشتري دراهم إلى البائع ويرد المبيع لا يصح لأنه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وعن أم وترك دارا ثم ماتت الأم عن ابنها الثاني ثم مات الأخ الثاني عن ابن فقاب الابن مدة من السنين ثم حضر فوجد ابن عم الابن واضع يده على الدار المذكورة فطلبها منه فادعى أنه اشتراها من امرأة من أقارب المالك لها ويده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواه الشراء حيث لم يأذن لها المالك بالبيع ولم يحجزه ويكون البيع غير نافذ ويجبر المشتري على رد الدار المذكورة (أجاب) إذا لم يثبت المدعى عليه دعواه الشراء من مورث المدعى أمر

برفع يده عن الدار المذكورة وتسليمها للوارث إذا كان مقرا بأصل المالك للمورث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عبدا من آخر فبعد مدة باق العبد ولم يعلم له مكان فأراد المشتري الرجوع بشتمه على البائع متعللا بأنه وقت البيع أخبره البائع بأنه لا يهرب فهل لا يكون له الرجوع والحال هذه شيء إلا بعد ظهور العبد وثبوت الأبقا عليه ويرده عليه بذلك (أجاب) ليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عود العبد من الأبقا كفي الدرر ولا بدله ببيع الأبقا من تسكره عند البائع والمشتري حال صغر العبد وكبره كفي الدرر وحاشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقيا فباعه لآخر بثمن معلوم قبضه البائع منه وبعد مضي نحو سنة ونصف يدعي المشتري أن العبد آبق وأن البائع ضامن له من الأبقا لأجل أن يسترد الثمن منه فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من استرداد الثمن من البائع مادام الرقيق آبقا ولو أقام بينة بالشرط المذكور (أجاب) ليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل العود من الأبقا مع توفر باقي شروط الأبقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل آخر رقيا ثم وجد في فمه بخر لم يعلم به وقت الشراء ويريد الآن المشتري المذکور أن يرد المبيع المذکور بهذا العيب المستور فهل يكون البخر المستور عيبا يرد به المبيع بعد ثبوته بالوجه الشرعي حيث لا مانع من الرد شرعا والحال هذه (أجاب) البخر عيب في الجارية لا في العبد إلا أن يفحش بحيث يمنع القرب من المولى ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نصف جاموسين أخذ أحدهما لهما كم وباعها ودفع ثمنها في الخراج الذي عليه ثم وافقه الشريك الآخر على الثمن الذي وقع عليه العقد من المالك كم وأبقى الشريك نصف ثمنها في ذمته على جهة السلف ثم أخذ الشريك الثاني الجاموس الثانية ووضعها تحت يده خوفا عليها من المحكام ومكنت عنده مدة طويلة إلى أن مات فبعد موته أرادت ورثته أن تستقل بالجاموسة الباقية في مقابلة المبيعة فهل والحال هذه لا يكون لهم استقلال بها في مقابلة المبيعة ويكون له نصف الباقية ونصف نتاجها قهرا عن الورثة وإذا بيعت أو بيع نتاجها من غير إذنه وأجازته لا ينفذ في نصيبه ويرد (أجاب) ليس للورثة المذکورين منع الشريك المحمي عما يخصه في الجاموسة ونتاجها إذا لم يثبت انتقال ما يملكه في ذلك لدورتهم أو لهم بناقل شرعي وهم مطالبته بما بذمته من الدين بعد ثبوته شرعا ولا ينفذ البيع في ملك الغير بدون إذن المالك وأجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر شجرة معلومة من الصنط بثمن معلوم من الدراهم دفعه للبائع بالجلس بحضرة يدنة من المسلمين وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضي ثم بعد مدة من الزمان أراد رجل ذو شوكة أن يبطل البيع ويشتريها من البائع لنفسه بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس لاحده عارضة المشتري في ذلك (أجاب) ليس لذی الشوكة المذکور

١٢٦٦ ١٦
مطلب ليس للمشتري
مطالبة البائع بالثمن
قبل عود العبد من
الأبقا وثبوت تسكره
عند كل من المتبايعين

١٢٦٦ ٣٠
ذی الحجة
١٢٦٦ ٥
مطلب البخر عيب في
الجارية لا في العبد
إلا أن يفحش

١٢٦٦ ٦
١٢٦٦
١٢٦٦

ابطال البيع الصحيح النافذ شرعا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
عقار وارض يده عليه فادعى آخر ان له فيه نصيبا ثم باعه بغير حضور وارض البذو واضع
اليده سكنت مدة شهر والمشتري لم يتصرف فيه ثم نازع وارض البذو فله لا بعد سكوتة اقرارا
منه (اجاب) نعم لا يكون سكوت المالك اجازة للبيع وتسمع دعواه المالك بعد سكوتة
حيث لم يكن بينه وبين البائع قرابة ولا زوجية ولم يحصل من البائع تسليم للمشتري ولم
يحصل من المشتري تصرف بحضرة المالك وعلمه مع السكوت والا لا تسمع دعوى المالك
بعد ما ذكره المالك فسخ بيع الفضولي اذ لم يثبت اجازته له بالوجه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى سفينة من رجل بثمن معلوم ولم يقبضه فباعه البائع بعد مدة
يطلب ثمنها من المشتري فادعى ان الثمن مؤجل الى ما يستغل من بطنها بينة فهل بذلك
يصح البيع واذا صح هل يلزمه دفع الثمن حالا ام كيف (اجاب) اذا صح البيع بخلوه
عن مفسد ولزم يؤثر المشتري بدفع ثمن السفينة المذكورة حالا حيث لم يؤجل الى اجل
معلوم بل اجل الى اجل مجهول جهالة فاحشة وهذا اذا ثبت كون تأجيل دين الثمن
الى ما يستغل منها حاصلا بعد العقد لا في صلبه اما لو كان في صلب العقد فانه يفسده
وهذا بناء على القول الصحيح بان الشرط المفسد اذا حصل بعد العقد لا يفسده على ان
الرواية محفوظة انه لو باع مطلقا ثم اجل الثمن الى حصاد ودياس لا يفسد ويصح الاجل
كما في رد المحتار من اوائل البيوع والتأجيل في حادثة السؤال من قبيل الجهول جهالة
فاحشة فلا يصح مطلقا سواء كان في صلب العقد او بعده لكن اذا وجد في صلب العقد
افسده وان بعده فعلى القول الصحيح بعدم التحاقه لا يفسد والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة ارض خربة بثمن معلوم من اولاد عمه ولم اخ غائب فوفقت حصته
الى ان حضر فباعها ايضا مثل بيع اخوته للمشتري المذكور وذلك على يد بينة من
المسلمين والبايعين زوج اخته معهم في معيشة واحدة وللمشتري على زوج الاخت
المذكور دراهم مال ارض زراعة فطلبها المشتري منه بالمجلس بأن يعطيها الاولاد معه في
ثمن القطعة الارض المذكورة فلم يوجد معه دراهم في ذلك الوقت فاحال البائع للقطعة
الارض بثمنها على زوج اختهم لان يأخذوا منه ما عليه من مال الزراعة فاحتالوا عليه
برضاهم على يد البينة الشرعية وكتب بذلك جهة شرعية على يد قاضي الناحية ثم
بعد سنة وثلاثة اشهر ارادوا رد البيع متعللين بان الثمن لم يقبضوه في أيديهم فهل لا عبرة
بتعللهم حيث احتالوا على زوج اختهم بثمن القطعة الارض المذكورة برضاهم على
يد البينة (اجاب) ليس للبائع فسخ البيع وابطاله بتعلله بعدم قبض الثمن واذا لم يكن
الثمن مؤجلا كان على المشتري دفعه حالا الا اذا ثبتت الاحالة الشرعية به بعد عقد
البيع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون بيتا باعه بعضهم بثمن معلوم لا جني في
غيبه باقي الشركاء فلم يبيع فلم يجزوه وطلبوا اخذ حصة الشريك البائع بالشفعة

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٨

محرم

١٢٦٧

فور

فور العلم بالبيع وبالثمن واشهدوا على ذلك فهل يكون البيع غير نافذ في نصيبهم ويكون
لهم اخذ حصة الشريك البائع بالشفعة حيث توفرت شروطها واذا نفي فيه المشتري بناء على
بقضه او يقضى له بقيمته قائما (اجاب) لا ينفذ البيع في نصيب باقي الشركاء بدون
اذنهم واجازتهم ويقضى للشريك بالشفعة بعد توفرت شروطها وبأخذ الشفعين بالثمن
وقيمة البناء مستحق القلع لو نفي المشتري او كاف الشفعين المشتري قلع بنائه والله تعالى
أعلم (سئل) في قرية من قرى الريف فيها ارض خالية من البناء حريم للقرية وبدا خاها
قطعة ارض خالية لا مال لها ايضا فهل اذا ملك شيخ القرية فيها أحد بدون اذن نائب
السلطان لا يجاب لذلك ولا يصح بيعه فلها بعض الناس لان لكل شخص من اهل القرية
فيها حقا (اجاب) لا يصح البيع والتمليك الا من المالك او من يقوم مقامه في ذلك
فبيع شيخ القرية شيئا من حريم المدة لمنفعة العامة لا يصح لاسيما اذا كان بدون اذن
من يملكه حيث لم يكن المبيع ملكا خاصا بالبائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
حصة في ساقية اشتراها منه رجل آخر بالبقي الفاحش مع التعديل بقوله انها لا تساوي
الا كذا فهل اذا ثبت القين الفاحش مع الغرور وان البيع بدون القيمة بقول اهل
الخبرة يكون البيع غير نافذ (اجاب) اذا تحقق القين الفاحش في البيع مع التعديل
يكون للبائع فسخ البيع والقين الفاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين والله
تعالى أعلم (سئل) عن تصرف من يحن ويبيع وبه خال متقطع تارة يغيب عقله
وتارة يحضر فهل يبيعه وشرائه جائز (اجاب) اذا تصرف من يحن ويبيع حال افاقته
مع تصرفه كالعاقل على ما صرح به الزيلعي وقيدته الشربلالي بما اذا كان لافاقته
وقت معلوم فتصرف في ذلك الوقت اما اذا لم يكن لافاقته وقت معلوم فتصرف في حال
الافاقة كان حكمه حكم الصبي يتوقف على اجازة وليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن اولاده المذكور والانا وفيهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره
ومن جملة ذلك نصف بيت وضع عليه يده عم الورثة الوصي على القصر من قبل القاضي
لكنونه مال كاللنصف الثاني وهدم جميعه واعاده بنقضة وغيره بدون اذن الورثة ومن
غير اجازتهم بعد كمال القاصر منهم ويريد الا ان يعطيهم دراهم بدل نصيبهم من البيت
او يشتري لهم بدل نصيبهم منه ما كانا آخر ويختص هو بجميع البيت فهل اذا لم يرضوا
بذلك لا يجبرون على ما اراد منهم (اجاب) لا يجبر المالك على بيع ماله بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في بيت وله اخت تملك حصة فيه
ايضا لتا اليهما بطريق الارث عن مورثهما فباع الاخ حصة وحصة اخته بغير اذنهما
واجازتهما بطلت الاخت البيع في حصتها واخذتها ثم بعد مدة باعها لاختها بموجب حجة
شرعية فهل اذا تحقق ما ذكره اراد المشتري الاول ان يأخذ حصة الاخت المذكورة
من الاخ متعللا بدخولها في البيع الاول لا يجاب لذلك (اجاب) بيع الاخ المذكور

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٤

مطلب في حكم تصرف من
يحن ويبيع حال افاقته
وتفصيل ذلك

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢١

نصيب اخته بدون اذنهما موقوف على اجازتهما فان اجازت البيع نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار مشتركة بينهم بطريق الارث أراد كل منهم بيع نصيبه في الدار المذكورة قبض كل نصيبه وكان فيهم رجل غائب عند البيع باع أخوه نصيبه ثم بعد البيع وقبض الثمن عدة حضر الغائب وعلم بالبيع ولم ينزع ثم غاب بعد حضوره وحضر ثانيا ولم ينزع وغاب ثانيا وحضر بالناحية ثالثا وأراد أخذ نصيبه الذي تصرف فيه أخوه ويريد أيضا الأخذ بالشفعة في نصيب أخيه فهل تسقط شفعة بمجرد علمه حيث لم ينزع أولا وثانيا وهل اذا سكنت عن فسخ بيع أخيه في نصيبه ليس له الرجوع على المشتري (أجاب) بيع الاخ نصيب أخيه بدون اذنه موقوف على الاجازة فان اجازته نفذ وان رده بطل واذا علم الشفع بالبيع وقدر الثمن ولم يطلب الشفعة فور علمه بذلك بطلت شفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا غاب عنه بلده فباعها شيخ بلده لا آخر في غيبته بدون اذنه واجازته ثم حضر رب الدار وطلب رفع يد المشتري عنها فرفعه لذي شوكه فحسبه وضرب به على انه يصدق على صحة بيع شيخ البلد المذكور فهل اذا صدق وهو مكره بالحبس والضرب لا يكون هذا التصديق والحال هذه نافذا فتكون داره باقية على ملكه وترفع يد المشتري عنها (أجاب) اذا لم يثبت المشتري اجازة المالك البيع بالطوع والاختيار يكون للمالك رد البيع وفضحه ورفع يد المشتري عن الدار المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم في الذمة وأخذها المشتري وباعها الرجل آخر وقبض ثمنها فطلب رب السلعة الثمن من المشتري فادعى ان له ديونا على بعض الناس من مال شركة بينه وبين رجل آخر ومتى استخلص منهم يدفع له ثمن السلعة المذكورة فهل لا يجنب لذلك ويجبر على دفع ثمن السلعة لصاحبها حيث لم يرض بذلك (أجاب) يجبر المشتري على دفع ثمن ما اشتراه حيث كان البيع بثمن حال مع قدرته على ذلك ولو بيع ما لا يحتاجه في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك سفينة اشتراها منه آخر بثمن معلوم في ذمته بشرط انه يدفعه من بطنها ودورها فهل لا يصح ذلك البيع ويكون فاسدا ويكون لما له كذا أخذها واذا استدان المشتري ديناً من آخر وأمره بأخذها من اجرتها ودورها لا يجنب لذلك ويكون لرب الدين الرجوع به على المستدين لا على رب السفينة (أجاب) صرحوا بان البيع يفسد بالشرط الفاسد فاذا تحقق الشرط المذكور في صلب العقد كان على كل من المتعاقدين فسخ البيع حيث لا مانع ولرب الدين مطالبة مدینه بدينه الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خيلا جاءه رجل آخر وطلب منها ثانيا للشر او لم يسم لها اثنا فاه طاه عشرة منها وأخذ عليه وثيقة بقصد ما استلمه ولم يعين ثمنها فبات بعضها عند الاخذ ثم بعد ذلك مات الاخذ وما بقي من الخيول بيع في تركه فهل تكون الخيل غير مضمونة لكونها مأخوذة بغير عقد البيع وما هلك منها يضيع

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٣٠

صفر

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٧

على صاحب الخيل وما يبيع منها مع التركة يكون له أخذه بيمينه ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا اذا تحقق ما ذكر (أجاب) المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته ان بين الثمن والا فلا وما يبيع من ذلك بعد موت القابض لا يعقد يكون بيعه موقوفا على اجازة مالكه ويبطل برده وله أخذه بمن هو تحت يده والمخاصمة معه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لا آخر ثم شجره عامين فابلى قبل ان يوجد الثمر وقبض البائع الثمن فهل يكون البيع غير صحيح وللمشتري أخذ الثمن وعلى البائع رده الى المشتري (أجاب) بيع الثمرة قبل ظهورها لا يصح اتفاقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وساقية وله قطعة أرض زراعية فباع ما ذكر لرجل آخر بثمن معلوم من مدة ثلاث سنين دفع بعضه وبقي البعض بذمته الى الآن فهل اذا ترك له البائع شيئا من باقي الثمن باختياره لا يكون ذلك فصحا للبيع ويكون صحيحا لازما (أجاب) البراءة عن الثمن كلا أو بعضا لا يوجب فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا في بلاد الريف باعها زوج أمها لرجل أجنبي بثمن معلوم من غير اذنها ومن غير اجازتها فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ ويجبر المشتري على رد الدار للملكة المذكورة حيث لم تجز البيع وللمشتري الرجوع بالثمن على من دفعه له (أجاب) بيع زوج الام دار ربييته البالغة بدون اذنها موقوف على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل وللمشتري الرجوع بما دفعه على من قبضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخره كيلا مطلقا في بيع عتار له فباع الوكيل العقار من آخر بثمن معلوم قدره ومعين جنسه وقبض الوكيل الثمن من المشتري ثم بعد مدة تبين فساد العقد والزم البائع برد الثمن للمشتري وأخذ المبيع منه فدفع الموكل الثمن للمشتري من صنف آخر غير الذي دفعه المشتري للوكيل عند عقد البيع وهذا الصنف كان في وقت البيع له ثمن معلوم في البلدة وفي وقت رد المبيع حصل فيه زيادة عما كان فهل اذا أراد البائع دفعه للمشتري على حسب ما هو جار سعره في البلدة وقت رد المبيع يكون له ذلك وليس للمشتري ان يقبضه على حسب وقت البيع أو يكون للبائع أخذ هذا الصنف من المشتري المذكور ويدفع له من جنس ما دفع حيث كان معينا ومعلوما عند البيع (أجاب) للمشتري استرداد مثل ما دفعه من الثمن للوكيل حيث ثبت فساد البيع ورد المبيع للبائع وقبضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عنه بلده وله نخيل مملوك له فوكل اخته على النخيل فجاء رجل لا اخته وغرها وأكرها على البيع فباعته مع التقرير والا كراهه فهل يكون البيع باطلا أم لا (أجاب) اذا لم تسكن الاخت المذكورة وكيله عن أخيها في بيع النخيل لا يكون البيع نافذا مطلقا وان كانت وكيله به وتحقق الا كراه الشرعي على البيع لا يكون نافذا أيضا ولا نفذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله جارية باعها لرب الدين من أصل دينه وزاد البائع مبلغ فأمر

١٢٦٧

١٢

مطلب المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته ان بين الثمن والا فلا

١٢٦٧

٨١

مطلب لا يصح بيع الثمرة قبل ظهورها

١٢٦٧

٢١

ربيع الاول

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٦

البائع وكيله ان يجوز الجارية عنده حتى يقبض المبلغ المذكور من المشتري ويسلمها له بعد ذلك فدفعه المشتري له حكم امره وقبض المشتري الجارية من مأمور البائع المذكور فهل يكون البيع والحال هذه صحيحا نافذا حيث باعها ببيعة مثلها في ذلك الوقت وليس للبائع نقض البيع ولا ابطاله بدون وجه شرعي (اجاب) اذا وقع البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لا يخرج جانب قم بثمان معلوم باق في ذمة المشتري ولم يحصل كيل ولا قبض وبقي القمع تحت يد البائع فهل اذا لم يحصل قبض من المشتري للقمع من البائع المذكور لا يدخل في ضمانه حيث بقي تحت يد البائع ولم يقبضه المشتري (اجاب) اذا صح البيع يسلم المشتري الثمن أولا ثم يسلم البائع المبيع فان هلك عند بائه هلك عليه لا على المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حصل له جنون وحصول ذلك الجنون ثابت لذلك الرجل شرعا وله املاك بها ثم واخشا بوعدة تاوت واشجار ونورج وغير ذلك وفي حال جنونه تعسدى عليه ناس فاخذ به من هؤلاء الناس بعض تلك الاملاك وله دراهم على بعضهم باق في ثمن نور بقر ثابت كل ذلك بالبيعة الشرعية ثم ادعى هؤلاء الناس على ذلك الرجل بعد ان شفاه الله من الجنون وطلب املاكه منهم ان ابنه باع تلك الاملاك مع ان ذلك الابن لم ياذن له ابوه فيما ادعاه الناس عليه فهل والحال هذه لا يثبت ما ادعى به الناس على ذلك الرجل من بيع الاملاك المذكورة بالبيعة شرعية وهل اذا ادعى الغير رد الدين لا يثبت الا كذلك وهل اذا تلف شيء من تلك الاعيان بالاخذ يترتب الاخذ بدله بالوجه الشرعي (اجاب) لا ينفذ بيع الابن متاع ابيه الجنون بدون ولاية شرعية ويؤثر الغير بدفع ما بذمته من الدين لربه ما لم يثبت ايقاؤه بالوجه الشرعي حال الافاقة اولويه وعلى من استولى على مال غيره تعديا ضمانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانبا من الغلة بعد المعاينة بثمان معلوم لكل اردب وسعى جلة المبيع حال العقد واستلم المشتري مفتاح الخزن الذي فيه القدر المسمى من الغلة ووضع يده عليه فهل لا خيار للمشتري والحال هذه ولا يمكن من الفسخ متعلا بعدم الكيل (اجاب) لا يمكن المشتري من فسخ البيع الصحيح والحال هذه بلا موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جنينة نخيل معلومة بالمعاينة من آخر بثمان معلوم ووضع المشتري يده عليها وعمل فيها عملا ظاهرا وفيها عين ماء وذلك باطلاع البائع ومضى على ذلك سنة كاملة فاراد البائع الرجوع على المشتري في الجنينة المذكورة فهل لا يجب لذلك خصوصا والبيع ثابت بالبيعة الشرعية والقبض من المشتري موجود والتصرف فيها حاصل (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخته من غير رضا الاخر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى باثمة جنينة ليون مانع بعد بدو صلاحه بثمان معلوم فدفع بعضه واستولى عليها المشتريان وصارا

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

بيعان

بيعان في اثمارها مدة ثم بعد ذلك حضر البائع واشترى منهما ثمر الجنينة ثانيا لنفسه بثمان معلوم زائد عن الثمن الذي باع لهما به ودفع لهما الثمن مع الزيادة وكتب بذلك حجة شرعية بالتخلص بينهما والبراء العام واستولى المشتري الثاني عليها وصار يتصرف في اثمارها بالبيع والشراء مدة من الشهور فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون البيع الاول والثاني صحيحا نافذا وليس لاحدهما الرجوع على الآخر بشئ من ذلك بعد التخلص بينهما والبراء العام (اجاب) يصح بيع المبيع بعد قبضه في المنقول من بائه بزيادة عن الثمن الاول سواء نقض المشتري الاول الثمن قبل البيع الثاني او لا فاذا كان كل من البيع الاول والثاني صحيحا لا يكون للمشتري الثاني مطالبة من اشترى منه بما دفعه من الثمن زائدا عن الثمن الاول والتخلية بين المشتري والمبيع بلا مانع ولا حائل مع الاذن له بقبضه مثل ان يقول له خلعت بينك وبينه قبض ولا يمنع من ذلك كون المبيع ثمر اعلى الشجر ويصح تخلية الشاغل كبر في جوارق لا المشغول كدار فيهما متاع للبائع وفي البحر عن القنية لوباع حنطة في سبلها فسلمها كذلك لم يصح كقطن في فراش ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بمالك البائع وعن الوبري المتاع لغير البائع لا يمنع فلو اذن له بقبض المتاع والبيت صر وصار المتاع وديعة عنده انتهى افاده في الدرر رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من آخر بثمان معلوم ثم باعها للمشتري لرجل آخر بثمان معلوم ومضى على ذلك ثلاثة اشهر ثم بعد هذه المدة اصبحت الجارية عند المشتري الاخير بداء النقطة فجهرت شقها وصارت سطيحة في الارض فاراد المشتري ردها على البائع الاول بعد ظهور العيب الجدي عنده فهل لا يجب لذلك وليس له ردها على البائع الاول حيث لم يثبت قدم العيب عنده بقول اهل الخبرة (اجاب) اذا حدث بالمبيع عيب عند المشتري لا يكون له رد المبيع على البائع بذلك العيب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بثمان معلوم وقبضها من بائعها وصار يتفقد بها مدة خمسة اشهر واعترف انه وطئها مرات بشهادة بيعة شرعية على اقراره بذلك وبعد ذلك اراد ردها على بائعها متعلا لانه ظهر بها بعض نفاق في بدنها وان حكيمنا قال له انه من داء قديم وانها كانت به عند بائعها والبائع ينكر قدمه ولا بينة للادعي على ذلك فهل لا يحكم بردها على بائعها والحال هذه (اجاب) اذا لم يثبت وجود العيب وقدمه عند البائع لا يكون للمشتري رد المبيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثمرة كرم بعد ظهورها وبدو صلاحها بثمان معلوم من الدراهم بشهادة البيعة الشرعية فدخل اذا اراد البائع ابطال البيع وبيعه لغيره لا يجب لذلك بدون وجه شرعي (اجاب) يصح بيع الثمرة والحال هذه وبعد صدور البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في دارا كره على بيعها من ذي شوكة ولم يجد له مخلصا من يده سوى البيع فباع مكرها فهل اذا ثبت

١٢٦٧

مطلب يصح بيع المبيع من بائه بزيادة عن الثمن الاول قبل النقد او بعده

مطلب تخلية الثمر على الشجر قبض وبيان شروطها

١٢٦٧

جادي الاولى

١٢٦٧

١٢٦٧

جادی الاولی
سنة ١٢٦٧

الا كراهة بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ وما حكم الله (اجاب) اذا ثبت الا كراهة
الشرعية على البيع يكون للبائع فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى دارا بثمن معلوم من مالها ومكث فيها مدة عشرين سنة ثم مات عن
زوجة وأولاد قصر فاراد البائع أخذ الدار من الورثة ويدفع لهم ما أخذ من الثمن فهل
لا يحجب لذلك ولا يفسخ البيع بدون وجه شرعي (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما
لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له حصة في فرس توجه اليه رجل آخر واشترها منه بالغبن الفاحش والغرور بقوله انها
لا تساوي الا كذا فهل اذا ظهر وتحقق انه غبنه بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين
وثبت الغرور يكون للبائع فسخ البيع لاسيما والفرس المذكورة كانت تحت يد
القاني في بلدة ثانية وأخذها من البائع وهو لم يرها من مدة سنين وجاهل بقدر قيمتها
الآن (اجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير كما هو مذکور يكون للبائع فسخ
البيع وترفع يد المشتري والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترىوا ثرا على
شجرة بعد ظهوره وبدوا صلاحه بثمن معلوم دفعوا بعضه ووضعوا ايديهم عليه فهل اذا
أراد البائع ابطال البيع متعللا بان هناك داعيا لزيادة لا يحجب لذلك ويكون البيع
نافذا اذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعلله (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد
المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شجرة مشتركة بين
رجلين لكل منهما النصف فيه غاب أحد الثمر يدين له ابن فباع الابن حصته من نصيب
أبيه في الشجرة المذكورة للشريك الآخر بدون اذن أبيه الغائب وبدون اجازته فهل اذا
ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع فاسدا ويحيز الثمر للشريكة المشتري - الى رد المبيع
لشريكه حيث لم يحيز البيع (اجاب) بيع الابن بعض نصيب أبيه في الشجرة المذكورة
بدون اذنه موقوف على اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعة يملكون منزلا بعضهم غائب وبعضهم حاضر باع أحد الحاضرين جميع ذلك الى
شخص ذي شوكة من غير توكيل للبائع من باقي الشركاء فاستولى عليه المشتري وبني فيه
مدة تزيد على عشرين سنة من غير أن يقبض الشركاء ما يخصهم في الثمن ولم يحيزوا البيع
فهل لهم الرجوع فيما يخصهم في المنزل المذكور والحال هذه حيث لم يكن البائع وليا
ولا وكيلا ولم تثبت اجازتهم بالوجه الشرعي وملك الجميع معلوما ولا ينفذ بيع من باع
الا فيما يملك وينقض ما بناه المشتري في غير ملكه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون
اذن المالك واجازته واذا رد المالك بيع الفضولي بطل وحكم بناء المشتري المذكور في
ذلك العقار حكم بناء أحد الشركاء في المشترك فان كان ذلك العقار قابلا للقسمة يقسم فا
وقع من البناء في نصيب الباقي ان كان بناؤه من انقاضه المملوك له فهو له وما وقع في
نصيب باقي الشركاء يؤمر بقلعه الا أن يملكه باقي الشركاء بقيمته مستحق القلع والله

تعالى

جادی الاولی
سنة ١٢٦٧

تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر آخر بحضرة بينة أن يدفع عنه لجهة كذا عدد معلوما
من القرب ويرجع عليه بثمنها مع عدم بيان الثمن فدفعه المأمور حكم الامر تلك الجهة
ثم بعد ذلك طالب المأمور الآخر بثمن القرب المذكورة فانكر الامر والاستلام
فهل اذا ثبت المأمور الامر والاستلام بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي يكون الامر
ملزوما بثمنها بمعرفة أهل الخبرة أو بردها (اجاب) البيع بدون ثمن فاسد وحكم البيع
الناقد انه مضمون بطله ان ثمنها والا فبقيمته يوم القبض ان هلك المبيع أو تعذر رده
فاذا ثبت الدفع بالامر على هذا الوجه وتعذر رد القرب تكون مضمونة على الآخر بالقيمة
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة مات عن زوجته وعن أولاد قصر منها
وتركها لم فباعها تلك المرأة لغير مصلحة ولا ضرورة ولم يكن للقصر احتياج الى النفقة من
ثمنها فهل اذا لم تكن المرأة المذكورة وصيا شرعية على أولادها لا ينفذ بيعها الا في
نصيبها فقط دون نصيب الايتام (اجاب) لا ينفذ بيع الام فيما يخص أولادها القصر
والحال ما ذكر بدون ولاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل من قبل امرأة
وصى على تركه قد باعها الوكيل بحضرة مندوب من قبل الشرع ومن جملة التركة خناجر
من فضة مطلية بيعت في المزاد فوقفت على انسان بقدر معلوم فكتبها مندوب الشرع
عليه في دفتر البيع من غير قبض الثمن وقبل التفرق ففسخ المشتري البيع بمجلسه وتفرقا
على ذلك ولم يأخذ الخناجر فهل يكون البيع فاسدا حيث تفرقا قبل القبض (اجاب) اذا
بيع تقدم مع غيره كفضض ومزركش بنقد من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل
أو جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط وصرحوا في بيع الحلي ان المتعاقدين
ان افترقا من غير قبض بطل البيع في الحلية فقط ان تخلص بالضرر وان لا يتخلص الا
بضرر بطل أصلا كما في الدر من الصنف فاذا كانت الخناجر المذكورة مفضضة بان كانت
مرصعة بالفضة أو ألبست الفضة فحكم بيعها ما ذكر من التفصيل أمالو كانت مطلية أي
عموهة بحيث لا تخلص منها الفضة فبيعها جائز بدراهم أقل مما فيها أو أكثر ولا تتوقف
صحته البيع على التقابض في المجلس لما في رد المختار من الصنف أيضا قال في كافي الحاكم
واذا اشترى بأممها بفضة بدراهم أقل مما فيها أو أكثر فهو جائز لان التمويه لا يخلص
الا ترى انه اذا اشترى الدار المموهة بالذهب بثمن وجعل يجوز ذلك وان كان ما في
سقوطها من التمويه بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اه والتمويه الطلي ونقل الخنجر
الرملي نحوه عن المحيط ثم قال وأقول يجب تقييد المسألة بما اذا لم تسكر الفضة أو الذهب
المموهة اما اذا كثر بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالعرض على التاريجيب
حينئذ اعتبارهم ولم أره لاصحابنا لكن رأيت لاشافعية وقواعدنا شاهدته قائل اه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا من مورثه بالميراث الشرعي غاب عن بلده فباعها
شيخ بلده في غيبته بدون اذنه ورضاه فبعد حضوره أخذها وسكنها ثم غاب ثانيا فبعد

١٢٦٧ ١١

١٢٦٧ ١٨

١٢٦٧ ٢٢
مطلب في بيع المفضضة
والمزركش

مطلب في بيع المموهة

حضوره أراد الرجل المذ كور منازعته فيهما متعللا ببيع شيخ البلد له فهل لا يجب لذلك
ويمنع من معارضة مالكها فيما بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعلله المذ كور وإذا أنلف
من أخشابها شيئا بعد ما يكون عليه ضمان ما أنلفه بعد ثبوته بالطريق الشرعي (أجاب)
لا ينفذ ببيع ملك الغير بدون إذن المالك وإجازته وعلى المتعدي ضمان ما أنلفه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له الثلثان في بستان ولشريكه الآخر الثلث فباع صاحب
الثلثين حصته ودفع ثمنها في دينه وقبض المشتري جميع البستان ووضع يده عليه ومنع
صاحب الثلث من الانتفاع به متعللا أنه اشترى الجميع عن عليه الدين فهل إذا ثبت
أن صاحب الثلث يملكه ولم يثبت بيعه ولا إذنه ولا إجازته فيه يكون له وضع يده عليه
ولا عبرة بدعوى المشتري المذ كور (أجاب) ببيع ملك الغير على فرض ثبوته بدون إذن
مالكه موقوف على الإجازة فإن إجازة المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى بضاعة بالنسيئة وتوجه بها إلى الصعيدي ففرض ومعه جانب قماش فوجد
الذي باع له البضاعة توفي وأقام وصيائه على مخالفتها فطالب الوصي الدين من صاحب
القماش فقال له أمهاني حتى أبيع القماش وأوفيك الدين من ثمنه فقال له أنا آخذ
فصله بخمسة قروش ونصف فلم يرض صاحب القماش بهذا السع حيث أنه باع لغيره
من الديانة وبالله قد سرسبعة قروش فذهب الوصي إلى أحد التجار المشهورين واشتري
إليه فحكم أحد التجار على صاحب القماش أنه يحسبه سبعة قروش ونصف فقال
الوصي المذ كور أنا لا آخذ بذلك فقال أحد التجار المشهورين بالمعرفة أنا آخذ وأعطيك
ثمنه سبعة قروش ونصف فبعد ذلك حلف الوصي بالطلاق أنه لا يأخذ أحد التجار
الذي فصله ستة قروش ونصف ولا أنت تأخذ القماش حتى أسد في الدين واستلمه
وبعد ذلك تصرف الوصي المذ كور في القماش بغير إذن صاحبه وذلك في ستة أحدى
وستين ومات الوصي بعد ست سنين فطلبت وصيه من صاحب القماش باقي الدين الذي
كان عليه حيث وجد القماش مقيدا في التركة سبعة قروش ونصف فهل تلزم
الوصي قيمة القماش حيث تصرف فيه بدون رضا مالكه ولم يحصل بينهم بيع شرعي
وتحسب قيمته على الوصي (أجاب) إذا لم يتحقق شراء الوصي القماش المذكور من
مالكه بالوجه الشرعي وباعه الوصي بدون إذن المالك ولم يحجز البيع الصادر من الوصي
يكون مضمونا على الوصي بقيمته حيث تعذر فسخ البيع ورد المبيع للمالك والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل باع لا ثم بهيمة وشرط عليه في مجلس العقد أنه لا يعرفها من
هذا الوقت وهي لحم في قفة فقبلها على ذلك وبعد مدة نحو شهر ظهر بها عيب الغش
وقد ثبت قدمه بأرباب الخبرة عند البائع ولم يلمه البائع فهل لا ترد عليه بما ذكر
(أجاب) إذا تحقق بيعها بشرط براءة البائع من العيوب لا يكون للمشتري الرجوع عليه
بظهور العيب المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مرضت الموت ولها دار

ومصاع باعت ذلك وهي في مرض موتها ولديها أحدهما قاصر بدون قيمة المثل وبالعين
القاحش وبالحياة ثم ماتت بعد ذلك عن زوجها وابنه من غيرهما فذا يخص كل وارث
وما حكم البيع لبعض ورثتها في مرضها المذ كور بالعين القاحش وبالحياة وبدون
رضا الزوج بذلك (أجاب) بيع المريض في مرض الموت لوارثه موقوف على إجازة باقي
الورثة وإن لم يكن ثم محابة عند إمامنا الأعظم فإن إجازة الوارث لا تخففه وإن رده
بطل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الشراء من مدة ثلاثين سنة ماتت
الآن عن ذكروا نثي فملكها بطريق الميراث عن أمهم ماتت بعدى عليها رجل وهدمها
مريد أبناءها لنفسه متعللا بأنه اشتراها من رجل قريب للميتة بعد وفاتها فهل إذا ثبت أن
الدار المذ كورة ملك للمرأة المذ كورة إلى حين موتها وانتقلت لورثتها بالارث عنها ولم يكن
لها وارث غير من ذكروا لا ينفذ ببيع الرجل المذ كور بدون إذن الورثة وإجازتهم (أجاب)
نعم لا ينفذ البيع والتمال هذه بدون إذن المالك وإجازته والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك مهورا وآخر يملك فرسا باع كل ما يملكه للآخر مقايضة ودفع صاحب المهر
مبلغا معلوما من الدراهم فوقه ووضع يده مدة فبعد تمام البيع ولزمه أراد المشتري المهر
رده على بائعه لكونه كان برجله عيب أطلع عليه المشتري وعينه ورضي به واشتراه على
ذلك متعللا بأنه تولد منه داء آخر وحدث عنده بسبب ذلك فهل لا يكون له الرد بذلك
والمحال هذه (أجاب) ليس لمشتري المهر المذ كور رده على بائعه بما ذكر حيث كان راضيا
بمعافيه من العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جاموسة من مالكها وقال
المالك للمشتري أنها غنيس لاجل التبري من عيها فأخذها المشتري على أنها غنيس
ومكثت تحت يده نحو خمسة عشر شهرا حتى زال غشها فبعد ذلك أراد البائع الرجوع
على المشتري فهل لا رجوع له (أجاب) نعم لا رجوع للبائع في البيع والمحال هذه حيث
كان صحيحا لازما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا في بلدة أراد السفر فوكل رجلا
آخر وأذن له أن يتصرف في البيت المذ كور بالبيع وغيره ثم غاب المالك وبعد مدة
باع الوكيل البيت بثمن معلوم لرجل آخر وسكن فيه المشتري مدة ثم توجه رجل آخر
إلى المالك واشترى منه البيت المذ كور بثمن أقل من الثمن الذي باع به الوكيل في
غياب المالك فحصل التنازع بين المشتريين فهل والمحال هذه يكون بيع الوكيل الأول
صححا أم بيع المالك بعد بيع الوكيل صحح (أجاب) حيث كان بيع الوكيل المذ كور
صححا لازما لا يكون للوكيل بيعه ثانيا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أسقط حقه من أرض الزراعة الأميرية لابنه وباعه ما يملكه في ساقية ونخل بها بثمن
معلوم محضرة بينة ثم بعد ذلك أخذ الابن لمجة بعيدة كرها وأبقى الأرض في يد والده
ليزرعها بطريق النياية عنه ثم جاء الولد من غيبته فوجد والده باع الساقية والنخل
وأسقط الحق من الأرض كرها كذا في البلد فهل إذا ثبت ما ذكر لا عبرة بما حصل من الأب

بعد سفر ابنه على الوجه المرسوم (أجاب) لا ينفذ تصرف الأب في مال ولده المذكور
 وحقوقه حال غيبته بدون نيابة عنه ووكالة في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابن غائب وعن بنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل وغير ذلك
 فتصرف شيخ البلد في تركته وباعها لرجل أجنبي في غيبة الورثة بدون إذنهم ورضاهم
 فهل لا ينفذ بيعه ولا يصح إذا لم يرضوا به ولم يحجزوه ويحكمون لهم فسخ البيع واسترداد
 المبيع من المشتري (أجاب) تصرف شيخ البلد في تركته الميت حال غيبته ورثته بدون
 ولاية شرعية موقوف على رضا المالك وإجازتهم فإن إجازوا وتصرفه نفذ وإن ردوه بطل
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار مات عن زوجته وعن ابن وبنت
 قاصر بن منها فباعته الأم الشرية في حال غيبته ما في غيبة الابن في النظام بدون ولاية
 شرعية فهل إذا لم تكن الأم وصيا ولا قيمة عليها لا ينفذ بيعها ولا يصح في نصيبها
 ويكون له ما بعد بلوغه ما فسخ البيع وإبطاله واسترداده من يد المشتري (أجاب)
 لا ينفذ بيع الأم نصيب ولديها من الدار المذكورة والحال هذه ويكون لهما ما بعد بلوغهما
 فسخ البيع بعد تحقق المالك لهما فيه بالوجه الشرعي بل لو كان البيع في نصيب اليتيمين
 من الدار المذكورة لا مسوغ له حال صدره لا يصح أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل فباع أحدهما لابن بعض
 النخيل معينا في غيبة باقي الورثة بدون إذنهم ورضاهم فهل لا ينفذ بيعه المذكور
 (أجاب) لا يصح بيع أحد الشركاء تخيلا معينا من النخيل المشترك كما لا يصح بيع بيت
 معين من دار مشتركة بغير إذن الشريك عند أي حذيفة تضر الشريك بذلك عند
 القسمة كما أفاده العلامة الرمي في فتاواه من أوائل البيوع والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة تملك بيتا أذنت لرجل ببيعها فأحضر لها رجلا مشتريا البيت المذكور وأخبرها
 بما بأنه لا يساوي إلا كذا من الدراهم فباعته له على أخبارهما والحال أن البيت
 المذكور يساوي أكثر من ذلك فهل إذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون البيع
 المذكور فاسدا أم كيف الحال (أجاب) إذا ثبت الغرور والغبن الفاحش بالوجه
 الشرعي يكون للبائعة المذكورة فسخ البيع مع انعقاده صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر حانوتا بثمان معلوم بعد أن وكل عنه وكلا في رؤيته ومعاينته هل هو
 بالصفات التي وصفها البائع له قبل الشراء فعتاله وأعلمه بها ورضي بها أو أفضى الثمن
 للبائع وكتب حجة بذلك عند القاضي وصار يؤجره ويقبض أجره مدة سنة فبعد ذلك
 أراد المشتري إبطال الشراء ورد الحانوت للبائع متعلا لا بعد رؤيته له قبل الشراء
 فهل لا يجب لذلك رؤيته وكيله كافية والحال هذه (أجاب) يسقط خيار المشتري
 بتصرفه في المشتري قبل الرؤيته تصرفا يتعلق به حق الغير كالبيع المطلق والإجارة كما
 أفاده في حواشي الدر عن البدر العيني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جزأين ثلاث

١٣
مطلب لا يصح بيع أحد
الشريكين شجرة معينة من
المشترك بلا إذن شريكه
كبيع بيت من دار كذلك

٢٤
مطلب يسقط خيار الرؤية
بتصرف المشتري في المبيع
قبل الرؤية تصرفا يتعلق به حق الغير كالأجارة

زرائب

زرائب متفرقة فمات عن ولدين وثلاث بنات ثم مات أحد الولدين عن ذرية فباع الولد
 الثاني ما يخصه في ذلك وبعد مضي سنتين ظهر أن علي والده دينيا لجهة الميرى فالتزم به الولد
 المذكور وقسط عليه ثم بعد ذلك باع استحقاق ورثة أخيه واستحقاق بنتين من أخواته
 باذن قاضي بلده وبوكالة عنه م على حسب استحقاقهم في الارث لا أحد عدم مباح
 الناحية لم يكن البائع من حصته وقبض ثمن ذلك وفرغ ونزل له عما يقرب من فداني طين
 يبلغ من الدراهم ثم بعد مضي سنتين ادعى الابن المذکور وان ثمن ما يبيع من الجزء
 المذكور في الزرائب دون قيمة المثل وان المبلغ الذي نزل به عن الطين أقل من قيمته
 متعللا بأن ورثة شر كاه والده في ذلك باعوا بأزيد من ثمن ما باع به ويريدان يكون ثمن
 ذلك مثل ثمن ما باع به شر كاه والده المذكور أو مثل الثمن المتداول الآن فيما يبيع من
 العقار والمجاور لذلك فهل لا يجب لفسخ البيع فيما باع به من الجزء المملوك له بتعلله بالغبن
 الفاحش ولو فرض أنه باع ملكه بالغبن الفاحش وليس له أيضا معارضة المفرخ له في
 رض الزاوعة بتعلله بأن بدل الفرغ والنزول قليل على مثل الارض المذكورة بل
 يسقط حقه منها بافرغ والنزول عنها وتركها اختيارا ولو بلا عوض (أجاب) لا رد بمجرد
 غبن فاحش في ظاهر الرواية ويقتى بالردان غره والا لا كفي التنوير وعليه فلا يجب البائع
 للملك رد البيع بمجرد الغبن الفاحش وحده بدون غرور وحيث اسقط الرجل المذكور
 حقه في الارض الاميرية وفرغ عنها غيره وتركها له باختياره وأعرض عنها ووضع
 المفرخ له يده عليها لا يكون المسقط معارضة المسقط له في الارض ولا رفع يده عنها بتعلله
 المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر كبا بثمان معلوم على أن يدفع
 له بعض الثمن والبعض الآخر مؤجلا الى أن يتحصل له شيء من أجزائها ووقع ذلك في صاب
 العقود ودفع البعض المشروط تحميلة وبقي البعض الآخر على أجله المذكور فهل يكون
 البيع على الوجه المذكور فاسدا بتأجيله بعض الثمن إلى أجل مجهول جهالة فاحشة ولا بكل
 منها فسخه شرعا (أجاب) البيع على الوجه المذكور فاسد وعلى كل من المتعاقدين فسخه
 شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سأل رجلا ذمام عرفة بالبندي عا ساوي هذه
 البندقية التي بيده فأخبره المسؤول عنها أنها ساوي خمسة مائة قرش الى ستمائة قرش
 فأمر السائل المسؤول أن يضر بها في الماء فضر بها فلم يظهر فيها محل عوار فأخذها السائل
 وذهب الى صاحبها فاشتراها منه بأكثر مما قال الاسطالم المذكور ثم بعد مدة جاء السائل
 الى دكان الاسطالم وترك البندقية المذكورة فيها فاثلا انها سقطت وانت قلت لي انها صاغ
 فاعطني الثمن فلما رأى الاسطالم أنه متلبس بالغضب قال له ان بعت اعطيت لك الثمن
 وتفرقا على ذلك فهل البندقية المذكورة تلزم الاسطالم المذكور (أجاب) إذا لم يصدر
 بينهما بيع بصيغة أو تعاط لا مطالبة على الاسطالم المذكور بثمان البندقية ولا بقيمتها ان كان
 الامر ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فباعه

٢٠

شعبان

١

١

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

من رجل آخر يبلغ معلوم استلمه منه بيع وفاد وشرط فيه انه ان ود البائع الثمن بعد مدة
عشرين شهرا للشئري يكون المكان المذ كور على ملك البائع وان لم يرد الثمن بعد المدة
المذ كورة يكون المكان على ملك المشتري وبوقتها يتحرر للمشتري جهة ويتصرف في المكان
كيف يشاء واستلم المشتري المكان على هذا الوجه واستاجر منه البائع باجرة معلومة عن
المدة المذ كورة وكتب بذلك جميعه سنداً بشهادة بينة فهل حيث كان الامر على الوجه
المذ كور لا يكون هذا البيع لازماً للبائع استرداد مبيع به بعد دفعه الثمن بعد هذه المدة
وليس للمشتري جبره على بيعه له بيعاً لازماً اذا لم يدفع له الثمن بعد هذه المدة (اجاب) في
الشرب لا لية في بيع الوفاء تسعة اقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو انه فاسد في بعض
الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعض الاحكام كحل النزاع ومنافع المبيع
ورهن في حق البعض حتى لا يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه قال صاحب البحر بعد
نقله وينبغي ان لا يعدل في الاقضاء عن القول الجامع اهـ وعليه فلكل من المتعاقدين
المذ كورين فسخ البيع وليس للمشتري وفاء جبر المالك على البيع له باتا وكذا لا جبر
عليه على القول المشهور بان حكمه حكم الرهن وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر عبداً بثمن معلوم على انه بالخيار ولم يرد على ذلك وتسلم المشتري
العبد والبائع الثمن فوجد المشتري بالعبد عيباً لا يعلمه الا الاطباء فاحضر المشتري البائع
عند قاضي سيوط واراد المشتري رد العبد على بائعه بما وجد فيه من العيب المذ كور
فانكر البائع وجود العيب بالعبد فاخبر اهل الخبرة من الحكماء القاضي بقيام العيب
بالعبد وبانه به منذ خمسة اشهر قبل البيع فلما تحقق القاضي ذلك وتحقق قيام العيب
بالعبد في الحال واتضح له قدمه عند البائع امر برد العبد للبائع والزمه برد الثمن للمشتري
فلما تمتل البائع ذلك فامر القاضي بحبسه وجلس العبد معه تحقيقاً للرد فبات العبد فهل
يكون العبد من ضمان البائع ويحجر البائع على رد الثمن للمشتري (اجاب) حيث حكم
القاضي برد المبيع بالعيب على بائعه وقبضه البائع بالتخلية المذ كورة لا يكون المبيع
مضموناً على المشتري بالهلاك بل يملك على بائعه وللشئري الرجوع بالثمن ولا يكون
امتناع البائع من قبضه المبيع مانعاً من صحة التخلية التي هي قبض حكمها في الهندية
من الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضاً وفيما لا يكون قبضاً اشترى عبداً
في منزل البائع فقال البائع للمشتري قد خلت فأبى المشتري ان يقبضه ثم مات العبد فهو
من مال المشتري كذا في مختار التتأوى ولو اشترى ثوباً وأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى
غصبه انسان فان كان حين أمره البائع بالقبض امكنه ان يعيده ويقبضه من غير قيام صح
التسليم والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان اهـ وانما قيدنا كونه من ضمان بائعه بالقبض
الذي يتحقق ولو بالتخلية مع الامتناع عن قبضه كما علمت لما في الهندية أيضاً من الفصل
الثالث من خيار العيب ولو اشترى عبداً او قبضه ثم رده بخيار الشرط او بخيار الرؤية أو

١٢٦٧

١٢٦٧

مطلب لا يكون امتناع
البائع من قبضه المبيع
في الرد بالعيب مانعاً من صحة
التخلية

العيب ثم ذهبت عينه عند المشتري ضمن نصف الثمن وان ذهبت عيناه ضمن النقصان
ولا خيار للبائع اهـ ففعله من ضمان المشتري قبل تسليمه الى البائع وهذا كله بقطع النظر
عن صحة البيع في حادثة السؤال وفساده والا حثت شراء بخيار الشرط بلا بيان مدته
يكون البيع فاسداً لا بالعيب القديم ويرد على بائعه ويرجع المشتري عليه بالثمن كافي
صورة الرد بالعيب يقال فيه ما يقال فيها والله تعالى علم (سئل) في رجل عنده جانب
ريش نعام للبيع جاءه شخص فطلب شراءه منه وعابنه المرة بعد المرة ثم باعه المالك
بثمن معلوم للمشتري بعد التقلب والتفريق عليه فهل اذا اراد المشتري رد المبيع على بائعه
بعد مدة من الزمان متعللاً بان قيمته اقل من ذلك الثمن لا يحجب لذلك ويكون البيع
ماضي بحيث كان بثمن مثله ولا تغريم من البائع للمشتري (اجاب) ليس للمشتري المذ كور
رد المبيع على بائعه والحال هذه بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
وكله آخر في بيع جاموسة وتبعها اقباء هم الوكيل المذ كور وقبض الثمن بخضرة الموكل
وكان ذلك في شهر صفر ومكنت تلك الجاموسة وابنها عند المشتري ثم مات ابنها عند
المشتري بعد مضي خمسة وخمسين يوماً وقبض المشتري على البائع الوكيل المذ كور
وزدها اليه حيث ظهر فيها عيب وشهد به جماعة ورضي وكيل البيع بالرد من غير قضاء
قاض وبدون حضور الموكل ثم توجه وكيل البيع المذ كور بالجاموسة الى بلد الموكل في
شهر جمادى الاولى ليردها اليه في زعمه فلم يجد الموكل بل وجد أخاه فلم يقبلها وتركها
سائبة فاخذها شيخ البلد عند محتى يبين المستحق لها ثم حضر الآن كل من المشتري
وكيل البيع وموكله وترافعوا لدى المحاكم الشرعية واحضرت الجاموسة وادعى
المشتري المذ كور على البائع الوكيل بانه اشترى منه الجاموسة وابنها بثمن عينه واقبضه
ذلك الثمن وسلمه الوكيل الى الموكل وصديق كل منهم على ما هو مسطر بهذا السؤال
فهل والحال هذه يتعدى رد المذ كور من المشتري حيث مات ابنها عنده واذ لم يتعدى رددها على
الوكيل وردت عليه فهل له رددها على الموكل أو يتعذر ردها حيث قبها بغير قضاء
ويكون ذلك بيعاً جديداً في حق ثالث والموكل ثالثهما (اجاب) اذا كان المبيع صفقة
واحدة شيئين قبضهما المشتري ثم ظهر باحدهما عيب بعد هلاك الثاني يرد الباقي
بخصته من الثمن كما يستأد من رد المختار وفي التنوير وشرحه ولورد مبيع بعيب على
وكيله بالبيع بيته أو نكوله أو اقراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدة رده الوكيل
على الآخر ولو باقرار فيما يحدث لا يرد له ولو لم يرد الوكيل اهـ وهذا اذا لم يصدق الموكل
بالعيب أما الواقع يلزمه وهذا كله لو كان الرد على الوكيل بقضاء أمالو كان بلا قضاء
فليس له الرد على موكله ولو كان مقر اسواء كان العيب مما يحدث مثله أو لالانها اقالة
وهي بيع جديد في حق ثالث والموكل ثالثهما كما يستأد من حواشي الدر والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وخمس بنات وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار

١٤

١٢٦٧

١٢٦٧

٢١

مطلب لورد المبيع على
الوكيل هل له الرد على
الموكل فيه تفصيل

وسواق ونخل وغير ذلك مما يورث ومن جلة ما تركه ارض فلاحه وارض رهونه فدفن
 الابن بعض الارض لانس غرسوها نخيلا ثم مات الابن قبل القسمة عن اولاد وبعثت
 بنت من البنات ثم ماتت عن اولاد فهل اذا طلبوا نصيب امهم مما يورث شرعا يجابون
 لذلك واذا باع ورثة الابن من العقار شيئا قبل قسمته بدون اذن باقي الشركاء لا ينفذ الا في
 نصيبه (اجاب) لو ارث البنت المذ كورة المطالبة بما يخصها من تركه مورثها وبيع ملك
 الغير بدون اذنه موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنين وترك لهم دارا فباع احد البنين عن البلد
 وبيع الاثنان جميع الدار مع اطلاع البنين وسكوتها وهما حاضران وتصرف المشتري
 في الدار والمذ كورة بالهدم والبناء الزائد قيمته عن قيمة الارض ومضى على ذلك نحو
 سبع عشرة سنة والبنان مطلعان على ذلك والآن حضر الابن الغائب واراد ان يبطل
 البيع في الكل فهل لا يجاب لذلك ويكون البيع نافذا في نصيب البنتين وما الحكم في حصة
 البنين الحاضرين الساكنين المطالبين على البيع وعلى التصرف في حصص ما تلك المدة
 وما الحكم ايضا في البناء الزائد قيمته عن قيمة الارض سيما والبنان لم يجز البيع
 (اجاب) لا ينفذ البيع في نصيب الابن الغائب حيث كان بدون اذنه واذا رد البيع فيه
 بطل وكذا لا يكون نافذا في حصة البنين ولو مشاهدين للبيع والتصرف وله ما رفع يد
 المشتري وانتراع نصيبهما من يده حيث كان مقرا باصل الملك لهما ولم يثبت اذنها
 لاخويهما بالبيع ولا اجازتهما له بعد صدوره وما بناه المشتري في الدار المذ كورة لنفسه
 مملوك له والله تعالى اعلم (سئل) في امر آت لها منزل ورجل ساكن فيه بالاجرة فاراد ان
 يشتريه منها بثمن معلوم فوعده انه متى قدر على هذا المبلغ يدفعه لها ويوقع البيع فاجابته
 بقوله احين تقدر على المبلغ المذ كورة انجز لك البيع ثم بعد مدة توفي الرجل المذ كورة فهل
 يصير المنزل بمجرد قوله ذلك ملكا له او يكون وعدا منها فلا يصح البيع ولا يترتب عليه
 حكم البيع حيث لم يقع من المرأة صيغة تدل على البيع البات (اجاب) لا يترتب على مجرد
 ما ذكر بيع ولما ملكه المنزل المذ كورة التصرف فيه ما لم يثبت بيعها له بالوجه الشرعي
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وعن اربع بنات بالغات
 وترك قطعة ارض خربة فباع الابن نصيبه ونصيب اخوته في القطعة الارض لرجل ذي
 شوكة من غير اذن باقي الشركاء ومن غير اجازتهم بالغين الفاحش والغرور بقوله له انها
 لا تساوي الا كذا وكذا من الثمن فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بقول اهل الخبرة
 يكون له نسخ البيع في نصيبه ونصيب باقي الشركاء حيث لم يجزوا البيع (اجاب) للبائع
 المذ كورة في البيع في نصيبه حيث تحقق الغبن الفاحش مع التغرير بالوجه الشرعي
 وباقي الشركاء في البيع في نصيبهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 اختان من ابيه ولهم ارض ورثوها عن ابيهم ثم غرس الاخ ارض قبل قسمتها من غير

١٢٦٧

٢٢

١٢١٧

٢٢

رمضان

١٢٦٧

٨

شوال

١٢٦٧

٥

اذن

اذن اختيه ثم باعها من غير اذن ايضا ثم بعد ذلك طالبت بالثلث مغرورا فهل
 تجاب الاختان لذلك او هما نصف الارض من غير غرس (اجاب) اذا كانت الارض
 مملوكة للورث لا يكون بيع ابنه نافذا في نصيب اختيه منها بدون اذنها واجازتهما
 وليس لهما استحقاق فيما غرسه في الارض المذ كورة من ماله لنفسه بل ياخذان
 استحقاقهما في الارض بجهة الارث حسب الفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثمانية طقوم مفصلة لم تلبس من الصوف مشغولة
 بالخيخيش بثمن معلوم بعد الرقبة والمعانة فباع المشتري اربعة منها والآن اراد ان يرد
 الباقي على البائع منه الا بقصرها فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله حيث رآها وعابها
 وقت الشراء بخضرة بيضة شرعية (اجاب) قال في الدر المختار متى عابني يعني المشتري
 ما يعرف بالعيان اتفق الغرر اه فليس للمشتري المذ كورة رد ما بقي عنده من الطقوم
 بخيار الرؤية حيث رآها وعابها وقت الشراء ولم يوجد ما يقتضي فساد البيع ولا عبرة
 بفوات وصف يعرف بالعيان والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرمه
 حاكم بلده على بيع داره بالحبس والضرب وقبض الحماكم عنها ودفعه عنه في مظلمة
 التوزيع على البسلا من المحكام سابقا ومات صاحب الدار المذ كورة واراد
 اخذ الدار من واضع اليد عليها ودفع الثمن الذي قبضه الحماكم المذ كورة فهل يجاب
 لذلك ويكون البيع بالا كراه غير نافذ عند تحققه بعدم الرضا (اجاب) نعم يجاب لذلك اذا
 تحقق الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد ما يفيد الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل فقير له اربع فخلات يقات من ثمرها هو وعياله باعها شيخ بلده لاخر قهر اعنه
 وقبض الثمن منه بدون اذن صاحبها ومن غير اجازته ولم يكن عليه دين فهل لا يكون
 البيع بدون اذنه واجازته نافذا عليه وترفع يد المشتري عنها وتسلم المالكها والحال هذه
 (اجاب) نعم لا يكون البيع على الوجه المشروح نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له رقيق فرها ربا من خدمته فلقبه رجل من بلده مقيم بحمل ولم يمكنه رده لسيدته
 فباعه لرجل بثمن بخس اقل من قيمته ومراده حفظه عند المشتري لاجل اخبار المالك به
 فهل اذا حضر المالك له نقض بيعه لاسيما وان المالك لم يأمره ببيعه ولا اجازته ولا رضاه
 وانما امره المالك باحضاره له من أي مكان رآه فيه (اجاب) اذا لم يأمر المالك الرجل
 المذ كورة ببيع العبد ولم يجز البيع بعد صدوره لا يكون البيع نافذا واذا رده المالك
 بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عددا معلوما من شبكات الدخان
 بثمن معلوم وسرق منه البعض ثم ذهب بالباقي الى جهة ليبيعه فيها فعرضه على اهل
 الخبرة فعرفوه بان به عيبا قديما فسلك عن التصرف فيه لاجل رده على بائعه فهل اذا
 ثبت قدم العيب ولم يوجد من المشتري ما يسقط خيار الرد بالعيب يكون له رد الباقي
 واخذ ثمنه من البائع ولا يكون سرقة البعض قبل اطلاعه على العيب مانعاه من الرد

١٢٦٧

١٤

مطلب متى عابني المشتري
 ما يعرف بالعيان اتفق
 الغرر

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٦

ذی القعدة

١٢٦٧

١

(أجاب) إذا قبض المشتري كل المبيع وباع بعضه أو سرق يكون له رد الباقي بالعيب القديم الذي اطلع عليه بعد ذلك حيث تحقق قدمه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر اشترى منه آخر نصف جاموسة وهي سليمة من العيوب ومع البائع بينة تشهد له بصحتها وسلامتها من العيوب وقت البيع فقبضها المشتري ومكثت عنده شهرين وخمسة أيام ثم مرضت في آخر المدة عند المشتري وذهبت عنده فادعى المشتري أنها ماتت بسبب غش كان فيها عند البائع وأراد أن يأخذ منه نصف ثمنها الذي دفعه للبائع فهل لا يجب لذلك حيث شهدت البينة الشرعية بصحتها وسلامتها من العيوب وقت البيع (أجاب) إذا ثبت قدم العيب عند البائع يكون للمشتري الرجوع بالنقصان حيث هلك المبيع بيده ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من شريكه حصصاً من دار بثمن معلوم ووعدته المشتري بأنه يدفع له الثمن بعد مدة قليلة فهل إذا حصل من المشتري مطلق في دفع الثمن ليس للبائع فسخ البيع حيث وقع صحيحاً بحضرة بينة وليس له الا المطالبة بالثمن فقط (أجاب) ليس لاحد المتعاقدين فسخ البيع بعد صدوره صحيحاً لازماً فليس للبائع المذكور الفسخ بدون وجه شرعي ويحجر المشتري على دفع الثمن الحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل باعها ابنه في غيبة أبيه من غير إذن أبيه ومن غير إجازته فغضر الاب ولم يحجز البيع فهل لا يكون البيع نافذاً ويحجر المشتري على رد المبيع للمالك المذكور قهره عنه حيث لم يحجز المالك بيع النخيل المذكور ولا عبرة ببيع الابن (أجاب) إذا كان المالك في النخيل المذكور نائباً للاب لا يكون البيع الصادر من ابنه نافذاً بدون إذنه وإجازته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخيلاً حصلت لها مرض فأتاها رجل اجنبي وهي مريضة فطلب منها أن يشتريه فقال لها إنه لا يساوي الا خمسة آلاف فضاة مع أنه يساوي أكثر من ذلك فباعته له بناء على ذلك فهل إذا تبين بعد ذلك بقول أهل الخبرة أنه يساوي أكثر من ذلك وتحقق الغبن الفاحش والغرور يكون لها فسخ البيع واسترداده من المشتري جبراً عليه (أجاب) إذا تحقق الغبن الفاحش مع التعرير من المشتري يكون للبائعة المذكورة فسخ البيع وترفع يد المشتري عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في سفينة صغيرة مشتركة بين رجلين لاحدهما ثلثاها وللآخر الثلث فباع ابن من له الثلث ان نصيب والده للشريك من غير إذنه ورضاه في غيبته فهل إذا لم يحجز الاب ولم يرض به لا ينفذ ويكون للاب رده وابطاله واسترداد المبيع إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يكون للاب رد البيع المذكور إن كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل وله ابن اخذ في النظام فذهب وراء ابنه حتى خرج من جلة السقط ورجع الى بلده فوجد مشايخ بلده استولوا على نخيله وباعوه بغير إذنه وإجازته فهل لا يكون بيعهم نافذاً بغير إذنه وإجازته ويكون لمالكه رفع يد واضح

اليد عنه ولا تقبل شهادة مشايخ البلد عليه بأنه أجاز ذلك ورضى به (أجاب) لا تقبل شهادة مشايخ البلدان وبيع مالك الغير بدون إذن المالك موقوف على الإجازة فإن أجازته المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر شيئاً من النيلة وقبضها فوجد بها عيباً فأراد ردها على بائعها بالعيب فامتنع البائع من القبول فهل إذا كان ظاهر تشهد به أرباب الخبرة ولم يرأ من العيوب يحجر على قبول المبيع ورد بعض الثمن الذي قبضه (أجاب) للمشتري رد المبيع على بائعه إذا وجد به عيباً قديماً ينقص الثمن عند التجار واسترداده ما دفعه من الثمن حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بعنا له بضاعة في ١٧ شعبان سنة ١٢٦٧ واشترى منها بضاعة وعائنها وذلك الشراء في مقابلة ثمن البضاعة المأخوذة منها ولكن ما صار وزنها وقت المعاينة ومن بعدها سافر الذي اشترى منها ووصل محلها أخاه وكيلاً عنه وأذن له بأن يزن لنا الصنف الذي اشترىناه منه ويسلمه لنا فوزن لنا وكيله في ١٦ ذي القعدة سنة ١٢٦٧ البضاعة وسلمها لنا فقبضناها وسلمنا له السند الذي كان على أخيه والذي صار باقياً طرفنا مبلغ قليل يصير دفعه له بعد مضي خمسة شهور حكم الرضا الذي يتناوب بين البائع وبينه بعد مدة ثلاثين يوماً حصل لصاحب البضاعة الاصلى تقليس في حق الناس في مبلغ جسيم فالآن هل للذكور رجوع في البضاعة التي اشترىناها منه من بعد أخذها بثلاثين يوماً وتسليمنا له السند وأصارت البضاعة حقة في مقابلة ما هو لنا طرفه بموجب السند الذي يسد وكيله وماله علينا طلب في شيء من ذلك (أجاب) ليس لغرماء البائع معارضة المشتري فيما اشتراه من غيرهم شراء صحيحاً لازماً قبل الحجر والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل أكرهه المحاكم على بيعه بالمجس المديد والضرب الشديد فباعه لآخر مكرهاً بالمجس والضرب المذكورين ثم باعه المشتري لرجل آخر فهل إذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ ويحجر واضح اليد على تسليم النخل للمكره المذكور بعد ثبوت الاكراه بالبينة الشرعية (أجاب) إذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صحيحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائفاً ولا يمنع من الفسخ بالا كراهية بيع المشتري بالا كراه لا تخفى بالتراضي بين المشتري الاول والثاني بخلاف فساد البيع بغير الاكراه فإنه يمتنع الفسخ فيه بتعلق حق الغير به بعد القبض الاول وكذا الحكم في كل تصرف حصل في المبيع فاسداً بعد القبض إذا كان تصرفاً يمكن نقضه نحو البيع بخلاف ما لا يمكن نحو الاعتاق فلا يرد بعد وتجب قيمته بلافق بين كون الفساد بالا كراه أو بغيره كما يستفاد من عباراتهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارا من آخر بثمن معلوم دفعه له وورده له بعيب قديم واثبتته على يد القاضي وسلم البائع الجار وقبله منه فهل يؤثر البائع بعد ذلك بدفع ما قبضه من الثمن ولا يكون له منعه بدون وجه شرعي إذا تحقق ما ذكر

مطلب الفساد بالا كراه لا يمنع الفسخ فيه كل تصرف يقبل النقص بخلاف غيره

١٢٦٧ ٦
مطلب برهن البائع على حدوث العيب والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري

١٢٦٧ ١٢
مطلب المعاينة في دفع الثمن لا تقضي فسخ البيع الصحيح اللازم

١٢٦٧ ١٢

١٢٦٧ ١٥

١٢٦٧ ٢٤

(اجاب) على البائع رد ما قبضه من الثمن حيث رد عليه المبيع بالعيب القديم وقبضه وليس له الامتناع حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أو ان باعها لآخر بثمن معلوم وقبض البائع من المشتري بعض الثمن وأمر البائع الجاهل بحملها ونقلها الى مكان المشتري فبعد ذلك باعها البائع لغير المشتري بثمن أكثر من الاول فهل لا يكون البيع الثاني نافذا بدون اذن المشتري الاول وله ابطاله (اجاب) بيع ملك الغير بدون اذن مالكه موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على ثمن غير هو واستهلك ثمرته في مصالح نفسه مدة ثم باعه لرجل في غيبة مالكه بثمن معلوم قبضه منه فهل اذا حضر المالك ولم يجز البيع ولم يرض به يكون له رفع يده المشتري عن النخل ويرجع المشتري بثمنه على من باع له ويكون للمالك تضمين من استولى على ثمنه واستهلك ثمرته قدر ما تصح به الدعوى (اجاب) على من استولى على ثمرات النخل بغير حق واستهلكها ضمنا وباعها ببيع ملك الغير بدون الاذن موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بصلًا بثمن معلوم من الاوسية وسافر به ليبيعه في جهة فغاب مدة أشهر فاخذ الحماكم جاموسة من داره و رهنها عند شيخ البلد على ثمن البصل فهل اذا حضر ربح الجاموسة من غيبته ودفع ما عليه من ثمن البصل يكون له اخذها مع تاجها واذا باعها شيخ البلد لرجل آخر بغير اذن المالك ورضاه لا ينفذ بيعه حيث لم يجزه ولم يرض به ويكون له نزعها من يد المشتري (اجاب) بيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جار ية باعها لآخر بثمن معلوم ثم بعد ثلاثة ايام اراد ان يرد ما على البائع متعللا بانها كثيرة الشر وان بها خبلا في عقلها فامتنع البائع من قبولها منكر الدعواه فترافعا لدى رئيسهما فاصطالحا على يده على ان البائع يرد للمشتري ما تتي قرش ووردهما له وقبض المشتري الجارية المذكورة على ما بها فهل اذا اراد بعد مدة ان يرد ما ثانيا على البائع متعللا بما تعال به أولا لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (اجاب) اصطالحا على ان يدفع البائع دراهم الى المشتري ولا يرد عليه جازو يجعل حطامن الثمن وعلى العكس وهو ان يصطالحا ان يدفع المشتري الدراهم الى البائع ويرد عليه المبيع لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز كذا في التنوير وشرحه وعليه فليس للمشتري المذكور رد الجارية على بائعها حيث وقع الصلح عن العيب على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في اخ وأخت يملكان قطعة أرض خربة خالية من البناء فباع الاخ نصيبه ونصيب أخته فيها لرجل اجنبي من غير اذنها ومن غير اجازتها ولم تجز الاخت البيع فهل يكون البيع فاسدا في نصيب الاخت ويكون لها اخذ نصيبها من المشتري قهرا منه حيث لم تجز البيع (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية عليه

١٣
مطلب اصطالحا على أن يدفع البائع دراهم إلى المشتري ولا يرد عليه جازو يجعل حطامن الثمن وعلى العكس لا لا نه رشوة

الابادته أو اجازته فان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية كان أصلها أرض موات وأخياها باذن الحماكم فباع نصفها لبنته البالغة الرشيدة بثمن معلوم من الدراهم وهو في حال صحته وسلامته وكتب لها بذلك حجة شرعية من نائب القاضي ثم بعد مدة مات الاب عنها وعن ابن آخر فأراد الاب الرجوع على الاخت في البيع بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت البيع من الاب لبنته بالبينة الشرعية وهو في حال صحته وسلامته يكون البيع صحيحا نافذا وليس للاب من معارضة أخته في ذلك (اجاب) اذا صدر بيع الاب في نصف الأرض المذكورة لبنته حال صحته صحيحا لازما لا يكون لأخياها المذكور معارضة لها في ذلك بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عماله لنفسه دارا ومكث فيها مدة من الزمان وله أخ موجود فباعها المشتري لآخر حال حياة أخيه ومكث الا ثمانية اشهر وعشرة سنة والا لم يرد موت أخيه يدعي البائع المذكور ان الدار لم تكن ملكا له خاصة بل لأخيه نصفها مريدا بدعواه ابطال البيع في نصفها ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه لا تعتبر دعواه المجردة عن الاثبات (اجاب) لا تسمع دعوى البائع بما ذكر والحال هذه لانه سعى في نقض ما تم من جهة غير دعيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان وعنده خمس عشرة نخلة فكتب النخل للبنتين في حال حياته وبأيديهما حجة شرعية بالملك عن أبيهما ثم بعد مدة من الايام أخذ الحماكم الرجل المذكور نفسه فقال له بغني النخل بخمسة عشر ربالا فأجابته لذلك من غير رضا وخوف منه وأصبح هاربا من بلده فهل اذا لم تجز البنتان بيع أبيهما لا ينفذ بيعه ويكون البيع غير نافذ من أبيهما حيث لم تجزاه وثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (اجاب) اذا صدر التملك من الاب فيما ذكر من النخل لبنتيه المذكورتين مستوفيا شرائط الصحة والازوم قبل بيعه لغيرهما لا يكون البيع المذكور نافذا بدون اذنهما والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار وعليهم دين بجهة الديوان فباعها الحماكم موشايخ القاحية بدون اذنهم بمقتضى أمر صدر لهم من الديوان بذلك وقبضوا الثمن بعد ذلك بأيديهم طائعين ودفعوه في الدين المطلوب بجهة الديوان وبعد مضي ثلاث سنوات مات المشتري عن ابن اراد بيع الدار وذهب للبائعين المذكورين وقال لهم أعطوني ثمن الدار وخذوا داركم فامتنعوا من ذلك وقالوا له بيعها وتصرف فيها لمن شئت ولا غرض لنا فيها وسلموا في بيعها بشهادة بيعة شرعية من أهل البلد فباعها الوارث بعد ذلك لآخر من غير بلدهم بثمن معلوم بحضورهم واطلاعهم وتسليمهم في البيع فيها ثم ان المشتري باعها أيضا الواحد من أهل بلدهم وبنادها وسكنها مدة من السنين وكل ذلك باطلاعهم وماتوا بعد ذلك نحو ثلاث وعشرين سنة والا لم يردوا ابطال البيع في الدار وأخذها من واضع البعدها متعللين بأنهم كانوا باعوها بدون قيمة المثل فهل لا يجابون لا بطل البيع والحال هذه (اجاب) اذا ثبت اجازة ملاك

١٢٦٨ ٢١

مطلب من سعى في نقض ما تم من جهة غير دعيه

١٢٦٨ ٣٠

صفر

١٢٦٨ ١

١٢٦٨ ٥

الدار البيع ما ثمن مختار بن لا يكون لهم بعد ذلك نقض البيع كما لا يكون لهم نقضه
 بغير دال الغبن فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا ثمنه من آخر فيها قرن قديم
 فهدمه المشتري وبنها دارا لنفسه من ماله من نحو تسع سنين والآن ظهر أن الدار
 المذكورة مسققة للغير فهل إذا أراد رب الدار المدقق مطالبة بآخرها مدة سكناه لا يحجب
 لذلك وعلى الباقي ضمان ما أتلفه من قبيل البناء يقول أهل الخبرة وإذا اتفق رب الدار
 مع الباقي على أنه يدفع له ما صرفه في البناء ويستقطع قيمة ما أتلفه يحجب لذلك ويكون
 للباقي الرجوع عما دفعه للبائع له حيث ظهرت مسققة للغير (أجاب) إذا اشترى دارا
 وبنى فيها فاستحق رجوع بالثمن وقيمة البناء على البائع إذا سلم النقض إليه يوم تسليمه
 وإن لم يسلمه فبالثمن لا غير كما في الدار المختار وبالجمله فانما يرجع إذا بنى أو غرس بقيمة
 ما يمكن نقضه وتسليمه للبائع فلا يرجع بقيمة حصص أو طين اهـ ولا مطالبة المدقق
 على المشتري بالاجرة حيث لم تكن الدار وقتا أوليتم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 باع لابنه الصغير حصة من دار ثمنه معلوم وقبل ولده البيع وصار يورثها ويأخذ
 أجرها مدة طويلا ثم أراد الرجوع وفسخ البيع بعد بلوغ ابنه بمدة طويلا فهل لا يمكن
 من ذلك ويلزم الأب دفع اجرة الحصة المبيعة لابنه تلك المدة حيث استهلكها في شؤون
 نفسه بلا ضرورة سيما وإن الوالد اعترف عند القاضي بالبيع ومحل البيع عنده وإذا أعطى
 الوالد المذكور دراهم لرجل أجنبي واعترف بأن الدراهم ملك لابنه القاصر المذكور
 وقال للأجنبي جعلت لك شريكا لابني بعد أن وضع الأجنبي دراهم عليها ويكون لك الخصال
 ولابني الثلاثة أنحاس وصار الأجنبي يتجر فيها على هذا الشرط مدة طويلا ويأخذ الوالد
 ربع الثلاثة أنحاس لولده ثم بعد ذلك أخذ الوالد المال الذي يخص ولده من الشريك فهل
 لولده بعد بلوغه مطالبة الأب بالمال الذي اعترف به وبرجحه أولا (أجاب) للابن المذكور
 بعد بلوغه رشيدا مطالبة أبيه بما ثبت له عليه من المال حيث لا مانع وليس لأحد
 المتعاقدين فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لا زما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في ذي اشترى من آخر صاعا ودفع له بعض الدراهم وبقي بذمته البعض الآخر وكتب
 له وثيقة بخطه بان الباقي من ثمن المصاغ كذا من الدراهم ديناعليه بذمة المشتري
 المذكور ولم يبين أجل فهل إذا طالت المدة يكون للبائع مطالبة المشتري المذكور بما
 بقي بذمته من الثمن المرقوم وإذا تعال المشتري بأن طول المدة مسقط لطلب البائع يباقي
 المبلغ لا عبرة بتعلله حيث كان مقررا بما ذكر (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فلو
 فرضنا كون البيع المذكور صحيحا لازما في جميع المصاغ يكون للبائع المطالبة بباقي
 الثمن حيث كان المشتري مقررا ولكن من المعلوم أن بيع الذهب أو الفضة بأحد النعدين
 يشترط في صحته قبض البديلين في المجلس محرمة النساء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر مقدار معلوما من العطر شاه المسمى باللغة التركية كلباغ وقبض المشتري

المبيع

المبيع وأطلع عليه أهل الخبرة ليبيع لهم منه فظهر وتحقق أنه عطر فتنه وإن عطر الفتنه ثمنه
 قليل تافه والمشتري يجهل ذلك ولا يميز بين عطر الشاه وعطر الفتنه فهل يكون للمشتري رد
 المبيع وأخذ الثمن من البائع أو يدفع له بقدر الثمن عطر شاه (أجاب) نعم يكون للمشتري
 رد المبيع المذكور إذا كان الواقع ما هو مسطور وذلك أما لاختلاف الجنس فيبطل
 البيع وأما لقوات الوصف المرغوب فيه فيصح ويختار المشتري في قبوله ورده واختلاف
 الجنس مبنى على تفاوت الأغراض وعدمه ولو اشترى عبدا على أنه خباز فإذا هو كاتب
 يتعلق العقد بالشار إليه دون المسمى وينعقد لوجوده ويختار لقوات الوصف لاتحاد
 الجنس فلو اختلف الجنس تعلق العقد بالمسمى ويبطل البيع لانعدامه كن اشترى
 فصاعا على أنه ياقوت فإذا هو زجاج ولو باعه ليل على أنه ياقوت أحر فإذا هو أصفر صح
 البيع ويختار لاتحاد الجنس وفوات الوصف المرغوب فيه كما يستفاد من الدرور رد
 المختار من أوائل البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بقره وقبضها
 وتصرف فيها مدة ككثيره بالحرث وغيره وولدت عنده فحدث بها شل وأراد المشتري
 ردها على البائع مدعيًا أن هذا عيب قديم فهل لا يثبت الرد ويجرد دعواه سيما إذا كان
 أهل الخبرة يقولون هذا عيب حادث وليس بقديم (أجاب) ليس للمشتري رد المبيع
 بالعيب الحادث عنده ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للبائع
 والبينة للمشتري كما في الدر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت وابن
 ابن وزوجتين وترك ما يورثه شرعا من نخيل ودار فاستولى ابن شيخ البلدة على ما ذكر
 من النخيل والدار كونه ذا شركة فطلب ورثة المتوفي حقهم منه فادعى أنه اشتراه من
 إحدى الزوجتين فهل إذا ثبت البيع ينقض في حصته دون حصصهم حيث لا إذن
 منهم ولا إجازة ولهم أخذ ما يخصهم بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا ينقض بيع ملك
 الغير بدون ولاية شرعية للبائع وإن رده المالك بطل والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم جميع الدار لرجل بثلث معلوم في غيبة باقي الشركاء
 ثم بعد ذلك حضر الشركاء وعلموا بالبيع وقبض الثمن ولم يجيزوا البيع وطلبوا أخذ
 نصيب الشريك البائع بالشفعة فور علمهم بالبيع والثلث وأشهدوا على ذلك عند العقار
 فهل يكون البيع غير نافذ في نصيبهم ويحكم لهم بالشفعة في نصيب الشريك البائع حيث
 توفرت شرائطها ويجوز للمشتري على رد جميع الدار لباقي الشركاء (أجاب) لا ينقض بيع
 أحد الشركاء في نصيب الباقيين بدون إذنهم ويتوقف على إجازتهم فإن أجازوه نفذ وإن
 رده بطل وينقض للشريل بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار مشتركة بين أخوين صارت قسمتها بينهما وأخذ كل واحد منهما استحقاقه
 في جهة معلومة وبعد إقامة الجدار بينهما بقي كل واحد منهما لنفسه جزء من نصيبه لغير
 منه فأحدهما جعل عمره ضيقا والثاني جعل عمره واسعا وبقي الممران متلاصقين فبعد

مطلب عند اختلاف الجنس
 في البيع لا يصح العقد
 أصلا ومع اتحاد وفوات
 الوصف المرغوب فيه يصح
 ويختار المشتري

ربيع الاول

مطلب اختلاف في حدود
 العيب وقدمه فالقول
 لمدعي الحدوث والبينة
 لمدعي القدم

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٥

مدة حصلت مشاورة بينهما فادار اقسمة الممر من فطلب صاحب الممر الضيق ان يأخذ
جانباً من نصيب أخيه اما ببيع أو بعبادة فامتنع أخوه فهل لا يجبر على شيء ثم اذ كر
(أجاب) نعم لا يجبر الا على بيع شيء من عمره المملوك له والله تعالى أعلم
(سئل) في اخوة بعضهم قاصر والبعض بالغ بما يكون جانب الخيل له فباعه له مكرها في غيبة
البلد احدا الاخوة وجبته وضر به ضررا شديدا على بيع الخيل له فباعه له مكرها في غيبة
باقي الشر كما واستولى على جميع الخيل واستغل عمره لنفسه مدة فهل اذا ثبت الاكراه
بالبيعة الشرعية يكون البيع فاسدا في نصيب البائع ونصيب باقي الشر كما ايضا حيث
لم يجزوا البيع ويجبر شيخ البلد على تسليم الخيل لاربابه والقصر بعد بلوغهم محاسنته
على عمر الخيل حيث كان معلوم القدر واستهلكه في مصانع نفسه (أجاب) للكره
بعد زوال الاكراه فصح البيع في نصيبه كما لباق شر كاء البائع المذكور رد البيع وان
لم يثبت الاكراه الشرعي حيث كان البيع بدون اذنهم ولم يقاصر بعد بلوغه رشيدا
مطالبة من استولى على خيله تعديا يبدل ما استهلكه من عمرته وكذا لا يبلغ والبائع
بالا كراه بعد فسخ البيع تضمين المشتري زوائد المبيع المنفصلة المتولدة كالترحيث
استهلكها المشتري كما يستفاد من تنقيح الحمادية من اوائل الاكراه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى حصانا من رجل بثمان معلوم قبضه المشتري من البائع ثم اطلع
على عيب به في اليوم الثاني فاراد رده للبائع فامتنع من أخذه فهل اذا ثبت العيب بقول
أهل الخبرة والمعرفة بان هذا عيب قديم يكون للشري رده وابطال البيع أو مطالبة
البائع بالثمن (أجاب) من وجد عيبا به ما ينقص الثمن عند التجار اخذه بكل الثمن أو رده
على بائعه فله المشتري المذكور رد المبيع بالعيب القديم بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لاخر جارية على ان ثمنها عليه من بائعها خمسة
وخمسون ريالا بعد دفع وياخذ بحافوقها خمسين قرشاً مع كون الجارية سليمة من العيوب
وانعقد البيع على ذلك وقبضها المشتري ثم بعد ذلك ظهر أن الجارية كان لها مال قبل
ذلك باعها الرجل آخر خمسين ريالا بعد دفع فظهر أن الجارية عيباً ردت بسببه فحضر
الرجل الذي باعها للمشتري المذكور واشترى منها على عيبها باربعين ريالا بعد دفع فهل اذا
ثبت التدليس في الثمن من البائع والعيب يكون للشري ردها (أجاب) اذا ظهرت خيانة
البائع في المراجعة باقراره او برهانه على ذلك او ينكوله عن اليمين اخذ المشتري المبيع بكل
الثمن أو رده على بائعه فله المشتري المذكور رد الجارية المذكورة على بائعها بعد ثبوت
خيانته في المراجعة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في فرس مشترك بين اثنين
مناصقة بينهما مسافة بعيدة فباع أحد الشريرين نصيبه لرجل بثمان معلوم بموجب حجة
شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فذهب المشتري الى الشرير الثاني ليتسلم النصف
الذي اشتراه فاخبره الشرير الثاني وأضع اليد بانه باع الربع من نصيبه والربع من

١٢٦٨ ١١

٢٢ مطالب زوائد المبيع فاسدا
مضمونة بالعقد

١٢٦٨ ٢٦

٢٦ مطالب للشري الرد
بظهور الخيانة في المراجعة

نصيب شريكه لاخر فهل اذا لم ياذن الشريك الغائب لشريكه بالبيع ولم يجزه ولم يرض
به لا ينفذو يكون بيعه هو ونصيبه من الرجل المذكور صحيحا نافذا (أجاب) اذا باع أحد
الشريرين حظ شريكه أو بعضه بدون اذنه توقف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان
رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أخذوا من آخر دراهم يدفعون له بها بخا
كيسا ولم يعينوا له وقت الاستلام ولا قدر الثمن ودفعوا له قدرا معلوما على مرات متعددة
فاستهلكه صاحب الدراهم بالبيع والتصرف فيه فهل والحال هذه يكون سلما فاسدا
وعلى من استهلكه ضمانه بثمان مثله وقت استهلاكه واذا اطلبوا منه الزيادة على الثمن
المذكور لا يجابون لذلك (أجاب) اذا كان البيع فاسدا وقبض المشتري المبيع برضا
بائعه صريحا أو دلالة ولم ينه البائع ملكه المشتري بمثله ان مثليا والا فبقبضه يوم قبضه
يعني بعد هلاكه أو تعذر رده كما في الدراهم المحتار والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجيزة
في امرأة ادعت أنها باعت نخيلا ثم أرادت فسخ البيع متعللة بانه كان بغير قيمة مثله
وانها تجهل البيع والشرع وانها تطلب ان يذهب معها بينة من جيرة البلاد ويظنوا
النخيل المذكور ووقيته وانها قبل ان تباع لهم النخيل المرقوم كانوا واضعين أيديهم
عليه نحو خمس وعشرين سنة وهم يستغلون عمره في كل سنة بمبلغ خمسة مائة قرش وبعد
ذلك باعت لهم النخيل المرقوم في التاريخ المرقوم وتريد الا ان مطالبتهم بما استغلوه من
ثمان عشر النخيل المرقوم في المدة المرقومة فهل تجاب لذلك وتسمع دعواها (أجاب) لا يفسخ
البيع بمجرد دعوى الغبن ولا تسمع الدعوى بعده حتى خمس عشرة سنة على فرض صحتها
فيما عدا ما استثنى ان كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن أولاده المذكور والاثاث القصر وترك ما يورث عنه شرعا من النخيل فادعى شيخ البلد
بان على الميت دينانا حاضر رجلا من أقارب الميت غير وارث ولا وصي ولا قيم وأمره ببيع
النخيل المذكور فباعه فهل والحال هذه لا ينفذ به واذا بلغ القصر ولم يجزوا البيع
ولم يرضوا به يكون لهم نزع من واضع اليد ومحاسنته على ما استغله من عمره حيث كان
الحق ثابتا لهم فيه عن مورثهم بالبيعة الشرعية (أجاب) نعم لا ينفذ بيع الرجل المذكور
ان كان الامر ما هو مسطور ولينتم بعد بلوغه رشيدا انتزاع النخيل الموروثا من واضع
اليده عليه ومحاسنته على ما استهلكه من عمره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك قطعة أرض براح خالية من البناء والانتقاض باع منها بعضا بأدع معلومة
بحدودها الاربع لرجل آخر وكتب له بذلك حجة ثم بعد مدة باع كامل باقي الارض الى
آخر وحددها بحدود أربعة المالك قبلي المالك المشتري الاقل والبحري وما بقي من الحدود
لارض ملك ملاها شرعا وعند كتابة الحجة أملى القاضي عن قياس الارض المبيعة ثانيا
ثم ظهر بالارض المذكورة المبيعة ثانيا زيادة أذرع عن المقاس المحرر بالحجة فهل للبائع
الرجوع في هذه الزيادة أم العبرة بالحدود وتكون حق المشتري الداخلة في حدوده المصدق

١٢٦٨ ٢٦

٢٩ مطلب اذا قبض المشتري
المبيع فاسدا برضا بائعه
ما سلكه بمثله أو قيمته يوم
قبضه
ربيع الثاني

١٢٦٨ ٢

١٢٦٨ ٢

عليها البائع حين البيع (أجاب) العبرة لما وقع عليه العقد لما كتب في الحجة بناء على
الاملاء في حيث صدر البيع في جميع ما فضل عن البيع أو لا كما هو مذكور ولا يكون للبائع
بعد ذلك الرجوع فيما وقع عليه العقد ولا عبرة بالاملاء الصادر بعد العقد والمحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا عن أبيه وجده خرج من بلده وغاب مدة من السنين
ثم رجع لبلده فوجد شيخ البلد تعدي عليه بدون ولاية شرعية وتصرف فيه بالبيع
لثلاثة رجال أجانب واقتسموه ان لا تافهل اذا لم يحجز المالك البيع ولم يرض به لا ينفذ
بعده ولا تصرفه ويكون المالك المنزل فسخ البيع واسترداد عقاره من أيديهم حيث كان
الحق ثابتا له فيه عن اصوله بالطريق الشرعي (أجاب) لا ينفذ بيع مالك الغير بدون
ولاية شرعية فان أجاز له المالك فقد وان رده على الله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له جاموسة وأخر له ثور فباع ابن رب الثور للثور لصاحب الجاموسة مقايضة وزيادة على
ذلك ما بقي قرش يدفعه ممالك الثور فهل اذا كان البيع مباشرة ابن المالك
المذكور وأجاز له أبوه ورضي به يحجز ممالك الثور على دفع الماتى قرش ولا عبرة بانسكار
أبيه بعد ثبوت الاجازة الصحيحة والرضا بالبيع على الوجه المذكور (أجاب) الاجازة
اللاحقة كالكافة السابقة فاذا ثبت ان المالك أجاز عقداً به المذكور ورضي به لزمه
موجبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبداً وقيماً بثمان مائة معلوم
غيره وغبنه فيه البائع بقوله انه يساوي كذا من الثمن ثم تبين بعد ذلك انه لا يساوي
ذلك وان البائع غبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم القومين فهل اذا ثبت الغرور
والغبن انما حشر بشهادة البينة الشرعية يكون للشترى فسخ البيع وتسمع الدعوى
بذلك من المشتري ولو بعد الزامه بثمان مائة بغير حجه عليه (أجاب) اذا تحقق الغبن
انفاحش مع التقرير بما ذكر يكون للشترى فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى خيولاً من المبرى للعهد فاشترى منه رجل آخر بعض الخيول
واتفق معه بمحضرة بينة شرعية انه يدفع له ثمنها حكم ما تاتي به المحافظة من بلاد الروم
حيث لم يعلم الثمن حين ذلك فتأخرت المحافظة مدة أشهر فبات المشتري الثاني قبل
حضورها وبيعت تركته وفيها الخيول المذكورة بياقلى عما اشترى به فالشترى
الاول يريد اخذ الثمن المذكور في المحافظة والورثة يريدون دفع الثمن حكم ما بيعت به
الخيول في التركة فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بان مورثهم اشتراها
بحكم الايمان التي تاتي بها المحافظة اذا تحقق ما ذكر (أجاب) شراء المشتري الثاني على
الوجه المسطور غير صحيح وعليه قيمة ما اشتراه يوم القبض حيث قبضه وتعد رده فتؤخذ
من تركته بعد وفاته وكذا الشراء الاول اذا لم يبين ثمنه حال العقد والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك شبة جاموساً باع نصفها لآخر بثمان مائة مؤجل فخل الاجل وطلب
البائع الثمن فجوز عن دفعه فتقابلوا واخذ البائع مبيعاً بديلاً عن الثمن ثم بعد ذلك باعها

مطلب اشترى شيئاً ثم اشرك
فيه آخر فهذا بيع النصف
بنصف الثمن

لا تخف بعد ان نقت عند المشتري الثاني ادعى من كان اشتراها أولاً المالك فهل لا يجاب
لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) لا مالك للشترى الاول في الجاموسة
المذكورة بعد ثبوت الاقالة منه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض
مشملة على أشجار فاسقط حقه من جزء من الجرداعن الشجر ثم باعه تخمين شجرة من جملة
الشجر الذي يملكه غير معينة ولم يبينها بالافراز ثم قال له شاركك في بقية الشجر ولم يريدا
على ذلك شيئاً فهل يكون هذا البيع فاسداً حيث جهل المبيع ولا تصح هذه الشركة
(أجاب) بيع الاشجار على الوجه المذكور غير صحيح ولا يشاركك ان كان للبيع
فيصح بشرط علم المشترك فيه وبين ان الثمن وقبول الآخر قال في الدر من الشركة ومن
اشترى عبداً مثلاً فقال له آخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده
صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به اه وفي رد المحتار بعد كلام قلت
ومثله في النخيرة اشترى شيئاً ثم اشرك فيه آخر فهذا بيع النصف بنصف الثمن الذي
اشتراه به اه ومقتضاه انه يثبت فيه بقيمة احكام البيع من ثبوت خيار العيب
والرؤية ونحوه وانه لا بد من علم المشتري بالثمن في المجلس وهو خلاف المتبادر من قول
المصنف وان بعده أي بعد القبض صح الى آخره فتأمل اه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر داراً بثمان مائة واستولى عليها المشتري وبناها وصار يتصرف
فيها مدة احدى عشرة سنة ثم بدمضى هذه المدة اراد البائع ان يرجع على المشتري متعللاً
بانه باعها له بثمان مائة وذلك للحيلة على ابطال البيع فهل لا عبرة بتعلله بذلك بدون وجه
شرعي ويكون البيع صحيحاً فاذا حيث كان الثمن ثمن المثل في زمن البيع بقول أهل
الخبرة (أجاب) اذا صدر البيع صحيحاً فاذا لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغاً من الدراهم على امره على ان
ياخذ منه كذا ضريبة مما يزرعه من الارز في ذلك العام كل ضريبة بكذا والضريبة قدر
معلوم عندهما فبعد حصاد الارز دفع له قدر امانته وباع منه جانباً لانس فاراد دفع
الدراهم معارضة المشتري متعللاً بانه احق منهم بسبب دفعه الدراهم على الوجه المذكور
فهل حيث كان دفعه للدراهم في مقابلة ما يخرج من زراعته هذا العام لا يكون له
معارضة المشتري سيما بعد قبضهم لما اشتروه (أجاب) نعم لا يكون له معارضة المشتري
والمحال هذه وليس له المطالبة بالمسلم فيه لفساد السلم بعدم استيفاء شرائطه التي منها عدم
انقطاعه من وقت العقد الى وقت المحل ففي الدر من السلم ولا أي لا يصح السلم في حنطة
حد يسه قبل حدوثها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت المحل
شرط فتح ثم قال قلت وعاليه فما يكتب في وثيقة السلم من قوله جديد عامه مفسدله أي
قبل وجود الجديد اما به مفسدله فيصح كما لا يخفى اه وقوله في حادثة السؤال مما يزرعه من
الارز في ذلك العام من قبيل ذلك وما قبضه من المسلم فيه يجب رده ان كان قائماً والا فعليه

مطلب ما يكتب في وثيقة
السلم من قوله جديد عامه
مفسدله قبل وجود
الجديد

مثله وله رأس ماله كما هو المحكم في البيع القاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن بنتين بالغتين وترك دارا فباعها إحدى البنتين في غيبة أختها وقصر الآخر فبعد بلوغ القاصر تراءفوا الذي كان الشرعي وفسخوا عقد البيع في نصيب الآخر والاخت واشتري المشتري المذکور نصيبهما من ثمن معلوم في الذمة فهل إذا امتنع من الدفع لهما متعللا بفسخ البيع الاول لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بآبائها لا آخر بثمن معلوم دراهم ودار قومت تلك الدار التي هي من جلة الثمن بقدر معلوم من الدراهم والبائع لم يعاينها ثم بعد أن عاينها هو وأهل الخبرة تبين انه مغبون فيها بغرور فهل إذا ثبت الغبن فبإبائه أو فيما اشتراه يقول أهل الخبرة ونظرهم في ذلك والغرور بالوجه الشرعي تفحل عقدة البيع وترد الدار لصاحبها (اجاب) الغبن الفاحش مع التغرير يثبت لكل من البائع والمشتري خيار الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وعن أربع بنات وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وغير ذلك مما يورث فقصر فبعض الورثة يبيع بعض من المورثي بدون اذن بقية الورثة ورضاهم فهل لا ينفذ تصرفه في نصيب غيره إذا لم يجز ولم يرض به ويقسم جميع ما تركه الاب بين جميع ورثته بالفرض الشرعية وماذا يخص كل وارث (اجاب) للزوجة الثمن فرضا والباقي يقسم بين الاولاد المذکورين للذكر مثل حظ الانثيين وبيع احدهم شيء من التركة بدون ولاية شرعية موقوف على اجازة الباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصانا من امرأة بثمن معلوم في الذمة مؤجل الى أجل معلوم فبعد مضي الاجل طالبت بثمن الحصان المذکور فامتنع من الدفع ويريد أن يرد عليه بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك ويجبر على دفع ثمن الحصان المذکور لها (اجاب) بعد صدور البيع من المتعاقدين صحيحا لا يزول الا بكون لاحدهما فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة بالميراث عن أبيهم وضعوا أيديهم عليها مدة ثم خرجوا الى بلدة أخرى خوفا من ظالمهم وأقاموا فيها سوية مدة قليلة ثم رجعوا الى بلدتهم فوجدوا مشايخ بلدتهم باعوا الطاحونة المذكورة بغير وجه شرعي واخذوا ثمنها ولم يعطوه مالا كما هو لم يدفعوه في جهة تخصهم فهل إذا حضر واحد ولم يجزوا بيع المشايخ المذکورين لا ينفذ البيع وتكون الطاحونة باقية على ملك اصحابها وإذا تعلل المشتري بان المشايخ المذکورين باعوا الطاحونة بحضرة مالا كما هو رضاهم ولم يكن عنده بينة تشهد بذلك لا يعمل بقوله (اجاب) يبيع المشايخ الطاحونة المذكورة بدون اذن مالا كما هو موقوف فان لم يجزه الملاك وورده بطل حيث لم يثبت المشتري رضاهم به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بآبائه لا آخر باختياره بثمن معلوم قبضه من المشتري بموجب حجة شرعية مشمولة بتختم قاضي الولاية بآبائه المضمون بالبينة الشرعية

فهل إذا أراد البائع الآن ابطال البيع متعللا بآبائه كان مريضا وقت بيعه أو أنه كافه زيادة عن الثمن الذي باعه به لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذکور ويكون البيع صحيحا نافذا حيث كان هناك بينة تشهد بآبائه كان صحيحا وقت البيع وأنه صدر عن طوع واختيار (اجاب) حيث صدر البيع من المتعاقدين صحيحا لا يزول الا بكون لاحدهما فسخه بدون وجه شرعي فليس للبائع المذکور فسخ البيع بمجرد تعلله بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف سفينة بثمن معلوم الى أجل معلوم بحضرة بينة شرعية ثم بعد وقوع البيع باربعة أيام باع الباقي المبيع ثانيا لرجل آخر بدون اذن من المشتري وبدون اجازته فهل إذا ثبت البيع الاول من المالك يكون صحيحا نافذا ويكون باقيا على ملك المشتري الاول ولا يكون البيع الثاني نافذا حيث لم يجزه (اجاب) يقضى للمدعي الشراء أولا حيث ثبت شراؤه بتاريخ سابق على شراء المشتري الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا فاستولى الابن على الدار مدة ثم بعد ذلك باعها الابن لشيع البلد من غير اذن أخته ومن غير اجازتها ثم ماتت الاخت عن اولادها ولم تجز البيع فهل والحال هذه لا يكون البيع نافذا في نصيب الاخت ويكون لورثتها الاستيلاء على نصيبها في الدار المذكورة ويجبر المشتري على تسليم نصيب الاخت الميتة لورثتها (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية عليه فيكون موقوف على اجازة مالكة فان اجازته نفذ وان رده بطل والاجازة بعدموت المالك من وارثه لا تصح لان شروطها قيام البائع والمبيع وكذا الثمن لو عرضا وقيام صاحب المتاع أيضا كما في الدرر من فصل في الفصولي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع جارية لا آخر بثمن معلوم ثم باعها المشتري لا آخر أيضا فمكثت عنده مدة وادعى انه ظهر بها رجل ثم ردها للبائع الثاني فقبلها منه ثم أراد الثاني بعد قبولها ان يرد لها على البائع الاول مع انها اخبرت بان الحمل ليس من البائع الاول فهل والحال هذه اذا لم تلد الا به مضى ستة أشهر من وقت البيع الاول لا يمكن المشتري الاول من ردها للبائع له وهل اذا ولدت لاقل من ستة أشهر يكون قبول البائع الثاني لها من اشتراها منه ما ناله أيضا من ردها للبائع الاول (اجاب) اذا باع شخص ما اشتراه قبل اطلاعه على عيب به فرد عليه بعيب قديم يرد على بائعه لورده عليه بقضاء بعد القبض ولورده عليه برضاه بالاقضاء لا يكون له الرد على بائعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لرجل مكانا بعضه عن نفسه وبعضه بوكالة عن أمه بثمن معلوم على يد قاضي بلدتهم وقبض بعض الثمن وكل ذلك من غير اكرامه عليهما في ذلك والآن يدعي البائع ان ثمن المكان المتباع بخس وأنه أنقص من ثمن المثل وتوجهها الى المهندس والحضرة بحجته فاناس وافادوا بآبائه أنقص من ثمن المثل فهل بهذا التعلل يفسخ عقد البيع المذکور أم لا (اجاب) لا ينفذ بيع الوكيل بالغبن الفاحش وليس للبائع نقض البيع في حصته بالغبن الفاحش إذا لم ينضم اليه تغرير على

١٢٦٨ ٣

١٢٦٨ ٥

١٢٦٨ ٧

مطلب في شروط اجازة بيع القضيولى

١٢٦٨ ١٠

مطلب رد عليه بعيب قديم بقضاء يكون له الرد على بائعه وان برضاه لا

١٢٦٨ ١٥
مطلب لا ينفذ بيع الوكيل بالغبن الفاحش

ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا يبلدان الريف باعوهما الرجل
بثمن معلوم قبضوه وقبض المشتري الدار وانشا وعمر فيها بناء من ماله وصارت قيمتها بعد
البناء أكثر من قيمتها وقت الشراء باضعاف اضعاف كثيرة وانتفع بها مدة من السنين
ثم بعد ذلك مات البائعون الا واحد ادعى بانه كان باع بدون قيمة المثل ويريد ابطال
البيع لكونها صارت الآن تساوى أكثر من ذلك ونظر لقيمتها الآن فهل يعد ثبوت
البيع بقيمة المثل في ذلك الوقت من البائعين وانشا المشتري بها البناء والعمارة
وانتفع به بها المدة المذكورة لا يجاب البائع المذكور لا يبطال البيع ولا عبرة بما تعلق
به (اجاب) نعم لا يجاب البائع المذكور فسخ البيع في نصيبه بمجرد تعلقه المستطور والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في عقار آل لهم بالارث عن مورثهم باع الورثة
نصيبهم منه لواحد منهم وتصرف فيه المشتري بالبيع ثم بعد ذلك أراد المشتري ابطال
البيع ورده على الورثة متعللا بانه اشتراه منهم بالغبن فهل يكون تصرفه فيه وبيعه بعد
الشراء من ورثة أبيه مانعا له من ذلك لاسيما والمبيع بيد المشتري منه (اجاب) لا رد
بمجرد الغبن القاحش بدون غرور على فرض عدم خروج المبيع عن ملك المشتري بالبيع
الصحيح البات والله تعالى أعلم (سئل) في زيد اشترى من ورثة عمر وورثهم ذكورا واثنا
بالغون راشدون قطعة أرض براحاخالية عن الاتناض بثمن معلوم من مدة سنوات يمنع
البناء فيها من طرف الحكومة والاتفاق عليها آيلة لهم بالارث وقبضوا الثمن وحرروا سند
مبايعه مدموغا موضوعا به جلة شهود فهل اذا فرض من بعد مدة ثلاثين يوما من البيع
وقبض الثمن أنه صار الترخيص في البناء والاتفاق بالارض المذكورة يسوع للبائعين
المذكورين الرجوع على المشتري المذكور ونقض بيعهم واسترداد الارض المذكورة
منه وهل يجبر المشتري على ذلك (اجاب) بعد صدور البيع من أهله في محله صحيحا لازما
لا يكون لأحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي فليس للبائعين المذكورين والمحال
هذه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنته القاصرة وترك
ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكاته قطعة أرض مغروسة أشجارا بها ساقية فباع
الزوج المذكور ثوبا من جلة متروكاته قطعة أرض مغروسة أشجارا بها ساقية فباع
مضى مدة قليلة أقرت البنت بالبلوغ واجازت البيع وسنها عند الاقرار ثلاث عشرة سنة
والظاهر يذهب في هذا الاقرار فهل والحال هذه لا تعتبر اجازتها للبيع الصادر من
أمها سميما وانها لم تبين ما بلغت به من حيض أو غيره (اجاب) في التنوير وشرحه وقف
بيع مال الغير ولو الغير بالتعاقل فلا يوصفيرا او مجنوننا لم ينه قد أصلا كما في الزواهر معزيا
للحاوي اه ومنه يعلم عدم نفاذ بيع مال القاصرة المذكورة باجارتها بعد بلوغها لعدم
اعتقاده أصلا الا أن العلامة ابن عابدين نقل ما يخالفه وجهه من قسم الموقوف اذا كان له
محيز حال صدوره من ولي أو قاض وعليه فينفذ باجازه القاصرة بعد بلوغها والحال هذه

وقوى ذلك فراجعوا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أسيرام أقار به ذوى
الرحم المهرم منه الصغار ثم أراد ان يفرق بينهم بالبيع فامتنعوا من ذلك فهل يجوز له
ذلك أم لا (اجاب) لا يفرق بين صغير وذى رحم محرم منه الا اذا كان بحق مستحق
تكر وجهه مستحقا ودفع أحدهما بالجناية وبيعه بالدين ورده بعيب والمراد عدم الحل
وكرهية التفریق لا قساد البيع والبيع والشراء في ذلك سواء وعن أبى يوسف انه
يفسد البيع في قرابة الولاد ويجوز في غيره وعنه انه يفسد في الجميع زيلعى أفاده أبو السعود
في حاشيته على مسكين من أواخر البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
باعها لآخر بثمن معلوم وتواعد على قبض الثمن الى أجل معلوم وأقبضها الدار ثم بعد
ثمانية أيام باعها ثانيا لرجل آخر بالثمن الاصل الذى باع به أولا للمرأة المذكورة وقبض
منه الثمن فهل اذا كان مع المرأة بينة ببيع الرجل المذكور لها الدار أولا لا يكون له
البيع ثانيا وتبقى الدار على ملك المرأة المذكورة ولم يكن الا الثمن المعلوم (اجاب)
اذا أثبتت المرأة المذكورة شراءها لما ذكر بتاريخ سابق على بيع المالك لذلك
الرجل لا يكون البيع الثانى نافذا بدون اذنها واجازتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
توفي الى رحمة الله تعالى عن بنته وأخيه والبنت في بلد غير بلد أبيها فجاء ابن أخى الميت
الى البنت وطلب منها بيع ما يخصها من تركه أبيها وهى جاهلة بما يخصها من تركه أبيها
قدرا وجنسا وعينا فوكلت في بيعه شخص جاهلا بعين التركة وقد مر ما يخص الوارثة
منها فباع الوكيل المذكور عنهما فهل لا يصح البيع لجهل الوارثة وجهل وكيلها بالعين
والقدر والجنس ولها الرجوع (اجاب) أفاد في تنقيح الحامدية ان جهل المشتري المبيع
يمنع صحة البيع لاجل البائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما
من الدراهم ليشتري له به عجلة جاموس بطريق الو كالة غنسه فاشترها او كيل بالقدر
لمعلوم لموكله ووضعها عند رجل آخر لينتفع بها اذن موكله ثم بعد مدة من الزمان
ادعى واضح اليد بان له ثلثا فيها باعه له الوكيل فهل اذا ثبت ان الشراء للموكل بماله خاصة
دون الوكيل وباع الوكيل بغير اذن الموكل واجازته يكون البيع غير نافذ (اجاب)
الوكيل بالشراء لا يملك البيع في بيعه بغير اذن المالك موقوف على اجازته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل استأجر أرض زراعة من مالكها مدة سنتين باجرة معلومة وأشغلها
المستأجر بزراعة وقبل فراغ المدة باعها مالكها باقظ البيع بثمن معلوم لا خير ولم يسلم له
المستأجر فيها فهل لا يكون البيع نافذا (اجاب) بيع المالك العين المستأجرة موقوف
على اجازة المستأجر في ملك المستأجر الاجازة دون الفسخ على الصحيح والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا بجوارها قطعة أرض خربة يملكها أيضا ساغرا الى جهة ومات
فيها عن اولاد ذكور واثنا وبجوارها دار باعها مالكها لرجل أجنبي بثمن معلوم مع جزء
من القطعة الارض المنخر به المملوكة للجار المتوفى فحين علم الوارث ببيع الجار أخذ

٣
مطلب لا يفرق بين صغير
وذى رحم محرم منه الا
بحق مستحق

١٥
١٢٦٨

مطلب جهل المشتري
المبيع يمنع صحة البيع
لاجل البائع

١٩
١٢٦٨

مطلب الوكيل بالشراء
لا يملك البيع

٢١
١٢٦٨

٢٥
مطلب بيع المستأجر
موقوف على اجازة
المستأجر وملك الاجازة

بالشفعة بحضرة بينة فهل يكون له ذلك و يكون تصرف الجار بالبيع فيه الا يملكه غير نافذ حيث ثبت المالك فيه للوارث عن مورثه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته و يقضي للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان باعه لرجل آخر بالوجه الشرعي باليجاب وقبول من الطرفين على يد مأذون من طرف القاضي بحضرة جهور من المسلمين و جرت الصيغة الشرعية ثم بعد ذلك اراد المشتري المذكور بعد تسليم السندات واعتراف البائع بقبض ثمن المكان المذكور ان يرد المنزل بعد قبضه ووضع عليه الخضر من طرفه وان يفسخ البيع ويرده الى صاحبه الا في فهل لا يجاب لذلك (اجاب) بعد صدور البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد وباعها لرجل أجنبي في غيبته بغير اذنه ورضاه فهل اذا لم يجز الوارث المذكور بيعه ولم يرض به لا ينفذ ويكون له فسخ البيع واستردادها من المشتري حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أمه بالبينة الشرعية (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك قبل صدور البيع أو اجازته بعده والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نخلا وكتلت زوجها في بيعه بحضرة بينة شرعية فباعه لرجل أجنبي بثمن مثله من مدة إحدى عشرة سنة وزيادة بموجب وثيقة بيد المشتري والا ن تريد ابطال البيع متعالة بأنهم تاذن له ولم توكله ببيعه فهل لا تجاب لذلك ولا يمكن من نقض البيع اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة ففسخ البيع حيث ثبتت وكيلها ببيعه وباعه وكيلها بما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ابنا قاصرا فقهر او ترك له فدان مئتين اميري باعه ابن عمه لآخر ولم يكن وصيا ولا قريبا ولا مصلحة للقاصر في ذلك أصلا فهل يكون الحق في ذلك الفدان للابن المذكور وتصرف ابن العم فيه غير نافذ (اجاب) لا يجزى التوارث في الارض الاميرية واللاحق بها ابن المتوفى عنها حيث كان قادر على دفع ما عليها من المؤن ولا ولاية لابن العم المذكور في مال ابن عمه القاصر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنتان بنت غائبة في الشام وبنت حاضرة في بلاد الام فاردت هذه المرأة ان تبيع ما يملكه من عقار وغيره لبنتها فوكت البنت الحاضرة زوجها في شراء نصف العقار وغيره من الام فقبل الوكيل الشراء للحاضرة والغائبة وأسقطت الام أيضا الغائبة قطعة أرض زراعة واضيف الايجاب والقبول في حق الغائبة لها في البيع والاسقاط ثم ماتت الام قبل حضور الغائبة واجازتها الشراء فهل اذا لم يكن صدر من الغائبة توكيل لهذا الشخص ولم يحصل منها اجازة للشراء قبل موت البائعة لا ينفذ البيع في نصيبها في العقار ويكون نصيب هذه البنت على ذمة المرأة الميتة يورث عنها شرعا (اجاب) حيث لم تجز البنت الغائبة المذكورة الشراء والحال هذه حال حياة أمها المالك لا يكون شراء زوج

شعبان	سنة
٢٩	١٢٦٨
٧	١٢٦٨
١٥	١٢٦٨
٢٤	١٢٦٨
٣٠	١٢٦٨

أختها

اختها ما نافذ عند الاضافة في الايجاب والقبول لها او يكون ما اشترى لها تر كة عن الام البائعة اما عند عدمها فينفذ الشراء على من باشر وفي الدر من فصل في الفضولي قيد بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صبيا او محجورا عليه فيوقف هذا اذ لم يصفه الفضولي الى غيره فلو اضافه بان قال بيع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان توقف بزانية وغيرها اه وفي رد المحتار قوله فقال البائع بعته لفلان أي وقال الفضولي اشترت لفلان كما في البرازية وغيرها لان قوله بيع أمر لا يصلح ايجابا وفي الفتح قال اشترت لاجل فلان فقال بعث او قال المالك ابتداء بعته منك لاجل فلان فقال اشترت لم يتوقف لانه وجد نافذ على المشتري لانه اضيف اليه ظاهرا وقوله لاجل فلان محتمل لاجل شفاعته او رضاه اه وذ كره في البرازية كذلك ثم قال والصحيح انه اذا اضيف العقد في احد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازته واقره في البحر لكان في البرازية أيضا وقال اشترت لفلان وقال البائع بعث منك الاصح عدم التوقف اه وظاهره انه ينفذ على المشتري لكن نقل في البحر هذه الاخيرة عن فروق الكرايتي وقال به في العقد في اصح الروايتين لانه خاطب المشتري فرده لغيره فلا يكون جوابا فكان شرط العقد بخلاف قوله بعث لفلان فقال اشترت له او قبلت ولم يقل له وقوله بعث من فلان فقال اشترت لاجله او قبلت فانه يتوقف لضافته الى فلان في الكلامين قال في النهر وعلى هذا فلا كفاءة بالاضافة في احد الكلامين بان لا يضاف الى الآخر اه ثم بعد كلام قال فصار الحاصل انه اذا اضيف الى فلان في الكلامين توقف على اجازته والا نفذ على المشتري ما لم يصف الى الآخر صريحا فيبطل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ثلاثة اولاد و بنتا احدهم بالغ والثلاثة قصر وتولى المبالغ حصص شيخة في بلد فطلب منه ما تار بالحبسه الحماكم على ذلك فباع ما يملكه وما يملكه اخوته القصر من نخيل فهل لا ينفذ البيع في نصيب القصر ويكون القصر بعد بلوغهم من نقض البيع واخذ ما يخصهم من واصل اليد عليه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا ينفذ البيع في نصيب القصر ويقضى لهم بأخذ ما يخصهم من النخيل الموروث لهم عن أبيهم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعمى وكل بصير في شراء نخيل معينة من مال الموكل فاشترى الوكيل تلك النخيل من مالها واستولى عليها الموكل وصار يتنقع بها مدة سنين في حياة البائع المذكور فهل اذا اراد ورثة البائع بعد موت مورثهم ابطال البيع لا يجابون لذلك وتبقى يد المشتري المذكور عليه (اجاب) حيث صدر البيع من المورث صحيحا لازما حال صحته لا يجاب وارثه بعد وفاته لفسخه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على نخيل عن مورثهم أكرههم شيخ بلدهم على بيع النخيل له بالضرب الشديد والحبس المديد فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي من الشيخ المذكور بالبينة الشرعية يكون لهم فسخ البيع واسترداده من يد شيخ البلد المذكور

سؤال
مطلب يخالف شراء الفضول ببيعته في التوقف على الاجازة الا عند الاضافة الى الغائب في الكلامين أو أحدهما على الخلاف

٩	١٢٦٨
١٢	١٢٦٨

محرر
مطلب التعرير يحصل من
أحد المتعاقدين والدلال
لامن غيرهما

إذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع والأفلا
والغرور كما يحصل من المتعاقدين يحصل من الدلال لمن غيرهما كما استظهره الخبر
الرولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض زراعة أراد مشاركة رجل آخر
في قراعتها على أن ما زاد عما على الأرض من الأموال الأميرية يكون بينهما ولم يكن
لصاحب الأرض مواش فاحضر الرجل الآخر مواشى مملوكة له وأراح حسابان نصف
قيمتها على صاحب الأرض ولم يررض صاحب الأرض بذلك فهل لا يجبر صاحب
الأرض على أخذ نصف هذه المواشى ولا يلزم بدفع نصف قيمتها سيما وقد قومها
مالها بزيادة عن قيمة المثل وإذا تلف بعض المواشى قبل رضا صاحب الأرض بشراء
نصفها لا يكون ما تلف مضمونا على مالك الأرض (أجاب) لا يجبر مالك الأرض على دفع
قيمة نصف المواشى والحال هذه وما تلف منها بدون تعذر على مالكها والله تعالى أعلم
(سئل) في أيتام قصر لهم دار ببلاد الريف باعها لهم هو والحال أنهم لم تكن وصيا عليهم
لامن قبل الأب ولا من قبل القاضي فهل لا يكون بيعها بدون ولاية شرعية نافذا عليهم
والحال هذه (أجاب) نعم لا يكون بيع الام عقار أو لادها الصغار والحال هذه نافذا بل لو
كان بدون مسوغ لبيع عقار الصغير لا يصح أصلا ولا يتوقف على الإجازة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا لنفسه خاصة باعها لأمه في غيبته لرجل آخر بغير إذنه
وأجازته فهل إذا حضر الابن المذكور من غيبته وأثبت الملك له في الدار المذكورة بالوجه
الشرعي ولم يجز البيع يكون له نزعهما من يداها (سئل) ليس للام بيع عقار ابنتها
البالغ الرشيد بدون إذنه ويكون البيع موقوفاً فإن أجازه المالك نفذ وان رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في ولد من بالغين رشدين يملكان دارا بطريق الارث عن أمهما
بأبهما والدة في غيبتهما رجل أجني بتمن معلوم من الدراهم بغير إذنهما وإجازتهما
فهل إذا حضر من غيبتهما ولم يأذنا في البيع ولم يجزاه يكون البيع غير نافذ (أجاب)
بيع الأب عقار ابنته البالغين بدون إذنهما لا ينفذ ويبطل بردهما فإذا لم يجز الابن البيع
ورده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية حبشية بمكة بتمن
معلوم وقبضها المشتري وسافر بها فلما وصل بها إلى القبة مات هناك فبعد ذلك
اجتمع مع البائع لها بمصر وادعى أنها ماتت بسبب الجسد الذي حدث عند المشتري
وان البائع كان أخبره بانها كانت جدرت قبل شرائها منه ويريد تغريمه الثمن بسبب
ذلك فهل لا يجازى لذلك والحال هذه (أجاب) لا يرجع المشتري على البائع بما دفعه له من
الثمن بعدم موت الجارية المبيعة المذكورة ولا بشئ منه بدون وجه يقتضيه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل باع لآخر عبداً رقيقاً بدينار فباعه بدينار آخر وزيادته على ذلك دراهم معلومة
القدر وقبض كل منهما المبيع وبه دفعوا عشرين يوماً ادعى أحدهما على الآخر بأن بريقه
تطابعتا ويريد رده بذلك فانكر المدعى عليه فهل إذا لم يثبت المدعى قدم ذلك لا يكون

صفر
سنة
١٢٦٩

له رده في تلك الحال (أجاب) ليس للمشتري رد المبيع بعيب وجدته إلا إذا ثبت قدمه
عند البائع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة في نخيل بطريق الميراث عن أبيها
باعتها لرجل أجني بتمن معلوم من الدراهم طائفة مختارة ووضع المشتري يده على النخيل
وصار يتصرف فيه بالسقي والعمل مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة ثم بعد هذه المدة أراد
ابن البائعة الرجوع على المشتري متعللاً بأن باعته له بدون القيمة فهل لا عبرة بتعلله
بذلك حيث باعته له طائفة مختارة ويمنع من معارضة المشتري ويكون البيع صحيحاً
نافذاً (أجاب) ليس لابن البائعة الرجوع على مشتري الحصاة المذكورة من والدته بمجرد
تعلله المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب
شبهكات كرى بتمن معلوم مؤجل إلى سبعة وثلاثين شهراً ابتداء من رمضان سنة سبع
وستين وغايتها رمضان سنة سبعين فأراد البائع مطالبة المشتري بالثمن قبل حلول الاجل
فهل لا يجبر المشتري على دفع الثمن قبل مضي تلك المدة حيث ثبت التأجيل الصحيح اللازم
بالبيعة الشرعية وإذا تعلل البائع بأنه كتب في صك التبايع أن المدة أقل من ذلك
لا يعتبر تعلله ولا يكلف البائع البيعة على أن مدة الاجل أقل حيث أقام المشتري بيعة على
ذلك الاجل (أجاب) ليس للبائع مطالبة المشتري المذكور قبل حلول الاجل على الوجه
المستطور وتقدم بيعة المشتري على زيادة مدة الاجل ولا عبرة لانكار البائع لها بعد ثبوتها
بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داراً لآخر بتمن معلوم وقبض
المشتري المبيع ثم ظهر أن نصفها مستحق لآخرى البائع وثبت الاستحقاق بالبيعة الشرعية
فهل يكون للمشتري الرجوع على بائعه بتمن ما استحق منها (أجاب) للمشتري الرجوع
على بائعه بحصة ما استحق إذا ثبت الاستحقاق بالبيعة والله تعالى أعلم (سئل) في بيت
مشارك بين امرأتين لكل منهما نصفه باعت أحدهما نصيبها لشرى بتمن معلوم من
الدراهم فهل إذا تحقق ما ذكر يكون البيع صحيحاً نافذاً وليس للشرى المذكور فسخ
البيع بعد ثبوته شرعاً ويباع ما باعته لرجل آخر (أجاب) إذا ثبت بيع الشريكة نصيبها
في البيت المذكور لشرى بتمن بالوجه الشرعي لا يكون لها فسخ البيع حيث صدر منها
صحيحاً لازماً ولا ينفذ بيعها فيه لآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار ثبت
له شرعاً بالوصية من جدته أم أمه تصرف فيه أبوه طال بلوغه بالبيع لأجنبي من غير
إذنه وإجازته فهل إذا لم يأذن الابن المذكور بالبيع ولم يجزه لا ينفذ ويكون للابن
المذكور استرداده من يدا المشتري وفسخ البيع المذكور (أجاب) لا يملك الأب بيع عقار
ابنه المكلف بدون وكالة عنه في ذلك ويتوقف بيع ملك الغير بدون الاذن على إجازة
المالك فإن أجازه نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث ساقية
وجانب أشجار عن أبيه وبعده فادعى عليه رجل بأنه اشتراه من مالك الثلثين قبل
موته فانكر المدعى عليه دعواه فهل إذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه ولم يأذن المالك في

ربيع الاول

٢٧
مطلب تقدم بيعة المشتري
على زيادة مدة الاجل

ربيع الثاني

١٨

البيع ولم يحزه يكون البيع غير نافذ ويمنع من معارضة في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان المالك ثابتا في ثلث الاشجار والساقية للرجل المذ كور بالوجه الشرعي لا يكون بيع الشرع يملكه على فرض ثبوته بدون اذن المالك واجازته نافذا وللمالك ابطال البيع والاجازة انما تعتبر لو استوفت شرائطها التي منها بقاء المتعاقدين والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا باعها احدهم لرجل آخر في غيبة بعض شركائه وبأذن باقيهم ففرض ذلك البعض الغائب وفسخ البيع في نصيبه واخذ نصيب شركائه بالشفعة واستولى عليهم ثم بعد مدة باعها جميعها لرجل آخر وكتب له حجة بالبيع بحضور من كانوا شركاءه فهل اذا اراد البائع ان يرجع على المشتري بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية (اجاب) ليس للبائع فسخ البيع الصحيح الا لزم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لرجل آخر شيئا من آخر سليمان ومكث عنده ثلاثة ايام ثم بعد ذلك باعه لآخر سليمان ايضا بمثل ما علم فاحذه المشتري الثاني ومكث عنده يومين وبعد ذلك اراد رده على البائع له متعللا بأنه عض ولده والحال انه فقرا عنه واتلفها عنده فهل اذا كان العض حدث عند المشتري الثاني واتلاف العين ايضا يسقط الرد القهري بالعيب الحادث ولو ان ثبت المشتري أنه قديم عند البائع (اجاب) اذا حدث في المبيع عيب عند المشتري لا يكون له الرد بالعيب القديم على فرض ثبوت قدمه ويكون له الرجوع بنقصان العيب القديم بعد ثبوته بالوجه الشرعي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لزوجته التي على عصمتها وهو في مرض موته بيته الذي هو ساكن فيه بمجاورة وساحها منه وذلك حيلة على منع وارث آخر فهل لا يكون بيعه لزوجته والحال هذه نافذا (اجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه فيه موقوف على اجازة باقي الورثة ولو يمثل القيمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كإثباته وارثه فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين احدهما بالغ والثاني قاصر ولم يكن للقاصر وصي لا من قبل القاضي ولا من قبل الاب وترك والدهما دورا فباع البالغ دارا له ولاخيه والحال انه لم يكن وصيا عليه فبلغ القاصر واطل بيع نصيبه في الدار المبيعة واخذ نصيب أخيه البائع بالشفعة بعد بلوغه فهل والحال هذه يجاب لذلك حيث اخذها بعد بلوغه ولم يكن عليه وصي وهو قاصر يأخذ بالشفعة (اجاب) لا ينفذ بيع الاخ في نصيب أخيه الصغير والحال هذه ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى شمعا وارسله لجمعة فوجد فيه عيب قديم بمعرفة ارباب الخبزة فهل للمشتري رده على بائعه بهذا العيب القديم (اجاب) اذا تحقق قيام العيب بالشمع المذ كور وتحقق وجوده عند البائع يكون للمشتري رده على بائعه حيث ثبت ما هو مذ كور ولم يكن هناك مانع من الرد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا تلقاها بالميراث الشرعي عن والده باعها لآخر بمثل ما علم من الدراهم قبضه من المشتري

وبعد مضي شهر اراد ان يرد الدار المذ كورة على البائع وبأخذ الثمن منه متعللا بان شيخ الميراث التي فيها الدار يقول ان والد البائع عليه ديون للميراث لم يمت قبل موته والحال ان والد البائع المذ كور مات وقدم مضي بعده موته أكثر من عشرين سنة ولم يطالب الميراث ابنه مطلقا فهل يكون البيع صحيحا لازما وليس له مطالبة البائع بالثمن ولا عبثا بتعلله بقول شيخ البلد المذ كور بان المتوفى عليه دين للميراث ومن يأخذ داره يدفعها له (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون للمشتري فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبد اباعه من آخر ذي معرفة في العبيد على انه سليم من عيب كذا وكذا وما عد ذلك فبرئ منه وباعه المشتري من رجل آخر ثم ظهر بالعبد عيب عند المشتري الثاني وردده على المشتري الاول بغير حكم كما لو اراد الاخر رده على البائع فهل اذا كان هذا العيب عما حصلت البراءة عنه في عقد البيع لا يكون للمشتري رده على البائع سيما وان قبله من المشتري الثاني بغير حكم الحاكم الشرعي (اجاب) ليس للمشتري الاول رد العبد المذ كور على بائعه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جاموسة شرقة عند آخر تعرض شيخ البلد له عنده الجاموسة وادعى ان عليه ديننا تجمده من فردة الرأس واستولى عليه او باعها من شريك المالك ولم يثبت ما ادعى به فهل لا ينفذ هذا البيع ويرد لعدم اذن المالك فيه ويختار الشرع في رجوعه على شيخ البلد او على الشريك (اجاب) بيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على اجازته فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل ويسترد ملكه ممن هو تحت يده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من اخيه ثلثمائة ريال معاملة وباعها في نظير هذا المبلغ داره المعروفة الثابتة له شرعا فاستولت الاخ على الدار المذ كورة بعد ثبوت الشراء ثم مات البائع والمشتري واستولت ورثة المشتري على المبيع فنعهم ورثة البائع فهل اذا كان البيع صحيحا والشراء ثابتا بالبيعة الشرعية ليس لورثة البائع منع ورثة المشتري من المبيع ويمنعون من التعرض لورثة المشتري (اجاب) ليس لورثة البائع معارضة ورثة المشتري المذ كورة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت قاصرة وعن أخيه شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ممتلكاته حصة في دار باعها لعم القاصرة بغير مسوغ شرعي وبغير وصاية شرعية فهل لا ينفذ بيع العم المذ كور ويكون للبنت المذ كورة فسخ البيع واسترداد الحصة المذ كورة من يد المشتري بعد بلوغها رشيدة (اجاب) نعم لا ينفذ بيع العم في نصيب بنت أخيه القاصرة بل لا يصح أصلا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على ابن اخيه مقدار معلوم من الدين بموجب سندات وبينه شرعية فاشترى خاله منه جانباه معلوما من ابن والابن بمثل ما علم واستلم المبيع وخصم الثمن من أصل ما عليه من الدين بتراضيهما ثم ظهر ان ابن الذي باعه المدين خاله كان اشتراه من رجل حضري بمثل ما علم في ذمته وتسلم المبيع فأراد الحضري أخذ ابن من المشتري

الثاني متعللا بانه عين ماله وقد باعه المشتري لحاله قبل ان يدفع الثمن فهل يكون الحق في البن للمشتري الثاني وليس للبائع الاول معارضة المشتري الثاني في البن المذكور حيث ثبت ما هو ضروري ويكون مطالبته بثمان ما باعه على المشتري منه ولا يتوقف صحة بيع المشتري الاول للبن على دفع ثمنه لبايعه او يتوقف سيما وقبض ابن الاخت المبيع من الحضري كان باذنه فيمنع الحضري من معارضة المشتري الثاني ولو افلس ابن الاخت عن اداء الثمن للبائع (اجاب) قال في الدر المختار ومن اواخر الحجاز افلس ومعه عرض شراء فقبضه بالاذن من بائعه ولم يؤد ثمنه فبايعه اسوة الغرماء في ثمنه فان افلس قبل قبضه او بعده لكن بغير اذن بائعه كان له استرداده وجب له بالثمن انتهى فاذا قبض المشتري الاول البن بعد شرائه باذن البائع لا يكون للبائع له معارضة في المبيع ولا استرداده منه ولا يتوقف صحة بيع المشتري على نقد الثمن لبائعه فيمنع البائع الاول من معارضة المشتري الثاني في المبيع المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات في غيبته عن زوجة وعن بنت فقط ولم يكن هناك وارث سواهما وترك جانب نخل ثم ماتت البنت عن أمها فقط ثم حضرت الزوجة من غيبتهما وطلبت النخل للموروث عن زوجها وعن بنتهما من واصل اليد فادعى انه اشتراه من رجل أجني في غيبتهما فهل والحال هذه اذا لم يحضر الوارث ابيع يكون البيع فاسدا ويحجب المشتري على تسليم النخل للوارث المذكور وله الرجوع بالثمن على من دفعه له حيث كان واضع اليد معترفاً ومقرراً بالملك في النخل المذكور ولو رثها (اجاب) ببيع الاجنبي المذكور النخل على الوجه المذكور غير نافذ ويؤمر واضع اليد بتسليمه لوارث المالك حيث كان مقرراً بأصل الملك للمورث ولم يثبت انتقاله له بناقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية سوداء فردها على بائعها بالعيب فاشترى اخرى فردها عليه بالعيب ايضا واشترى ثالثة ايضا فردها بالعيب وقبل منه المبيع على مرار ثم بعد ذلك اخذ منه جارية ثنية على سوم الشراء فهل اذا لم تحبب الجارية يتان وردها على صاحبهما يكون له مطالبته بثمان ما اشتراه منه من الجوارى بعد ثبوت قبوله المبيع بعد الردها به بشهادة البينة الشرعية (اجاب) للمشتري مطالبة البائع بما دفعه له من الثمن حيث رد المبيع على البائع بالعيب وقبله والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة اربعة يملكون نخلا بالميراث عن ابيهم باع اثنان منهم نصفه لرجل أجني بثمان معلوم من مدة ست عشرة سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون بالبينة الشرعية وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املاكم من غير منازعه له تلك المدة والآن اراد ابطال البيع متعللين بانهما باعاه بالا كراه فانكر المشتري دعواه ما لا كراهه فهل اذا لم يثبت الا كراهه على البيع لا يجابان لذلك ولا عبرة بدعواههما المجردة عن الاثبات ويمنعان من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للمعاقدین ولا لأحدھما فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما منهما فلا يجاب

٥
مطلب أفلس ومعه
عرض شراء فقبضه
بأذن بائعه فهو اسوة
الغرماء

٥
١٢٦٦

٩
١٢٦٩

١١
١٢٦٩

البائعان المذكوران لفسخ البيع بمجرد دعواه ما لا كراه بدون اثبات مدعاهما ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما بيت مشترك بينهما باع احدهما نصيب اخيه من عيادته واجازته ومن غير تو كيل منه في غيبته ثم حضر المالك واقام نحو خمس سنين ولم ينزع ولم يوجد منه ما يفيد ترك حقه ومات وخلفه وارثه واستمر الوارث غائبا عن بلد مدة تزيد عن عشرين سنة وحضر لبلده زائرا في المدة السابقة مرارا فهل اذا ادعى انه لم يعلم بتصرف عمه في ملك ابيه الى الآن واراد منازعة المشتري يجاب لذلك وينقض له به حيث لم يوجد مانع شرعي وكان الحق ثابتا فيه للاب المذكور بالبينة (اجاب) اذا كان الملك ثابتا للمورث المدعى فيما ذكر ولم يوجد ما يفيد الرضا بالبيع لا يكون البيع نافذا بل يبطل بموت المالك قبل الاجازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع اربعة قراريط في طاحونة أرضا وبناء وعدة ولم يملك فيهن شيئا جلة كافية لا بحجة ولا بسند ولا مال يملكه ايضا وكله بذلك ووقت ما باع كان مالكه كهن غائبا فلما بلغ المالك ذلك ابطل البيع فهل يبطل البيع بابطال المالك (اجاب) نعم يبطل البيع على الوجه المذكور براد المالك له والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة دائرة معدة للاستغلال مشتركة بين جماعة فباع رجل أجني حصة أحد الشركاء في غيبته لرجل أجني بدون اذنه ورضاه فهل يتوقف صحة البيع على اجازة المالك واذا حضر ولم يحضره يكون له فسخه واسترداده من يد المشتري ومطالبة بما استغله من اجرتها مدة وضع يده على الحصة المذكورة حيث كان الحق ثابتا له فيها بالوجه الشرعي (اجاب) ببيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك صريحا أو دلالة تفذوان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من ابن أخيه سبعة وأربعين ذراعا في دار ثمن كل ذراع خمسة قروش وقبض البائع الثمن طائعا مختارا بالمجلس بحضرة بينة ووضع المشتري يده على المبيع وحازته لنفسه مدة هل اذا اراد البائع الرجوع في البيع على المشتري بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا ويمنع من معارضة المشتري في ذلك خصوصا والاذرع المذكورة في جهة معينة من الدار المذكورة كورة وقت البيع (اجاب) حيث صدر البيع صحيحا لازما لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد شراء عبدا من آخر بثمان معلوم على ان يقبل للجهادية فامتنع مالكة من بيعه على هذا الشرط وقال في المجلس بحضرة بينة قبل اولم يقبل لا يلزمه ولا يرد على الابيع شرعي وقبل المشتري على ذلك فهل اذا لم يقبل في الجهادية واراد المشتري رده على البائع بغير عيب شرعي ليس له ذلك (اجاب) اذا صدر البيع خاليا عن الشرط المذكور لا يكون للمشتري رده على بائعه حيث لم يتحقق وجه شرعي لرده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مكلف في معيشة هو وامه يملك فرسا فتصرف فيها والده بالبيع من آخر بغير اذن الولد وعدم علمه بالتصرف فلما علم ولده

٢٣
١٢٦٩

٢٣
١٢٦٩

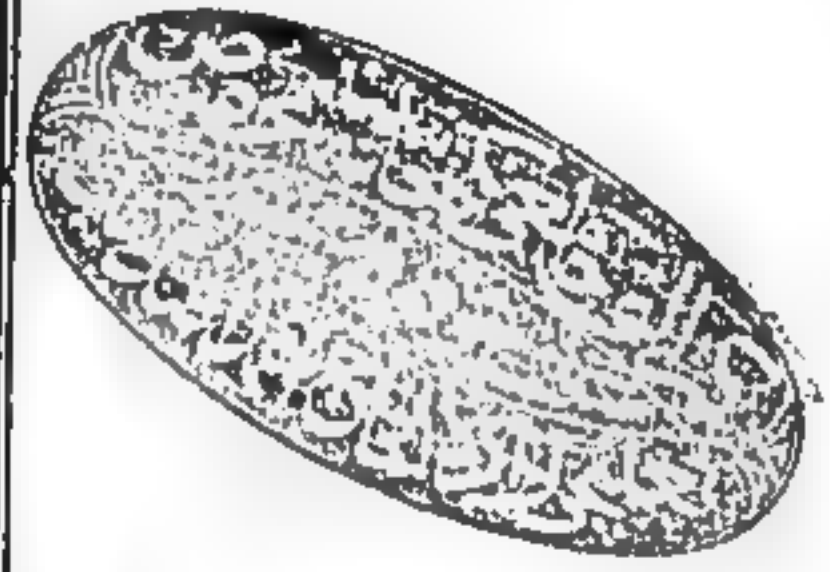
١
١٢٦٩

٩
١٢٦٩

٢٨
١٢٦٨

ببيعها ذهب الى المشتري وذكر له ان تلك الفرس ملكه ولم يكن لوالده فيها حق ومعه
بينه تشهد له بالملك والمنازعة فهل والحال هذه لاحق لوالده فيها ولا ينفذ تصرف الاب
فيما حيث كان الولد في معيشة وحده مع امه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن
المالك واجازته فاذا كان المالك في الفرس المذكورة ثابته لابن لا يكون بيع ابيه لها فاذا
بدون اذن ابنه واجازته ويكون لابن رد البيع وابطاله وانقضاءها من يد المشتري والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قاب اربعا وعشرين سنة بالحجاز وله عقار تصرف
فيه شيخ البلد ببيعته لذي من غير اذن ولا تو كيد فهل اذا حضر المالك من غيبته ولم يجز
البيع ولم يرض به يكون له فسخ البيع واسترداده من واضع اليد عليه حيث كان الحق
ثابته فيه عن ابيه (اجاب) ذكر في الدر المختار ان الدعوى لا تسمع بعد خمس عشرة
سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي ومنه الغيبة مسافة السفر كما في الحادثة
وصرحوا بان بيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على اجازته فان اجازته نفذ وان
رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نخلة وشجر سبط باعها لأخوه في غيبة
المالك بدون اذنه ورضاه فهل اذا حضر المالك من غيبته يكون له رفع يد المشتري
عنهما واذا تصرف في شجر السبط يكون للمالك تضمينه قيمته ومحاسبته على ما استغله
من ثمر النخلة وما استهلكه حيث كان معلوم القدر (اجاب) نعم يكون للمالك ابطال
البيع المذکور اذا لم يكن باذنه ولم يوجد منه ما يفيد اجازته حال قيام المبيع وعلى
المتعدي ضمان ما اتلفه تعديا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا معلوكا
لرجل وأخذه بثمن معلوم وذلك قبل ان يراه المشتري بداعي ان البيت بمصر والمشتري
والبائع بناحية سمندوق فهل اذا ارسل المشتري لنسيبه بمصر وأخبره نسيبه بانه لا يساوي
الانصف الثمن يكون للمشتري رد المسكان الى بائعيه وأخذ ما دفع من الثمن حيث اشتراه
قبل ان يراه أصلا خصوصا وقد ظهر انه لا يساوي الانصف الثمن واذا قال له البائع ان
البيع فاسد قبل الرؤية فأخبره المشتري انه راض بالبيع واشترى المكان ساقط الخيار
لا يكون هذا القول مسقطا لخيار الرؤية ويكون للمشتري رد البيت ولو صدر منه هذا
القول وقت البيع أو قبله (اجاب) صح الشراء والبيع لما لم يرباه والمشتري ان يرده
اذا رآه وان رضى بالقول قبله أي قبل الرؤية لانه لو لم العقد بالرضا قبلها لزم امتناع
الخيار عندها وهو ثابت بالنص فيا يؤول الى بطلانه باطل كافي الدور وغيرها وفي رد
المختار قوله وان رضى بالقول قبله قيد بالقول لانه لو اجازته بالفعل بان تصرف فيه نزول
خياره كفاي الشر بلا لية عن شرح الجمع اه فللمشتري المذکور الخيار الرؤية حيث
لم يوجد ما يفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها ويشترط لفسخه علم البائع بالفسخ خوف الغرر
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ساقية باعها أحدهم بطريق الا كراه الشرعي في
حال غيبة الباقي والبعض قاصر بدون ولاية شرعية فهل لا يكون البيع في نصيب

١٢٦٩



١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

مطلب له الفسخ بخيار
الرؤية وان رضى بالقول
قبلها

القاصر والغائب والمباشر للبيع بالا كراه الشرعي نافذا حيث كان الا كراه على البيع
بما عديم الرضا ثابته بشهادة البينة الشرعية واذا تعارضت بينة الطوع والا كراه تقدم
بينة الا كراه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية فلا يصح البيع
في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية ويتوقف في نصيب الغائب بدون وكالة عنه على
اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل واذا تحقق الا كراه الشرعي على البيع يكون للمكره
ابطاله في نصيبه بعد زوال الا كراه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا كقبضه الثمن
مطاعا وتقدم بينة الا كراه على بينة الطوع ان اتحد التاريخ والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر كتابا يبلغ معلوم من الدراهم قبل تصفيته وخلوصه من غشيه
والحال ان المشتري لم يره قبل العقد ولا وقت العقد وشرط البائع وقت العقد تصفيته
فهل والحال هذه يثبت للمشتري الخيار في البيع بعد الرؤية فاذا لم يختر المبيع لا يلزمه شيء
من الثمن (اجاب) نعم يثبت للمشتري المذکور خيار الرؤية حيث اشترى الكتاب ولم يره
فله الرد بذلك اذا رآه بعد العقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
اربعة جال بثمن معلوم من الدراهم وقبضها المشتري وصار يتصرف فيها مدة خمسة
اشهر الى ان مات البعض وهلك تحت يد المشتري والبعض الاخر تصرف فيه بالبيع
والشراء ويريد ان يرجع على البائع بثمن البعض الذي مات تحت يده متعللا بأنه مات
بسبب عيب قديم ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بدون وجه شرعي
وليس له مطالبة البائع بشيء من ذلك (اجاب) لا رجوع للمشتري على البائع بثمن
ما هلك بيده من المبيع بعد قبضه ويمنع من معارضة البائع في ذلك بدون وجه شرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور واناث بلغ وقصر وترك ما يورث
عنه شرعا ومن جملة ممتلكاته دار فباع أحد البائعين الدار لرجل أجني بثمن معلوم بغير
اذن البائعين واجازتهم وبغير ولاية شرعية على القصر فهل اذا لم يأذن البائعون في البيع
ولم يجيزوه ولا ولاية للبائع على القصر ينفذ البيع في نصيب البائع دون نصيبهم ويكون
لهم الاخذ بالشفعة في نصيب البائع فور علمهم بالبيع وبقدرا لثمن (اجاب) بيع ملك
الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل
كما لا ينفذ البيع في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية عليه وبدون مسوغ لبيعه بل
لا يصح مع عدمه أصلا ويقضى للشريل بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من بعض تجار الجملة مصاحف مطبوعات
في بلاد الهند بثمن معلوم من الدراهم لأجل التجارة فيها ثم بعد مضي مدة من الزمان وجد
فيها جملة عيوب منها النقص والزيادة والتخريف ورداءة الورق فلما اطلع المشتري على
العيوب المذكورة اراد ردها على البائع فامتنع فهل يكون للمشتري ردها على البائع
جبراسيما وقد اشتهر بين الناس ان الخبر المطبوع به المصاحف المذكورة متنجس

١٢٦٩

٩
مطلب تقدم بينة الا كراه
على بينة الطوع ان اتحد
التاريخ

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

رمضان	سنة	٨٤	(اليوغ)
٢١	١٢٦٩		(أجاب) نعم يكون للمشتري المذکور رد المبيع بالعيب جبراً على البائع حيث تحقق العيب بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية له عليها جانب أرض مغروس فيه بعض أشجار أكرهه الحماكم على بيع جميع ذلك له بالحبس المديد والضرب الشديد فباع له ذلك مكرهاً فهل والحال هذه إذا ثبت ألا كراهه باليمين الشرعية يكون البيع باطلاً ويجبر المشتري على رد جميع ذلك للبائع (أجاب) إذا ثبت ألا كراهه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يدل على رضاه به صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائفاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف بيت ولم يره قبل الشراء ثم وآه فلم يعجبه فهل له خيار الرؤية ورده على البائع به حيث كان الأمر كما ذكر (أجاب) شراءه لم يره الشخص جائز وله الخيار إذا رآه فلم يشتري المذکور الفسخ حيث لم يوجد ما يبطله وهو ما يفيد الرضا بعد الرؤية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية مع جانب أشجار بارضها باع ذلك لرجل أجني بخمسة قروش وقبضها من المشتري ثم بعد سنة باع المشتري ذلك للبائع الأول بالف قروش وقبضه منه واستولى المشتري على المبيع وصار يتصرف فيه مدة تزيد على تسع سنين ثم بعد هذه المدة أراد البائع الثاني الرجوع في المبيع على البائع الأول متعللاً بأنه مغبون ومغرور في البيع فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان بمن زائد عن ثمن المثل ويمنع من معارضة المشتري في ذلك (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع بدون ثبوت الغبن القلحش والغرور حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قاعتين باعهما لآخر بمن معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية مشعولة بختم قاضي مصر المحمية من مدة عشرين سنة وهما بيد المشتري والآن يريد البائع إبطال البيع متعللاً بأنه باعهما بالدفع طلب الديانة عنه لكونه كان مديوناً فهل لا يقبل منه ذلك بعد ثبوت البيع منه بالوجه الشرعي ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا يملك البائع المذکور فسخ البيع بتعلله بما ذكر ويمنع من معارضة المشتري حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخيلاً لورثته فاستولوا عليه مدة خمس وعشرين سنة ثم بعد مضي هذه المدة جاء شيخ الناحية وادعى على ورثة الميت أنه باق على والدهم مال للدون ولم تعلم الورثة بذلك وأنكرُوا دعواه ولم تظهر صحتها ثم حضر شيخ الناحية واحداً من الورثة وجلسه وضربه ضرباً مبرحاً وتصرف في النخيل بالبيع لرجل آخر من غير إذن الورثة وأخذ الدراهم من الرجل الذي اشترى منه فهل يكون تصرف شيخ الناحية بالبيع أو تصرف أحد الورثة المذکور بالبيع مكرهاً غير نافذ ويضمن المشتري ما استغله من ذلك النخيل إذا علم قدره في كل سنة ويكون النخيل باقياً على ذمة الورثة (أجاب) صرحوا بأن بيع ملك الغير بدون إذن المالك موقوف على إجازة المالك فإن إجازته نفذ وان رده بطل وبأن للمكره كراهته عياعاً على
٢١	١٢٦٩		
١١	١٢٦٩		
١١	١٢٦٩		
٤	١٢٦٩		
١٢	١٢٦٩		

رمضان	سنة	٨٥	(اليوغ)
٢١	١٢٦٩		(أجاب) نعم يكون للمشتري المذکور رد المبيع بالعيب جبراً على البائع حيث تحقق العيب بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية له عليها جانب أرض مغروس فيه بعض أشجار أكرهه الحماكم على بيع جميع ذلك له بالحبس المديد والضرب الشديد فباع له ذلك مكرهاً فهل والحال هذه إذا ثبت ألا كراهه باليمين الشرعية يكون البيع باطلاً ويجبر المشتري على رد جميع ذلك للبائع (أجاب) إذا ثبت ألا كراهه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يدل على رضاه به صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائفاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف بيت ولم يره قبل الشراء ثم وآه فلم يعجبه فهل له خيار الرؤية ورده على البائع به حيث كان الأمر كما ذكر (أجاب) شراءه لم يره الشخص جائز وله الخيار إذا رآه فلم يشتري المذکور الفسخ حيث لم يوجد ما يبطله وهو ما يفيد الرضا بعد الرؤية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية مع جانب أشجار بارضها باع ذلك لرجل أجني بخمسة قروش وقبضها من المشتري ثم بعد سنة باع المشتري ذلك للبائع الأول بالف قروش وقبضه منه واستولى المشتري على المبيع وصار يتصرف فيه مدة تزيد على تسع سنين ثم بعد هذه المدة أراد البائع الثاني الرجوع في المبيع على البائع الأول متعللاً بأنه مغبون ومغرور في البيع فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان بمن زائد عن ثمن المثل ويمنع من معارضة المشتري في ذلك (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع بدون ثبوت الغبن القلحش والغرور حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قاعتين باعهما لآخر بمن معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية مشعولة بختم قاضي مصر المحمية من مدة عشرين سنة وهما بيد المشتري والآن يريد البائع إبطال البيع متعللاً بأنه باعهما بالدفع طلب الديانة عنه لكونه كان مديوناً فهل لا يقبل منه ذلك بعد ثبوت البيع منه بالوجه الشرعي ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا يملك البائع المذکور فسخ البيع بتعلله بما ذكر ويمنع من معارضة المشتري حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخيلاً لورثته فاستولوا عليه مدة خمس وعشرين سنة ثم بعد مضي هذه المدة جاء شيخ الناحية وادعى على ورثة الميت أنه باق على والدهم مال للدون ولم تعلم الورثة بذلك وأنكرُوا دعواه ولم تظهر صحتها ثم حضر شيخ الناحية واحداً من الورثة وجلسه وضربه ضرباً مبرحاً وتصرف في النخيل بالبيع لرجل آخر من غير إذن الورثة وأخذ الدراهم من الرجل الذي اشترى منه فهل يكون تصرف شيخ الناحية بالبيع أو تصرف أحد الورثة المذکور بالبيع مكرهاً غير نافذ ويضمن المشتري ما استغله من ذلك النخيل إذا علم قدره في كل سنة ويكون النخيل باقياً على ذمة الورثة (أجاب) صرحوا بأن بيع ملك الغير بدون إذن المالك موقوف على إجازة المالك فإن إجازته نفذ وان رده بطل وبأن للمكره كراهته عياعاً على
٢١	١٢٦٩		
١١	١٢٦٩		
١١	١٢٦٩		
٤	١٢٦٩		
١٢	١٢٦٩		

رمضان	سنة	٨٥	(اليوغ)
٢١	١٢٦٩		(أجاب) نعم يكون للمشتري المذکور رد المبيع بالعيب جبراً على البائع حيث تحقق العيب بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية له عليها جانب أرض مغروس فيه بعض أشجار أكرهه الحماكم على بيع جميع ذلك له بالحبس المديد والضرب الشديد فباع له ذلك مكرهاً فهل والحال هذه إذا ثبت ألا كراهه باليمين الشرعية يكون البيع باطلاً ويجبر المشتري على رد جميع ذلك للبائع (أجاب) إذا ثبت ألا كراهه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يدل على رضاه به صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائفاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف بيت ولم يره قبل الشراء ثم وآه فلم يعجبه فهل له خيار الرؤية ورده على البائع به حيث كان الأمر كما ذكر (أجاب) شراءه لم يره الشخص جائز وله الخيار إذا رآه فلم يشتري المذکور الفسخ حيث لم يوجد ما يبطله وهو ما يفيد الرضا بعد الرؤية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية مع جانب أشجار بارضها باع ذلك لرجل أجني بخمسة قروش وقبضها من المشتري ثم بعد سنة باع المشتري ذلك للبائع الأول بالف قروش وقبضه منه واستولى المشتري على المبيع وصار يتصرف فيه مدة تزيد على تسع سنين ثم بعد هذه المدة أراد البائع الثاني الرجوع في المبيع على البائع الأول متعللاً بأنه مغبون ومغرور في البيع فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان بمن زائد عن ثمن المثل ويمنع من معارضة المشتري في ذلك (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع بدون ثبوت الغبن القلحش والغرور حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قاعتين باعهما لآخر بمن معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية مشعولة بختم قاضي مصر المحمية من مدة عشرين سنة وهما بيد المشتري والآن يريد البائع إبطال البيع متعللاً بأنه باعهما بالدفع طلب الديانة عنه لكونه كان مديوناً فهل لا يقبل منه ذلك بعد ثبوت البيع منه بالوجه الشرعي ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا يملك البائع المذکور فسخ البيع بتعلله بما ذكر ويمنع من معارضة المشتري حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخيلاً لورثته فاستولوا عليه مدة خمس وعشرين سنة ثم بعد مضي هذه المدة جاء شيخ الناحية وادعى على ورثة الميت أنه باق على والدهم مال للدون ولم تعلم الورثة بذلك وأنكرُوا دعواه ولم تظهر صحتها ثم حضر شيخ الناحية واحداً من الورثة وجلسه وضربه ضرباً مبرحاً وتصرف في النخيل بالبيع لرجل آخر من غير إذن الورثة وأخذ الدراهم من الرجل الذي اشترى منه فهل يكون تصرف شيخ الناحية بالبيع أو تصرف أحد الورثة المذکور بالبيع مكرهاً غير نافذ ويضمن المشتري ما استغله من ذلك النخيل إذا علم قدره في كل سنة ويكون النخيل باقياً على ذمة الورثة (أجاب) صرحوا بأن بيع ملك الغير بدون إذن المالك موقوف على إجازة المالك فإن إجازته نفذ وان رده بطل وبأن للمكره كراهته عياعاً على
٢١	١٢٦٩		
١١	١٢٦٩		
١١	١٢٦٩		
٤	١٢٦٩		
١٢	١٢٦٩		

يجز البيع المالك يكون البيع غير صحيح وكذلك التمسس والقطن حيث لم يمدصلا حهما
(أجاب) اذا ثبت الاستحقاق في المبيع توقف البيع على اجازة المالك فان اجازته نفذ
وان رده بطل ويبع زرع القطن والسمسم بعد النبات وبلغها ما قدر شبر وتقومهما ولو
لا كل الدواب يصح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب
سكر خوامي معلوم الوزن بثمن معلوم من الدراهم قبض المشتري بعضه وتصرف فيه
والباقي عند البائع فهل يجبر المشتري على دفع ثمن المبيع للبائع حيث لم يحصل في المبيع
غبن فاحش ولا غرور (أجاب) اذا صدر البيع مستوفيا شرائط الصحة والزوم يؤمر
المشتري بدفع الثمن المحال للبائع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر سلعة بثمن معلوم وعان المشتري بعضها والبعض الآخر لم يره ثم بعد ذلك اطلع
المشتري على البعض الآخر فوجده معيبا فامتنع عن استلام جميع السلعة واراد ردها
على البائع بخيار العيب فهل والحال هذه يكون للمشتري ذلك (أجاب) في التنوير وشرحه
ومن رأى أحد ثوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر فله ردهما ان شاء لا رد الاخر وحده
لتفريق الصفقة اه أي ردهما بخيار الرؤية فان كان خيار الرؤية ساقطا فله الرد
بخيار العيب بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لم يوجد منه الرضا بالعيب وفيه من خيار
العيب اشترى عشرين أي شيتين ينتفع باحدهما وحده صفقة واحدة وقبض احدهما
ووجد به أو بالآخر عيبا لم يعلم به الا بعد القبض اخذهما اوردهما ولو قبضهما رد المبيع
بحصته سالما وحده بخوار التفريق بعد التمام انتهى وفي رد المختار قوله وقبض احدهما
وكذا لو لم يقبضهما كما انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء
باعها لآخر بثمن معلوم وبعد مدة ايام ادعى المشتري أن بها رجلا وتوافى القاضى
وتبين انه لا ربح بها بعد احضار الحكماء والكشف عليها وحكم القاضى بلزوم البيع
فهل اذا اراد المشتري بعد مدة ردها على البائع متعللا بما تعل به أولا لا يجب لذلك
ويمنع من منازعة البائع بدون وجه شرعي (أجاب) اذا لم يثبت المشتري في المبيع عيبا
قديما عند البائع لا يكون له الرجوع في البيع مستوفيا شرائط الصحة والزوم
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبدا سليما من العيوب بثمن معلوم
ثم بعد اثني عشر يوما ظهر به عيب قديم عند المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت قدم
العيب عند البائع بالبينة الشرعية يكون للمشتري رده على البائع لقدم العيب (أجاب)
لمشتري العبد المذكور رده على بائعه بالعيب القديم بعد ثبوته بالوجه الشرعي حيث
كان يتقضى الثمن عند التجار ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه به بعد اطلاعه على العيب
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك ما ورث عنه شرعا من الثقل
فباعته أمهم الرجل أخني في غيبتهما من غير اذنهما ورضاهما فهل اذا حضر كل من
الابنين ولم ياذن بالبيع ولم يجزه يكون البيع غير نافذ ويكون لهما استرداده من المشتري

حيث كان الحق ثابتا لمافيها عن أبيهما ولا تكلف البينة معرفة وقت ملك الاب له في
أي يوم وفي أي شهر بل تكفي شهادتان بان الثقل ملك لابيها من سنة كذا وانهما
يستحقانه بالميراث عنه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بعد ثبوت الملك له بالوجه الشرعي
بدون اذن المالك او اجازته حيث لم يكن للبائع ولاية ببيع ذلك فان اجازة المالك نفذ
وان رده بطل ولا يتوقف قبول بينة المالك على ذكر التاريخ المذكور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور واثبات البعض بالغ والبعض قاصر
وترك بيتا فباعته الزوجة نصفه لرجل اجني بثمن معلوم بدون اذن من البالغ منهم
وبدون ولاية شرعية على القصر فهل لا ينفذ بيعها في نصيب البالغ ويكون متوقفا
على اجازتهم ولا في نصيب اليتام اذا لم يجزه الوصي بل ينفذ في نصيبها فقط (أجاب) نعم
لا ينفذ بيع الزوجة المذكورة في نصيب غيرها من البيت المذكور ويكون موقوفا في
نصيب البالغ على اجازتهم وقد صرحوا بعدم صحة بيع عقار الصغير ولو من الوصي بدون
مسوغ شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبدا طواشيا سليما من
العيوب بثمن معلوم واخذ على البائع سند بذلك ثم بعد ذلك ظهر به عيب قديم عند
المشتري في محل قطع الالة يقال له داء البرص بقول أهل الخبرة فهل والحال هذه اذا ثبت
قدم العيب عند البائع بالوجه الشرعي يكون للمشتري رده على البائع لقدم العيب (أجاب)
للمشتري رد المبيع بعيب قديم يتقضى الثمن عند التجار بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لم
يوجد منه ما يفيد الرضا بالمبيع بعد العلم بالعيب ولم يحدث عيب آخر عنده والا فلا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة باع نصفها لآخر بثمن معلوم وبعد شهرين
طلب المشتري ردها على البائع متعللا بان بها عيبا قديما فامتنع البائع من قبولها منكرا
لدعواه فتوافى القاضى على احضار بينة في ظرف ثمانية ايام فغاب نحو شهرين آخرين
حتى ماتت الجاموسة المذكورة فهل اذا لم يثبت ذلك المشتري دعواه العيب بالبينة
الشرعية لا يجب لذلك ويمنع من منازعة البائع فيما باعه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا
لم يثبت العيب القديم في المبيع لا يكون للمشتري مطالبة البائع بشئ وله مطالبة بنقصان
العيب القديم بعد هلاك المبيع عند المشتري اذا أثبتته على البائع حيث لم يرض به المشتري
بعد اطلاعه على العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بثمن معلوم
وبعد قبضها ظهر بها عيب قديم كانت به عند البائع واطلع عليه أهل الخبرة واخبروا بانه
قديم وامتنع البائع من قبولها من المشتري وماتت عنده فهل اذا ادعى مع البائع
وشهدت للمشتري بينة بقدم العيب وانها كانت به عند البائع ولم يرض به المشتري بعد علمه
به يرجع عليه بارش النقص (أجاب) نعم للمشتري الرجوع على بائعه بنقصان العيب
ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأخته
شقيقة وترك ثلاثة ارباع دار والربع الرابع لعمة وعليه دين فهل يتعلق الدين

٢٩
١١
١٩
مطالب رأى أحد ثوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر فله ردهما أو أخذهما
مطالب اشترى شيتين ووجد بأحدهما عيبا له ردهما أو أخذهما قبل قبضهما أو أخذهما قبل قبضهما له رد المعيب وحده

بنصيبه فقط دون نصيب العمتين واذا باع شيخ البلد الدار المذكورة لرجل اجني من غير اذن اربابها واجازتهم لا ينفذ بيعه فيها ويكون العمتين وباقي الورثة المذكورين فسخ عقد البيع واستردادهما من المشتري واداء الدين له بعد ثبوته حيث كان الحق ثابتا لهما فيها (اجاب) نعم يتعلق دين الميت بتركته ولا يستوفي من الغير بدون كفالة شرعية ولا ينفذ بيع مال الغير بدون ولاية شرعية عليه ويقدم الدين على الميراث واذا كانت تركته الميت مستغرقة بالدين فولاية بيعها للقاضي وللورثة استبقاء عن التركة باداء الدين من مالهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لا خرف ولا ثمن معلوم من الدراهم فكتاله المشتري وقبضه وحاز به الثمن المعلوم فهل اذا اراد البائع زيادة الثمن على المشتري بعد قبضه للبيع وحيازته لا يجاب لذلك شرعا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون للبائع مغارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دارين مشتركتين بين ابني عم مناصفة بالميراث عن اصولهما وجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون قبض أحدهما دارا منها لرجل اجني في غيبة الآخر بدون اذنه ورضا وادعى بأن نصف الدار الثانية باعه أبوه لانيه فأنكر دعواه ولا يثبت ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا ينفذ بيعه لنصيبه من الدار الثانية بدون اذنه واجازته ويكون له اخذ نصيبه من الدارين المذكورتين حيث كان الحق ثابتا لهما عن أبيه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ومن باع ملك غيره بدون ولاية شرعية عنه يكون بيعه موقوفا على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بئرًا مبنية بقدر معلوم من الدراهم دفعه لمالك البئر ووضع يده على البئر في ضمن قطعة أرض خراجية استبدلها من بائع البئر استبدل الا مؤبد الارجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه ثماني عشرة سنة وزيادة فهل اذا مات البائع وهدمت البئر وأراد مالك البئر ان يرجع على وارث بائع البئر بالدراهم التي دفعها لمورثته والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب) بعد صدور بيع البئر صحيحا لازما لا يكون لمشتريه الرجوع بالثمن الذي دفعه للبائع على ورثته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تعاقدتا عقد السلم ولم يقبض المسلم اليه رأس المال حتى تبدل المجلس بفرقه ما ثم بعد حلول الاجل طلب رب المال المسلم فيه وأراد المسلم اليه رد رأس المال الى المسلم هل له ذلك حيث ان القبض لم يقع في مجلس العقد (اجاب) من شروط بقاء صحة السلم قبض رأس ماله في مجلس العقد قال في الدر المختار وهو أي القبض شرط بقائه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها فينقذ صحيحا ثم يبطل بالافتراق بالقبض اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتركين في جاموسة باع أحدهما نصيبه لاجني بشرط انها حامل ثم باع المشتري بهذا الشرط ما اشتراه المالك النصف

١٢
مطلب للورثة استبقاء عين المتركه باداء الدين من مالهم عند الاستعراق

٢٠
١٢٧٠

٢٤
١٢٧٠

٢٥
١٢٧٠

٣٠
١٢٧٠

مطلب القبض شرط ابقاء السلم على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها

الاجر

ربيع الاول سنة
١٢٧٠

الاخر يباع صحيحا وبعد مضي اربع سنين اراد البائع الاول فسخ البيع واسترداد المبيع منه فهل والحال هذه ليس له الفسخ ولا تسمع دعواه (اجاب) بيع الجاموسة بشرط انها حامل فاسد وحكم البيع الفاسد انه اذا قبض المشتري المبيع بأمر البائع وكل من عوضه مال مالا المبيع بقيمته ولكل منهما فسخه الا ان يوجد مانع من الفسخ ومنه بيع المشتري له يباع صحيحا فليس له الفسخ والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة في معيشة واحدة وبأيديهم مال مشترك بينهم من قع وكتان وغير ذلك تصرف أحدهم في غيبة اخوه ببيع شيء منه بغير اذنه ما واجازته لأم أجنبية فهل اذا حضر امن غيبتهما ولم ياذن في البيع ولم يجيز اه لا ينفذ الا في نصيب البائع دون اخويه (اجاب) اذا كانت الاشياء المذكورة مشتركة بين الاخوة من الابتداء بأن اشتروها أو ورثوها كان كل جزء منها مشتركا بينهم فيبيع كل منهم نصيبه شائعا جائزا من الشريك والاجنبي بخلاف ما اذا كانت بالخطأ أو الاختلاط فلا يجوز البيع الا من الشريك ولا ينفذ البيع في نصيب الشريك بدون اذنه واجازته والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال واضعين أيديهم على دار بطريق الميراث عن أبيهم مات أحدهم عن ابن قاصر فباع العمان جميع الدار نصيبهم ما ونصيب ابن أخيهم القاصر بدون مسوغ شرعي والحال انهم لم يبيعوا وناوصيين عليه فهل والحال هذه لا ينفذ البيع الا في نصيب العمتين المذكورتين ويكون بيع نصيب القاصر في الدار المذكورة موقوفا على اجازته بعد بلوغه رشدا فان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) لا يصح البيع في نصيب اليتم حيث لم يكن للبائع ولاية شرعية عليه مع وجود المسوغ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلث طاحونة مشتركة بينه وبين غيره فطلب بعض الشركاء ان يشتري نصيبه بثمن معلوم فامتنع من البيع له فزاده في السعر فسكت المالك وتركه ولم يبع فهل لا يعد سكوته بيعا ولا مسقطا للحق منها اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا ينعقد البيع الا بالايحاب والقبول صريحا أو دلالة أو بالتعاطي ولو من أحد الجانبين في خسيس ونفيس على الاصح المقتضى به ولا يكون مجرد السكوت معتبرا بعد الايحاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عينا نامنقولة بثمن معلوم من الدراهم دفعها للبائع وبقيت الاعيان تحت يد البائع حتى هلكت فهل والحال هذه يكون للمشتري استرداد ما دفعه من الثمن للبائع حيث لم يستلم المبيع (اجاب) نعم يكون للمشتري استرداد الثمن من بائعه والحال هذه اذا المبيع قبل قبضه من ضمان البائع والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط خانة بما مضى من ماله ما قولكم في امرأة تملك ابعادية تريد بيعها فاعطت اذن السدلال لبيعهها لهما فلما ألغى الابعدانية مبلغا لايضا هي قيمة الثمن وكذا امر آخر جلا في شراء الابعدانية المذكورة من يد الدلال المذكور ودفعت ثمنها فيها فأراد وكيل المشتري ان يوقع صيغة البيع مع زوج المالك للابعدانية فالزوج أوقف الامر للاستئذان من زوجته

٢٢
١١٧٠
مطلب بيع أحد الشركاء نصيبه من المشترك بغير الخطأ والاختلاط يصح وفي المشترك بأحدهما لا يصح بدون اذن

جادی الاولى

٢
١٢٧٠
مطلب لا يكون مجرد السكوت معتبرا بعد الايحاب

٣
١٢٧٠

٧
١٢٧٠

فی البیوع المذکور بل قیل منه شفاها علی یدینه تشهد بذلك القول انه لا یحصل السماع حتی یصیر الاستئذان من زوجته والوکیل للمشتري لم یرض بذلك بل هو مصمم علی وقوع صیغة البیوع فاذا ینکون الحکم فی ذلك (اجاب) اذا لم یوجد عقد التبیاع بین المالك او وکیلها فی ذلك و بین وکیل من ترید الشراء لا باعادیة لا یعول شرعا علی مجرد کتب عن بقایة المزا حث لم یوجد التراضی من الجانین علی البیوع ولو فرض وقوع العقد من زوج المالك مع وکیل الاخری ولم یکن الزوج المذکور وکیلا عن زوجته فی البیوع ینکون ذلك البیوع موقوفا علی اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والمفتی به انه لا ینفذ بیع الوکیل علی موکله الا اذا کان بمثل القیمة واللّه تعالی اعلم (سئل) فی جماعة لهم ساقیة یمسکونها ومامعها من الاشجار باع بعض الشرکاء الاشجار جمیعها وقبض منها وسلم ذلك للمشتري بغير اذن الشرکاء ومن غیر اجازتهم فهل ینکون البیوع فی نصیبهم موقوفا علی اجازتهم واذا استهلك المبیع ینکون ضامنا لقیمة نصیبهم من ذلك (اجاب) لا ینفذ بیع ملک الغیر بدون اذن المالك او اجازته و ینکون المالك فسخه واذا هلك نصیب غیر البائع فی ید من اشتراه و الحال هذه ینکون مضمونا بقیمة حیث لم یحصل الاجازة قبل الهلاك واللّه تعالی اعلم (سئل) فی بیت وخیل مشترک بین رجلین مناصفة باع أحدهما نصیبه من البیت والخیل لشریکه بثمن معلوم قبض بعضه منه ثم بعد ذلك باعه لرجل اجنبی من غیر اذن شریکه فهل اذا کان البیوع الاول ثابتا لا ینفذ بیعه الثاني و ینکون الحق فی البیوع الاول دون الثاني اذا تحقق ما ذکر (اجاب) اذا تم البیوع الاول من الشرک ینکون البائع یبعه ثانیاً لا ینکون البیوع الاول من المشتري واللّه تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك جار یتباعها لا ینکون البیوع من الدراهم سیلعة من العیوب الشرعیة ثم وضع المشتري یدیه علیها فظهر بها عیب قديم وهو الریح کان عند البائع فهل والحال هذه اذا ثبت العیب القديم وهو الریح المذکور وانه کان عند البائع ینکون للمشتري ردها البائتة و اخذ ما دفعه من الثمن (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعی ان المبیع به عیب قديم ینقص الثمن عند التجار ولم یوجد من المشتري ما یدل علی الرضا بالمبیع به سد علیه بالعیب ینکون له رده علی بائعه حیث لا مانع واللّه تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن ابن قاصر وعن زوجة وترك ما یورث عنه شرعا ومن جملة متروکاته دار باع الزوجة المذکورة نصیبها ونصیب ابنها القاصر فی الدار المذکورة بدون مسوغ شرعی والحال انهما لم تسکن وصیاء علیه فهل والحال هذه لا ینفذ البیوع المذکور الا فی نصیب الزوجة المذکورة و ینکون نصیب القاصر فی الدار المذکورة موقوفا علی اجازته بعد بلوغه رشیدا فان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) لا یصح بیع الام المذکورة نصیب القاصر والحال هذه واللّه تعالی اعلم (سئل) من امین بیت المال بما مضمونه شخص توفي وله ابعادیة بیعت وبها زرع لم یسم فی البیوع زرعه اشخاص علی النصف فی مقابلة

البذر والعمل و جمیع التكاليف والنصف الا ینخر لصاحب الارض فی مقابلة أرضه ویرید المشتري اخذ نصف الخارج واحتج بقول أهل خبره انه حیث كانت جمیع التكاليف والبذر من المزارعین و بیعت الارض فی سنة الزرع فلا شیء لرب الارض و یقتوی عالم شافعی بقوله حیث لم یکن البذر من صاحب الارض الاصلی فلا حق له فی الزرع لان الزرع تابع للبذر فاذا فاده العمدة وافق للشرع هذا هو الحکم الشرعی واللّه تعالی اعلم فالحکم فی ذلك (اجاب) اذا وقعت المزارعة صحیحة ینکون الخارج علی الشرط و ینکون الارض من أحد الجانین والباقی وهو البذر والعمل والبقرة من الاخر لا ینفسدها ولا یدخل الزرع فی بیع الارض بلا تسمية الا اذا ثبت ولا قیمة له فیدخل فی الاصح واللّه تعالی اعلم (سئل) فی رجل باع عقارا بنه البالغ الرشید لا ینخر بثمن معلوم من الدراهم من غیر اذن ابنه ومن غیر اجازته فهل والحال هذه اذا لم یحضر الابن المالك البیوع ینکون البیوع فاسدا و یجبر المشتري علی رد المبیع للمالك المذکور (اجاب) لا ینفذ بیع ملک الغیر بدون اذن المالك حیث لا ولایة للبائع و ینکون البیوع موقوفا فان اجازة المالك نفذ وان رده بطل واللّه تعالی اعلم (سئل) فی رجل أسلم آخر دراهم علی ارض شعیب أخضر من ارض مخصوصة لزراعة هذا الرجل فی سنة معينة والحال ان المسلم فیه منقطع وقت عقد السلم و شرط علیه ان ینکون التسليم یوم حصاده ودفع الدراهم للمسلم الیه وحين یجیء المصدا لم یطلع الا شیء قلیل من الارز و أخذ هذه الحاکم فی مال الارض فهل والحال هذه ینکون السلم فاسدا لا یجیب علی المسلم الیه الارز الدراهم الی هی رأس السلم کمن أسلم انسانا فی حنطة جدیدة أو ذرة جدیدة حیث انه یمکن ان لا تنبت الارض فی تلك السنة و ینکون لرب السلم مطالبته برأس ماله (اجاب) السلم علی الوجه المسطور غیر صحیح فلرب السلم المطالبة برأس ماله واللّه تعالی اعلم (سئل) من بیت المال بما مضمونه فی رجل توفي ومن جملة متروکاته سفن یذهبه مخصوصة ولما تحرر لها لم یجدها الموجود بها السفن ینزلها فی المزارع وحضور افادة علی من یرسی علیه المزارع فقد وردت افادة تتضمن بیان من رست علیهم المزارعات ووردت السفن المذکورة للمحررة وقد تحرر للجهة التي رست المزارعات فیها بقصد حضورهم واستلامهم السفن الراسی مزارعها علیهم فتأخروا عن الحضور فتغیرت احوال السفن عن وقت المزارعة وصرف علی السفن المذکورة کورة مبلغ الخرافة فهل یجبر الراسی علیهم المزارعات علی استلام السفن واذا اجبروا علی استلامها هل ینکون ملزومین بما صرف من أجرة الخرافة من وقت ما رسا علیهم العطاء لغایة الاستلام (اجاب) علی فرض انعقاد البیوع فی السفن المذکورة ینکون المشتري بالخیار ان شاء اخذ المبیع بكل الثمن وان شاء رده اذا حصل فی المبیع تغیر او حدث به عیب قبل ان یتقبضه المشتري والمبیع قبل قبضه من ضمان البائع واللّه تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشتري من آخر جار یتبعه بثمن معلوم بشرط براءته من العیوب

١٢٧٠ ١٥
مطلب لا یدخل الزرع فی
بیع الارض الا اذا ثبت
ولا قیمة له

١٢٧٠ ١٩

١٢٧٠ ٢٩

١٢٧٠ ١٠
شعبان

فظهر بها عيب قديم وهو التشخير فهل والحال هذه يكون للمشتري ردها للبائع وأخذ ثمنها منه (أجاب) من وجد عيبه عيبا قديما ينقص الثمن عند التجار ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بالمبيع بعد العلم بالعيب ولم يحدث بالمبيع عيب آخر يكون للمشتري رده على بائعه بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والأقلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت وابن قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته بقرة فتعدي خال القاصرين ووكلا رجلا أجنبيا في بيعها بدون ولاية شرعية على القاصرين فهل والحال هذه لا ينفذ البيع ويكون للقاصرين بعد بلوغهم ما يشيدين نزعها واستردادها مع ثمنها (أجاب) نعم يكون لها استردادها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا لم يره قبل الشراء خصوصا وان المشتري عاجز النظر ولم يוכל أحدا له في الشراء ثم رآه ولم يحبه فهل له خيار الرقبة ورده على البائع حيث كان الامر كما ذكر (أجاب) يصح الشراء للمالم يره وللمشتري ان يرده اذا رآه وان رضى به قبله أي قبل ان يراه لان خياره معلق بالرؤية وصح عقد الاعي ولولغيره وهو كالبصير وسقط خياره بوصف العقار له قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار به والله تعالى أعلم (سئل) في أني ايتام كبير ليس وصيا عليهم باع دارهم بثمن معلوم قبضه من المشتري وكتب وثيقة بالبيع وذكر فيها انه باعها بالو كالة الشرعية عنهم ثم بعد بلوغ الايتام أرادوا نزع الدار من المشتري فهل والحال هذه يجابون لذلك ولا عبرة بهذه الوثيقة التي بيد المشتري ويكون للايتام أخذ دارهم قهرا عن المشتري واذا كان كذلك فهل الثمن يلزم البائع ولا يخص الايتام منه شيء (أجاب) نعم يكون للايتام بعد بلوغ رشدهم انتزاع الدار المذكورة من يد المشتري والحال هذه حيث لم يكن للبائع ولاية البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا باعه لآخر بثمن معلوم من الدراهم بمحضرة بينة شرعية وكتب له حجة بذلك ثم بعد عقد البيع ولزومه شرعا عاودة أراد البائع ابطال البيع الصادر منه متعللا بأنه كان سكران بوقت عقد البيع المذكور فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كان هناك بينة شرعية تشهد عليه أنه لم يكن وقت عقد البيع سكران وليس به مانع يمنعه عن صحة البيع المذكور (أجاب) قال في حاشية الاشباه نقلا عن الحاشية خلع السكران جائز وسائر تصرفاته الالردة والاقارب بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وفي الاشباه وشرحها ان السكران من محرم كالصاحي في التصرفات أصيلا كان أو وكلا ثم قال الا في سبع وهي المسائل المتقدمة فيؤخذ بأقواله وافعاله كلها ما عدا هذه السبع اه وليس منها بيعه أصيلا فعلم من ذلك ان بيعه نافذ عليه وحينئذ لا يكون للبائع المذكور ابطال البيع الصادر منه بمجرد تعالاه بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر مع رجل بتجارة فوضع كل منهما متاعه عند رجل آخر وجعالي ببلدهما ثم بعد ذلك سافر أحدهما وباع متاعه ومتاع صاحبه بغير إذنه فهل اذا أجاز صاحب

المتاع

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

٧

المتاع البيع وأقر البائع بقبض الثمن بمحضرة بينة شرعية يجبر البائع على دفع الثمن لرب المتاع ولا تسلط لرب المتاع على المشتري (أجاب) قال في البحر واذا أجاز المالك البيع وكان الثمن نقدا صار مملوكا له أمانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالمالك السابقة اه وحينئذ فللمالك مطالبة البائع الفضولي بما قبضه من الثمن حيث كان مقبوضا له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقاره لآخر بشرط منفعة لأحدهما وقبضه المشتري ثم بعد ذلك اشتم البائع عن ورثته أرادوا فسخه لدى القاضي فهل للورثة ذلك حيث كان البيع فاسدا (أجاب) اذا وجد في صلب العقد شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحدهما أو لم يبيع هو من أهل الاستحقاق بأن يكون آدميا ولم يجبر العرف به ولم يرد الشرع بمجوازه يكون البيع فاسدا ويكون لأحد المتعاقدين المطالبة بفسخه ما لم يوجد مانع من موانع الفسخ المذكورة في كتب المذهب ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما فيخلفه الوارث به بقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له املاك من اطيان وعقار وخلافه وعليه دين لادبوان فأمرهما كم السياسة ببيع املاكه وسداد ما عليه لادبوان فباع ذلك لولد أخيه طائعا مختارا بموجب حجة شرعية من قاضي بلده تحت يده بالبيع والشراء ودفع الثمن من مدة تقدمت نحو من تسع عشرة سنة وهو واضع يده على ذلك تصرف فيه تصرف المالك في املاكهم ثم بعد وفاة البائع ومضي المدة المذكورة أراد ورثة الميت اللاتي هن بناته ان يدفعن للمشتري ما دفعه من الثمن ويأخذن الاملاك المتباعدة متعللات بعدم علمهن بالبيع وطعن انهما هونتا على الثمن المذكور فهل لا عبرة بتعللهم ولا يجبن لما أردن حيث كان البيع ثابتا بالوجه الشرعي (أجاب) اذا صدر البيع من المالك عن طوع واختيار منه مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للبائع وللورثة بعده رفع يد المشتري عن المبيع بدون موجب شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ساقية مع جانب أرض زراعية بثمن معلوم من الدراهم وأسقط البائع حقه في الارض للمشتري طائعا مختارا بمحضرة بينة شرعية ووضع المشتري يده على ذلك وصار يتصرف فيها مده تزيلا عن خمس وعشرين سنة فهل والحال هذه اذا أنكر البائع المسقط ما ذكر وثبت كل من البيع والاستقاط بالبينة الشرعية يكون كل منهما صحيحا نافذا وليس للبائع معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للبائع المسقط معارضة المشتري المسقط له فيما ذكر ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاده القصر منها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته دار فباعها أم القصر بعض نصيب أولادها القصر والحال انها لم تكن وصيا عليهم وقت عقد البيع فهل والحال هذه لا يصح بيع الام المذكورة ويكون موقوفا على اجازتهم بعد بلوغهم رشدا فان أجازوه نفذ وان رده بطل (أجاب) لا يصح بيع الام نصيب أولادها القصر في العقار

١٠

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

سؤال

سنة

٢٩

١٢٧٠

ذى القعدة

سنة

١٠

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

مطلب أجاز بيع الفضولي وكان الثمن نقدا صار له أمانة في يد الفضولي

مطلب يفد البيع شرط فاسد في صلبه وهو مالا يقتضيه العقد الخ

مطلب لا يبطل حق الفسخ بموت أحد المتبايعين فيخلفه الوارث

مطلب بيع السكران نافذ عليه وكذا سائر تصرفاته الا في سبع

ذی القعدة سنة

بدون ولا يشترط في البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبدا رقيقا بثمن معلوم ثم بعد ذلك وجدته معيبا بعيب قديم كان به عنديا عنه وهو الاباق فهل اذا ابقى العبد من المشتري وأحضره بعد اياقه يكون له رده على بائعه بهذا العيب حيث ثبت قدم هذا العيب وأنه كان به عند البائع وتكرره منه بشهادة البينة الشرعية وأخذت منه حيث لم يعلم بهذا العيب ولم يرض به بعده (أجاب) يشترط في الاباق أن يكون من بالغ او يميز وهو ما يختلف صغرا وكبرا فاذا تحقق اباق العبد انذ كور عند مشتريه وعند البائع وكان كل منهما حال الصغر بعد التمييز او حال البلوغ بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه بالمبيع بعد اطلاعه على العيب يكون للمشتري ان يردده على البائع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يتخفون أرض زراعة أميرية وبعض نخيل فجمعه عليهم ان يكسار لجهة الدوان من مال الخراج فطلبه الحاكم منهم فباعوا النخيل لرجل آخر بثمن معلوم طائعين مختارين واسقطوا حقهم في الأرض له ثم بعد مدة تزيد على تسع وعشرين سنة أرادوا الرجوع في البيع والاستقاط على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت البيع والاستقاط عن طوع بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا وليس لهم الرجوع على المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس لهم ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن وبنت قاصرين وترك ما نزلت عنه شرعا ومن جلة متروكاته دار فباعت الزوجة المذ كورة نصيبها ونصيب أولادها القصر المذ كورين في الدار المذ كورة لرجل أجنبي بغير مسوغ شرعي ولم تكن وصيا عليهم فهل لا ينفذ البيع المذ كور الا في نصيب البائعة المذ كورة ولا يصح بيع نصيب القصر ويكون لهم بعد بلوغهم رشدا ان يطلن البيع الصادر من أمهم والحال هذه (أجاب) نعم ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من آخر على انها سليمة من العيوب فتسرى بها ثم باعها لآخر ففردها عليه بعيب ظهر بها وثبت قدمه عند البائع الاول بقول أهل الخبرة بين يدي الحاكم الشرعي وحيث ان الوطء مانع من الرد فهل له الرجوع بنقصان العيب على بائعه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع بنقصان العيب ما لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به قال في التنوير وشرحه اشترى جارية فوطئها أو قبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرددها مطلقا ولو ثيبا ورجع بالنقصان لا ممتنع الرد اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصصا في نخيل بالميراث الشرعي من أبيه مشترك بينه وبين أمه باع انصفه لأمه أجنبية بثمن معلوم منذ أربع عشرة سنة بمواجب حجة شرعية بيدها ثابته المضمون بالبينة الشرعية والآن يريد الابن ابطال البيع متعلا بأنه باعه بالاكراه فانكرت المرأة المشتريه دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الا كراه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعتها فيما اشترته بدون وجه شرعي ويكون البيع صحيحا نافذا (أجاب)

٢٦
مطلب يشترط في الرد
بالابق وجوده عند
المشتري والبائع حال صغر
العبد أو بلوغه

٢٦

٢٠

ذی الحجة

١٢٧٠

مطلوب الوطء والمس والتقبيل
بشهوة يمنع الرد بالعيب ولو
ثيبا ويرجع بالنقصان

ذی الحجة

سنة

١٢٧٠

١٦

(أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن في معيشة على خدمته باع له الاب سبع نخلات بثمن معلوم من الدراهم وهو في حال صحته وسلامته واستولى الابن على النخل مدة الى أن مات الرجل عن ابنه المذ كور وعن ابن وبنت آخرين ومضى على ذلك خمس سنين ثم بعد ذلك أراد الا أن أحدا لابنين الرجوع في المبيع على أخيه بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه اذا ثبت البيع من الاب وهو في حال صحته وسلامته يكون البيع صحيحا نافذا وليس لاحد الاخرين معارضة أخيه في ذلك (أجاب) ليس لاحد الاخرين نقض البيع الصادر من أبيه بعد تمامه حال صحته وبدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا تعدى عليه رجل أجنبي وباعه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم بدون اذن من المالك واجازة فهل اذا لم يأذن المالك في البيع ولم يحوزه يكون البيع غير نافذ (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولا يشترط في البيع ويكون موقوفا فان اجازة المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولاخوته نصف دار ونصف طاحونة باع نصيبه منهما عن نفسه ونصيب اخوته بالو كالة عنهم بالغبن الفاحش والغرور فهل اذا ظهر وتحقق ان البيع صدر بالغبن الفاحش والغرور يكون للبائع فسخ البيع والحال هذه (أجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وثبت التغرير في البيع بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لا مانع بل لا ينفذ البيع في نصيب موكله بالغبن الفاحش وان لم يثبت التغرير على قولهما المقتضى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وابن وبنت منهم ما وعن أخ عاصب فانت البنت عن أخيها وأماها وعن عمها العاصب ثم مات الابن عن أمه وعمه العاصب وترك الميت الاول تركه فباع وكيل احدى الزوجتين اشياء من التركة بالغبن الفاحش في غيبة باقي الورثة وبدون اذنههم واجازتهم فهل لا يكون بيعه بالغبن الفاحش نافذا في نصيب موكلته ولا في نصيب الباقي بدون اذن واجازة (أجاب) نعم لا ينفذ بيع الوكيل المذ كور بالغبن الفاحش في الكل والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في أرض ملك باعها صاحبها لآخر ثم بعد أن قبض منه ثلاثة ارباع الثمن باعها صاحبها الاول ثانيا لا آخر فهل اذا ثبت العقد الاول يكون العقد الثاني باطلا (أجاب) اذا كان البيع الاول صحيحا بائنا كان البيع الثاني من البائع الاول لا آخر موقوفا على اجازة المشتري الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا أو اطمينا أميرية بها ساقية وله ابنان مات احدهما في حياة أبيه عن ابن وزوجة ثم بعد مدة مات المجد المالك المذ كور عن ابنه الباقي وابن ابنه الميت في حال حياة أبيه وكان ابن الابن المذ كور في بلدة غير بلدة العقار والطين المذ كور بفناء رجل واشترى منه ذلك العقار والطين على زعمه انه مملوك له عن أبيه بغبن فاحش وغرور للبائع فهل اذا كان الواقع ان ذلك العقار والطين مملوك لمجده وان جده مات بعده موت

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٣

أبيه عن ابنه المذ كور لا يكون لابن الابن المذ كور حق في ذلك العقار والطين بل يكون خاصة لعنه الميت أبوه عنه بعد موت أبي البائع ولا ينفذ بيع ابن الابن لما ذكره الحال ما ذكره ويمنع المشتري من معارضة عم البائع الواضع يده على ذلك جميعه الى الآن اذا تحقق ما هو مذ كور (أجاب) نعم لاحق لابن الابن فيماد كور الحال هذه ولا ينفذ بيعه لذلك العقار والطين بدون اذن عمه المالك له بطريق الخلافة عن ابيه ولو كان يمثل القيمة ويكون البيع والحال ما ذكره موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية مع حصه في ساقية ودار تلقى ذلك عن ابيه فباع جميع ذلك لرجل آخر بمثل ما كان من الدراهم واسقط حقه في الارض للمشتري واستولى المشتري على المبيع الآن وصار يتصرف فيه ثم بعد ذلك أراد البائع الرجوع على المشتري في المبيع فهل اذا ثبت البيع والاسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا وليس للبائع الرجوع على المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) اذا وقع البيع والاسقاط صحيحا نافذا لا يكون للبائع المسقط معارضة المشتري المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يأسر جريح مئسب في بيع الرقيق فنحو سبعة أشهر سابقة باع لاخر عبدا فاسلمها من العيوب ومعه امته ولباس يساوي العبد وحده ألفين وخمسمائة قرش بهذا القدر ثم بعد مضي المدة المذ كورة ادعى المشتري المذ كور على البائع الغبن الفاحش والغرور لدى الحاكم الشرعي فأحضر الحاكم الشرعي أهل الخبرة العارفين في مثل ذلك فذكر بعضهم انه يساوي الفين وخمسمائة قرش والخبر بذلك اثنان منهم وذكر بعضهم انه يساوي الفين فقط وهو واحد ومع ذلك لم يقوم مامع العبد من المتاع واللباس الذي بيع معه بهذا الثمن بحيث لو قوم ذلك لبلغ ألف قرش فاكثرت زيادة على قيمة العبد وحده التي ذكرها أهل الخبرة فهل لا يعد ذلك غبنا فاحشا اذا كان الواقع ما هو مسطور ولا يكون للمشتري رده (أجاب) نعم لا يعد ذلك غبنا فاحشا بالنسبة للمشتري اذا الغبن الفاحش على الراجح هو ما لا يدخل تحت التقويم فاذا قوم العبد بعض المقومين بمثل الثمن الذي اشترى به لم يتحقق فاحش الغبن لاسيما مع عدم ادخال مامع العبد من الامتعة المذ كورة في التقويم ودخولها في البيع ولا يكون للمشتري رده على بائعه اذا كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بالغين يملكون قطعة أرض خالية عن البناء فباعها أحدهم الكبير بطريق الوكالة عنهم في المجلس لرجل آخر بمثل ما كان من الدراهم واستولى المشتري على المبيع واحداث فيه بناء من ماله لنفسه وصار يتصرف فيه مدة ثم بعد عشرين سنة مع حضور البائعين ومشاهدتهم تصرف المشتري المدة المذ كورة ثم بعد هذه المدة أراد أحد البائعين الرجوع في المبيع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت كل من التوكيل والبيع بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس لاحدهم

معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت البيع من أحد الاخوة المذ كورين بطريق الاضالة عن نفسه والو كالة عن باقي اخوته للرجل المذ كور بمن المثل طائعا مختارا لا يكون لاحدهم نقضه بدون وجه شرعي حيث استوفى شرائط الصحة والازوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب بن بمثل معلوم بحضرة بيعة شرعية ثم بعد لزوم البيع وثبوت بالوجه الشرعي باعه بعد تسليمه الى المشتري الاول لاخر من غير اذن المشتري واجازته في تاريخ متأخر عن البيع الاول فهل يكون البيع الاول صحيحا نافذا ولا ينفذ البيع الثاني بدون اجازة المشتري (أجاب) اذا استوفى البيع الاول شرائط الصحة والازوم لا يكون للبائع بيع المبيع ثانيا لاخر بدون اذن المشتري الاول ويصكون موقوف على اجازته والحال هذه أما لو لم يقبضه المشتري قبضه البائع من آخر باذن مشتريه الاول لاجله لا يصح المبيع كما لا ينفذ باجازه لانه من باب بيع المنقول قبل قبضه كاستيفاء من رد المختار من فصل في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لاخر حصه في ساقية بقدر معلوم من الدراهم وأسقط حقه له من منفعة قطعة أرض زراعة أميرية ووضع يده المشتري على ذلك مدة خمس عشرة سنة والآن يدعي البائع انه كان باع واسقط حقه بدون قيمة المثل في الساقية ويريد الرجوع عليه في الارض والساقية فهل يكون الاسقاط في الارض المذ كورة صحيحا والبيع في الحصه في الساقية نافذا حيث صدر في ذلك الوقت بقيمة المثل ولا عبرة بتعلل مجرد كون ما ذكره بدون قيمة المثل والحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت نصف دار من رجل ودفعت له الثمن ووقع الشراء صحيحا شرعيا وشهدت عليه البيعة بذلك ثم بعد مضي نحو سبع سنين انكر البائع البيع وادعى ان المدفوع اليه من الثمن قرض فهل اذا ثبت البيع بالوجه الشرعي يكون لاوما ولا عبرة بانكاره ودعواه (أجاب) اذا ثبت المدفوع الشراء بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار البائع ويمنع من معارضة المرأة المذ كورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم لاخر قدرا معلوما من الدراهم ليأتي له به بقدر معلوم من البر ولم يذ كر له سوى ذلك من بقية شروط السلم فهل يكون هذا اسلما فاسدا ولرب الدراهم استرداها من المسلم اليه ان كانت قائمة أو مثلها ان كانت متعذرة (أجاب) نعم واذا كان السلم فاسدا فعلى كل منهما فسخه حيث لا مانع ولرب السلم حينئذ المطالبة برأس المال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في دار عن مورثها باعتها لرجل بقدر معلوم من الدراهم بحضرة بيعة شرعية فوضع المشتري يده على الحصه المذ كورة ثم بعد ذلك باعت المرأة المذ كورة الحصه المذ كورة لرجل آخر في تاريخ متأخر عن البيع الاول من غير اذن المشتري الاول واجازته فهل يكون البيع الاول صحيحا نافذا ولا ينفذ البيع الثاني بدون

ربيع الاول

مطلب لا يصح بيع البائع المنقول قبل قبضه باذن مشتريه لاجله ولا ينفذ باجازه

ربيع الثاني

اجازة المشتري الاول (اجاب) اذا صدر البيع الاول صحيحا لازما لا يكون للبائعة بيع
المبيع ثانيا من آخر بدون اذن المشتري الاول او اجازته بدون وجه شرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها في حال صحته وسلامته لزوجه وبناته البالغين
معلوم فقبضوها وحازوها في حال حياته واسقط وترك حقه باختياره من ارض زراعتة
الاميرية لمن كل ذلك في مقابلة دين لمن عليه وكتب من وثيقة شرعية بذلك ثابتة
المضمون فوضع من ايديهن على الاطيان وصرن برزعهن وبتقعن بها في حال حياته
مدة خمس سنين ووزيادة ثم ماتت عن وعن عاصب فهل اذا ثبت ما ذكره او اذا العاصب
منازعة البنات بعد موت ابيهن واخذ حصة في الدار والاطيان بالميراث لا يحار لذلك
و يمنع من منازعة من في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بيع المورث المذكور
حال صحته لزوجه وبناته المذكورات الدار واسقاط حقه من الارض لمن باختياره كذلك
لا يكون للعاصب معارضة من في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي حيث استوفى ذلك
شرائط الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب له حصة في منزل رجوع من غيبته
فوجد رجلا اجنبيا واضعا يده عليها فطالب المالك رفع يده عنها فادعى شراءها من رجل
يزعم أنه وكيل عن المالك للحصة في بيعها فهل اذا انكر المالك الحصة التوكيل ببيعها
ولم يثبت مدعى الشراء الوكالة في بيعها من المالك ولم يحز المالك ما فعله الفضولي لا يكون
هذا البيع صحيحا (اجاب) اذا كان واضح اليد معترف باصل المالك للرجل المذكور وادعى
شراء الحصة من وكيله وانكره المالك في ذلك فعلى مدعى الشراء اثبات دعواه بالوجه
الشرعي فان لم يثبت امر برفع يده عن تلك الحصة المذكورة حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك جاموسة باعها لآخر بثمن معلوم وهي سليمة من العيوب فبعد ان
وضع المشتري يده عليها مدة حصل لها مرض واشرفت على الموت عند المشتري فذبحها
وباع لحمها والآن يريد الرجوع على البائع بما دفعه له من الثمن متعللا بانها كانت
مغشوشة فانكر البائع دعواه فهل لا يجاب لذلك اذا لم يكن العيب المدعى به موجودا
عند البائع المذكور وهل يكون تصرف المشتري الرجوع على البائع بغير اللطم مانع من الرجوع
بالاشر على البائع (اجاب) لا يكون للمشتري الرجوع على البائع بغير ما اشتراه منه والحال
هذه وليس له ان يرجع بنقص العيب عليه حيث لم يثبت قدمه وتصرف المشتري ببيع
اللحم قبل العلم بالعيب او بعده يمنع الرجوع بنقص العيب القديم لحبسه المبيع بهذا
التصرف بخلاف ما لو احدث في المبيع سببا يمنع الرجوع ولو برضا البائع قبل العلم بالعيب كما
لوت السوق بمن او قطع الثوب وخاطه ثم تصرف فيه بنحو البيع فانه يرجع بنقصان
العيب القديم علم بالعيب قبل اخراجه عن ملكه او لم يعلم لتعذر الرجوع قبل التصرف
كما استفاد من الدرورد المختار من خيار العيب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
حصة في دار بالميراث عن ابيه واخيه الشقيق ولما حصة فيها ايضا عن زوجها وابنها

فباع

١٤
مطلب فيما يمتنع معه
الرجوع بالنقصان وما لا
يتمتع

فباع كل من الابن وامه نصيبه لرجل اجنبي بثمن معلوم منذ احدى عشرة سنة بموجب
حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون والآن يريد الابن البالغ ابطال البيع متعللا
بأنه كان قاصرا فهل لا يجاب لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بانه كان بالغ وقت البيع
وباع نصيبه بنفسه و يمنع من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه
الشرعي بلوغ الولد المذكور رشيدا وقت بيعه لنصيبه لا يكون له ابطال البيع بدون
وجه شرعي والقول له بيمينته في كون البيع صدر منه قبل البلوغ والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك نخلة لاباعه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم بقيمة وقت بيعه من منذ
ثمان عشرة سنة ووزيادة فوضع يده عليه المشتري مدة وبعد ذلك باع نصفه لرجل آخر
بثمن معلوم من الدراهم ومات وباعت ورثته النصف الاخر للرجل المذكور ووضع
المشتري الثاني يده على جميع النخل ومات البائع الاول فلا تادعت ورثة البائع الاول
على المشتري الثاني بان البيع بدون القيمة والحال انه بقيمة وقت البيع فهل والحال
هذه يكون البيع صحيحا نافذا حيث كان بقيمة وقت البيع (اجاب) ليس لورثة
البائع ابطال البيع بتعللهم بان البيع كان بدون القيمة والحال ما ذكره والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له دار مشتركة مع اخيه باع احدهما الدار جميعها والآخر غائب
فلما حضر اخوه من السفر وطلب حصته من الدار اخبر ببيع الدار كلها فهل لا ينفذ بيع
اخيه عليه فيما لا يملكه من غير مسوغ شرعي (اجاب) بيع الاخ نصيب اخيه بدون
توكيل عنه بالغيا او وصاية عنه قاصرا موقوف على اجازته فان اجازته المالك صريحا
او دلالة تقذوان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسلم لاخر دراهم معلومة
القدر ليأتي له بها براوعين له نوعا منه ولم يعين له محل تسليمه ولم يذكر له باقي شروط السلم
فهل يكون هذا اسما فاسدا ويكفي لرب الدراهم طلبها منه ويؤثر المسلم اليه بردها
(اجاب) اذا فسد السلم كما هنا ففسده وجب رد رأس ماله للمسلم وفسدته والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تملك حصة في دار باعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم وهي في
حال صحتها وسلامتها ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها بالبناء وغيره مدة خمس
سنين ثم بعد ذلك ماتت البائعة عن ابن غائب فحضر الابن من غيبته وانكر البيع الصادر
من أمه في حال صحته وسلامتها ويريد اخذ الحصة المذكورة من يد المشتري فهل اذا ثبت
البيع المذكور من المالك قبل موتها بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس
للابن معارضة المشتري بدون مسوغ شرعي (اجاب) اذا ثبت المشتري دعواه الشراء
حال صحة المورثة بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لوارثها معارضة فيما
اشتراه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل باع منه
لثلاثين بأرضهما لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم طائعا مختارا بحضرة بينة واستولى
المشتري على المبيع وصار يتصرف فيه ويستغل ثمره مدة سبع سنين الى أن مات المشتري

جادی الاولى

١٢٧١

عن ورثة فأراد البائع الرجوع في المبيع على الورثة بدون وجه شرعي فهل والحال هذه إذا أثبت الورثة الشراء من المالك بالقيمة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس للبائع معارضة الورثة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا أثبت ورثة المشتري شراء مورثهم ما ذكرناه آل لهم بالارث عنه بالوجه الشرعي لا يكون للبائع ابطال البيع إذا صدره مستوفيا شرائط الصحة والزوم بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قدر معلوم من البرود يعة في يده باعها لآخر بغير إذن المالك وأجازته له في ذلك فهل إذا لم يحجز المالك للبائع المذکور لا ينفذ ويكون بيع البر المذکور موقوفا على إجازة المالك فإن أجازته نفذ وان رده بطل حيث لم يكن ما ذنوا بذلك وكان البر موجودا (أجاب) وقف بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه حيث لم يكن مأذونا به ويكون البيع موقوفا على إجازة المالك فإن أجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصصا في دار بالميراث باعتها لأخيها شقيقةها الشريك لها بمن معلوم في حال صحتها وسلامتها وأسقطت وتركت له باختيارها حصصها من قطعة أرض زراعية أميرية تحت يد الأخ أيضا في حال الصحة والسلامة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون والآن ماتت عن ابن وبتين فطلب ورثتها منازعة الحال فيما ذكرته العالين بأن البيع والاستقاط في حال مرض الموت وان البيع بمن فيه بحياة تزد على ثلث تركتها بعد المقدم على الوصية فأنا كرددوا هم فهل إذا كان البيع والاستقاط في حال الصحة والسلامة وثبت ما ذكر لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي أن البيع والاستقاط في صحة المرأة المذکور كورة واستوفى شرائطه الشرعية لا يكون لورثتها معارضة الأخ المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والبيع في مرض الموت لغیر الوارث من غير بحياة نافذ ومع الحجابة يكون وصية في قدر الحجابة فينفذ من الثلث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكة دار فوضع رجل أجني يده على الدار المذکور كورة وباعها لرجل أجني بغير ولاية شرعية ولم يكن وصيا على القصر ولم يكن للقصر في بيعها مصلحة لهم ولم يكن عاينهم دين ولا على أيهم فهل والحال هذه إذا بلغت الأولاد القصر المذکور كورون رشدا ولم يحجزوا البيع المذکور من الرجل المذکور لا يصح ويكون موقوفا على إجازتهم فإن أجازوه نفذ وان رده بطل (أجاب) بيع الأجني المذکور على الوجه المستطور لا يصح وللأولاد أخذ المبيع من واصل اليد عليه بعد بلوغهم بصفة الرشدين حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع جاموسة لآخر بمن معلوم وقبضها المشتري ومكثت عنده نحو ثلاثة أشهر ثم أراد ردها على البائع متعللا بأن بها عيبا قديما فحضرها البائع ليردها فلم يجدده فاطلقها في بلد البائع فاشرفت على الهلاك فذبحها بعض أهل البلد مع حضور ولد البائع وباعوا لحمها وحفظوا ثمنه فهل تكون من

۱۷
مطلب البيع في مرض الموت بالحجابة لغير الوارث يكون وصية في قدر الحجابة فينفذ من الثلث

۱۹

ضمان المشتري وإذا أراد المشتري الرجوع بمن الجاموسة المذکور كورة على البائع ليس له ذلك (أجاب) لا يكون للمشتري الرجوع على البائع بمن المبيع بعد هلاكه في يده قبل رده على بائعه بالعيب وله الرجوع بذم القصد أن العيب على بائعه عند الصاحبين إذا لم يذبحه المذکور أو غيره بأمره أو بغير أمره بعد اطلاعه على العيب كما يؤخذ من كلامهم في الهندية من الفصل الثالث من خيار العيب اشترى بغير افعلا أدخله داره سقط فذبحه إنسان بأمر المشتري فظهر به عيب قديم كان للمشتري أن يرجع بنقصان العيب على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رجما الله تعالى وبه أخذ المشايخ هذا إذا علم بالعيب بعد الذبح أما إذا علم بالعيب ثم ذبحه هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع بشئ كذا في فتاوى قاضي خان اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات عن أولاد قصر وابن بالغ فوضع خالهم يده على نصيب القصر وباعه لرجل أجني بمن معلوم في حال صغرهم بدون ولاية شرعية عليهم ولا مسوغ فهل إذا لم يكن وصيا ولا قايما عليهم لا ينفذ بيعه في نصيب الأيتام ويكون لهم بعد بلوغهم فسخ عقد البيع واسترداد ما بيع من المشتري إذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يصح بيع الحال حصص القصر من الدار المذکور كورة بدون ولاية شرعية ويكون لهم بعد بلوغهم بصفة الرشدا استردادها من مشتريها إذا لم يكن هناك مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حلقة من الذهب من رجل صانع والحلق رمانتان في طرفيه وزنه سبعة عشر بندقا وثلاث وعياره ثمانية عشر قيراطا بمن معلوم فبعده مدة طلب المشتري أن يصيغه حلليا آخر فكسر فردة منه فوجد داخل الرمانة فضة بيضاء غشا قدر الثلث وزيادة فهل إذا كان اشتراها على كونه ذهبيا خالصا وظهر فيه هذا العيب يكون له رده على البائع أو يرجع عليه بنقصان العيب إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا ظهر بالمبيع المذکور كورة عيب بعد كسره امتنع رده على بائعه لمحدوث عيب الكسر وللمشتري الرجوع بنقصان العيب القديم على بائعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة من الخشب المعد للبارود عن كل خشبة كذا من الدراهم وعان المشتري بعضه والبعض الآخر لم يره ودفع للبائع جانباً من الثمن ولم يستلم شيئا من الخشب المذکور ثم بعد ذلك اطلع المشتري على البعض الآخر فوجده معيبا فامتنع من أخذه جميعه وأراد رده على البائع بخيار العيب فهل والحال هذه يسوغ للمشتري ذلك ويجبر البائع على رده ما أخذه من الثمن للمشتري (أجاب) إذا تحقق بالمبيع عيب يوجب الرد وهو ما ينقص الثمن عند التجار يكون للمشتري أخذه بكل الثمن أو رده على بائعه حيث لا مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في قبض دراهم من زوجها فقبضها وبعد ذلك باع الرجل المذکور للمرأة الموكلة نصف جاموسة معينة بالدراهم المذكور وأشهد على ذلك حجة لدى قاضي الناحية ومضى على ذلك مدة فهل إذا أنكر الرجل البيع المذکور وان المرأة ليس لها عنده

۲۵
مطلب في الرجوع بالنقصان بعد ذبح المبيع وعنده

۲۷
جادی الثانية

۳
مطلب ظهر بالمصوغ المبيع عيب بعد كسره يمتنع الرد ويرجع بالنقصان

۳

غير الدراهم التي قبضها من زوجها وأثبتت المرأة بيعها نصف الجاموسة المذكورة
يكون لما نصف الجاموسة ونصف نتاجها تتصرف فيه كيف شئت قهر أعز الرجل
المذكور حيث حصل النتاج بعد شراء نصف الجاموسة من الرجل المذكور (أجاب)
إذا ثبت ملك نصف الجاموسة للمرأة المذكورة بطريق البيع بالوجه الشرعي لا يكون
للرجل المذكور معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
ونخس نسوة شر كافي دار مشاعة عن مورثهم فباع الرجلان قاعة معينة من تلك الدار
من غير قسمة ولا إذن من الشركاء فهل يكون بيعهما في القاعة المذكورة موقفاً على إذن
الشركاء وأجازتهم فإن أجازوا البيع نفذ وإن ردوه بطل (أجاب) قال في الدرر وحاشيه
دار بينهما باع أحدهما بيتاً معيناً أو نصيبه من بيت معين فلا يخرب أن يطل البيع لعدم
تحقق نصيب البائع فيما يباعه لاحتمال أن يقع في نصيب شريكه عند القسمة اه والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف بيت باعتها للبنتين في حال صحتهما
وسلامتهما بقدر معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية وساحتها من ثمنه ووضعها
أيديهما عليه في حال صحتهما وسلامتهما ثم بعد مدة ماتت البائعة المذكورة عن بنتيها
المذكورتين وعن زوج وعن عاصب أراد العاصب أخذ ما يخصه في نصف البيت
منكرًا لبيع المورثة لبنتيها المذكورتين فهل والحال هذه إذا ثبت بيعها لبنتيها بالبنتين
المذكورتين في حال صحتهما وسلامتهما بالبينة الشرعية لا يكون تركه عن المتوفاة ومنع
العاصب المذكور من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بيع المالكة نصف
البيت المذكور لبنتيها الرشيدتين حال صحة البائعة وسلامة عقلها واستوفى البيع شرائط
الحقة والأزوم بالوجه الشرعي لا يكون لباقي ورثتها معارضة المشترين فيما ذكر بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف بركة بقر ثم من معلوم إلى
أجل مجهول وهو أنه يدفع له الثمن من نتاجها فهل والحال هذه يكون البيع فاسداً ويكون
للبايع فسخ البيع حيث وقع هذا الشرط المذكور في صلب العقد (أجاب) نعم يفسد البيع
إذا عقد بثن مؤجل بأجل مجهول حيث وقع التأجيل في صلب العقد فإذا تحقق فساد
وجب فسخه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية بثن معلوم
بشرط أنها بكر فوجدها المشتري ثيباً فهل يكون للشري الخيار أن شاء أخذها بكل الثمن
أو ردها على البائع وأخذ ثمن القنات الوصف المرغوب فيه وهو كونها بكر أسما ولم يحدث
عند المشتري ما يمنع من الرد (أجاب) إذا كان شراء الجارية المذكورة بشرط البكارة قبانت
نيباً بغير الوطء مع اللبث يكون للمشتري ردها على البائع وأخذ الثمن حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون ساقية خربة باعوا أربعة قرار يظ منها رجل أجنبي بثن
معلوم وأمره ببنائها وعمارتها على أن السكفة تكون عليهم على حسب القرار يظ
بموجب حجة شرعية بذلك ثبوت المضمون فيها باذنهم ووضع لها عدة وتحاسبوا على

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

ما صرف على يد القاضي ثم بعد مدة طلب أخذ ما يخصهم فيما صرفه فأنكروا البيع
والإذن له بالمعارضة فهل إذا كان البيع والأذن بالعمارة ثابتين لا يجابون لذلك ولا عبرة
بانكارهم ويكون البيع صحيحاً نافذاً وله الرجوع عليهم بما يخصهم فيما صرفه حكم
الشرط (أجاب) إذا كان كل من البيع والأذن بالعمارة من الجماعة المذكورين
ليرجع المأذون له عليهم ثابتاً بالوجه الشرعي مستوفياً شرائط الصحة لا يعتبر انكارهم
له ويؤمرون بدفع ما خصهم فيما صرفه على عمارة الساقية المذكورة على الوجه المعلوم
حيث ثبت صرفه ببلغ معلوم حسب الأذن بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر حصّة في ساقية مع قطعة أرض في بعضها أشجار معلومة القدر والبعض
بور ثم من معلوم من الدراهم واسقط البائع حصته في الأرض المشتري طائفة مختاراً ووضع
المشتري يده على البيع وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست سنين ثم بعد ذلك جاز
الظلم على المشتري فغاب عن البلد مدة ورجع من غيبته فوجد رجلاً آخر واطعاً عليه على
حصّة الساقية مع الأشجار والأرض فطلب رفع يده عن ذلك فادعى أنه اشترى ذلك في
غيبته من البائع الأول ووضع يده على المبيع خمس عشرة سنة فهل والحال هذه إذا
ثبت البيع الأول والاسقاط من المالك بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحاً نافذاً
ويجوز للمشتري الثاني على تسليم المبيع للمشتري الأول (أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من
سماع دعوى المدعي المذكور كتركه للدعوى مع حضوره بالبلد خمس عشرة سنة من
غير عذر وثابت استحقاقه لما ذكر بالشرا من المالك أولاً والاسقاط بالاختيار ولم يوجد
ما يفسد سقوط حصته من أرض الزراعة الأميرية كاهتمامه بها أو تركها باختياره يؤمر بوضع
اليده تسليم ما ذكر إليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية بالآثر
عن أبيه وجدته تر كهاوساً فرأى جهة بعيدة في خدماته غاب فيها مدة ثم حضر فوجد
الساقية بأيدي جماعة أجنبي فطلب رفع أيديهم عنها فادعوا أنهم اشتروا منه ثمانية عشر
قيراطاً منها متعلين بوثيقة مذكور فيها أسماء أشخاص ميتين غير ثابتة المضمون فأنكر
دعواهم فهل إذا لم يثبتوا دعواهم الشراء منه بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة
بدعواهم المجردة عن الإثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويمنعون من منازعتها فيها بدون
وجه شرعي (أجاب) لا عبرة بدعوى الجماعة الشراء من المالك المذكور بدون إثباتها
بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلاً مات عن بنت فرماه شيخ
البلد على رجل أجنبي فوضع يده عليه ذلك الرجل بأذن شيخ البلد وباعه بغير إذن البنت
الوارثة ورضاهما ملائماً بالبلد وما عليه وأنه باع فهل إذا لم تجز البنت البيع ولم
ترض به لا ينفذ بيعه ويكون لها فسخ البيع واستردادها من المشتري حيث كان هناك
بينة تشهد لها بان النخيل ملك لا يباع ولا عبرة بتعلل البائع بالتريسة والرمي عليه من شيخ
البلد (أجاب) إذا كان النخل المذكور باقياً على ملك البنت المذكورة عن أبيها ولم

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

سنة

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

ينتقل عن ملكها بناقل شرعي وتحقق ذلك بطريق شرعي لا ينفذ بيع الاجنبي فيه بدون ولاية عنها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات من ابن بالغ وابن قاصر وترك لهما دارا فباع البالغ الدار المذكورة لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القاصر فهل والحال هذه ينفذ البيع في نصيب الاخ البالغ فاذا بلغ القاصر ولم يجز البيع يكون له اخذ نصيبه ويرد ثمن نصيبه الى المشتري (اجاب) نعم لا ينفذ البيع في نصيب القاصر حيث لا ولاية للبائع عليه شرعا ويكون للقاصر بعد بلوغه رشيدا فسخ البيع واسترداد نصيبه اليه حيث لا مانع بل لو لم يوجد مسوغ لبيع نصيب القاصر لا يصح أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا باعه لرجل بقدر معلوم من الدراهم بخضرة بينة شرعية ثم بعد صدور البيع ولزومه منهما شرط المشتري على البائع تأجيل بعض ثمن المبيع لاجل معلوم فرضي البائع بذلك الشرط والحال انه لم يكن ذلك الشرط المذكور في صلب عقد البيع المذكور ثم بعد ذلك اقبض المشتري للبائع بعض دراهم من ثمن المبيع والبعض الآخر في ذمته لاجل معلوم فقبض البائع في جهة معلومة ورجع من غيبته وأذكر البيع الصادر منه ويريد الآن أن يدفع الدراهم التي قبضها من المشتري منكر البيعة له فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري بيعه له بالبيعة العادلة يقضى له بالبيع المذكور ولا عبرة بانكار البائع البيع المذكور بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت المشتري دعواه الشراء من مالك العقار المذكور بالوجه الشرعي وكان البيع مستوفيا شرائط الصحة لا عبرة بانكار البائع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة مشتركين في بقرتين لكل واحد منهما النصف في كل بقرة من البقرتين فقتلوا صلا مع بعضهما واخذ كل واحد منهما بقرة بثمن معلوم من الدراهم بشرط ان البقرة حامل في صلب عقد البيع ثم بعد ذلك بعدة أيام ظهر ان احدي البقرتين لم تكن حاملا فهل والحال هذه يكون البيع المذكور فاسدا حيث وقع الشرط المذكور في صلب العقد ويكون لشترها ردها على الشريكة البائعة (اجاب) صرح علما وأبان بفساد شرط الحمل فاسد فحيث وقع الشرط المذكور في صلب العقد يفسد البيع ويكون للمشتري فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار بطريق الارث عن أبيه فحن والعياذ بالله تعالى جنونا ولم يزل مطبعا واستمر في جنونه مدة تزيد على عشرين سنة ثم بعد ذلك ادعى رجل من أهل البلد بانه اشترى منه الحصة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت وقوع البيع من المالك في مدة جنونه بالبيعة الشرعية ولم يثبت وقوعه في الصحة لا يصح البيع ولا ينفذ وتكون الحصة باقية على ملكه (اجاب) يشترط لصحة البيع أن يكون كل من المتعاقدين عاقلا فلا يصح بيع مجنون ولا شراؤه والله تعالى أعلم (سئل) في أخ وأخت يملكان دارا خربا باعها الرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم واستولى عليها

مطلب بيع البهاثم بشرط
الحمل فاسد

٢٢ ١٢٧١

مطلب لا يصح بيع المجنون
ولا شراؤه

٢٧ ١٢٧١

المشتري وضار يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة ثم مات أحد البائعين عن وارث فانكر الوارث البيع وأراد الرجوع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت البيع من مورث المدعي قبل موته بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار الوارث ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت المشتري شراؤه من المورث حال صحته بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار الوارث ذلك وليس لهم معارضته فيما ذكره الابوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ماهرة بنت فرسه باعها لرجل اجنبي بثمن معلوم منذ سبع عشرة سنة والمشتري يتصرف فيها والآن يريد البائع ابطال البيع متعللا بان أمهات لث لابنه والحال ان ابنه معه في عياله ومع بن له ولم يكن له مال خاص به ولا بمنزوحه فهل لا يجاب البائع لذلك ولا يكون له ابطال البيع ولا عبرة بتعلله المذكور حيث كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية (اجاب) ليس للبائع ابطال البيع بتعلله المذكور والحال ما ذكر ومن سعى في نقض ما تم من جهته ففسعه مردود عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض خربة خالية من البناء فقبلا لا بد لا مؤبدا وترك كل منهما ماحقه من نصيبه لآخر باختياره ووضع كل منهما ما يده على ما خصه منذ ثمان سنين وحدث أحدهما بناء فيما أخذ ثم هدم حائط الباني فأراد اعادته فنهه الذي يادله متعللا بانه يريد الرجوع في المبادلة فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر ولا يكون له منعه من إعادة حائطه كما كان ويمنع من منازعته بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا وقع بيع المقايضة مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون لاحد المتبايعين الرجوع فيما باعه بدون وجه شرعي ولا يكون له منع الآخر من إعادة البناء في ملكه كما كان حيث لم يتحقق منه ضرر بين المتبايعين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا خربا وكل آخر في بيعه وباعه الوكيل لرجل اجنبي بثمن معلوم وهو ثمن المثل وقبض الوكيل الثمن واستولى المشتري على المكان وبناءه ثم بعد مدة أراد البائع الرجوع في المبيع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا حيث باعه الوكيل بثمن المثل (اجاب) اذا كان التوكيل بالبيع ثابتا بالوجه الشرعي وباع الوكيل حسب الوكالة لا يكون للرجوع فيه بدون وجه شرعي حيث استوفى البيع شرائط الازوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى شيئا موزونا لا تتفاوت ابعاضه بثمن معلوم بعد تعيين مقدار المبيع ورأى المشتري بعضه وهو المسمى بالعينة قبل الشراء قاصدا الشراء وبعد تمام البيع أراد المشتري فسخه وعدم قبول المبيع مع انه لم يوجد المبيع متغيرا عما رآه من العينة ولا عيب بالمبيع فهل لا يجاب الى فسخ البيع بدون رضا البائع وليس له رده بخيار الرؤية حيث رأى بعضه قبل الشراء وهو وانعقد باقيه حيث وقع البيع صحيحا لازما والحال ما ذكر (اجاب) نعم ليس له فسخ البيع

ذی القعدة

٢

٨

المذ كور ولاود المبيع بخيار الرؤية والحال ما ذكرنا من جوابه من ان المبيع اذا كانت
اجزؤه لا تتفاوت كالمكيل والموزون وعلامته ان يعرف بالتموذج فيكتفي برؤية واحد
منها في سقوط الخيار أو افاده في رد المختار في خيار الرؤية عن الفتح والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك دارا مع جانب نخيل مات في غيبته عن وارث فحضر الوارث من غيبته وطلب
الدار والنخيل من واصلع اليد فادعى واصلع اليد انه اشترى ذلك من شيخ البلد فهل والحال
هذه اذا اثبت الوارث الملك في الدار والنخيل عن مورثه بالبينة الشرعية يكون المبيع
باطلا ويجوز المشتري على تسليم المبيع للوارث المذ كور حيث لم يجز البيع (اجاب) اذا
ثبت الملك فيما ذكر للوارث المذ كور عن مورثه بطريق شرعي ولم يثبت انتقاله عن
ملكه بناقل شرعي يؤمر واصلع اليد بتسليمه اليه حيث لا مانع والافلا والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة يملكون عقارا متقرا بمشجونا بالاتربة وفيه بعض انقاض وبعضهم
غائب فباع المحاضر جميعه عن نفسه بالاصالة وعن باقي شركائه بالوكالة المدة الثابتة
شرعا فبعد ذلك حضر الغائبون وحين علموا بذلك اقرروا وصاروا المشتري يتصرف فيه
تصرف الملاك بنقل الاتربة والانقاض وصرفها في جهة له أخرى ومضى على ذلك مدة
تزيد على اثنتين وعشرين سنة وهم حاضرون ومشاهدون لوضع يده وتصرفه المذ كور
تلك المدة ولم ينازعوه في شيء ثم اراد المشتري بيع المشتري فعارضه الذين كانوا غائبين
وادعوا ان البيع في نصيبنا كان بغير اذننا ويريدون نقض البيع الصادر من وكيلهم
فهل لا يجابون لذلك حيث كان التوكيل منهم ثابتا شرعيا وقد علموا بالبيع بعد
حضورهم واقروه خصوصا وقد شاهدوا وضع يد المشتري وتصرفه المذ كور المدة
المذ كورة ولم ينازعوه في شيء (اجاب) اذا كان التوكيل بالبيع من الشركاء المذ كورين
لمن باع ثابتا بالوجه الشرعي كما هو المذ كور لا يكون لهم نقض البيع المذ كور والحال
ما ذكرنا من انكارهم التوكيل به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وولد
وبنت منها قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فوضعت الزوجة يدها على
ميراثه بغير وصاية شرعية وصارت تتصرف في ذلك وباعت بعض العقار بدون وجه
شرعي فهل اذا باع القاصران واراد افسخ البيع المذ كور يكون لهما ذلك حيث صدر
من أمهما بدون وجه شرعي (اجاب) لا ينفذ بيع الام في نصيب القاصرين من العقار
المذ كور بدون ولاية شرعية فلهما الفسخ بعد البلوغ حيث لا مانع بل لا يصح بيع
عقارهما بدون مسوغ أصلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت ما يخصها من تركه
أبيها شائعا قبل قسمة التركة لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم فما الحكم في هذا
البيع (اجاب) اذا توفرت شروط صحة البيع ككون المبيع معلوما صحيح ولو كان المبيع
شائعا والالا والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى احدهما في بستان بقدر معلوم من
الدراهم من رجلين فوضع المشتريان أيديهما على ذلك وصارا يتصرفان في ذلك تصرف

الملاك في املاكهم مدة مع حضور البائعين المذ كورين واطلاعهما على ذلك ثم بعد ذلك
اراد البائعان الرجوع في المبيع على المشتري وابطال البيع المذ كور متعللين بانه غرهما
في البيع المذ كور فهل والحال هذه لا عبرة بتعللهم المذ كور ويكون البيع المذ كور
صحيا نافذا حيث كان عند القيمة وقت البيع (اجاب) اذا صدر البيع المذ كور
مستوفيا شرائط الصحة والزوم لا يكون للبائعين نقضه بمجرد تعللهم بالغرور المذ كور
ما لم يثبت الغبن الفاحش والغرور فيه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
واضعين أيديهم على أرض زراعية أميرية ونخيل أسقطوا وتركوها عنهم باختيارهم من
منفعة الأرض المذ كورة لرجل طائعين مختارين في نظير قدر معلوم من الدراهم
وباعوا النخيل المذ كور لمن اسقطوا له الحق في الأرض المذ كورة بقدر معلوم من
الدراهم فوضع المسقط له يده على الأرض المذ كورة وعلى النخيل المذ كور وصار
يتصرف في ذلك مدة من السنين وهو يدفع ما عليهم بالجهة الديوان مع حضور البائعين
للنخيل المذ كور المسقطين في الأرض المذ كورة والآن أنكر الجماعة المذ كورون الاسقاط
في الأرض والبيع في النخيل المذ كور لواصلع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط
والترك بالاختيار في الأرض المذ كورة والبيع في النخيل لواصلع اليد بالبينة الشرعية
لا عبرة بانكارهم المذ كور ويمنعون من معارضة واصلع اليد في ذلك بدون وجه شرعي
(اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كل من اسقاط المنفعة في تلك الأرض من أصحاب
الحق والبيع للنخيل منهم مستوفيا شرائط الصحة والزوم فلا عبرة بانكارهم وليس
لهم معارضة واصلع اليد الآن بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وعن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من نخيل وغيره ومن جلة ما تركه
أطيان زراعية الأميرية فباعته الزوجة مع الابن نصيبهما من النخيل شائعا بماله من
حق القرار لامرأة أجنبية بثمن معلوم وأسقط الابن وترك حقه باختياره من قطعة أرض
زراعية لها بلفظ البيع منذ عشرين سنة وزاد بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون
بيد المشتري وهي تتصرف فيما ذكر من النخيل والأرض من غير منازع لها تلك المدة
والآن يريد كل من الزوجة والابن ابطال البيع متعللين بانه وقت البيع كان قاصرا ولم
يحضر والزوجة متعلقة بانهم لم يقبض ثمنها فهل اذا ثبت أن الابن باع بنفسه وأنه كان
بالغا وقت البيع وثبت أن المرأة باعت واعترفت بانها قبضت الثمن يكون البيع صحيا
نافذا ولا عبرة بتعلل كل منهما ويمنعان من منازعة المشتري فيما اشترته بدون وجه شرعي
(اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي صدور البيع في النخيل والأرض من حق القرار
والاسقاط والترك الاختياري في أرض الزراعة الأميرية من مستحقها حال بلوغه وورثه
لا يكون له ابطال ما ذكر حيث وقع مستوفيا شرائط الصحة وليس للزوجة المذ كورة
ابطال البيع الصادر منها بمجرد عدم قبضها الثمن على فرض عدم ثبوت القبض عليها

محرم سنة

بطريق شرعي بل لها المطالبة بالثمن فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى شعير يذهبها على انه ذهب اسلامبولي في عدة سنة أراد المشتري بيعه فبين انه ذهب مصري فهل يكون له رده على بائعه اذا لم يحصل فيه نقص عين ولا قيمة (اجاب) حيث تبين في المبيع خلاف الوصف المرغوب فيه المشروط في العقد يكون للمشتري رده على بائعه اذا لم يوجد منه ما يفيد رضاه بالمبيع بعد العلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في عقار من مالكة بثمن معلوم من الدراهم ولم يدفع الثمن للمالك والحال ان المشتري شاهد المبيع وادّعى رضى به بحضرة بينة شرعية ثم بعد عقد البيع ولزومه انكر المشتري رؤية المبيع وشاهدته له يريد بذلك فسخ البيع ورده على البائع بذلك فهل والحال هذه اذا ثبت للمالك رؤية المشتري وشاهدته للمبيع يقضي له ببينه ولا يجاب المشتري لفسخ البيع المذكور بتعلله بذلك ويجوز على دفع الثمن للمالك حيث لم يكن في البيع غبن ولا غرور وكان ثمنه ثمن المثل (اجاب) لو اختلف البائع والمشتري في أصل الرؤية بان ادعى البائع ان المشتري رأى المبيع قبل الشراء وانكر المشتري ذلك يكون القول قول المشتري ببينه والبينة على البائع لانه مدعى والمشتري منكر وخيار الرؤية انما يسقط اذا وجدت رؤية المبيع قبل شرائه فاصدا الشراء عند رؤيته فلوراه لا تقصد شرائه ثم شراءه يكون له الخيار لانه لم يتأمل التأمل المفيد وهو الذي عول عليه صاحب التمرير ويشترط أيضا ان يكون عالما وقت الشراء بانه مئبىه السابق فاذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي فلا خيار له الا اذا تغير فحينئذ يخبر ولوراه بعد الشراء ثبت له الخيار ويمتد خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا من قول أو فعل أو يتعيب أو يهلك بعضه عنده وقد اشترطوا رؤية المشتري داخل بيوت الدار ولا يكتفى برؤية داخل الدار وهو الصحيح وعليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم سلم في أربعة ارباق من نوع معلوم بكييل معلوم وأجل معلوم يدفعها المسلم له في حلول الاجل المعلوم في الاجل المعلوم ودفع المسلم له الى المسلم اربدين وامتنع من دفع الباقي متعللا بارتفاع الاسعار فهل اذا كان المسلم صحيحا مستوفيا للشروط يجبر المسلم له على دفع الباقي ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) اذا استوفى المسلم المذكور شرائط الصحة يجبر المسلم اليه على ايقاع رب السلم المسلم فيه عند حلول الاجل ولا عبرة بتعلل المسلم اليه بارتفاع الاسعار بعد عقد السلم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات عن اولاده وترك كاهما رثا لم يقاب بعضهم عن بلد الدار وارثا تركب الحاضر منهم ديونا على نفسه خاصة فطلبت منه فباع جميع الدار نصيبه ونصيب باقي اخوته الغائبين بدون توكيل عنهم في ذلك ودفع ثمنها في الدين الذي عليه خاصة فهل اذا حضر الغائب من غيبته ولم يجز البيع في نصيبه ورده يرتد حيث كان بالغاء اقل وقت البيع ولم يوكله وكان حقه في تلك الدار ثابتا

بالوجه

محرم سنة

بالوجه الشرعي ولم يتبع الدار في دين عليه ولا على مورث الكل (اجاب) نعم يكون للغائب فسخ البيع في نصيبه اذ هو موقوف على اجازته والحال ما ذكر في السؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم لآخر قدرا معلوما من الدراهم في مقدار من البر ولم يبين له قدرا لاجل ولا محل التسليم ولا مكيالا معلوما ولا نوعه فهل والحال هذه يكون هذا اسلما فاسدا حيث لم يكن مستوفيا للشروط السلم الصحيح ويؤمر من استلم رأس المال برده ان استلمه منه (اجاب) نعم السلم المذكور فاسد وعلى المسلم اليه رد رأس مال السلم الى ربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت قاصرة منها وعن بنت وابن من امرأة أخرى وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة مات ترك ساقيتان قصرت أم القاصرة ووكلت رجلا في اخذ ما يخص بنتها القاصرة بدون ولاية شرعية قصرت الوكيل وباع حصاة القاصرة بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا يصح هذا البيع ولا ينفذ واذا بلغت القاصرة يكون البيع موقفا على اذنها واجازتها فان اجازته نفذ وان ردت به بطل (اجاب) ليس لمن وكلته الام بأخذ نصيب بنتها القاصرة التي لم تكن وصيا عليها ولا يبيع نصيب البنت المذكورة في الساقيتين حيث لم يكن وصيا على البنت ولا وكيلا بالبيع عن يملك ذلك وحينئذ يكون للقاصرة بعد بلوغها فسخ البيع واسترداد المبيع اليها اذا كان له مجيز وقت العقد وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين واضعين أيديهما على قطعة أرض زراعية أميرية بها بعض أشجار اثل فاسقط الرجلان المذكوران حقهما في الارض المذكورة لرجل أجنبي في نظير قدر معلوم من الدراهم باختيارهما طائعين مختارين وباعاله الشجر المذكور بقدر معلوم من الدراهم أيضا ووضع الرجل المذكور يده على ذلك ومكنه الحاكم من زراعة الارض المذكورة وصار يتصرف في ذلك مدة تزيد على عشرين سنة ولم ينازعه أحد في ذلك ثم مات البائعان المذكوران عن ورثة فانكرت الورثة بيع مورثيهما في الشجر المذكور فهل والحال هذه اذا أثبت المشتري بيع مورثيهما في الشجر المذكور له بالبينة الشرعية يقضي له بها ولا عبرة بانكارهم ذلك (اجاب) اذا أثبت المشتري شراء تلك الأشجار من الرجلين المذكورين حال صحتهما مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار الورثة ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة بالغين راشدين في معيشة واحدة اذنوا لاحدهم في التصرف ورضوه أن يكون هو المتصرف عليهم في البيع والشراء وغير ذلك ولهم دار مشتركة بينهم فباعها المتصرف عليهم بحضورهم ورضاهم بالبيع وأقبضهم الثمن المعلوم ووضع يده المشتري عليها وهمها وبناهما مع حضورهم ومضى على ذلك ثلاث عشرة سنة فادعى أحدهم ان نصيبه باق على ملكه لكونه لم يوكل البائع بالبيع المذكور فهل يكون قبضهم الثمن ورضاهم بالبيع اجازة منهم (اجاب) قبض المالك ثمن المبيع او طلبه من المشتري اجازة للبيع

١٢٧٢ ٤
مطلب اذا تبين خلاف الوصف المرغوب فيه يكون للمشتري رد المبيع

١٢٧٢ ٦
مطلب القول لمنكر الرؤية والبينة المدعى بها

مطلب تعتبر الرؤية قبل الشراء اذا قصده وشروط الرؤية

مطلب يمتد خيار الرؤية بجميع العمر ما لم يمنع منه مانع

١٢٧٢ ٦

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٧

كافي الدر عن العمادية وهذا على فرض انه لم يוכל المالك البائع به والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مكث تحت يده عقار هون من رجل آخر خمس سنين وبعد موت ذلك
الرجل الراهن وقد ترك أولادا أربعة اثنين بالغين رشدين وآخرين قاصرين باع أحد
البنين عن نفسه وعن أخيه البالغ بطريق قومه كيله من ذلك الميراث ما خصهما من
ذلك العقار بقدر معلوم من الدراهم وسلم له البائع جميع الحجج والسندات لذلك العقار
التي كانت تحت يده وحاسبه بمبلغ ما خصهما من دين الرهن والباقي من الثمن تشاؤوا
فيه معه بعد عقد ذلك البيع أنه لا يدفعه له الا بعد تسليمه من ذلك البائع حجة ذلك البيع
ثم سافر البائع لجهة بها أخوه وطلب من المشتري بقية الثمن فأرسله لو كيله بتلك الجهة
بتسليمه له ما بقي الثمن فتسليمه ذلك الباقي فلا أن يريد الاخوان فسخ البيع لكونهما
قد رآيا العقار بسبب اصلاح المشتري وتجديده له ازدادت قيمته عما كان فهل ليس
لهما فسخ ذلك البيع بعد ثبوته ويكون جميع ما ثبت بالوجه الشرعي أنهما استلما من
وكيل ذلك المشتري بحسب ما عليهما ولم يوزن به (أجاب) اذا تم البيع المذكور واستوفى
شروط الحجة والزوم ولم يوجد في صلب العقد شرط مفسد للبيع كإجيل الثمن الى أجل
مجهول جهالة فاحشة أو متقاربة كثير وزلا يكون للاخوان المذكورين فسخه بمجرد أن
قيمة المبيع ازدادت بسبب ما جدد المشتري فيه من البناء وما أخذ الاخوان
المذكورين من وكيل المشتري على انه من الثمن بحسب ما عليهما منه اذا ثبت ما ذكر
بطريق شرعي اما اذا وجد شرط مفسد فانه يفند ويكون حكمه أنه يملك بالقبض باذن
البائع صريحا ودلالة بقيته وعلى كل فسخه ما لم يوجد مانع ومنه بناء المشتري فيه كما هنا
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار فبادلا بالدارين المذكورين ولم ير
أحدهما دار صاحبه قبل عقد المبادلة فهل والحال هذه يكون للذي لم ير الدار المبادلة بها
الفسخ بخيار الرؤية أم لا سيما وأنه لم يرها قبل عقد المبادلة ويكون له بعد الفسخ أخذ
داره من يد صاحبه اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) يصح شراء الانسان لماله بره
ويثبت له خيار الرؤية بعده فيكون له الفسخ به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر حصة في دار وحانوت بالغبن الفاحش والغرور بقول المشتري
للبيع انهما لا يبايان الا كذا وكذا ثم بعد ذلك ظهر للبائع انه مغبون ومغرو في
البيع فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بالبينة الشرعية يكون البيع باطلا ويجوز
المشتري على رد المبيع للبائع (أجاب) لا يكون البيع باطلا بمجرد صدور الغبن الفاحش
والغرور الا انه اذا تحقق كل منهما بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت بعض عقار وحلي ومثقال لبنت ابنتها بجزء
معلوم وكتبت بذلك حجة شرعية ومضى على ذلك مدة وبنت الابن تتصرف في ذلك بعد
قبضه ثم ماتت المرأة البائعة عن بنت ابنتها المذكورة واختها وصارت البنت تتصرف

كذلك

مطلب في حكم البيع الفاسد

كذلك بعد موت المرأة في ذلك مدة ست سنوات ثم ماتت البنت المشتريه المذكورة
عن ورثة فأراد اختها المرأة المذكورة أن تزعم نصيبها مما باعته اختها لابنتها من يد
الورثة منكرتين للبيع فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي بيع مورثته مما لاذ كر ليس لها
معارضة وورثة بنت الابن المذكورين بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق بيع المورثة
المذكورة لذلك مستوفيا شرائط الحجة والزوم لا يكون لاختها البائعة معارضة وورثة
المشتريه في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ملك عقارا باعها لآخر بثمن معلوم أقبضه اياه بخضرة بينة شرعية بموجب حجة شرعية ثابتة
المضمون فبعد أن وضع المشتري يده عاينه مدة أشهر وعمره يدعي البائع بطلان البيع
متمللا بأنه باعه بالغبن الفاحش وأنه لم يقبض بعض الثمن فهل اذا ثبت كل من البيع
وقبض الثمن لا يجاب البائع لذلك ولا يمكن من ابطال البيع ولا عبرة بتلك المذكورة ويمنع
من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا صدر البيع المذكور
مستوفيا شرائط الحجة والزوم لا يكون للبائع المذكور ابطاله بدون وجه شرعي وليس
للبيع فسخ البيع بمجرد صدور الغبن الفاحش اذا لم يكن مغرورا فيه فان تحقق الغبن
الفاحش والغرور بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في ناقة مشتركة لرجل نصفها ولاخوين في معيشة واحدة نصفها أحدهما
متصرف باذن أخيه فان تحت تلك الناقة فصلا فاستأذن القاني المتصرف من الاخوين
في بيع النصف وابقاء النصف له ولهما كما هي العادة في كل نتاج مشترك فأذن له في البيع
وبعد أن صار الفصيل جلا يدعي أحد الاخوين بأن له الربع خاصة متمللا بأنه لم يأذن
للمتصرف في البيع فهل اذا كان اذنه لاخيه في التصرف بالبيع ثابتا لا يجاب لذلك ولا عبرة
بانكاره ويكون النصف بين الاخوين وشريكتهم ما نصفا اذا تحقق ما ذكر بالوجه
الشرعي (أجاب) من ثبت عليه الاذن بالبيع في نصيبه أو اجازته بالوجه الشرعي
لا يكون له ابطاله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واطع يده على
ومكان بعضه وقف وبعضه ملك فوكل وصيلا في بيع جميع المكان فباعه الوكيل
لرجل آخر بثمن المثل فهل والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبينة الشرعية يكون
البيع نافذا في الحصة المملوكة للوكل المذكور دون الحصة الموقوفة وترد الحصة
الموقوفة لجهة وقفها (أجاب) المصريح به في متن التنوير وغيره صحة البيع في ملك المضم
الى وقف ولو الوقف محكوم به والذي أفقته بمولانا أبو السعد ومفتي الديار الرومية
ووافق بعض العلماء ومنهم صاحب البحر فساد البيع اذا كان الوقف محكوم به
اما البيع في الوقف فلا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
تخيلا بثمن معلوم وقبضه واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه تصرف المالك مع
مشاهدة البائع مدة تزيد على خمس وعشرين سنة والآن ينكر البائع البيع ويدعي ان

ربيع الاول

مطلب في حكم البيع المالك
المضمون الى الوقف

لاستبلاء عليه كرها بغير حق ومع واضح اليدينة بالبيع المذ كور فهل والحال ماذ كر
اذا ثبت البيع باليدينة الشرعية لواضع اليد يقضي بالتخييل له ولا عبرة بانكار البائع
البيع (اجاب) نعم لا عبرة بانكار البائع البيع اذا اثبتته المشتري مستوفيا شرائط الصحة
واللزوم بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لا خردا معلوما من البر
بمثن معلوم لكل اردب بحضرة يينة و بعد تمام العقد ولزومه باعه البائع ثانيا لرجل آخر
وامتنع من تسليمه للمشتري الاول فهل اذا ثبت البيع الاول بالوجه الشرعي يكون البيع
الثاني فاسدا وعلى البائع تسليمه للمشتري الاول (اجاب) اذا صدر البيع الاول صحيحا لازما
لا يكون للبائع بيعه ثانيا من آخر والحال ماذ كر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر جاموسة بقدر معلوم من الدراهم على انها للذبح عظام في قفة على يد يينة شرعية
ولم يبين البائع للمشتري ان كانت الجاموسة حاملا او غير حامل ثم بعد مدة ايام تبين ان
الجاموسة حامل فأراد البائع فسخ البيع وأخذ الجاموسة من يد المشتري لظهور الحمل بها
فهل لا يحجب لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا (اجاب) حيث وقع البيع المذ كور
صحيحا لازما لا يكون للبائع فسخه بظهور ان الجاموسة المبيعة حامل والحال ماذ كر والله
تعالى اعلم (سئل) في اخوة مشتر كين في دار فباعها الحاكيم بمثن معلوم في دين اميرى عليهم
وأجازوا ابيع باختيارهم ورضاهم وقبضها المشتري وتصرف فيها مدة نحو ست عشرة
سنة وباعها المشتري لرجل آخر وقبضها وتصرف فيها مدة ست سنوات فهل اذا أراد بعض
الاخوة الرجوع في حصته ودفع ما يخصه من الثمن مع اللابان الثمن الذي بيعت به قليل
لا يساوى قيمتها الا ان لا يحجب لذلك مع اعترافه بالبيع والاجازة باختياره (اجاب) نعم
لا يحجب لذلك بمجرد تعمله المذ كور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
تملك نصف منزل في ربيع باعته لاجني بمثن معلوم من الدراهم في مرض موتها والحال
انه خال عن الحياطة فهل والحال هذه يكون البيع صحيحا نافذا (اجاب) نعم ينفذ البيع في
مرض الموت لاجني بمثن المثل حيث استوفى شرائط الصحة وكان البائع ذاعقل مختار
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى عقارا مشتر كاه شتملا على تخيل باع أحده
الشر كاه حصته فيه وحصته ابن أخيه القاصر بطريق الوصاية عليه من القاضي وباعته
أيضا حصتها أخيه البالغة وأما بانفسهما وكتب بذلك وثيقة شرعية فالان لما بلغ
القاصر يريد الرجوع في حصته متعللا بقصره وقت البيع وكونه لم تكن هناك حاجة
تستدعي بيع عمه حصته فهل اذا ثبتت وصايته عليه وان يئعه انما كان لضرورة
الاتفاق على القاصر لاسما ووثيقة الوصاية من القاضي بيد المشتري ووثيقة البيع
مذ كور فيها هذا المصوغ (اجاب) اذا كان المذ كور وقت بيع حصته ابن أخيه
وصيا شرعيا عليه وباع تلك الحصه للمشتري المذ كور لضرورة الاتفاق على الصغير بمثن
المثل وثبت ماذ كر بالوجه الشرعي لا يكون للقاصر والحال هذه نقض البيع بدون وجه

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

٢٩

١٢٧٢

٤

ربيع الثاني

شرعي

شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بقرة من آخر بشرط العشر منذ شهرين
فبعد مضي شهر من وقت الشراء تبين ان لا عشر بها فرجع المشتري بها الى البائع
ليردها عليه فقال البائع للمشتري ان لم تكن جستها فحسها فان ظهرت حاملا فهي لك
وان ظهرت فارغة ردها الى جستها فاخبره الجساس انها حامل فاخذها المشتري على ذلك
ثم بعد مدة ظهرت انها فارغة لا عشر بها فهل يكون البيع بهذا الشرط فاسدا وترد البقرة
على البائع ولا عبرة بانخبار الجساس (اجاب) اذا اشترى البقرة المذ كورة على انها حامل
فسد البيع لانه شرط فاسد لا وصف اذ ما في البطن لا تعرف حقيقة كما صرحوا به والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر معلوم ودفع لها بعضه أمتعة بعد تقويمها
ومعرفة عنها وهو خسمائة قرش وكان ذلك الزوج قد اشترى اها من اربابها بمثن في
ذمته وقبضها باذن مالكها فهل اذا دخل الزوج بالزوجة المذ كورة وأراد ارباب الامتعة
الرجوع على الزوجة وأخذها منها العشرة الزوج بمثنها ليس لهم ذلك ويمنعون عنها
(اجاب) اذا ثبت شراء الزوج لنفسه الامتعة المذ كورة من مالكها اشراء صحيحا مستوفيا
شرائطه الشرعية لا يكون للبائع معارضة الزوجة في تلك الامتعة التي قبضتها عوضا عن
بعض صداقها من المشتري المذ كور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن ولد بالغ وبنت بالغة حاضرين وعن قاصر من وزوجة وبنت بالغة غائبة في بلدهم
بالريف وترك طاحونة هناك فجاء رجل وطلب ان يشتري الحجرة وقاعدته التي يبلدهم
فباعت البنت الحاضرة والزوجة والولد عن نفسه وعن القاصر من وعن أخته الكبيرة
الغائبة المذ كورة والتمز للمشتري انه اذا نازعته أخته الغائبة والقاصر ان يعديلوها
يكون ملزوما بارضائهم ثم سافر الولد الى بلدهم ليستأذن أخته التي يبلدهم فادعت ان
والدها ملوكها جميع الطاحونة بالهبة الشرعية وهو في حال الصحة وقالت استوليت
عليها ووضع يدي وذلك بحضرة يينة فالحكم في هذا البيع وفي الهبة المتقدمة
عليه (اجاب) اذا اثبتت الاخت الغائبة ما ادعت من الهبة من أبيها لالحال صحة
بطريق شرعي واستوفت الهبة شرائط الصحة وكان ما بيع من حلة الموهوب توقف
البيع من غير المالك على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل وكذا الحكم في بيع
نصيب باقي الشر كاه بدون ولاية شرعية عليهم لم يثبت الهبة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر سفينة بمثن معلوم وشرط المشتري على البائع في صلب
العقد انه يدفع له نصف الثمن حالا والنصف الآخر الى أجل مجهول وهو حتى يوسعهها
معاشا ويسافر بها في دفع له بعد ذلك النصف الباقي من الثمن فالحكم في ذلك البيع
اذا ثبت ماذ كر باليدينة الشرعية (اجاب) البيع بمثن مؤجل الى أجل مجهول فاسد
كما هو مصرح به والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبأيديهما
أطيان زراعة أميرية ورعا بعضهما برسيم فباع المتصرف منهما ورع عثمانية أفدنه من

١٢٧٢

٢١

مطلب شرعي بقرة على أنها
حامل فسد البيع

١٢٧٢

٢٥

جادي الاولى

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

٤

البرسم لرجل اجنبي بمن معلوم قبض نصفه منذ شهرين والآن يريد البائع ابطال البيع بعد تصرف المشتري فيها متعلا بالان انا لم يأذنه بالبيع فهل اذا ثبت أنه وكيل عن أخيه في البيع لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلاه (اجاب) اذا ثبت التوكيل بالبيع لا يكون للوكيل نفسه اذا صدر مستوفيا شرائط الصحة والازوم أما البائع فليس له المعارضة بذلك اذ هو سعي في نقض ما تم من جهته والله تعالى أعلم (سئل) في اشجار مغروسة في أرض أميرية فسلم الأمير تلك الأرض لرجل فاشترى هذا الرجل تلك الاشجار من مالكها وقطعها ثم بعد القطع اخلفت ثم تزاع الأمير تلك الأرض من واصلح السيد عليها وسلمها لاهل تلك الناحية فهل تكون تلك الاشجار الموجودة مسكنا لمن اشترى أصلها لوجود أصلها في الأرض يتصرف فيها مالكها كيف شامو يمنع المعارض له فيها (اجاب) اذا اشترى الشجر للقطع بدون الأرض فقلعه ثم ثبت من أصله او من عروقه شجر آخر فانه للبائع وان قطع من أعلى الشجر فما ثبت يكتسب للمشتري كما في رد المحتار من فصل فيما يدخل في البيع بهما متعلا عن البعر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانين بمن معلوم من الدراهم بجر العربيه وشرط المشتري في صلب العقد أنه لا يدفع له الا ثمن حتى يجر بهما الى غدفان اعجباه دفع ثمنه له وان لم يجباه ردهما عليه وذلك بحضرة بيته شرعية فأخذهما المشتري وجر بهما فلم يجباه فردهما على البائع في اليوم الذي وقع عليه الشرط المذكور فلم يقبلهما البائع فترافعا مع بعضهما على يد الحكماء فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري وقوع ذلك الشرط المذكور من البائع بالبيعة الشرعية يجبر البائع على أخذ الحصانين المذكورين واذا أقام البائع المذكور بيته بعد ذلك على أنه لم يكن هناك شرط في صلب العقد لا عبرة ببيته المذكور (اجاب) اذا ثبت المشتري خيار الشرط الى العقد لنفسه في البيع من قبل البائع في صلب العقد او بعده بالوجه الشرعي يكون له الرد به ولا عبرة حينئذ ببيته بائعا على نفيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض ملاصقة لداره من مالكها بمن معلوم من الدراهم فبعد أربع سنين جدد البائع البيع فأثبته المشتري لدى قاض ثم بعد ذلك ادعى البائع الغبن في البيع المذكور مع ان المشتري المذكور اشترى الأرض بالثمن الذي اشترى اياه البائع مع قصر المدة جدا بين البيعين ولم يثبت دعواه الغبن المذكور فهل لا عبرة بدعوى المدعى المذكور كور المجردة عن الاثبات الشرعي وينع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي على ان البيع لا يفسخ بمجرد الغبن بدون الترخير على ما عليه الميعول والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بماء ضموه ان خليل اعامت عن زوجته وعن بنته ابالغته ببلدة شبرخيت وعن أخواته ببلاد الروم وترك عقارا متخرا فإرادت الزوجة بيع بعضه لتعمير بانيه بدون اذن باقي الوارثات المذكورات فماذا يكون الحكم (اجاب) حيث كان المستحق المالك

غائبا غيبة معلومة لا يباع عقاره الا باذنه حيث لا موجب فليس للزوجة البيع في نصيب باقي الورثة بدون اذنها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى آخر أربعة أطقم كهرمان امانة على يد بيعة ليطلع عليها من يرغب شراءها وما يعطى فيها من الثمن يعلم به صاحبها فصرف فيها بالبيع بدون اذن مالكها فهل اذا لم يخبر مالكها بالبيع المذكور يكون غير نافذ وله ردها عن هي تحت يده واذا كان المشتري استهلكها يكون لمالكها تضمين البائع قيمتها وهل القول قول المالك في القيمة او قول الفاضل (اجاب) اذا وقع من المالك ما يفيد الاذن بالبيع نفذ والا والقول في القيمة لمن يدعي الاقل والبيعة على مدعي الاكثر والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تملك حقة ازمر دابحة الارث عن أبيها باعت أم القاصرة بغير مسوغ شرعي ولم تكن القاصرة محتاجة الى ضرورة نفقة ولا غيرها مع وجود وصي القاصرة فهل لا ينفذ بيع الام الحاق المذكور والحال هذه وللوصي استردادها من يد المشتري (اجاب) الولاية في مال الصغير للوصي دون الام فلا ينفذ بيعها مع وجوده والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض بالارث عن أصولهم وفيها بعض نخيل وبعض اشجار باعوها لرجل بمن معلوم ووضع يده عليها وبني فيها أمكنة وصار ينفع بها مدة سنين والآن أنكروا بيع بعضها ويريدون منازعة المشتري ورفع يده عنها فهل اذا ثبت بيعهم لها بما اشتملت عليه من الحقوق بمقتضى ما في صلب التبايع محدودها الاربع بشهادة البيعة الشرعية بذلك لدى القاضي يقضى بها للمشتري ولا عبرة بانكارهم البيع في بعضها لاسيما وهم حاضرون ومشاهدون لتصرفه فيها نحو العشر سنين ولم ينزعه أحد فيها (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي دخول ذلك البعض في البيع المذكور لا يعتبر انكار البائعين له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخر على ان ياتي له بكل ما يسر من السمار وعند حضور السمار وأخذ منه يدفع له في كل خزمة قدر ما معلوم من الدراهم ودفع له مبلغا معلوما على سبيل التجمل ثم بعد مدة حضر الرجل المذكور ومعه جانب من السمار فوجده معيبا بسبب العرق ولا يصلح لشغل المحصر فامتنع من أخذه منه وأراد مطالبة بما دفعه له من الدراهم بخلافه هل يكون له ذلك ولا يجبر على أخذ السمار المذكور والحال هذه لاسيما ولم يبين عدد خزم السمار ولا أجله (اجاب) نعم يكون له المطالبة بما دفعه له من الدراهم ولا يجبر على أخذ ذلك السمار والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة رجال مشتركين في عديتين لساقيتين مات أحدهم عن ابن قاصر وتزوج ابنتان منهما نحو سنتين وزوجا فبطل الشرع لاربع العديتين المذكورتين الى بلدة اخرى في غيبتهما وقصر الابن المذكور واستعملهما مدة نحو تسعة عشرة سنة وهو منكر وجادلحق الشركا والآن حصل بينهم وبينه نزاع فاقتر بالشركة وادعى بان الشركا الثلاثة باعوا له ما يخصهم في العديتين المذكورتين فأنكر الجميع دعواه والحال

مطلب اشترى الشجر للقطع فقطعه فثبت من أصوله أو عروقه فهو للبائع وان قطعه من اعلاه فلم يشتري

مطلب شرط الخيار في صلب العقد أو بعده صح

انه لا بينة ولا سند يده يشهد له بذلك فهل لا يجاب لذلك ان لم يثبت دعواه الشراء من
الشركاء ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لهم أخذ ما يخصهم في العدين
المذكورتين حيث كان معترفا وكان الحق ثابتا لهم بالطريق الشرعي (اجاب) نعم
لا عبرة بدعواه الشراء منهم بدون اثباتها بطريق شرعي ويكون لكل من الشركاء
الاتقاع بنصيبه من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عبدا لا جرح على
انه يرى من كل عيب فاشتراه على ذلك بثمن معلوم من الدراهم ولم يغبن المشتري في هذا
الشراء ولم يغيره ثم بعد مدة أراد المشتري رد المبيع على بائعه مدعي الغبن الفاحش فقط
بلا تغير ولم يثبت دعواه الغبن المجرده أيضا فهل على فرض حصوله لا يكون له الرد بمجرد
حيث لم يغيره ولا يمكن من فسخ البيع سيما وان لم يثبت الغبن الذي ادعاه (اجاب) نعم ليس
للمشتري رد المبيع على بائعه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والمفتي به انه لا رد يغبن
فاحش ان لم يغيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في بيت باعته في مرض موتها
لبنتيها الباتنتين بقدر معلوم من الدراهم ثم ماتت الباتنة المذكورة عن بنتيها
المذكورتين وعن ابن عم عاصب فهل والحال هذه اذا لم يجز ابن العم العاصب المذكور
البيع المذكور للبنتين المذكورتين لا ينفذ البيع ويكون موقفا على اجازته ان اجازته
نفذ وان رده بطل (اجاب) لا ينفذ بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته بدون اجازة
باقيمهم ولو بمثل القيمة على قول الامام الاعظم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
قنابعا لا يخرج بثمن معلوم وبعد ان مكث عند المشتري نحو ثلاثة ايام ابقى والا ن يريد
المشتري الرجوع على البائع ومطالبته بالثمن الذي دفعه له متعللا بان عاقبته الا باق فهل
لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبته باسترداد الثمن حيث كان الثمن غائبا ولا عبرة بتعاليه
(اجاب) نعم ليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عوده من الاباق وكذا يرجع
بنقصان العيب مادام الثمن حيا آتيا عند الامام رحمه الله تعالى كفي الجرح والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانبا من الارز الاخضر وزنا وكذا جانبا من البهايم
بثمن معلوم لكل من الارز والبهايم والحال ان المشتري لم يعاين ما اشتراه ولم ير عينته
ولم يقبضه ولم يستلمه ولم يزنه فهل يكون للمشتري فسخ البيع حيث لم يره وقت البيع
ولا قبله ويرجع المشتري على البائع بما دفعه من الثمن (اجاب) من اشترى شيئا لم يره صح
شراؤه وله الخيار فالمشتري المذكور والحال ما ذكر فسخ البيع بخيار الرؤية ولو لم يكن
المبيع معيبا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وأعقب ذرية بعضها بالغ وبعضها
قاصر وترك لهم عقارا ومواشي وأمتعة وكان ذلك الميت له وكيل في حال حياته ينوب عنه
في غيبته فاتفق هو وعمدة الناحية على حصر تلك المتروكات وتقسيمها برأيهما فصول ذلك
الوكيل يبيع فيها له ولغيره وأحضر ذلك العمدة البالغ من الورثة وجبره على ان يبيع عن
نفسه وعن اخوته دارهم الموزونة ثم لا يخرج فهل اذا كان الوكيل ليس وصيا ولا وكلا

عن البالغ ولا قيمان طرف القاضي يكون يبيعه باطلا لا سيما وقد تحقق انه كان بالغين
الفاحش واذا تحقق ان البالغ لم يبيع الدار لوقع في التلف او في أسبابه مع تحقق ان
ذلك العمدة متمكن من ذلك يكون ذلك البيع غير نافذ وكذا قبضه للثمن على الوجه
المذكور يكون غير اجازة منه ويكون للورثة الرجوع في أعيان التركة واستردادها من
أخذها بالبيع على ذلك الوجه المشروح وكذا بالانطباق في بعض مواضع أخذها ذلك العمدة
لنفسه من التركة من غير ثمن ولا وجه شرعي ولا يكون ما دفعه ذلك العمدة من كتب
وثائق بالبيع من قاضي الناحية على غير الواقع مانعا لهم من الدعوى واسترداد ما ثبت
انه حق لهم بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يكن ذلك الوكيل وصيا من قبل الميت أو القاضي
ولا وكلا عن البالغ من الورثة فبيعه متروكات الميت والحال هذه غير نافذ ولا ورثة أو نائبهم
استرداد ما باع عنه هو وتحت يده اذا كان قائما حيث لا اجازة عن يملكها ولا مانع واذا تحقق
الا كراه الشرعي على بيع البالغ من الورثة لتلك الدار يكون له فسخ البيع في نصيبه اذا لم
يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا ولا يتفدي به في نصيب باقي
الورثة بدون ولا يشرعية عنهم ولو كان البيع باختياره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أعنى وكل رجلا آخر في شراء نخيل مفروس مع أرضه من رجل آخر بثمن معلوم دفعه له
بحضرة بينة وكتب حجة بالشراء من نائب الشرع وخلت يده البائع عن المبيع ووضع
المشتري يده عليه مدة أربع سنين وهو يتنقل ثمره وبعد ذلك توفي البائع وبعد وفاته مكث
أربع سنين وهو واضح أيضا يده عليه ثم ان ولد البائع يريد الا أن منازعة المشتري وافساد
بيع والده وبأخذ النخل فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية شراء هذا الرجل بالنخل بالوكيل من
مورث المدعي في حال حياته ومعاينة والده هذه المدة ولم ينزع واضع اليد يمنع من معارضة
واضع اليد حيث كانت معارضة بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بطريق شرعي
شراء ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لولد البائع معارضة المشتري في ذلك بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه باعها لرجل
أجنبي بثمن معلوم منذ خمس عشرة سنة وزيادة فوجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة
المضمون والا ن ادعى رجل أجنبي بان له حصه فيها فانكر المشتري المذكور دعواه
الحال انه لا بينة ولا سند يده يشهد له باستحقاق شيء منها فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة
بدعواه المجردة عن الاثبات واذا تعدى شيخ البلد ونزعها من المشتري بالجرح وتصرف فيها
بالبيع لرجل آخر بدون اذن واجازة من مالكها لا ينفذ بيعه ويكون له فسخ البيع
واستردادها من المشتري لها من شيخ البلد المذكور واذا ثبت ذلك بالطريق الشرعي
(اجاب) لا يقضي المدعي مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولا ينفذ بيع ملك الغير
بدون اذن المالك ولا وجه شرعي ويكون موقفا على اجازته فان اجازته نفذ وان رده
بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية وجعلين بعد وثيقة ومعاينة ما ذكر من

مدن له بماله عليه من الدين وزيادة بعض دراهم دفعها له بحضرة بينة وقبض المبيع
فهل اذا اراد المشتري رد المبيع على البائع بعد ذلك متعللا بأنه مغبون في البيع المذكور
ليس له ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) المقتضى به انه لا رد تبين فاحش ما لم يغره البائع
فان وجد التغرير مع الغبن الفاحش فله الرد والا فلا على هذا القول والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تملك دارا وكلت آخرى يبيعها وباعها الوكيل لرجل اجني بثلث المثل
وقبض الوكيل الثلث من المشتري ووضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها
بالسكنى وغيرها سنتين ثم بعد ذلك باعت المرأة الدار لرجل آخر متعللة بانها وضعت
الثلث امانة تحت يد المشتري الاول ولم تأخذه الى الاثن فهل والحال هذه اذا ثبت كل من
البيع والتوكيل بالبيعة الشرعية يكون البيع الاول صحيحا نافذا ولا عبرة بتعللها بذلك
بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان التوكيل بالبيع ثابتا وصدر البيع من الوكيل
مستوفيا شرائط الصحة والزوم لا يكون للوكيلة بيع الدار ثانيا من آخر ولا عبرة بمجرد
التعلل المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وزوجتين وعليه دين
وترك دارا وبعض مواش تقي بالدين وزيادة قباض الابن الدار والمواشي بدون اذن باقي
الورثة وبدون اجازتهم لرجل آخر بالغبن الفاحش والغرور بقول المشتري للبائع ان
ذلك لا يساوي الا كذا وكذا من الدراهم فهل والحال هذه اذا ثبت الغبن الفاحش
والغرور بالبيعة الشرعية يكون البيع غير نافذ في نصيبه ونصيب باقي الورثة حيث لم
يحيروا البيع (اجاب) اذا لم يكن للبائع ولاية يبيع ما ذكر بطريق شرعي يكون بيعه في
نصيب باقي الشر كاه موقوف على اجازتهم حيث لا اذن منهم للبائع فسخ البيع في نصيبه
اذا كان مغبونا فيه غبنا فاحشا مع التغرير والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع
لاخره قد اراه معلوما من امر الحجازي في ظرفه بثلث معلوم وغره البائع والدلال وغبنه في
قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور من الدلال
والبائع للمشتري وقد وجد الا على ما افقط والاسفل منه صغيا يكون للمشتري رده على البائع
واخذ ثمنه منه (اجاب) نعم يكون للمشتري رده على بائعه اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من ناحية اسوان واضعين ايديهم على
ارض زراعة مع جانب نخيل تلقوا ذلك عن آبائهم واجدادهم جبالا بعد جيل مدة تزيد
على مائتي سنة تعدى عليهم مشايخ الناحية واخذوا الارض والنخيل وباعوا ذلك بدون
وجه شرعي لرجل آخر فصار المستحقون للارض والنخيل ينازعون المشتري مدة تزيد
على خمس عشرة سنة وهم لا يقدررون عليه مع جور المحكام والمشايخ عليهم ولم يحصل
منهم سكوت عن منازعته كل سنة فهل والحال هذه اذا ثبت الحق في الارض والنخيل
للمجموعة المذكورين عن ابيهم وجدهم بالبيعة الشرعية لا يصح البيع ولا ينقد حيث لم
يحيروا البيع ويحيروا المشتري على رد النخيل والارض للمستحقين المذكورين (اجاب)

اذا

اذا ثبت الحق في تلك الارض والنخيل للمجموعة المذكورين بالوجه الشرعي ولم يكن
هناك مانع من سماع دعواهم لا ينفذ بيع مشايخ الناحية لما ذكر بدون ولاية شرعية
عليهم ولا وجه شرعي ويكون للمالكين فسخه واسترداد المبيع الى ايديهم والحال ما ذكر
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دار باعها لآخر بثلث معلوم على يد
قاضي بلدة وساو وضع المشتري يده عليها فادعى عليه الاثن رجل بأنه كان لها وكيل
وباع له الدار قبل بيعها المذكور بثلث اقل من الاول فانكرت هي والمشتري دعواها ولا بينة
له بذلك فهل يكون بيعها نافذا ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب)
نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية ولا ينقض البيع الصادر من المالك
بمجرد دعوى بيع وكيلها قبل ذلك للدعي بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة ارض من جماعة مالكيها بثلث معلوم القدر دفعه المشتري لهم
وأخرج له بذلك حجة شرعية ومضى على ذلك مدة عشرين سنة ثم الاثن ظهر أحدهما بانه
ينسكرا البيع المذكور فهل اذا اقام المشتري عليه بيعة شرعية يثبت البيع ولا عبرة
بانسكاره ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي
بيع المنسكرا المذكور نصيبه من تلك الارض مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر انكاره
ويمنع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ابن بالغ
رشد ماتت أمه عنه وهو بالغ وترك له نخيلا اربعة اثم غاب عن البلد مع والده مدة
فوضع رجل اجني يده عليه بغير طريق شرعي ثم رجع الابن المذكور الى بلده وطلب
رفع يده واضع اليد عن نخيله فادعى انه اشتراه من والده فهل اذا ثبت الملك في النخيل
للابن المذكور خاصة دون ابيه وكان بالغا وقت البيع ولم يأذن لايه ولم يوكله ولم يجز
البيع يكون البيع موقوفا على اجازته ويرتد رده اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي
(اجاب) اذا لم يكن للاب ولا لاية يبيع النخيل المملوك لابنه المذكور لا ينفذ بيعه ويكون
للابن المالك فسخه حيث لا اذن بالبيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ناقه وله
اخر قباعها الاخر لرجل اجني في غيبة اخيه المالك ثم بعد ذلك بمدة حضر كل من المالك
والبائع عند المشتري مع حضور المبيع واجاز المالك البيع بحضرة بينة ثم بعد مدة تزيد
على عشرين سنة أنكر المالك الاجازة وأراد الرجوع في المبيع على المشتري فهل والحال هذه
اذا ثبت ان المالك اجاز البيع بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره
(اجاب) اذا ثبت اجازة المالك بيع اخيه مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا عبرة
بانكاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارا بثلث معلوم سليما من
العيوب وصار المشتري يستعمله في أشغاله نحو شهر ثم حصل للجار عرج حاد عند
وأراد أن يردده على بائعه بذلك فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن به قبل الشراء هذا العرج
المذكور عند بائعه (اجاب) ليس للمشتري رد الجار الذي اشتراه بمحدث العرج المذكور

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٩

١٢٧٢

٢٩

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

بعد الشراء بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع ثمانية برك فيها نخيل بثمن معلوم بطريق الوكالة عن أبيه لرجل آخر من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه بقطع ثمرته ويبيعها ووزع نخيل آخر في أرضه ثم بعد ذلك مات الوكيل وموكله عن ورثة ادعوا الآن على ورثة المشتري بأن النخيل المذكور وأرضه يستحقونه بطريق الميراث عن مورثهم فهل إذا ثبت بالبينة الشرعية التوكيل ببيع النخيل بالثمن المعلوم وثبت البيع أيضا من الوكيل المذكور لمورث المدعى عليهم يمنع ورثة الموكل من معارضة ورثة المشتري (أجاب) نعم إذا ثبت ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي تمنع ورثة الموكل من المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في دار من رجل وكيل عن أخوته وقام عن نفسه في بيع نصيبه منها وذلك بإطلاعهم ورضاهم ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم مدة سنين والآن أراد البائع وموكله إبطال البيع والرجوع فيه عليه فهل إذا ثبت التوكيل والبيع بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك وإذا علموا على شهود أثبات البيع بأن المشتري كان شيخ قرية وكان له إدارة عليهم وقت البيع لأخيه بتهمة لم يكن إلا أن وقت ثبوت البيع شيخا عليهم ولا إدارة له عليهم (أجاب) إذا ثبت توكيل الأخوة للرجل المذكور في بيع نصيباتهم من تلك الدار وثبت بيعه لذلك ونصيبه منها بثمن المثل بالبينة العادلة وكان البيع مستوفيا شرائط الصحة والأزوم لا يكون له ولا موكله إبطاله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا كاملا باع نصفه لأخيه ببيع صحيحا وقبل أخوه البيع وبعده بعه له باع البيت كله لا تعرف هل ينفذ البيع في نصفه دون نصف أخيه حيث لم يجز بيعه (أجاب) لا ينفذ بيع الأخ ثانيا إلا في مقدار نصيبه من البيت المذكور حيث لم يكن ما ذوقنا بذلك من قبل شر يكو ويكون بيعه فيما زاد عما يملكه والحال ما ذكر موقوف على إجازة المالك فإن أجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين مات أحدهما عن ابن بالغ وعن أولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات الآخر عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا قصر على الابن البالغ المذكور على أخوته القصر وعلى أولاد قصر وباع أملاكهم بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا يصح هذا البيع ولا ينفذ ويكون للقصر بعد بلوغهم أخذه واسترداده من المشتري (أجاب) لا ينفذ بيع ابن العم المذكور فيما لا ولاية له على بيعه مما يملكه أولاد قصر وأخوته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية وشرط في العقد أنها سليمة من العيوب الشرعية وأن معها مصاغا وبين عند عقد البيع واستلمها المشتري فوجد بها عيبا قديما ولم يوجد معها شيء من المصاغ المذكور فهل إذا ثبت أن بها عيبا قديما وقد غره البائع ولم يكن معها شيء من المصاغ التي ترد على بائعها (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي يكون للمشتري ردها حيث لم يوجد مانع ولم يرض بذلك والله تعالى أعلم

(سئل)

(سئل) في امرأة تملك نخلا قبضت زوجها الشيخ ببلده من غير إذن زوجته المالكة ومن غير إجازتها ماتت المرأة ولم تجز البيع عن أولادها الذكور والإناث وعن زوجها فطالب أولاد الزوج النخيل من المشتري على يد نائب القاضي ففسخ البيع وتسليم المشتري النخيل لورثة المالكة وأراد شيخ البلد المذكور أن يأخذ النخيل بدل النخيل المذكور من البائع فهل والحال هذه لا يجاب المشتري لذلك وليس له إلا أخذ الثمن الذي دفعه للبائع (أجاب) إذا حكم باستحقاق المبيع وفسخ البيع يرجع المشتري بالثمن لا ينظر ما اشتراه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دخل خاتني له عدة في حانوته من ميزان وهون وغيره معلومة معينة باعها للرجل دخل خاتني مثله بثمن معلوم دفعه له بالمجلس بحضور بينة شرعية وهو في حال صحته وسلامته وبعد استلام المشتري لها تر كها في حانوت البائع وذبيحة إلى غد فعد أن ذهب البائع إلى بيته حصل له مرض ومكث عدة ثم مات عن ورثة فطالب المشتري العدة من الورثة فذعموه من أخذها منكروا وجادلوا ببيع مورثهم فهل إذا كان البيع من مورثهم ثابتا لا يجابون لذلك ولا عبرة بانسكاوهم ويكون للمشتري أخذ ما اشتراه من الورثة (أجاب) إذا ثبت الشراء المذكور حال صحة المالك المستوفيا شرائط الصحة والأزوم تؤمر الورثة بتسليم المبيع لمشتريه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر وترك لهم نخلا فوضعت امرأة يدها على بعض النخيل تزعم أنها اشترته من أم القصر والحال أنها لم تكن وصيا عليهم فلما بالغ الأولاد ردهم نزعوا ذلك من يدها بالوجه الشرعي بعد المنازعة معهم أراهم الآن تريد نزع النخيل من يدهم بدون وجه شرعي فهل إذا كان الحال ما ذكر ولم تثبت بيع أم القصر ذلك فاعن ولاية بالوجه الشرعي قرر النخيل تحت يدهم وعندها القاضي من التعرض لهم بدون وجه شرعي (أجاب) حيث لم تثبت بيع الأم لما ذكر عن ولاية بطريق شرعي تمنع مدعية البيع عن المعارضة بدون وجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا بوجه شرعي باعها للرجل آخر ولم يسم بينهما ثمن وكتب له بخطه كتابا ذكر فيه البيع ولم يذكر الثمن وحازها من يزعم الشراء وشغلها بالبناء فهل والحال هذه لا يكون البيع بذلك صحيحا شرعا ولا يعول على كتاب البائع ولا عبرة بهذا الحوز حيث لم يبين العمل على صحيح شرعا (أجاب) البيع بدون ذكر الثمن حكمه الفساد ولكل من المتعاقدين المطالبة بفسخه إلا أن المشتري لو قبضه بأذن بائعه ماله بقيمتة يوم قبضه لأنه به يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالمقصوب وينقطع حق الفسخ ببناء المشتري فيما اشتراه من الأرض شرعا فاسد على قول الإمام الأعظم وحينئذ فالواجب دفع القيمة لأخيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حلق الماس قيمته خمسة أكياس وتحوثلت كيس فدفعته لملكته لأمه دلالة لتبعية فباعته لأمه بخمسة أكياس بعد رضا المالكة بذلك واقتبضت الدلالة الحلق للمشتري وقبضت منها بعض ثمنه ووعدها بالباقي ليوم

١٢٧٣ ٢١

١٢٧٣ ٢٤

١٢٧٣ ٦

١٢٧٣ ٨

مطالب البيع بدون ذكر الثمن فاسد وملكه المشتري بالقبض بأذن البائع بقيمتة يوم قبضه وتمنع الفسخ ببناء المشتري فيه

١٢٧٣ ٥

١٢٧٣ ٦

١٢٧٣ ٧

١٢٧٣ ١١

١٢٧٣ ١٥

معلوم فاقبضت الدلالة المملوكة ما اخذته من المشتري ووعدها باق التمن في ذلك
الميعاد ثم بعد هذا كله ادعت المشتري ضياع الحق منها فهل كان البيع صحيحا
شرعيا نافذا والمشتري مقررة به وبقبض المبيع يلزمها التمن كله للملكة واذا كان
عند الملكة رهن على باقي التمن يسوغ لها حبسه حتى تأخذ ذلك الباقي (اجاب) نعم يلزم
المشتري بدفع باقي التمن الذي يذمتها والحال ما ذكر واذا كان الرهن المذكور صحيحا
يكون للرهن حبسه الى استيفاء حقه وضياع المبيع من يد المشتري بعد القبض
لا يوجب سقوط شيء من التمن وهذا عند صحة البيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى دارا من مالكها بثمن معلوم من الدراهم بخضرة بينة شرعية ووضع المشتري يده
على الدار وصار يتصرف فيها بالخدم والبناء والسكنى مع حضور البائع ومشاهدته
لتصرف المشتري مدة تزيد على سبع وثلاثين سنة ثم بعد ذلك أنكر البائع البيع وأراد
الرجوع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري البيع من المالك بالبينة الشرعية
لا عبرة بانكاره ذلك ويمنع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم
اذا ثبت المشتري دعواه الشراء بالتمن المعلوم من البائع بالوجه الشرعي لا عبرة بانكاره
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك دارا وعليه دين لا آخر معلوم
القدر فباع ورثته البائعون الدار التي تركها مورثهم لرب الدين في مقابلة دينه بعد
ثبوته منذ أربع عشرة سنة بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون والآن تريد الورثة
البائعون الرجوع وفسخ عقد البيع منكرين له فهل اذا كان البيع منهم ثابتا لا يجابون
لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من منازعة المشتري (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور
من الورثة مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا عبرة بانكارهم له والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى دارا له ولاخوته من مالكها بثمن معلوم من الدراهم دفع بعضه
للبيع بالمجاس والبعض الآخر باق بذمته ثم مات البائع عن بنت فدفع المشتري باقي التمن
للبنت المذكورة ثم بعد مدة من السنين أنكرت البنت البيع من مورثها وأرادت الرجوع
في المبيع على يد نائب القاضي فطلب من المشتري بينة تثبت له ذلك فاحضر البينة
وشهد كل منهم على حديثه طبق دعوى المشتري فالحكم في ذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة
الشرعية (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار البنت والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل ان الخيل الذي تحت يده ملك لوالدها وانها
تستحقه بطريق الارث عنه وطلبت عند القاضي تريد نزاع الخيل منه فادعى الرجل
المذكور انه اشترى الخيل المذكور من والدها قبل موته فأنكرت دعواه فأبرز صك
مضمونه انه اشترى الخيل من والدها قبل موته ولا بينة له تثبت مضمون الصك الذي
بيده فهل والحال هذه يكلف بينة فان عجزت عن الخيل من تحت يده لبنت الميت حيث
كان معتبرا بان أصل الملك في الخيل لوالدها (اجاب) اذا اعترف واضع اليد باصل

المالك لم يورث المذنية وادعى الانتقال اليه باشرع وعجز عن اثباته بوجه شرعي يؤمر بتسليم ذلك لا وارثه حيث لا مانع ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امر امة تملك نخيلا باعته لولدها البالغ بثمان معلوم من الدراهم عند الحيا كم الشرعي وكلفت له حجة شرعية ثابتة المضمون في حال صحتها وسلامتها واعترفت بانها قبضت الثمن بحضرة بينة من المسلمين تشهد بذلك ووضع المشتري يده على النخيل مدة ثمان سنوات وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املا كهم ثم ماتت البائعة عن ورثة فهل والحال هذه يكون البيع صحيحا نافذا واذا انكر باقي الورثة بيع مورثتهم متعلين بعدم علمهم بالبيع لاعبرة بانكارهم البيع بعد ثبوته من مورثتهم بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت بيع الام من ابنها ماذ كره حال صحتها واختيارها بيعا صحيحا بالوجه الشرعي لاعبرة بانكار باقي ورثتها ماذ كره بعد موتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض خالية من البناء مفرقة على حدة من جماعة مشتركة في ايمان بمعلوم وسلمهم الثمن وجعلوا ثمنها المذ كور تبرع العمارة مسجد ثم بعد مضي مدة من الزمان وجد البائعون المذ كورون راغبين بالزيادة فهل يكون هذا البيع صحيحا ولا يجابون لابطال البيع (اجاب) اذا صدر البيع من الجماعة المذ كورين للرجل المذ كور مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون للبائعين ابطاله بعد ذلك بمجرد وجود من يرغب في الشراء باز يد من الثمن الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة ارض بنخيلها ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات كل من البائع والمشتري فوضع ورثة المشتري يدهم على الارض والنخيل المذ كورين مدة تزيد على سنة والآن انكر ورثة البائع بيع مورثهم فهل اذا اُثبتت ورثة المشتري شراء مورثهم من مورث الورثة المنكرين للبيع لاعبرة بدعواهم (اجاب) نعم اذا اُثبتت ورثة المشتري شراء مورثهم ماذ كره بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ورثة البائع ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع ربع فرس له لا تجزئ قبض المشتري الفرس كلها باذن بائعها واستولى عليها ثم بعد تمام العقد مستوفيا شروطه وانقضاء مجلسه شرط البائع على المشتري أن يكون له فائضتان من نتاجها الاناث على ان يكون باقي الفرس له في مقابلاتهما ثم بعد مضي ثلاث سنين باع هذا الرجل الثلاثة الارباع الباقية له في الفرس لرجل غير المشتري الاول وشرط له بعد تمام عقد البيع مستوفيا شرائطه ما كان شرطه لنفسه على المشتري الاول من ان الفائضتين تكونان له ثم بعد مضي سنتين اراد المشتري الثلاثة الارباع أن يتصرف في نصيبه ففعله شريكه مالك الربع يريد البقاء الفرس عنده حتى تنتج عمل بهذا الشرط ولم تنتج الفرس الى وقتنا هذا فهل والحال هذه يجوز لكل من هذين الشريكين التصرف في نصيبه بالبيع وغيره وليس الا بترمنحه ولا عبرة بهذا الشرط المذ كور حيث انه وقع بعد تمام العقدين (اجاب) لا بد من كون الشرط الفاسد المفسد للبيع مقارنا للعقد لان الشرط الفاسد لو

ربيع الاول سنة
مطلب الاصح ان الشرط
القاسد بعد العقد لا ياتحق

التحق بعد العقد قيل ياتحق عند اني حنيقة وقيل لا وهو الاصح كفي جامع الفصولين كما
في رد المحتار وفي القول الاصح يصح البيع ان المذكور ان حيث لم يكن ذلك الشرط مقارنا
للعقد ويكون لكل من الشريكين التصرف في نصيبه بالبيع وغيره بالوجه الشرعي ولا
عبارة بهذا الشرط على الوجه المستطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من
مالكها بثمن معلوم ووضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها الى ان مات عن
أخت فوضعت الأخت يدها على الدار وصارت تتصرف فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة
هي وأخوها من قبلها ثم ادعى الآن ورثة البائع ان الدار باقية على ملكهم وأنكروا
البيع وأرادوا الرجوع في الدار فهل والحال هذه اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون
البيع صحيحا نافذا ولا عبارة بانكار الوارث ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم اذا ثبتت
الأخت المذكورة شرعاً مورثاتها تلك الدار من مورث الوارثة المذكورين وانها آلت
اليها بطريق الارث عن أخيها بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الوارثة ذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على حصة في بيت ادعى عليه رجل آخر انه يملكها بطريق
الارث عن مورثه فأقر واضع اليد واعترف ان مورثه باعها لرجل اجني وان الاجني
باعها لواضع اليد فأنكر المدعي ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت الشراء من مورث
المدعي قبل موته بالبينة الشرعية لا عبارة بدعواه ذلك بدون ثبوت شرعي ويجبر واضع
اليده على تسليم الحصة للمدعي حيث كان معترفا ومقر له بالملك فيها عن مورثه (أجاب)
نعم لا عبارة بدعواه الانتقال عن ملك مورث المدعي بدون ثبوت شرعي ويؤثر بالتسليم الى
ورثة من أقر له بالملك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن
عند زوجته قدرا معلوما من النخل على مبلغ معلوم من الدراهم وكتب لها وثيقة بذلك ثم
بعد مدة دفع لها المبلغ المذكور وصار واضع يده على النخل مدة تزيد على اربعين سنة ثم
ماتت الزوجة المذكورة عن ابن اراد الابن أن يطالب أباه بالنخل الذي هو واضع يده
عليه متعللا بأنه كان باعه لأمه فأنكر أبو الابن دعواه ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت
الابن ان أمه اشترت النخل من أبيه بالوجه الشرعي لا عبارة بتعلله المذكور ويمنع من
معارضة أبيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) القول للاب بيمينه في انكاره البيع
والبينة على ابنه المدعي له كما هو معلوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وخلافها فباع الابن المذكور حصة واحدة
لأحد البنين المذكورين في الدار المذكورة لرجل اجني من غير اذن ولا اجازة منها
للبيع ثم مات وتركت ابنا وأراد اخذ حصة أمه في الدار المذكورة فهل والحال هذه اذا
لم يجزأ الابن المذكور البيع حال حياته والابن كذلك لم يجزأ يكون البيع باطلا (أجاب)
بيس الفصولي موقوف على اجازة المالك اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما بان لا يتغير
المبيع بحيث يعد شيئا آخر لان اجازته كالبيع حكما وكذا يشترط قيام الثمن لو كان عرضا

معينا وكذا يشترط قيام صاحب المتاع أيضا فلا تجوز اجازة وارثه لبطالته بموته كما
صرحوا به فاذا لم يكن البائع المذكور مادونا في بيع حصة أخيه كان فضوليا فاذا
ماتت المالكة قبل الاجازة بطل البيع في نصيبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار
وأطيان واشجار في بلد وهو مقيم في بلدة أخرى وله ولد في ساع الولد ذلك من غير ان يعلم
الاب مدعي ان أباه وكله بالبيع فاشترى احد أهالي تلك البلدة من الولد ما يساوي خمسة
عشر بسبعة وهو لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل يكون البيع موقوفا على اجازة
المالك حيث لم توجد بينة التوكيل (أجاب) بيع الابن مال أبيه بدون اذنه وموقوف
على اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل وان كان وكيل لا تقيد ببيع بمثل القيمة على المفتي
به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن أصوله باعه لثلاثة رجال
بالسوية بثمن معلوم من خمسة وعشرين سنة ووز يادته بموجب حجة شرعية بذلك ثم مات
البائع من خمسة عشر سنة وهو بايديهم يتصرفون فيه من غير منازع لهم فيه والآن يريد
قرب البائع منازعتهم وباطال البيع مدعي ان النخيل له بالميراث عن البائع منسكرا
ليعه بسبب ان الحجة ضاعت عن كائنت بيده من المشتري ومتعللا بطلبها منهم فهل اذا
كان هناك بينة تشهد بالشراء من مورثه لا يجاب لذلك شرعا ولا عبارة بتعلله المذكور
ولا بانكاره ويمنع من منازعة المشتري فيما بايديهم من النخيل المذكور اذا تحقق
ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعي لا يعتبر
انكار ورثة البائع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية باعها لآخر من مدة نحو
ثلاثين سنة ووز يادته بثمن معلوم ثم مات المشتري عن ورثة ذكر وانا فاشترى البائع
نصيب بعض الورثة وصار يستعمله مع باقي بعض الورثة والآن يدعي البائع انها كانت
تحت يد مورثهم بالرهن فانكروا دعواه فهل اذا كان هناك بينة تشهد بشراء مورثهم
منه لا يجاب لذلك ولا عبارة بدعواه الرهن ولا يكون له رفع يده باقي الورثة عن نصيبه حيث
كانت بيد الجميع الى الآن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثه غاب
لجهة بعيدة فوق مسافة القصر فلما رجع من غيبته وجد شيخا يبيع ببلده باع الدار المذكورة
لأمرأة بغير اذنه وبغير اجازته ولم يكن وكيل عنه في ذلك ولم يكن عليه دين لجهة الديوان ولا
غيره فهل والحال هذه اذا لم يجزأ المالك المذكور بعد حضوره من غيبته بيع شيخ ببلده في
الدار المذكورة لا ينفذ البيع ويكون موقوفا على اجازته ان اجازته نفذ وان رده بطل واذا
بنت المشتري المذكورة كورة بعض بناء في الدار المذكورة كورة لمالك الدار ان يملكه منها بقيمة
مقلوعا او يكون للبانية رفع البناء اذا لم يضر بالارض (أجاب) بيع شيخ البلد والحال
ما ذكر موقوف على اجازة المالك فان لم يرض به بل رده بطل وتسكف المشتري قلع
ما بنته ان لم يضر حيث كانت قيمته اقل من قيمة الارض الا ان يملكه وب الارض

ربيع الثاني

١٢ ربيع الثاني

١٧ ربيع الثاني
مطلب في شروط بيع
الفضولي

جادي الاولى

بقیمته مستحق القلع برضاها والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل و اضعه یدیه علی جانب
تخیل بارضه و هذا علی قدر معلوم من الدراهم دفعه فاروقه فی تطیر دین کان علی ملاک
بأذنهم ثم بعد مدة من السنين باع المرتهن التخیل لرجل أجنبي وأسقط منفعة الأرض له
وذلك بدون إذن الملاك الراهنين وبدون إجازتهم له بذلك فهل والحال هذه إذا لم تجز
الملاك ذلك يكون البيع والاستقاط من المرتهن غير نافذين ويجوز المشتري علی تسليم
التخیل والأرض ملاک به بعد دفعهم دراهم الفاروقه (اجاب) اذا لم يوجد من الملاك
المذكورين ما يفي بدسقوط حقهم من تلك الأرض ولم يوجد منهم تملك فی التخیل
المذكور للرجل الواضع یدیه علیه لا ینفذ بیعه فی التخیل ولا إسقاطه للأرض بدون إذنهم
أو إجازتهم والافتدوا لله تعالى أعلم (سئل) فی رجل یملك دارا وعبد اوله أ طیان زراعة
أمیریه وله بنت بالغه رشیده فافترق حال صحته وسلاطه یتبعین ابنته المذکورة وباعها ثلثی
داره شائعا بثمن معلوم وأسقط وترك حقها باختياره لها من قطعة أرض زراعة أمیریه
معلومة من طینته بلفظ البيع واعتق عبده عتقا منجزا بالمجلس وأوصی له بثلث ماله
بموجب وثيقة شرعية بذلك ثابتة المضمون فوضعت البنت یدها علی الدار والطين مدة
نحو ثلاث سنين فی حال حياة الاب ثم مات الاثنان عن بنته وعن باقي ورثته فطلب ورثته
ابطال ما ذکر من مکرین وجاحدين له فهل اذا ثبت ما ذکر بالبینة الشرعية لا یجایون
لذلك شرعا ویكون البيع والاستقاط والاعتاق والایصال لمعتقه فیما عدا ما ذکرنا فذا
ولا عبرة بالانکار اذا تحقق ما ذکر بالطریق الشرعی (اجاب) اذا ثبت صدور ما ذکر
جميعه حال صحة الرجل المذکور مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعی لا یكون لباقي
ورثته ابطاله ولا عبرة بالانکارهم بعد الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل و اضعه یدیه
علی تخیل بالشراء من آخره وهو یتفقع به مدة نحو ست عشرة سنة ادعی علیه جماعة بأنه
ملکهم عن مورثهم فاعترف المدعی علیه باصل الملك للمورث و ادعی انه اشتراه من
مورث المدعیين المذکورين و ان الورثة المذکورين مشاهدون لتصرفه وانتفاعه به
المدة المذکورة وعالمون ببيعهم وورثهم له ولم یسأزعه المدة المذکورة فهل اذا ثبت بیع
مورثهم للتخیل المذکور بثبوتها و البینة الشرعية یمنعون من دعواهم ویحکم به لو اضع
الید (اجاب) نعم اذا ثبت بیع مورث الورثة المذکورين ما ذکر لو اضع الید یمنعون من دعواهم
بالوجه الشرعی لا یكون لهم منازعته بدون وجه شرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل
اشتری شیء بقر من آخر بثمن معلوم وبعد مضي نحو ثلاثة أشهر ظهر به عيب قديم فهل
اذا ثبت ان العيب قديم یكون للمشتري رده علی بائعه واسترداد الثمن منه بالطریق الشرعی
(اجاب) اذا ثبت بالمبیع عيب قديم قبل الشراء بالوجه الشرعی ولم یوجد من المشتري
ما یدل علی الرضا به بعد العلم بالعيب یكون له رده علی بائعه حیث لا مانع والافلا والله
تعالى أعلم (سئل) فی رجل و اخته یملک دارا عن أبيهما استبدلاها من رجل و اخیه

۹
۱۲۷۳
۱۱
۱۲۷۳
۲۲
۱۲۷۳
۴
جادی الثانیة
۱۲۷۳

یدار أخرى یدلا مؤیدا ووضع كل منهما یدیه علی ما استبدله وتصرف فيه تصرف الملاك فی
املاکهم بالهدم والبناء وغير ذلك مدة عشرين سنة و زیادة من غیر منازع ولا مدافع لهما
فیهما تلك المدة والآن تنکر الاخت الاستبدال بعدم موت أخيهما وترید الرجوع فی البدل
فهل اذا كان الاستبدال ثابتا بالوجه الشرعی لا تجب لذلك لاسیما بعدم مضي تلك المدة
(اجاب) اذا ثبت بیع الاخ والاخت المذکورين دارهما للرجل المذکور و اخیه وأخذوا
بدلها منهما دراهم المملوكة لهما مستوفيا شرائط الصحة لا عبرة بالانکار الاخت لذلك والله
تعالى أعلم (سئل) فی رجل یملك دارا بالمیراث عن امه ووضع یدیه علیها مدة من السنين
وهو یتصرف فیها بالهدم والبناء ثم تسحب من البلد وغاب نحو سنة فوضع رجل أجنبي
یدیه علیها وسكنها بغير إذن مالکها مدة نحو عشرة أشهر والآن حضر ربه وطلب رفع یدیه
عنها فادعی انه اشتراها منه فأبى ردعواها والحال انه لا بینة ولا سند یدیه بشهده بذلك
فهل لا یجایب لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ویكون لرب الدار أخذها منه
ورفع یدیه عنها حیث کان الحق ثابتا له فیها عن امه (اجاب) من المعلوم انه لا یقضي
لمدعی مجرد دعواهم بدون اثباتها بطریق شرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل یملك
النصف فی مكان مجعول قهوة والنصف الاخر لأخته شقيقة باع نصفه لأخته
شریکته صاحبة النصف الاخر بثمن معلوم وجرى عقد البيع والشراء بینهما علی ید
بینة شرعية و بعده بأیام باعه لرجل آخر بثمن معلوم بموجب سند شرعی و علی ید بینة
أیضا وحصل التصديق بینهم مالدی القاضی علی أكثر من الثمن الحاصل به الشراء
وبالصرة المحبولة القدر بناء منهم علی زعمهم القرار من أخذ الشریکة بالشفعة فهل اذا
ثبت شرعا سبق الشراء الاول منه لا ینعقد الثاني ویقضي بفسخه شرعا وهل اذا سافر
البائع لبلدة أخرى للتجارة بمال من أمه وال المشتري الثاني یقضي علی المشتري الثاني
بأحضاره جبر التحقيق دعوی المشتري الاول علیه فوجهه (اجاب) اذا ثبت المشتري
الاول شراءه لما ذکر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعی فی وجه ذی الید المشتري
الثاني یكون للمشتري الاول نقض البيع الثاني حیث کان شراؤه من المالك بتاریخ
سابق علی شراء المشتري الثاني وانما قیدنا بالخصوصة مع المشتري الثاني بكونه ذایدا لانه
لو لم یقبض المبیع بل کان فی ید البائع لا یدل اثبات استحقاق المشتري الاول من حضور
البائع والمشتري فی الدار من الاستحقاق اشتری شیئا ولم یقبضه حتی ادعاه آخر انه لا تسع
دعواهم بدون حضور البائع والمشتري للقضاء علیهما وفي رد المختار قوله للقضاء
علیهم لان المالك للمشتري والید للبائع والمدعی یدعی ان شرط القضاء علیهم ما حضورهما
فتجاءه والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشتری قطعة أرض خربة خالية عن البناء
فبناها دار لنفسه وسكنها مدة عشرين سنين ثم مات عن ابن فوضع یدیه علیها مدة ست
عشرة سنة بعدموت أبيه بموجب وثيقة بذلك من نائب الشرع بالبلد والآن یرید ابن

۱۲۷۳
۱۰
۱۲۷۳
۱۵
۱۲۷۳
۱۷
مطالب شرعی شیئا ولم یقبضه
حتى ادعاه آخر لا تسع
دعواهم بدون حضور البائع
والمشتري

البائع منازعة ابن المشتري ونزعها منه منكر البيع أبيه والحال أنه موجود بالبلد وشاهد
للتصرف فيها تلك المدة فهل إذا كان البيع ثابتا من أبيه لا يجب لذلك ويمنع من منازعة
ابن المشتري فيما تركه له والده (أجاب) إذا ثبت البيع من أبي الابن المذکور تلك
الدار حال حياته بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ابنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
قطعة أرض إيعادية بأهلها رجل يثنى معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية ووضع
المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها مدة ثم باعها للبائع لرجل آخر غير المشتري الأول
بشأن يثنى متاخر عن البيع الأول يثنى أزيد من الأول ثم باعها للبائع المذکور ثلث يثنى
أزيد من الثاني والأول فأراد المشتري الثاني والثالث إبطال البيع الأول متعللين بأن
بيع البائع له بالنسبة الفاحش فهل إذا أثبت المشتري الأول أنها يثنى المثل وقت البيع
لا عبرة بتعللهما المذکور كورويكون البيع الأول صحيحا لازما (أجاب) إذا صدر البيع
الأول من المالك مستوفيا شرائط الصحة والزموم يكون كل من البيع الثاني والثالث
موقوفًا على إجازة المشتري الأول فإن إجازته نفذ وان رده بطل وليس للمشتري الثاني
والثالث إبطال البيع الأول بمجرد تعللهما فإنه كان بالغين الفاحش إذا لوجب مجرد
تعللهما بذلك بطلانه حيث ثبت بالوجه الشرعي تقدمه على شرائطهما مستوفيا شرائط
الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وزريبة معدة لربط الدواب مات عن
أولاده وزوجته ومن جلة أولاده ولد قاصر فقام القاضي وصيا على الولد القاصر فباع
الورثة الباقون والزوجة ما خصهم في الدار والزريبة عن أنفسهم وباع الوصي حصه
القاصر معهم من رجل يثنى معلوم بين يدي الحاكم الشرعي بعد ثبوت المسوغ الشرعي
إبيع حصه القاصر المذکور وخرجت بذلك حجة شرعية باسم المشتري ووضع يده المشتري
عليهما مدة اثنتين وعشرين سنة يتصرف فيهما بالمدم والبناء تصرف المالك في أملاكهم
وهم معه بالبلدة شاهدون له ولم ينزعه أحد منهم في ذلك بدون عذر شرعي يمنعهم من
ذلك ثم بعد تلك المدة مات المشتري عن ابن فوضع الابن يده عليهما بعد أبيه اثنتي عشرة
سنة يتصرف في ذلك وهم أيضا شاهدون له ولم ينزعهوه فهل إذا أراد أحد الورثة
البالغين البائعين إقامة دعوى شرعية على وارث المشتري بعد تلك المدة متعللا بأن
والده أخذهما بالغين الفاحش والغرور لا تسمع دعواه حيث مضت تلك المدة وهم
شاهدون المشتري ووالده (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في
الأرض والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة
باعها لابنه يثنى معلوم في حال صحته وسلامته بموجب حجة شرعية من قاضي المحروسة فوضع
الابن يده عليها وبعد مدة باعها لرجل أجنبي يثنى معلوم منذ أربع وعشرين سنة بموجب حجة
شرعية ثابتة المضمون وهي بيد المشتري يتصرف فيها والا نريد الابن البائع إبطال
البيع بعدموت أبيه متعللا بأنه تلقاها عن أبيه مع باقي الورثة بالميراث وإن له شركا وإن

۱۸ ۱۲۷۳

۳۰ ۱۲۷۳

رجب

۳ ۱۲۷۳

بيعه غير نافذ في الكل فأنكر المشتري المذکور ودعواه فهل إذا أقام المشتري بينة بأن الابن
البائع له اشترى العقار المذکور من أبيه في حال صحته وباعه للرجل المذکور لا يجب
الابن لذلك ويمنع من منازعة المشتري فيما باع له ولاشفعة لورثة الابن إذا تحقق ما ذكر
بالطريق الشرعي (أجاب) لا تسمع دعوى البائع المذکور والحال أنه لا من سعى في
نقض ما تم من جهته فسيب مردود عليه وإذا أثبت المشتري الثاني شراء بائعه من أبيه
ثم شراؤه من بائعه بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار البائع وباقي الورثة ذلك إن ادعوا
ميراثا عن مورثهم منكرين لبيعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل
باعه لآخر يثنى معلوم قبضه منه بحضرة نائب بالدهو كتب حجة شرعية بالبيع وصدق
عليها قاضي قسم ناحيتهم ووضع المشتري يده على النخيل خمس سنين ثم بعد ذلك ادعى
البائع عدم البيع ويريد نزع النخيل من تحت يد المشتري ثم ترفع دعواه على يد قاضي القسم
وصدق البائع على البيع في نظير دراهم أخذهما من المشتري ثم بعد ذلك صار واضعا يده
مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة والبائع شاهد لتصرف المشتري تلك المدة فهل إذا أثبت
البيع أولا والتصدق لا عبرة بدعواه ويكون الحق في النخيل للمشتري (أجاب) إذا أثبت
المشتري شراؤه لما ذكر من مال له مستوفيا شرائط الصحة والزموم بطريق شرعي لا يعتبر
انكار البائع لذلك والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بجوار مسجد باعه
لآخر يثنى معلوم دفع له المشتري بعضه ووعد بباقيه لأجل معلوم ثم بعد ذلك مات المشتري
عن ابن فطلب ابنه دفع باقي الثمن للبائع وأخرج حجة الشراء فذعه ويريد فسخ البيع
متعللا بأن أبا الوارث اشتراه على أنه يدخله المسجد ويوسعه به فهل إذا ثبت أنه اشتراه لنفسه
بدون هذا الشرط ولم يثبت وجود الشرط لا يجب لذلك ولا يمكن من فسخ البيع ولا عبرة
بتعلله المذکور إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) إذا صدر البيع المذکور
صحيحا لازما لا يكون للبائع فسخه بمجرد تعلله المذکور بدون ثبوت ما يقتضي الفساد
كشرط فاسد في صلب العقد وقد مثلوا الشرط الفساد الذي فيه نفع للمشتري بما إذا باع
ساحة على ابن يثني بها مسجد أو طهاما على أن يتصدق به كفا في حواشي الدر عن الفسخ
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع نخيلا لزوجه من آخر باذنها وأمره بالذبح ووضع
المشتري يده عليه وصار يتفقه به ويدفع خراج جهة الديوان مدة نحو اثنتي عشرة سنة
بإطلاع زوجة البائع وعلمها وشاهدتها تصرفه فيه المدة المذكرة ثم مات زوجها
البائع المذکور فادعت على المشتري بالنخل المذکور وتريد دفع يده عنه منكرة لاذنها
وأمرها الزوجها بالبيع المذکور فهل إذا أقام المشتري بينة شرعية على البيع من زوجها
بأذنها وأمرها له بذلك لا يعتبر انكارها ويمنع من المعارضة له بدون وجه شرعي (أجاب)
إذا أثبت المشتري المذکور شراؤه النخل من زوجها وإن البيع صدر منه بأذنها بالوجه
الشرعي لا يعتبر انكارها لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ملكا شرعيا

۱۲۷۳

۱۲۷۳

۱۲۷۳

مطلب باع مساحة على ان
يبنى بها مسجد أو طهاما
على ان يتصدق به يفسد
البيع بهذا الشرط الفاسد

۱۲۷۳

۱۳

بدون مشارك لها ولا رأة أم ثم ان المالكة المذ كورة سب عقلها وجنت وفي حال جنونها
وكت أمها رجلا في بيع الدار المذ كورة قباعها الو كيل من آخر الغبن الفاحش وقبض
الثن من المشتري وحين زال جنون المرأة المذ كورة وبلغها ما فعلته أمها من التوكيل
بالباع ردت البيع ولم تجزه فهل يكون لها ذلك وأخذ الدار المبيعة من المشتري حيث لم
تكن الأم قيمة ولا وصيا عليها ولم يوجد منها ما يدل على الرضا بالبيع بعد افاقتها من
الجنون خصوصا والبيع بغبن فاحش (أجاب) نعم للملكة بعد افاقتها بالبيع
والاستيلاء على ما تملكه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا وحصة في طاحونة وحصة في ساقية ثالثة في باع ما ذكر
لابنته وابنتها ابنتين ثم معلوم وهو في حال الصحة والسلامة في مقابلة دين لهما عليه
ثم بعد مدة ماتت عن بنته المذ كورة وعن أخ شقيق والآ ن يريد الأخ ابطال البيع
المذ كورة منكره فهل اذا كان البيع ثابتا لا يجاب لذلك ويمنع من منازعته ما بدون
وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت البيع المذ كورة حال صحة البائع مستوفيا شرائط الصحة
واللزوم بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار وارث البائع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك بيتا ثانيا بمشحو نابا لا تربة ماتت عن زوجها وعن بيت المال فاشترى رجل ما يخص
بيت المال بثمن معلوم واشترى ما يخص الزوج بثمن معلوم وعوجب وثيقة بذلك ثابتة
المضمون فترجح المشتري لا تربة وبني فيما اشتراه بيتا وشيده والآ ن يريد الزوج البائع
منازعة المشتري فيما باعه له متعللا بأنه باعه بالغبن الفاحش والغرور فأنكر دعواه فهل
اذا لم يثبت دعواه الغبن الفاحش والغرور لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه منه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضي
للمدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له قطعة أرض زراعية زرعها خساو فجلاو بعد ظهورها باع ما ذكر لرجل أجنبي
بثمن معلوم قبض المشتري بعضه للبائع عوجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون فقلع المشتري
الفعل بعد بدو صلاحه وباعه والآ ن بدأ صلاح الخس وطالب المشتري قلعه فأنعه
البائع ويريد فسخ البيع متعللا بان له شر يكاوان الغير زادا في الثمن فهل اذا كان البيع
ثابتا لا يجاب البائع لفسخ العقد حيث كان وقت البيع منتفعا به (أجاب) اذا صدر
بيع ما ذكره مستوفيا شرائط الصحة ولم يوجد فيه شرط مفسد للعقد لا يكون للبائع فسخه
بمجرد تعلله بان له شر يكاوان الغير زادا في الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن ورثة بلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فوضع بعض أقارب الميت
غير الوارث له يده على العقار بغير وجه شرعي وباعه لآخر بغير اذن البائع ولم يكن وصيا
على القصر ولم يكن له ولاية عليهم ولم يكن البيع بمسوخ شرعي فهل والحال هذه اذا بلغ
القصر رشدهم ولم يجزوا البيع المذ كورة والبالغ أيضا لا ينفذ يكون موقوفا على

اجازتهم ان اجازوه نفذ وان رده بطل (أجاب) البيع على الوجه المسطور مع رد
المالكين له غير معتبر شرعا ولا يكون البيع في نصيب القصر في العتار بلا مسوخ
موقوف بل لا يصح أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت حصة في أرض
وانقاض دار بثن معلوم مقبوض بيد البائع شراء بقاء شرعا مستوفيا لشرائط الشرعية
في تاريخ سابق وبنيت تلك الأرض وتصرف فيها بالاستغلال مدة مدية مع علم ابن
البائع البالغ العاقل بذلك ومشاهدته للتصرف فهل اذا ادعى الابن المذ كورانه اشترى
تلك الحصة من أبيه البائع المذ كور بتاريخ لاحق وفرض انه أثبت دعواه بذلك
الشراء لا ينفذ بيع الاب له بعد بيعه لواقعة اليد بغير صحيح لا زماو يكون البيع موقوفا
على اجازة المالكة المذ كورة فان اجازته نفذ وان رده بطل (أجاب) نعم لا ينفذ البيع
الثاني على فرض ثبوته بتاريخ لاحق وللمشترية أو لابطاله والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عر حصة رجل آخر بقدر معلوم من الدراهم في طاحونة باذنه ثم بعد ذلك أعطى
صاحب الحصة الرجل المعمر نصف تلك الحصة في نظير ما عليه من الدراهم التي عمر بها
ووضع يده عليها مدة ثلاث وثلاثين سنة ثم الآ ن نازعه وارث البائع بعد تلك المدة وهو
حاضر ساكت من غير عذر شرعي وكان مورثه حاضرا ساكتا كذلك أيضا كثر من
خمس وعشرين سنة فهل اذا أثبت المعمر اعطاء المورث نصف تلك الحصة له في نظير
ما على المورث من الدراهم لا يمكن الوارث من ذلك ويكون نصفها لذلك المعمر في نظير
مبلغ عمارته (أجاب) اذا أثبت المعمر بيع مورث المدعي تلك الحصة له بما ترتب له
على المورث من دين العماره بالوجه الشرعي لا يكون للوارث منازعته فيها بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة أشخاص على الشيوع باع
أحدهم حرام عينيا في جانب من الدار فهل لا يكون البيع صحيحا حيث كان بدون اذن من
الشركاه ولم تقع فيها قسمة قبل ذلك ويكون لكل منهم أخذ نصيبه منها بالطريق الشرعي
(أجاب) نعم لا يجوز البيع المذكور والحال هذه وللشريك ابطاله والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك بيتا اشترته امرأة وصى على ابنها القاصر له من مال له بثمن معلوم
هو أقل من قيمته الى أجل معلوم فله أجل الاجل طلب الثمن من الوصي المذ كورة
فامتنعت من ذلك وأرادت رده على بائعه بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك وتجبر على
دفع ثمنه (أجاب) اذا صدر البيع المذ كورة مستوفيا شرائط الصحة واللزوم لا يكون
للمشترية رد البيع بدون ثبوت عيب قديم فيه منه لا والله تعالى أعلم (سئل) في ولد
صغير واخيه يملكان نخيلا مشتركا بينهما وبين رجل آخر قد استولى عليه شريكهما
وباعه جميعه لرجل آخر بغير ولاية له عليهما في ذلك ثم بعد البيع بلغ الصغير رشدا فهل
حيث كان الامر ما ذكر لا ينفذ البيع في نصيبهما وينزع عنهما هو تحت يده ويحاسب على
ثمرته في المدة التي استولى عليه فيها (أجاب) لا ولد المذ كور بعد بلوغه رشدا واخيه

نصيبه دون نصيب باقي الورثة وتقسيم الدار المذكورة بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية ويأخذ كل منهم ما يخص أباه حيث كانت يد جميع الورثة وكان الحق ثابتاً لهم فيها عن أصولهم (أجاب) إذا كانت الدار بيد الجميع فادعى أحدهم الاختصاص بها بطريق الشراء الشرعي وأنكر الباقي دعواه كلف اثباتها فان اثبتها بطريق شرعي قضى له والا فلا ولا ينفذ بيعه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم ثابت بالاثبات الشرعي وكان لمن عليه المبلغ المذكور خزانة في دار فباعه له بالمبلغ وكتب بذلك وثيقة وكتب الكاتب لها أنه اسقط له حقه في الدار المذكورة في مقابلة المبلغ المذكور لمجمله وعهد عدم تمييزه بين صيغة البيع والاستقاط فهل إذا كان الأمر كما ذكر يعمل بالواقع ولا عبرة بما كتبه الكاتب (أجاب) حيث كان الصادر في الواقع ونفس الأمر من المالك لذلك الجزء بيعاً صحيحاً في مقابلة ما عليه من الدين المشتري يكون معتبراً لا سبيل إلى نقضه بدون موجب شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة على الشيوع أحدهم غائب فباع أحد الحاضرين قطعة معينة من الدار المذكورة لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم في غيبة الغائب فحضر الغائب بعد أن مكث غائباً مدة سنين ولم تقسم الدار المذكورة بين الشركاء فهل هذه لا يصح هذا البيع من أحد الشركاء للقطعة المعينة بدون قسمة الدار المذكورة وبدون إذن من باقي الشركاء ورضاهم ويكون لهم إبطال البيع والمحال هذه (أجاب) قال في الدر المختار ولو كانت الدار مشتركة بينهم باع أحدهم بيتاً معيناً أو نصيبه من بيت معين فلا أثران يبطل البيع ومنه يعلم أن لغير البائع من الشركاء في هذه الحادثة إبطال ما باعه أحدهم من القطعة المعينة المذكورة بدون إذنهم ورضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعاً من مال ومواش وساقية وأشجار وغير ذلك فقام قاضي الناحية شيخ البلد وصيا عليهم لينفق عليهم من المال الذي تركه لهم والد لهم ويحفظ لهم ما تركه لهم والد لهم فتصرف فيهم بغير مصلحة وابقى بعضه تحت يده وباع البعض الآخر لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم بالغبن الفاحش بدون القيمة لغير مصلحة ولغير اتفاق على القصر فهل والمحال هذه إذا باع الأشجار والساقية والمواشي لغير مصلحة وبغبن فاحش لا ينفذ تصرفه ويكون للقصر بعد بلوغهم رشداً أخذ ما تركه لهم والد لهم واتزاعه من هو تحت يده (أجاب) يبيع مال القصر بالغبن الفاحش من الوصي لا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باعه رجل أجنبي مع حضور المالك بالمجلس ولم يوكله المالك في البيع ولم يجزه واستمر المالك واضعاً يده على البيت وهو تصرف فيه التصرفات الشرعية إلى الآن فهل والمحال هذه إذا لم يجز المالك البيع يكون البيع غير نافذ ولا يعد حضور المالك بمجلس البيع وسكوته إجازة للبيع (أجاب) سكوت المالك عند العقد ليس بإجازة خائبة قال في حواشي الدر

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢١

مطالب سكوت المالك عند عقد الفضولي وكذا بعد العلم لا يكون إجازة

قوله

قوله عند العقد أي عقد الفضولي وكذا سكوت بعد العلم لا يكون إجازة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في دار باعها لآخره في نظير قدر معلوم من الدارهم ثم مات المشتري عن ورثة فوضعوا أيديهم على الحصّة المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن أنكر البائع بيع تلك الحصّة لآخره فهل إذا أثبت الورثة بيع الرجل المذكور لورثتهم بالوجه الشرعي لأعبرة بانكار البائع بعد ذلك (أجاب) لا يعتبر الانكار بعد الاثبات بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين كل منهما في معيشة على حدة اشترى أحدهما حصّة من دار بمبلغ معلوم له ولأخيه مع غيبته من غير توكيل عنه فحضر الآخر الغائب عن مجلس الشراء ولم يجزه بعد عرضها عليه بل رده فهل يقع الشراء للمشتري حيث لم يجز الآخر الشراء ولم يكن وكيلاً عن أخيه سيما وقد دفع المشتري الثمن من ماله الخاص به (أجاب) حيث اشترى لأخيه بدون توكيل عنه في ذلك ولم يجزه الآخر المشتري له نفذ الشراء على المباشر للعقد وهذا إذا لم يضاف إلى المشتري له في الإيجاب والقبول أو في أحدهما على الخلاف في ذلك والا لا ينفذ على المباشر والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان داراً بالارث عن أبيهما باع قريهما منها جزءاً معيناً لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم في غيبتهما بدون إذن منهما وإجازة ولم يكن عليهما دين لا للبري ولا للغيره فبعد مدة من السنين أحضرهما ثم أحدهما من غيبته ولم يتمكن من منازعة المشتري لم يكن له كثر أيامه غائباً عن البلد وهما ربا من الحما ثم وحين تمكن نازع المشتري لدى الحما كم الشرعي والمشتري يعترف بأن المالك في الجزء المذكور للمنازع المذكور وورثه مال بعضي أربيع عشرة سنة بعد البيع مع اعترافه له بالمالك فإذا يكون المحكم في البيع (أجاب) إذا اعترف واضع اليد بالمالك للأخوين المذكورين في جميع تلك الدار وادعى شراء جزء منها من قريهما فما لم يثبت بالوجه الشرعي أن البائع وكيل عن المالكين أو أنهما أجازا بيعه لا ينفذ البيع المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في عقار مشترك بين جماعة باع بعضهم نصيبه منه لبعض الآخر بعد المزايدة فيه بينهم بابطلاع من له معرفة في ذلك من محلتهم ونزل عن ذلك لشريكه وسامح كل الآخر وحصل بينهم التخالص والبراء العام ثم بعد ذلك أراد البائع الرجوع فيما باعه متعللاً بأنه مغبون في البيع فهل لا يجزى لذلك والمحال هذه (أجاب) إذا صدر البيع في ذلك النصيب من المالك له مستوفياً شرائط الصحة لا يكون للبائع فسخه بمجرد تعلله بالغبن الفاحش ما لم يثبت أنه مغبون ومغرو في ذلك البيع فان تحقق الغرور مع الغبن الفاحش كان للبائع فسخه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً وله أربع بنات وابن باع الدار لثلاثة بثمن معلوم وقبضه منهن وهو في حال صحته وسلامته ووضع أيديهن على الدار المذكورة سنة ستين مع وجود أبيهن ثم مات الأب عنهن وعن ابنه فأراد الابن أن يجعل الدار ميراثاً يأخذ نصيبه منها بالارث فهل إذا ثبت شراء

١٢٧٣

٢٣

١٢٧٣

٢٣

١٢٧٣

٢٣

١٢٧٣

ذى الحجة

٩

١٢٧٣

البنات من أبيهن قبل موته بالبيعة الشرعية لا يجاب الابن المذکور لذلك ويكون الحق في الدار المذکورة للبنت (اجاب) نعم اذا ثبت البيع من قبل الاب لبناته المذکورات في الدار المذکورة حال صحته مستوفيا شرائط الصحة والزم بالوجه الشرعي لا يكون لابنه جعل المبيع تركه عن البائع بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بيتين مشتركين بين اخوين لكل منهما نصف كل من البيتين باع أحدهما نصفه في بيت منهما لأخيه بثمن معلوم وباع الآخر نصفه في البيت الآخر لأخيه البائع بثمن معلوم أيضا بعد الزيادة والتراضي على الثمن الذي عيناه واستقر المثل في جميع كل بيت منهما الواحد منهما ثم أراد أحدهما فسخ البيع بدعواه انه مغبون فيما اشتراه من أخيه فهل لا يفسخ البيع مجرد دعواه الغبن بدون اثبات الغبن والغرور بالوجه الشرعي حيث استوفى البيع شرائط الصحة افيد والجواب (اجاب) لا يفسخ البيع بمجرد دعواه المذکور والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا بثمن معلوم بعدد وصلاحه من مال له بثمن معلوم من الدراهم بعد ان عاين المشتري الثمن ثم بعد مدة من الايام ادعى المشتري ان الثمن فيه بعض فص وأنه لا يساوي الثمن الذي اشتراه ويريد ان ينقص البائع بعض الثمن وطال النزاع بينهما فقال المشتري للبائع يمتد الى الثمن بكذا وكذا أقل من الثمن الاول فقال له بعتك فقال قبلت فما الحكم والحال هذه في البيع الاول والثاني (اجاب) البيع بثمن أقل من الثمن الاول بعد البيع من المشتري الاول يوجب فسخ الاول ويكون الممول عليه هو الثاني بالثمن الذي سمياه أقل من الثمن الاول والله تعالى أعلم (سئل) في ابن أعمى في عائلة أبيه يأكل ويكتسب ولا كسب له باع عشرة أبيه بدون اذن أبيه واجازته بثمن معلوم لم يقبضه من المشتري فهل يكون لابي رد البيع وابطاله واذا ادعى المشتري انه دفع الثمن للابن البائع المذکور وانكر الابن البائع المذکور ولا يثبت له على ذلك سوى شطر من البيعة لا عبرة بدعواه حيث لم يكن معه شطر آخر وكان المشتري معتقاً بان العترة ملك لأبيه (اجاب) نعم للاب ابطاله والحال ما ذكر ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث غائب وترك دارا وعليه دين ثابت بالبيعة الشرعية فاستولى رجل اجنبي على الدار الى ان حضر الوارث من غيبته وباع الدار لواضع اليد بثمن معلوم دفعه في الدين الذي على مورثه ثم بعد مدة تزاد على سبع عشرة سنة انكر الوارث البيع واراد الرجوع على المشتري في المبيع فهل والحال هذه اذا ثبت البيع من الوارث بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره سيما انه اقر واعترف بالبيع بعد وقوعه بحضرة بيعة شرعية (اجاب) نعم اذا ثبت البيع المذکور بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة والزم لا يعتبر انكار البائع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وعليه دين لرجل آخر فوضع رب الدين يده على البيت ثم مات المدين عن وارث فاداد الوارث ان يدفع الدين ويأخذ

البيت من رب الدين فادعى رب الدين انه اشتراه من مورثه قبل موته فانكر الوارث دعواه الشراء ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء من المورث قبل موته بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواه ذلك بدون وجه شرعي ويجوز رب الدين على تسليم البيت للوارث المذکور بعد اخذه الدين من الوارث سيما ولم يكن بيد مدعى الشراء شيء من المال من المحاكم الشرعية ولا من غيره (اجاب) نعم اذا لم يثبت الشراء بوجه شرعي لا يعتبر مجرد دعواه ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون أرضا بها اشجار وساقية وبنا باعوا الرجل آخر في تطبيق منفعة قطعة ارض أخرى مميزة بطريق المقايضة والاستبدال وزيادة دراهم من المال ثمة ارض الاولى المذکورة ثم بعد مدة تبين للمشتري الارض الاولى المملوكة انها مستأجرة لرجل آخر مدة سنتين في القابل ولم يعلم المشتري المذکور ولم يرخص المستأجر ببيعها اليه ولم يحجز البيع فهل اذا كان الامر كذلك يكون للمشتري المذکور فسخ البيع (اجاب) وقف بيع المرهون والمستأجر والارض في زراعة الغير على اجازة مرتين ومستأجر وزارع وليس للراهن والمؤجر الفسخ وأما المشتري فله خيار الفسخ ان لم يعلم بالاجارة والرهن عند أبي يوسف وعندهما له ذلك وان علم وعزى كل منهما الى ظاهر الرواية كما في الفسخ لكن في حاشية الفصولين للرمل عن الولوالجية ان قولهما هو الصحيح وعليه الفتوى افاده في الدرر وحواشيه رد المختار ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين كل منهما في مبيعة على حدة اشترى أحدهما دارا له ولاخيه مع غيبته بدون توكيل من الاخ وبدون اذن منه فعرض الاخ المشتري المبيع على أخيه فلم يحجز الشراء الصادر له من أخيه فهل يقع الشراء المباشر لا عقد حيث كان الامر ما هو مسطور سيما وقد دفع المشتري الثمن من ماله الخاص به (اجاب) حيث لم يكن المباشر لا عقد وكلا عن أخيه في الشراء فاشترى لأخيه فان اضاف الشراء لأخيه بان قال بيع كذا لأخي فقال البائع بعتته منه توقف ذلك الشراء على اجازة الاخ المشتري له فان اجازته فسد وان رده بطل وان لم يصف الشراء لأخيه وقع الشراء لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لآخر بثمن معلوم من مدة تزيد على ثلاثين سنة بموجب وثيقة فوضع المشتري يده عليها مدة من السنين ثم مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فبناها ورثة المشتري مع مشاهدته ورثة البائع واطلاعهم وعدم منازعتهم لهم والا ن تريد ورثة البائع منازعة ورثة المشتري وابطال البيع متعللين بانها بايديهم وهما على مبلغ من الدراهم فانكروا دعواهم فهل اذا كان البيع من مورثهم ثابتا لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم المذکور واذا ماتت شهود الوثيقة وكان هناك بيعة تشهد بالبيع تقبل شهادتها ويكون الحق فيها لورثة المشتري اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت البيع من المالك المذکور لم يورث وادعى البائع على الدار المذکور كورة مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ورثة البائع لذلك

١٢
١٢٧٤
٣ هذا السؤال يتبع محله
بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٧٣
وأخبرها سها
مطلب وقف بيع المرهون
والمستأجر على اجازة المرتن
والمستأجر
مطلب لمشتري المرهون
والمستأجر الفسخ وان علم
بهما على المفتي به

١٩
١١٧٤

٢٢
١٢٧٤

والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالميراث عن أبيها ماتت عن ابن وبنت قاصر من فوضع عنهما يده عليهما في حال يتهموا بواضعها الرجل أجنبي بدون ولاية شرعية عليهما فهل يكون البيع موقوفا على إجازتهما ويكون لهما بعد البلوغ دفعه واستردادهما من المشتري واخذها بالفريضة الشرعية منه حيث كان الحق ثابتا لهما فيها عن أمهما إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) يبيع الم عتقار ولدي أخيه بدون ولاية شرعية عليهما حال صغرهما غير صحيح أصلا عند عدم المسوغ والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين اشتريا حصص في دار من امرأة بثمن معلوم من الدراهم وكتب بذلك حجة شرعية من قاض هناك ووضع المشتريان أيديهما على الحصة وصارا يتصرفان فيها مدة تزيد على تسع وعشرين سنة ثم ماتت البائعة عن ابن فانكر الابن البيع وأراد الرجوع في الحصة المذ كورة فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من مورثته قبل موتها بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بآنكار الوارث ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت البيع المذ كور من مورثة المذ كور حال حياتها مستوفيا شرائط الصحة والزم لا يعتبر أنكاره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا اقربى حال صحته وسلامته يدين لزوجه معلوم القدر وباعها الدار المذ كورة في مقابلة الدين الذي عليه لها بحضرة جمع من المسلمين بموجب حجة شرعية من نائب القاضي فبعد ان وضعت يدها عليها مدة من السنين مات الزوج عنها وعن ورثة غير هاتين الورثة رفع يدها عنها وابطال البيع منكرين وجادلين له وجعل الدار تركة فهل إذا كان الاقرار والبيع من مورثهم ثابتا في زمن الصحة لا يجاوز لذلك ولا تكون الدار تركة عن مورثهم بل يكون الحق لها خاصة (أجاب) إذا ثبت البيع المذ كور حال صحة الزوج البائع مستوفيا شرائط الصحة والزم بالوجه الشرعي لا يعتبر أنكار الورثة ذلك ويعنعون من معارضة المشتري في الدار المذ كورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالها ووضع يده عليها مدة نحو عشرين سنة ثم مات المشتري عن ورثته ووضعوا أيديهم عليها بعد موت مورثهم والآن أنكر البائع البيع وقبض الثمن فهل إذا أقام ورثة المشتري بينة شرعية وشهدت على البائع بالبيع لمورثهم وقبض الثمن منه قبل موته يمنع من معارضة الورثة وإذا باع الدار ثانيا للمشتري بعد موته لا يصح البيع ولا يكون نافذا بعد ثبوت البيع منه أولا (أجاب) نعم إذا ثبت ورثة المشتري شراء مورثهم تلك الدار من البائع المذ كور بالوجه الشرعي لا يعتبر أنكار البائع ذلك وإذا باعها ثانيا بعد موت المشتري يكون البيع المذ كور موقوفا على إجازة المالكين لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا فوضع الابن يده عليها وباعها لرجل أجنبي في غيبة أخته عن مجلس العقد بغير إذنها وتو كيلها له في ذلك فهل يكون البيع في نصيبها موقوفا على إجازتها وإذا لم تجزه ولم ترض به يكون لها دفعه

واسترداد نصيبها من المشتري ولو مضى على ذلك اثنتا عشرة سنة حيث كان الحق ثابتا لها فيها عن أبيها (أجاب) إذا كان المشتري المذ كور مقر بملك البنت المذ كورة لمصلحة مما اشتراه يكون بيع أخيه باحصة تمام كرموقوفا على إجازتها حيث لا تثن من المالككة بالبيع ولا ولاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار بنت أخيه القاصرة بدون ولاية شرعية عليه وتبرع بالاتفاق عليها من ماله الخاص به واشهد على ذلك بينة شرعية ثم باع المذ كور بعض عقار القاصرة المذ كورة بدون ولاية شرعية على القاصرة ولم يكن وصيا عليها ولم يكن يبيع العقار له لجهة القاصرة ثم ماتت القاصرة عن أمها وعن أخت وأخ لام وعن عمها المذ كور ولم تجز الام ولا أولادها المذ كورون البيع المذ كور فهل والحال هذه لا يصح هذا البيع ويكون لهم استرداد نصيبهم من يد المشتري وإذا أراد المذ كور أن يرجع على تركه البنت المذ كورة بما تبرع به من الاتفاق على القاصرة المذ كورة لا يجاب لذلك (أجاب) نعم البيع المذ كور غير صحيح ولو رثته البنت المذ كورة استرداد حصصهم من العقار المذ كور بمن اشتراه من عم القاصرة بدون ولاية شرعية والحال هذه حيث لا مانع ولو وجدت إجازة منهم للبيع المذ كور إذا لا تفيد مع عدم الانعقاد وليس لمن تبرع بالاتفاق على بنت أخيه المطالبة بما تبرع به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالا كها بثمن معلوم دفعه للبائعين بحضرة قاضي بلدهم وكتب القاضي للمشتري حجة بالشراء ووضع المشتري يده على الدار مدة تزيد على ثمان عشرة سنة والبائعون حاضرون بالبلد ومشاهدون لتصرف المشتري بالهدم والبناء وزرع فيها بعض فخل ثم بعد مضي تلك المدة أنكروا البيع ويريدون تزج الدار من تحت يد المشتري فهل إذا ثبت البيع منهم للمشتري بالبينة الشرعية لا عبرة بآنكارهم البيع وتكون الدار المذ كورة باقية على المالك المشتري وليس لهم رفع يده عنها والحال ما ذكر (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصص في عقار بطريق الارتع عن مورثه باعها الرجل بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على ذلك وصار يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على سبع سنين ثم بعد مضي تلك المدة باع البائع حصص العقار المذ كور لرجل آخر غير المشتري المذ كور بتأريخ متأخر عن البيع الاول فهل والحال هذه إذا لم يجز المشتري للعقار المذ كور أولا بيع الرجل المذ كور في العقار المذ كور لا ينفذ بيعه ويكون موقوفا على إجازته ان اجازته نفذ وان رده بطل ويكون البيع الاول للمشتري المذ كور صحيحا نافذا لا البيع الثاني (أجاب) يبيع البائع ما ذكر ثانيا غير المشتري الاول موقوف على إجازة المشتري الاول والحال ما ذكر حيث تحقق صدور البيع الاول مستوفيا شرائط الصحة والزم وحينئذ يكون للمشتري الاول ابطاله او اجازته والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة ولهم كسب بينهم وعقاروه واش تحت أيديهم فباع أحدهم من ذلك بعض عقار ومواش

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٥

لابنه وقبضه الابن ثم تنازع الاخوة في ذلك وادعى البائع ان ما باعه لابنه خاص به
 وادعى المشتري ذلك وادعى باقي الاخوة الاشتراك فيه كباقي الاموال ولم يحجز والبيع
 في نصيبهم فهل اذا ثبت المشتري اختصاص أبيه بالبائع له بما باعه له وأن أباه كان
 اشتراه لنفسه خاصة من مال خاص به بطريق شرعي يقضي له بما اشتراه ويمنع عما من
 معارضته في ذلك ولو اتفق أبوه البائع مع أخوه به على الاشتراك في ذلك بعد عقد البيع
 وقبض المشتري المبيع ولا يعتبر اقراره بالاشتراك بعد البيع والقبض حيث تعلق به حق
 المشتري ولم يصدق على ذلك الابن المذكور (أجاب) نعم اذا ثبت المشتري اختصاص
 أبيه بما باعه له بطريق شرعي يقضي له بما اشتراه منه ولا يعتبر اقرار أبيه بعد البيع والقبض
 بما يفيد مشاركة أخوه له فيما باعه لابنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ولد بن وترك له ما دار او طين فباع أحدهما الدار والطين في غيبة أخيه بغير اذنه
 فهل لا ينفذ البيع في حصته ولا خيه أخذ حصته من المشتري قهر احيث كان البيع
 غير نافذ (أجاب) اذا تحقق ان لا الخ الغائب حصته فيما باعه أخوه بالوجه الشرعي وكان
 حقه في الطين باقيا لم يوجد ما يفيد سقوطه كترك اختيار في الارض السلطانية يكون
 تصرف أخيه في نصيبه من ذلك بدون توكل موقوف على اجازته والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكر ووراثات فباع أحد الشركاء نصيبه بنفسه لامرأة
 من الشركاء بثمن معلوم وباع امرأتان نصيبهما للشريكة بثمن كياهما الشيخ البلد فباع
 نصيبهما مع حضورهما ونصيب أخيهما الغائب للشريكة بثمن معلوم منذ تسع وعشرين
 سنة والآن مات كل من الرجل الذي باع نصيبه بنفسه والمشتري عن ابن فيريد ابن البائع
 نصيبه مع المرأتين منازعة ابن المشتري وباطال البيع متعللين بان شيخ البلد أخذ الثمن
 ودفعه في خراج كان على أبيهم فهل اذا كان البيع من الرجل والتوكيل من المرأتين
 ثابتا لا يحايون لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا في نصيب الرجل والمرأتين وموقوف في
 نصيب الغائب ولا عبرة بتعللهم المذكور (أجاب) اذا كان البيع من الرجل ووكل
 المرأتين والتوكيل منهما به ثابتا مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يكون
 للمرأتين وابن الرجل البائع ابطاله في نصيبهم بمجرد التعلل المذكور بدون وجه شرعي
 وموت احد المتعاقدين في البيع الموقوف قبل الاجازة مبطل له والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين رجل وبنت عمه يملكها بالسوية بحجة الارث عن مورثيهما وهما
 يتصرفان فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة حياتهما ثم سافرت بنت العم الى جهة
 فوق مسافة القصر فباع ابن العم الدار المذكورة حال غيبة بنت العم بدون ولاية شرعية
 عليها في ذلك ولم يحجز البيع المذكور فهل اذا ماتت عن ابن بالغ ولم يحجز البيع المذكور
 في نصيب امه لا ينفذ البيع (أجاب) اذا باع الرجل المذكور حصته ابنة عمه في الدار
 المذكورة بدون اذنها ولم يحجز البيع حتى مات يبطل البيع في نصيبها ولا يتوقف على

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

٢٩

١١٧٤

٢٩

ربيع الاول

١٢٧١

٦

اجازة وارثها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من ملاكه بثمن معلوم ببيع
 بتامستوفيا شرائط الصحة وقبضه ولم يكتب بذلك حجة من القاضي بباعه من آخر
 ببيع صحيحا ايضا ثم تحرر له من قبل بائنه حجة بشراء المكان المذكور مؤخر تاريخها عن
 بيعه للمشتري الثاني وبعد تحرير الحجة في التار يخ المتأخر باع المشتري الاول ما باعه
 للمشتري الثاني على الوجه المسطور ثالثا بثمن واثنى باع المشتري الثالث له في
 ذلك مع كون المشتري الثاني بعد شرائه المتأخر عن شراء بائنه المشتري الاول في الواقع
 ونقص الامر المستقيم ككل من الشراء من شرائط الصحة مع القبض بني في المكان
 المذكور بعد الشراء الثاني وتصرف فيه فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي ولم يحجز
 المشتري الثاني البيع للمشتري الثالث المتأخر عن شرائه لا ينفذ البيع له ويكون باقيا
 على ملك المشتري الثاني حيث صدر شراؤه بعد تلك البائع له المكان المذكور في
 الواقع ونفس الامر وان كانت حجة الشراء المكتوبة باسم المشتري الاول متأخرة التاريخ
 عن بيعه للمشتري الثاني سيما وهو مصدق على ذلك (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي
 بيع المشتري الاول للمشتري الثاني المكان المذكور بعد شرائه من البائع الاول
 مستقيمة شرائط الصحة وال لزوم يكون بيع المشتري الاول لثالث بتاريخ متأخر عن
 بيعه للمشتري الثاني موقوف على اجازة المشتري الثاني غير تدبرده ولا يضر كون تاريخ
 حجة المشتري الاول متأخر عن بيعه حيث ثبت انه شراها سابقا على بيعه والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة تملك خمس نخلات بالميراث عن أبيها باعها في حال صحتها وسلامتها لامرأة
 أخرى بثمن معلوم في ذمتها فقبضتها المشتري ووضعت يدها عليها منذ سنتين وزيادة وهي
 تتصرف فيها وتستغل ثمرها مع حضور البائعة والا تنريد البائعة الرجوع وابطال البيع
 منكرة وجاددة فهل اذا كان البيع منها تلك المرأة ثابتا لا تجاب لذلك ولا عبرة
 بانكارها ولو على المشتري دفع الثمن اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا ثبت البيع المذكور
 مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر انكاره والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم بالغ وبعضهم قاصر وعن زوجتين وترك للجميع
 تركة ومن جلتها داران معلومتا الحدود والجهات وهم سالكون فيهما وواضعون
 ايديهم عليهما والآن يدعى عليهم شخص آخر بانه اشترى دارا من الدارين المذكورتين
 من احدي الزوجتين المذكورتين وحصه شائعة من الدار الثانية من بعض الاولاد
 البالغين وانظر بذلك حجة مستوفى شرائط الشرع فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه
 المجردة المذكورة حيث كانت بدون الوجه الشرعي وعلى فرض اثباته الشراء من ذكر
 بالوجه الشرعي لا ينفذ البيع الا في نصيب البالغين المذكورين فقط ولا ينفذ في نصيب
 الباقي حيث كان البيع في نصيبهم بدون مواع شرعي (أجاب) اذا كان المشتري
 المذكور معتقرا بالاشتراك فيما اشتراه من بعض الورثة يذهب يكون شراؤه فيما زاد على

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١٣

نصيب من باع له موقفا على اجازة مالكيه حيث لا ولاية للبائع ولا اذن من المالكين
في تنفيذ يكون لهم الرد والاجازة في نصيبهم حيث لا مانع لعدم مسوغ في نصيب القاصر
والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين يملكان دارا تنقيها بالارث عن مورثهما ووضعها
أيديهما عليهما مدة من الزمان ثم قابعا عن بلدهما ورجعا فوجد اشج بلدهما واضعا يده
على الدار فأراد اخذها منه فسلم لما بعضهما وامتنع من تسليم البعض الآخر متعللا بأنه
اشتراه من شخص اجنبي في غيبتهما والمحال ان البائع لم يكن وكلاعهما ولم يحجز ما فعله
به دخورهما فهل والمحال هذه يكون البيع موقفا على اجازة مالكيه ان اجازة نفذ
وان رداه بطل فيكون لمساخر البعض الآخر من يده ويكون باقيا على ملكهما ويمنع
شخص البلد من معارضتهما بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان المشتري المذكور مقرا
بالمالك فيما اشتراه من الاجنبي المذكور للشخصين المذكورين او ثبت ذلك بالبينه
الشرعية يكون شراؤه له موقفا على اجازة المالكين اذا لم يكن البائع مأثوما من قبلهما
بالبيع ولم يكن له ولا يبيع ذلك ويرتد بدهما والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك
بيتا باعته لامرأة اخرى بثمن معلوم من الدراهم ووضعفت المشتريه يدها عليه مدة تزيد
على عشر سنين ثم ماتت البائعة المذكورة عن ابن عم غائب فحضر الا ن وادعي
استحقاقه فيه بطريق الارث عن مورثه البائعة المذكورة فهل والمحال هذه اذا ثبت
الشراء منها في حال حياتها لا يجاب لذلك (اجاب) اذا اثبتت المشتريه شراء البيت
المذكور من مورثه المدعي حال صحتهما مستوفيا شرائطه بالوجه الشرعي يمنع المدعي
المذكور من معارضة المشتريه فيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع
جاموسة بشرط الحمل فاطلع على البيع المذكور فاقض حكم بفساده وأمر برد المبيع
فامتثل المشتري لذلك وأراد البائع قطع شيء من الثمن الذي كان نقده له المشتري من غير
حدوث عيب في المبيع فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن منه (اجاب) نعم لا يجاب لذلك
ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون
جانب نخيل باعوه لرجل بثمن معلوم وقبضوه منه بحضرة بينه ووضع المشتري يده مدة أربع
سنين وهو يتصرف فيه بحضرة البائعين ومشاهدتهم لذلك ثم مات المشتري عن ورثة
تصرفوا وصى القصر يتصرف في النخل مدة أربع عشرة سنة ثم بعد بلوغ القصر
باعوا النخل الموروث لهم عن أبيهم لرجل بثمن معلوم فهل يكون البيع الثاني صحيحا
ناقذا حيث بلغت القصر رشدهم وكانوا هم البائعين واذا أنكر البائعون لا يبيح البيع له
قبل موته ويريدون نزع من يده المشتري الثاني لاعبرة بانكار البيع حيث كان هناك
بينه شرعية تشهد بانهم باعوه لا يبيحهم قبل موته (اجاب) اذا أثبت المشتري الاخير
بالوجه الشرعي شراء النخل من القصر المذكورين بعد بلوغهم بصفة الرشد مستوفيا
شرائط الصحة وأن ذلك آلى اليهم بطريق الارث عن أبيهم وان أباهم اشتراه من الجماعة

المذكورين

المذكورين شراء صحيحا لا يعتبر انكار الجماعة ما ذكر ولا يكون لهم معارضة المشتري
الاخير في ذلك والمحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
حصه في دار من اخوته وامه بثمن معلوم قبضوه منه وقت البيع له واشترى منهم أيضا
حصه في طاحونة وكتب بذلك حجة شرعية بعد قبض الثمن ومضى بعد البيع مدة تزيد
على ثلاثين سنة ثم مات البائعون عن ورثة فادعى وارث احد البائعين ان مورثه لم يبيع
وأترك البيع فهل اذا اثبت المشتري الشراء من البائعين المذكورين بالبرهان الشرعي
لا عبرة بانكار وارث احد البائعين البيع ويكون ما اشتراه المشتري باقيا على ملكه
ويمنع وارث البائعين من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا أثبت
المشتري المذكور شراء حصه مورث المذکور مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر
انكاره ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين اشترى با جانب نخيل مع اسقاط منفعة
أرضه لهما وهو نحو ثلاثين نخلة واحدا الاخرين اشترى من مالك النخيل الاصل والآخر
اشترى من المشتري من مالك النخيل شراء صحيحا شرعيا صحيحا من القاضي وبينه تشهد
بذلك من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة والآن اولاد المالك للنخيل أنكروا البيع
من أصله ويريدون نزع من الاخوان المذكورين مع أنهم حاضرون بالبلد ومشاهدون
للتصرف من غير معارضة في ذلك وقد أقروا بالبيع ثم أنكروه ثانية فهل حيث كان عند
الاخوان بينه وحجج شرعية تشهد لهم بذلك وباقرار اولاد المالك يبيع أبيهم لا عبرة
بانكارهم ويمنعون من منازعة الاخوان المذكورين (اجاب) اذا ثبت انتقال
النخيل ومنفعة الارض عن ملك مورث المتكرين المذكورين بالوجه الشرعي لا يعتبر
انكارهم لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صنف يسمى بالخولن كان
العقاري على انه من اهل الجيد بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول البائع انه يساوي
الثمن المذكور وأرسله المشتري لجهة من الجهات لاجل أن يباع فيها ثم ظهر وتبين انه
نوع آخر غير العقاري من الرديء وانه يساوي أقل من الثمن المذكور بغين فاحش ويريد
المشتري رده على البائع بخيار الغبن المذكور بعد ثبوت الغبن والتغريب بالوجه الشرعي
وعدم وجود ما يمنع الرد فهل له ذلك (اجاب) اذا تحقق عوات الوصف المرغوب فيه
المشروط في العقد يملك كون موجبا لخيار الرد على البائع وان لم يتحقق الغبن الفاحش
والغرور في البيع المذكور الموجب للرد أيضا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن زوجته وعن ابنين قاصرين منها وعن ابن قاصر من غيرها ولم يترك ما ورث
عنه سوى دار فاستدانت أم القاصرين دينارا من رجل اجنبي لتنفقه على القصر وأسكنت
صاحب الدين في دار القصر ولم يكن لها ولاية شرعية على القصر في التصرف عليهم ثم
بعد مضي عشر سنين بلغ احدا القصر رشيدا وطلب الدار المذكورة من الدائن ويدفع له
الدين فادعى ان ام الابنين القاصرين باعتهما بالدين وهى تنكر دعواه فهل والمحال هذه

لا يثبت البيع بمجرد دعواه ولا يجاب لذلك (اجاب) من المعلوم ان من ادعى بيع ملك الغير له لا يقضى له بدعواه المجردة عن الاثبات بطريق شرعي وليس للام ولا يثبت بيع عقار القصر المذكورين بدون وصاية شرعية عليهم على فرض نبوته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت من امها ثلاثة امانا كن لها ولا ينها وينتها القاصر بن بطريق الوصاية الشرعية عليهم ما ووضعت يدها على ذلك مدة من السنين ثم بعد ذلك ماتت الام البائعة المذكورة عن بنتها المذكورة وعن ابن ابن اخيها العاصب فقط فانكر ابن الاخ المذكور البيع المذكور لبنت المتوفاة المذكورة وولدها المذكورين فهل والحال هذه اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعي حال صحة البائعة المذكورة لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره (اجاب) نعم اذا ثبت البيع من قبل المورثة المذكورة حال صحتها مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار أحد الورثة لذلك ولا يكون المبيع تركة عن البائعة ويتقيد نفاذ شراء الوصي لليتيم عن لا تقبل شهادته له بكونه وصي الاب وعدم الغبن الفاحش او اليسير عند الامام في ادب الاوصياء من البيع عن المجامع الا صغر بيع الوصي مال الصغير وشراؤه عن لا تقبل شهادته له كانه لادعوا عليه ان كان مثل القيمة او بالاكثر يجوز فاقا وان كان بفاحش الغبن لا يجوز اجماعا وان كان بيسير الغبن وقليله اختلفوا فيه فعند الامام لا يجوز وعند من يوجب كالمضارب انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جده حصص معلومة شائعة في فحل وعقار بثمن معلوم من الدراهم من غير اقرار واستولى ابن الابن على المبيع شائعاً مع جده البائع له مدة من السنين ثم مات المجدد البائع عن وارث فأراد الوارث ابطال البيع متعللاً بان مورثه باعه من غير اقرار فهل يكون البيع صحيحاً نافذاً ولا عبرة بتعلل الوارث بذلك (اجاب) الشيوع في الحصة المبيعة من الفحل والعقار المختص بالبائع بلا شركة لا يطل البيع فلا تنفذ صحته على الاقرار والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك فحلين باعهما لرجل آخر بمائة وثمانين قرشاً ثم بعد البيع بان يدفع الثمن فيما عليه من الخراج للبري فدفعه له ووضع المشتري يده على الفحلين المذكورين مدة خمس وثلاثين سنة والمشتري يتصرف فيهما الى الآن من غير منازعة فهل اذا مات البائع عن ابن في انشاء تلك المدة ومطالب الآن منازعة المشتري ورفع يده عنهما متعللاً بانه لا يعلم بيع ابيه لا يجاب لذلك اذا كان البيع من ابيه ثابتاً بالبيعة الشرعية ولا عبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبت بيع الفحلين المذكورين من قبل أبي المتسكرا طائعا مختاراً مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالطريق الشرعي لا يعتبر انكار وارثه المذكور ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ دراهم من اشياء باعها له فطالبها فقال انا اعطيتك بالدراهم مقرونة افرنجية جديدة فاخذها منه على انها جديدة وانها تساوي عن الاقعة الواحدة منها عشرة قروش يقول ولم يرها ولم يعاينها وقت الشراء بل

١٢٧٤ ١٥
مطالب في حكم شراء ارضي
للصبي عن لا تقبل شهادته له

رجب

١٢٧٤

١٢٧٤

أخذ بقوله فوجدها قديمة ولا تساوي ربع الثمن الذي أخذها به فهل والحال هذه يكون له ردها بالغرور والغبن الفاحش اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي ويكون له ايضاً ردها بخيار الرؤية حيث لم يرها وقت الشراء ولا قبله (اجاب) نعم للمشتري رد المبيع المذكور والحال هذه اذا الغبن الفاحش والغرور مجوزان للرد باقرارهما وكذا اخبار الرؤية وكذا افوات الوصف المرغوب فيه وهو كونها جديدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذمية اشترت بيتاً من امرأة ذمية أخرى بثمن معلوم من الدراهم بحضرة بيعة شرعية ثم بعد مدة من الشهود وانكرت البائعة البيع وأرادت الرجوع على المشتري المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت البيع من المالكة المذكورة بالبيعة الشرعية يكون صحيحاً نافذاً ولا عبرة بانكار البائعة (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار البائعة البيع وليس لها الرجوع فيه بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنتين وترك بيتاً فوضع أحد البنين يده عليه في غيبة باقي الورثة فوق مسافة القصر وباع نصفه لامرأة أجنبية ثم باعتها تلك المرأة لرجل أجنبي في غيبتهم أيضاً بناحية الواح فهل اذا حضر باقي الورثة من غيبتهم وابتوا بالبيعة الشرعية ان البيت المذكور لا يبيعهم وانهم الوارثون له يقسم بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية ويكون لهم رفع يد المشتري عما يخصهم ولا ينفذ البيع الا في نصيب البائع فقط واذا انكر المشتري حقهم لاجل مضاررتهم لا عبرة بانكاره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الغائبون حصصهم في ذلك البيت بالوجه الشرعي ولم يكن البائع وكما لا عنهم فيما باعه يكون بيعه في الزائد على نصيبه موقوفاً على اجازتهم ويرتد دراهم ويكون لهم الاستيلاء على انصباهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مملوكة من مالكتها بثمن معلوم من الدراهم ودفع لها بعض الثمن وأجلت البائعة بعض الثمن الباقي على المشتري لاجل معلوم ثم بعد ذلك بعدة من الايام اجتمع المشتري مع البائعة وقالت البائعة للمشتري ان لم تدفع لي الثمن بعد مضي أجله فلا يبيع بيننا فهل لا عبرة بقولها هذا ويكون البيع نافذاً وليس للبائعة فسخ البيع المذكور بعد مضي أجله (اجاب) مجرد قول البائعة بعد عقد البيع ذلك لا يوجب فسخ البيع بعدم الدفع عند الاجل لكن يجب على المشتري دفعه بعد حلول الاجل ويجبر عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر داراً بثمن معلوم ودفع للبائع بعض الثمن وقبض المشتري الدار ووضع يده عليها مدة سنتين ثم مات البائع عن ورثة قصر وبلغ قبض باقي الثمن فهل اذا ثبت البيع بشهادة البيعة الشرعية لدى القاضي يحكم للمشتري بصحة البيع ويؤمر المشتري بدفع باقي الثمن لورثة البائع البالغ ووصي القصر منهم (اجاب) اذا كان البيع المذكور صحيحاً نافذاً وثبت المشتري في وجهه وصي القصر أو البالغ من الورثة بالبيعة العادلة مستوفيا

١٢٧٤ ١٤

١٢٧٤ ١٨

شعبان

١٢٧٤

١٢٧٤ ١٢

١٢٧٤ ١٠

شرائط الصحة يحكم للمشتري بدعواه ويؤمر بدفع باقي الثمن إذا أثبت أنه دفع بعضه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض وقف ولا تظهر دأوم مستحقة لقطعة أرض ملك بجوارها ثم أقام الناظر المستحق المذكور وكيل عنه في تأجير الملك والوقف المذكور فقط سنة بسنة ثم بعد ذلك عدة مات الناظر وآل الملك لورثته فهل إذا باع هذا الوكيل القطعة الأرض الملك المذكور لا ينفذ بيعه ويكون لورثته الناظرية في بيع الوكيل المذكور حيث كان بدون وكيل منهم وبدون وجه شرعي ويكون للمشتري الرجوع بالثمن على بائعه وهو الوكيل المذكور (أجاب) إذا صدر البيع من الرجل المذكور بدون إذن المالك للبيع وبدون ولاية شرعية يكون بيعه موقوفاً على إجازتهم فإن أجازوه وهم من أهل الإجازة نفذ وإن ردوه بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعمى يملك نصف دار شائعاً في جميع الدار يلاذ الرف وكل رجل في بيعه له فاشتراه من الوكيل المذكور رجل بثلث قليل وغره وغبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل إذا ثبت الغرور والغبن الفاحش بشهادة البينة الشرعية يكون للبائع فسخه (أجاب) نعم يكون له فسخه وإحالة مال ما ذكر حيث لا مانع بل على قول الصاحبين بتقيد بيع الوكيل بالبيع المطلق بمثل القيمة والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين في دارين وكل له قدر معلوم من الدارين فاعطى كل نصيبه صاحبه في إحدى الدارين على وجه الاستبدال وصار الصلح بينهم والتوافق على ذلك فهل وإحالة هذه بعضي الصلح ولا يصح الرجوع لأحدهما على الآخر (أجاب) إذا استبدل كل من الشريكين نصيبه من إحدى الدارين بنصيب الآخر من الدار الأخرى وتراضيا على ذلك كان ذلك بيع مقايضة لا سبيل إلى نقضه بدون وجه يوجبه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ورثة بالميراث عن أصولهم فباع بعضهم نصيبه شائعاً لأحد الشركاء بثلث معلوم منذ ست سنين والآل طلب المشتري إخراج حصة بالشراء منهم فمعه من ذلك متعلمين بأن العقارات زاد ثمنها عن وقت البيع ويريدون مطابقتها بزيادة الثمن فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم ولا يمكنون من نقضه إذا ثبت ما ذكر (أجاب) مجرد زيادة قيمة المبيع بعد زمن بيعه لا يوجب رجوع البائع على المشتري بزيادة على الثمن الأول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية وله أربعة أفدنة وثلاث من أرض زراعية أميرية فباع ربع الساقية شائعاً للرجل الآخر بثلث معلوم وأسقط وترك حقه باختياره من الأرض المذكورة له في مقابلة مبلغ من الدراهم بموجب حجة شرعية بذلك فوضع المشتري يده على ذلك المدة أربع سنين ثم باع المشتري المذكور ما اشتراه الآخر بثلث معلوم منذ ثمان سنين بموجب حجة شرعية فوضع المشتري الثاني يده على ما ذكر مع الانتفاع به والآل يريد البائع الأول منازعة واضع اليد ومنعه من الأرض وربع الساقية متعللاً بأنه كان وضع ما ذكره يده الأول رهنًا فأنكر واضع اليد دعواه فهل إذا كان البيع والاسقاط منه ثابتاً بالإيجاب

لذلك

لذلك ولا عبرة بتعلله ويمنع من منازعة واضع اليد المذكور فيما اشتراه إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم إذا كان البيع والاسقاط المذكوران ثابتين بالوجه الشرعي مستوفيين شرائط الصحة لا يعتبر انكارهما بياهما وليس له منازعته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عبدًا رقيقاً من مالكة بثلث معلوم من الدراهم ودفع له بعض الثمن وبقي يده به البعض الآخر ثم بعد مضي سنتين أراد البائع أن يأخذ باقي الثمن المذكور من المشتري المذكور فادعى المشتري أن البائع المذكور عيباً قديماً كان عند البائع ولا بينة له على ذلك فأنكر البائع دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى المذكور دعواه العيب القديم المذكور بالبينة الشرعية لا عبرة بها ويجوز على دفع باقي الثمن للبائع المذكور (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً مهدومة البناء ترك بلدته وأقام مع أولاده ببلدة أخرى حتى توفي بها واستمر أولاده مقيمين بها مدة نحو ثلاثين سنة ثم بعد ذلك حضر أولاده ببلدة والدهم فوجدوا رجلاً بنا داراً والدهم وأقام فيها فأنزعه في ذلك فادعى عليهم بأن والده حال حياته اشتراها من والدهم حال حياته بموجب حجة ولكن ضاعت فهل وإحالة هذه يطالب مدعى الشراء ببينة تثبت شراء والده للدار المذكورة من والدهم حيث لم يكن عنده حجة مهيأة عند قاض (أجاب) نعم يطالب بذلك وإحالة مال ما ذكر حيث أنكرت الورثة بيع مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض أبعادية من مالكة بثلث معلوم من الدراهم هو بثلث المثل ووضع المشتري يده عليها وصار يزرعها ويتقنع بها مدة والآل أراد البائع الرجوع في المبيع المذكور ففسخ البيع متعللاً بأن المشتري غبنه وغره في بيع ذلك فأنكر المشتري دعواه فهل إذا لم يثبت البائع المذكور الغبن الفاحش والغرور بالبينة الشرعية لا يكون له فسخ البيع المذكور ويمنع من معارضة المشتري المذكور في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا صدر البيع المذكور مستوفياً شرائط الصحة والشرع ولم يتحقق فيه غبن فاحش وغرور بطريق شرعي لا يكون للبائع فسخه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في أرض باعها للرجل الآخر بثلث معلوم فبني المشتري فيها بناءً وسكنها ثم بعد مدة ادعى البائع أنه مغبون في الثمن ويريد الرجوع في الحصة المتباعة بذلك فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن غرور من المشتري للبائع في ذلك (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع بعد صدوره مستوفياً شرائط الصحة والشرع بدون إثبات الغبن الفاحش والغرور فيه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وابنتين من غيرهما وبنتين وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جيلة مات تركه مكان متخرب باع الزوجتان والبنتين نصيبهن في المكان المذكور لأحد الابنتين شائعاً بثلث معلوم وأبرأه من الثمن وكتب في شأن ذلك حجة من المحاكم الشرعية وصار المشتري يتصرف في المبيع بالمدمم والبناء ويتقنع به مدة سنين والآل أراد بعض البائعات إبطال البيع والرجوع في

ذى القعدة

٣

٥

١٢

١٣

نصيبه متعللاً بأنه لم يأخذ عنه ويشكر الأبرار منه فهل اذا ثبت بعه واثراً فهو وباقي
البائعات من الخن للمشتري بشهادة البينة الشرعية يمنع من دعواه ولا يجاب لا بطل البيع
بدون وجه شرعي (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن
بنيتين وترك بيتاً فوضع أحد البنين يده عليه في غيبة باقي الورثة فوق مسافة القصر وباع
نصفه لامرأة أجنبية بغير إذنهم وتوكلهم له ثم بعد ذلك باعته تلك المرأة كورة لرجل
أجنبي في غيبتهم أيضاً فوق مسافة القصر فهل اذا حضر باقي الورثة وأثبتوا ان البيت
لابيهم وانهم الوارثون له يكون لهم رفع يد المشتري عن نصيبهم ولا ينفذ البيع الا في نصيب
البائع واذا امنهم المشتري من الربع الثاني الذي باعه الا بطل المدة لا عبرة
بتعلله حيث كانوا اثنتين فوق مسافة القصر اذا ثبت ما ذكر (اجاب) الغيبة فوق مسافة
القصر عند شرعي تسمع معه الدعوى فاذا حضر الغائبون وأثبتوا استحقاقهم بحزم من
المبيع بالوجه الشرعي ولم يكن البائع وكيل عنهم بالمبيع يكون لهم ابطاله في نصيبهم
والاستيلاء عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جانب من سن القيل نحو
الخمس قنطاراً باع لآخر ثلاثة قناطير منها بشرط أن يكون حجرها على البائع وبقيت
مع جله السن المذكور من غير وزن ولا اقرار بشرط ان البائع يسلمها للمشتري في
الحروسة وذلك البيع وهو ما يلاذ به برقتل صاحب السن الذي هو البائع في سفينة
مصاحباً للسن المذكور وموجهه لبيعه في الحروسة فغرقت السفينة وهلك معظم
السن وبقي منه نحو اثناعشر قنطاراً فطلب المشتري من البائع بعد وصولهما الى الحروسة
الثلاثة القناطير المشتراة المذكورة فامتنع من تسليمها له وتعلل عليه بأمور غير مفيدة
فهل يكون البيع شرط الحجر على البائع فاسد او يؤثر برد ما قبضه من ثمن الثلاثة
القناطير للمشتري المذكور (اجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور فاسد فيفسخ
وللمشتري استرداد الثمن من البائع في الهندية من أوسط الباب العاشر في الشروط التي
تفسد البيع والتي لا تفسده ولو اشترى بشرط وذكراً عبارة فارسية تعريبها ان الجيران
يرفعون له الاجال فالبيع فاسد وكذا لو باع بشرط ان لا يؤخذ منه الحجابة ولو اشترى
على ان الحجابة الاولى يستعلى المشتري واثقة على ذلك جاز البيع كذا في الخلاصة
اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان داراً بينهما احداهما بناء لنفسه بغير إذن
شريكه بائناً واشترىها وغيره من معالمها ثم بعد ذلك باع الشريك الثاني الذي لم يكن
فيها حصته في الدار المذكورة لشريكه بثمان مائة درهم بيمينتها خالية عما احدث
فيها من البناء ووضع الشريك المشتري يده على جميع الدار المذكورة مستدة والآن اراد
البائع الرجوع على المشتري المذكور وفسخ البيع متعللاً بان المشتري غبنه في بيع
الحصة المذكورة غبناً فاحشا ولم يدع البائع الغرور في البيع فانكر المشتري المذكور
دعواه ذلك فهل اذا لم يثبت البائع الغبن المذكور والغرور لادعاه أيضاً بالبينة

٢٣
مطلب في حكم البيع بشرط
الحجر على البائع أو شرط
أن لا يأخذ الحجابة من
المشتري

الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ولا يكون له فسخ البيع بتعلله
المذكور ولا ينظر لارتفاع قيمتها بسبب بناء الشريك المشتري فيها قبل الشراء (اجاب)
دعوى المدعي على فرض صحته او كونها ملزمة لا يقضى له بمجرد هابدون اثباتها بطريق
شرعي ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب ما احدثه المشتري المذكور قبل شرائه من البناء في
الدار لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مريضة مرض الموت باعت فيه لامها عقاراً
بثمان مائة درهم من الدراهم ثم ماتت فيه عن أمها وعن ورثة آخرين لم يجزوا البيع المذكور
الصادر من المرأة المذكورة لأمها فالحكم والحال هذه في البيع المذكور اذا تحقق
ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لم تجز الورثة المذكورة ذلك البيع (اجاب) بيع المريض
مرض الموت لو ارادته موقوف على اجازة باقي الورثة ولو كان يمثل القيمة عند الامام والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاث بنات وترك ما يورث منه من
التخيل فوضع رجل أجنبي يده عليه ودفع ما كان عليه من الخراج للبري فآتت كنه احدى
البنات من يده ودفعت له القدر الذي دفعه ورفعت يده عنه ثم بعد ذلك اشترت نصيب
أمها واختها من التخيل المذكور بثمان مائة درهم معلوم على يد نائب الشرع منذ عشرين سنة وهي
تتصرف فيه من غير منازع لها فيه تلك المدة ثم ماتت الام وماتت احدى البنات عن
ورثة والآن تريد الاخت الباقية وورثة اختها منازعة المشتري فيه وابطال البيع
منكرين وجاحدين له فهل اذا كان البيع من الام والاختين لاختها ما تاباً لا تحجب
الاخت ولا ورثة اختها المنازعة المشتري ولا عبرة بالانكار المذكور (اجاب) اذا ثبت
البيع المذكور مستوفياً شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار احدى البائعات
وورثة الاخرى البيع الصادر منهن وليس للفريقين منازعة المشتري في ذلك لبدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً بالميراث عن أصوله باعها لآخر بثمان
مائة درهم فوضع المشتري يده عليها مدة نحو عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء مع
وجود البائع ومشاهدته لتصرفه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي
يمنعه من التداعي ثم مات المشتري عن ورثة فوضعوا أيديهم عليها منذ عشرين سنة
وزيادة والآن يريد ابن البائع بعدم موارثته منازعتهم فيها ونزعها منهم منكر او جاحد البيع
مورثه فهل اذا ثبت البيع من مورثه لورثته بالوجه الشرعي لا يجاب ابن البائع لذلك
شرعاً ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعة الورثة في الدار المذكورة بدون وجه شرعي
لا سيما مع وجود حجة بالشراء من أبيه (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور مستوفياً شرائط
الصحة والارزوم من مورث الابن المذكور بالوجه الشرعي لا يكون له منازعة ورثة المشتري
في ذلك ولا يعتبر انكاره البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله ابن وبنت
وزوجة وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وسواق ومواش وامعة فاستولى الابن
المذكور على ممتلكات والده واستمر على ذلك مدة من السنين واليتم متروكة لرجل

مطلب بيع المريض لو ارادته
موقوف على اجازة باقي
الورثة ولو يمثل القيمة

آخر غائبة عن بلد تلك المتروكات ثم بعد مدة طلبت البنت المذكورة ما يخصها من منقولات تركه والدها فصالحها الابن المذكور على شيء في نظير ما يخصها من تلك المنقولات واشتتمل المقار مشتر كايهم فباع الابن المذكور السواقي لرجل آخر حال غيبة أخته بدون انشا ولم يكن على المورث دين باع ذلك لاجله ومضى على ذلك مدة من السنين مع اعتراف المشتري باصل المثلث والمورث البنت المذكورة فهل يكون لها فسخ البيع في نصيبها من ذلك حيث لم تجزه ويكون لها مطالبة أخيا بما يخصها من باقي العقارات الذي تحت يده حيث كان ذلك ثابتا بوجبه شرعي ولم يدخل ذلك في الصلح السابق بينهما وإذا استولى عمها على بعض متروكات من ذلك يكون لها الاستيلاء على نصيبها منه أيضا حيث كان مقر اهلك مورثها في ذلك ولو مضى على ذلك مدة من السنين (اجاب) ما باعه الابن المذكور من نصيب أخته في السواقي بدون تو كيل عنها في ذلك وبغير ولاية شرعية والحال ان حقه في تلك السواقي ثابت يكون لها فسخ البيع فيه اذ لم تجزه كما ان لها مطالبة كل من أخيا وعمها بنصيبها الثابت لها فيما هو تحت أيديهما من متروكات أبيها والاستيلاء على ما لم يدخل تحت الصلح المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا بالشرع ووجب حجة شرعية بيده باعه لآخر بمن معلوم قبضه من المشتري بحضرة بينة شرعية وكتب له بذلك سند بيده فوضع المشتري يده على المنزل المذكور مدة وصار يتصرف فيه بالهدم والبناء من غير منازعة فيه ثم مات البائع عن ورثة بلغ فطلب ورثته الا ان اباه مال البيع وترعه من المشتري منكر ين له ومعلمين بعدم خروج حجة له من بيت القاضي فهل اذا كان البيع من مورثهم وقبض الثمن في حال صحته ثابتا بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك شرعا ولا عبرة بتعللهم ويمنعون من المنازعة بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور من المورث حال حياته مستوفيا شرائط الصحة والازوم بالوجه الشرعي لا يكون لورثته ابطاله بدون موجب ولا عبرة بهذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ببطرمة وسجقا موضوعا كل منهما في خيش بشرط انه جدي ولا عيب فيه واحضر البائع له العينة ورآها جديدة ثم بعد تصرف المشتري في بعض ذلك ظهر به عيب وأنه قديم ورد عليه فهل والحال هذه للمشتري الرد على البائع حيث ظهر به عيب أولا (اجاب) صرح علما وبان المشتري اذا باع بعض ما اشتراه قبل اطلاعه على العيب ثم ظهر عيب قديم بما اشتراه يكون له رد ما بقي من البيع ولا يرجع بنقصان ما باع في المتلى عند محمد وعليه الفتوى وفي القيمي بالاجماع وهذا الموجد ما يمنع الرد عند المشتري وصرحوا أيضا بان ما باعه المشتري بعد القبض فرد عليه بعيب ان رد عليه بقضاء قاض كان له رده على بائعه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وشادرو حانونان باعها كلها لابنه بمن معلوم وأمره بدفع ثمنها لجماعة في دين لهم على الاب المذكور فدفق لهم الثمن المذكور

في دين أبيه باطلاعه وكل ذلك والاب في حال صحته وسلامته وبعد مضي أربع سنين من وقت البيع مات الاب عن ابنه المذكور وعن ورثة آخرين وعن جماعة يدعون بدين على الميت ويريدون جعل ما باعه لابنه المذكور تركه عنه توفي منه دينه ويشاركه فيه باقي ورثة أبيه بالميراث عنه فهل لا يجابون لذلك حيث ثبت صدور بيع أبيه فيه لابنه المذكور بشهادة البينة الشرعية في حال صحته وسلامته وان لم يكن له تركه سوى ما ذكر (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من صحة البيع المذكور وازومه وتحقق صدوره حال صحة البائع وسلامة عقله وعدم حجره مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا سيدل الى نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مكانا باعته في مرض موتها لابنتها البالغة بمن معلوم بالحياة ثم ماتت عن بنتها المذكورة وعن ابن بالغ لم يجز البيع المذكور بعدم موت أمه فهل يكون البيع المذكور موقوفا على اجازة الابن المذكور ان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض أميرية فيها شجر اسقط حقه من منفعتها لرجل آخر وباعه ما فيها من الاشجار بمن معلوم ووضع المشتري المسقط له يده على ذلك مدة تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات عن وارث وضع يده على ذلك فأراد ان يسقط البائع رفع يد الوارث المذكور عن ذلك منكر البيع والاسقاط المذكورين فهل اذا أثبت الوارث الاسقاط والبيع لمورثه بالوجه الشرعي من الرجل المذكور لا عبرة لانكاره ويقضى للوارث بذلك (اجاب) اذا أثبت الوارث المذكور البيع والاسقاط فيما ذكر لمورثه من قبل الرجل المذكور طائعا مختارا مستوفيا كل منهما شرائط الصحة والازوم وان كان ذلك آلا اليه عن مورثه واستوفى الاثبات شرائطه المتسيرة شرعا لا يعتبر انكاره لما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عرضها للبيع على يد دلال فصار رجلا ان كل منهما يزيد في ثمنها فأخذ به الدلال بان أحد الرجلين كف يده عن شرائها فباعها الثاني ثم تبين له انه لم يكف يده وأنه يريد شرائها بضعف ما باعها به وقد كان قبض بعض الثمن وتبين له انها تساوى أكثر مما باعها به بكثير ففصل بين البائع والمشتري المنازعة فرد البائع ما قبضه منه وقبله منه ونزل المشتري عن شراء الدار المذكورة وقبله ربه ثم اجتمع المشتري المذكور مع من كان يريد شرائها فافقر الذي كان اشتراها بانه تنازل عن البيع ورجع على الدلال بما كان دفعه له وأخبره بانه فسخ البيع ثم بعد مضي ستين من ذلك رجع يدعي على المالك بان الدار ملكه بذلك الشراء مع بقاء الدار تحت يده مالها الى الآن فهل اذا ثبت فسخ البيع بينهما أو اقراره بالفسخ بشهادة البينة الشرعية لا يكون له معارضة المالك فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت فسخ البيع أو اقرار المشتري بالفسخ بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة البائع فيما فسخ البيع فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك قطعة أرض زراعة مملوكة

له اقسمة تهاورته من بعده ثم مات احد الورثة المذكورين عن ورثة وترك حصته التي
 خصته من ماله الموروثة الموروثة من الارض المذكورة فانتقلت تلك الحصة
 لورثة الوارث المذكور والآن قامت امرأة على ورثة الوارث المذكور تدعى
 عليا - بان المورث الاصلى باع لها عشرة افدنة شائعة في الحصة المذكورة وان المورث
 الاصلى قبض منها كذا غنما وأنه أقر لها في مرض موته بذلك الذي بينه وتريد أخذ الحصة
 شائعة قدرها عشرة افدنة من ضمن الامان التي يسدورثة وارث المورث الاصلى بعد
 وضع يدهم عليها وتصرفهم فيها بزرعها وايجارها وأخذ غناتها مع مشاهدة المدعية
 المذكورة لذلك مدة خمس سنين فهل تسكون دعواها المذكورة صحيحة واقرار المورث
 الاصلى لها في مرض موته بذلك جائزا فذا تقبل بيننا على ذلك مع عدم التحديد لما
 تدعيه ويثبت في ذلك حجة ودجلة الارض التي منها تلك الافدنة المدعي بها ولا يمنعها
 مشاهدة التصرف المذكور بالزرع والاجارة وأخذ الغنم (أجاب) قال السيد الطحاوي
 نقل عن حاشية أبي السعود على الاشياء متى ثبت ان خصمه عاين ذا اليد تصرف في
 المتنازع فيه تصرف المالك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعاً من
 الدعوى ولا تقبل بينته ولا يتقيد حينئذ ترك المعارضة بما اذا مضى عليه خمس عشرة
 سنة ويحمل قولهم ان الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تنفع الا في الارث ونحوه على عدم
 معاينة التصرف انتهى وهذا بحث معارض للنصوص الذي حكى عليه الاجماع وهو
 انه لو شاهد غيره اعارة ملكه او آجره او رهنه لا يكون اقراراً بأنه ملكه كما تقدم ذلك مع
 بيان وجهه انتهى والذي قدمه هو قوله وقيد بالبيع لانه لو كان مكانه عارية او اجارة
 او رهن لا يكون اقراراً اجماعاً لانه لم يستثنه فيكون داخل في القاعدة ولان الانسان قد
 رضي بالاتفاق بملكه ولا يرضى بخروجه عنه انتهى وماده بالقاعدة قولهم لا ينسب
 الى ساكت قول وهذا صريح في ان مشاهدة الغير يتصرف بالاجار لا يمنع من سماع
 الدعوى والزرع من قبيل الانتفاع بالملك بلا اخراج الارض عن ملك المالك كما فلا يمنع
 مشاهدته من سماع الدعوى أيضاً أخذ اعزاز كروا الدعوى ببيع عشرة افدنة شائعة
 من ارض معينة مع تحديد الارض التي من جلتها المدعي به الشائع صحيحة ولا تتوقف
 الصحة على تحديد المبيع الشائع بل لا يتصور تحديده وهذا على فرض كون البيع في
 مشاع وهو الذي يتوقف عليه صحة هذا البيع فاذا كان العرف جارياً بأنه اذا ذكر
 عشرة افدنة شائعة من مائة فدان مثلاً راد بذلك عشر الارض بلا ارادة تعيين لجهة من
 الارض ووقع الاصلح على ذلك يكون ذلك من قبيل بيع عشرة أسهم من مائة سهم من
 دار ويصح البيع اجماعاً والافهم من قبيل بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار مثلاً
 ويكون البيع فيه غير صحيح على قول الامام والاقرار من المريض مرض الموت لا يجني
 بانه كان باع له كذا وقبض عنه صحيح نافذ من كل المال حيث لا حياة في البيع والله

٧
 مطلب القول بان مشاهدة
 مطلق التصرف يمنع من
 سماع الدعوى بلا توقف
 على مضي المدة بحث
 معارض للنصوص

مطلب مشاهدة الغير
 يتصرف بالاجار لا يمنع
 الدعوى

مطلب بيع عشرة افدنة
 شائعة من مائة فدان بمنزلة
 بيع عشرة أسهم من مائة
 سهم

تعالى أعلم (سئل) في دارم هونة عند رجل على دراهم مات رايها قبل وفاء الدين
 واستمرت الدارم هونة مدة من السنين حتى حضر الورثة البالغون العاقلون لدى
 مأذون من جهة الحاكم الشرعي وحضر المرتين وطلب الورثة منه شراء الدارم المذكورة
 ونصم ماله وما بقي من الثمن يدفعه لهم فلم يرض بالثمن الذي طلبته الورثة وكان في المجلس
 رجل اجني فعرض الورثة عليه شراء الدارم بمبلغ معين على ان يدفع منه الدين والباقي
 يسلمه لهم فرضي بذلك واشترى الدارم المذكورة من الورثة المذكورين بالمبلغ الذي وقع
 عليه التوافق بينهم وقبضوه ووفوا منه الدين واستلم كل منهم ما يخصه وتحرر به بذلك
 حجة شرعية والآن ادعى الورثة المذكورون انهم باعوا تلك الدارم بدون القيمة وانهم
 وقت البيع لا يعلمون قيمتها ويريدون ردها وفسخ البيع فهل لا يقضي لهم برد الدارم
 المذكورة حيث الحال ما ذكر سبباً ولم يتحقق دعواهم ان البيع بدون القيمة ولم
 يتحقق ان التركة مستغرقة بالدين (أجاب) اذا صدر البيع من الورثة المذكورين
 مستوفياً بشرائط الصحة وال لزوم لا يكون لهم نفعه بمجرد دعواهم انه بدون القيمة والحال
 ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة وترك حصته في عقار فادعى
 بعض الورثة انها باعته تلك الحصة في مرض موتها وأقبضها الثمن ويرغم ان عنده بينة
 تشهد له على دعواه فهل والحال هذه يكون البيع باطلا سيما اذا كان بدون قيمة المثل
 اذا لم ترض به الورثة (أجاب) بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته لا ينفذ بدون
 اجازة باقهم ولو بطل القيمة عند أي حنية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجة وورثة تصر وتترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وغيره فوضعت الزوجة
 المذكورة يدها على العقار بغير وجه شرعي وباعت حائناً لاجني بغبن فاحش ولم تكن
 وصية على القصر ولم يكن البيع بمسوغ شرعي فهل اذا بلغ القصر رشدهم ولم يحيزوا
 البيع المذكور لا ينفذ ويكفون موقوفاً على اجازتهم ان اجازوه نفذوا وان ردوه بطل
 (أجاب) لا يصح بيع الام المذكورة والحال ما ذكر في السؤال في غير نصيبها والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة لها ارض زراعية أمير يقبضها بعض أمكنته وزوجها وكيل عنها في
 دفع خراجها للميرى فقط فباعها زوجها لآخر بمبلغ معلوم فلما علمت زوجته بيعه ردت البيع
 ولم تجزئه وصار المشتري يكتبها ويرسل لها على اجازة البيع له نحو ثلاث مرات وكل مرة يزيد
 لها مقداراً من الثمن الذي باع به زوجها فلم ترض ولم تجزئه له البيع وهي تأمره برفع يده عن
 الارض فيمتنع فهل اذا رفعت له الحجة كم الشرعي وتحقق عنده بيع زوجها بدون اجازتها
 ورضائها يؤمر برفع يده عن الارض المذكورة وتسليمها لها (أجاب) نعم والحال ما ذكر
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف قاضي الجيزة مضمونها ادعى
 رجلان على آخر ان أحدهما اتفق معه على انشاء مراكب طولها سبعة وعشرون شبراً
 كاملة الدوامس والحلق والدقة ويكون له نصفها في نظير مبلغ ذكره دفعه للصانع فاحضر

١٢٧٥ ١٤
 ١٢٧٥ ٦
 ١٢٧٥ ٧
 ١٢٧٥ ٦

شوال
 ذي القعدة

الصانع ما يلزم لذلك وبعد الانتهاء في انشائها حضر الرجل الآخر واشترى من الصانع النصف الآخر بمبلغ عينه دفعه له بشرط تميمها على الثمن الاول وانها الى الآن لم تتم وبلغ مقاسها بعد تكميل اضلاعها ثلاثة وثلاثين شبرا وانهما يطلبان العامل بتمامها وتسليمها لهما وانها الآن موجودة بمكان كذا وأجاب بالاعتراف بالتوافق المذكور وأنه أنشأه كبا طولها سبعة وعشرون شبرا وأخر بين طول كل واحدة ثلاثة وثلاثون شبرا وأنه بعد ذلك باع نصف المربع البالغ مقاسها سبعة وعشرين شبرا التي أنشأها حسب التوافق مع أحدهما مالا آخر بالمبلغ الذي ذكره وأنه قبضه وانها الى الآن لم تتم عمارتها في الحكم في هذا التوافق (أجاب) التوافق بين اثنين على ان يصنع أحدهما مرقبا ويكون نصفها للمستضع مع بيان أود اقها ولم يذكر كرا أجلا استصناع ان جرى به التعامل والا لا يصح فيه نسخ الا اذا ذكر الاجل على سبيل الاستعمال فيصح بيعه لاعدته وعلى فرض صحته استصناعه لا يجبر أحدهما عليه فهو عقد غير لازم قبل العمل من المجاهدين بالاختلاف حتى كان لكل واحد منهما خيار الامتناع من العمل وأما بعد الفراغ من العمل قبل ان يراه المستضع فكذلك حتى كان للصانع ان يبيعه من شاء وأما اذا حضره الصانع على الصفة المشروطة سقط خياره وللمستضع الخيار في ظاهر الرواية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة باع اثنين منهم نصيبهما ونصيب باقي الشركاء بطريق الوكالة عنهم لرجل بثمان مائة درهم دفعه له ما وكتب حجة شرعية من قاضي بلدتهم ووضع المشتري يده على الأرض المذكورة وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من بناء وغيره مدة عشر سنين ولم ينارعه أحد من البائعين والموكلين المذكورين مع اطلاعهم على ذلك المدة المذكورة والآن أراد أحد الموكلين المذكورين نقض البيع في نصيبه منكرتو كيله في بيع نصيبه فهل اذا أثبت المشتري توكيل الرجل المذكور للبائعين له بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويكون البيع صحيحا نقذا (أجاب) لا عبرة بالانكار مع الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في منزل ملك لشخص يريد بيعه ففصلت الزيادة في ثمنه من شخص ولم يره ثم اجتمع الذي زاد في الثمن مع المالك يجلس ليقع صيغة البيع بينهما فامتنع المالك قائلا اني لا أبيع منزلي ولو بلغ في الثمن مائة كيس ثم بعد مضي سبعة أشهر أراد مالك المنزل المذكور الزام من كان يريد شراءه بالثمن الذي كان عينه ولم يرض به المالك فامتنع من كان يريد الشراء من شرائه فهل حيث لم يصدر بينهما بيع شرعي بل امتنع المالك من بيعه بالكلية وتفرقا على عدم البيع لا يجبر من كان يريد شراءه على قبوله ودفع الثمن والحال هذه (أجاب) نعم لا يجبر على شرائه وقبوله والحال ما ذكر بالسؤال حيث لم يصدر بينهما بيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمان مائة درهم وأقبضه البعض وبقي البعض والمبيع في يد البائع ثم بعد مدة من الايام طالب

مطلب في حكم الامتناع

البائع المشتري يباقي الثمن فامتنع من تسليم الثمن ومطلب الاقالة من البائع فاقاله بمحضرة بينة شرعية وقبض المشتري المدفوع من الثمن من البائع ثم بعد مدة من السنين طالب المشتري البائع بالدار المذكورة منسكرا الاقالة فهل اذا أقام البائع البينة على الاقالة ورد الثمن تقبل حيث استوفت شرائها ولا يعتبر انكاره (أجاب) نعم تقبل حيث لا مانع ولا يعتبر الانكار والله تعالى أعلم (سئل) في مريض مرض الموت يملك بيتا باعه من زوجته وأجنبي لكل منهما نصفه ثم بعد ذلك ماتت عن زوجته المذكورة ورثة آخرين لم يجزوا ذلك فماذا يكون الحكم في البيع المذكور حيث كان في مرض الموت (أجاب) البيع في مرض الموت للأجنبي يمثل القيمة تأخذ فان كانت فيه محاباة تكون المحاباة له وصية تنفذ من الثلث والبيع لاحد الورثة فيه موقوف على اجازة باقهم ولو كان يمثل القيمة عند الامام الاعظم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لولديه البائعين دارا وبعض مواش وجانب نخيل وأسقط لهما حقه من منفعة أرض النخيل المذكور وكتب لهما بذلك حجة شرعية لدى قاضي ناحيته واستلما ذلك وتصرفا فيه حال حياة والاهما مدة تسع سنين وهو ما يدفعان ماعلى الأرض والنخيل من المال لمجته الديوان المدة المذكورة فهل اذا مات الرجل المذكور عن ولديه المذكورين ورثة آخر وأراد احد الورثة أخذ نصيبه من ذلك بالارث عن مورثه وأثبت البيع والاسقاط المذكورين بالوجه الشرعي يمنع احد الورثة المذكورين معارضتهما في ذلك حيث الحال ما ذكر (أجاب) اذا تحقق كل من البيع والاسقاط المذكورين مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي حال الصحة لا يكون ما ذكره عن البائع المسقط والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر اربعة بنات بنات الصبيد وهما بمصر وقبض البائع من المشتري بعض الثمن ثم بعد ذلك اطلع المشتري عليها فلم تجبه ووجد هارديثة ولم يرض بها فهل ثبت له خيار الرؤية حيث اشترى اربعة بنات ان يراها ولم تحرر بها حجة ولا تقسيط (أجاب) من اشترى ولم يره فلا خيار اذا رآى حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمان مائة درهم مع ما يتنعم بها وتفرجه عليها واستلمها وأجرها من آخر ومضى بعد ذلك مدة من الايام ثم بعد ذلك حصل بالدار خلل فأراد المشتري المذكور رد الدار المذكورة على بائعها متعللا بان الخلل قديم في ازمسة ملك البائع وان البيع بالغبن الفاحش فهل اذا لم يثبت ان الخلل قديم عند البائع لا يكون له ردها ولا عبرة بما تعلل به من الغبن الفاحش (أجاب) اذا صدر البيع مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للمشتري المطالبة بفسخه بمجرد تعلله بان الخلل قديم بدون اثبات ان البيع عيبا قديما عند البائع ولا يجزى الغبن الفاحش بدون غرور على ماعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر بن لهما بعض حصص في عقار يخاف عليهما من التخريب وغلتهما لا تفي بعمارتهما أراد أبوهما بيع المحصص المذكور بمثل القيمة وشراء دار بثمان مائة للصغيرين فهل يسوغ

للأب المذکور ذلك حيث كان مستورا الحال لا يعرف بالقسوق والمجانة (أجاب) نعم
للأب المذکور ذلك والحال ما ذكر بالسؤال بل لا يتوقف بيع الأب حينئذ على مسوغ
من مسوغات بيع الوصي حيث خلا عن كونه يقين فاحش والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة تملك ثمانين ذراعا من دار بالارث عن والدها باعتها لاولاد أخيها بثمن معلوم عن
كل ذراع ستون نصفافضة من غير اكرام ولا اجبا وبحضرة بينة من المسلمين يشهدون عليها
بذلك البيع ولم تقبض الثمن فهل اذا ارادت الرجوع على اولاد أخيها لا يسوغ لها ذلك
ويكون البيع صحيحا فذا ولا يمكن من الرجوع وليس لها الا قبض الثمن (أجاب) اذا
صدر البيع المذکور مستوفيا شرائط الحجة والازوم لا يكون للبائنة نقضه بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل آخر بثمن معلوم من
الدرهم ودفع ثمنها المشتري للبائع وأخذ حجة التبايع الشاهدة بالبائع بالملك بحضرة بينة
شرعية من المسلمين يشهدون بالبيع ووضع يده المشتري على الدار المذکور كورة وتصرف
فيها تصرف المالك في أملا كهم بالهدم وغيره ولم يكن في البيع غرور ولا غبن فاحش
والآن يريد البائع ابطال البيع واسترداد الدار المذکور كورة من المشتري متعللا بعدم
خروج حجة التبايع من بيت القاضي فهل والحال هذه لا يجب له ابطال البيع ثبت البيع
المذکور بالوجه الشرعي ولا عبرة بتماله المذکور بعد ثبوت البيع (أجاب) ليس للبائع
بعد صدور البيع مستوفيا شرائط الحجة والازوم ابطاله بدون وجه شرعي وبمجرد عدم
تحرير حجة البيع لا يجوز له فسخه مالم يكن هناك وجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى له ولزوجته بيتا مناصفة بينهما على السوية وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك
بعدة باعت الزوجة المذکور كورة نصف البيت المذکور لزوجها المزبور بحضور بينة شرعية
بثمن معلوم اقربت باخذه وذلك بحال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بعدة ماتت الزوجة
المذکور كورة عن زوجها المذکور ورواقي وورثة والا ن باقى الورثة المذکور كورين شرعوا في
منافسة الزوج المذکور كور يدعوى أن نصف البيت الذي باعته الزوجة لزوجها باقى
للزوجة وميراث منه لابن بان الزوجة المذکور كورة لم يحصل منها بيع للزوج ولو حصل البيع
لانخرج الزوج حجة فهل والحال هذه اذا اقام الزوج بينة على البيع له منها قبض الثمن من
الزوج باقرارها لدى البينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكفون البيت المذکور كور تمامه
للزوج ولا يؤخذ بعدم اخراج الحجة وتمنع الورثة حينئذ من معارضتهم للزوج المذکور في
البيت المزبور (أجاب) اذا ثبت الزوج المذکور كور بيع زوجته نصف البيت المزبور منه
حال صحته مستوفيا شرائط الحجة والازوم بالوجه الشرعي لا يكون للتصف المذکور كور
ميراثا منها ويختص به المشتري المذکور كور وليس لباقي الورثة معارضته في ذلك والحال هذه
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى وكالة بثمن معلوم من الدرهم
على ان اجرتها المستأجرة بوقت البيع كذا من الدرهم في كل سنة قبيل للمشتري أن

٢٠

مطلب يصح بيع الاب
المستور عقار ابنه الصغير
بلا توقف على مسوغ
حيث خلا عن الغبن
الفاحش

رجب

١٢

١٢٧٦

شعبان

١٤

١٢٧٦

رمضان

١٥

١٢٧٦

اجرتها وقت البيع اقل مما اخبر به البائع المذکور والحال ان يعرف في بلد البيع انه
لا يشتري العقار الاعلى قدر واقع اجرة فهل يكون للمشتري والحال ما ذكر فسخ البيع
المذکور حيث تبين قوت ما شرطه البائع (أجاب) اذا باعها على ان اجرتها كذا وقت
العقد والعرف ان الرغبة في الشراء تكون بحسب الاجرة قبيل خلاف ما ذكره البائع
يكون للمشتري فسخ البيع لانه من باب فوات الوصف المرغوب فيه كبيع العبد على انه
كاتب او خباز مثلا فظهر بخلافه وان كان هذا من باب الشرط القاسد يكون مفسدا
للبيع فيوجب الفسخ ايضا فعلى كل يكون للمشتري في هذه الحادثة الفسخ وفي الهندية من
الباب العاشر في الشروط التي تقسد البيع والتي لا تقده واذ باع طائفا على ان غلتها
عشرون فاذا هي خمسة عشر فان اراد بذلك انها كانت تغل فيما مضى كذا فلا يفسده
العقد وان اراد بذلك انها تغل في المستقبل فالحق قد فاسد وان اطلق ولم يفسر ولم يرد به
شيئا فالحق قد فاسد كذلك في المحيط اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا باعه
لابنه البالغ بالغرورو والغبن الفاحش من الابن لا يسهو وبعدهم سنة وشئ مات الابن
المشتري وبقي العقار تحت يد الاب مدة ثم طلب ورثة الميت حقهم في ذلك العقار
المذکور كور فاعترف بالبيع لمورثهم وادعى انه كان بالغرورو والغبن الفاحش وعنده
بينة تشهد بالغرورو والغبن المذکور كورين فهل تسمع دعواه الغرورو والغبن الفاحش بعد
اعترافه بالبيع واذا اثبت ما بالبينة الشرعية يكون له فسخ البيع المذکور (أجاب)
نعم يكون له فسخ البيع بعد ثبوت الغبن الفاحش والغرورو بالوجه الشرعي ولو بعد موت
الغارم بقاء الغرورو حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك اعترافه باصل البيع كما لا يخفى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له مزرعة بالبحر عرضها للبيع على يد وكيله فقال شخص
انا اشترىها بسبعة آلاف قرش وصدر هذا الكلام مع الوكيل فاستشار الوكيل المالك
فقال له انظر من يريد على هذا المبلغ فنظر فلم يجد فرجع الوكيل الى مريد الشراء وادار
ان يستلم المبلغ ويسلمه المالك فقال لا استلم الا بعد اطلاع اهل الخبرة واجراء صيغة
البيع فاحضرهم واطاعوا عليها فقالوا قيمتها لا تزيد على اربعة آلاف قرش فامتنع
مريد الشراء من الشراء فهل والحال هذه لا يلزمه شيء لعدم حصول صيغة البيع أم كيف
الحال (أجاب) اذا لم يصدوين من يريد الشراء وبين وكيل المالك بيع بايجاب وقبول
ولا تعاط من الجانبين أو أحدهما لا يجبر من يريد الشراء على قبول المبيع ودفع ثمنه
ولو كانت قيمة المبيع تساوى ما ساء به من الثمن وبمجرد ما هو مذکور بهذا
السؤال على الوجه المسطور به لا يعديعاشر عا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
عرضها للبيع عوجب قائمة مزاد فباع شخص واعطى زيادة على القائمة وختم عليها ولم ير
الدار المذکور كورة قبل اعطاء المزايده فهل اذا عاينها بعد ذلك ولم تعجبه لا يجبر على شرائها
حيث لم يعاينها وقت الزيادة فيها ولا قبل ذلك بل يخير سيما ولم يحصل ايجاب وقبول في

١٧
مطلب في تعيين حكم
مالواشترى طائفا على أن
غلتها كذا فظهر أقل

٢٣
مطلب لا يمنع من الرد
بالغرورو موت الغارم
بقاء الغرورو

جادی الاولى

١٤ ١٢٧٧

بیع تلك الدار ولم يوجد منه بعد روقيتها ما يدل على رضاها بها (أجاب) لا يجبر الرجل
المذکور على قبول تلك الدار ودفع ثمنها شرعا إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في اخوين بينهما عقار مات أحدهما وترك اولاد صغارا ذكورا
وانثا ولم يوص ملایم أخاه الحي ثم باع الحي بعض هذا العقار قبل رشد الاولاد من غير
اذن من القاضي وانما كلف ما بلغ الاولاد اذ ارادوا رد البيع في حصتهم فهل لهم ذلك نظرا
لبيعه من غير اذن من القاضي والحاكم مع انه ليس وصيا عليهم (أجاب) نعم والحال هذه
حيث لا مانع وهذا على فرض وجوده مسوغ للبيع من مسوغات بيع عقار النعم والام
ينعقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية ونصف ارض معصرة خالصة من
الآلة والاستعمال باعها لرجل بثمن معلوم من الدراهم فوضع المشتري يده عليها مادة
تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فوضع ورثة
المشتري ايديهم على ذلك ثم تعدى بعد ذلك ورثة البائع على ورثة المشتري وباعوا ما باعه
مورثهم نائب الرجل آخر بتاريخ من تاريخ بيع مورثهم فهل اذا لم تجز ورثة المشتري
المذکور بالبيع المذکور لا ينفذ ذكرا ويكون البيع موقفا على اجازة المالكين ان
اجازوه نفذ وان رده بطل (أجاب) اذا كان البيع الصادر من مورث البائعين قبل
موته لمورث الاخرين حال حياته ثابتا بالوجه الشرعي ومات المشتري والمالك فيما ذكر
لورثته ثم باع ورثة البائع المبيع من قبل مورثهم لرجل آخر بتاريخ متأخر بدون اذن
المالكين ولا وجه شرعي يكون بيعهم موقفا على اجازة المالك فان اجازوه نفذ وان
ردوه بطل والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالارث الشرعي وكلاهما رجلا
قريب المسم في بيعها لرجل فباعها منه ووضع المشتري يده عليها مدة أربع وعشرين سنة
وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء مع حضور الوكيل وموكلية المذکورين ثم بعد ذلك
مات بعض الموكلين عن ورثة منهم الوكيل المذکور فانكر البيع الصادر منه في الدار
المذکور كورة مع ورثة من مات من الموكلين فهل اذا ثبت بيع الوكيل المذکور للدار
المذکور كورة عن موكلية بالوجه الشرعي يقضي للمشتري بها ولا عبرة بانكار الوكيل المذکور
الآن وورثة بعض الموكلين بالبيع سيما مع حضورهم وقت البيع المذکور (أجاب) اذا
ثبت توكيل المالكين للرجل المذکور ببيع الدار المرقومة وانه باعها للمشتري المذکور
بيعا مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار البائع وبعض الورثة بعد
موت مورثهم وليس لهم معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة لكل منهم حصص معلومة فباعوا عن البلد وبقي منهم
واحد فباع حصته وبعض الباقين لرجل آخر ثم باع الآخر لآخر ثم تصرف
المشتري الاخير فيها بالهدم والبناء في بعضها واداروا فيها مدة سبع عشرة سنة مع حضور
ابن عم الغائبين ومشاهدته وعدم تراهه ثم مات الغائبون عن ابن عمهم المذکور ولا

وارث لهم سواء فهل يكون له اخذ ما يملكه كونه في الدار المذکور كورة بالميراث ويكون بيع
شريكهم بعض نصيبهم حال غيبتهم موقفا حيث لم يكن وكلاهما ذكورا ويكون لوارثهم
الاستيلاء على ما كان يخصهم في الدار بالميراث لاسيما مع اعتراف المشتري الاخير بذلك
واقراءه بالحصص المذکور كورة للوارث المذکور ولا عبرة بطول المدة المذکور كورة (أجاب) يكون
لوارث المذکور اخذ نصيبه بالارث عن مورثيه المذکورين من تلك الدار فيما عدا
البناء الذي احسنه المشتري الشريك لنفسه على هذا الوجه حيث كان الواقع ما هو
مسطور بالسؤال اذا اقرار حصة على المقر بما له من حصة حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا متخربة باعها لآخر بغير صحيفاتش معلوم وقبضه البائع منه
جميعه وذلك بحضور نائب القاضي وجماعة من المسلمين فهل يكون هذا البيع صحيحا نافذا
يحكم بمقتضاه ولو لم يخرج بذلك حجة مستحيلة من الحاكم الشرعي (أجاب) لا يتوقف صحة
البيع على اخراج حجة به حيث صدر مستوفيا شرعا نطقا بالمعبرة شرعا والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن بنته وابنه وأخته شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا ومن خلتها جانب
طين ابعادية مملوكة ثم ماتت احدى البنتين عن اختها شقيقة لها وجاهها اي ايها فقط ثم
ماتت الاب عن بنته وزوجته وبنت ابنته فوضعت بنت الابن يدها على الابادية المذکور كورة
وباعتها بغير اذن باقي ورثة الاب وبغير علمهم واجازتهم فهل والحال هذه لا ينفذ البيع في
نصيب بقية الورثة المذکورين ويؤثر المشتري برفع يده عن نصيبهم وتسليمه اليهم (أجاب)
اذا ثبت نسب جميع الورثة المذکورين من الرجل المذکور وبنت ملكه تلك الابادية
وانتقالها بالميراث عنه لورثته المذکورين بالتعاقب على الوجه المسطور بالطريق الشرعي
وكان بيع البنت المذکور كورة تلك الابادية بدون اذن باقي الورثة وبدون اجازتهم ولم يوجد
ما يسوغ لمبايع انصبا ما بقي الشر كانه يكون لهم فسخ البيع في انصبا ما هم واشترط ادائها
الى ايديهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من نائب صهر جت الكبرى في
رجل توفي عن زوجته وولديه منها وصار حصر ترك حصتها في الاعيان لاحد ولديها وناخذ منه القيمة
واجلت له اخذ القيمة الى أجل معلوم ثم بعد ذلك ادعت الغبن في القويم وتريد اخذ
حقها اعيانا فهل تجاب لذلك وتعاد القسمة ثانيا أم لا (أجاب) ان قدر تلك الحصة من
معلوم وكانت تلك الاعيان وقت التراضي معلومة للولد وانه وتراضيا على ان الولد
ياخذها لنفسه في مقابلة ذلك المبلغ وأجل اجملا معلوما ولم يدفع ثمن المبيع في المجلس
ولم يكن فيه احد النقيدين ولم يوجد هناك فساد للبيع انمقد ذلك بغيره ولا ينعقد بمجرد
دعوى الغبن فيه اذ على فرض تحققه لا يفسخ البيع به بدون غرور والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة باععت لجماعة من ارحامها حصصا من منزلها شائعة بثمن معلوم
وأبرأهم من ثمنها وقبضوها وكذب في شأن ذلك سند مشتمل على بينة ثم بعد مدة ماتت

البائعة عن أولاد أخ عصية ذكور أو أدوا بطل البيع لكونه مشاعا بدون قبض من
فهل إذا ثبت بيع البائعة وأبرأها المشتري من الثمن في حال صحته طاعة مختارة بشهادة
البينة الشرعية يكون البيع نافذا ولا عبرة بتعلل أولاد أخيهما والحال هذه (أجاب) إذا
صدر البيع صحيحا لازما لا يبطل بمجرد كون المبيع مشاعا وكون الثمن مبرأ منه بدون قبض
والله تعالى أعلم (سئل) بخطاب وارد من الضبطية مؤرخ في ۹ رسته ۱۲۷۸ مضمونه
ان حضرة مدير بنی سويف اشترى من بعض ورثة المرحوم حافظ افندي مدير المنية
سابقا حصتهم في الاعداد الكاثنة بمديرية المنية المخلفة عن المرحوم مورثهم وأرسل
تقسيم الاعداد مع وكيل البائعين والشهود التي ثبتت توكيله شرعا بالافادة من هذا
الطرف الى مديرية المنية لاجل توقيع المبيعة واخراج الحجة اللازمة والآن قد علمنا من
افادة حضرة المشتري الواردة لهذا الطرف ان قاضي مديرية المنية توقف في تحرير الحجة
باعتلاله انه لا يجوز تحرير الحجة على الشيوخ بل لابد من تقسيم الاعدادية وبعدها تحرر
الحجة بما يخص البائعين وعلى ذلك صار اجراء الاشهاد بالمبيعة نظر التوقف القاضي
ولكون حضرة المشتري هو مدير بنی سويف وسبق شراء اعدايات بالمديرية لطرف
حضرة مع الشيوخ وتحرر بها جميع شريفة فلا حظ ان التوقف في ذلك من قاضي المنية
ليس له محل ويرغب الاستقحام من حضرة تك عن جواز وعدم جواز الشراء وتحرير الحجة
بالاعداد العشورية على الشيوخ لاجرا عما يقتضي فلهذا لزم ترقيمه لحضرتكم وتوكل
من بعد مطالعة ما توضح ترد الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك للعلمية (أجاب) قد علم
ما بخطاب حضرة تك وهذا الافادة عن ذلك ان الشيوخ لا يمنع من صحة البيع شرعا ولا
يتوقف تحرير الحجة ببيع حصه من الاعدادية المحكي عنها على قسمتها انما يلزم بيان حدود
جميع الاعدادية ومساكنها في الحجة كالحال في البيع بصير ايقاعه على جزء شائع منها
كالبيع او النصف او غير ذلك حسب الواقعة والاعلومية تحرر والله تعالى أعلم (سئل) من
الضبطية في ۳ ج سنة ۷۸ مضمونه ولوانه سبق الاستفتاء من حضرة تك عن بيع حصه بعض
ورثة المرحوم حافظ افندي مدير المنية سابقا شائعة في الاعدادية المخلفة عنه الكاثنة بمديرية
المنية لحضرة محمد بك سلطان مدير بنی سويف بناء على ماورد لهذا الطرف من حضرة
واعطيت الافادة من حضرة تك بالتحوير الا انه من بعد الاجابة من حضرة تك وردت افادة
مديرية المنية مضمنة الاستعلام عن جملة وجوه بناء على ما اجابه قاضي المنية
وبالاعتناء قدمت للبائعين الاوجه التي اوضحها القاضي المذكور فاعطيت الافادة
منهما في الاوراق طيه وكذلك المسائل من عادل المستأجر لتلك الاعدادية أحاب شفاها
بعلوميته بالبيع ورضاه به وليس له معارضة فيه وحيث من الاقتضاء الافادة من
حضرة تك عما اوضحه قاضي المنية وتوضح من البائعين والمستأجر لزم تحرير حجة لحضرتكم
وتوكل من بعد مطالعة ما توضح بالاوراق طيه ترد الافادة الواضحة من حضرة تك عن تحوير

وعدم

وعدم تحوير ذلك لاجراء اللازم لموافقة الاصول (أجاب) قد ورد خطاب حضرة تك المتعلق
بالاستقحام عن بيع حصه بنت وحرم المرحوم حافظ افندي مدير المنية سابقا شائعة في
الاعدادية المخلفة عنه الكاثنة بمديرية المنية لحضرة محمد بك سلطان مدير بنی سويف من
حيث الاوجه التي ذكرها حضرة قاضي المنية وانه بالسؤال من الوارثتين المذكورتين
عن تلك الاوجه اجابتهما من حيث الشيوخ بالا حلة على ما ائذناه سابقا لطرف حضرة تك عن
ذلك ومن حيث عدم تعيين عدد الورثة لحضرة القاضي وحصر الارث فيهم واستدعاء
الحال لثبوت ما ذكر بالطريق الشرعي لينبني عليه عقد المبيعة بعدم معرفة نصيب كل
شخص بان وراثته ما يحقق عند القاضي ومقيد مضمونها بسجله بحجة الصلح المحكي عنها
في افادتهما وانه بفرض التشكك في الورثة عند قيد المبيعة في المضبطة يجري الثبوت
حسب الجاري وان معرفة نصيب كل منهم من خصائص وظيفته الى آخر ما ذكرنا بالافادة
وذكر بحجاب حضرة تك ان المستأجر للاعدادية لماسئل أجاب شفاها بعلمه بالبيع
ورضاه به وليس له معارضة فيه وترغبون اعطاء الافادة من هذا الطرف بعد الاطلاع
على ما في الشقين المرفوقين مع هذا الحال ان ما يتعلق ببيع الحصه الشائعة فقد
سبقت الافادة عنه وأما من جهة معرفة الورثة وحصر الارث فيهم فاني جواب الوارثتين
المذكورتين فيه الكفاية وأما توقف القاضي في تحرير الحجة التي هي عبارة عن اشهاد
من البائع انه باع وقبض الثمن ومن المشتري انه قبل البيع وقبض المبيع حسب
اقرارهما بذلك لديه على فسخ الاجارة فليس في محله لانه ليس بالزم لصحة البيع مع
عدمه لان بيع المستأجر نافذ في حق البائع والمشتري ما لم يفسخه المشتري موقوف في حق
المستأجر الى مضي مدته أو فسخ الاجارة ومع كونه موقوفا في حق المستأجر لا يملك فسخه
من قبل نفسه بل له حق حبس العين الى مضي مدتها أو فسخها فان أجاز البيع ورضي
به انفسخت الاجارة ونفذ البيع في حقه أيضا وهذا اذا لم يكن البيع لعذر دين على المؤجر
البائع لا وفاء له الا من ثمن العين ولو كان الدين قايلا كدرهم فاكثروا لفرق في ذلك بين
كونه ثابتا ببينة أو اقرار من البائع أو مشاهدة من الناس أمالو كان البيع لذلك العذر
فلا يتوقف فسخ الاجارة على رضا المستأجر بالبيع وهذا ما لزم افادته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى بقرة ثمن معلوم حال من امرأة وزوجها ودفع لها ما كثر الثمن
وأخذ البقرة ومكثت عنده مدة طويلة فمكثوا أربعة أشهر ثم ذهبت المرأة الى بلد المشتري
مع زوجها طاليه بياقي ثمن البقرة فلم يجداه فاخذ البقرة من منزله وذهباهما وباعاهما فهل
هذا البيع غير نافذ لانها على ملك مشتريها وتزوج من يد مشتريها الثاني جبراعته وترد
لمشتريها الاول وليس للزوجة البائعة وزوجها الباقي الثمن الذي بيعت به (أجاب) اذا
تحقق البيع المذكور أو لامن المالك بتاريخ سابق مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم
يكون بيع المرأة وزوجها المذكورين ثابتا بتاريخ لاحق بدون ما يوجب فسخ البيع

مطلب في بيع العين
المستأجرة وعدم توقف
صحة البيع على فسخ
الاجارة بالنسبة للبائع
والمشتري

شعبان

الاول موقوف على اجازة المشتري الاول فان اجازته نفذ وان رده بطل ويكون له استرداد البقرة الى يده حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٨ بمضمونه امر آتدعي امانة البيضاء قدمت عرضا للصحة تنهى به ان المحرمة ضحا قبل وفاتها باعت لها منزلا بخط الحضرة ومائة قرار يطعوش الرابنة وعشرة دكا كين ومصبغة ونجارة وقهوة ومطاحونة ومنزلا بسوق التبن ببولاق بموجب سند بخطها ولم تحرر لها بذلك حجة شرعية ولما ناسبة وفاتها وضبطتم وكاتها تلتبس بثبوت ما ذكر مع ثبوت ما خصها من تركه زوجها على جاني ولد المتوفاة وللزوم تحقيق ما ادعته المذ كورة قد طلب السند المذ كورو بمناظرته وجد مذ كورابه ان ضحا باعت الاماكن المذ كورة الى امانة المذ كورة بمبلغ اثني عشر ألف قرش وخمسة مائة قرش عملة صافا وساحتها من الثمن نظير اقامة شعائر المكتبة اعني ثمن كساو و ثمن حصر و ثمن مياه واجرة فقده وكامل ما يلزم له وان يصير اعطاء مبلغ ألف قرش من طرف امانة الى جمعة الاميد معتنق المرحوم على جاني وكذا يصير اعطاؤه دكانا من دون اجرة لاجل معاشه منها مادام مقيما فيها ولا يكون له حق في تأجيرها لغيره ولا في حضور المدعية ومعه بعض الاشخاص الذين اسماؤهم بالسند المذ كورو السؤال منهم شفاها عن معرفتهم بالمتوفاة وحدود الاماكن واسماء المجاورين وهكذا افاضوا باجابته لا تنفيذ شيئا مما هو لازم شرعا وحيث الامر كاذ كروا السند موضع به ان البيع والمساومة لم يقع الا لاجل اجراء ما اشارت باجراته فهل مع كون البيع والمساومة من اجل ذلك يقبل من المدعية دعوى البيع في العقار من المتوفاة ام كيف وتنفيذ ما اوضحت عنه المتوفاة بالسند نظير البيع والمساومة يكون باى كيفية (اجاب) البيع المذ كور بهذه الشروط فاسد فسد بطل الفسخ اذ فيه شرط لا يقتضيه العقد ولا يلزمه وفيه نفع لا جنبي من اهل الاستدعاء وذلك مفسد لعقد البيع فيجب فسخه حيث كانت الشروط المذ كورة في صلب عقد البيع ولا يسلم للشترية في البيع بعد موت البائعة على هذا الوجه ما لم تثبت الانتقال اليها بناقل صحيح شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم وقبض الثمن من المشتري وهو في حال الصحة والسلامة وكتب في شأن ذلك سند امسحولا بخطه وختمه لدى بيعة شرعية تشهد بذلك ومضى على ذلك شهران فاكثر ثم مات البائع عن ورثة انكرت بيع مورثهم في الدار المذ كورة بسبب عدم خروج حجة من قاض فهل اذا اثبت المشتري البيع المذ كور بالبيعة الشرعية في وجه ورثة البائع يكون البيع صحيحا نافذا (اجاب) اذا ثبت البيع المذ كور مستوفيا شرائط الصحة والالزام بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الورثة ذلك ويحكم بحجته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قد راى معلوما من خرد الحجام المعنى بالرسالة كل ارباب كذا قدر معلوما من الدراهم ودفع له جميع الثمن وشرط طامع بمضمونه ان يكون تسليمه في محل كذا على انه اذا اودا ونقص فحسابه من الثمن فهل اذا

١٢٧٩ ٧

١٢٧٩ ١٥

هالك المبيع المذ كور في يد البائع قبل تسليمه يهلك على البائع ويرجع المشتري على بائعه بما دفعه له من الثمن (اجاب) اذا هلك المبيع في يد البائع قبل التسليم بفعل البائع او باقعة سماوية او بفعل المبيع نفسه يبطل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن اذا كان دفعه اليه ولو كان الهالك بفعل اجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع واخذ الثمن فيضمن الجاني للبائع ذلك وان شاء امضاه ورجع على الجاني فيضمنه وان هلك بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا او شرط الخيار له وان كان الخيار للبائع او كان البيع فاسد الزم ضمان مثله ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من المحافظة ورخة ٢٤ جادى الاولى سنة ١٢٧٩ مضمونها طلب افادة المحكم الشرعي في بيع مبلغ كان في جهة مصلحة بيت المال باسم امرأة تسمى نسوخ الحبشية ماتت وكانت المصلحة المذ كورة دفعت للقومية المحبشية واثبت رجل وراثته لتلك المرأة بعد موتها باع اعلام شرعي فادعى شخص نصراني شراء ذلك من الوارث المذ كورو ويطلب هذا المبلغ وفائضه (اجاب) ما صار اجراؤه في هذه القضية او لا و آخرالم يكن على مقتضى الشرع وبيع المبلغ الكائن بالقومية مائة وبيت المال باسم نسوخ الحبشية سواء كان ديننا او عيننا لا يصح من وارثها والحال هذه ولو فرض انه مملوك لها وانه انتقل لوارثها بطريق الميراث فهو بيع فاسد فسد بطل الفسخ ورد بدله الى المشتري حيث كان الواقع فيه بيعا وهذا ما يقتضيه الشرع ويكون لمحقق المبلغ الكائن بالقومية مائة وبيت المال قبضه من جهته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حاتوت زياته وله فيه صانع تركه لبيع فيه البضاعة المعدة للبيع في هذا الحاتوت وغاب الى جهة ثم رجع فوجد صانعه قد باع سدرية فخاسا بلا اذن المالك لرجل واخذ منه ثمنها فطلب صاحب السدرية اخذها منه فامتنع من ردها اليه حتى يأخذ منه ثمنها الذي اخذ منه صانعه فهل يكون لصاحب السدرية اخذها منه ويؤم المشتري بالرجوع بالثمن على صانعه بعد تحقق المالك له فيها بالوجه الشرعي ان لم يجز بيع صانعه فيها (اجاب) نعم للمالك ذلك والحال ما ذكر اذا لم يكن البائع ماذونا في مثل هذا البيع فيرتد بده وللمشتري الرجوع على الفضولي بالثمن الذي قبضه منه بعد الفسخ ورد المبيع المالكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض مملوكة له ابعادية فوجدها المشتري مستأجرة للغير من بائعها المذ كور فهل لا يمنع صحة البيع كونها مستأجرة حيث كان المشتري قابلا وراضيا بذلك (اجاب) نعم لا يمنع صحة البيع الا انه موقوف في حق المستأجر الى مضي المدة فان تمت نفذ البيع في اصح الروايات ان لم يجز البيع وللمشتري خيار الفسخ ان لم يرض ببقائه الى انتهاء المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر سبعة قرايط ونصف قيراط وسهما ونصف سهم في مكان مشترك بينه وبين المشتري بثمن معلوم سماه وسعر كل قيراط خمسمائة وثلاثون قرشا على دارجة فهل اذا ثبت ان البائع له في المكان المذ كور سبعة

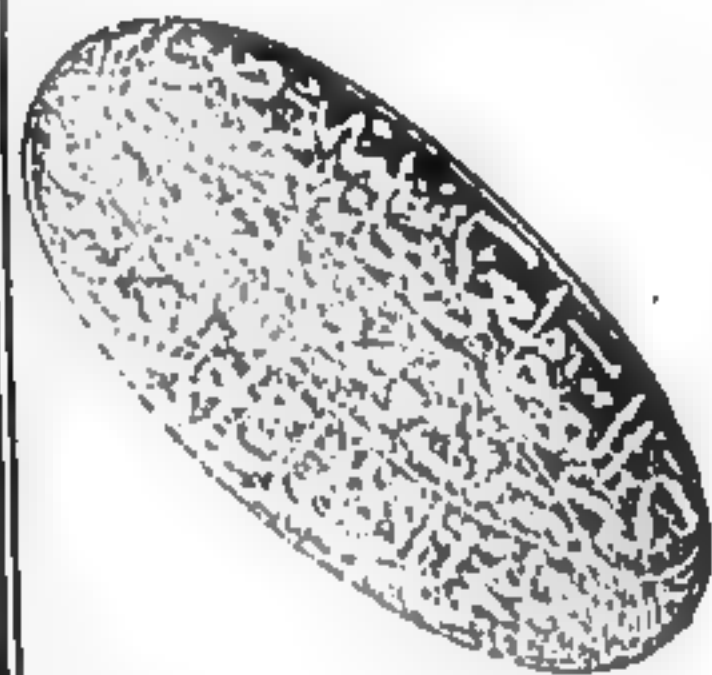
١٢٧٩ ٢٠
مطلب في تفصيل حكم هلاك المبيع قبل قبضه

جادى الثانية ٤
١٢٧٩
مطلب في حكم بيع مبلغ في القومية مائة

شعبان ١١
١٢٧٩
مطلب في حكم بيع المستاجر

رمضان ٢٣
١٢٧٩

شوال ٦
سنة ١٢٧٩
مطلب في حكم ما لو ظهر
بعض المبيع القيمي
مستقفا



٢٣
١٢٧٩

ذی القعدة

٢٢
١٢٧٩
مطلب لا رجوع في
الاستحقاق باقرار
المشتري وحده بل
ببينة او اقراره مع البائع

قراريط ونصف قيراط يكون البيع صحيحا فيما يملكه البائع ويطل فيما زاد اذا ثبت ذلك بالبينة وكان في ملك البائع (اجاب) نعم يطل البيع فيما ثبت بالبينة انه مستحق لغير البائع ويثبت للمشتري الخيار في الباقي بين اخذه بحصته من الثمن او تركه مطلقا سواء كان قبل القبض او بعده حيث كان المبيع قيميا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكا تاباع ثلثه لرجل بثمان مائة لوم منذ احدى عشرة سنة وكتب بذلك وثيقة مشمولة بختمه واسمه وشهادة بينة شرعية وجع من المسلمين ووضع المشتري يده عليه المدة المذكورة وصار ساكنا فيه وينتفع به الى الآن ثم ان صاحب الثمن ترتيبت يده من ثمن مبيع لا شخص عجز عن ادائه ويريد ارباب الدين اخذ جميع المالك في نظير دينهم ويقولون ان بيع ثلث المالك المذكور من مال المالك للمشتري المذكور باطل لكونه لم يكتب به حجة مسجلة من المحاكم الشرعية والورقة الدفعية لا يعمل بها فهل اذا ثبت البيع بشهادة البينة الشرعية يحكم للمشتري بحصة البيع ونفاذه ولا عبرة بما تعلل به ارباب الدين لاسيما ومالك الثمن معترف ومصدق على صدور البيع منه للمشتري على الوجه المذكور ولم يحججه (اجاب) لا توقف صحة البيع ونفاذه شرعا بعد صدوره مستوفيا شرائط اللزوم على كتابة حجة من المحاكم الشرعية به وتسجيلها فلا عبرة بما تعلل به ارباب الدين على هذا الوجه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم مكان باعوه على يدوكيلهم لرجل بثمان مائة معلوم وعند كتابة حجة بالشراء المذكور ظهر لأحد القاضى بمطالعة الحجة التي تشهد لهم بالمائة انهم على كون ثلاثة وعشرين قيراطا وثلاثة وعشرين سهما وربع سهم فقط وما زاد عن ذلك ملك لغيرهم فهل يكون البيع في نصيبهم صحيحا نافذا ولا ينفذ فيما زاد عن ذلك ويكون للمشتري الخيار حيث ثبت البيع في الزائد على نصيب البائعين بشهادة البينة الشرعية لا يجرى بظهور ذلك من الصلح المذكور (اجاب) نعم يكون البيع في نصيبهم صحيحا نافذا ولا ينفذ ما ظهر استحقاقه للغير اذا ثبت الاستحقاق بالبينة او باقرار المشتري في حق نفسه او باقراره مع البائعين في حق الكل اذا اقرار حجة قاصرة على المقر ويطل البيع فيما ظهر مستحقا أي باطل المستحق بعد الحكم بالاستحقاق او بتراضي البائع والمشتري على الفسخ او رجوع المشتري على البائع بالثمن وتسليمه اليه او بحكم القاضى على البائع برد الثمن الى المشتري بعد طلبه حيث ثبت الاستحقاق بالبينة او باقرار البائعين مع المشتري اذا رجوع في الاستحقاق بمجرد ثبوته باقرار المشتري وحده وحينئذ يخير المشتري في الباقي من المبيع بين امساكه بحصته من الثمن او رده مطلقا اذا كان ثبوت الاستحقاق قبل القبض لتفرق الصفقة قبل تمامها وان بعده خيرا فيما لا يميز الا بضرر وبورثه الاستحقاق عينا كدار وكرم وأرض وزوجى خفوه صراعى باب وقن وفي غيره مما لا يضره التبعض كثو بين وأرضين وعبدين ومثلى فلا خيار له في الباقي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا جاءه رجل وغرم وقال

له بعت نصفه بكذا من الدراهم لانه لا يساوى الاياها فاني فاقسل له جماعة فالوا له ان نصف العقار لا يساوى الا كذا الثمن الذي قاله المشتري فباعه بالثمن المذكور وهو دون ثمن المثل بكثير فهل اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون للبائع رد الثمن واسترداد المبيع جبرا على المشتري ولو كان معه حجة ومضى على ذلك مدة من الايام (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا في بلد من مورتها غابت بحجة بينها وبين بلدة ما مسافة قصر مدة سنين ثم رجعت فوجدت رجلا واضعا يده على الدار المذكورة فطلبت رفع يده عنها فادعى انه اشتراها من امرأة بالبلد المذكورة والحال انها اجنبية ولم يكن لها ملك فيها بوجه شرعى فهل لا ينفذ بيعها لها والحال هذه حيث ثبت انها ميراث كان كانت غائبة عن مورتها ولم يكن هناك ناقل شرعى ولم يثبت للبائعة ملك فيها أصلا (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذكورة لتلك المرأة بالوجه الشرعى ولم يكن للبائعة ولاية عليها بطريق شرعى لا ينفذ بيعها بدون اذن المالك لها ويكون موقوفا على اجازتها في بطل بردها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر وبناها ثم بعد مدة طهر انما مستحقه للغير فهل اذا ثبت الاستحقاق فيها بالبينة بالوجه الشرعى لا باقرار المشتري وحده يكون للمشتري الرجوع بالثمن على بائعه او ورثته وله اخذ قيمة نقضه مستحقا للقطع من المستحق ان توافقا على ذلك وان لم يرض المستحق يكون للمشتري اخذه نقضه المملوك له وقلمه (اجاب) نعم للمشتري الرجوع على بائعه او ورثته بثمان مائة استحقاقه على الوجه المذكور وله اخذ قيمة نقضه المملوك له مستحقا للقطع ان رضى المستحق بذلك والا فله قلمه واخذته وله ان يرجع بقيمة البناء مبنيا على البائع ان سلمه اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اكل منهما قطعة أرض احدهما خربة والاخرى فيها بناء فاتقاع بعضهما ان يبادلا فيها فاحضر اجمعان المسلمين وأوقعا صيغة المبادلة بحضور بينة شرعية ووضع كل منهما يده على ملك الآخر سنة ثم ان الذي اخذ الخربة بنى فيها بعض بناء واراد ان يرجع ثانيا على صاحبه فهل حيث أوقعا صيغة المبادلة على الوجه الشرعى لا يكون لاحدهما الرجوع على الآخر (اجاب) حيث وقعت بينهما مبادلة احدى الارضين بالآخرى بصيغة الشرعية المفيدة لتملك العين ولم يوجد ما يفسدها الا يكون لاحدهما الرجوع ولا يفسخ البيع المذكور وبدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا باع نصفه لرجل بمبلغ معلوم بمقدار ما ضمنه للمشتري ضمان غرم عم ابنة رجل آخر وكان عقد البيع قبل رؤية المشتري المنزل المذكور كور باطنا وظاهرا ولم توجه المشتري لاجل معاينة البيت المذكور وورثته لم يرض به بهذا الثمن فهل اذا كان عقد البيع قبل الرؤية يكون للمشتري الخيار ان شاء قبل البيع وان شاء رده (اجاب) شراء الطالب أي وب الدين يدينه شيئا من الكفيل صحيح وقد صرح جوابا ان من اشترى شيئا ولم يره يكون له رده بخيار الرؤية فله الفسخ ورد

ذی القعدة
سنة

٢٨
١٢٧٩

ذی الحجة

٢٠
١٢٧٩

ربيع الاول

١٢٨٠
مطلب في حكم ما لو ظهر
المبيع مستقفا بعد البناء
وفيما يرجع به على
البائع

ربيع الثاني

١٢٨٠

٧
١٢٨٠

المبيع بعد الرقبة اذا لم يرض به عندها وكذا له الرد قبل الرقبة في الاصح والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك جانباً من البصل موضوعاً على الارض بعد قلعه من أرضه اشتراه
منه رجل جذاً من غير كيل ولا وزن بمثل معلوم ودفع له بعض الثمن وابقى بعضه تحت يده
البائع حتى يأتي له يساقى الثمن فذلك البصل باقاً في السماوية فهل يكون من ضمان بائعه
ويكون هالكاً عليه ويكون للمشتري استرداد ما قبضه من الثمن (اجاب) حيث
امسك البائع المبيع لقبض باقي الثمن ولم يقبضه المشتري ولم توجد التخلية حتى هلك المبيع
في يد البائع يبطل البيع والمشتري الرجوع على البائع بما دفعه من الثمن والحال ما ذكر
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً بعبادية ملكاً رقبة بطريق
الشراء باع نصفها من آخر بمثل معلوم واشترها منه الاخر بذلك الثمن شراءً تاماً مستوفياً
شرائط الصحة والازم ولم يدفع المشتري الثمن الى البائع بل بقي بذمته وذلك بحضرة بينة
من العدول وهناك بينة تشهد على اقراره بالمبيع المذكور أيضاً ثم بعد مدة استأذن
البائع الثاني المشتري الاخير في بيع الابعادية جميعها نصيبه ونصيب المشتري الاخير
بالو كالة عنه لرجل آخر بمثل معلوم ازيد من الثمن الاول فاذنه بذلك وباعها على هذا
الوجه ثم بعد ذلك اراد المشتري الثاني الذي هو شريك البائع الاخير ان يحاسب البائع
على ما يخصه من الثمن الذي باع به باذنه فانكر بيعه السابق اشركه المذكور وادعى
اختصاصه بالابعادية المذكورة فهل اذا ثبت الشريك المذكور شراءه نصف الابعادية
من البائع له بالبينة العادلة بيعاً تاماً مستوفياً شرائط الصحة لا يعتبر انكار البائع ويكون
للمشتري الشريك محاسبته على ما يخصه من الثمن الذي باع به باذنه (اجاب) اذا ثبت
المبيع المذكور بالطريق الشرعي مستوفياً شرائط الصحة والازم كما هو مذكور
لا يعتبر انكار البائع والحال هذه ويكون للشريك المذكور محاسبته شريكه المأذون
بالمبيع بطريق الو كالة عنه على ما يخصه من الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
تملك حصّة في دار وساقية ونخيل وكلت اخاهما في بيعها بمثل معلوم من الدراهم فباع
الوكيل ذلك لرجل بالثمن المذكور ووضع المشتري يده على ذلك مدة تزيد على سبع
سنين ثم بعد تلك المدة باع المشتري حصّة الدار المذكورة لآخر فاردت الموكلة المذكورة
أخذها بالشفعة متعللة بانها جارتها فلم تثبت لها الشفعة بالوجه الشرعي لدى القاضي
ومنعها منها ثم بعد ذلك أنكرت البيع المذكور في جميع ذلك وادعت ان جميعه ملك لها
وانه باق على ملكها وانكرت الو كالة في البيع المذكور والحال انه في انشاء تلك المدة
كانت تستاجر ما ذكر من المشتري وتدفع الاجرة فهل والحال هذه اذا تحقق ما ذكر من
البيع والتوكيل به بالوجه الشرعي لا تسع دعواها الملك في ذلك لا سيما وقد طلبت
الشفعة في الدار المذكورة واستاجرت ما ذكر من المشتري المذكور ويكون الحق في ذلك
لواضع اليد المشتري المذكور (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر في السؤال بالوجه الشرعي

٦
مطلب ذلك المبيع في يد
البائع قبل القبض
ولو بالتخلية رجع المشتري
بالثمن

شوال

لا يعتبر انكار المرأة المذكورة البيع والتوكيل به وتنع من معارضة المالك المذكور
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من أخيه لا يبهوعن وورثه غيره
وجميع ما كان تحت يده الاخ في البيت المذكور مشترك بينهما وبين أخيه لا يبهوعن المذكور
منافسة ومن جملة ما هو مشترك بينهما جانب ارض فباع الاخ المحي الارض المذكور خوفاً
عليه من التلف بسبب طول مكنته بدون اذن باقي الورثة واستولى ثمنه من المشتري ثم بعد
مضي مدة طلب باقي الورثة من الاخ البائع المذكور وما يخصهم من ثمن الارض المذكور
وان يحاسبوه عليه فوجدتهم بالمحاسبة عليه ثم ازدادت اسعار الارض فطلب الاثني الورثة
من الاخ البائع ان يدفع لهم مائة دينار ما يخصهم من الارض عينا او بحاسبهم على ثمنه بحسب
السعر الحاصل الاثني فهل ليس لهم ذلك ولا يكلف البائع المذكور الا بحاسبهم من
الثمن الذي باع به وطلبه والمحاسبة عليه والحال ما ذكر (اجاب) ان حصلت اجازة من
باقي الورثة لبيع الاخ المذكور الارض المشتركة بينهما وبينهم وكانت الاجازة صحيحة لا يكون
لهم مطالبته ولا محاسبته الا على مقدار ما يخصهم من الثمن الذي باع به فقط لا على ثمنه
الرائد الاثني ولا مطالبته بمثلها والا فلهم تضمينه مثله حيث تعذرا استرجاعه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مملوكة من مالكها على انها كذا ذراعاً كل ذراع
بكذا درهم ما وعندها سلامها ووجدتها انقص عما ذكر بمجلس البيع ثم مات البائع عن ورثة
انكروا البيع المذكور فهل اذا أثبت الشراء لرجل المذكور على الوجه المذكور
بالوجه الشرعي يكون له أخذ الموجود من الارض المذكور كورة بحصته من الثمن او فسخ
البيع (اجاب) لو باع ثوباً او أرضاً كل ذراعاً بكذا فوجدتها المشتري انقص بذراع أخذ
الباقى بحصته من الثمن او رد الكل لتفرق الصفقة عليه وكذا اذا وجدها اكثر أخذ الكل
بحصته من الثمن او فسخ البيع لدفع ضرر التزام الرائد لان الذواع وان كان في الاصل
وصفاً لا يقابل به شيء من الثمن الا انه صار أصلاً باقراره بذكر الثمن هذا اذا زاد ذراعاً كاملاً
او نقص ذراعاً كاملاً او زاد نصف ذراعاً فانه ياخذ الكل بالمسمى من الثمن بلا زيادة في
مقابله النصف ولا خيار له لانه انفع كمن اشترى معيماً فوجدته سليماً فلو نقص نصف ذراعاً
كان اشترى الارض على انها عشرة أذرع كل ذراعاً بكذا فوجدتها تسعة ونصفاً ياخذها
بتسعة فقط بلا ايجاب شيء في مقابلة النصف مع الخيار للمشتري في رده كله لتفرق الصفقة
وهو قول الامام وجرى عليه ارباب المتون وعليه الفتوى فاذا ثبت البيع المذكور
بالوجه الشرعي يجري فيه هذا التفصيل والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آلت له
دار بالارث الشرعي عن والده وهو قائب عن البلد التي فيها الدار المذكورة كورة مدة تزيد
على عشرين سنة لم يشاهدها ثم جاءه رجل من تلك البلد وطلب شراءها منه وأخبره انها
آيلة الى السقوط وانها لا تساوي الا تسعة مائة قرش فباعها له على هذا الوجه ثم بعد شهر
حضر جماعة من تلك البلد وأخبروه بانها تساوي اكثر من التي قرش ثم حضر المغبون

ذى الحجة

٢٧
مطلب في حكم من اشترى
أرضاً كل ذراعاً بكذا
فوجدتها انقص او اكثر

الى البلد ووقع الامر الى القاضي وأثبت الغبن والتغريير له وحكم له بها واستلم الدار وباعها الرجل آخر بزيادة عما أخبر به ووضع المشتري الثاني يده عليها مدة تزيد على ثلاثة أشهر والآن رجح المشتري الاول وأبكر الغبن والغرور المذكور من متعلل بالان تلك الزيادة انما حصلت في ملكه والحال انه لم يجد فيها شيئا ولم يتم بينه على دعواه فهل يكون حكم القاضي بما ذكر صحيحا نافذا ولا عبرة بما تعلل به المشتري المذكور (أجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش والتغريير في البيع المذكور بعد دعوى صحيحة بان تحقق بالوجه الشرعي ان قيمته وقت البيع تبلغ ضعف ما يبيع به فاكتر بناء على تفسير الغبن الفاحش بذلك وان الثمن الذي يبيع به لا يدخل تحت تقويم المقومين حين البيع بناء على هذا القول مع اعتبار حال المبيع حين ذاك يكون للبائع فسخ البيع بذلك وعلى القاضي الحكم له به واذا تم الحكم مستوفيا شرائطه على الوجه المذكور لا عبرة بانكار المحكوم عليه ما ثبت عليه شرعا ولا ينقض حكم القاضي بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض فضاء من رجل آخر بمبلغ معلوم اراد المشتري بناءها فغنى البائع من ذلك مئة لالا يات به لم يبيع له الارض بل البيع في السباغ ثم صالحه المشتري على قدر معلوم من الدراهم دفعه له وأقبضها له وصدق له على البيع في الارض والسباغ وأذن البائع المشتري بالبناء فيها بعد التصديق وذلك بحضور مئة شرعية على يد القاضي وحكم القاضي بحصة ذلك والا يريد البائع نقض البيع المذكور والصالح فهل ايسر له ذلك ويكون البيع صحيحا نافذا (أجاب) نعم ليس له ذلك والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وثلاث بنات منها وترك مكانا ودارا بقرية من القرى وقطعة أرض ملك ابيه عادية فباع احدى البنات ما يخصها بطريق الميراث الشرعي عن أبيها من المكان والدار والابادية لا اختيارا وما بمثل ما لم يعلم ثم ابرأتها من الثمن وهي في حال صحتها وسلامتها ثم بعد مدة من الشهور ماتت البائعة عنهن وعن زوج فانكر الزوج ذلك البيع وعارضهن فيه فهل اذا ثبت البيع والشراء لمن فيما ذكر يكون البيع صحيحا ولا عبرة بانكار الزوج وليس له معارضتهن في ذلك (أجاب) اذا ثبت ان المرأة المذكورة باعت ما يخصها فيما ذكر لا ماله واختها بيهام مستوفيا شرائط الصحة حال حياتها وصحتها بالطريق الشرعي لا يكون للزوج معارضتهن في ذلك بدون وجه ولا عبرة بانكاره مع الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن وبنت له منها وترك دارا ثم غاب الابن غيبة طويلة وفي أثناء غيبته باعت امه واخته نصيبهما في الدار المذكورة بمبلغ معلوم فلما حضر الابن من غيبته ووجد امه واخته باع ما ذكر اشتراه من ابنته بمبلغ معلوم ثم باعها وكافها من ماله لنفسه وصار ما كفاها مدة من السنين ثم ماتت اخته عن ولد لها فطالب ولد الاخت خاله بحصة امه من تلك الدار فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان امه وجدت باعها

صفر ٤

شعبان ٢٢

١٢٨٠

١٢٨١

١٢٨١

ما ذكر من الدار وصار ولدا لاخت لاحق له فيها يمنع من منازعة خاله في ذلك منعاً كلياً (أجاب) اذا أثبت الابن المشتري المذكور بيع اخته نصيبها من تلك الدار لاجنبى بمبلغ معلوم ثم شراء تلك الحصة لنفسه كذلك بيعا مستوفيا شرائط الصحة والالزام بالطريق الشرعي لا يكون لولد البائعة منازعته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وأربع بنات بالغات وثلاث زوجات وترك ما يورث عنه شرعا دارا مشتركة بين الجميع بحسب الاثر الشرعي فباع ثلاث من البنات وزوجة من الزوجات نصيبهن من تلك الدار لثلاثة رجال اجنبى وقدره أحد عشر قيراطا ونصف قيراط بشمن قدره ألف ومائتان وخمسة وثلاثون قرشا وذلك بالغرور والغبن الفاحش بقول المشتري لمن ان تلك الحصة لا تساوي الا ذلك القدر المذكور ولما علمت البائعات بالغبن الفاحش وان هن مغرورات من قبل المشتري وان تلك الحصة المبيعة تساوي ضعف هذا الثمن المذكور طالبن منه فسخ البيع ورد المبيع فامتنع وقال تنازلات ليكن عن اربعة قيراط ونصف قيراط من تلك الحصة المبيعة ولا تفسخ البيع فلم تقبل النسوة البائعات منه ذلك ولم يرضين به ووصعن على فسخ البيع فهل اذا ثبت ان ذلك البيع بالغرور والغبن الفاحش يكون لمن فسخه ويحجر المشتري على رد المبيع الى البائعات المذكورات (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش والغرور في البيع المذكور بالوجه الشرعي يكون للبائعات فسخه حيث لا مانع وفي الدر من فصل في التصرف في المبيع والثمن ويصح الخط من المبيع ان كان المبيع ديناً وان عينا لا يصح لانه اسقاط واسقاط العين لا يصح بخلاف الدين اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة آجرها لآخر مدة معلومة اجارة صحيحة ودفع له اجرة مجعولة ثم قبل مضي مدة الاجارة باع المالك الطاحونة المذكورة لرجل آخر بغير عذر وبغير وفاة دين فهل يكون البيع المذكور موقوفا في حق المستأجر الى انتهاء مدته حيث لم يرض بفسخ الاجارة (أجاب) نعم البيع المذكور موقوف في حق المستأجر على تمام مدة الاجارة وليس للمشتري تزاع العين المستأجرة من يد المستأجر قبل مضي المدة والحال ما ذكر في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن امرأته ورجل اشترى لموكله ارضاً بموكله الرقبة مع مدة للزراعة من مالها بمبلغ معلوم بقول البائع له انها صالحة للزراعة ومقضية ومنصلح معظمها وباقيها صالح للزراعة ويرغب بالاجارة بذكرها للبائع وانها تساوي الثمن المدفوع فيها من قبل الوكيل ولم يرها الوكيل ولا موكله قبل البيع ولا وقته ثم توجه الوكيل بعد ذلك ليرى الارض ويستلمها فراهها بخلاف الاوصاف التي ذكرها البائع وانها خرس ومعظمها عال وواط ولم يرها من زرعها غير جزء يسير عتق فرق وانها لا تساوي الثمن الذي ذكره البائع المدفوع فيها بل هناك فيها غبن فاحش ولم يرض الموكلان بشرائها بل رد كل منهما ومن الوكيل المبيع بخيار الرؤية والتغريير والغبن

صفر

١٢٨٢
مطاب يصح الخط من
المبيع ان كان ديناً
لان كان عينا

ربيع الثاني

١٢٨٢

الفاحش وقوات الاوصاف المرغوبة فهل يكون لهم ذلك ويجوز البائع على رد الثمن
(اجاب) كل واحد من الاوجه المذكورة بهذا السؤال على انفراده موجب لتمكن
المشتري من فسخ البيع المذكور واذا خيرا الرؤية كافية في الرد وحده وكذا الغبن الفاحش
مع التغرير وكذا قوت الوصف المرغوب فيه وحيث لا يكون لو كمل المشتري لمناقضه
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بالشراء من مالها نفقها باعته
لزوجها في حال حياتها وصحتها ببيع صحيح مستوفيا شرائطه الشرعية بثمن معلوم وبراءة
منه وذلك بحضور بيعة شرعية وكاتب من طرف القاضي ثم مات بالمحادث بعد نحو خمسة
وثلاثين يوما عن ابنها الغائب وزوجها المذكور فهل حيث ثبت ذلك البيع بالبيعة
المذكورة على الوجه المسطور يكون البيت المذكور ملكا للزوج خاصا به وليس لاحد
معارضته فيه بدون وجه شرعي لاسيما وذلك البيع في غير زمن المحادث بل قبل حصوله
(اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور البيع من تلك المرأة لزوجه حال صحتها وكذا
البراءة من الثمن مستوفيا شرائط الصحة والنفاذ لا يكون المبيع تركه عنها بل يختص به
الزوج المشتري وليس لاحد معارضته في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة شتر كين في نخيل في اثلاث امارات أحدهم عن ابنه ثم مات
الثاني عن بنته وأخيه الشقيق ثم باع الاخ الثالث النخيل المذكور بدون اذن ابن أخيه
وبنت أخيه البالغين وبدون علمهما فلما علموا بالبيع رداه ولم يجزوا فهل اذا ثبت الاشتراك
بينهم في النخيل المذكور ولم يوكل الشريكان البائع في بيع نصيبهما ولم يجزوا لا ينفذ البيع
في نصيبهما ويطل (اجاب) اذا لم يكن البيع المذكور باذن الشريكين البالغين وبدون ولاية
شرعية للبائع يكون البيع في نصيبهما موقوف على اجازتهما فان اجازاه نفذ وان رداه
بطل وهذا بعد تحقق ملكهما لمصلحة من النخل على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى بيتا من داره بمناقبه وموافقه بموجب حجة شرعية ذكر فيها ذلك وذكر في تلك
الحجة ان مير المشتري المذكور من الباب الذي سيفتح على حارة أخرى ولم يكن فتح باب من
تلك الحارة فهل اذا كان للبيت المذكور طريق أخرى من دار البائع يكون للمشتري
المذكور المرور منها والحال في هذه بدون رضا البائع المالك للدار المذكورة وتدخل هذه
الطريق في البيع حيث اشترى البيت بمناقبه وموافقه كما ذكر (اجاب) حيث اشترى الرجل
البيت من ثلاث الدار بموافقه ومناقبه وكان له طريق منها وقت البيع دخل الطريق
الخاص بالسكان في ملك البائع أو غيره بذكر المرافق وأما طريق المبيع في سكة غير نافذة
أو الى الطريق العام فلا يتوقف على ذكر المرافق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع نورا
بحضرة اخوته البالغين لرجل آخر بثمن معلوم وقبض البائع الثمن من المشتري واستلم
المشتري الثمن من البائع ووضع يده عليه أربعة عشر شهرا ثم بعد ذلك استقرض المشتري
المذكور من البائع المذكور مبلغا معلوما بموجب سند ثم بعد مدة طلب البائع من

المشتري المبلغ المرقوم فقال المشتري للبائع أعطني وعد اقم برض بذلك واخذ الثمن منه
على وجه الرهن على المبلغ المذكور برضاه وأقر البائع المذكور بأنه أخذ الثمن على وجه
الرهن حتى يأتي له بالمبلغ المذكور لدى بيعة شرعية تشهد بذلك ثم بعد هذا الاقرار أنكر
البائع المذكور بيع الثمن المذكور فهل اذا أقام المشتري بيعة على اقرار البائع ببيع الثمن
المذكور بالثمن المعلوم يقضي له به ويؤثر المرقن بتسليمه الثمن الى ربه بعد اخذ دينه ولا
يتوقف ثبوت الملك للمشتري على ثبوت أصل العقد (اجاب) اذا أقام المشتري المذكور
بيعة على اقرار البائع له بالبيع بالثمن الذي ذكره يقضي له بملك الثمن ولا يتوقف القضاء
بذلك على الشهادة بأصل البيع ويؤثر المرقن بتسليم الثمن الى مالكه بعد اخذ دينه والله
تعالى اعلم (سئل) في بستان مفروس نخيلا وأشجارا متنوعة بعضها لورثة ذكور وبنات
بلغ وقصر وبعضه وقف باع أحد الورثة اثمار النخيل والأشجار قبل ظهورها ثلاث سنين
مستقبلة في عقد واحد بثمن معلوم لا تحفل بكون البيع والحال هذه فاسد ولو كان البائع
وكيلا عن الناظر وعن باقي الورثة (اجاب) لا خلاف في عدم جواز بيع اثمار الاشجار قبل
ظهورها ووجودها أساسا وانما الخلاف في بيعها بعد الظهور وقبل بدو الصلاح وقبل كونها
مستغنيا ولو علقت الدواب لا بشرط القطع فتقل قاضي خان عن عامة المشايخ عدم الجواز
والصحيح انه يجوز لانه مال منتفع به في ثانی الحال أما لو كان بحيث ينتفع به ولو علقت الدواب
فالبائع جائز باتفاق أهل المذهب اذا باع بشرط القطع أو مطلقا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك عدة اصناعة النحاس سامها لابنه ليشغل عايشا وما يتيسر من ذلك يصرفه لنفسه
أبيه ونفقته فاستمر الابن يشغل عليها الرجل مدة واجتمع للرجل المذكور على الابن
المذكور مبلغ مما دفعه اليه نظير عمله فباع الابن تلك العدة لرب المبلغ مع بقائها في ملك
أبيه بدون اذنه ولم يكن ضامنا له فيما تأخر عليه ولم يجز المالك للعدة المذكورة بيع ابنه
مع ان قيمة العدة المذكورة تبلغ أربعة آلاف قرش وما على الابن المذكور ولا يزيد على
سبع مائة قرش فهل اذا ثبت ان المالك للعدة المذكورة هو الابن دون ابنه البائع
يكون له والحال هذه فسخ البيع الذي صدر من الابن للرجل المذكور في نظير ما عليه
من الدين ولو فرض ان الابن ضامن لابنه بل يلزم المدين أو أبوه ان ثبت كفايته بدفع
ذلك المبلغ (اجاب) نعم لمالك تلك العدة بعد ثبوت ملكه لها بالطريق الشرعي فسخ بيعها
الصادر من ابنه بدون اذنه حيث لم يجز له ويلزم الابن أو الابن ان كان ضامنا بدفع
ما يذمه الابن لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أرضا بعضها خراجية وبعض
عشورية فباع جميعها صفة بما فيها من الابنية والمهمات والأشجار والمواشي والواورات
والزروعات وشرط على نفسه في صلب عقد البيع انه يأتي للمشتري بأمر من ولي الامر ان
يكون البلد التي بها الاطيان عهدة له مثل ما كانت له وجعل هذا الشرط مقارنا للبيع
مع كونه غبن وغر المشتري بغبن فاحش لا يتعمله المبيع فهل والحال هذه يكون للمشتري

ففي البيع حيث وقع هذا الشرط وما حكم الله (أجاب) البيع فيما هو مملوك يفد بالشرط الفاسد وهو لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحد المتعاقدين أو لثالث هو من أهل الاستحقاق ولم يجز به العرف ولم يرد به الشرع وكان مشروطا في صلح العقد كما ذكر في السؤال وكذا يكون للمشتري الرجوع بالقبول الفاحش مع التعريض من البائع فيما ذكرنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توافق مع رجل آخر على أن يشتريا بوابور السقي الأرض ويوضع في أرض أحدهما بداعي كون الشريك الآخر لم يكن له أرض على الماء بوضع فيها البوابور المذکور ومات بطل من الأرض التي يوضع البوابور المذکور وفيها وتجري فيه المياه لغبط الآخر يؤخذ بدن ما يخصه فيها من أرض الآخر التي يحوض معلوم وأن يكلف كل واحد الأرض التي تخصه من أرض الآخر عليه وذلك كله بموجب شرطية محتومة يختم كل منهما من غير اطلاع الحكومة واذن في ذلك من جهة المبادلة في الأرض والحال أن أرض كل منهما خراجية أميرية فهل إذا اشترى البوابور المذکور ووضع في الأرض المذكورة وأبى أحدهما أن يعطى الآخر شيئا من أرضه الموصلة للماء البوابور لأرض الآخر لا يجزى على ذلك وإذا باع كل منهما حصه لشريكه في البوابور المذکور يكون البيع صحيحا وما حكم الشرع (أجاب) إذا لم يتم الإسقاط في الأرض الأميرية ولم يستوف شرائطه المعبرة لا يعمل عليه وإذا باع أحد الشريكين نصيبه من البوابور لشريكه بعبارة ما مستوفيا شرائطه يحكم بحكمته بعد نيوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور أربعة ووزوجة باع في صحته زوجته وثلاثة من أولاده المذکورين ثلاثة أرباع ساقية ودارا عشرة قراريط في طاحونة بثمن معلوم قبضه البائع المذکور وكان احدا الثلاثة والزوجة حاضرين وقت عقد البيع والاثنتان غائبان فقبل أخوهما البيع من والده عن نفسه وعنهما مع الاضافة لما في شطري العقد وقبلت الزوجة عن نفسها فلما حضر الغائبان أجازا الشراء الصادر من أخيهما في غيبتهما واستلم الجميع المبيع ووضعوا أيديهم عليه إلى أن مات والدهم البائع المذکور فهل والحال هذه يكون البيع نافذا صحيحا للزوجة والثلاثة ولا شيء لأخيهما الرابع في المبيع المذکور حيث كان ماذ كركله ثابتا بالبنية الشرعية (أجاب) نعم والحال ماذ كركله لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة مئزر كين في مائة وخمسة عشر ذراعا من أرض باعها أحدهم بدون علم بقيمة الورثة واذنهم وسامها للمشتري ثم لما علم بقيمة الورثة بالبيع فبعضهم لم يجزه وأجاز به البعض الآخر فهل والحال هذه لا ينفذ البيع في نصيب البعض الذي رد ولم يجز وينفذ في نصيب البائع وحصة من أجاز منهم (أجاب) بيع بعض الشركاء نصيب الباقي بدون إذنهم موقوف على إجازتهم فمن أجاز البيع منهم فقد في نصيبه فقط ومن رده بطل في نصيبه حيث لا ولاية للبائع عليه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من آخر بثمن معلوم بعد استلامه وسكنه وجد به عيبا ينقص من قيمته كثيرا عند

التجار فهل يكون للمشتري المذکور فسخ البيع والرجوع بثمنه على بائعه حيث الحال ماذ كركس ما ولم يتقرر بالبيع المذکور رجعة من قاض (أجاب) نعم يكون للمشتري فسخ البيع بالعيب القديم المذکور بعد نيوته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس استئناف مصر في ٦ محرم سنة ٨٣٠ عن أفادة المحكم الشرعي فيما يأتي أيضا حيث استفتى عنه من حضرة مفتي الأحكام فاعتذر بعبائه وصورة السؤال في امرأة تسمى مريم تملك مكانا تسمى بالآربة وبداخله قاعة أرضية فأنهدمت القاعة على المرأة المذكورة وماتت بسبب ذلك عن وارثين لها أخ وزوج وبوقت وفاتها لم يستحصل على حصة المكان المذکور بسبب وضع الردم عليها ولا خيها ولد توجه إلى الجواز وقت وفاة عمته وأقام مدة خمس وعشرين سنة وحضر في سنة خمس وستين فوجد والده وزوج عمته توفيا فاجرى الولد المذکور مع باقي ورثة والده وورثة زوج عمته بيع المكان المذکور لشخص بمبلغ ألف ومائتي قرش عمله دارجة وتحررت الحجة اللازمة من المحكمة والمشتري المذکور أجرى فيه بناء ونقل أثره ثم بعد ذلك أجرى بيع المكان المذکور لشخص بمبلغ ٢٨٥٤ قرشا عملة صاغا واشترى الثاني المذکور أجرى بناء في المكان المذکور على مقتضى رسم التنظيم وفي سنة إحدى وثمانين ظهر رجل وادعى بأن رجلا اشترى المكان من واري المرأة المذكورة المذکورين وأبرز حجة الشراء في ٢٠ محرم سنة ١٢٤٦ ومعهما الحجة التي تشهد بالتكليف إلى المرأة المذكورة تاريخها ٢٥ شعبان سنة ١٢١٨ ثم المشتري المذکور باع المكان المذکور في ١٥ محرم سنة ١٢٥٠ للمدعي المذکور بموجب حجة وأعطاه المحتج بالفذ كرها وما إن صار ثورة الحجج المذكورة لورثة ورثة مريم المذكورة اقتنعوا بما فيها وصدت وأن المكان المذکور ملكه المدعي المذکور على موجب حجة وأنها وانهم يردون مبلغ ١٢٠٠ قرش عملة دارجة إلى المشتري منهم وان المشتري المذکور ومن باع له المذکور يطالبون بقيمة التكاليف التي أجروها بالمكان المذکور ومن بناء ونقل أثره فما الحكم (أجاب) إذا كان الاستحقاق في المبيع بالنسبة لمن باع له ورثة الوارثين وللمشتري منه ثابتا بالبنية الشرعية أو اقرار المشتري الأول والثاني يكون للمشتري الأخير الرجوع على بائعه الذي هو المشتري الأول من ورثة الوارثين بالثمن الذي دفعه إليه ثم يرجع المشتري الأول المذکور بالثمن الذي دفعه لورثة الوارثين عليهم ويكون للمشتري الثاني الرجوع على بائعه بقيمة البنا عينا لا مملوكا أي بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه إن سلم الانقراض إليه وكان قد بني بانقاضه المملوك له أمالو بني بنقض المكان المستحق فلا رجوع له بشئ سوى الثمن كما أنه لا يرجع بما أنفق من طين ونحوه ولا بآجره الباني ونحوه إذا بني بانقاضه المملوك له ثم المشتري الأول يرجع أيضا بقيمة ما بناء على ورثة الوارثين البائعين له إن سلمهم الانقراض التي بني بها أيضا إن كان قد بني بانقاضه المملوك له على الوجه السابق ذكره في المشتري الثاني

محرم سنة

وتعتبر قيمة الانتقاض يوم التسليم فان لم يسلم كل منهما ما بآئنه الانتقاض التي بني بها لا يكون له الرجوع على بائنه الا بالثمن فقط ولا رجوع لخدمته ما عدا نفقته في نقل الاتربة او نحوها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف جاموسة من آخر بثمان معلوم على انها سليمة من الغش وان كانت عرجاء لينتفع بتدريجها ولبنيها ثم ظهر انها مغشوشة بداء في جوفها قديم وهذا عند المشتري بغير صنعه ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بهذا العيب وكان هلا كها بسبب العيب المذكور فهل اذا تحقق ذلك شرعا يكون للمشتري الرجوع بنقصان العيب على بائنه حيث لا مانع من ذلك (اجاب) نعم يكون للمشتري الرجوع على بائنه بنقصان العيب المذكور والحال ما ذكر وطريق الرجوع بالنقصان ان يقوم المبيع بلا هذا العيب ثم مع العيب وينظر في التفاوت فان كان مقدار عشر القيمة رجوع بعشر الثمن على انفراده وان كان اقل او اكثر فعلى هذا الطريق ولا بد ان يكون المقوم اثنين يجبران بلفظ الشهادة بحضرة البائع والمشتري والمقوم الاهل في كل حرفة كما في رد المختار في خيار العيب والله تعالى اعلم (سئل) في ابن تربى في حضن ابيه حتى بلغ وصار يعمل لابيه في أرضه ومواشيه مدة ومهما في معيشة واحدة ثم شاجر معه أبوه وطرده ولم يعطه شيئا فانفرد الابن عن ابيه وصار يكسب وهو في معيشة وحده حتى حاز بعض مواش وجبو بامن الزراعة خارجا عن ابيه ثم بعد ذلك تصالحا مع بعضهما واشترى الابن مواشي وجبو بانه المذكور مدة بثمان معلوم وكتب الاب عليه لانه من المواشي والمحجوب التي اكتبها خارجا عن ابيه في سند على يد بيعة من المسلمين فهل اذا اراد الاب اخذ ذلك من ابيه يجاب لذلك حيث ان ذلك باق بدمته بدون دفع ولا ابرام ولم يدع الاب دفع ذلك لولده بل يمنع عن دفعه طمعا في مال ولده الذي اكتبه حال انفراده عن ابيه (اجاب) نعم يجاب الابن المذكور لاخذ ثمن ما باعه من ماله المملوك له من ابيه ويؤثر الاب بدفعه اليه اذا تحقق ما ذكر بالوال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الارث عن مورثهم والحال انهم غائبون فباع احد الورثة المذكورين الدار المذكورة بثمان معلوم واجاز بعض الورثة البيع المذكور والباقي لم يجز والحال انهم بلغوا قصر سنيما ولم يكن البائع المذكور وصيا عليهم فهل يكون البيع صحيحا نافذا في نصيب البائع ومن اجاز منهم دون من لم يجزوا (اجاب) نعم يكون البيع نافذا في نصيب من باع ومن اجاز البيع دون نصيب الباقي بدون وكيل وولاية او اجازة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر اغناما معلومة بثمان معلوم ثم ماتت الاغنام عند المشتري بعدما اطلع على عيب قديم فيها كان عند بائنها ويريد احتساب ما تنقص بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعي ولم يصدر من المشتري ما يدل على الرضا بالعيب فهل له ذلك واذا برهن البائع على حدوث العيب والمشتري على قدمه تقدم بيعة المشتري على بيعة البائع (اجاب) نعم للمشتري الرجوع بنقصان

العيب

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

جاء دي الاولى

سؤال ١٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٣

من المشتري فاختار في مقدار ما يبايعه تدعى ثمنه معلوما والمشتري يدعى اقل منه ولا يئنه
لاحد منهما على دعواه فهل يجري التحالف بينهما بان يحلف كل منهما على ما ادعى
ويفسخ البيع بينهما بالطلب وترجع الجارية الى تلك المرأة المذكورة بعد دفع ما اخذته
من المشتري الثابت بالوجه الشرعي (اجاب) حيث اختلف المتبايعان في مقدار الثمن
والمبيع قائم ولم يحدث به شيء يمنع من رده ولم يخرج عن ملك المشتري ولا يئنه لهما على
دعواه ما ولا لاحدهما ولم يرض احدهما بدعوى الاخر فانهما يتعاقبان ويبدأ بيمين
المشتري لكونه المنسكرو يفسخ القاضي البيع بعد يمينهما ولا يفسخ بمجرد التحالف ولا
يفسخ احدهما وحده بل يفسخهما او يفسخ القاضي ولو طلب احدهما او اياهما انكل عن
اليمين لزمه دعوى الاخر باقضاء او يقتصر في اليمين على نفي دعوى الاخر في الاصح كما
في التتويرو شرحه والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس استئناف مصر عما يقتضيه الحكم
الشرعي في المادة الوارد في شأنها افادة المحاذرة بتاريخ ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٨٤
التي مضمونها قد علم من افادة المجلس الواردة بتاريخ ٢٩ صفر سنة ١٢٨٤ ان
حضرات السادة العلماء اجابوا عن الارض المراجعة الى بناء ديوان الجمر كسابقا من
الجهة الغربية السكاكين بمصر القديمة وسبق بيده الى الخواجا يوسف ميخائيل انه يقتضي
الحجة تكون الارض المذكورة كورة البحر داخله فيما هو محرم بالحجة وحيث من المعلوم
ان في مثل هذه الايام يصير علو النيل الى حدود معلومة وفي اوقات نزول النيل يغط
الماء عن تلك الحدود فلم يفهم ان كان يقتضي كون الحجة تدخل فيها الارض المحرم البحر
يكون ما نزلت عنه المياه في ايام تحريق النيل من ضمن البحر وليس للمشتري للمحل المذكور
فيه حق ام كيف لهذا اقتضى مخابرة سعادتك لاجل من بعد رؤية ذلك بالمجلس العلمي
توضيح الافادة الكافية لاجراء اللازم (اجاب) حيث كان حد البحر معلوما يصل اليه
الماء يكون انتهاء الحد اليه ولا يدخل في المبيع الحدود بذلك ما ينزل عنه الماء في بعض
الاقوات اذ هو من البحر ولو فرض انه يسمى بحرا في بعض الاوقات ولا يسمى بحرا في
بعض آخر لا يدخل ذلك ايضا اذ هو حيز مشكوك فيه والاصل المتيقن عدم الملك فلا
نزول بالشك على ان ساحل البحر لا يملك والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترت واحدة
في عقار من ملاكه بشئ معلوم من غير ان يروه قبل البيع ولا وقت البيع بل كان ذلك
على مقتضى اخبار الدلائل ثم لما رآوه لم يحببهم لغيرته ما سمعوه فهل يكون للمشتري
المنزكورين فسخ البيع المذكور بخيار الرؤيته حيث لم يوجد منهم ما يدل على رضاهم
بالمبيع بعد رؤيته ويكون لهم استرداد العيوب الذي دفعوه من اصل الثمن (اجاب) نعم
يكون للمشتري المذكورين فسخ البيع المذكور بخيار الرؤيته والحال ما ذكر بالسؤال
والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين باعا بعضهما ما معا مشروا بانيته في اوان معلومة معطى
على كل منهما حقيقة الحال واحدهما اعطى الاخر قدرا من الدراهم نظير الزيادة التي

٢١ ١٢٨٤

مطلب في كيفية التحالف
عند اختلاف المتبايعين
في مقدار الثمن وشروطه

جمادى الاولى

٢٧ ١٢٨٤

مطلب اذا كان الحد الى
البحر والبحر تارة ينزل
عن جزء لا يدخل في
المبيع
مطلب ساحل البحر لا يملك

جمادى الثانية

٣ ١٢٨٤

في محله وبعد تحقق الحال نظر كل الى ما احتوى عليه فرأى الاخذ للدراهم انه مغدور
في ذلك فرجع على المعطى واحضر جمعا من اهل حرقه فرأوا ان المعطى يدفع قدرا
من الدراهم زيادة في ثمن ما اخذته على ما دفعه اولا وتراضوا على ذلك وانعقد البيع
بينهما بعد معلومية ما يبيع من الجانبين واتفقا على انه يصير خصم تلك الزيادة من اصل
المطلوب للمعطى من الاخذ المذكور فبعد ذلك توقف في خصم القدر المعلوم فهل والحال
هذه يحير الى الخصم حيث وقع الرضا بينهما على ذلك (اجاب) نعم يحير على خصم ذلك من
دينه او دفعه اليه حيث زاده في الثمن وقيل الاخر في المجلس حال قيام العوضين للجهة
الزيادة حيث نزل في الهندية الزيادة في الثمن والتمن جائرة حال قيامها مساواة كانت
الزيادة من جنس الثمن او غير جنسه وتلتحق باصل العقد ولو ندم المشتري بعد ما زاد يحير
اذا امتنع وفي الرد بالعيب وغيره تعتبر الزيادة كانه باعه مع هذه الزيادة واذا واد في الثمن
لا بد ان يقبل الاخر في المجلس حتى لو لم يقبل وتفرقا بطلت كذا في الخلاصة انتهى
والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه في امرأة توفيت عن بنتها القاصرة
من زوج مطلق غائب بحجة البحر الابيض وخرجت من العدة وعن اخواتها لوالدها
ومخلف عن المرأة المذكورة كورة منزل فخص البنت النصف والنصف الاخر للاخوات وقد
اعطى قول من اخوات المتوفاة عن بيع المنزل جميعه بثمن معلوم ووقع السماح من اخوات
المتوفاة في البيع على مقتضى الثمن الراسي عليه المازاد وفي أثناء ذلك توفيت البنت عن
اخيها الغائب وصار النصف حقه لابيها فهل والحال هذه يجوز بيع النصف حق
الغائب قبل معلومية وراثته ولو ان المنزل غير متغرر وقابل للسكنى واستغلال الاجرة
ام لا (اجاب) لا يجوز بيع نصيب الغائب من العقار المذكور والحال هذه بدون
وكيل عنه ولا وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نوعا معلوما
من المعز بشرط انها بلدية بثمن معلوم من الدراهم مؤجل ثم غاب البائع من وقت البيع
وتبين انها غير بلدية بل شامية وجبيلة ثم اراد الرد على البائع فلم يجده حتى هلكت
حتى انقضى في مدة قريية ثم بعد حلول الاجل رجع البائع ومطالب المشتري بالثمن فامتنع
من دفعه متعللا بالوجه المذكور فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وكانت البلدية
اعلى قيمة من الشامية يقوم كل صنف بقيمته وبسطة فضل ما بينهما من المشتري
ويرد الباقي (اجاب) اذا شرط في البيع وصف مرغوب فيه فبين خلافه خير المشتري
بين اخذه بكل الثمن او رده فلو امتنع الرد بسبب ما كهلالك المبيع هنا قوم مع الوصف
المرغوب فيه ومع عدمه ورجع المشتري بالتفاوت فان كان مقدار الشرر جيع بعشر
الثلث وان كان باقل او اكثر فحسابه كما يتقدم من الدرود حواشيه فيسقط ذلك من الثمن
هنا والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في المبيع بعده فحج اذا قبضه المشتري
ودفع الثمن الى البائع ثم فسخ عقد البيع فهل يكون للمشتري حق حبس المبيع الى ان

١٢ ١٢٨٤
مطلب في الزيادة في الثمن
والثمن وشروطها

وجب

١٢ ١٢٨٤

٦ ١٢٨٤
مطلب اذا فاق الوصف
المرغوب فيه وهلك
المبيع في يد المشتري
يرجع ما تفاوت

سنة رجب

٣٢ ١٢٨٤
مطلب للشري حيس
المبيع بعد الفسخ الى
استيفاء الثمن وهو
أحق من سائر الغرماء

شعبان

٢١ ١٢٨١

٢١ ١٢٨١
مطلب فيما قيل في
ميراث الفسخ بخيار
الغبين والتغريب وعدمه
وخيار العيب وفوات
الوصف المرغوب فيه

يقبض الثمن الذي دفعه نقدا الى البائع ويكون المشتري أحق بعين المبيع من سائر
غرماء البائع اذا كان عليه ديون لغيره ومقدم عليهم كالرهن الصحيح حتى يستوفي الثمن
الذي دفعه الى البائع حال التبائع أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون للمشتري المذكور
حبس المبيع الى استيفاء الثمن الذي دفعه الى البائع حال العقد بعد الفسخ وهو أحق
بالعين من سائر الغرماء ومقدم عليهم كالرهن الصحيح كافي الدروحو واشبهه من البيع
الفاقد والاجارات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك له دارا
مشمولة على طاحونة لا شريك له في الدار المذكورة ثم أخذ الابن الى خدمة الميرى وهو
قاصر ومكث في خدمة الميرى خمس عشرة سنة ثم بعد حضوره للبلد وجد جماعة يطعنون
في تلك الطاحونة فسألهم عن ذلك فادعوا اليهم اشتروا سبعة قراريط من عمل فلان
وأظهروا بذلك جهة وادعوا انه مضي على ذلك عشرون سنة فلم يجز البيع المذكور وقال
ليس لعمى فيها حق فهل اذا أثبت الابن المذكور ان الدار المشمولة على الطاحونة
تلقاها بالارث عن أبيه بالوجه الشرعى حيث كان معذورا بغيته المذكورة مسافة
القصر وان عمه البائع لهؤلاء الجماعة لاحق له في الطاحونة لا يصح بيع عمه المذكور
ويعنون من معارضتهم له في القراريط المذكورة أفيدوا الجواب (أجاب) اذا ثبت
الابن المذكور استحقاؤه جميع الطاحونة بالارث عن أبيه بالوجه الشرعى ولم يكن هناك
مانع من سماع دعواه على الجماعة المذكورة ولم يجز بيع عمه ماباعه منها ولم يكن
أعمه ولا يبيع ذلك بطريق شرعى يبطل البيع وتؤثر الجماعة بتسليم المدعى به الى
المالك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علك قدرا معلوما في أرض بها
اشجار فباع الرجل المذكور ذلك القدر المعلوم لرجل معلوم بثمن معلوم واشتراه منه
بالغبين الفاحش الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين مع الغرور واستلم المشتري ذلك
المشتري ووضع يده عليه ثم مات البائع المغبون عن ورثة ثم بعد مدة قامت الورثة
ينازعون المشتري ويريدون استرداد المبيع منه بسبب الغرور والغبن الفاحش
المذكور فهل والحال هذه ينتقل الرد بالغبن الفاحش والتغريب الى الوارث أم لا
أفيدونا الحكم الشرعى في ذلك ولكم الثواب (أجاب) هذه المسئلة لا نص عليها في أصل
المذهب وانما اختلف المتأخرون فيها بعضهم افتى بان الوارث ينتقل اليه الرد بالتغريب
مع الغبن الفاحش وبعضهم افتى بعدمه وهو الأرجح لكون ذلك من الحقوق المجردة
ولا يورث بخلاف خيار العيب فيخلقه الوارث فيه لانه يورث خياره لان المستحق فيه جزء
فأنت فيسقط ما يقابله وكذا فوات الوصف المرغوب فيه فانه غير له جزء من المبيع فيقابله
جزء من الثمن حيث كان الوصف مشروطا فاذات يسقط ما يقابله تخيار العيب وحكم
المسئلة مستفاد من الدرر المختار من خيار المراجعة والله تعالى أعلم
(سئل) في مكان مشترك بين شخصين أحدهما حصته منه من شريكه الآخر مدة

وتجمل

محرم

سنة

وتجمل من أجرها فهل اذا باع المؤجر المذكور الحصة المستأجرة من رجل آخر قبل مضي
مدة الاجارة ولم يجز الشريك المستأجر المبيع المذكور يتوقف المبيع الى تمام مدتها ولا
يجوز المستأجر على قبض أجرة المدة الباقية من اجارته وتسليم الحصة المذكورة للمستأجر بها
للحال وهل اذا كانت المسئلة بمحالها وباع المؤجر الحصة المستأجرة من شريكه المستأجر بعد
ماباعها من غير المستأجر يجوز البيع من المستأجر المذكور ويكون نقضا للبيع الاول
من غير المستأجر أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يتوقف البيع في حق المستأجر على اجارته
او مضي المدة اذا لم يكن البيع لعذر دين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن العين المستأجرة
واذا باع المؤجر المستأجر من رجل ثم باعه من المستأجر قبل الاجارة الاول ولم يكن بأذنه
جاز البيع من المستأجر ويتنقض البيع الاول على ما في الهندية ونور انعين مقتصرا عليه
ومثله في جامع الفصولين الا انه ذكر فيه اختلاف الافتاء في جواز البيع الاول أو الثاني
مقدما جواز البيع الثاني بالعزو الى افتاء صاحب المحيط ونصه من الفصل الثاني
والثلاثين باع الرهن رهنه بلا اذن مرتنه ثم باعه من المرتن جاز البيع من المرتن
ويتنقض البيع الاول وكذا المؤجر لو باع المستأجر من رجل بلا اذن المستأجر ثم باعه من
المستأجر جاز البيع من المستأجر وهو تنقض البيع الاول وكذا في البيع المجائر المعروف
ببيع الوفاء اذا باعه البائع من رجل با تابلان المشتري ثم باعه من المشتري ببيعان تانقذ
البيع الثاني وبطل الاول وهذا لان الاول موقوف والثاني بات فيسقطه كذا افتى
صاحب المحيط وقال غيره من المتأخرين ينفذ البيع الاول وبه افتى خ راجع الى قاضي خان
وقال واحد من الثقات رأيت رواية انه ينفذ البيع الاول لا الثاني انتهى والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل غاب عن بلد مدة سنين وله فيها بيت فتوفي في غيبته وتلك الغيبة تزيد
على سافة القصر والحال ان له ولدا كان معه فبعد وفاة أبيه رجع لبلده للاقامة والمكث
في بيت أبيه فوجد عمته تصرف فيه بالبيع والحال انها لم يكن لها فيه حق لبارث ولا غيره
وليس للولد ولي فنازع الولد في ابطال البيع وهو وصي واستمر النزاع الى الآن فهل
والحال هذه له بعد بلوغه رد البيع المذكور أم لا أفيدوا الجواب (أجاب) اذا ثبت الولد
المذكور واستحقاقه البيت المذكور عن أبيه خاصة في وجه المشتري بالوجه الشرعى ولم
يكن للبائعة ولاية ببيعها ولم يجز البيع اجازة صحيحة يحكم برده اليه حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) باقادة واردة من حضرة وكيل المصالح النية مؤرخة ١٤ رسة ٨٥ بطلب
الاقادة عما رغبه حضرة قاضي ولاية المنصورة فيما مضى منه وردت افادة المدير بتاريخ
١١ شهره تتضمن انه صادف دفع مبلغ ١٨٥٣٦ قرشا وعشرين فضة ثمن ٦٨٩٨
ذراعا التي وجدت زيادة بشون وواوور محلة دمنسا والبراح الذي امامه ومحل ديوان
الحفة الك وتو رغب ايقاع صيغة البيع الشرعى في الارض المرقومة باسم الحضرة الخديونة
وان الوكيل في قبول الشراء حضرة مفتش جفك الدقهلية وتوضيح باقادة المديرية

٧ ١٢٨٥
مطلب وقف بيع المستأجر
لتغير دين على اجارة
المستأجر
مطلب باع المستأجر
بلا اذن مستأجره ثم باعه
من مستأجره هل يفسخ
الاول وينفذ الثاني اولا
خلاف

ربيع الثاني

١٢٨٥

المذ كورة ان ذلك يكون بعد اعطاء افادة عن مقدار الرسم وحصول سداد كالاصول
ومع عدم المانع الشرعي وحيث ذلك والارض المرقومة حق الميزي كما هو واضح
بالاوراق وليس لاحد التصرف فيها بالبيع شرعا سوى سعادة افندينا الخديوي الاعظم
والوكيل عن سعاده في بيع الارض الاميرية المماثلة لذلك سعادة افندينا ناظر المالية
ومفتش عموم الاقاليم المأذون لمحضرة من قبله بالبيع لمن يشترى والمرغوب الا ان هو
الشراء باسم المحضرة الخديوية والاصول الشرعية في مثل ذلك ان يكون البيع اولاً من
وكيل المحضرة الدورية لاجني بالثمن الذي جرى دفعه بحسابات الميزي وبعدم عقده
البيع واستيفائه يشترى من الاجني باسم المحضرة الخديوية ليكون ذلك موافقاً للاصول
الشرعية وتكون الحجج والحال هذه مستوفية شرعاً والذي يلزم حيث ندرسم وعوائد عن
البيع الاول باعتبار المائة خمسة ورسم وعوائد البيع الثاني كذلك فاذا وافق ذلك
واستدوب فيها والا اذا كان لا بد من صدور البيع من حضرة المدير بالوكالة عن سعادة
افندينا ناظر المالية ومفتش عموم الوكيل عن سعادة افندينا الخديوي الاعظم
والمشتري هو حضرة مفتش جفالك الدقهلية بالتوكيل عن سعادة افندينا الخديوي
الاعظم كما هو صريح ما في الاوراق فيسئل من حضرة مفتي افندي المحروسة او حضرة
مفتي افندي الاحكام عن موافقة ذلك من عدمه وعلى حسب ما يفيد احدهما يبيع
الاجراء وجبه ولهذا لم تحريره (اجاب) ما افاده حضرة قاضي المنصورة هو الموافق شرعاً
اذا ذكره هو الحيلة في شراء سعادة ولي الامر لنفسه من وكيل بيت المال ما آل بيت
المال مع مراعاة المسوغ لبيع العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر بضاعة
بثمن معلوم ببيعاً بائناً صحيحاً ونقلها المشتري وسافر بها الى بلدة وارسل للبائع جواباً يخبره
في بيان البضاعة المذ كورة لم يحصل فيها بيع ولا رغبة لاحد فيها عندنا وطلب منه
الاقالة فيها فارسل له البائع جواباً يخبره فيه انك ان ارسلتها لنا قبل مضي عشرة ايام
نقبلها وان اخرجت عن المدة المذ كورة فلا يلزمنا قبولها ومضى بعد ذلك نحو ثلاثين يوماً
ولم يرسلها للبائع في المدة المذ كورة مع تمكنه من ذلك فهل يؤمر المشتري والحال هذه
بدفع ثمن البضاعة المذ كورة للبائع المذ كورة ولا تكون هذه اقالة صحيحة للتعليق
المذ كورة (اجاب) مجرد ما ذكر لا تصح الاقالة به فانها لا يصح تعليقها بالشرط وان كانت
لا تصح بالشرط الفاسد فاذا كان البيع المذ كورة بائناً صحيحاً يؤمر المشتري بدفع الثمن
الى البائع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر بثمن
معلوم بمقتضى بيعة تشهد له بذلك وسند شرعي من نائب بلدهم واقام فيها مدة معلومة نحو
ثمان سنين ثم مات المشتري عن ورثته واقاموا فيها نحو اثنتي عشرة سنة بلا منازع ولا
معارض لهم في المدة المذ كورة ثم بعد ذلك ادعى البائع على ورثة المشتري بان الدار
المذ كورة لم يبعها المورثون وانها باقية في ملكهم ووضع يده على بعضها وهم جذا رانها

١٥
مطلب في الطريقة التي
يجوز بها شراء والي
الحكومة عقار بيت
المال لنفسه

رجب
٨
١٢٨٥

مطلب لا يصح تعاقب
الاقالة بالشرط وان كانت
لا تصح بالشرط الفاسد

فهل اذا ثبت شراء مورثهم للدار المذ كورة منه بالوجه الشرعي وانتقالها لهم بالارث
يمنع البائع المذ كورة من المعارضة والمنازعة ويؤمر بتسليمها لهم أم كيف الحال افيدوا
الجواب (اجاب) اذا ثبت الورثة المذ كورة من شراء مورثهم تلك الدار من مالها
المذ كورة وانتقالها لهم بالارث عنه بالوجه الشرعي يؤمر البائع بتسليمها لهم وعدم
معارضتهم فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترى كوامع بعضهم
في احداث تحت لعصر الز يتون في دار احدهم ثم بعد ذلك جاء رجل آخر واشترى منهم
جميع آلات التخت بشرط أن ينقله من تلك الدار التي هو فيها واخذ مهلة من صاحب
الدار مدة سنة فأراد صاحب الدار أن يحتص بداره وان ينقل المشتري تحتها فامتنع صاحب
التخت من نقله منه لالابان عليه عوا تدلي على فهل والحال هذه حيث لم يكن مالها
للارض التي عليها التخت بل يملك الآلة التي اشترها فقط فيجبر المشتري المذ كورة على
نقل التخت المذكور من الدار ولا عبرة بتعاليه كما لا عبرة باسمه في ابقائه في الدار
المذ كورة افيدوا الجواب (اجاب) نعم يؤمر المشتري بنقل آلات تحتها التي اشترها من دار
احد البائعين له حيث لاحق له في وضعه فيها ولا عبرة بتعاليه المذ كورة والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل باع بناء مكان قائماً على أرض مكترة من جهة وقف لرجل
آخر بثمن معلوم ببيعاً بائناً واجل الثمن لاجل معلوم وحزراً بالثمن سند اعلى المشتري واستلم
البيع بعد رؤيته وصاروا واضعاً يده عليه وانتفع به فبات البائع قبل تحرير الحجة عن
ورثة غائبين ثم حضر أحد الورثة وطلب من المشتري الثمن عند حلول أجله فاعترف به
وادعى ان البائع توفي قبل تحرير الحجة وطلب منه ومن باقي الورثة التصديق على بيع
مورثهم فصدق الوارث المذ كورة على ذلك وذهب معه الى القاضي ليصدق له على البيع
وطلب منه الثمن فادعى المشتري ان أرض المسكان المذ كورة وقف مكترة وأنه لا يعلم
بذلك قبل هذا الوقت فلم يصدق الوارث على ذلك أي على عدم علمه وطلب منه الثمن فادعى
عن الدفع ويريد رد البيع على الورثة بهذا العيب فهل على فرض كون المشتري لا يعلم
ان الارض مكترة وبعد هذا الوقت الذي ادعى فيه ان أرض المسكان المذ كورة مكترة
ابتدأ السكنى في المسكان المذ كورة وطلب من الوارث ان يحزر له الحجة ببيع مورثه ما ذكر
وان يدفع له الثمن يكون ذلك رضا منه بهذا العيب على فرض عدم علمه بذلك وقت
البيع ويكون ذلك مانعاً من الرد بهذا العيب واذا حدث منه عقد اجارة في المبيع بعد علمه
بذلك العيب يكون ذلك مانعاً من الرد بالعيب أيضاً افيدوا الجواب (اجاب) اذا ثبت
بالبيعة الشرعية وجود ما يدل على رضا المشتري بالمبيع بعد اطلاعه على العيب الذي هو
كون أرض المسكان المذ كورة مكترة كسكنائه فيه ابتداء بعد علمه بالعيب وطلبه من
وارث البائع تحرير الحجة بالبيع وان يدفع له الثمن او احدث اجارة في المبيع بعد العلم لا يكون
للمشتري المذ كورة رد حيث نذر بالعيب المذ كورة لانه اذا تحقق ان البيع المذ كورة صدر

من المورث في الارض الموقوفة والبناء معاذلك الثمن وظاهر ان الارض وقف يصح البيع في البناء الموضوع على تلك الارض المختصة من الثمن المسمى في العقود بطل البيع في الارض على ما مضى عليه صاحب البحر - الا فاما في المولى أبو السعود من فساد البيع في الملك المضموم الى الوقف في البيع وبناء على ذلك يسقط عن المشتري ما قبل الوقف من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك منزلاً معلوماً وورثة معلومين فباع بعض الورثة نصيبه من ذلك المكان لرجل أجنبي بثمن معلوم ومات المشتري بعد وضع يده على المبيع المذكور والتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة ثمان عشرة سنة عن ورثة فوضعوا أيديهم على المبيع بعد مرور ثلث سنين فانكر البائع البيع في نصيبه لمورثهم وادعى ان نصيبه باق على ملكه ولم توجد حجة بيد الورثة سكتة ببيع فهل اذا اقام ورثة المشتري بينة عليه بالبيع وبقبض الثمن يمنع المذعي من دعواه ولا عبرة بانكاره والحال هذه افيدوا الجواب (اجاب) اذا ثبت ورثة المشتري شراء مورثهم نصيب المذعي من ذلك المكان بثمن معلوم حال صحته مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم وانتقاله اليهم بالارث عنه بالوجه الشرعي يمنع البائع من معارضتهم فيه بدون وجه شرعي ولا يعتبر انكاره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي الى رحمة الله تعالى عن ثلاثة اولاد ذكور وبنين وثلاث زوجات وترك لهم حلة اما كن متفرقة بعيدة عن بعضها غير اما لهم فخص كل ولد خمسة قرايط وربع قيراط وخص كل بنت قيراطان ونصف قيراط وثن قيراط وخص كل زوجة قيراط واحد فباع احد الاولاد ذلك كورما خصه في مكان واحد وهو خمسة قرايط وربع قيراط عن نفسه وباع ايضا قيراطا واحدا عن احدى زوجات المتوفى بطريق التوكيل الثابت عنهما شرعا لرجل أجنبي ليس من الورثة بمبلغ معلوم قبضه منه لنفسه ولو كتبه وكتب له بذلك صكا بخطه وأشهد على نفسه شهودا ثم بعد مدة توافوا البائع مع باقي الورثة على انه يخص بمكان واحد من الاماكن المورثة وعن مورثهم قاصدا بذلك فسخ البيع الذي صدر منه في نصيبه ونصيبه وكتبه في المكان الذي باع ما خصه ما فيه واتفقوا على تقدير قيمة الاملاك المورثة عن مورثهم مكانا مكانا واختص الوارثان البائعين بمكان واحد من الاماكن التي تركها لهم المورث فهل والحال هذه يكون البيع الذي صدر من الوارثين المذكورين حلالا كونهم بائعين عاقلين راشدين صحيحا نافذا شرعا لكونهم بائعا ما في ملكهم ما عوت مورثهم - ما يكون جميع الاماكن المورثة عن مورثهم ما انتقلت الى الورثة بموت وصار كل وارث يملك التصرف فيما يخصه شرعا بكل مكان مورث وثولا يعتبر توافق الورثة الا في الاماكن المشتركة بينهم فقط واما المكان الذي صدر فيه بيع من وارث لاجنبي غير وارث فذلك مشترك بين باقي الورثة والاجنبي لا بين الورثة اجمعين فلا يكون داخل في ما اتفقوا عليه من قسمة الاختصاص بل يكون خارجا عنها لان مالكه

باعه حال جواز بيعه ووقف ثمنه والوارث شرعا يملك في كل مكان مورث وحيث يكون البيع الصادر من الوارث قبل القسمة صحيحا نافذا شرعا يجزى البائع على تسليمه للمشتري ويمنع عن معارضته متى ثبت ذلك شرعا (اجاب) اذا ثبت صدور البيع المذكور قبل توافق الورثة على القسمة المذكورة مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع ينفذ ولا يمنع من نفاذه صدور القسمة على الوجه المسطور بعد ذلك ويكون الملك في تلك الحصة المبتاعة من قبل مالكها يباعا بالمشترى المذكور ويكون هو الشريك لباقي الورثة في ذلك المكان والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ٢٧ شوال سنة ٨٧ تتضمن طلب مطالعة ما هو موضوع بافادته حضرة رئيس مجلس مديرية البحيرة في ١٩ شوال سنة ٢٨٧ بخصوص مادة الغيط الخيل والاطيان العشورية مشترى حضرة محمد كامل بك وكيل مديرية الروضة سابقا من خليل افندي منيب والاسقاط له من قبله في الاطيان الخراجية واعطاء الحكم الشرعي فيما هو حاصل فيه النزاع من الاطيان الخراجية وارادة ردها الى المسقطه على الوجه المبين بتلك الاوراق المعلوم منها انها المأجلة على مقي المديرية اجاب بقوله حيث ان هذه المادة من اعظم المواد والتحرى في المواد الشرعية من الواجبات فيلزم اطلاع حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر ومفتي مصر على صورة الوارد بالسجل من البيع والاسقاط وبورود الافادته من حضرته عن صحة ذلك من عدمها يجزى العمل بمقتضاها فلذا ارسلت الى هذا الطرف (اجاب) قد صار اطلاعي على افادته حضرة رئيس مجلس البحيرة المؤرخة ١٩ شوال سنة ٢٨٧ ومامعها من الاوراق التي من جلتها صورة الوارد بالسجل من البيع والاسقاط الصادر من حضرة خليل افندي منيب لحضرة محمد كامل بك وبموجوبته في جلة اطيان عشورية وخراجية ونجس وسواك المبين ما يقابل المبيع وما يقابل منفعة الاطيان المسقطه من النقود كالمبين بصورة التسجيل المؤرخ ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وفهم من تلك الافادته ان حضرة البك غير قابل لبعض الاطيان المسقطه البالغ قدره هذا البعض مائة فدان وسبعة باطيان الملق وان نتيجة ارتكان حضرته في ذلك على قوله انه لم يعين الاطيان وانه اوضح له ان بداخلها اطيان تعلق اشخاص وليست قطعة واحدة كالشروط المحررة بينهم وان البائع اجاب برؤية الاطيان المذكورة من المشتري وكذا الاطيان التي بداخلها عن يده كورين وقد صار حضور من استشهد بهم البائع ومن له اطيان بداخل المتنازع فيه وسئل منهم فاجابوا ان حضرة المشتري عين الاطيان وقبلاها واخبر ان الداخل فيها يجزى شراؤه من اربابه بمعرفة وبمطالعة صورة الشروط المذكورة لم يوجد فيها التصريح ببيان المسقط قطعة واحدة بل بينت فيها الحيضان والحوض الواحد عادة رعا شتمل على جلة اطيان لاعداد كثيرة والافادته عن هذه المسألة ان الاسقاط المذكور اذا وجدت فيه شروطه

المختصة بحسب المقرر بالاوامر المختصة به مع تحقق ما ذكر تلك الافادة فلا وجه للتوقف فيه
ويكون نافذا لا ينقض بدون موجب ولا شعاعا على الاقتضاء لزم تحرير موافقة تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك دارين باعتهما واشترت مع زوجها قطعة أرض خربة ببلدة أخرى
وبنيها أو كفاها على ان يكون لها الثلثان فيها والثلث لزوجها بحضرة بينة شرعية ووضعها
أيديهما عليها على هذا الوجه مدة تتردد على ستين ونصف ثم باع الزوج جميع الدار لرجل
آخر والحال انه لم يكن وكلاءها في ذلك البيع فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
يكون البيع في حصتها وقوفها على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل ويمنع
المشتري عن معارضتها (اجاب) اذا أثبتت الزوجة المذكورة ملكها لثاني الارض
المذكورة ونسائها بالطريق الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواها بذلك لا ينفذ
بيع زوجها في نصيبها بدون ولاية شرعية عليها ولا اذن بذلك منها حيث كان ملكها
لذلك باقيا الى وقت البيع ويكون موقوفها على اجازتها فاذا رده بطل والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جاموسة بثمن معلوم قبضه منه بشرط انها حامل في ثمانية
شهور واشترط المشتري على البائع انها ان تقصت شهر واحد من الثمانية شهور يقطع
قدر معلوم من أصل الثمن وان ظهرت غير حامل يكون البائع ملزوما بدفع الثمن للمشتري
وذلك بموجب بينة شرعية تشهد بما ذكر فهل اذا مكثت عند المشتري المدة المذكورة
ولم يظهر بها حمل وردها المشتري على البائع بموجب هذه الشروط فلم يقبلها منه ويدعي
انها طرحت عند المشتري ولم يثبت ذلك عليه بوجه شرعي يؤمر البائع بقبولها وردها الثمن
للمشتري ويكون هذا بيعا فاسدا والحال ما ذكر (اجاب) بيع الدابة بشرط انها حامل
بيع فاسد لوجود الغرر في بيع الجموسة المذكورة على الوجه المسطور فاسد يجب على كل
من المتبايعين فسخه فان لم يفسخ حتى علم به القاضي فسخه جبر اعليهما حقا للشرع حيث
لا مانع واذا حدث نقص في المبيع فاسدا في يد المشتري بغير فعل البائع وتحقق ذلك شرعا
فعلى المشتري ضمانه فيجاسب عليه عند الرد من أصل الثمن المدفوع الى البائع والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف دار بطريق الميراث الشرعي عن أبيها باعته
بعبايات تمثل القيمة لرجل في صحتها وسلاستها من الموانع الشرعية وقبضت منه نصف
الثمن والنصف الآخر دين في ذمته ثم ماتت البائعة المذكورة عن ورثة فأخذوا بعض
النصف الباقي من الثمن المذكور لمورثتهم بعد موتها وبعد مدة أرادوا انقض بيع مورثتهم
وأخذوا نصف الدار من المشتري متعللين بان البيع المذكور صدر من مورثتهم بالغبن
الفاحش فهل والحال هذه اذا ثبت البيع مستوفيا شرائط الصحة يكون لازما شرعا ولا
يكون مجرد دعوى الغبن فيه دون التقرير من المشتري موجبا للفسخ ويكون الحق في
هذه الدار للمشتري ويلزم بدفع ما بقي من الثمن الى ورثة البائعة (اجاب) المقتضى به انه
لا يرد البيع بمجرد الغبن الفاحش بدون تقرير على فرض تحقق الغبن المذكور فليس

شوال
١١
١٢٨٨
مطالب اذا حدث نقص
في المبيع فاسدا عند
المشتري بغير فعل البائع
ضمنه المشتري

ذى القعدة
١٤
١٢٨٨

لورثة البائعة الرد بمجرد الغبن الفاحش بدون التقرير على المقتضى به ولو قلنا بقيام الورثة
مقام مورثتهم في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من مصلحة بيت المال في ٨ محرم
سنة ٨٩ بناء على ما ورد لها اخيرا بطلب الاستفتاء من هذا الطرف عن الحكم الشرعي
في بيع ابعادية عملا كقورثة غائبين عن مورثهم وكلوا وكلا في استلامها ثم وكلوا آخر
فادعى الاول الشراء لنفسه منهم وبيعهما لآخر ثم حكم بردهم الى بيتهم ثم مات الوكيل الثاني
فوكلا الثالث مات الثالث ايضا ثم دخل بعض الابعادية في حوشة لجهة الخديوي واريد
شراؤها وطلب ارسال وكيل المديرية المنية لاجراء ذلك هذا حاصلها (اجاب) لم يظهر
في هذه الحادثة وجه شرعي لتفادي بيع تلك الابعادية بدون مباشرة ملائها أو وكيل
عنهم في ذلك واذا جازتهم بيعها والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بافادة وارثة
في ٩ ربيع الثاني سنة ٨٩ مضمونها المقصود بطلان حضرة تكم ما في هذه الافادة الواردة
من المالية وما في الاوراق التي معها ومعلومية ما ترغبه المالية من طلب الاستفتاء عن
التبايع الصادر من وكيل عاصب المعلقة للرحومة قمردين في اثني عشر قيراطا مع كون
الذي يرثه العاصب ثمانية قيراطا فقط أن يكتم بافادة ما يترامى لحضرتكم في ذلك لاجراء
اللازم (اجاب) الحكم الشرعي في هذه المادة انه اذا ظهر ان بائعا لاثني عشر قيراطا المذكورة
لا يملك منها الا ثمانية قيراطا يربط بيفذ البيع بالنسبة له في مقدار ما يملكه فقط ويكون
بيعه فيما زاد موقوفها على اجازته من يملكه وقت البيع فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) من بيت مال مصر بافادة وارثة في ١٧ شوال سنة ٨٩
مضمونها انه وقت وفاة المرحومة فاطمة هانم بنت المرحوم عزيز افندي قيل انها توفيت
عن زوجها وامها وأخيه الامها واختها لا يباها حاضرة واخت لا يبالا ساعة تسمى قنة
غير محقة وكان للتوفاة حصص قدرها ثلاثة قيراطا في منزل خرب مهذوم فصار بيع حصص
الزوج والاخت لاب والام والاخ الحاضرين المذكورين من ذلك مباشرة بأنفسهم ومن
مأذون حضرة منلا افندي في حصص الاخت المفقودة التي ليست محقة وتحسرت الحاجة
للزوجة للمشتري بذلك والآن ثبت وفاة المتوفاة المذكورة عن زوجها واختها لا يباها
والله تعالى أعلم (سئل) من غير شريل بمقتضى اعلام شرعي من محكمة
البرلس مؤرخ غرة رجب سنة ٨٩ وعليه تصديق من حضرة مفتي المديرية بصحة
مضمونه وحيث مقتضى الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لزم تحرير محضر تكم
تؤمل ورود الافادة (اجاب) ان كان المقصود الاستفتاء عن حكم البيع الصادر من
مأذون القاضي في نصيب الاخت لا التي قيل انها من حصة الورثة وهي غير محقة
للسوء وخوف الفساد في حق المفقود ثم تبين انحصار الارث في الورثة الموجودين سواها
وان لا وارث للتوفاة سواهم فحكمه أنه موقوف على اجازة الورثة المذكورين لتلك الحصة
كل بقدر نصيبه فيها فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ربيع الثاني

شعبان

رمضان سنة

اشترى من آخر عقار معلوما بثلثين أقبض بعضه المشتري للبائع وقبض العقار ووضع يده عليه ثم استحق بعض العقار لرجل أجنبي بالبيعة الشرعية وحكم به له فهل والحال هذه يكون المشتري بخير أم لا؟ البائع من العقار بمقابلته من الثمن وبين رده على البائع وأخذ الثمن الذي دفعه له حيث لم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا وليس للبائع جبر المشتري على دفعه له الباقي من الثمن أفيدوا الجواب (أجاب) نعم إذا ثبت استحقاق بعض العقار المبيع بالبيعة الشرعية لا بالأقرار أو يكون المشتري بخير أم لا؟ الباقي بمقابلته من الثمن المسمى ومحاسبة البائع على ما دفعه له من الثمن ورد الباقي على بائعه حيث لا مانع ولا يجبر على إيفاء ما كان باقيا بذمته من باقي الثمن الأصلي بتسامه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه له وكتب بذلك سند على يد نائب الناحية وصار المشتري واضعا يده على ما يده من ثمنه من ثمنه ثم بعد ذلك ادعى البائع أنه لم يسع له الدار المذكورة وأنكر البيع عند القاضي فسأل القاضي المشتري فادعى شراءها منه بذلك الثمن فهل للقاضي سماعها والحكم له بالشراء إذا توفرت الدعوى والشهادة شرأئها الشرعية عند إقامة المشتري بيته على أنه اشتراها منه بذلك الثمن ويمنع البائع من معارضته للمشتري في الدار المذكورة حيث كان البيع ثابتا بالوجه الشرعي (أجاب) إذا ثبت المشتري المذكور شراء الدار المذكورة من بائعه المالك لها المنكر للبيع بالوجه الشرعي يقضى له بالبيع ويمنع المعارض له فيها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة باعها لرجل آخر بثلثين معلوم من الدراهم قبضه البائع من المشتري واستمر البائع واضعا يده على البيع نحو شتر حتى هلك عنده فهل يبطل البيع ويكون للمشتري الرجوع بالثمن سواء هلك المبيع بفعل البائع أم لا؟ (أجاب) إذا هلك المبيع في يد بائعه بغير فعل المشتري قبل قبضه ولو بالتخلف بحيث يتمكن من قبضه مع الإذن به على ما في الاجناس يبطل البيع ويرجع المشتري على بائعه بالثمن والا فلا رجوع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع ناقته لرجل آخر بثلثين معلوم قبض بعضه وأجل الباقي أجلا مجهولا وقت المقدوق قبض المشتري الناقه المذكورة برضا بائعه ثم بعد مضي مدة تزيد على ثلاثة أشهر ماتت الناقه في يد المشتري فأراد البائع مطالبة الباقي من الثمن فامتنع منه المشتري وعنده ويطلبان البيع فهل يكون البيع المذكور فاسدا للجهالة الاجل ويكون المبيع مضمونا على المشتري بقيته ولا يكون البيع باطلا (أجاب) البيع باطل مجهول فاسد فإذا قبض المبيع المشتري برضا بائعه ولم يكن فيه خيار شرط ملكه بقيته يوم قبضه حيث تعذر رد بهلاكه في يد مشتربه كما هو مقرر به وحيث لا يكون المشتري المذكور ملزوما لبائعه بدفع تمام قيمة الناقه المذكورة يوم قبضها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة أخوة باع اثنان منهم إلى ثالثهما ما يخصهما من الدار المذكورة حالة كونه معلوما للبائعين والمشتري

٢٤ ١٢٨٩

ربيع الاول

٦ ١٢٩٠

جمادى الاولى

١٤ ١٢٩٠

رجب

٧ ١٢٩٠

رجب سنة

بثلثين معلوم وقبض بعض الثمن وتحرر بالبيع المذكور وثيقة بشهادة عدول وباقي الثمن أجله على المشتري بأجل معلوم فأحضر المشتري المذكور لهما باقي الثمن المرقوم قبل حلول أجله فأبى قبوله ويرغبان فسخ البيع متعللين بعدم قبض جميع الثمن حال صدور عقد البيع المذكور فهل بعد ثبوت البيع المذكور مستوفيا شرأئها الشرعية لا بهرة بهذا التعلل المذكور ولا يضره تأجيل بعض الثمن المرقوم بأجله المعلوم والحال ما ذكر وليس لهما الاقبض باقي الثمن المرقوم من المشتري المذكور وما الحكم (أجاب) نعم لا عبرة بمجرد تعلل البائعين المذكورين في فسخ البيع بعدم قبضهما جميع الثمن حال صدور البيع ولا يضره تأجيل بعض الثمن لأجل معلوم حيث صدر العقد مستوفيا شرأئها الشرعية والازم وليس لهما الاقبض باقي الثمن حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في بيع دارها بثلثين المثل فباعها الوكيل لجماعة بالغبن الفاحش والغرور منهم لو كبل المسالكة المذكور فهل إذا ثبت الغبن الفاحش والغرور على الوجه المسطور بالوجه الشرعي يكون للبائع المذكور فسخ البيع ولا ينفذ على الموكله (أجاب) نعم يكون له فسخ البيع ولا ينفذ على الموكله إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي بل لا يتوقف فسخه وكيل البيع على كونه بالغرور لتقيده ببيع في الوكالة المطابقة بكونه يمثل القيمة على المفتي به والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من الرواية مؤرخة في ٢٢ ش سنة ١٢٩١ مضمونها فيما تقدم وردت أوراق مباينة أطيان ومعهما حجة محررة من محكمة مديرية بني سويف وبطلانها وجدت تتضمن بيع كذا أفادنا عشر يابعضها موجود وبعضها غير موجود فهل يصح البيع في الموجود والمعدوم الذي كله البحر تؤمل أفادة الحكم الشرعي (أجاب) من شرط انعقاد البيع كون المبيع موجودا فلا ينعقد بيع المعدوم وماله خطر العدم وأن يكون مالا مقوما شرعا مقدورا للتسليم في الحال أو في ثلثي الحال كما صرحوا به فإذا كان بعض الأعباء المذكورة مستهلكا بصيرورته بحر أو وقت صدور عقد البيع بين البائع والمشتري لا يصح البيع لعدم التمكن من تسليمه نعم لو صدر البيع في وقت يكون هذا البعض منسكفا عنه ماء البحر وسلمه البائع للمشتري يصح البيع ولو طرأ عليه ماء البحر ثانيا بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابتاع من آخر قطعة أرض وغرس فيها نخلا ثم بعد مضي أربع عشرة سنة تبين فسخ البيع بالاستحقاق مثلا فما الحكم في النخل (أجاب) إذا غرس الرجل المذكور النخل من ماله لنفسه فهو ملكه على أي حال سواء تم البيع وبقي أولا فله قلعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا باعته لآخر بثلثين معلوم دفعت بعضه ووعده بدفع الباقي بعد أيام ولم امضت مدة حضر إليها ليقبض منها باقي الثمن وسلمها المبيع فامتنعت من دفع باقي الثمن وطلبت من البائع حط بعض الثمن أو فسخ البيع فلم يرض بالحط وتقايلا البيع وتقاضاه ووعدها برد ما قبضه منها من الثمن ثم توجه فباع المكان المذكور بعد الاقالة لآخر أخرى ساكنة

٧ ١٢٩١

رمضان

١٦ ١٢٩١

شوال

٨ ١٢٩١

مطلب لا يصح بيع المعدوم وماله خطر العدم

١٦ ١٢٩١

في المكان المذكور بالاجرة من قبله بثمن معلوم قبضه منها وسلم لها المكان وحررها سدا
بذلك وسلم لها الحجج الاصلية ثم ان المشتري الاول التي تفاسخت البيع مع البائع انكرت
الاقالة وادعت اخذ المبيع وتحرر بالحجة لها بالبيع فهل اذا اثبتت المشتري الثانية بعد
دعواها او دعوى وكيها صدور الاقالة بين المشتري الاول وبائعها المذكور بالينة
العادلة وصدور البيع لها بعد ذلك مستوفيا كل منهما شرائطه المعبرة لا يعتبر انكار
المشتري الاول لاسيما والبائع يصدق المشتري الثانية على دعواها الاقالة المذكورة
ويقر بالبيع من الثانية بعدها وتنع الاول من معاوضة الثانية في ذلك بدون وجه شرعي
(اجاب) نعم لا يعتبر انكارها الاقالة المذكورة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي وتنع من
معاوضة المشتري الثانية في ذلك المكان بدون وجه شرعي اذا تحقق ما هو مستطور
بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا لنفسه من مال له بثلث
معلوم من ماله الخاص به قبضه معظمه في الجاهل وجميع الثمن حال ووعد بدفع الباقي
وبعد مضي شهر ادعى المشتري المذكور ان الشراء فيه غبن فاحش وان الشراء كان
لا يتم قصر حيلة منه في فساد العقد فهل اذا كان اضاف العقد لنفسه حين صدوره ولم
يكن هناك غرور لا يكون له فسخ العقد المذكور بصدوره صحيحا بانه ولو تحقق ان في
الثمن غبنا فاحشا بدون غرور من احد للمشتري في ذلك ويجبر على دفع باقي الثمن (اجاب)
لا يفسخ البيع المذكور بمجرد تحقق الغبن الفاحش فيه ما لم يتحقق حصول التغرير فيه
ايضاحا لينفذ على المشتري المذكور ان كان الواقع ما هو مستطور على ما عليه الفتوى
ويجبر المشتري على دفع باقي الثمن حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
منزلا يباعه لرجل معلوم بثمن معلوم يباعا شرعيا مستوفيا شرائطه بعد المعاينة له من
المشتري وحضور اهل الخبرة واستلم المشتري ذلك المشتري ووضع يده عليه ونقد بعض
الثمن وما بقي كتب به سندا شرعيا واجله الى اجل معلوم ثم بعد مدة قام المشتري المذكور
يدعي ان شراءه المذكور بالغبن الفاحش ويريد رد المنزل المذكور على البائع بسبب
الغبن المذكور واخذ بعض الثمن الذي دفعه للبائع فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك
حيث يدعي الغبن فقط دون الغرور (اجاب) لا رد في البيع النافذ البات بمجرد الغبن
الفاحش ويبقى بالردان غره على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اجني
اشترى بالوكالة عن امر ارض عسيرة مملوكة للزراعة من مال له بثلث اتفقا عليه ولم تر
الارض قبل الشراء لالو كيل والموكلته ولم يسجل البيع ولم يتجرر به حجة ثم اعوانت
الارض بعد الشراء فظهر ان اغلبها غير صالح للزراعة وانه سباخ وثلمها لا يتفقع به اصلا
وباقها لا يساوي ربع ثمنه بل في هذا البيع غبن فاحش وغرور ايضا لوكيل فهل اذا
تحقق ما ذكر يكون للوكيل والموكل فسخ البيع جبر الوجود المثبت للفسخ في هذا
البيع وهو كل من خيأ الرقبة والعيب والتغريم مع الغبن الفاحش واذا تعلل البائع

بان زوج الموكله عين الارض المبيعة المذكورة قبل الشراء وعلم ما فيها من العيوب ولم
يكن وكلا في الشراء ولا في معاينتها لا يعتبر تعلله بذلك ولو اقام عليه بينة (اجاب) نعم
للمشتري فسخ البيع المذكور ان كان الواقع ما هو مستطور لوجود ما يقتضيه من خيار
الرقبة والعيب والغبن الفاحش مع التغرير اذ كل واحد منها كاف في ثبوت حق فسخه
حيث لا مانع ولا عبرة لما تعلل به البائع من دعواه رقبة زوج الموكله المبيع على فرض
ثبوتها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مأمور قلم المباشرة
في ١١ بسنة ٩٣ مضمونها في ناحية منية السبرج قلوبية ابعادية عشرية مخافة
عن يعقوب بلك وزوجته ولما آل استحقاق سعادة حليم باشا فيها للخدمة الخديوية
بطريق المباينة التي من شروطها استحقاق كل ما كان يظهر اعطائه من سعادة البائع ولم
تخرج به حجج شرعية الى الجناب العالي ووجد حصول ادعاء من مذكورين عنقاء للزوجة
المذكورة وغيرهم بالشراء والاياف وقد نظرت هذه المادة في المجالس المحلية وصدورت
مضبطة اخبر بااستحقاق ولي النعم لمصلحة سعادة بائنه دون المدعين المذكورين ودون كل
احد وعلى هذا قد طلب حضرة قاضي مديرية القلوبية بافادته اطلاع حضرة نكم على
الاعلام المحرر في هذه المادة وعلى الصورة المنقولة من مضبطة المحكمة واعطاء الافادة
بما يتبع وحيث ذلك فاصطبة المحكي عنها الصادرة بالكم في هذه المادة رسالة ايضا مع
الاعلام والصورة الامل الاطلاع عليها والتفضل بالافادة التي يتبع الاجراء وجبها في
توقيع المسوغات الشرعية للخدمة الخديوية فيما يتفق سعادة البائع المشار اليه من
هذه الاعداد كطلب القاضي الموما اليه (اجاب) قد صار الاطلاع على افادة حضرة
قاضي ولاية القلوبية المطلوب فيها اطلاع هذا الطرف على الاعلام الصادر من المحكمة
الكبرى بمصر المؤرخ ١٠ ربيع الاول سنة ٨٧ المتضمن منع الحاج يوسف محمد الحلبي
من دعواه بوقف جميع اطيان كائنة بمنية السبرج قلوبية من قبل حرم المرحوم يعقوب
بلك المخلفة تلك الاطيان عن البلك الموما اليه لتناقضه المعين في دعواه المذكورة
بالنسبة الى حصتها في الاطيان المذكورة التي قدرها سبعة قرار بط ولعدم نفاذ الوقف
فيما زاد عن حصتها بالارث عن زوجها المذكور وينتهامنه في الاطيان المذكورة وعلى
صورة المباينة المقيمة بمضبطة محكمة مديرية القلوبية المؤرخة ٢٧ ذي الحجة سنة ٨١
المتضمنة بيع ستة عشر قيراطا ونصف وربع سبع قيراطا من تلك الاطيان من قبل
وكيل سعادة عبد الحليم باشا عن موكله وعن محجوريه بنتي اخيه المرحوم محمد علي باشا
الصغير بمالسعاده من الوصاية عليهم للسوق المذكور فيها وو كيلي والد المرحوم محمد
علي باشا الصغير المذكور وابنه المرحوم اسمعيل بلك وزوجته بالثمن المعين على الوجه
الموضح في هذه الصورة المبينة على اذن المديرية وانه اذا تراءى ان المنع المذكور في
هذا الاعلام يرفع هذا البيع ويكون لبعض حضرات الورثة المذكورين التصرف

في حصصهم السابق بيعها من الاطيان المذكورة من بيع وغيره يفاد عن ذلك لاجزاء
صحة المبيعة منه للحضرة الخديوية وتجوز رجوع ايلولة الباقي الورثة والذي يقتضيه
الحكم الشرعي في ذلك انه بعد صدور البيع صحيحا وتقيده بمضبطة القاضي لا يرتفع بمجرد
منع أحد المشتريين من دعواه بعد ذلك بوقف سابق بالنسبة لغير المدعي المذكور وهم
الثلاثة أشخاص المشتري لهم في جميع حصصهم اذ لم يوجد منهم اعتراف بوقف صحيح
بوجب عدم صحة البيع لهم كما انه لا يرتفع البيع السابق بالنظر للمدعي أيضا بدعواه
الوقف ومنعه منها لما تقدم ذكره بالنسبة لما عدا حصتها التي لم يتقدفها الوقف وأما
ما آل له بالشراء من ضمن السبعة قرار يربط التي تخص حرم المرحوم يعقوب بك المذكور
واعترف بوقفها من قبلها قبل موتها فيؤخذ في حق نفسه بكونها وقفا ولا يصح شراؤه
لجزء منها معاملة له باقراره وان منع من دعواه المذكورة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك عقارا وله ورثة اخذ كل منهم نصيبه ثم باع احدهم
نصيبه لآخر وقبض البائع الثمن وسلم المبيع الى المشتري وكتب بذلك وثيقة بينهما
بشهادة بينة شرعية وتصرف فيه المشتري بالسكنى ثم مات وورثه اولاده بعده وتصرفوا
فيه والمدة الماضية من تاريخ العقد الى الآن تزيد على عشرين سنة فبعد ذلك اراد
البائع ان ينازع ورثة المشتري مدعيان في البيع غبا فافحا او يريد ابطاله بمجرد ذلك
فانكر وادعواه ولم يدع غرور اهل على فرض ثبوت الغبن الذي يدعيه لا يكون له فسخ
البيع المذكور المعترف به بمجرد الغبن بدون تحقق الغرور بوجه شرعي (اجاب) نعم
لا يكون للبائع المذكور فسخ هذا البيع بعد صدوره صحيحا با تاجر الغبن الفاحش فيه
بدون تغرير والحال ما ذكر على فرض ثبوت الغبن المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
رجلين مشتركين في مكان باع احدهما نصيبه من اجنبي بثمان معلوم وصرة مجهولة فقبض
البائع الثمن وصرفت الصرة المذكورة في مجلس المبيعة من غير ان يعلم قدرها وكتب
بذلك صك المبيعة مشمولاً بختم البائع وجميع من الحاضر من فطلب الشريك الثمن
فمنع بسبب جهالة الثمن ثم باع المشتري الحصة المذكورة من الشريك وكتب بذلك صك
كذلك ثم طلب من البائع الاول الحصة التي تشهد له بملكية الحصة المذكورة كورة لاجل
اخراج الحصة الشرعية بالبيع فوقف متعللا بانه باع وهو مديون وبذلك لا ينفذ بيعه فهل
لا عبرة بتعلله المذكور ويكون بيعه نافذا لا سيما ولم يثبت عليه دين ولم يجز عليه شرعا
بل ولو ثبت عليه دين لا يعتبر تعلله المذكور شرعا (اجاب) بعد صدور البيع الاول
صحيحا لازما لا يعتبر مجرد تعلل البائع المذكور بكونه باع وهو مديون ولو فرض كون
الدين ثابتا بدون جبر عليه اذ مجرد الدين لا يمنع صحة البيع المستوفى شرائط الصحة والزموم
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ربع دار شائعا بالطريق الشرعي والربع الثاني ملك
لزوجته والنصف الاخر ملك لغيره وصي باع هذا الرجل الربع المذكور شائعا لامرأة

يقدر معلوم من الدراهم دفعت له امام بينة شرعية نقدا او اقر بقبضه جميعه وتجوز
بذلك حجة شرعية من المحكمة ثم سافرت المرأة المذكورة قبل استلامها الربع المذكور
وبعد نحو ستة أشهر حضرت وأرادت ان تسكن في الدار المذكورة بقدر حصتها فقامت مع
البائع من ذلك متعللا بانه باع له مبلغ كذا من اصل ثمن المبيع فهل والحال هذه اذا كان
قبضه الثمن واقراره ثابتا بالوجه الشرعي لا عبرة بتعلله المذكور ويلزم البائع بتسليم
الربع الذي باعه الى المشتري وليس له منعها عن انتفاعها به بالوجه الشرعي واذا ادعى
عليها ان له مبالغا في ثمنها غير ثمن المبيع لا يكون له رهن حصتها المشتراة عليه شرعا
حيث لم يقع بينهما عقد رهن به على فرض ثبوت ويلزمها اذا ثبت دفعه اليه عند المسرة
وما الحكم (اجاب) اذا ثبت بالبينة العادلة دفع جميع ثمن الحصة المبيعة لبايعها لا يكون
له منه ما من المشتري بعد تمام البيع ولزومه بدون وجه شرعي وفرض ثبوت دين آخر
على المشتري للبائع لا يكون مجرد ذلك موجبا لعدم تسليم الحصة المبيعة اليها والحال
ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شريكين فيما اتحت ايديهما ولهما ديون
مشتركة بينهما بذمة أشخاص مات احدا الاخرين عن اولاده المذكور وزوجته فاستمر
عهم في معيشة واحدة ثم بعد مدة باعت زوجة الميت واولاده لعمهم المذكور
ما يخصهم من تلك الديون وتنازوا له عن نصيبهم فيها قبل قبضها من الغرماء في نظير مبلغ
معلوم هو أقل من نصيبهم دفعه لهم لتسكون جميع الديون التي بذمة اربابها لخاصة
وحروا بينهم سند بذلك على يد بينة فهل لا يصح هذا البيع ولا هذا التنازل وتكون جميع
تلك الديون المشتركة بينهم وبين العم المذكور مناصفة على حسب اصلها في الاشتراك
وجميع ما يتحصل منها يكون للفريقين والعم المذكور محاسبينهم على المبلغ الذي دفعه اليهم
نظير نصيبهم في تلك الديون والحال هذه (اجاب) اذا كانت تلك الديون مشتركة بين العم
وورثة اخيه المذكورين لا يصح بيع الورثة المذكورين نصيبهم فيها للعم المذكور بعوض
ولا التنازل له عنه وتكون باقية على الاشتراك بينهم كما كانت اذ عمليك الدين من غير من هو
ما به قبل قبضه لا يصح الا اذا وهبه له وسلطه على قبضه فقضه الموهوب له فيئذ تصح
الحبة واذا لم يصح التملك يكون للعم محاسبة ورثة اخيه على ما قبضوه منه نظير حصصهم من
تلك الديون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مقدارا معلوما من الذرة موضوعا
في بر رجل آخر فباع الرجل المالك الذرة المذكورة جميعها بثمان معلوم وسمى جلة
صيعانها وأشار الى مكانها المعلوم وسمى لكل صاع ثمانية معلوما وقبض ثمن كل صاع من
المشتري وقبل المشتري منه ذلك ثم عرض البائع المذكور سفر الى جهة اخرى فوكل
صاحب البئر الذي فيه الذرة المذكورة بتسليمها الى المشتري بحضور جماعة من المسلمين
وسافر البائع الى مقصده فلما اراد ان كيل بالتسليم ان يسلم الذرة حين طلبها المشتري
عارضها أبو البائع في ذلك وأراد منه ما من التسليم والتسليم مدعي افساد البيع لعدم

رؤية المشتري ما اشتراه لكونه مستورا تحت الأرض غير في وقت البيع مع اعترافه
بملك انسه لم يباعه واعترافه بالبيع وبأمر صاحب البئر بالتسليم ولم يكن الاب وكلاهما
ابنه في الخصومة او غيرهما فهل لا تقبل هذه المعارضة بدون وجه شرعي ويكون البيع
والحال هذه صحيحا لا تتوقف صحته على الرؤية (اجاب) ليس لاني البائع معارضة
المشتري والوكيل المذکور في تسليم المبيع الذي في يد الوكيل والحال ما ذكر بدون
ولا ينعى وكالة شرعية عن ابنه الغائب والبيع المذکور والحال هذه صحيح حيث سمي
جمله الصعيان وأشار الى مكان الذرة المخصوص وسمى عن كل صاع مع بيان جله الثمن
ولا تتوقف صحته على رؤية المبيع والحال هذه وان تخبر المشتري لو ظهر المبيع أقل مما
سمي فلو زاد عند التسليم كانت الزيادة للبائع كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى من رجل أرضا عشورية بثمن معلوم فباعه اياها وقبض الثمن والمشتري
استلم الأرض وحازها لنفسه وتحررت حجة شرعية شاهدة فباعها بالبيع والشراء ثم تنازع
البائع مع المشتري بدعوى انه مغرور في تلك الأرض شجرة وفيها ساقية مبنية ولم يتعين
ذلك بحجة التبايع وانه باق في ملكه ويطلب البس بئس آخره ولم تستثن في تلك الاشجار
والساقية من الأرض فهل يكون للبائع حق في ذلك او هو داخل في البيع والمشتري ان
يملكه مع الأرض ولو لم يتعين في الحجة (اجاب) يدخل الشجر والبناء في بيع الأرض
تعايدون ذكرهما في البيع لاتصالهما بها اتصال قرار فتكون الاشجار والساقية
المذکورة داخلة تبعا في البيع المذکور وملكا للمشتري بهذا الشراء والحال ما ذكر
في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مدرج جاني ١٣ جاسنة مضمونها
ان شخص اباع في حال صحته عقله وجواز تصرفه شرعا الى زوجته وبعض اولاده مضمونها
منزل محدود بمحدود أربعة مبنية حدوده في الحجة المحررة من محكمة معتمدة ومقيدة
بسجيلها وثابتة المضمون بئس معلوم ومذکور في الحجة ان جنة ذرعانه ستمائة ذراع
وثلاثة أذرع ثم بعد مدة توفي الى رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاده منها المذکورين
وعن أولاد الباقين من زوجة اخرى وبحضور أولاده الباقين مع وصي اليتام ووكيل
الزوجة ذكروا ان مساحة المنزل المبيع المذکور نحو الف وثلاثمائة وخمسين ذراعا
ويشارعون في ذلك فعارضهم الوصي بان البيع وقع في جميع المنزل بمحدوده الأربعة
لأعلى الأذرع ولم يقل كل ذراع بكذا او برزقوى من الفاضل الشيخ عبد الرحمن افندي
باسيوط مضمونها ان المبيع اذا كان محدودا بمحدود أربعة ولم يقل كل ذراع بكذا
فان بيع يقع على ما تناولته الحدود وان كان أكثر ذرعانا وتحمل الزيادة للمشتري بلائس ولا
تسمع دعوى بقية أولاده على المشتري بزيادة ذرعان المنزل عن المبلغ المسمى في حجة البيع
حيث لم يقل كل ذراع بكذا فلتمس من حضرتكم الافادة عما يقتضيه الوجه الشرعي في
ذلك (اجاب) ما تضمنته هذه الفتوى من وقوع البيع على جميع ما تناولته حدود

المنزل المبيع وان كان أكثر ذرعانا مما سمي من الذرعان وقت العقد وملك المشتري
الزيادة بلائس زائدا المسمى لكل ذراع عن موافق لشرع وحيث فلا منازعة لباقي
الورثة مع المشتري من هذا الوجه حيث تحقق صدور البيع حال صحة البائع مستوفيا
شرائط الأزوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة معلومة في حانوتين من
ثلاث نسوة بئس معلوم مع صرة مجهولة القدر مشار اليها شراء صحيحا شرعا الذي بينه
شرعية والثنى المعلوم قدره خلاف الصرة المذکورة ثمن مثلها وبعده ضي أربعين يوما
ظاهر من يرغب عناد في المبيع المذکور بزيادة على ثمن مثله المشتري به فادعت النسوة
البائعات الغبن الفاحش والغرور فيه رغبة في فسخ البيع فهل والحال هذه حيث وقع
البيع صحيحا مستوفيا لا ركنه وشروطه الشرعية وكان الثمن المدفوع في المبيع المعلوم
مدته ثمن مثله ولم يوجد فيه غبن فاحش ولا غرور لا يكون لمن فسخه بمجرد دعواه ان ما ذكر
بدون اثباتها بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يكون لمن فسخ البيع المذکور كذا كان
الواقع ما هو مسطورا من المعلوم انه لا يقضي لمذع بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجلين قطعة أرض من ضمن أرض
كبيرة يملكها البائعان فباعاها لقطعة المذکورة أولا بمحدودة بمحدودها الأربعة منها حدان
لباقى الأرض المبيع منها ذلك المملوكة للبائعين والحدان الباقيان اعتارا لاربابه وكتب
بذلك البيع حجة شرعية ولم يذكر في تلك الحجة ولا في عقد البيع طريق لتلك الأرض
المبيعة ولا انهما باعاهما له بمحقوقها ولا بمرافقةها وما أشبه ذلك بل الذي وقع في عقد البيع
وفي تلك الحجة ان المشتري المذکور اشترى تلك القطعة التي قياسها كذا ومحدودها كذا
كما تقدم ذكره من أصل قطعة أرض مباحة كذا بئس كذا مقبوض بيد البائعين بدون
زيادة على ذلك ثمن ان المشتري بنى القطعة الأرض التي اشترى المذکور كورة دارا وفتح لها بابا
يمر منه في باقى الأرض التي هي ملك للبائعين ايتوصل الى الشارع اذ لا يمكنه الوصول الى
الشارع الا من باقى الأرض المذکورة او من العقار المجاور لها ومات المشتري وأحد
البائعين فهل اذا أراد ورثته مع البائع الآخر البناء في أرضهم لينة فواجب ان يكون من
ذلك وتمنع ورثة المشتري من المرور فيها الى دارهم ورثتهم لكونه لم يشترط طريقا من باقى
الأرض لانصا ولا يذكر الحقوق والمرافق حيث كان ذلك ثابتا شرعا (اجاب) نعم لهم
ذلك ويمنعون ورثة المشتري من المرور في أرضهم المملوكة لهم خاصة بدون وجه شرعي اذا
كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من محكمة المنصورة
في ٢٤ ذی القعدة سنة ١٢٨٨ حاصلها هذه الاوراق تختص بمادة ثلاث وربيع وعن فدان
وحصة من اطيان عشورية من ضمن الأوسية الخلفة عن المرحومة ربو شة بمعية طمخا تقدم
ورودها بافادته من مديرية الدقهلية بضمون انه سبق طلب القدر المذکور لاطافة الاروام
بالمصروفة له مدها لموتى الطائفة المذکورة ولم اعرض لنظارة الداخلية عن عدم

امتثال وكيل البطر تكانه بسداد مبلغ ٢٧٦٢٠ قرشاً قيمة الثمن الذي تقدر قد صدر امر
ناظرها بصرف النظر عن تخصيصه الى آخر ما فيها من انه اذا لم يوجد مانع شرعي لتحرير
الحجة اللازمة فيجوز تحريرها بعد توقيع الصيغة الشرعية بتوكيل سعادة المدير لمسلم
من الاوراق من ان تلك الاطيان آيلة لجهة الميرى وللتوقف فيما اذا كان ما يماثل
ذلك مما تقبل المساحة في ثمنه بهذه الكيفية من عدمه قد تأسر لحضرة مفتي افندي
المديرية بالاطلاع على الاوراق المذكورة والافادة من حضرته عما تقتضيه الاصول
الشرعية فيها وايفيد من حضرته ان هذه المادة مشككة عليه ورغب رفعها لسعادتك
فيما عليه لزم تحريره لانه اذا تم ثبوت الافادة بما تقتضيه النصوص الشرعية فيها (اجاب)
اذا آلت تلك الاطيان لجهة بيت المال فصح بيع رقبته لمن يريد تلك عينها شرعا
يتوقف على وجود مسوغ شرعي من مسوغات بيع عقار اليتيم فلو صح البيع بثمن معلوم
لوجود المسوغ الشرعي المذكور فالبراءة عن بائع المذكور للمشتري من الثمن صحيح
اصلا كان المباشر للبيع او وكيله لكون الوكيل بالبيع اصيلا في الحقوق المتعلقة
به فضمن لجهة بيت المال قدر الثمن ويجب في ماله كالمصدر ذلك من وصي اليتيم او
وكيله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ساقيتين كل منهما بوجهين كائنتين في
أرض خارجة يملك منفعتها فاسقط جانباً معيناً معلوماً من تلك الأرض من رجل آخر
ينتهي حدها سقطه له من الأرض الى نصف ساقية من الساقيتين وهو الوجه الشرقي
منها فباع ذلك النصف من هذا الرجل الذي اسقط له منفعة تلك الأرض المعلومه وكل من
ذلك الاسقاط والبيع بثمن معلوم واستوفى ذلك شرائطه المعتمدة وتحرر بالاسقاط
المذكور حجة شرعية من محكمة المديرية وتحرر ببيع نصف الساقية الشرقي المذكور
سنداً أيضاً مؤرخ ٢ رجب سنة ١٢٨٧ فوضع المسقط له المشتري يده على ما ذكر وانفع
به بالزرع وادارة وجه الساقية المذكورة وبقي باقي الأرض واحدى الساقيتين ذات
الوجهين ونصف الساقية الثانية وهو الوجه الغربي منها في تصرف المسقط البائع الى سنة
١٢٩٢ فاسقط باقي الأرض المذكورة وباع الساقية ذات الوجهين ونصف الساقية
الآخرى التي باع نصفها الشرقي أولاً من رجل آخر وحمله بذلك حجة بينت فيها الحدود
والمقاس الا انه ذكر الكتاب فيها انه اسقط له أرض كذا سوى اثنتي عشرة قصبة بمجاورة
الشرقي خارجاً عن عقد الاسقاط وباعه ساقيتين احدهما بوجهين والآخرى بوجه
واحد وتلك الحدود وهذا المقاس يخرج عنه نصف الساقية وهو الوجه الشرقي الذي
باعه أولاً من الرجل الاول ووضع المشتري الثاني يده على ما اسقط له واشتراه على هذا
الوجه كما ان المشتري الاول وضع يده على ما اسقط له واشتراه على هذا الوجه فصار كل
منهما يستعمل ما اشتراه من وجه الساقية المذكورة نحو السنتين ثم بعد ذلك باع المشتري
الاول المسقط له ما اشتراه من نصف الساقية المذكورة وأسقط ما اسقط له من الأرض

٢٧
مطلب ابرو وكيل بيت
المال من ثمن ما باعه
من جهة بيت المال
صح وضمن كبراء
الوصى والوكيل

من رجل آخر وحمله بذلك السند اللازم فوضع المشتري الاخير يده على ذلك وتصرف
فيه بالزرع وادارة ذلك الوجه وذلك البيع والاسقاط ووضع السيد الاستفاد بحضور
ومشاهدة المشتري لباقي الأرض ونصف الساقية الثانية بلا منازعة ولا معارضة مع
قدرته على النزاع حتى مضت سنة وكل يتصرف فيما هو له على هذا الوجه ثم لما تنازل
ماء النيل احتاج المشتري الاخير الى نقل عدة وجه الساقية التي يملكها يستقي به من
ماء النيل من ترعة بجواره فوضع المشتري الثاني آلة جديدة على وجه الساقية الشرقي
المذكور بدون اذن من مالكه حال غيبته فلم يعلم بذلك تنازعه ومنعه فادعى ان ذلك
الوجه داخل في شرائه الذي اشتراه بتاريخ متأخر عن شرائه بائع المشتري الاخير منه لئلا
يماذ كرفي حجة من قول الكاتب باعه ساقيتين احدهما بوجهين والآخرى بوجه
واحد وذكر ان الاخرى المعبر عنها بذات الوجه الواحد هي الساقية الثانية التي اشترى
منها المشتري الاول ونصفها الشرقي الداخلة أرضه في حدود ومقاس ما اسقط للاول من
الأرض المذكورة وانكر بيع المالك الاصل ذلك النصف للمشتري الاول وترافعا
للمحكمة وبالتحقيق اتضح ان الوجه الشرقي خارج عن مساحة أرض المشتري الثاني
واقع في مساحة الاقصاب المستثناة من عقد الاسقاط وداخل فيما اسقط للمشتري الاول
فهل اذا ثبت بيع المالك الاصل نصف الساقية المذكورة من المشتري الاول ببيع صحيح
بتاريخ سابق وثبت بيع المشتري الاول من المشتري الاخير هذا النصف واستلمه ووضع
يده عليه وتصرف فيه في حضور ومشاهدة واطلاع المشتري الثاني الذي هو جاره
لا تسمع دعوى المشتري الثاني ويحكم بذلك النصف للمشتري الاخير ولا يعتبر انكار
المشتري الثاني الا ان ولا عبرة بتعاليه بما ذكر في حجة على هذا الوجه بدون وجه شرعي
(اجاب) نعم يحكم للمشتري الثالث من المشتري الاول بنصف الساقية المذكورة اذا كان
الواقع ما هو مذكور بالسؤال ويمنع المشتري الثاني من منازعته بدون وجه شرعي ويؤمر
بتسليم ذلك المالك المذكور كور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة بعضهم بالغ
وبعضهم قاصر لا وصى له وورثوا داراً متخربة عن أبيهم ولهم انتفاعهم بها وقد تهم على
عمارتها باع البالغ منهم جميع الدار المذكورة من رجل آخر بثمن المثل ووضع المشتري يده
عليها بعد قبضهم الثمن المذكور بدون ولاية شرعية على القاصر المذكور فهل لا ينفذ
البيع في نصيب القاصر ويتوقف على اجازته بعد البلوغ واذا بالغ ولم يحجز البيع المذكور
واراد اخذ نصيب باقي الشركاء بالشفعة يقضى له به ويحجز المشتري على تسليمها اليه
ورفع يده عنها حيث لم يكن له وصى وما الحكم (اجاب) نعم لا ينفذ البيع من الاخوة
البالغين في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية وبلا اذن قاض ولو كان البيع بثمن
المثل بل يكون موقفاً والحال هذه لان له يحجز حال صدوره وهو القاضي فاذا بلغ القاصر
حده الرشد يكون له الفسخ والاجازة حيث لا مانع كما ان له اخذ نصيب باقي اخوته في تلك

١٢٩٩

٤

رجب
١٨

١٣٠٠

الدار المبيعة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لا وصى له ولم يجز البيع في نصيبه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من كاتب ديوان خاصة خديوية في ربيع الاول سنة ١٣٠١ بمالقطه في شخص باع حلة عقارات لاخر بائمان معلومة عار تسديدها الى البائع ثم بعد مدة ظهر شخص يدعي ان له من ضمن تلك العقارات شيئا معيناً كان يملكه بطريق الهبة من قبل البائع وانه اشأ فيه ابذية لنفسه وانه لما علم بدخول ذلك في البيع الذي اجراه الوهاب الاصلي طلب من ذلك من البائع وماذا كان الاتسليمه في بيعه ورضاه به فادعى البائع بما يفيد سداً لذلك من طرفه اليه ولم يصل اليه شيء ويريد الا ان الرجوع على من انتقل الملك في ذلك السه من قبل المشتري لتلك العقارات فهل على فرض ثبوت دعواه الملك واجازته للبيع الصادر من الوهاب المذكور وطلبه اثمن من البائع وعدم وصول ذلك اليه يكون له الرجوع على البائع بالثمن لاعلى المشتري ولا على من انتقل الملك اليه من قبل المشتري ولا خصومة له فيما ذكر على من انتقل الملك اليه بعد حصول الاجازة الشرعية وتسديد الثمن لمن باع افيدوا الجواب (اجاب) صرح علماؤنا بان الاجازة اللاحقة كالمالك السابقة فاذ تحقق وصول الثمن من البائع من قبل المشتري فاجازا للمالك اجازة شرعية على فرض تحقق ملكه ما حصل من البيع فيما يملكه وقبض الثمن نفذ البيع وبرئ المشتري من ضمان الثمن بدفعه المذكور ويكون الثمن امانة في يد البائع للمالك المذكور ولا يكون للمالك المطالبة به على المشتري ولا على من انتقل الملك اليه من قبله والحال ما ذكر ولا خصومة له معهم في شأن ذلك وانما خصومته مع البائع في ذلك لبراءة ذمة المشتري بدفع الثمن للبائع واجازة للمالك على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً له رقبعة محدودة بمحدود أربعة وليس له أرض مجاورة لها وهي مائة ذراع مثلاً باعها لآخر بثمن معلوم ولم يسم في البيع المذكور لكل ذراع ثمن وقبض البائع ثمنها وسلمها الى المشتري وتحررت له بها حجة شرعية وحين ذرها ظهر انها تزداد عن مقدار الارض التي سميت في العقد فوضع المشتري يده عليها بمحدودها المذكور وكورة وقت العقد ومضى على ذلك خمس سنين والآن يريد البائع ان يرجع على المشتري بقيمة ما زادته الارض المذكور من الارض عماشى في العقد متعللاً بقسمة مقدار ارضها التي سميت وقت البيع مع كون الحدود التي ذكرت على اصلها فهل ليس للبائع الرجوع على المشتري بقيمة ما زاد من الارض المذكور وكورة ولا خيار له حيث لم يسم لكل ذراع ثمن والبركة للحدود حيث لم يتغير (اجاب) اذا باع أرضاً محدودة على انها مائة ذراع مثلاً ولم يسم لكل ذراع ثمن فوجدت تزداد في الارض عماشى والمحدود على ما هي لا خيار للبائع ولا يستحق ثمن ما زاد عن المسمى قضاء قولاً واحداً الا ان الذرع وصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصوداً كأن يسمي لكل ذراع ثمناً كما صرحوا به وتكون الزيادة داخلية في البيع معلومة للمشتري وهذا اذا كان جميع ما ظهر

شعبان

١٥
١٣٠١
مطلب باع أرضاً على أنها مائة ذراع مثلاً فظهر أنها أكثر فالزيادة للمشتري بلائع حيث لم يسم لكل ذراع ثمناً

من

من الاذرع زيادة ملكاً للبائع داخل في حدوده اما اذا كانت الزيادة خارجة عما يملكه فلا تكون بمجرده هذا البيع داخل في ملك المشتري وليس للبائع ايضاً مطالبة به شيء في مقابلتها والله تعالى اعلم (سئل) من حضرة قاضي محكمة قسم ثاني جيزة في اخوين يملكان منزلاً في بلدة من بلاد الارياق باعاهما جماعة بثمن معلوم من الدراهم وشروط الفريقان في صلب العقد شروطاً منها ان الثمن يدفع على أربع سنين بعد المسد من المشتري في كل سنة في أول شهر محرم ربيع وفي نهاية القسط الاخير تقرر لهم الحجة الشرعية وتسلم لهم الحجة الاصلية التي باسم البائعين ومنها انه اذا لم يحصل تسديد باقي الثمن في الاقساط المسد كورة فلا بائعين ان لا يملكوا المشتري المنزل المبيع المذكور ويصير حسابه عليهم بالاجرة في كل شهر من تاريخ البيع المذكور وتحررت بذلك ورقة شروط عادية مؤرخة في خامس شهر محرم سنة ١٣٠٢ ولم يحصل قبض المبيع الى الآن فهل يفسد البيع المسد كورة بتلك الشروط لا سيما وقد شرط فيه خيار نقداً في مدة الاربع سنين ولم يحصل قبضه بتمامه في ثلاثة ايام من حين تاريخ العقد المذكور اعلاه ويكون للبائعين الانفراد بفسخه بعلم المشتري بدون رضاهم منعاً للفساد ويكون للبائعين المذكورين التصرف في المنزل المذكور بالبيع وغيره لغير المشتري المذكورين افيدوا الجواب (اجاب) في الثواب من الملك الوهاب (اجاب) في الدر من باب خيار الشرط فان اشترى شخص شيئاً على انه أي المشتري ان لم ينقذه ثمنه الى ثلاثة ايام فلا بيع صح استحساناً خلافاً لفرق فلم ينقذ في الثلاثة فسدت فنفذ ثمنه بعدها وفي يده فاحفظ وان اشترى كذلك الى اربعة ايام لا يصح خلافاً له فان نقذ في الثلاثة جازاً اتفاقاً لان خيار النقد ملحق بخيار الشرط انتهى وقوله الى اربعة ايام ليس قيداً بل المراد به تسمية مدة معلومة تزيد على الثلاثة كأربع سنين كما هنا وما شرط في صلب عقد البيع في حادثة السؤال من انه اذا لم يحصل تسديد باقي الثمن في الاقساط المذكورة فلا بائعين ان لا يملكوا المشتري المنزل المبيع الى آخره من هذا المعنى فيكون من هذا القبيل فيكون من خيار النقد فيما زاد على ثلاثة ايام فيفسد به البيع عند الامام وأي يوسف خلافاً له مدولاً لا ينقلب صحيحاً لمضي الايام الثلاثة من وقت العقد قبل تسديد باقي الثمن وحيث فسد البيع ولم يقبض المشترون المبيع يكون للبائعين بل عليهم ما فسخه بعلم المشتري بلا توقف على رضاهم اعداماً للفساد كما يكون ذلك للمشتري واذا تم الفسخ يكون للبائعين بيعه ثانياً بيعاً صحيحاً لهم او اغيره هم كما صرحوا به في حكم البيع الفاسد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض معلومة بثمن معلوم بشرط فاسد وقد سلمها للبائع للمشتري فقبضها ودفع له الثمن ثم بعد ذلك حصلت متاركة بينهم ما هذا البيع ثم بعد هذه المتاركة ومضى نحو ثلاثة أشهر ونصف عقد العقد المبيع المذكور كورة صحيحاً خالياً عن الشرط الفاسد المذكور وتحررت بهذا البيع حجة شرعية من محكمة

٢
١٣٠٢
مطلب باع على انه ان لم ينقذ الثمن الى اربعة ايام فانه لا بيع فيه

مصر الكبرى وتصرف المشتري المذكور في المبيع تصرف المالك في أملاهم واحدت
في الأرض المذكورة بناء جسيما وصار يستغل ريعه مدة من السنين حال حياته
وورثته من بعده ومضى على ذلك نحو ثمان وثلاثين سنة ثم قام البائع المذكور يدعي
على المشتري المرقوم بفساد عقد البيع المذكور بناء على مجرد وقوع العقد الأول الفاسد
المذكور فهل حيث كان الحال ما ذكره يحكم بفساد البيع لوجود العقد الثاني المذكور
الذي تحررت به الحجة المرقومة واتصل بالمبيع حق للمشتري بسبب ما حدثه من البناء في
الأرض المذكورة أم كيف الحكم أفيدوا الجواب (أجاب) إذا صدر البيع الأول
فاسدا بوجوب الشرط الفاسد فيه وقبض المشتري بالمبيع باذن بائعه ملكه بقيمته لا بالثمن
المسمى وقت وقوعه منع فسخه بإحداث المشتري البناء فيه بعد القبض لكن لو حصلت
متاركة من المتبايعين لهذا البيع وعقداه صحيحا بدون هذا الشرط صح البيع بالثمن
المسمى وعلى كل فليس للبائع نزع المبيع من يد المشتري سواء قلنا ببقاء العقد بصفة
الفساد لوجود القبض باذن البائع وإحداث هذا البناء لانه حق المشتري بتسليم البائع
قيمته منع الفسخ لحق الشرع الا انه يملكه المشتري بقيمته يوم القبض او قلنا بانقلاؤه صحيحا
بتجديده بعد الاول والمتاركة فيملكه المشتري حينئذ بالثمن المسمى والله تعالى أعلم
(سئل) في هذه الحادثة ثانيا بصورته ثم اذا كان من جملة ما شرط في البيع الفاسد
الاول المذكور من قبيل البائع على المشتري انه لا يحدث في الأرض المشتراة المذكورة
بناء ثم حصلت متاركة من هذا العقد وعقد ثانيا عقدا خاليا عن الشروط المفسدة
وعن شرط عدم البناء في الأرض وتحررت به حجة شرعية فبني المشتري المذكور بناء
لنفسه فيما اشتراه لا يضر بحجيره انه ضرر اينا وتصرف فيما اشتراه وبناء المدة المذكورة
وقدمات البائع والمشتري والآن قامت ورثته يكافون ورثة الباني فلع ما بناه متعللين
بما شرط في العقد الفاسد الاول من ان المشتري لا يبني فيما اشتراه بناء لنفسه فهل ليس
لهم المطالبة بورثة المشتري برفع البناء معاملة لهم بما شرطه مع مورثهم البائع والحال ما ذكر
(أجاب) حيث جدد عقد البيع المذكور بصفة الصحة بعد حصول المتاركة من
المتبايعين للبيع الاول وكان التجديد خاليا عن شرط عدم البناء من قبل المشتري فيما
اشتراه شرعا صحيحا كما هو مذكور فلا وجه حينئذ لتكليف ورثة البائع بورثة المشتري
برفع هذا البناء بناء على شرط عدمه في البيع الاول المتروك شرعا والله تعالى أعلم

(كتاب الكفالة)

(سئل) في رجل ضمن آخر في مال معلوم ومات الضامن والمضمون موجودا على فهل
لرب المال الرجوع على ورثة الضامن حيث كانت الضمانة في حياة الجميع (أجاب)
لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل به ولا تبطل الكفالة بموت الكفيل فلو
الدين أخذ دينه من التركة ان كانت له تركة وكانت الكفالة ثابتة والله تعالى أعلم

(سئل)

(سئل) في جماعة من الفلاحين انكسروا في الاموال الاميرة فطلب شيخهم عليهم
فاجتمع مع عمد أهل البلاد واتفق رأيهم على توزيعه على المقدرين فوزعوا ما عليهم كل
شخص بحسب طاقتة والتزموا ذلك ودفعوه الى الديوان والآن كل من التزم بشئ ودفعه
الى الديوان يريد الرجوع به على المكسورين فهل لا يجاب في ذلك (أجاب) اذا كان
الاتزام والدفع بدون أمر المدفوع عنه لا يكون للدافع الرجوع عليه بما دفعه عنه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر جابيا من البضاعة ليتجرفه والريح بينهما مناصفة
وكتب رب البضاعة على العامل وثيقة بذلك بضمآن شخص آخر له اعمل فهل اذا باع
العامل البضاعة وتعذر قبض الثمن من المشتري لها وتلف شئ منها أو أراد رب البضاعة
مطالبة الضامن بالتالف والمعذر تخليصه من الثمن لا يجاب لذلك ولا عبرة بالوثيقة
المذكورة ويكون الضامن المذكور باطلا (أجاب) الكفالة بالامانة باطلة فلا يطالب
الكفيل المذكور بما هلك في يد المضارب من ماله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
اعطت لامرأة أخرى مبلغا معلوما على ان ترسله الى بلادها فلان القلاني يشتري لها به
عقارا فارسلت بعض المبلغ ولم ترسل باقيه واستهلكته فلما تبين ذلك لصاحبة الدراهم
طلبت الباقي من اعطته لها فقالت عندي وبذمتي أوفيه لك ثم توفيت المديونة فضمن
وارتد ذلك المبلغ لصاحبه مؤجلا الى ثمانية أشهر ومضى الاجل فهل اذا اعترفت
المديونة بان باقي المبلغ بذمتها وماتت عن تركة تفي به وضمن وارثها ذلك المبلغ يكون
للدائنة معاملة الضامن بعد حلول الاجل به (أجاب) نعم لرب الدين المذكور مطالبة
الكفيل والحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سروجي له ابن عم اراد ان
يدخل معه في حانوته وصناعته فادخله معه ومن العادة ان تؤخذ ضمانا لشيخ الطائفة
على من يدخل في صناعته خوف وقوع الخلل من الداخل فيما يتعلق بتلك الصناعة
فكتب السروجي المذكور ورقة ضمانا لابن عمه لشيخ الطائفة ومكث معه مدة
وارتد كذبه ديون لا تتعلق له بتلك الصناعة وفهراريا من البلدة لا يعلم له مكان فطلب
أرباب الديون ديونهم من الضامن فهل لا يصح هذه الضمانة ولا تكون شاملة لقيديون
المذكور وليس لأربابها مطالبة الضامن المذكور بها شرعا (أجاب) لا مطالبة على
الكفيل المذكور بما ادعى به من الدين على ابن عمه والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في ولد بالغ رشيد وكل أباه في عقد نكاحه وتولى ذلك الأب عقد نكاح ابنه
المذكور وعقد له وكتب الصداق على الأب بدون أمره لكون عاقدتهم ان يكتبوه على
الأب لكونه متولى العقد والحال ان الأب لم يلتزمه بصيغة من صيغ الاتزام ولم يضمنه
ولم يامر بكتابته عليه ولم يوجد منه ما يفيد الرضا بذلك ثم مات ذلك الأب فهل يكون
الصداق في ذمة الابن ولا يؤخذ من تركة الأب لكونه لم يلتزمه ولم يضمنه (أجاب) نعم
يكون الصداق بذمة الزوج وللزوجة مطالبة به وليس لها المطالبة في تركة الأب بدون

١٢٦٤ ٢
مطلب الاتزام والدفع
بدون أمر المدفوع
عنه لا يوجب الرجوع
مطلب الكفالة بالامانة
باطلة

١٢٦٤ ١٥

١٢٦٤ ٢٥

١٢٦٥ •

محرم

وجب

١٢٠٣

ذي القعدة

١٢٦٤

٢٦

مطلب لا تبطل الكفالة
بموت الكفيل

محرم ١٤
سنة ١٢٦٥
مطلب لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل ولومن تركته

١٤ ١٢ ٦٥

كفالة شرعية والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر باقى حساب بينهم ما تضمنه شخص فيه وكتب على نفسه وثيقة به بموجب بينة شرعية ودفع الضامن مظلّم الدين الذى ضمنه ثم مات الضامن المذكور عن ورثة فهل يكون لرب الدين أن يطالب بباقى دينه المعين أو الرجوع على تركه الضامن جزاء على ورثته حيث كان الضامن ثابتاً بالبينة الشرعية وما الحكم (أجاب) الكفالة بالمال لا تبطل بموت الكفيل وحيث كانت الكفالة به ثابتة يكون لرب الدين المطالبة في تركه الكفيل كما كان له مطالبة المدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقتضى الأمر لسفرها إلى بلاد الأفرنج في مركب النار لا أجل لتغيير المهر أو صحة بدنها وقد بلغها أن زوجها مدين يمكن منه من السفر مما يجوب سند عليه ودعاوى فرغت المرأة المذكورة حجة عقارها في محل حكمها الكائن بفنكرا سكندرية وأخذت الحرة زوجها معها وعند التوجه أقامت لها وكلا وأذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهى الأمر ويخلص الديون المذكورة وإذا كان عندنهاية ذلك يظهر أن زوجها باقى عليه ديون فالحرة المذكورة التزمت وكفلت بدفع الدين المذكور من عقارها المرقوم على يدها كما هي الحال المكفول له وعدم القبول فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذكور صحيح ويمكن التصرف في العقار المذكور لو فاء الدين أم لا (أجاب) الكفالة على الوجه المذكور غير صحيحة إذ كنهها بالإيجاب والقبول ومن شروطها عدم جهالة المكفول لا ورثته حجة العقار لا يوجب ارتهاً للعقار بدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع العقار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابتاع بضاعة من رجل بعد المعاينة والتقليب وكتب بذلك وثيقة شرعية لأجل أحد وتسعين يوماً واستلم المتباع البضاعة فبعد الاستلام أراد البائع طلب كفيل غارم فهل له ذلك بعد الاستلام وانقضاء البيع أم لا (أجاب) ليس للدائن مطالبة المدين بأعضاء كفيل به على الظاهر كفى فتاوى مؤيد زاده ولا يجبر على ذلك كما أفتى به قارئ الهداية وأقره في معين المفتي وصاحب المنع حتى ادعى في خلاصة الفتاوى الإجماع عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم سلفة بضمان شخص له فيها ويدير الدراهم بمسك بذلّ فهل إذا ما طل المقترض رب الدراهم ولم يدفع له شيئا منها يكون لربها مطالبة الضامن سواء غاب المقترض أو حضر حيث كان ضمانه ثابتاً بالبينة الشرعية (أجاب) إذا كان كل من الدين والكفالة به ثابتاً يكون لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل بدينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما جاء وستان شركة أراد كل منهما بيعهما وقسمه الثمن بينهما فقال أحدهما للآخر انى كنت ضمنت أبالك في مبلغ معلوم من الدراهم فلان ويريد أخذ نفسه به من الثمن عن دين أبيه وهو حى فهل لا يكون له ذلك ولا يلزمه

ذى الحجة ٢٣
١٢٦٥

مطلب لا تصح الكفالة بالقبول ولا مع جهالة المكفول له

٢٣ ١٢٦٥
مطلب ليس للسدادين مطالبة المدين بأعضاء كفيل به

محرم ١٤

١٤ ١٢٦٦

محرم ١٦
سنة ١٢٦٥
مطلب لا يلزم الابن بدين أبيه بدون كفالة به

٢٥ ١٢٦٥

٢٨ ١٢٦٥

دفع دين أبيه لاسيما وكل منهما موزول عن الآخر في معيشة على حدة (أجاب) ليس للغيريل أخذ شيء من ثمن نصيب شريكه بمجرد دعواه المذكور وقولا يلزم الابن بدفع دين والده بدون كفالة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أرسل مديونا ليدفعه جانب بضاعة بثمن يتفق عليه على أن المرسل ضامن للثمن فأعطاه التاجر البضاعة وكتب عليه سنداً بالثمن لأجل معلوم ودفعه المشتري بعد الأجل ثم بعد ذلك توجه المشتري في عام آخر وأخذ من التاجر بضاعة أخرى بثمن في ذمته بدون علم المرسل أو لا وبدون ضمانه فهل لا يضمن المرسل أو لا يضمن ما اشتراه المشتري ثانياً بدون علمه وضمانه (أجاب) نعم لا يضمن المرسل عن ما اشتراه المشتري ثانياً بدون علمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر من بضاعة فطالبه رب الدين به فاعسر بدفعه وأحضر له رجلاً تكفل عنه الدين المذكور لربه وكتب التكفل على نفسه وثيقة بالدين المذكور وأنه ضامن له ثم بعد مدة طلب رب الدين دينه من الكفيل فادعى أن المدين بعد الكفالة دفع لرب الدين الدين الذى تكفل به ورثته في ضمن بضاعة صدرت بينهما بعد الكفالة وأنكر رب الدين قبضه بلدين الكفالة المذكور فهل إذا لم يثبت أن المدين دفع الدين المذكور لربه لا يبرأ الكفيل عن المطالبة به ويجبر على أداء الدين لصاحبه حيث اختار مطالبة به ولا عبرة بدعواه دفع الدين من قبل المدين من غير إثبات شرعى (أجاب) لا يبرأ الكفيل بالمال عن المطالبة به بمجرد دعواه إيفاء المدين الدين لربه بدون إثبات ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يقال له زيد مثلاً في ذمة عمر ومبلغ معلوم في كفالة بكر بالمال والزمه به بموجب سند شرعى لميعاد أربعة أشهر وبعد ما سافر زيد وغاب مدة وبعد ما توفي عمر ومفلساً فأرسل زيد وكلا وطالب بكر الكفيل بالمبلغ وحين طالب الوكيل الكفيل بحضور جماعة من المسلمين أجاب بكر بأن المبلغ عندي وفي ذمتي ولكن أنا مريض فامهلني بعد الأيام من المرض ثم توفي بكر الكفيل وحين بلغ زيد وفاة بكر أرسل وكالة شرعية إلى ولده بقبض المبلغ من ورثة بكر وادعى ورثة بكر بنعم كان المبلغ في كفالة والدها وبعد بضعة عشر يوماً من تحرير السند بلغ زيد أن عمر مفلس فطلب حقه فدفع له الثلثين وأبرأوا سقط ذمة عمر وذمة بكر الكفيل من الثلث وأشهدوا بینه بذلك فادعى الوكيل بانه كيف يكون ذلك من بعد إقرار بكر واعترافه بالمبلغ فأجاب الحكم بأن الساقط لا يعود ثم ادعى الوكيل من حيث أقر واعترف الكفيل بالمبلغ لدى البينة فيلزم ورثة بكر الثلثين والسكون بينة زينة اثبات وبينه ورثة بكر بينة نفي فهل تقدم بينة زيد على بينة الكفيل وهل يثبت المبلغ بتمامه أو الثلثان بعد ثبوت ما ذكر شرعاً (أجاب) إذا ثبتت كفالة بكر في صحته بجماع على عمر وحال حياته وثبت إقرار الكفيل ببقاء دين الكفالة وأنه لم يدفع إلى رب الدين يحكم لربه بأخذه من تركه الكفيل وما ثبت أبرار دين منه الكفيل والاصيل لا يصح إقرار الكفيل

صفر

١٢٦٥
مطلب أبرار من الدين ثم أقر له به بطل الإقرار بخلاف الإقرار بالعين بعد الإبراء العام

به وفي تنقيح الحمام - دية من الاقرار اقر بالدين بعد الابرار منه لا يلزمه اشباه في الاقرار وفي الساقط لا يودا قول وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد ان ابراه خصمه ابراعاما فان الاقرار صحيح فيؤمر بدفع ما اقر به من العين لا يمكن تجديد الملك فيها مؤاخذه له باقراره وتصح الكفالة على طريق الاقتضاء والعين قابلة لذلك بخلاف الدين لكونه وصفا قد سقط فلا يعود كذا افاده الشريعة في رسالته تنقيح الاحكام اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرباقي ثمن بيت وكفله به آخر ودفعه عنه ثم طالبه به فامتنع متعللا بانه بغير امره فهل اذا انكر المكفول ولم يثبت عليه الاذن بالبيعة يكون للكفيل تحليفه واذا امتنع عن اليمين ونكل عنه يلزم بمادفعه عنه ذلك التكفيل (اجاب) الكفالة بالمسال ان كانت بامر المطلوب بشرط قوله غنى او على انه على توجب الرجوع وان كانت بغير امره فاذا اجد المطلوب الام فان اثبتته الكفيل بالبيعة قضى له بالرجوع والا كان له تحليف المطلوب على عدم الامر فان نكل قضى عليه بالنكول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غصب منه آخر فرسا فوجد المغصوب منه شيخ القبيلة التي منها ذلك الرجل الغاصب للفرس فاخبره بذلك فاجابه ذلك الشيخ بان الرجل الغاصب من قبياته وانه غصب الفرس وانه ضامن له تلك الفرس ضمان غرم بحضرة بيعة عادلة فهل والحال هذه تلزم الضامن المذكور الفرس أولا (اجاب) تصح الكفالة بالمغصوب لانه مضمون بنفسه حتى اذا هلك يجب عليه الضمان اذا القيمة تقوم مقامه فامكن ايجابه على الكفيل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد ان يفر من مصر الى بلده فكتب له شيخ طائفته وثيقة بالضمان للديوان حكم العادة التجارية واعطيت له تذكرة وسافر ثم بعد مدة حضرت زوجته من بلده وادعت بان لها على زوجها المذكور دينما وتريد اخذه من شيخ الطائفة المذكور متعللا بانه ضامن للديوان عند السفر فهل لا تجاب لذلك ولا يكون لها مطالبة بدينها الذي تدعى به على زوجها حيث لم يضمنه لها وما الحكم (اجاب) جهالة المكفول له مانعة من صحة الكفالة فليس لزوجة الغائب مطالبة الضامن المذكور بماتدعيه من الدين على زوجها الغائب والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خبا بضمنه آخر فيما يأخذه من غلة الميرى ضمان غرم ولكنه شرط عليه انه يحسب له في كل ارب قرشين بسبب انه ضمنه فهل لا يعمل بهذا الشرط ولا يكون له مطالبة الخبا بضمنه عليه بعد الشرط المذكور وما الحكم (اجاب) ليس للضامن المذكور مطالبة الخبا بضمنه كروا الله تعالى اعلم (سئل) في رجل كفّل عن آخر مبلغا من الدين باذنه لربه ثم دفع الكفيل في غيبة المكفول عنه الدين ثم بعد حضوره من غيبته طالبه الكفيل بمادفعه عنه لرب الدين فامهله في الدفع فلم يرض الكفيل المذكور فكفله له رجل بالمبلغ فهل اذا غاب المدين يكون للكفيل الاول مطالبة كفيل المدين الثاني بالدين الذي كفله له ويلزم بدفعه له ام لا (اجاب) اذا كانت

١٢
مطلب تصح الكفالة
بالمغصوب

٢١

شعبان
١٣

٢٣

رمضان سنة
مطلب اذا أدى الكفيل
بالامر الدين ملكه فاذا
كفل به شخص صح

الكفالة بامر المطلوب بشرط قوله غنى او على انه على رجوع عليه بما ادى ولا يطالب كفيل أصيلا بمال قبل ان يؤدي الكفيل عنه لان تملكه بالاداء فحيث كانت الكفالة بالامر يادى الكفيل ملك الدين فكان كالمطالب فاذا كفّل به شخص للكفيل صح وكان الاول مطالبة الثاني حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن آخر في مبلغ بامر فطلب منه رب الدين دينه فدفع له قدر ما علم ما من دينه ثم اراد الرجوع على المضمون بما كثر منه متعللا بانه اعطى لرب الدين رجعة لبراءة نفسه فقط وفيها كثر من ذلك القدر فهل لا يرجع الا بالقدر المدفوع ولا يجاب للرجوع بما لا كثر (اجاب) لا رجوع للكفيل المذكور على المدين الا بمادفعه عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر جانب حريم بثمن معلوم وجاء رجل آخر وضمن المشتري الى البائع في الثمن وكتب على نفسه وثيقة بالثمن ثم ان الضامن المذكور انفس ولم يدفع ما ضمن به الى البائع وعند البائع بينة بان الذي اشترى الحريم المضمون لا الضامن فهل يلزم المشتري دفع ثمن الحريم الى البائع ولو كان دفع الى الضامن ولا عبرة بالكتابة المذكورة (اجاب) للبائع مطالبة كل من الكفيل والاصل حيث لم تكن حوالة ولا يبرأ المدين بدفع الدين للكفيل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا من الدراهم غاروقه على ارض زراعة معلومة ووضع الميرثين يده عليه بيزرعها لمدة من السنين ثم اخذها شيخ البلد وردّها للراهن رب الارض ثم مات الميرثين قبل قبض دين الغاروقه وله ابن فطالب الراهن بدين الغاروقه فادعى الراهن انه شرط وقت الرهن ان شيخ البلد ضامن لدين الغاروقه اذا كان صاحبه يطالب به ويده وثيقة بذلك وادعى شيخ البلد على ولد الميت ايضا بان اياه ابراه واسقط حقه من الدين لشيخ البلد ويده وثيقة بذلك فهل يكون لابن رب الدين مطالبة الراهن بدين الغاروقه ولا يسقط الدين عن الراهن ولو ثبت ان رب الدين ابرأ شيخ البلد عن الدين واسقط حقه عنه ويجوز للمدين على دفع الدين والحال هذه (اجاب) ابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فلوارث رب الدين المذكور مطالبة المدين بما عليه من الدين الثابت شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه لآخر مبلغ من الدين طالبه به رب الدين وتنازع معه في شأنه فحضر رجل وكفله لرب الدين باذن المدين وكتب على الكفيل وثيقة به فهل اذا دفعه المدين لرب الدين ثم ادعى بعد ذلك رب الدين على الكفيل بالدين المذكور وطالبه به في غيبة المدين ثم حضر واثبت انه دفعه له وخلصه به بشهادة البيعة الشرعية يبرأ الكفيل ويمنع رب الدين من المطالبة به ولا عبرة بالوثيقة المكتوبة بالدين المذكور التي على الكفيل (اجاب) الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة كما ان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كما لو وحيث كفّل الرجل المذكور وكتب على نفسه وثيقة بالدين فان لم يشترط براءة الاصيل لا يكون لرب الدين مطالبة الكفيل به بعد تحقق اداء الاصيل بالوجه الشرعي وكذا لو اشترط لاستيفاء حقه بالتبرع من المحيل والله

١١

شوال

٢٨

ذي القعدة

٦

٩

تعالى أعلم (سئل) في رجل كفّل آخر في دين عليه له وبنت كفّالته على يد القاضي ثم بعد ذلك حضر رب الدين عند الكفيل وفكّكه من الكفالة وقال بحضرة بينة شرعية فهل تنسخ كفالة الكفيل بذلك وليس لرب الدين مطالبة بعد ذلك بشي من الدين (أجاب) ببر الكفيل عن الكفالة ببراءة رب الدين له منها والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان المدارس عن حادثة محصلها ان رجلين مقاولين لتوريد الحجر الدبش لعمارة المحصورة التزاما لميري بتوريد كذا كذا اقنطارا من الحجر في كل يوم لهذه العمارة والمراد ان يضمهما رجل في هذا التوريد وهذه المقاوله ضمان غرم فهل تكون هذه ضمانه شرعية أولا (أجاب) قد اطاعنا على ما سطر به هذا الرقيم والاقادة عن ذلك ان هذه الكفالة على هذا الوجه غير صحيحة بمقتضى اصول الشريعة الغراء لان ما ذكره عقد فاسد واجب النقص شرعا وليس على الاصيل بسببه وجوب التسليم ولا ضمان العين المبعة على هذا الوجه حتى يلتزمه الكفيل اذ من شروط الكفالة كون المالك قول به مضمونا على الاصيل بحيث يحجر الاصيل على تسليمه كما في الهندية عن الذخيرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا في نظير حقوق النكاح وفي نظير نفقة لها باولاده من الذين لم يباغوا من الخيانة مدة معلومة وضمنها المطلقة لرجل ضمان حضوره بحضرته الهى وأولاده منها وقت الطلب فهل اذا حبست في دين عليها في غير بلد المطلق وطلب منه المطلق احضارها باولادها ونذر عليه ذلك كليا لا يكون لمطلقها تكليفه بشي يجز عنه بل يذهب معه الى المحل الذي حبست فيه ويعلم به واذا خرجت من الحبس بعد ذلك وبحت وفتش عليها فلم يجدها بعد البحث والتفتيش عليها غاية جهده لا يلزمه شي سوى ذلك لاسيما ولم يكن عليها دين مطلقا ولا يعلم مكانها ولا يلزم الضامن المذکور احضارها حيث كان مكانها غير معلوم (أجاب) ليس للزوج مطالبة الرجل المذکور باحضار مطلقته حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه لاخر مبلغ من الدراهم فضمنه أخوه لرب الدين ضمان غرم وكتب بالضمان وثيقة مضمونها اقروا وعترفوا شهد على نفسه فلان بن فلان انه ضمن وتكفّر أخاه فلان ابن والده الى فلان في مبلغ وقدره كذا واذا تأخر فلان في قرش واحد من المبلغ يكون مطلوبا منه واشهد على نفسه جماعة وشغل الوثيقة باسمه وختمه فهل اذا قبل رب الدين الكفالة ثم مات الضامن وترك بيتا مملوكا له يكون لرب الدين أخذ المبلغ المذكور به من تركته وينساع البيت لوفاء دين الكفالة حيث لا وفاء لدين الكفالة الا من البيت المذکور ويقدم دين الكفالة على الورثة (أجاب) لا تبطل الكفالة بالمال بموت الكفيل به ويقدم دين الكفالة على الارث حيث تحققت الكفالة بالمال شرعا يكون لرب الدين استيفاء دينه من تركه الكفيل مقدما على الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شريكين ادعى احدهما على رجل اجنبي بانه ضمن له شريكه بمبلغ معلوم من المال المشترك بينهما ضمان غرم وان المضمون قد مات

٢٣ ١٢٦٥
صفر
١٥ ١٢٦٦
جادی الاولی
٩ ١٢٦٦
١٠ ١٢٦٦
مطلب لا تصح الكفالة
بمال الشركة الا اذا
انقلب دينها بها

مفلسا لا تركه له ويريد تغريم الضامن للمبلغ المذکور الحال ان الضامن مفلس ايضا ولا مال له فهل لا تكون هذه الكفالة صحيحة ولا يبالغ الكفيل بشي من هذا الدين والحال هذه (أجاب) مال الشركة في يد الشريك امانة فلا تصح الكفالة به الا اذا انقلب دينها في ذمة أحد الشريكين قبل الكفالة له فيه فكفله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالبيعة الشرعية فطلبه منه فجزع عن دفعه له فضمنه آخر على انه يدفع له كل شهر قدر ما معلوما وضمن الضامن رجلا آخر على انه اذا لم يوف الضامن الاول يدفع الضامن الثاني ما قسط عليه ثم دفع الضامن الاول بعض الدين ومات قبل دفع الباقي والحال ان الدين المذکور معلوم للضامن الاول والثاني وكذلك التقسيط معلوم للضامن الاول والثاني فهل يكون لرب الدين مطالبة الضامن الثاني بباقي التقسيط اذا ثبت ذلك (أجاب) اذا وقعت الكفالة بالمال صحيحة يكون لربه مطالبة الكفيل وكفيله به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له وكيل يقبض له اجرة اما كنه فرفعه من التوكيل وله عنه مائة من الاجرة التي قبضها فدخل رجل بينهما بالصلح واستأجر الوكيل من موكله الامكنة المذكرة وتعهده الرجل المصالح بالوكيل المذکور وتكفل بيده للوكل وتعهده الوكيل المذکور ان يمدد على قيد الحياة ومستأجر الامكنة المذكرة كورة يدفع المستأجر ما عليه من الاجرة تقسطا كل شهر منه كذا وما يقبضه من الاجرة المستقبلة يدفعه للمالك شهر ابراهيم وان تأخر عن دفع ذلك ترفع يده عن الامكنة ويقوم المستأجر المذکور بدفع ما عليه من جميع الاجرة القديمة والحديثة للمالك المذکور فهل اذا تأخر عليه شي من الاجرة ولم يوف بدفعها الا من القديمة ولا من الحادثة ورفع المالك يده عن الاماكن المذكرة كورة وأمر الرجل الذي كان سببا في الصلح بقبض الاجرة من السكان وصار يقبضها ويدفعها للمالك كما حكم أمره ثم بعد نحو سنتين أراد ان يطالبه بما تأخر على وكيله من دين الاجرة متعللا بانه كان سببا في الصلح بينهما على الوجه المذکور لا يكون له ذلك حيث لم يثبت انه ضمن له شي أعما عليه من دين الاجرة غير انه تكفل له بيده ضمان حضور (أجاب) ليس لرب الدين مطالبة الكفيل المذکور بدينه اذا لم يثبت انه كفيل به بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر قدومه معلوما من الدراهم ليعمل فيه مضاربة والرجح بينهما وكفل العامل رجل لرب المال بمادفعه للعامل المذکور فهل اذا تاف المال تحت يد العامل وأراد رب المال الرجوع به على الكفيل لا يجاب لذلك لولا تكون الكفالة بمال المضاربة صحيحة (أجاب) مال المضاربة في يد المضارب امانة ولا تصح الكفالة به بغير الامانات فليس لرب المال مطالبة الكفيل بما هلك من المال في يد المضارب بناء على هذه الكفالة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشتروا بضاعة من رجل بثمن في الذمة على ان كلا منهم يدفع ثلث الثمن فدفع أحدهم بعض ما عليه وبقي البعض بذمة فضمنه أخواه فيه

٢٦ ١٢٦٦
مطلب لرب الدين مطالبة
الكفيل وكفيل الكفيل
جادی الثانية
١٨ ١٢٦٦
ذی القعدة
١٠ ١١٦٦
مطلب لا تصح الكفالة
بغير الامانات ومنها
مال المضاربة
ربيع الاول
١٤ ١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧ ٣

جادی الاولی

١٢٦٧ ٢

شوال

١٢٦٧ ٥

ذی الحجة

١٢٦٧ ٢٢

مدایب لا تصح كفالة
الوارث عن ميت مفلس

١٢٦٧ ٢٣

هل اذا حصلت مخاطبة من المالكين يكون له الرجوع على عياله ومطالبة عياله
له بذمة (اجاب) لرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل بعد تحقق الكفالة
بالمال شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على أشخاص ديون فطلب منهم
وجسهم عليها فخاص شخص وضمن الديون ضمان غريم وكتب على نفسه وثيقة بذلك
مكاملة الشهود على العادة فأتى رب الدين فطالبته ورثته الضامن بذلك المبلغ فطلب
الضامن الوثيقة فلم توجد فلما تحقق عنده ضياعها أنكر ذلك والحال ان الشهود
موجودون يشهدون بتطبيق ذلك وانه ضامن لتلك الديون ضمان غريم فهل والحال
هذه يكون له من ماله ما يضمنه بعد شهادة الشهود والعدول عليه بطبق ذلك (اجاب) لورثة
الدائن مطالبة الكفيل المذکور بما ضمنه من الديون بعد تحقق الكفالة بها بالوجه
الشرعي ولا يتوقف الزامه على وجود وثيقة بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأه لها
مبلغ من الدراهم عند زوجها اقترض كفله به أخوه فهل اذا دفع لها الكفيل بعينه يكون
لها مطالبة كل من الاصيل والكفيل بالباقي (اجاب) لرب الدين مطالبة كل من
الاصيل والكفيل بالدين بعد تحقق الكفالة به بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عليه دين لا آخر ومات المدين فله لا تر كفه فهل اذا اراد رب الدين مطالبة
أخي المدين بدينه متعللا عليه بانه كان ضمنه له لا يجاب لذلك لعدم صحة الكفالة والحال
هذه او يكون له مطالبة به (اجاب) لرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل
اذا ثبتت الكفالة عليه بالوجه الشرعي حال حياة المالك فلو املوا كفه أخوه بعد موته
مفلسا فلا مطالبة عليه لتصریحهم بعدم صحة الكفالة ولو من الوارث عن ميت مفلس
لسقوط الدين بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأه لها دين عند أخرى بديل حلي
كانت استهلكته هذه الأخرى وعرضتها بديل على يدو كياها والتمت لها بدفعه طائفة
مختارة بتراضيها على ذلك وضمنه لها زوج الأخرى وتكفل لها بدفعه ثم مات الضامن
الكفيل المذکور عن تر كفه ورثة فهل يكون لصاحبة الدين المذکور مطالبة كل من
المرأة التي عليها الدين ورثة الكفيل (اجاب) اذا تحققت الكفالة ببدل ما استهلك
يكون للمكفول له مطالبة كل من الاصيل والكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن زوجها واولادها واختها وقسمت تر كتبها بينهم ومخرج في شأن ذلك دفتر قسام
بختم القاضي بعد ان أخذ كل ذي حق حقه وغاب الزوج ولم يعلم مكانه فادعى رجل على
الام بانه كان تزوج بنتها التي ماتت وقسمت تر كتبها من نحو خمس عشرة سنة وطلب
منها احضار الزوج الغائب لاجل ان يدعى عليه بما أخذه من تر كتبها فهل لا يجبر على
ذلك ولا يلزمها احضاره بدون ثبوت كفالة لاسيما وقد تزوجت بنتها المذكورة بنحو
ثلاثة من الأزواج والبعض طلقها والاخير ماتت معه وأخذ ميراثها منها ويدعى بوجود
عالم بذلك وسا كتلم يدع ولم ينزع في شيء من ذلك المدة المذكورة من غير مانع شرعي

(اجاب)

ربيع الاول سنة

١٢٦٨ ٢٢

١٢٦٨ ٢٥

جادی الثاني

١٢٦٨ ١١

محرم

١٢٦٩ ٥

١٢٦٩ ٢٤

مطلب الكفالة بلا اذن
او اجازة لا توجب الرجوع
بما اداها المكفيل

ربيع الثاني

١٢٦٩ ١٨

(اجاب) لا تجبر الام على ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين
على جماعة تسكفل له به رجل وكتب عليه به وثيقة شرعية بخطه وختمه فهل يكون لرب
الدين مطالبة كل من الكفيل ومن عليهم الدين بدينه المذکور (اجاب) لرب الدين
مطالبة كل من الاصيل والكفيل بدينه حيث ثبتت الكفالة شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في ثلاثة رجال عليهم دين لا آخر بموجب عسك بتخصيص كل منهم بما عليه
من الدين وضمن كل منهم مالا آخر ضمان غريم وان كل من حضر منهم يدفع ما على
الاخر فدفع أحدهم ما عليه من الدين فهل لرب الدين مطالبة بما على الآخرين من
الدين بحكم الكفالة كماله المطالبة عليهم ما اوضحا حيث كانت كفالة كل منهم مالا آخر
ثابتة بالبينة الشرعية (اجاب) لرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل به حيث ثبتت
الكفالة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفل أخا في دين عليه له ثم بعد مدة اراد
الدين دمه الكفيل من الكفالة بالبينة الشرعية يبرأ الكفيل من الكفالة (اجاب) اذا اراد
الدين الكفيل من الكفالة ان يبرأ دون الاصيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين
شرعي على آخر كفل به رجل له بدون اذن واجازة من المدين فهل اذا أدى الدين لربه بهذه
الكفالة لا يكون له الرجوع على المكفول منه والحال هذه (اجاب) الكفالة بلا اذن او
اجازة المذکور عنه في المجلس قبل قبول الغائب وان صحت لا توجب الرجوع عما اداها الكفيل
ويكون متبرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لرجلين بضاعة بمثل معلوم لاجل
معلوم وكتب عليها سند بذلك قال في المطالب من الواضعين اسماءهم واختامهم فيه
مبلغ معلوم وقدره كذا الاحل كذا معينا ثم بعد ذلك طلب البائع منهما ان يكتباني
السند بانهما متضامنان متكافلان فاجابه أحدهما وامتنع الآخر من ذلك فهل اذا ترتب
على من كتب على السند بانهما متضامنان متكافلان مبلغ وأراد البائع ان يطالب به
الاخر الذي لم يكتب على السند لا يجاب لذلك حيث لم يثبت بوجه شرعي ضمانه لما على
الاخر (اجاب) ليس لرب الدين المذکور مطالبة أحد مدنيه بما على الاخر حيث
لم يثبت كفالة به شرعا نعم لو كان الدين المطالب به بعض المكفول به من احد الرجلين
يكون لربه المطالبة به عن تحققت منه كفالة دون الاخر الذي لم يكفل والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل عليه دين لا آخر اقراره بحضرة بينة شرعية وطلب من رب الدين ان
يقسطه عليه وان يحضره ضامنا به فاجابه رب الدين لذلك وضمنه له رجل ضمان غريم
وضمن الضامن له رجل أيضا ودفع الضامن بعض الدين لرب الدين باذن المدين فيه مدة
أنكر المدين الدين يبرأ بذلك ابطال الضمان فهل اذا تصادق كل من المدين والضامن
على الدين وانهما ضامنان به بشهادة البينة الشرعية ودفع أحد الضامنين بعض الدين
لا يعتبر انكار المدين ذلك ويكون لرب الدين مطالبة كل من المدين والضامنين والحال

جادی الاولى سنة

٤
١٢٦٩
مطلب على الكفيل
بالنفس احضار المكفول
اذا علم مكانه والا فلا
١٣
١٢٦٩

١٩
١٢٦٩

جادی الثانية

٩
١٢٦٩
مطلب بحاص رب
الدين غرماء الكفيل
في تركته
ذی الحجة

١٨
١٢٦٩

مجموع

١٥
١٢٧٠
مطلب تعلق الكفالة
بشرط متعارف صحيح

هذه (اجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيلين بدينه اذا اثبت مدعا ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشهد على نفسه انه ضمن رجلا الى ان تم دعواه التي بينه وبين رجل آخر على انه ان فر هذا الرجل المضمون هاربا يكون ملزوما باحضاره وكفل هذا الرجل الذي ضمن رجل آخر فاذا يكون الحكم في هذه الكفالة هل يحكم بحكمها أولا واذا قلتم بحكمها وفر المضمون هاربا ولم يعلم مكانه وتعدر على الكفيل احضاره فهل يحكم باحضاره أولا (اجاب) تصح الكفالة بالنفس وعلى الكفيل احضاره للمكفول له اذا كان مكانه معلوما والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في كفيل عن وارث ميت بما يظهر على تركته ورثته من الدين فجاء رجل يدعي الوكالة عن شخص وان اوكله ديننا على الميت المذكور فهل اذا لم يثبت ذلك الوكيل وكالته ودين موكله لدى المحاكم الشرعي لا يطلب من الكفيل شيء من الدين (اجاب) لا مطالبة على الكفيل المذكور والحال هذه على ان الكفالة لا تصح مع جهالة المكفول له او المكفول عنه ولا يضر جهالة المال المكفول به بخلاف النفس المكفول بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لا آخر بيع فلانا القدر الفلاني من الطرابيش بالقدر الفلاني من الثمن وعلى ضمانه فباعه وبعد البيع قال على ضمانه بالثمن المذكور ثم افس المضمون ومات الضامن وله تركته فهل اذا اثبت البائع المضمون له الضمان بالبينه الشرعية يكون له المطالبة في تركته الضامن المتوفى واذا كان على الميت الضامن دين آخر يكون للمضمون له محاسبة الغرماء (اجاب) لرب الدين مطالبة كل من مدينه ومن الضامن حيث ثبتت الكفالة بالوجه الشرعي واذا مات الكفيل بالمال لا تبطل الكفالة فرب الدين المطالبة في تركته الكفيل ويحاصص فيها كباقي غرمائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن آخر في مبلغ معلوم من الدين ودفع منه جانباً ثم مات الضامن عن ورثة وتركته فهل يكون لرب الدين اخذ باقي دينه من تركته الضامن وتجب الرتبة على دفعه من التركة حيث كان المضمون مفلسا لا مال له (اجاب) لا تبطل الكفالة بالمال بموت الكفيل ولرب الدين اخذ دينه من تركته بعد ثبوت الكفالة بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ضمانه حاصلها قد ضمنت جناب المعلم منقربوس في كونه يوفي المبلغ في هذا الميعاد واذا ما اوفاه اولم احضرته في الميعاد فكون ملزوما بأداء المبلغ المعين بجوابه فهل اذا عجز المديون عن الوفاء واحضر ولم يوف يكون الضامن بهذه الالفاظ ملزوما أم لا (اجاب) تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح وما تفيد هذه الالفاظ بحسب مدلولها مع ما فيها من اللحن كادخال لم على الفعل الماضي في قوله اولم احضرته ورفع خبراً كون ان الضامن يكون ملزوما بالمال عند عدم ابقاء المديون ولو احضر المكفول لانه علق الزام نفسه بالمال على أحد الشرطين وهما عدم ابقاء وعدم الاحضار في الميعاد فاذا وجد أحدهما الصادق بعدم ابقاء ولو لم يوجد الآخر وهو عدم

الاحضار

سنة محرم

الاحضار بان وجد الاحضار تحقق الجزاء وهو لزوم المال لوجود الشرط فكأنه قال ان لم يوجد الا بقاء منه فانه ملزوم وان لم يوجد الاحضار فانه ملزوم فقد الزم نفسه بالمال عند تحقق أحد الشرطين كما تفيد الواو التي لا أحد الشرطين فان جعلت او بمعنى الواو وكان ذلك في مثل هذا المقام متعارفا بحيث لا يفهم منها الا معنى الواو عرفا برى الضامن باحضار المضمون وان وجد عدم ابقاء لانه يكون ملزوما كفالة بعدم ابقاء من المديون وعدم احضاره فلا يصير كفيلا بالمال الا اذا وجد الشرطان معاً لان المعلق على شئين لا يتحقق بوجود أحدهما فقط لكن هذا يتوقف على تحقق ان هذه الالفاظ لا يفهم منها عرفا الا ما ذكرناه آخر اذ لنظر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر فدفعته زوجة المدين بعض الدين لربه وتكفلت له بالباقي الا آخر بحضرة بينة ثم بعد ذلك مات المدين عن زوجته الكفيلة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبتت الكفالة من الزوجة بالبينه الشرعية تجبر الزوجة الكفيلة على دفع ما بقي من الدين لربه (اجاب) نعم تجبر على دفع ما بقي بذمتها بسبب الكفالة لربه حيث كانت الكفالة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وعليها دين له فبعد التزوج بغيره طالبها بالدين المذكور فضمن الذي تزوجها المدين لطلقها وتكفل به بحضرة بينة شرعية فهل اذا كان الدين ثابتاً وثبت مذكرو من الكفالة يكون لرب الدين مطالبة كل من الضامن والمضمون به (اجاب) نعم يكون للدائن مطالبة كل من الكفيل والمكفول بالمال بعد تحقق الكفالة بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه كفل له مالا معلوما على رجل غائب فادعى المدعي عليه دعواه ويريد ان يقيم البرهان على ان له المال المذكور وعلى المدين الغائب ويطلب الكفيل المدعي عليه فهل لا تسمع دعواه على المدعي عليه ولا يقبل برهانه حتى يحضر الغائب ويثبت عليه ما يدعي به (اجاب) اذا ادعى رجل على آخر ان له على رجل غائب كذا من المال وان هذا المحاضر كفيل عنه بأمره وبره على ذلك قضى له عليه ما ادى على الغائب الاصيل وعلى المحاضر الكفيل ولو برهن انه كفل عنه هذا المال بلا أمر الغائب قضى على الكفيل فقط والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متروكة برجل وقرر لها عليه نفقة وكسوة وخافت منه ان يسافر ولا يترك لها النفقة وطلبت منه ان ياتي لها بكفيل يكفلها في النفقة والكسوة المقررة فهل يجيبها القاضي الى ذلك (اجاب) نعم يجيبها القاضي الى كفيل بنفقة الى شهر على قول أبي يوسف وعليه الفتوى والتقدير بشهر عند عدم العلم بقدار غيبته فلو علم انه يغيب أكثر من شهر أخذ بقدره كما في رد المحتار من النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر وكفله به آخر لرب الدين ومات الكفيل عن ورثة فهل يكون وب الدين بخيرا بين طلب ورثة الكفيل والمدين به واذا اختار أخذ الدين من مدينه وأراد حبه عليه يحجب لذلك (اجاب) نعم لرب الدين مطالبة المدين وورثة

٢٥
١٢٧٠

شوال

١٦
١٢٧٠

مطلب برهن على أن هذا
الحاضر كفيل عن
الغائب بأمره وعلى الدين
قضى له على المحاضر
والغائب الخ

٢١
١٢٧٠

٢٤
١٢٧٠

مطلب يؤخذ كفيل
بالنفقة الى شهر وان علم انه
يغيب أكثر أخذ بقدرها
ذی القعدة

٢٣
١٢٧٠

الكفيل من تركه بدنه حيث لا مانع وله حبس المוסر بدنه الحال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل ضمن لا يخرج لاضمان حضور وسلم له طائعا مختارا بحضرة بينة وبعد
التسليم اشترى منه بخلا بمن معلوم وقبضه البائع ووضع المشتري يده على الفحل وصار
ينتفع به مدة والا ن يدعي خصمه ان الضمان كان ضمان غرم وانه باع له الفحل بالاكرام ولا
بينة له على دعواه فهل لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ويكون الحق في الفحل
للمشتري (اجاب) لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل كفل ماعلى أبيه من الدين لانس باذنه ودفع عنه الدين لاختصاصه بامره
ومات الاب عن ورثته وتركه فهل يكون لابنه الكفيل أخذ ما دفعه عنه في هذه الحالة من
تركته (اجاب) اذا ادى الكفيل بامر المسكول عنه يكون له الرجوع عليه وله أخذ ذلك
من تركته المسكول عنه حيث لم يأخذ له حال حياته اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن آخر ضمان غرم لا يخرج بمعلوم من الدين ثم
بعد مدة حضر رب الدين الى الضامن وطالبه بحضور المضمون ثم حضر الضامن
المضمون لرب الدين وسأله وأقاله من الضمانة بشهادة بينة شرعية فهل يبرأ الضامن
بأقالة رب الدين له وليس له مطالبة الضامن بشيء بعد ثبوت ذلك لدى الحاكم الشرعي ولا
عبرة بأنكار رب الدين ذلك (اجاب) نعم يبرأ الكفيل بذلك اذا تحققت البراءة من
الكفالة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل رشيد منفرد في معيشة
وحده وله أم منفردة في معيشة وحدها فزوج الرجل المذكور أمه أو أدخل بها أمه وكث
معها مدة من السنين فبعد ذلك أخذ الرجل المذكور بعض حلي من زوجته وبعض
دراهم وغاب غيبة لا يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وتريد الزوجة المذكورة أن تطالب
أم الزوج بما أخذته من زوجته فهل والحال هذه لا تجاب الزوجة لذلك بدون ضمان
وكفالة شرعية (اجاب) نعم لا تجاب الزوجة لذلك اذا كان الامر كذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل موسر له ابن في عائلته لا مال له ولا كسب فزوجه الاب من ماله امرأة
وتكفل بنفقة الاب ودخل بها الابن في بيت أبيه ثم بعد ذلك غاب الابن ولم يعلم له محل
فهل والحال هذه يجبر الاب على نفقة زوجة ابنه الغائب حيث تكفل بها (اجاب) اذا
تحققت كفالته عن ابنه بنفقة زوجته بالوجه الشرعي يكون لما مطالبة بها مع غيبة
الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع عمه وأبيه في معيشة واحدة ولم يكن للرجل
المذكور مال خاص به زوج العلم المذكور ابن أخيه المذكور بامرأة على صداق معلوم
القدر والترم العلم بالمقدم والمؤخر من الصداق بحضرة بينة شرعية قد دخل الزوج بالزوجة
المذكورة وعاشا مدة ثم مات عنها وعن عمه وأبيه فهل يجبر العلم المذكور على دفع
مؤخر الصداق لزوجة ابن أخيه المذكور حيث التزم به عند العقد اذا ثبت ما ذكر
(اجاب) اذا ثبتت الكفالة بالمهر عن الزوج من العلم يكون للزوجة مطالبة الكفيل بما

٢٨

محرم

٢٦

مطلب أدى الكفيل
بامر الكفول عنه له
الرجوع عليه وأخذه
من تركه

٢٧

صفر

٢٠

٢٤

جادی اولی

١٢٧١

١

كفل

كفل به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابط خانه بما حصله انه من
مقتضى الافادة الواردة من ديوان المهمات بخصوص محمد الضاحي الخزنجي الذي ظهر
عليه عجز مبلغ جسم وصدر الحكم من مجلس العسكرية بديوان الجهادية ببيع املاك
الضامن له عبد الاطيف الخيمي بسبب انه لم يوجد عنده ما يجزى تسديدا على
الخزنجي وما سبق بعد ذلك يطلب سداده من المصدقين عملا بما تدون بالاوامر الصادرة
ولما انتهى من اداء الحصة التي للضامن بحمام صنف حصل التوقف من الضامن بقوله
انه قدم عرضا للاعتاب بالتظلم ولم يصدر أمر بفسخ الحكم الاول ويريد حضرة ناظر
المهمات طلب الدلائل وصاحب الحصة والمشتري ومن يلزم من الشريعة لاجل تحرير
حجة المبيعة وتخطية الشريعة وردت الافادتين مثل هذا الاستفتاء عنه من خصائص
حضر تكم وليكون الضامن لادب من متوقفا في السماح للمشتري وهو مديون للمري اقضى
الحال الاستلام هل يوجد وجه لتقرير المبيعة من الشريعة للمشتري بدون سماح من
صاحب الحصة اذ هو مديون للمري وقصد بذلك المارة عن قادية الحق (اجاب) لقد
اطلعت على خطاب حضر تكم هذا وما به صار معلوما ومن حيث ان القصد افادة الحكم
الشرعي عن بيع الحصة التي هي عملا لكفة للضامن في الحمام المذكور مقابل ما هو
مطلوب منه بسبب هذه الضمانة حيث لم يوجد له ما يوفي منه المطلوب من المضمون للمري
فن حيث ان ذلك يتوقف على معرفة كيفية الضمانة وصحتها وهل تحقق على المضمون
ما يوجب الزام الضامن بدفعه حتى تعطى الافادة عن بيع تلك الحصة بدون رضاه
وعدمه اذ الحكم الشرعي انه لا يباع عليه ذلك بدون رضاه الا اذا كانت تلك الضمانة
صحبة شرعية وتحقق على المضمون ما يوجب الزامه والزام ضامنه بدفعه ما عليه من دين
صحيح أو غصب لمال المضمون له اقتضى الحال تحريره لكي يصير احالة ما ذكر على حضرة
منا لا فندی وايضا حقيقة هذه القضية وكيفية الكفالة وكيفية الزام المضمون
والضامن فان تحقق عندها كفالته شرعية وان الكفيل والمسكول له لزوجان بهذا
الامر وان بذمة المديون ديننا صحيحا باع القاضي على المسكول او الكفيل فيما عليه من
الدين كل ما لا يحتاجان اليه في الحال لوفاء الدين ان امتنع عن الاداء والبيع بانفسهما
ويبدأ في البيع بالاسر فالاسر والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين
ثابت شرعا فقبضه رب المال فطلب المدين رجلا ليضمنه ويخلصه من السجن فضمن
الرجل الدين باذن المدين ضمان غرم وكتب بذلك وثيقة على يدي بينة ثم بعد ذلك مات
الضامن وله تركه فهل يمكن رب المال من اخذ ماله من التركة ولا يمنع وترجع ورثة
الضامن على المضمون حيث كان الضمان بأمره (اجاب) اذا كانت الكفالة بالمال
ثابتة صحيحة وسات الكفيل عن تركه يكون لرب الدين أخذ دينه من تركه الكفيل
بالمال كما ان له مطالبة الدائن المسكول فاذا ادعى ورثة الكفيل الدين عن جهة الكفالة

شعبان

١٢٧١

مطلب يباع على المديون
أصليا أو كفيلا كل
ما لا يحتاجه في الحال
ان امتنع عن الاداء
والبيع بنفسه

محرم سنة

يكون لهم الرجوع به على الدائن المكفول حيث كانت الكفالة بآمره والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل كفّل آخر في دين عليه لرجل وسافر المديون الى جهة بعيدة وغاب مدة
من الزمان قبل وفاء الدين فطالب صاحب الدين من الكفيل وفاء الدين فدفع له مبلغا
منه ومات الكفيل ثم حضر المديون فهل يسوغ لرب الدين مطالبة المدين بما بقي (أجاب)
الكفالة توجب مطالبة المكفول له بدنيته من كل من الكفيل والمكفول ما لم تشترط
براءة المكفول فانها تكون حوالة فاذا كانت كفالة محض لا يبرأ المكفول بها عن الدين
والمطالبة وحينئذ يكون للمكفول له أخذ باقي دينه من مديونه حيث كان حالا كماله ان
يطالب وورثة الكفيل به بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفّل آخر بمبلغ
معلوم من الدراهم ومات المكفول قبل أدائه عن ورثته وعن تركته فهل يكون لرب
الدين مطالبة الكفيل وورثة المكفول بالدين المذكور (أجاب) نعم يكون للدائن
مطالبة كل من الكفيل وورثة المكفول من تركته بدنيته حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ابن وعليه بعض دراهم لرجل أجني ولم يترك تركته أصلا فكتب
رب الدراهم وثيقة على ابن الميت ان يدفع له الدراهم عن كل شهر كذا على زعمه انه يلزمه
دين أبيه والحال انه لم يكفل له بالدين قبل موت أبيه فهل والحال هذه اذا ثبت أن المدين
لم يترك تركته أصلا لا يكون لرب الدين مطالبة ابن الميت بشئ من الدين ولا عبرة بالوثيقة
التي كتبها رب الدين عليه بعدموت أبيه (أجاب) صرح علماؤنا بأن الكفالة لا تصح
بدن ساقط ولومن وارث عن ميت مفلس الا اذا كان به كفيل أو رهن أو ظهر له مال
فتصح بقدره أو بحق الميت دين بعدموته فتصح الكفالة به بان حفر بئر على الطريق
فتلف به شئ بعدموته لزمه ضمان المال في ماله وضمنان النفس على عاقبته لثبوت الدين
مستند الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة وهذا عند الامام وصحاحها
مطلقة تظهر له مال أولا كما في الدرر في رد المحتار على قوله الا اذا كان به كفيل
أو رهن يعني ان الدين يسقط عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته أو رهن
قال في البحر قيد بالكفالة بعدموته لانه لو كفّل في حياته ثم مات مفلسا لم تبطل الكفالة
وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يبطل الرهن الى آخر ما ذكره ومنه يعلم حكم كفالة
الابن المذكور عن أبيه المذكور بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وله منها صغير مفروض لها نفقة مقدرة على الزوج المطلق فتجبد مدعى زوجها
المذكور قدر معلوم من الدراهم فرفعه لدى قاضي الناحية وجبته فضمنه رجل آخر
ضمان غرم ومات الضامن قبل دفع القدر المضمون فهل والحال هذه يتعلق القدر
المضمون بترك الضامن يؤخذ منها بعدموته (أجاب) المرأة المذكورة بالخيار ان
شاءت أخذت من تركه الضامن انفقها ضمان غرم وان شاءت أخذت دين النفقة من
زوجها المطلق والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وعليه

٩
١٢٧٢
مطلب للمكفول له مطالبة
كل من الكفيل
والمكفول ما لم تشترط
براءة المكفول
ربيع الثاني

٢٤ ١٢٧٢

جادي الاولى

١٨ ١٢٧٢



رجب

٨ ١٢٧٢

رمضان سنة

دين لأجنبي ولم يترك تركته أصلا فحضر رب الدين ودفع لوارث المدين قدرا معلوما من
الدراهم قرضا وكتب عليه وثيقة به وبما على مورثه من الدين والحال انه لم يتكفل له
بالدين قبل موت مورثه فهل والحال هذه اذا ثبت ان المدين لم يترك تركته أصلا لا يكون
لرب الدين مطالبة الوارث بشئ من الدين الذي على مورثه ولو التزم به بعدموته وقدمات
المورث مفلسا (أجاب) المصريح به عدم صحة الكفالة ولومن وارث عن ميت مفلس
اسقوط الدين بموت المدين مفلسا والكفالة لا تصح بدني ساقط والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له دين عند آخر أراد رب الدين حبس المدين على دينه فتكفله رجل كفالة حضور
وقت طلبه ولم يتكفل المكفيل بالدين لربه فهل اذا أراد رب الدين ان يلزم الكفيل بالدين
الذي على المدين لا يجاب لذلك حيث كانت الكفالة كفالة حضور لا كفالة مال
(أجاب) لا يلزم كفيل النفس بالمال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له عند آخر مقدار معلوم من الدين وبه سند وضامن ضمان غرم ومات المدين وخلف
تركة وورثة فهل يكون لرب الدين مطالبة الضامن بدنيته ان شاء ومطالبة ورثة المدين
(أجاب) لرب الدين مطالبة كل من الكفيل وورثة المدين بدنيته اذا كانت الكفالة به
ثابتة بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عيّل عبد انجز
عقده لوجه الله تعالى بدون مقابلة شئ وصار المعتق المذكور مالكا لنفسه يتصرف في
اموره كيف يشاء ومضى على ذلك مدة من السنين ثم الا أن غصب المعتق المذكور من
آخر عينا من الايمان وتصرف فيها بالبيع لرجل آخر وقبض ثمنها منه ثم انصرف منه
استحقاقها من يد المشتري وانتهى بالبيعة الشرعية فأراد المشتري الرجوع بثمنها على اليد
المذكور فهل والحال ما ذكر لا يجاب لذلك بل يكون رجوعه بالثمن الذي دفعه على
المعتق الغاصب فقط وليس له مطالبة السيد بشئ من ذلك (أجاب) لا مطالبة على المعتق
بما وجب على عتيقه بعد العتق بدون كفالة شرعية والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عليه دين لا آخر اذن لرجل ان يدفعه عنه ويرجع به عليه وضمن للدافع ما دفعه
عن الآخر رجل ثالث ثم دفع المأذون له الدين لصاحبه بعد الاذن والضمان فبات
الضامن بعد الضمان والاذن والدفع فهل والحال هذه يصح الدافع رجع على المدين
الاصلي وبين ان يرجع على تركه الضامن (أجاب) نعم اذا تحققت الكفالة الشرعية
بالمال المذكور ودفع المأمور على الوجه المسطور يكون لرب الدين الخيار في مطالبة كل
من المدين وتركه الكفيل ويشهد لذلك ما في رد المحتار عن الخاتبة قال لغيره ادفع الى فلان
كل يوم درهما على ان ذلك على دفع حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الا أمر لم أرد جميع ذلك
كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما يبيع فلانا فهو وعلى يلزمه جميع ما يبيع وهو كقوله لامرأة
الغير كفلت لك بالنفقة ابد ان لم تنفق ابد اما دامت في نكاحه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ابنين وبنين وترك مواشي فاستولى الابن على تلك المواشي وتلفت

١٩ ١٢٧٢

شوال

٢٨ ١٢٧٢

ذي القعدة

٢٥ ١٢٧٢

صفر

٤ ١٢٧٢

ربيع الاول

١ ١٢٧٢

مطلب قال لغيره ادفع
الى فلان كل يوم درهما
على ان ذلك على دفع
كان عليه الجميع
بمنزلة ما يبيع فلانا
فعل

ربيع الاول سنة

المواشي تحت أيديهما بموت وبيع من قبلهما بدون إذن الباقي ولم يوجد من المواشي أثر
لا في بلد هما ولا في غيرهما ثم مات أحدهما مقلبا ولم يعقب أحدا ومات الآخر ملسا عن
اولاد واحد حدثا ولا اولاد لآخر من كسبهم فهل إذا أرادت إحدى عمتهم أخذ حصتها
من تركته أبيها أو قيمتها ولم يوجد من تركته أبيها شيء ولم يترك أخوها شيئا من المال
لا تجاب لذلك وتنع من اتعرض لاولاد أخيها (أجاب) لا تلزم الاولاد بما وجب على
أبيهم وعمهم بضممان ما اتلفاه من نصيب أخيهما المذكورة من مال الاولاد حيث لا تركه
لهم بدون كفالة صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر في شراء المواشي
وبيعها فاشترى مواشي من أناس بأثمان في ذمتهم من بلد فيها صهره أبو زوجته وغاب
قبل دفع الأثمان لأربابها ولم يعد والآن تريد أرباب المواشي البائسون مطالبة صهره
بأثمان مواشيهم متعللين بأن زوجة التاجر عنده والحال أنه لم يكن ضامنا ولا كفילה فهل
لا يجابون لذلك شرعا ولا عبرة به اللهم وإذا أخذوا منه بعضا من مواشيه غصبا يكون عليهم
رد مالها إذا تحقق ما ذكر (أجاب) ليس لأرباب الديون مطالبة صهر المدين بدون
كفالة شرعية وعابهم رد ما غصبوا منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفّل آخر
بدين عليه شرعي بجملة الميرى بامر واذنه له بذلك فهل إذا دفع الكفيل الدين المذكور
من ماله يكون له الرجوع على المدين به حيث كفله وضمنه بالدين المذكور بآذنه (أجاب)
إذا تحقق بالوجه الشرعي أن الرجل المذكور كفّل المدين فيما عليه من الدين الشرعي
بأمره وأنه دفع ذات الدين للكفول له يكون له الرجوع على المكفول بذلك والافلا والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وعليها دين لا تحرقها نصف البيت لأرب
الدين الذي عليها والآن يريد المشتري أخذ النصف الثاني متعللا بأن على مطلقها دينا
وأنها ضامنة له فانكرت دعواه الضمان فهل إذا لم يثبت كفايتها لمطلقها لا يجاب لذلك
ويمنع من من منازعتها في نصف البيت الثاني بدون وجه شرعي لا سيما وإن من عليه
الدين موجود بالحرق وسه يبيع ويشتري (أجاب) لا تلزم المرأة بدفع دين مطلقها وبيع
ماتما كلفها لو فاته بدون إثبات أنها ضامنة لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن
بالغ رشيد تزوج الابن بكارشدة ودفع لها مهمل الصداق ودخل بها ومكث معها مدة
من السنين ثم بعد ذلك انفصل الابن من أبيه وصار في معيشة وحده مدة أيضا ثم أبرأت
الزوجة زوجها من مؤخر صداقها وطلّقها الزوج على ذلك فادعت الزوجة أن مهمل
الصداق باق في ذمة الزوج وتريد أن تلزم والد الزوج به فهل والحال هذه لا تجاب لذلك
ولا ضمان على والد الزوج خصوصاً والزوج يدعي أنه دفع لها المهمل (أجاب) إذا سلمت
الزوجة نفسها للزوجها ونخل بها لا تسمع دعواها فيما شرط بحمله على المقتضى به لأنها
لا تسلم نفسها عادة إلا بعد دفع المهمل كما صرح بذلك كثير من علماءنا وعلى فرض
بقاء مهمل الصداق بذمة الزوج لا يكون للزوجة مطالبة أبيه به إذا لم يكن ضامنا لذلك

والله

١٧ ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

جاءى الثانية

١١ ١٢٧٣

رجب

١٤ ١٢٧٣

٢٠ ١٢٧٣

سنة رجب

والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين أحدهما مقيم بمصر والثاني مقيم بالسويس وليس
في معيشة واحدة ولا بينهما شركة بوجه من الوجوه كل منهما يتجر بماله نفسه لنفسه
خاصة فتوفي الاخ المقيم في السويس وعليه ديون وله مخلفات لا تبقى بماله من الديون
أراد أرباب الديون الزام أخيه المقيم بمصر بماله من الديون مدعين أن ما يديهما من
المال شركة بينهما والاخ يشرك ذلك ولا ينفذ له ولم يكن كفلا فيما عليه من الديون
المذكورة فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات ولا يلزم الاخ بما على أخيه من
الدين والحال ما ذكر (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة والحال ما ذكر بدون
إثبات بطريق شرعي ولا يلزم الاخ بما على أخيه من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرقه معلوم القدر مقسط عليه عن كل شهر كذا من
الدرهم ضمنه به رجل آخر لرب الدين ضمان غرم فهل والحال هذه إذا عجز المدين عن دفع
التقسيط وتجمد عليه قدر معلوم من الدرهم من التقسيط يكون لرب الدين مطالبة
كل من الضامن المذكور والمدين بدينه المذكور (أجاب) إذا صحت الكفالة بالمال
فلرب الدين المكفول به مطالبة كل من المكفول والمكفول حيث لا مانع وإن لم يعجز
المكفول عن أدائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مال أخذه من العامل كفلا لضمنا ضمان
غرم للقدر الذي أخذه العامل فهل لا تصح هذه الضمانة ولا يكون الضامن ملزوما سواء
كانت الضمانة بجميع القدر أو بعضه (أجاب) لا تصح الكفالة بأعيان الامانات التي من
جملتها عين مال المضارب بخلاف الكفالة بتسليمها فانها صحيحة فإدام مال المضاربة
في يد العامل أمانة لا تصح الكفالة بعينه مالم يتقلب مضمونا على العامل والله تعالى أعلم
(سئل) في شرعي يكتسب اشتريا بضاعة بثمن معلوم من آخر في ذمتها واما متضامنان
متكافلان لصاحب الدين بدينه ثم مات أحدهما قبل دفع ثمن البضاعة فهل إذا دفع
الآخر ثمن البضاعة عن نفسه وعن شريكه الميت يكون له الرجوع في تركه بما دفع عنه
بمقتضى الكفالة بالاذن الصادر قبل الموت وإذا كانت التركة مستغرقة بالديون التي
عليه يكون ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للعالم الشرعي لا للورثة (أجاب) نعم له
الرجوع عما أدى عن الميت بطريق الكفالة عنه والحال ما ذكر حيث لا مانع ولا يبيع
التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين معلوم
على شخصين طلب منهما شخصيا يضمنه ضمان حضور فاحضر أحدهما وحدهما
ضمان حضور ثم بعد ذلك بعد طلبهما من الضامن فاحضرهما له ثم ادعى رب الدين على
الضامن المذكور أنه ضمن له الدين المذكور ضمان غرم فانكر الضامن دعواه فهل
والحال هذه إذا لم يثبت رب الدين دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن
الإثبات ويمنع من معارضة الضامن المذكور في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى
لادع مجرّد دعواه بدون إثبات بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مديونة

ذى القعدة

٩ ١٢٧٣

ربيع الاول

٥ ١١٧٤

جاءى الاولى

١٠ ١٢٧١

ذى الحجة

٢ ١٢٧٤

ذى الحجة سنة

قسط ما عليها من الدين لا تجال معلومة برضاها ورضي رب الدين فضمنها رجل في ذلك
بأمرها ورضي رب الدين بذلك ثم بعد مدة اعسر الضامن المذكور بدفع الدين المذكور
المقسط فهل اذا تحقق وثبت بالوجه الشرعي لدى القاضي اعساره بذلك بعد حبسه
لا يكون لرب الدين مطالبته بالتقسيط المذكور بحيث ظهر عجزه عن دفع ذلك لفقره وعدم
ما عليه كما يحايد دفع منه ذلك أو من غنمه مادام متصفا بهذا الوصف (أجاب) نعم اذا ثبت
بالوجه الشرعي اعساره يتقارر يساره ولا يطالب مادام كذلك غاية الأمر ان رب الدين ان
يلازمه بعد ثبوت اعساره قال في انفع الوسائل وبعد ما خلى القاضي سيده أي المدين
فلا صاحب الدين ان يلازمه في الصحيح كما في رد المحتار من فصل الحبس ولا فرق في هذا
بين المدين والكفيل بالدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين تجارة لا آخر
نقسط عليه كل شهر كذا وكفه باصل الدين كفيل غارم ثم عجز المديون عن دفع المقسط
عليه مدة من الشهر فطلبه لدى حاكم سياسي والزمه باحضار كفيل آخر غير الاول
فاحضر له كفيلا آخر غارما وكفه به وقسط عليه تقسيط انقص من الاول وابرأ الدائن
الكفيل الاول من كفالاته فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان رب الدين ابرأ الكفيل الاول
من كفالاته ليس له مطالبته ويكون له المطالب على المديون والكفيل الثاني حيث الحال
ما ذكر (أجاب) اذا ثبت ابراء الدائن الكفيل الاول من كفالاته بالوجه الشرعي لا يكون
لرب الدين مطالبته بموجها ولا يبرأ بذلك الاصيل ولا الكفيل الثاني والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له دين على شخص ثم توفي المديون وله تركة وأولاد قصر فاراد صاحب
الدين ان يبيع التركة ويستوفي حقه فغنه أخواته المتوفى وتكفل والتزم بالدين في ذمته
وكتب على نفسه سند بذلك وقسطه ودفع منه ما يزيد على نصف الدين المذكور حسب
ما توافقا عليه من التقسيط ثم بعد ذلك امتنع من دفع الباقي من الدين متملا لانه لا يلزمه
شرعا فهل حيث التزم وتكفل بمساعدة أخيه من الدين المذكور وكان متوفيا عن تركة
تبقى بالدين وزيادة ليس له الامتناع بعد ذلك من دفع باقي الدين ويحجر عليه اذا امتنع
(أجاب) نعم يلزم الكفيل بدفع باقي الدين الذي كفل به كفالة شرعية حيث كان ديناً
قوياً لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء أو كان غير ساقط كما هو مذكور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة حضرت عند القاضي لتطلب ضرتها تدعى عليها بأنها استعارت
منها خلق ذهب وزنه ستة عشر مجراً وتوجهت به لمولده سيدى احمد البدوي فضاع منها
الخلق المذكور فلما بلغ زوجها حضور زوجته بمجلس القاضي حضر بنفسه والزم نفسه
دفع قيمة الخلق له احبته بعد مضي ثلاثة أشهر وبعد مضي سبعة أشهر طلبت منه صاحبة
الخلق قيمته فدعته فانه لا يلزمه شيء لكونه لم يأذن لها في العارية اضرتها فهل يقبل
رجوعه عما التزم به واذا قلتم برجوعه فهل اذا اعترفت الضررة المدعى عليها يلزمها دفع
قيمة الخلق المذكور (أجاب) العارية أمانة في يد المستعير فاذا ضاعت بدون تعد

٢٩
مطلب لرب الدين
لازمة المدين بعد
ما خلى القاضي سيده

شوال

١٤
ربيع الثاني

١٥
١٢٧٧

٣٠
١٢٧٨

ولا

محرم سنة
مطلب الكفالة بالعارية
بعدها كمالا يصح مالم
تتعلق بمضمونة

ولا تفرط تضيع على مالكها ولا ضمان على مستعيرها حيث اذا ضمن قيمتها في هذه
الحالة شخص لا يلزمه شيء اذا لا يصح ضمان الامانات ولا يلزم الوفاء بها الا اذا تحقق ان
الامانة اتقلمت بمضمونة بالتعدى والاستهلاك وصارت قيمتها أو مثلها لدينا في ذمة
المستعير فاذا ضمن ذلك بعد تحقق ما ذكر شخص بان التزم باداء بدلها عوضا عن الشخص
الذي استقرت في ذمته فانه يؤخذ باداء البذل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من
آخر مبلغا على أن يعمل فيه والرجع بينهما وكفل بالمبلغ شخص فعمل الرجل فيه واكتسب
فاخذ رب المال الرجوع على حسب ما اشترط مع بعض أصل المال ثم مات العامل المذكور
فقام رب المال يطالب الكفيل المذكور بما بقي له منه لانه ضمنه له فهل الكفالة ضمان
المضاربة غير صحيحة ولا يطالب الكفيل بشيء منه حيث الحال ما ذكر (أجاب) الكفالة
بمال المضاربة لا تصح لانها أمانة فلا يطالب به أو يبعضه الكفيل بناء على هذه الكفالة
أما لو كفل بتسليمها لربها قصصو يؤمر بالتسليم ولو بالتخلى بين رب المال وبين المال
مادامت تلك الامانة قائمة فلوها كانت لا يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن رجلا لا آخر في قدره من ضمان غرم ثم مات المديون
وله تركة فطالب رب الدين ماله من الضامن فامتنع من الدفع ويريد تحويله على التركة
ورب الدين لا يرضى بالتحويل على التركة فهل والحال هذه يحجر الضامن على دفع المبلغ
من ماله ولا يحجر رب الدين على التحويل على التركة (أجاب) لرب الدين الصحيح الشرعي
مطالبة الكفيل بدينه حيث صحته الكفالة له سواء بقي الكفيل أو مات وله أيضا مطالبة
ورثة غريمه بدينه من تركته فهو بالخيار ولومات الغريم مقلدا فله أخذ دينه من الكفيل
أيضا ولا يضيع عليه شيء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر دين معلوم له
ويبرهن عليه وعلى ان فلانا كفه بدينه المذكور وأن أبا المدين كفل ابنه للضامن المذكور
بذلك الدين ولرب الدين أيضا فهل اذا اثبت دعواه بدينه شرعية يكون له مطالبة كل
من الضامن والمدين وأبيه الكفيل لرب الدين أو كيف الحال ويرجع الضامن بما يغرمه
من الدين المذكور على المديون اذا كان الضامن باذنه (أجاب) اذا ثبت الدين الشرعي
الصحيح وان كلاما من الاجنبي وأبي المدين ضامن به لربه على التعاقب يكون لرب الدين
مطالبة كل من المدين والضامن بذلك الدين فان أدى أحد الضامين المال يكون له
الرجوع عما أداه على المدين لو الكفالة بآمره والا فلا أمواله كفلا الدين معاقبته يطالب كلا
منهما بنفسه ونقاهما في تنقيح الفتاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن أياه باذنه
ضمان غرم في دين عليه لربه مؤجل الى أجل معلوم ومضى الاجل ولم يطالب رب
الدين به ثم مات المضمون عن تركة وعن ورثته فهل اذا طالب رب الدين الضامن ودفع
الدين المذكور له يرجع الضامن بذلك على التركة (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي
كون الكفالة بأمر انضمون بان قال له اكفل عني الدين المذكور لربه مثلاً فادى

جاءى الثانية

١٤
١١٨٢

١٥
١٢٨٣
مطالب للطالب مطالبة
كل من المدين والضامين
على التعاقب فلو ضمنهما ما
طالب كلاهما بالتصف

رمضان

٢٢
١٢٨٣

محرم سنة

الكفيل الدين له به قبل موت المكفول أو بعده يكون له الرجوع في تركه بما أداه بحكم الكفالة المذكورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر فلما طال به ذكرك له المدين أنه لا قدرة له على دفعه كله وتوسط بينهما المسلمون فأبى رب الدين مدينه من بعضه أبرأه منجزاً عن طوع مع اتصافه بما يوجب تقاضيه عنه ومطالب المدين بالباقي فدفعه له ثم رجع في أبرائه السابق ومطالب المدين بباقي ما كان عليه قبل الأبراء متعللاً بأنه رجع في إسقاطه لبعض الدين فامتنع المدين سابقاً من أداء شيء منه له محتجاً عليه بالأبراء المذكورة مع إقراره به وطال النزاع بينهما فوسط بينهما ثالث لقطع المنازعة بينهما والتزم رب الدين بما أبرأه المدين بدون إذن منه ثم الآن طالب المبرئ الضامن المذكور بما التزم به بدون إذن عن كان مدينه على الوجه المستطوع مع إقراره بالأبراء المذكورة وامتناع المدين من أداء شيء فهل الكفالة والالتزام بالدين الساقط لا تصح ولا يكون لرب الدين المذكور المطالبة به من الملتزم المذكور لأنه التزم ما لا يلزم وليس له الرجوع على المدين بما أبرأه أصلاً (أجاب) نعم الكفالة بالدين الساقط على الوجه المستطوع لا تصح فليس للمبرئ المذكور المطالبة كل من الملتزم والمدين المذكورين بما أبرأه منه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وتركه وعليه دين لا آخر ضمنه له رجل بعد الموت وضمن الضامن رجل بالدين لربه وكتب على نفسه سنداً بالضمان ودفع الضامن الأول لرب الدين جانباً منه ثم بعد ذلك امتنع الضامن الأول من الدفع وقال لربه أرجع به على الورثة فهل لا يكون للضامن الأول الامتناع من الدفع ويؤمر بدفع باقي الدين لربه والحال هذه حيث كانت تركه الميت تفي بجميع ديونه (أجاب) نعم لا يكون للضامن الأول الامتناع من دفع باقي ما ضمنه من الدين المطلوب من الميت حيث كانت تركه تفي بديونه لصحة الكفالة والحال هذه لما في الهندية أن من الشروط أن يكون قادر على تسليم المكفول به ما ينفسه أو ينائبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا تصح الكفالة بالدين عن ميت مفلس عنده وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تصح كذا في البدائع والجميع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد ولوترك ما لا جاز بمقداره كذا في محيط السرْحسي انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جانباً شريكاً جال بعد المعاينة اللازمة شرعاً بثمن معلوم من مال كذا باجل سنة كاملة وكتب له سنداً بذلك وأحضر له المشتري ضامناً غاراً مأملياً بالثمن المذكور والتزم الضامن أنه بعد مضي الميعاد يقوم بدفع المبلغ المذكور للبايع من دون تأخير واشهد على نفسه بذلك ثم ان مدة السنة مضت ومضى ستة شهور بعد الميعاد فهل يجبر الضامن الغارم على دفع المبلغ للبايع المذكور وروا الحال ما ذكر (أجاب) لرب الدين المذكور المطالبة كل من المدين والضامن بدينه وله الخيار في ذلك وإذا اختار مطالبة الضامن يجبر على أداء ما ضمنه لرب الدين ولو وقع وجود المدين حيث صححت الكفالة والله تعالى أعلم (سئل) في

مطلب الكفالة بالدين الساقط بالأبراء لا تصح

٩ ١٢٨٤

جادی الثانية ١٤ ١٢٨٤
مطلب تصح الكفالة عن ميت ترك ما لا بمقداره

٢١ ١٢٨٤

رجل

جادی الثانية سنة ٢٣ ١٢٨٤

رجل له دين على آخر ثمن بضائع أجله عليه إلى أجل معلوم وكفله آخر كفالة غرم فهل إذا عجز الأصيل عن دفع الدين يكون لربه مطالبة من الكفيل ويكون ملزوماً به (أجاب) إن صححت الكفالة يكون لرب الدين مطالبة الكفيل بدينه لا فرق بين عجز الأصيل عن الأداء وقدرة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد عاقل بالغ راشد منفرد عن أبيه في معيشة وحده أخذ الولد المذكور من رجل دراهم معلومة وتصرف فيها واستهلكها ويريد الآن صاحب الدراهم المأخوذة منه مطالبة أبي الولد بالدراهم وإجباره على دفعها والحال أن الأب المذكور لم يكن كفيلاً بالدراهم المذكورة ولا بنفسه ولا غير ذلك فهل لا يكون لرب الدراهم مطالبة أبي الولد بها ولا الزامه بدفعها وليس للحاكم الشرعي إجباره على ذلك أفيدوا الجواب (أجاب) لا يطالب الأب بدينه لأنه بدون كفالة بذلك أو وجهه شرعي فلا يجبر الأب شرعاً على دفع الدين المذكور من ماله والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر فكفله به رجل باذن المدين ثم مات المكفول عنه الدين عن ورثته ولا تركه له فهل يكون لرب الدين مطالبة الكفيل بالدين المذكور حيث كانت الكفالة ثابتة بالوجه الشرعي أفيدوا الجواب (أجاب) نعم لرب الدين مطالبة الكفيل بدينه والحال ما ذكر إذا ثبتت الكفالة مستوفية شرائط الصحة وله استيفاءه من الكفيل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفل آخر بما عليه من المال لرجل ومات الكفيل والمكفول عن ورثته وتركه قبل دفع الكفيل الدين وتريد ورثة الكفيل مطالبة ورثة المكفول بالدين المذكور فهل لا يجابون لذلك والحال هذه حيث لم يؤدوا الدين بحكم الكفالة أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس لهم مطالبة ورثة الأصيل قبل الأداء كما ليس لمورثهم ذلك لو كان حياً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين إلى جهة ضمنه فيه رجل آخر بأمره ثم باع المضمون عقاراً يملكه إلى الضامن بثمن معلوم يزيد على الدين الذي ضمنه فيه وأمر البائع المشتري بدفع بعض الثمن في دينه الذي ضمنه فيه ثم إن رب الدين أبرأ المضمون المديون من بعض الدين المذكور وقبض الباقي من الضامن فأصصه من بعض ثمن عقار باعته فهل لا يكون للضامن محاسبة المضمون إلا بتدريماً من دينه وليس له محاسبته على ما أبرأ رب الدين المضمون الأصلي من دينه المذكور (أجاب) نعم ليس للضامن محاسبة المضمون بأمره إلا بتدريماً من دينه وليس له محاسبته على ما أبرأ رب الدين المضمون الأصلي من دينه المذكور وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين فطالبه الدائن بوفائه فادعى عدم اقتداره على وفائه حالاً فأجمله وقسط عن كل شهر كذا وضمنه في ذلك الدين أخوه ضمان غرم وأنه إذا لم يوف المدين التقسيط حين الحلول يكون الضامن ملزوماً بوفائه وضمن الضامن المذكور في ذلك رجل آخر ضمنه أن حضوره وغرم وكتب بذلك سنداً مشتملاً على شهود من المسلمين

رجب ١٧ ١٢٨٤

محرم ٢٥ ١٢٨٦

شوال ١٣ ١٢٨٦

شعبان ١٨ ١٢٨٩

١٥
مطلب لو أدى كفيل
الكفيل المال يرجع به
على الكفيل الأول ولا
يرجع على الاصيل
ويرجع الأول على
الاصيل
مطلب يؤخذ المال من
تركة الكفيل حالا
بموته وان كان مؤجلا
ربيع الثاني
١٢٩٣

ذى الحجة

٢
مطلب تسمع الدعوى
من القاصر بعد ابرائه
العام وصيه بشئ لم يكن
ظاهر الادعى أحد
الورثة على بعضهم
بعد ذلك

فهل اذا مات الضامن الثاني وله تركة ولم يكن كل من المدين والضامن الاول مقتدر ا على
اداء الدين ولم يوفياه يكون لرب الدين استيفاءه من تركة الضامن الثاني بعد ثبوت
ما ذكر شرعا (اجاب) تصح الكفالة بالدين الصحيح وان تعددت كان يكفل الكفيل
كفيل آخر به ويكون للطالب مطالبة أيهم شاء فان أدى الآخر المال لم يرجع به على
الاصيل بل يرجع على الكفيل الاول فان أدى اليه رجع الاول على الاصيل
لوا الكفالة بالامر نص عليه في كافي الحاشية ولا تبطل الكفالة بالمال بموت الكفيل بل
يؤخذ من تركته حالا وان كان الدين مؤجلا كما صرحوا به أفاده في رد المحتار من أول
الكفالة وحيث يكون لرب الدين المطالبة بدينه الصحيح من تركة كفيل الكفيل به
اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ولده البالغ
من ماله متبرعا قدم الصداق فقط ثم طلق الولد زوجته من غير اذن أبيه والحال انه
مسير بمؤخر الصداق ونفقة العدة فهل والحال هذه لا يلزم الاب بمؤخر الصداق للزوجة
المدكوورة ولا نفقة عدها حيث لم يكن ضامنا لشي من ذلك (اجاب) نعم لا يلزم ابا
الزوج شئ من ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ويجب على الزوج والله تعالى أعلم

١ كتاب المحوالة

(سئل) في وصي على بنت قاصرة من قبل الميت وعلى ما لها تحاسبت معه بعد بلوغها
رشيدة على يد وكيلها على ما خصها بما هو لها وثبت لها عنده مبلغ معلوم آخر كل حساب
بينها وما أحاطها به على رجل وقبلت كالحال عليه المحوالة وأقر كل انه لم يكن له قبل الآخر
حق ولا استحقاق ولا دعوى ولا طلب وأبرأ كل ذمة صاحبها براءة عامة وكتب في شأن
ذلك حجة من الحاكم الشرعي فهل اذا ارادت بعد ذلك نقض المحوالة وابطالها بلامسوخ
شرعي وان ترجع عليه بها وتدعي عليه بدراهم آخر قبل التخالص والابراء كانت ذكرت
عند المحاسبة والمخالصة لا تجاب لذلك والحال هذه (اجاب) اذا رضى كل من المحتال
والحال عليه بالمحوالة لا يكون للمحتال الرجوع على المحيل الا بالتوى وهو ان يجحد المحتال
عليه المحوالة ويحلف ولا يثبت او يموت المحتال عليه فمفسا وليس للبالغة المدكوورة الدعوى
بما دخل تحت الابراء منها او من وكيلها في ذلك حيث كانت الدعوى بدين او عين ذكر
عند المحاسبة والتخالص والابراء العام المذكوور بخلاف ما اذا وقع الابراء العام للوصي من
كان قاصرا او من وكيله في ذلك ثم ادعى شيأ قبل الوصي لم يكن ظاهرا له وقت المحاسبة
والابراء ثم ظهر بعد ذلك فان الدعوى بذلك منه تسمع استحسانا لان الابن لا يعرف
ما تركه ابيه غالبا على وجه التفصيل فاستحسنوا سماع دعواه بخلاف اقرار بعض
الورثة لبعض الناس في البرازية من المحيط لوابر احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكروا
لا تسمع دعواهم وان اقر ابا التركة ابا الردي عليه اه ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو
الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاعه فيعذر اذا بلغ واقرب بالاستيفاء منه لجهل بخلاف

بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شئ من التركة الا باطلاع وصيه القائم بمقامه
فلم يعذر بالتناقص كما حرره في تنقيح الفتاوى الحمادية من الاقرار والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عليه دين لا آخر بموجب سند فحضر في المحروسة وحضر مكتوب من رب الدين
لا آخر بان مبلغ الدين صار له على سيدل المحوالة لكونه له على رب الدين مبلغ وقد حضر
المدين الى المحتال وعرفه بحضرة بجمع من المسلمين ان ما بذمته الى المدين الاصل صار له
باحالة رب الدين فقبل المحوالة واستلم من المدين بعض المبلغ وبعد ان رضى المحتال عليه
بالمحوالة رجوع وطلب بينة من المحتال على رضا المحيل بالمحوالة فهل لا يشترط رضاه ولا
طلب بينة من المحتال بذلك (اجاب) لا يشترط في المحوالة رضا المحيل على المختار كافي
الشر نبالية عن المواهب فاذا رضى المحتال والمحال عليه بالمحوالة وثبت ذلك يحكم على
المحال عليه بدفع دين المحوالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال دائته بدينه على
مدين له وقبل المحوالة ودفع بعض الدين المحتال به للمحتال ومات المحتال عليه فمفسا لا تركة
له فهل يكون للمحتال الرجوع بباقي دينه (اجاب) لا يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى
وهو ان يجحد المحتال عليه المحوالة ويحلف ولا يثبت له او يموت المحتال عليه فمفسا لا يغير عين
ودين وكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لشخص فاحاله به على شخص آخر
مدين للمحيل وقبل المحتال والمحال عليه المحوالة ثم بعد مدة مات المحيل وقبض المحتال
الدين من المحتال عليه وقبض منه أيضا زيادة على الدين المذكوور وعلى المحيل ديون للناس
فهل لا يكون لهم مطالبة المحتال الا بما قبضه زائد على دينه (اجاب) لا يكون المحتال
اسوة لغرماء المحيل حيث لم تكن المحوالة مقيدة بدين خاص ولا تبطل المحوالة المطلقة
بموت المحيل بخلاف المقيدة فكان المحتال من غرماء المحتال عليه لا من غرماء المحيل فله
مطالبة المحتال عليه بجميع دينه وثبت للمحال عليه مثل ما دفعه من دين المحوالة في تركة
المحيل اذا كانت برضاه له عدم بطلانها بالموت كما يستفاد من تنقيح الحمادية اول المحوالة
ويصير المحتال عليه اسوة لغرماء المحيل بمثل ما اداه من دين المحوالة وما بذمته من الدين
للمحيل تركة عنه فيخاصص غرماء المحيل بقدر ما دفعه بالمحوالة ولا يدخل لما دفعه الى المحتال
زائد على ما أحيل به عليه فالتمس المحال عليه لا لغرماء المحيل الرجوع به على المحتال حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال دائته بدينه على مدين له وقبل المحوالة
ودفع بعض الدين المحتال به للمحتال ومات المحتال عليه تأويا مفسا لا تركة له فهل يكون
للمحتال الرجوع بباقي دينه على المحيل ويأخذ من تركة اذامات اولا (اجاب) لا يرجع
للمحتال على المحيل الا بالتوى وهو ان يجحد المحتال عليه المحوالة ويحلف ولا يثبت له او يموت
المحال عليه فمفسا لا يغير عين ودين وكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال آخريه بدينه
الذي له عليه على رجل آخر برضا من المحتال والمحال عليه مع استيفاء اركان المحوالة فهل
اذا اراد المحتال فسخ المحوالة والرجوع على مدينه الاصل لا يكون له ذلك لسقوط الدين

٢٠
مطلب لا يشترط في المحوالة
رضا المحيل
صفر

١٢٦٥

١٦

قوله حيث لم تكن المحوالة
الحاشية هو الموافق لما
حرره في تنقيح الحمادية
من اول المحوالة وان
خالف نفسه في حاشيته
رد المحتار ففعل المحتال
اسوة لغرماء المحيل في
المطلقة كالمقيدة
فراجعهما اه منه

١٦
١٢٦٥

عنه بالحوالة الصحيحة (اجاب) يبرأ الخيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول للحوالة من
 المحتال والمحتال عليه فلا يرجع المحتال على الخيل الا بالتوى وهو ان يجعد المحتال عليه
 الحوالة ويحلف ولا بينة له او يموت المحتال عليه مفسدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه
 دين لا آخر فاحاله به على مدين له وقبل كل من المحتال والمحتال عليه الحوالة ورضي كل منهما
 بذلك وقبض منها البعض فهل اذا اراد الرجوع بعد ذلك على الخيل لا يجاب لذلك حيث
 لم يتو الدين على المحتال عليه (اجاب) حيث قبل كل من المحتال والمحتال عليه الحوالة
 لا يكون للمعتال الرجوع على الخيل بما احتال به الا بالتوى وهو ان يجعد المحتال عليه
 الحوالة ويحلف ولا بينة على الحوالة او يموت المحتال عليه مفسدا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل عاياه دين لا آخر فاحاله به على رجل له عليه دين بموجب تمسك بيده ثابت بالبينه
 الشرعية وقبل كل من المحتال والمحتال عليه الحوالة فهل اذا اراد للمعتال الرجوع على
 الخيل بما احاله به متعللا بعدم الدفع له والمطالبة لا يجاب لذلك شرعا (اجاب) حيث قبل
 كل من المحتال والمحتال عليه الحوالة لا يكون للمعتال الرجوع على الخيل بما احتال به الا
 بالتوى وهو ان يجعد المحتال عليه الحوالة ويحلف ولا بينة على الحوالة او يموت المحتال عليه
 مفسدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر واحاله به على رجل يدفعه له
 من اصل استحقاقه الذي هو مستحق عليه له ومات الخيل قبل قبول المحتال عليه الحوالة
 فهل يكون لرب الدين الذي هو المحتال اخذ دينه من تركه الخيل اذ لم تتم الحوالة عليه
 (اجاب) لا تتم الحوالة ولا تلزم بدون قبول المحتال عليه ورضاه فرب الدين اخذ منه
 تركه مدينه والمحال هذه حيث لم ينتقل عن ذمته الى موته والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر بضاعة بثمن معلوم واحال المشتري البائع بالثمن على رجل له دين
 عليه ورضي كل بذلك وقبض المحتال بعض الدراهم من المحتال عليه ووعد بدفع الباقي
 حين حضوره في بيته وسفرها ثم حضرت وسافرت فهل اذا ثبت ذلك يجبر المحتال عليه على
 دفع ما بقي بذمته للمحال (اجاب) نعم يجبر المحتال عليه على دفع ما بقي بذمته من دين الحوالة
 حيث كانت صحيحة تامة ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احال آخر دينه على
 مدين له فلم يقبل المحتال عليه الحوالة ولم يدفع له شيئا من الدين المحتال به فهل يكون للمحال
 الرجوع بدينه على الخيل واخذه منه (اجاب) نعم ولا تتم الحوالة بدون رضا المحتال عليه
 وقبوله للحوالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر واحاله به على مدين
 له بعتن شرعية مكتوبة بالدين على المحتال عليه سلمها الخيل للمعتال وقبل المحتال
 عليه الحوالة وقبض منه المحتال بعض الدين المحتال به وبعد من دعه جاء للمعتال للخيل وقال له
 اني قبضت بعض الدين المحتال به من المحتال عليه وارجع عليك الباقي لكون المحتال عليه
 مات وعليه دين لانا غيري وقد اخذت مع الديانة بعضا آخر من الدين وتركت الباقي
 لكون تركته لم تف بدينه فلم يصدق الخيل في دعواه وقال له رد على السند المكتوب على

رمضان

٢١

٢٣

ذى الحجة

١

١٤

ربيع الاول

١٢٦٧

المحال

المحال عليه الذي سلمته لك وخدمني ما فيه ان كنت صادقا في دعواك فلم يمثل لذلك ولم
 يرض فهل اذا لم يثبت المحتال دعواه ولم يسلم له السند المذكور ولم يصدق الخيل في
 دعواه هذه لا يلزمه دفع شيء مما طلبه منه المحتال المذكور (اجاب) اذا صحت الحوالة
 برئ الخيل من الدين والمطالبة بالقبول من المحتال للمحتال عليه فلا يرجع المحتال على الخيل
 الا بالتوى اي الهلاك وهو باحد امرين ان يجعد المحتال عليه الحوالة ويحلف ولا بينة او
 يموت المحتال عليه مفسدا بغير عين ودين وكفيل وهذا على فرض عدم البراءة من المحتال
 المحال عليه من باقي دينه والاسقط لتصر يحتمل براءة المحتال عليه ولا يرجع على الخيل
 وان كانت بآمره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة من آخر بثمن معلوم
 دفع به صه واحاله به على آخر على ذمى بموجب تمسك بيده ثابت بالبينه
 فأخذ البائع منه التمسك وبعدم مضي المدة ذهب للذمى به فالى الدفع له وورده متعللا بانه
 لم يحصل منه اجتماع بين البائع والمشتري فهل لرب البضاعة المتباعدة مطالبة المشتري
 بباقي ثمن بضاعته ورد التمسك لربه حيث لم يرض المحتال عليه بالحوالة (اجاب) نعم لرب
 البضاعة مطالبة المشتري بباقي الثمن حيث لم يرض المحتال عليه بالحوالة والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا آخر احاله على مدين له وقبل كل من المحتال والمحتال عليه
 الحوالة فهل اذا قبض المحتال معظم دينه من المحتال عليه وتجاوز له عن بعض الدين وبراءه
 منه وقبض المحتال الباقي لا يصح ذلك ولا يكون للمعتال الرجوع بعد ذلك فيما أبرأه منه
 (اجاب) المحتال نقل الدين من ذمة الخيل الى ذمة المحتال عليه فيثبت المحتال
 الشرعية لا يكون للمعتال الرجوع بما تحقق البراءة عنه من الدين على هذا الوجه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجلين أحدهما طلب دراهم قرضا من الآخر مبلغا وقدره مائة
 جنيه فاحاله على رجل وكفيل له بالمبلغ المذكور فتوجه الى المحتال عليه وقبض منه
 ذلك المبلغ فبعدم مدة طلب رب الدين دينه من الذي قبض المبلغ المذكور فاني ان يدفع
 لرب الدين دينه وقال اني اخذت ذلك المبلغ ولكن لي مثله عليك فهل اذا كان الرجل
 المحتال مقررا بما اخذته وهو المائة جنيه ولم يكن معه بينة تثبت دعواه يؤخذ منه هذا
 المبلغ قهر اعنه وليس له الامتناع من دفع الدين لربه حيث لا يجوز لعدم الدفع شرعا سيما
 وهو مقر بالدين لربه (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مقررا بالاحالة واخذ المبلغ
 المذكور من المحتال عليه يؤمر برده على من قبضه من المحتال عليه للخيل ولا اعتبار بدعوى
 المحتال ان له على الخيل مثل ما احال به بدون اثبات ذلك بالوجه الشرعي والقول للخيل
 بيمينه على نفى ذلك لا تنكاره اذ لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة وفي الدر من الحوالة
 وان قال الخيل للمعتال احلتك على فلان بمعنى وكذا لتقبضه لي فقال المحتال بل احلتني
 بدين لي عليك فالقول للخيل لانه منكر ولفظ الحوالة يستعمل في الوكالة اه وهنا
 من هذا القبيل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على امرأة ثمن بضاعة احاله به

رجب

٩

مطلب لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة

١٢٦٧

شعبان
سنة ١٢٦٧

جمادى الاولى

٢٤
مطلب أحالة وضمنه
مال المحوالة بصح

رمضان

٢٥
١٢٦٨

زوجها وقيل بل المحال عليه المحوالة ثم مات المحال عليه مفلسا قبل أداء دين المحوالة فهل يرجع المحال بدينه على المحيل أم كيف الحال (أجاب) اذا تمت المحوالة لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل الا بالتوى وهو ان يجحد المحال عليه المحوالة ويحلف ولا بينة او يموت المحال عليه مفلسا بغير دين وكفيل فاذا تحقق الافلاس على هذا الوجه يكون للمعتال الرجوع بدينه على المحيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين حال رب الدين على مدين له به وقيل المحوالة ودفع له بعضه ثم أراد المعتال الرجوع على المحيل متعللا بكتوب أرسله لا يترجاه فيه بامهال المحال عليه مضمونه انكم وعدتم من عليه الدين بالشككية والحال انه ما قصر معكم بل وعدكم بالراحة وحين وصولكم اليه تاخذون المتيسر منه وراحتكم وراحتكم ما ينصفه ل لا عبرة بتعلله بذلك المكتوب ولا يلزمه بما ذكره من الدين المحال به (أجاب) يبرأ المحيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول من المحال والمعتال عليه المحوالة فلا يرجع المعتال على المحيل الا بالتوى أى هلاك المال وهو ما حد أمرين ان يجحد المحال عليه المحوالة ويحلف ولا بينة له او يموت المحال عليه مفلسا بان لم يترك عينه ولا دينه ولا كفي لا بجميع المال المحال به وصرحوا بان المحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة كما ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة فاذا لم يتحقق في المحوالة المذكورة اشتراط عدم براءة الاصيل ولم يوجد من المحيل كفالة للمال بعد هذا صرحوا به من صحة كفالة المحيل المال المحال به لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل الا بالتوى ففي تنقيح الحامدية من المحوالة عن الحامية رجل له على رجل مال فقال الطالب ادخلي على فلان على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله ان ياخذ المال من ايها شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل المحوالة كقالة لان المحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة اه والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي له دين على مسلم وهذا المسلم كان مستخدما عند ضابط والضابط المذكور قبل الدين على نفسه وتعهده بسداد له صاحب الدين بل الرجوع له على المدين وشرح على هامش سند الدين بختمه بان الدين صار في ذمته مع ما هو طر فله الذمي المذكور وقيل كل ذلك والآن يريد الذمي المذكور ان يرجع على المدين الاصيل قائلا ان الضابط توفي ولم أقبض منه المبلغ المذكور فهل يجب الذمي لذلك (أجاب) بعد صدور المحوالة صحيحة برضا الكل لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل الا بالتوى أى الهلاك وهو ان يجحد المحال عليه المحوالة ولا بينة للمعتال ويحلف المحال عليه او يموت المحال عليه مفلسا فاذا كان للمعتال عليه المذكور تركه لا يكون للذمي الرجوع على المحيل بما احتال به من الدين وله المطالبة في تركه المحال عليه بدينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله تركه وعليه ديون تفي بها التركة فاحتال رجل له دين على الميت على أخى الميت بدينه ورضي كل من المحال والمحال عليه ووارث الميت بالمحوالة وكتب المعتال على المحال عليه سند بالدين المحال به ثم الآن يريد المعتال الرجوع

على

شوال
سنة ١٢٦٨

ربيع الثاني

١٧
١٢٧٠

شعبان

١٣
١٢٧٠

ذى القعدة

١٣
١٢٨٠

٣٠

١٢٨٠

على ورثة المدين بما احتال به متعللا بان المحال عليه أفلس ولم ياخذ منه شي من الدين فهل حيث كان المعتال معترفا بالمحوالة والمحال عليه حي موجود لم يتحقق افلاسه لا يجاب المعتال لذلك ولا يكون له الرجوع والمحال هذه (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا رجوع له على المحيل ان كان الا حرم ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حال آخر يدوراهم معلومة على آخر ورضي كل من المحال والمعتال عليه بذلك ثم سافر لجهة وأقام بها مدة طويلة وبعد رجوعه من السفر أراد المعتال الرجوع على المحيل فهل ليس له الرجوع بعد ما ذكر سيما وانه قبض من المعتال عليه بعض الدراهم (أجاب) بعد صدور المحوالة مستوفية شرائط الصحة لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل الا بالتوى وهو ان يجحد المحال عليه المحوالة ويحلف ولا بينة او يموت المحال عليه مفلسا او يحكم الحاكم بافلاسه على قول الصحابين فينته ذم يكون له الرجوع على المحيل وفي رد المحتار من المحوالة وظاهر كلامهم متونا وشروحا تصحیح قول الامام ونقل تصحیه العلامة فاسم ولم أر من صحیح قولهما نعم صحوه في صحة الحجر على السفينة صيانة لاله كسباني في بابه اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين معلوم على آخر فاحاله به من عليه الدين على أبي المحيل وقيل المحال عليه المحوالة وطلب رب الدين دينه بعد موت المحال عليه من تركه وأخذ من ابن الميت الذي هو المحيل فادعى ان الميت مات مفلسا لانه تركه له فهل اذا ثبت وتحقق موت المحال عليه تاو يا يكون لرب الدين مطالبة المحيل والرجوع عليه به (أجاب) يبرأ المحيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول فلا يرجع المعتال على المحيل الا بالتوى وهو عند الامام باحد أمرين أن يجحد المحال عليه المحوالة ويحلف ولا بينة او يموت المحال عليه مفلسا بغير دين وكفيل وقالاهم ما وبأن فله الحما كم فاذا تحقق واحد مما ذكر يكون للمعتال الرجوع بدينه على المحيل والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر فاحال المدين رب الدين على جماعة فلم يقبلوا المحوالة من ذكرين لدينه فهل لا تصح تلك المحوالة واذا مات المحيل ل يكون للمعتال الرجوع على تركه المدين بدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) اذا لم تصح المحوالة لفقد شرطها كقبول المحال عليه يكون لرب الدين أخذ دينه من تركه المدين بعد ثبوت ما ذكر بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند آخر قدر معلوم من الدراهم ثم بضاعة فطالبه منه فاحاله به على رجل آخر فرضي كل منهما بذلك ولم يدفع المحال عليه شي من مال المحوالة له به ثم بعد ذلك ظهر لرب الدين أن المحال عليه مفلس وثبت افلاسه لدى الحما كم الشرعي فهل يكون لرب الدين الرجوع بدينه على المحيل والمحال هذه (أجاب) اذا صححت المحوالة لا يرجع المعتال على المحيل الا بالتوى وهو ان يجحد المعتال عليه المحوالة ويحلف ولا بينة او يموت المحال عليه مفلسا وقال الصحابين هما وبأن يفلس الحما كم الا أن المصحح هنا قول الامام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند آخر قدر معلوم من الدراهم دين فاحال المدين الدائن بالدين

الذي يذمه على رجل ورضى المحتال والمحال عليه بالحوالة ثم بعدمدة أفلس المحال عليه وثبت أفلاسه وحكم القاضي بأفلاسه فهل والمحال هذه يكون لرب الدين الرجوع بيده على المحيل (أجاب) إذا صححت الحوالة لا يكون للمحتال الرجوع على المحيل إلا بالتوى وهو أن يحسد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا يفتة أو يموت المحال عليه مفلأ وقال بهما وبأن فلسه إنما كم فلي قو له ما يكون له الرجوع إلا أن المصحح هنا قول الإمام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر بضاعة معلومة بثمن معلوم حال دفع المشتري بعضه للبائع واستلم جانباً من البضاعة والجانب الآخر ابتاعه المشتري طرف البائع إلى حضور باقي الثمن فحضر رجل له دين على البائع وطالب منه أن يحيله بيده على المشتري وكتب سنداً بالتحويل بخطه حسب مرغبه وأعطاه للمحيل ليجتمعه له فتم له وأحاله بيده على المشتري وقبل الحوالة ورضى بها في المجلس وأخذ المحتال السند وأرسله لصحبه ولده البائع إلى المحال عليه وأرسل المحيل رسولاً من طرفه للمحال عليه أيضاً ليقلعه الحوالة وإذا بولد المحتال جاء بالسند إلى المحال عليه بحضرة رسول المحيل وسلم المحال عليه السند وقبل المحال عليه الحوالة ورضى بها طامئاً مختاراً وكتب على سند التحويل بالقبول ووعد المحتال بدفع المبلغ ورضي المحتال بذلك ثم بعد قبول الحوالة من المحتال والمحال عليه على الوجه المذكور حضر المحال عليه إلى المحيل واستلم باقي بضاعته المرهونة طرف المحيل على دفع باقي الثمن فهل والمحال هذه إذا أراد المحتال الرجوع على المحيل بدين الحوالة بدون وجه شرعي بعد قبولها لا يكون له ذلك حيث كان معترفاً بالحوالة وهو والمحال عليه ولم يفسله المحال (أجاب) نعم لا يكون للمحتال الرجوع على المحيل بدين الحوالة بعد صحتها ولو لم يهايدون التوى وقد صرح في الخانية وغيرها بعدم اشتراط حضور المحتال عليه في مجلس الحوالة بل الشرط قبوله حين علمه بما أو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر على مدين له بمبلغ معلوم وقبل المحتال الحوالة في غيبة المحتال عليه وكتب المحيل للمحتال عليه خطاباً يعرفه بالحوالة وكتب له المحال أيضاً جواباً بذلك وأرسلهما إلى المحتال إلى المحال عليه فلم يقبل المحال عليه الحوالة وردها فهل لا يصح إلا بقبول المحتال عليه وحيث ردها يكون للمحتال الرجوع بدين الحوالة على المحيل حيث لم يتم (أجاب) يشترط لصحة الحوالة رضا المحتال عليه فإذا ردها ولم يقبل لا يصح فيكون للمحتال أخذ دين الحوالة من المحيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر حال به غريمه وقال له أحلتك على فلان بديني الذي لي عليه وقبل الكل الحوالة وقبل المحتال من المحال عليه بعض الدين وقبل استيفائه جميع المال المحال به مات المحيل وعليه دين فهل تبطل الحوالة بموت المحيل ويكون المحتال أسوة غريماء الميت حيث كانت الحوالة مقيدة لاسيما إذا ثبت أفلاس المحال عليه وحكم القاضي بأفلاسه (أجاب) نعم تبطل الحوالة المقيدة بدين المحيل على المحال عليه أو عين له عنده بموت المحيل ويكون المحتال أسوة لغريماء المحيل في ذلك الدين وصرح في الحاوي

مطلب لا يشترط حضور المحتال عليه محل الحوالة بل الشرط قبوله حين علمه بها

شوال

٣٣

ذى القعدة

١٠

شوال

١١

مطلب تبطل الحوالة

المقيدة بموت المحيل ويكون المحتال أسوة غريماء المحيل

الزاهدي بعود المطالبة إذا مات المحيل إلى تركته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر جارية بثمن معلوم قبض منه بعض ثمنها وأحال البائع على المشتري رجلاً على البائع دين يباقي الثمن وقبل قبض المحال الدين ظهر بالجارية عيب قديم وردت على البائع بقضاء القاضي فهل تبطل الحوالة بذلك ولا يجبر المشتري على دفع باقي الثمن المحال به (أجاب) في الدرر تعلقاً عن الأشباه رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل إلا في مستثنين أحدهما لو أحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة قال في حواشيه ودالمختار ضرورة المسئلة كافي الذخيرة باع عبداً من رجل بالف درهم ثم أن البائع أحال غريباً على المشتري حوالة مقيدة بالثمن فمات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أو رد العبد بخيار روية أو بخيار شرط أو بخيار عيب قبل القبض أو بعده لا تبطل الحوالة استقساناً له ومنه يعلم عدم بطلان الحوالة المذكورة في السؤال اذهى مقيدة بما بقي من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عند زوجها مبلغ معلوم من الدين من أصل مهرها وولده عند أم زوجته مبلغ معلوم من الدين فرض شرعي وبه وثيقة شرعية وبينه شرعية تشهد بذلك وهي مقرقة أيضاً فهل إذا أحال زوجته بيدها الذي عليه لها على أمها من أصل دين القرض الذي عليه له وقبلت البنت كأمها الحوالة يبرأ المحيل بذلك حيث ثبت الدينان وأقر كل به بشهادة البينة الشرعية (أجاب) الحوالة إذا استجتمت شرائط الصحة هل توجب البراءة من الدين المصحح نعم وفي التارخانية وعليه القتوي وقبل توجب البراءة في المطالبة فقط واتفق القولان على عود الدين إلى ذمة المحيل بالتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قدر معلوم من الدراهم مدين على رجل آخر فطلبه منه فأحاله المدين بالدين المذكور على رجل آخر ليس توفي دينه منه فرد المحتال عليه الحوالة ولم يقبلها فهل والمحال هذه يكون لرب الدين الرجوع بيده على المدين المذكور ويجاب لذلك حيث لم يقبل المحتال عليه الحوالة وترد بده (أجاب) يشترط لصحة الحوالة رضا المحال عليه فإذا لم يوجد منه ذلك يكون الدين متعلقاً بذمة المحيل فله به مطالبة به والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر بموجب وثيقة بيده ثابتة المضمون فأحاله به على آخر ثم تبين أن المحتال عليه مفلأ ولم يدفع له منه شيئاً ثم مات المحتال عليه تأوياً ولا ترك له فهل لرب الدين الرجوع بيده على المحيل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) موت المحال عليه مفلأ بغير عين أو دين أو كفيل بما عليه يوجب رجوع المحتال على المحيل بالدين الذي أحاله به عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضائع بثمن معلوم نسيت ثم أحال المشتري البائع بثمنها على رجل آخر بشرط عدم براءة المحيل وضمن المحيل المذكور المحتال عليه للبائع بمبلغ الثمن المذكور وبعد مدة مات المشتري المحيل الضامن المذكور عن تركه بها وقاء بثمن البضاعة المذكورة فهل يكون للبائع أخذ ثمن بضاعته عن تركه الميت

١٢٧٣

١٢

مطلب رد المبيع بعيب لا تبطل الحوالة المقيدة بالثمن

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٤

٢٠

شوال

١٢٧٤

٧

الزاهدي

رجب ٦
 سنة ١٢٧٥
 مطلب شرط المحتال
 الضمان على المحيل صح
 وتكون كفالة
 جمادى الاولى ١٧
 سنة ١٢٨٤
 صفر ٤
 سنة ١٢٨٦
 شوال ٢٣
 سنة ١٢٨٧
 ربيع الثاني ٢
 سنة ١٢٩٤
 ذي الحجة ٢

حيث الحال ما ذكر وكان بها وفاء (أجاب) نعم يكون له ذلك والحال ما ذكر قال في الدر المختار لو شرط المحتال الضمان على المحيل صح ويطلب أيا شاء لأن الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة ثانية انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخريدين ويريد السفر إلى الحج قبل أداء دينه فطالبه بدينه فأحاله به على أخيه من غير حضوره وعدم قبوله الحوالة وسافر من عليه الدين فضرر المحتال إلى أخى المحيل وطلب منه الدين فلم يقبل الحال عليه الحوالة وأخبر أنه لم يكن للمحيل عليه دين ومات هذا المحيل عن ورثة وتركته فهل يكون لرب الدين طلب دينه من تركته ولا يكون له مطالبة الحال عليه حيث لم يقبلها ولم يكن للمحيل دين عنده (أجاب) نعم لرب الدين أخذ دينه من تركته المدين وليس له مطالبة الحال عليه والحال هذه لعدم صحة الحوالة به فقد ركنها وقبول الحال عليه ورضاه بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين معلوم لرجل أحاله به على مدين له وقبل الحال عليه الحوالة ودفع للعتال بعض الدين وبعد ذلك امتنع الحال عليه من دفع باقي الدين متعللاً بأن المحيل نهى عن الدفع للعتال وقبض منه باقي الدين فهل يجبر على دفع باقي الدين للعتال ولا عبرة بتعلله المذکور حيث وجدت الحوالة صحيحة لازمة ودفع الحال عليه بعض الدين للعتال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يجبر المال عليه على دفع باقي دين الحوالة المذکور لربه والحال ما ذكر بالسؤال ولا عبرة بتعلله المذکور والله تعالى أعلم (سئل) بأفائدة واردة من المحافظة في ٢٠ شوال سنة ١٢٨٦ مضمونها وردت هذه الافادة من قنصل ايتاليا بتاريخ ١٦ الجاري مرغوباً بها استفتاء حضرتكم عن شخص له دين على آخر أجرة عقار معلول لرب الدين فهل لرب الدين ان يحيل شخصاً آخر بمقدار هذا الدين على مديونه مقابلة ما عليه للعتال بدون رضا الحال عليه الذي هو المديون الاصل إلى الساكن في العقار او يتوقف على رضا الحال عليه المذکور شرعاً (أجاب) لا تصح الحوالة شرعاً بدون قبول الحال عليه ورضاه بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخريدين قوى شرعي أحاله به المديون على شخص آخر بحضرة بيته من المسلمين يشهدون بذلك وقبل المحتال عليه الحوالة المذکور في المجلس ورضي كل من المحيل والمحتال والحال عليه بذلك ثم مات المحتال عليه وترك تركته تفي بالمبلغ المذکور وزيادة فهل يوفي الدين المذکور من تركته بعد ثبوت ما ذكر شرعاً (أجاب) نعم لرب الدين أخذ دينه من تركته الحال عليه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مال على آخر فأحاله على شخص وقبل المحتال الحوالة والحال عليه لم يقبلها فهل والحال هذه للعتال طلب ماله من المحيل حيث الحال عليه لم يقبل الحوالة (أجاب) نعم والله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)

(سئل) في رجل يستحق قدان طين فلاحه عن أبيه كان يداين عمه له فأخذ منه على يد

٢٣
 سنة ١٢٦٤
 مطلب احكام القضاء
 تصان عن الاكفاء
 والابطال
 جمادى الاولى ٣٠
 سنة ١٢٦٥

جمادى الثانية

٤
 سنة ١٢٦٥

مطلب المراد بالعشر
 الذي يستحقه القيم من
 مال الوقف أجر مثل عمله

القاضي بعد إقامة البيعة وشهادتها له به من مدة أشهر ولا أن يريد الرجوع ونقض الحكم ثانياً متعللاً بأن البيعة تقول إلا أن قولاً مغايراً لما شهدت به بعد الحكم به لديه فهل إذا كان حكم القاضي به صحيحاً لا ينقض حكمه ولا عبرة بتعلله المذکور (أجاب) أحكام القضاء تصان عن الإلغاء والابطال فإذا صدر الحكم مستوفياً شرائطه الشرعية لا يسوغ نقضه ولا عبرة بتعلله بل به المحكوم عليه مما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيمة بماله خاصة في حال انفراجه عن أخوته ثم اختلط معهم وصاروا في معيشة واحدة ثم اقتسموا فهل لا يقاسمونه في هذه البهيمة لكونه اشتراها في حال انفراجه بماله وإذا حكم قاض باشتراهم فيها ينقض حكمه (أجاب) لا مشأركة للاخوة فيما اشتراه أخوهم من ماله لنفسه حال انفراجه بدون ما يوجب شر كتم فيه بطريق شرعي فحكم القاضي إذا لم يستوف شرائطه الشرعية لا يكون نافذاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قاض يدعي أنه نقل من الاشياء عن بعض الشافعية إذا لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من مال الايتام والاقارب وفي الثانية للعتال في العشر في مسألة الطاحونة قالت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحل لهما أخذ الاجرة به كان كاح صغير لانه واجب عليه وكجواب المفتي بالقول وأما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما لان الكتابة لا تلزمهما وتماه في شرح الوهبانية اهـ هكذا نقل من شرح الدر المختار فهل ما ادعاه هذا القاضي صحيح ومتمدوبه جعل به في أخذ هذا المعلوم من مال الايتام والاقارب ام لا (أجاب) نص عبارة الاشياء قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذکر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة إذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال الايتام والاقارب ثم بالغ في الانكار اهـ ولم أر هذا الاصح بالنسبة في الثانية ذكر العشر للعتال في مسألة الطاحونة اهـ وعبارة الثانية رجل وقف ضبعة على ماله فمات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد القيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها إلى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه الطاحونة لان القيم لا يأخذ الا بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل اهـ والمراد بعشر الغلات ما جعل للقيم في هذا الوقف أجره مثل عمله حتى لو زاد على أجر مثله ودال الزائد كما قاله الفاضل البيري في حواشي الاشياء وقول الاشياء بالغ في الانكار قال العلامة خير الدين المبالغة في الانكار واضحة الاعتبار لانه لو تولى على عشرين ألفاً مثلاً ولم يلحقه فيها مشقة فيما إذا استدل عشرها خصوصاً بالنسبة لمال اليتيم وقد جاعت القوافع بحرمته فما هو الا بهتان على الشرع وظلمة غطت أبصارهم اهـ وبهذا ظهر عدم حل أخذ القاضي شيئاً من مال الايتام والاقارب فمات له هذا القاضي غير صحيح عندنا فلا يمتد عليه ولا يجوز أكل أموال الايتام باليتامى بناء عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم طاحونة أجروها لآخر

مدة سنتين ونصف فلما مضت المدة أرادوا إخراجهم من الخانوت فادعى انهم لم كانت اجرة له قبل هذه المدة سنة وأذنته أن يبني فيه ويعمره ويكون مبلغ العماره غاروقه له على الخانوت يدفعها له من يخرج منه ويبدع به بذلك فعارضوه وادعوا أنهم كانوا وقت إيجار الام قاصرين والام لم تكن وصيا وطال النزاع بينهم لدى قاضي نغراسكندرية ثم أنه أرسل أهل الخبرة وقوموا اجرة الخانوت ومبلغ العماره في هذه المدة بمبلغ يقول أهل الخبرة وشهدت البيعة بذلك لدى القاضي المذکور فزاد المدعين عنده مبلغ فترك له الورثة في نظير ما ادعاهم على الام واستلموا الخانوت وتفرقوا وخرج لهم بذلك سند من الحاكم الشرعي وحكم عنه عنهم بحضرة العلماء والمفتين فهل اذا أراد الآن ان يرجع ويدعي ان التقويم الذي حصل كان بالنسبة ويريد إقامة الدعوى ثانيا لا يجب لثالث والحال ما ذكر (أجاب) أحكام القضاة تصان عن الانعفاء والابطال فاذا حكم القاضي باجرة مثل عقار القصر على من استولى عليه حال صغرهم بدون اجارة شرعية صادرة عن له ولاية ذلك وكان حكمه صحيحا بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر لا يكون للحكوم عليه ولا لغيره نقضه ويمنع من معارضة المحكوم له حيث لا مسوغ والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على أرض زراعة فيها بعض نخيل وعبود ماء ودور مدة من السنين فادعى جماعة على واضعي النخل والعبود والدور ملك لهم عن مورثهم وتوافعوا معهم على يد الحاكم الشرعي فادعى واضعو اليد انهم على ذلك ذلك بطريق الهبة من مورث المدعين في نظير مائة ريال وسبعة اريال ويبدعون وثيقة مقطوعة الثبوت فطلب الحاكم الشرعي من واضعي اليد بيعة فجزوا وعجزوا كليا فخلف المدعين اليهم وحكم لهم بذلك بموجب حجة شرعية ووضع المدعون أيديهم على جميع ذلك فهل اذا أراد المدعي عليهم الرجوع في ذلك بدون اثبات الهبة بالبيعة الشرعية من مورث المدعين لا يسوغ لهم ذلك ويمنعون عن معارضتهم (أجاب) المقضي عليهم في تلك الحادثة بعد صدور الحكم صحيحا لا يكون لهم معارضة المحكوم لهم بدون اثبات الانتقال اليهم بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ذمى شامى الاصل عن أبيه وجدته مولود بالشرق ومربي به وصار وكيل قنصل لاحدى جهات الشرق ثم تزوج بنتا شامية من رعيته على حسب أصول زواج الشرقيين وأقام بها مدة من السنين ثم اعتراه مرض فمات لاجله بلاد الافرنج مع زوجته المذكورة وأقام بها اربع سنين وصار افرنجيا مثل من يكون مولودا ببلاد البلاد ثم حضر مع زوجته الى محل وطنها بالشرق وأقام فيه باثنا عشر سنة عن اخ واهت وزوجته المذكورة فاراد الاخ والاخت منع زوجته من الارث متعللين بان الميت افرنجي وعلى شريعته أن الزوجة لا ترث من زوجها شيئا الا بوصية منه لها فهل اذا توافعوا الى الشريعة المحمدية تقسم تركه هذا الميت بين الجميع ام لا (أجاب) يجوز للقاضي ان يحكم بين اهل الذمة اذا تظاهروا وتوافعوا اليه ورضوا بحكمه ويحكم بينهم بحكم الاسلام لقوله تعالى

بين اهل الذمة اذا تظاهروا وتوافعوا اليه ورضوا بحكمه ويحكم بينهم بحكم الاسلام

فان

فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال بعضهم وظاهر هذا اننا نحكم بينهم وان لم ترض اساقفتهم وقال بعضهم وانما الحكم المسلمين ان يحكم بينهم في النظام مثل ان يمنع وارث وارثا حقه وما شبهه اذا رضى المتظالمون بذلك واما النجوى والزنا فلا ينبغي ان يحكم بينهم فيه كذا في معين الحكم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت قاصرة وزوجة وأم وأخوات وله حصص في دار وعليه ديون للمري والزوجة وللأم وللأخوات فارتفعوا على يد قاض فباع القاضي حصته في الدار وسد بها الدين الذي عليه للمري بمن المثل ثم بعد عشر من سنة ارادت البنت ان تدفع ما دفعه المشتري وتأخذ حصتها ايها في الدار فهل لا يمكن من ذلك ويكون بيع القاضي صحيحا نافذا حيث كانت التركة مستغرقة بالدين (أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة فباعت القاضي حصته عقار الميت لوفاء دينه الشرعي الثابت والحال هذه لا يكون لاحد من ورثته بعد ذلك نقض البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وعليه ديون كثيرة وترك لثنيها فهل تكون ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للوارث واذا انصب القاضي من يبيعها يكون بيعها صحيحا حيث كانت مستغرقة بالدين وعلى فرض عدم استغراق الديون لها وامتنع الوارث من بيعها وقضاء الدين يكون للقاضي جبره على ذلك (أجاب) التركة اذا استغرقت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة اذا ملك للورثة فيها فلا يكون لهم ولاية البيع كافي الدرر وغيرها من معتبرات المذهب وصرح في الاشياء بان الدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة وفي حواشي الدر المختار نقلا عن البرازية مانعه ولو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء الدين فيقبل ينصب وصيا وقيل لا وبالمير الورثة بالبيع فان أبوا حبسهم حتى يبيعوا فان حبسوا ولم يبيعوا انصب وصيا يبيع او باع بنفسه اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين ثابت بالوجه الشرعي فحبسه ورثته رب الدين عليه لدى الحاكم الشرعي مدة ايام والحال انه معسر ظاهرا لا عسارا فهل اذا شهدت بيعة باعساره يكون للعالم اطلاقه وتظايره الى الميسرة (أجاب) للقاضي قبول البيعة على الاعسار بعد حبس المدين واطلاقه بعد تحقق الاعسار بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عن قضية محصلها ان رجلا توفي وعليه ديون ثبتت بالوجه الشرعي وأخذت اربابها بعضها من مدة طويلة مضت وهناك اشعار من الخارج بان لبعض العساكر ديون عليه ايضا لم تثبت ولم يحضره الاثبات وقد مضت مدة طويلة ولم تثبت فما الحكم في اعطاء دراهم الميت للديانة الذين اثبتوا مع عدم دعوى غيرهم الآن (أجاب) حيث اثبتت ارباب الديون ديونهم على يد القاضي بالوجه الشرعي حسب الموضح في هذا الرقيم ولم يظهر احديهم ديناً وثبته ومضت مدة تزيد على مدة التلوم الشرعية يكون لارباب الديون الثابتة بالوجه الشرعي اخذ باقي ما ثبت لهم من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في خربة موروثه لجماعة خبز بعضهم منها قيراط ونصف وذهب له جماعة حصصا

مطلب ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة

مطلب لوامتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء الدين فيقبل ينصب القاضي وصيا وقيل بالمير الورثة بالبيع الخ

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

مطلب يعطى لارباب الديون ما أتفقوه من يودهم بعد مدة التلوم اذا لم يثبت غيرهم ديناً

حتى استكمل له بالارث والهبة احد عشر قيراطا وعشرة اسهم ثم بعد القبض وهب جميع ما خصه بالارث والهبة البالغ قدره المقدار المشروح لحاله وخرج للوهوب له الثاني اعلام من قاضى شلهمون والآن قام بعض الواهبين للوهوب له او لا يريدون معارضة الوهوب له ثانيا وانتزاع ذلك منه متعلين بان هبتهم فاسدة لكونها في مشاع يقسم ولم يقسموه وقت ائتمه فيكم القاضى بمنعهم نظرا الى انها صدرت في مشاع لا يقبل القسمة فهل يكون هذا الحكم صحيحا ولا مساع لنقضه (اجاب) القضاء يصان من الالغاء والابطال حيث لم يوجد ما يظله شرعا فيثبت صدر حكم القاضى صحيحا مستجمعا لشرائطه الشرعية فلا مساع لنقضه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر الى بلدة بعيدة وله منزل فوكل انسانا في قبض اجرة ذلك المنزل فخرج رجل آخر وادعى ان له حصته فيه وقبض بعض الاجرة من المتاجر من غير ان يثبت ذلك بالوجه الشرعى فهل لو قيل اخذها منه ولا تسمع دعواه حيث كانت على غائب (اجاب) لا يقضى على غائب ولا له الاحتجور نائبه حقيقة كوكيله في الخصومة ووصيه ومتولى الونف أو شرعا كوصى القاضى او حكما بان يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على المحاضر والوكيل في قبض الاجرة ليس واحدا من هؤلاء فلا يكون خصما عن الغائب في اثبات ملك العين لغيره كما ان المتاجر كذلك ومطالبته الوكيل بقبض الاجرة عن المالك انما تكون على المتاجر لا على من قبضها منه بغير وجه شرعى اذ لا تبرأ ذمته الا بالدفع للوثر أو وكيله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسجون بالشرع على دين معلوم وهو مسر وموجود بينة من المسلمين تشهد باعساره وقد حبس في السجن خمسة وثلاثين يوما فهل تقبل بينة الاعسار ويفرج عنه (اجاب) تقبل البينة على اعسار المدين بعد حبسه بما يراه والقاضى اطلاقه بعد ظهور الاعسار والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا فسخ مالك نكاح امرأة في غيبة زوجها فهل لا يكون لقاضى الناحية ان يحكم بحقة ذلك لان القضاة مأمورون بتنفيذ الاحكام على مذهب الامام الى حنيفة ومذاهبه لا يرى ذلك ولا تقام الدعوى على غائب واذا اراد الحاكم اللوم على من فعل ذلك لكونه خالف امر الحاكم الا بالهوى عن ذلك وكان قبل ان يفسخ النكاح حضر عند قاضى الناحية واستأذنه في فسخ النكاح ومنعه القاضى المذكور وقال له ان كنت تفعل ذلك افعله بعين يد اعني فظن المالك ان ذلك اذن منه بالفسخ لا يتوجه اللوم على القاضى وانما اللوم على المباشر لذلك (اجاب) لا يسوغ الفسخ على زوجة الغائب والقضاة والمفتون ممنوعون عن مباشرة ذلك فمن باشر ذلك كان عليه التعزير باللائق بحاله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بنحو ثمانية قرش باقى ثمن مبيع عما كان تعاطاه منه قديما لدى الحاكم الشرعى وأثبتها عليه وحبسه عليها والمحال انه مسر ظاهر الاعسار ولا يملك شيئا وعنده بينة من اهل محله يشهدون باعساره وبانه لا يملك شيئا في الدين به وانه عاجز عن

١٥ ١٢٦٦

١٥ ١٢٦٦
مطلب لا يقضى على غائب ولا الاحتجور نائبه

٣٣
مطلب تقبل البينة على اعسار المدين بعد حبسه بما يراه القاضى

١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦
مطلب لا يسوغ الفسخ على زوجة الغائب وعلى من باشره التعزير باللائق بحاله

شعبان

١٢ ١٢٦٦

شوال

سنة

نفقة نفسه ويتكف الناصر في الحبس فهل اذا ثبت اعساره بشهادة البينة الشرعية وجب له القاضى مدة يعلم فيها انه لو كان له مال لا يظهره لوفاء دينه وانصح حاله وكان ظاهر الاعسار يكون للقاضى اطلاقه وينتظر اخصامه يساره (اجاب) تقبل البينة على اعسار المدين بعد حبسه والقاضى اطلاقه بعد تحقق اعساره لديه والله تعالى اعلم (سئل) من من ديوان كتحداى عن حادثة يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) قد تلى علينا ما صار في قضية نصب الشيخ احمد الشطبي في وظيفة قضاء سيوط وعزل سلفه احمد افندى الذى كان قاضيا بها مسدة من الزمان والمخضر المكتوب وما صار من ترضى الاهالى عن كل من الشيخ احمد الشطبي وعن القاضى سافه احمد افندى وما ياوراق تلك القضية صار معلوما وقد طلب منا الجواب عن الحكم الشرعى في عزل احمد افندى المولى قبل الشيخ احمد الشطبي هل هذا العزل وافق اصول الشريعة أم لا فنقول قال في جامع الفصولين ما نصه القاضى قال عزلت نفسه أو أخرجت نفسه عن القضاء أو كتب به الى السلطان ينعزل اذا علم لقبله كوكيل وقيل لا ينعزل القاضى بعزل نفسه لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك عزل نفسه اه كلام جامع الفصولين وبناء على هذا النص لا ينعزل احمد افندى بعزل نفسه بالاستعفاء ولو ذلك منه عن طوع واختيار الا اذا علم من ولاة القضاء وقلده اياه وقد اضطر ب كلام الاهالى بالتشكي والترضى أولا وثانيا وكان الواجب عليهم سلوك طريق الحق اما بالترضى فقط أو بالتشكي فقط فاوقع منهم من التناقص غير لائق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لاخر فطلبه منه فادعى الاعسار فاخذته لعاكم الشرعى فوضع عليه السجن مسدة ايام وهو مسر ياداه فهل اذا أثبت الاعسار لدى القاضى بالبينة يكون للعالم اطلاقه وانظاره (اجاب) تقبل البينة على الاعسار بعد حبس المدين والقاضى اطلاقه بعد ظهور اعساره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من التجار عليه دين لرجل مكتوب في دفتره المحفوظ بيد ورثته وبخطه مات عن ورثته فيهم قاصر والبالغ منهم التزم بالدين وكتب على نفسه به وثيقة لاجل معلوم ومضى الاجل ولم يدفع شيئا منه فهل اذا لم يوجد في تركة الميت نقد يوفى منه الدين وله عقار وأمتعة والدين مستغرق للتركة تكون ولاية البيع فيه للعالم الشرعى وقضاء الدين من ثمنها وهل يعمل بدفتر الميت المذكور فيه ما عليه من الدين (اجاب) صرح علماء اوثان بان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى وبانه يعمل بخط البيع فيما عليه لافيه الله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وثلاثة اولاد ذكروا اثنين وتركت بيتا مملوكا وعليها ديون لانس معلومين فهل لورثتها المذكورين بيعه لوفاء دين مورثتهم حيث كان الدين ثابتا (اجاب) يتعلق الدين بعد ثبوته شرعا بالتركة ويبيع العقار لوفاء الدين حيث لا وفاء له الا منه وولاية بيع التركة المستغرقة للقاضى وله اذن بعض الورثة بذلك كما يكون للورثة البيع لوفاء الدين عند عدم الاستغراق والله تعالى اعلم (سئل) في

٢٣ ١٢٦٦
ذى القعدة

١٣ ١٢٦٦

مطلب لا ينعزل القاضى بعزل نفسه قبل علم من ولاة

٢٧ ١٢٦٦
مطلب يعمل بخط البيع فيما عليه فيما له

ربيع الاول

٦ ١٢٦٧

١٧ ١٢٦٧

امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا واحضرت بينة فسقة مشهورة بنفسه هم عند قاضي بلدها في غيبة زوجها فحكم بطلاقها منه فهل لا يكون الحكم بذلك نافذا في غيبة زوجها المدعى عليه والحال هذه (اجاب) نعم لا يكون الحكم بما ذكرنا نافذا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور وبنتين وترك تركة لا تفي بدينه المستغرق لمما فقامت التركة على الذكور معرفة القاضي بحضور البنتين بمثل معلوم ودفعوا ما على والدهم من الدين وصاروا في معيشة واحدة يكتسبون الى ان غاب المال الذي بايدهم ثم بعد مدة مات احدهم عن ذكرين وزوجة ثم مات الآخر عن بنت وزوجة ثم مات الثالث عن بنت وزوجة ايضا وكل من مات منهم بقي وورثته مع الحي في معيشة واحدة الى ان مات الثالث فاراد الورثة قسمة التركة بينهم فعند ذلك ادعت بنتا الرجل الميت او لا الذي دينه مستغرق لتركة ما نصيبا فيها بطريق الميراث فهل اذا ثبت ان التركة المذكورة قومت على الذكور بمثل معلوم دفع في دينه المستغرق لتركة لا تجاب لذلك (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة فاذا قومت القاضي هذه التركة على ابنائها الثلاثة بمثل معلوم لوفاء الدين كان ذلك بيعا منه لهم فيهم وحيث كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوارث استبقاؤها لنفسه ودفع ما على المورث من الدين فاذا تحقق ان بعض الورثة استبقى التركة لنفسه بالوجه الشرعي ودفع ما على مورثه من الدين لا يكون لباقي الورثة مشاركتة فيما استخلصه لنفسه بالوجه الشرعي ففي رد المختار من المجلس عن جامع الفصولين وجاز لاحد الورثة استخلاص العين من التركة باداء قيمته الى الغرماء لا الى وارث آخر اه وقوله باداء قيمته الخ قال الرملي في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن الدين زائدا لانه ذكر قبله ان الدين لو كان زائدا على التركة فلهم استخلاصها باداء دينه كله لا بقدر تركته كفن حتى يقديه مولاه بارشه اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دين عند انسان اثبتته بالبينة الشرعية على المدعى عليه وزكيت تلك البينة وحكم القاضي بشهادتها والا ان المدعى عليه يدعي ان احد البينة كاتب السند الذي فيه الدين ويقول لا قبل شهادته فهل لا يلتفت لدعواه وتقبل شهادة الكاتب للسند المذكور لانه زكي وكان وقت ادائه الشهادة اهلا لها (اجاب) اذا صدر حكم القاضي بالدين المذكور مستوفيا بشرطه الشرعية فلا سبيل الى نقضه ولا عبرة بتعلل المدعى عليه بمجرد ما ذكرنا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت شقيقة واختين لام وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا كان عليه دين مستغرق لتركة ثابت بالوجه الشرعي تقدم ارباب الدين على الورثة واذا تصرف احد الورثة في شيء من التركة ببيع قبل القسمة ووفاء الدين لا ينفذ تصرفه والحال هذه (اجاب) نعم دم الدين الثابت شرعا على الميراث وقد صرحوا بان ولاية بيع التركة المستغرقة للراضى والله تعالى اعلم (سئل) في زيد له دين على عمرو

من مدقة سنين وعمرو المذكور الا ان معسروا الا ان يزيد يدان يحبس عمرا المذكور لاجل دينه فهل اذا حبسه القاضي بما يراه لدين زيد المذكور بعد ذلك ثبت اعساره بالبينة الشرعية للقاضي ان يطلقه من الحبس ام كيف الحال (اجاب) نعم والقاضي قبول البينة على افلاس المدينين بعد حبسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين شرعي لزوجه لدى المحاكم الشرعية وحبسه عليه وطال حبسه فهل اذا مضت مدة يضمن فيها حاله وثبت بالبينة اعساره يسوغ للعاكم اطلاقه (اجاب) اذا ظهر للقاضي اعسار المدين بعد حبسه مدة يراها ساع له اطلاقه وينظر الى الميسرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك حصة في دار وعليه دين ثابت بالشرع مستغرق لتركة ولم يكن له سواها فباع المحاكم الشرعية حصته في الدار لاني المتوفى واخذ اصحاب الدين حقوقهم ثم بعد مدة تزايد على خمس واربعين سنة قام اولاد المتوفى على عمهم المشتري يطالبون حصة ابيهم في الدار فهل اذا كان البائع المحاكم الشرعية كاذرا لا تسمع دعواهم حيث ثبت البيع على الوجه المذكور بشهادة البينة الشرعية خصوصا والمشتري يتصرف بالهدم والبناء فيها وهم حاضرون مشاهدون لذلك المدة المذكورة (اجاب) اذا صدر من المحاكم الشرعية بيع تركة الميت المستغرقة بدينه الثابتة شرعا وكان ذلك مستوفيا لشرائط الصحة لا يكون لاولاد الميت معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) عن انتصاب احد الورثة خصما عن الباقيين فيما يدعى على الميت بموجب خطاب من مامور تركة المرحوم اجدب باشا طاهر مضمونة ان زوجة المرحوم طاهر باشا تدعى على ورثة المرحوم اجدب باشا طاهر باستحقاقها من تركة زوجها وان استحقاقها باق عند اجدب باشا طاهر الى حين وفاته وان بعض ورثته امتنعوا عن الحضور للدعوى عليهم بذلك (اجاب) بما نصه قد سبق منا جواب عن هذه القضية على خطاب حضر من الديوان الكفدائي فيه اجمال في الاستفهام واقدنا عليه مقتضاها وان الاولى حضور جميع الورثة او من يقوم مقامهم وحيث توضيح هذا الخطاب تفصيل القضية فالجواب عنها ما ذكره ائتمنا من ان احد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فيما يدعى على الميت بشروط ثلاثة الاول كون العين كلها في يده الثاني ان لا تكون مقسومة بين الورثة الثالث ان يصدق الغائب انها ارث عن الميت كما نقله في حواشي الدر المختار عن الشريف الحوي وعليه فتصح الدعوى على احد الورثة وينتصب احدهم خصما عن الباقيين بالشرط المذكور ويكون القضاء عليه قضاء على الكل وهذا في دعوى العين اما دعوى الدين فينتصب احدهم خصما عن الباقيين وان لم يكن في يده عين التركة لان حق الدائن شائع في جميع التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شهدا في حادثة على رجل وحكم القاضي بشهادتهما للشهود بعد التزكية فهل اذا طعن المشهود عليه في الشاهدين بانهما مستأجران على الشهادة من طرف المشهود له لا يسمع طعنه بذلك ولا ينفذ حكم القاضي بترح المشهود

مطلب احد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين في دعوى العين بشروط ثلاثة وفي الدين لا يتوقف على كونه ذاب

من انه لا یعول علی الخط ولا یعمل به الا فی مسئلة کتاب الامان ودفع بیاع وصراف
وسمیر والله تعالی اعلم (سئل) فی شریکین فی مواش لاحدهما ثلاثة ارباعها
وللآخر الباقي فلما مات الاول وبقيت المواشي تحت يدي الثاني ارادت ورثته اخذها كان
لمورثهم فيها وهو ثلاثة ارباعها فاقرا الشريك بالنصف وانكر الرابع فادعته الورثة
عليه بالبنية لدى حكم شرعي فحكم عليه بما ثبت بالبنية الشرعية بعد التعديل والتركية
والزمة ايضا ما استهلكه من زوائد الشركة المنفصلة ثم بعد حكم الحاكم واخذ كل ذي
حق حقه اراد الشريك المحكوم عليه رفع الدعوى لدى حكم آخر ونقض حكم الحاكم
المذكور ويجرح في شطر من الشهود بان رجلا من قبيلة هذا الشطر قتل رجلا من
قبيلة المشهود عليه من مدة سبعين سنة ولم يكن المشهود عليه وارثا للقتول على فرض
تحقق القتل من احد قبيلة الشاهد ولم يثبت ذلك بطريق شرعي ولم تظهر بينهما عداوة
فهل والحال ما ذكر لا يجب لذلك ولا يقبل هذا الجرح المذكور ويضي حكم الحاكم
بما ذكر ولا ينقض (اجاب) بعد صدور حكم القاضي صحيحا لازما لا يكون للنقض عليه
ابطاله بمجرد تعمله بما ذكر والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالی اعلم (سئل) فی ناظر
على وقف ذي يد على محدود تحت نكاحه لجهة الوقف ادعى عليه رجل انه جاري ملكه
وطالبه برفع يده وتسليمه فانكر فاقام المدعي بنية شرعية شهدت بما ادعى وحكم له بذلك
ثم بعد الحكم عليه اقام بنية انه وقف من جهة واقفه هل ينقض الحكم السابق بنية
الخارج ويحكم به لجهة وقف ذي اليد (اجاب) لا ينقض الحكم السابق باقامة بنية ذي
اليد المذكور اذا البنية ليست له وانما هي للخارج وقد اقامها وقضى له بها فلا يجوز
نقضها باقامة بنية ذي اليد كما لا يخفى على ذي فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه
في حادثة لا تسمع دعواه بعده في تلك الحادثة وفي الكافي الشهادة اذا تضمنت نقض قضاء
استوفى شرطه وترد ولا تسمع والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة سلمت لرجل امانة ثم
طلبها منه فجدها فاقامت معه لدى قاض في شأن ذلك وادعت عليه بها فانكر دعواها
فكلفت البينة لاثباتها فوعدت بالحضور ثم بعد ذلك طلبته وادعت عليه فكلفت البينة
فاحضرتها وشهد الشهود طبق الدعوى وزكاهم القاضي في وجهه الخصم وحكم لها
بتضمينه تلك الامانة فهل اذا كان الواقع ما هو مسطور واراد بعد ذلك المدعي عليه
استئناف الدعوى واعادتها بعد صدور الحكم مستوفيا شرائط الصحة لا يجب لذلك حيث
صار مقضيا عليه في تلك الحادثة ولا يجب لنقض الحكم بدون وجه شرعي (اجاب) نعم
ليس له ذلك والحال ما ذكر وقد صرح علما وانا بان المقضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه
في تلك الحادثة والله تعالی اعلم (سئل) فی دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن اصولهم
مات احدهم عن ابن قاصر فوضع بعض الورثة يده عليها بعد بلوغ القاصر طلب اخذ
نصيبه بالفريضة الشرعية فنفعه واضع اليد منكر الحق فرفع امره لدى القاضي وادعى

۱۷ ۱۲۷۰
مطلب من صار مقضيا
عليه في حادثة لا تسمع
دعواه بعده فيها

رجب
۲۷ ۱۲۷۰
مطلب الكهانة اذا
تضمنت نقض قضاء
استوفى شروطه ترد

ذی القعدة

۲۰ ۱۲۷۰

بحقه وذكروا دار وحدودها واقام بنية طبق دعواه وذكروا البينة الدار وحدودها حكم
ادعاء المدعي وحكم القاضي للمدعي بحقه بعد شهادة البينة الشرعية والتزكية وكتب له
بحقه فهل يكون الحكم صحيحا نافذا واذا نسي الكاتب ولم يذكر حدود الدار في الحجة
لا يضر في الحكم واذا تعلل واضع اليد بان حدود الدار لم تذكر في الحجة او بطول المدة لا عبرة
بتهله حيث شهدت البينة طبق دعوى المدعي (اجاب) العبرة بالواقع في نفس الامر
لا بما كتبه الكاتب فاذا استوفى القضاء بالحق المذكور شرائط الصحة وتحقق ذلك
لا يكون لاحد نقضه بدون وجه شرعي والله تعالی اعلم (سئل) فيما اذا ادعى انسان
وقفية ارض واراد اثبات ذلك بحجة مقطوعة الثبوت لا قيد لها في سجلات المحكمة فهل
لا يقضي بها ولا يعول عليها بل لا بد من ثبوت مضمونها بالبينة الشرعية (اجاب) حجج
الشرع الشريف ثلاث البينة والاقرار والنكاح ولا يعول شرعا على صلح مقطوع
الثبوت ولو كان عليه منوط القضاء الماضي فلا يثبت بها وقف ولا ملك سيما اذا لم
تكن مقيدة بسجل القاضي وحينئذ فلا اعتبار بهذه الحجة على هذا الوجه ولا يعول عليها
والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل ادعى على آخر دعوى شرعية على يد قاضي بلدهم
فانكر المدعي عليه دعواه فطلب القاضي من المدعي بنية على دعواه فاحضر بنية وشهدت
عند القاضي المذكور على طبق دعواه فاراد المدعي عليه تحليف الشهود بعد اداء الشهادة
والحكم بها فهل والحال هذه لا يجب لذلك وليس له تحليف الشهود بعد اداء الشهادة
الشرعية (اجاب) المصريح به في الكتب المعتمدة في المذهب كالتحلية والبرازية
انه لا يمين على الشاهد كما قال العلامة المقدسي وجرى عليه في الاشباه حيث قال ان الامام
لو امر قضاة بتحليف الشهود وجب على العلماء ان ينصروه ويقولوا له لا تكلف قضاة
الى امر يلزم منه سخطك ان خالفوك او سخط الخاق اذا وافقوك والله تعالی اعلم
(سئل) فی رجل ادعى على آخر مبلغ من الدراهم واقام شاهدا واحدا على دعواه
شهد بمضمون خط نفسه ولم يعين الشهود به وعجز عن اقامة الشطر الثاني فعند ذلك طلب
القاضي من المدعي عينا على دعواه فحلف حكم له القاضي بالمبلغ الذي ادعاه وذكر انه ثبت له
على المدعي عليه فهل حيث كان الحال كما ذكر في السؤال لا تقبل شهادة الفرد المزبور وان
انضم اليها يمينه ويكون حكم الحاكم المزبور باطلا (اجاب) القضاء على الوجه المذكور
غير صحيح والله تعالی اعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما مضمونه ان رجلا مات
في اسكندرية عن ورثة غائبين وترك ثغورا وما يورث عنه شرعا فحفظت تركته ووضع
تحت يد رجل من اتباعه بموجب حجة شرعية من قاضي اسكندرية مأمور فيها بان يوصل
تركته لورثته في مصر وكان ذلك في سنة ۱۲۳۳ وفي سنة ۱۲۶۹ بعد وفاة ورثة المتوفي
حصل تداع من وارث بعض الورثة انه استلم التركة ولم يوصل مورثته ما يخصه بجهة الارث
فسئل الذي استلم التركة المذكورة فاجاب بانه سلم ذلك لبعض الورثة بامر الوزير الاعظم

محرم
۲۳ ۱۲۷۱
مطلب العبرة بالواقع لا
بما كتبه الكاتب

۲۳ ۱۲۷۱

ربيع الاول
۱۵ ۱۲۷۱
مطلب لا يجوز تحليف
الشهود

مطلب لا ينفذ القضاء
بشاهد وعين
ربيع الثاني
۱۴ ۱۲۷۱

بدون حضور أناس تشهد بذلك فذلك حكم على المدعي عليه بدفع ما يخص وارث بعض الورثة المدعي وتحرر بذلك اعلام شرعي ثم بعد ذلك توفي المدعي عليه وضبطت تركته في بيت المال فظهر له وصي واثبت وصايت به وتو كيله عن ورثته المتوفي بالوجه الشرعي فستل الوصي المذكور عن ذلك فانكر دعواه ذلك فهل تسلم تركته المتوفي للوصي المذكور أم تسلم للمدعي المذكور (اجاب) اذا انكر الوصي الوكيل عن ورثته المتوفي الحكم على المتوفي بالزامة نصيب من ادعى عليه بما يخصه في تلك الاعيان من قبل الحاكم الشرعي كلف من الزم له المتوفي باثبات مضمون حكم الحاكم الشرعي على المتوفي المذكور بذلك بالوجه الشرعي حيث كان حكم الحاكم السابق مستوفيا شرائط الصحة وبعد ذلك ثور الوصي المذكور باداء ما ترتب على تركته المتوفي المذكور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها أرض زراعية ابعادية ملك لها وواضعة يدها عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي تنتفع بها بالزراعة والاجارة وغيرها المدة المذكورة فهل اذا ماتت عن زوجها يكون له النصف فيها وفي جميع ما تركته حيث لم يكن لها فرع وارث ولا يكلف الزوج اثبات ملك الزوجة في الأرض المذكورة ولا بيان طريق تملكها لما بل يكفي وضع يدها عليها المدة الطويلة من غير منازع لها ولا معارض (اجاب) اليد من اقوى ما يستدل به على الملك ما لم يثبت بوجه شرعي خلاف ذلك والقول لورثة ذى اليد بلاينة يمينهم وحيث ماتت الزوجة عن زوجها فاستحقق انه ملك لها شرعا يكون ميراثا عنها فللزوج نصفه فرضا حيث لم يوجد لها فرع وارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر منذ ست عشرة سنة بثمن معلوم من الدراهم بموجب وثيقة بذلك بيده وهوية صرف فيها بالمسدم والبناء من غير منازع له فيها تلك المدة مع اقامة البائع بالبلد وسكوته ومشاهدته لذلك والآن ينكر البيع ويريد نزعها من يد المشتري وابطاله فهل لا يحجب لذلك شرعا ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي حيث كان هناك بينة تشهد بالشراء وان لم تكن اسماؤها المذكورة في حجة الشراء (اجاب) اذا ثبت المشتري المذكور شراء هذه الدار من بائعها المذكور بالوجه الشرعي يمنع البائع من معارضته فيها بدون وجه شرعي ولا يتوقف الحكم بالشراء على شهادة من ذكر اسمه في حجة التبايع شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحمله عند الحاكم الشرعي وبمجنسه مدة شهر والحال انه معسر وفقير لا يملك شيئا معه بينة تشهد باعساره من جيرانه ممن يعرف حاله فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر يكون للحاكم اطلاقه من السجن وامهاله الى اليسار (اجاب) اذا تحقق اعسار المدين عند القاضي بعد حجه بالوجه الشرعي أطلقه وللغيريم ان يلزمه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن اولادها البالغين وتركت مواشي تحت يد زوجها فطلب الاولاد ما يخصهم في المواشي المتروكة عن أمهم وترافعوا معه على يد نائب القاضي فافر الابان المواشي

٢٢ ١٢٧١

٢٧ ١٢٧١
مطلب اليد من اقوى ما يستدل به على الملك والقول لورثة ذى اليد يمينهم

روضان ١٧ ١٢٧١

شوال ٣٠ ١٢٧١

متروكة عن أمهم بحضرة بينة شرعية فيم القضاء لهم بذلك فهل والحال هذه يكون الحكم صحيحا نافذا حيث كان مستوفيا شرائطه الشرعية ويحجب الاب على دفع ما يخص الاولاد في المواشي المتروكة عن أمهم اليهم (اجاب) لا اولاد المرأة المذكورة الاستيلاء على ما يخصهم من تلك المواشي بطريق الارث عن أمهم وينفذ القضاء المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال في رجل يملك رقية جارية مقيمة وضعتها تحت يد زوجته وتوجه الى السفر للغازاة ثم بعد تو جهه ماتت الزوجة عن ورثته معلومين ووضع يده و وكيل أمين بيت المال على متروكات زوجها فهل لو كيل بيت المال بيع الجارية وابقا ثمنها الى حين حضور سيدها من غيبته أو حضور وكيل عنه ثابت الو كالة شرعا أو تبقى الجارية تحت يد أمين واذا بقيت تحت يد أمين من الذي ينفق عليها وليس للغائب شيء ينفق منه على الجارية المذكورة (اجاب) قال في الدر المختار ليس للقاضي تزويج أمة غائب ومجنون وعندهما وله أن يكتبهما أو يبيعهما اه ومنه يعلم جواز بيع القاضي الجارية المذكورة ويحفظ ثمنهما عند أمين الى أن يظهر حاله أو يمحي عياله أو يوكل من يأخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من التجار المشهورين توفي وعليه دين لا يخرج مذكور بخطه في صلح محفوظ تحت يده الى وقت الموت ووجد الدين المذكور ايضا بدفتره بخط كاتبه المسلم المختص به الامين فهل اذا كان خط التاجر معروفا ومشهور للناس يعمل به فيما عليه سيما وان الدين المذكور مقيد بدفتره كما ذكر (اجاب) المصريح به انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الاخط السماسر والبيع والصراف كما خرم به في البحر وغيره وفي المحتجب وأما خط البيع والصراف والسماسر فهو حجة وان لم يكن معروفا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتبه الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة للعرف انتهى وفي خزنة الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات وجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثله حجة انتهى فاذا كان ماله خط التاجر المذكور محفوظا عنده يتوهم مقام البينة فيما عليه اذا ثبت انه خطه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة واضعين ايديهم على نخل بانه ملك له عن مورثه وطلب رفع يدهم عنه لدى حاكم شرعي فاظهروا وثائق بالبيع من مورثه لهم لم يثبت مضمونها شرعا بشهادة بينة شرعية فهل اذا حكم له بالنخل ورفع ايديهم عنه ومكنه من نخل مورثه يكون الحق له في ذلك وليس لهم معارضته بعد ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا حكم بان ذلك النخل لوارث المالك لعدم اثبات البيع الذي ادعاه واضعوا اليد حكما صحيحا ومكن الوارث منه لا يكون لهم معارضته بعد ذلك بدون اقامة بينة شرعية ثبتت دعواهم البيع المذكور او وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع

ذى القعدة سنة

٢٦ ١٢٧١

٢٨ ١٢٧١

مطلب ليس للقاضي تزويج أمة غائب ومجنون وعندهما وله أن يكتبهما ويبيعهما صفر

١٧ ١٢٧٢

ربيع الثاني

٢١ ٢٧٢

يده على قطعة أرض مملوكة له من أراضي البلديني بها دارا منذ احدى وعشرين سنة
وسكن بها مدة سبع عشرة سنة ثم سافر من البلد ومن مدة سنة احدث جماعة من اهل
البلد وضع ايديهم على تلك الدار وفتحوا لها بابا من جهة اخرى فلما جاء الرجل الاول الباني
لذلك الدار من غيبته اراد منعهم عنها واعادتها اليه كما كانت حيث كان وضع يده
السابق ثابتا شرعا واحداث الجماعة المذكورة بين يدهم عليها معلوم فهل يؤمرون بتسليم
تلك الدار الى واضع اليد السابق المذكور واذا ادعى الجماعة المذكورون ملكيتها لهم
بطريق الارث عن اصولهم وادعى جماعة آخرون بان الارض ملكهم وورثوها عن اصولهم
ايضا واقام كل من الجماعتين بيعة شهادت بانهم سمعوا من آباء المدعين ان الارض التي بها
تلك الدار ملك لهم لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى لهم بها وتبقى الدار في يد واضع اليد الاول
والحال هذه مع انكار واضع اليد الاول دعواهم ووجدنا كليا (اجاب) نعم يؤمرون
بتسليم تلك الدار للرجل المذكور والحال هذه حيث كان وضع يده عليها سابقا قال في نور
الامين عقار بيده احدث آخر يده لا يصير به ذا يد ولوع لم يبق قاض يامر برده ولو ادعى انك
احدثت اليد عليه وكان بيدى فانكر يحلف ولو برهن انه بيده منذ عشرين سنة وهذا احدث
يده عليه يؤمر برده عليه لكن لا يصير المدعى عليه مضمنا عليه حتى لو برهن انه ملكه
تقبل اه ولا تقبل شهادة شهود الجماعتين المذكورتين على هذا الوجه المذكور
بالسؤال ولا يقضى بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بان له حصة في
العقار الذي بيده بمو جب حجة من قاضي ناحيتهم مشمولة بخصمه ويريد اثبات دعواه
بالحجة المذكورة فهل لا يقضى له بالحجة المذكورة التي لم يثبت مضمونها بالبيعة الشرعية
حيث انكر المدعى عليه دعواه المذكورة (اجاب) حجج الشرع ثلاث البيعة والاقرار
والنكول فلا يعول على صلح لم يثبت مضمونه شرعا ولا يقضى به والله تعالى اعلم (سئل)
في شخص توفي وترك ورثة وأملا كافا دعوى ذى على الورثة بان مورثهم يباع له بعض
العقارات في حال حياته والورثة يجهلون ذلك فهل اذا ابرز المدعى ورقة متضمنة لشراؤه
ذلك من مورثهم بها شاهد واحد لا يقضى بشهادة الفرد ولا بورقة المذكورة المجردة
عن شهادة العدول (اجاب) حجج الشرع ثلاث البيعة والاقرار والنكول فلا يعول شرعا
على كاد لم يثبت مضمونه بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة
أرض زراعية رهنها عند آخر فزارقة وكتب له بها وثيقة ثم مات الراهن والمرتهن فطلب
وارث الراهن ان يدفع دراهم الغاروقة التي على طين مورثه وياخذ الطين فاعطى وارث
المرتهن حجة بيده يذ كر فيها دراهم زيادة على ما أخذه مورثه ولم تصدق عليها ورثة
الراهن مكتوبا فيها اسماء بيعة ماتت فهل لا يقضى بها وتكون باطلة سيما وانها غير
مسجلة بهيكل القاضي (اجاب) حجج الشرع الشريف ثلاث البيعة والاقرار والنكول فلا
يعول شرعا على مجرد الخط ولا يقضى به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا

٢١
مطلب عقار بيده احدث
آخر يده لا يصير به ذا يد

٢١
١٢٧

شعبان

١٠
١٢٧٢

سوال

٢٩
١٢٧٢

بالميراث

بالميراث من ابيه وعمه واضع يده عليها مدة تزيد على ستين سنة وهو يتصرف فيها بانواع
التصرفات الشرعية من غير منازع له ولا لايه وعمه فيها والا ن يدعى رجل من اهل
البلد مشاهدا للتصرف بان اياه كان اشترى نصيب عم الوارث منه منذ ستين سنة متعللا
بورقة قديمة بيده مقطوعة الثبوت مذ كور فيها اسماء اشخاص ماتوا سابقا ومتعللا بان
عنده بيعة تشهد بالسماع فانكر الوارث دعواه فهل لا يحجب لذلك ولا يقضى بالوثيقة
المذكورة اذا لم يثبت مضمونها شرعا ولا عبرة بتعلله بشهادة البيعة بالسماع ويمنع
من منازعة الوارث المذكور فيماتر كه له ابوه وعمه اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى
(اجاب) نعم لا يقضى بالوثيقة المقطوعة الثبوت اذا لا يعول شرعا على مجرد الخط ولا عبرة
بشهادة السماع في مثل ما ذكر على فرض كون الدعوى مسموعة والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تشاجر مع زوجته وخرجت غضبا فامرسل لها زوجها صندوقا ففتحها فتناحه مع
رجل آخر فقامت في المحل الذي هي غضبانة فيه يومين وبعد ذلك رجعت الى محلها
وصحبتها الصندوق وبعد رجوعها الى بيتها ادعت على المرأة التي كانت عندها انها
أخذت من الصندوق بعضا من الدراهم فهل لا يعمل بدعواها والحال هذه (اجاب) من
المعلوم ان من ادعى على شخص بدعوى كلف اثباتها بعد صحتها وانكار الخصم فان
أثبتها بالطريق الشرعى قضى له بما ادعاه والا فلا يقضى له بشئ والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وبنيتين بالتقنين منها وعليه دين مستغرق لتر كته فهل يكون
ولاية البيع وقسمه اثمانها على ارباب الدين للحاكم الشرعى فاذا حضرت ارباب الدين
لديه وأثبتوا بالوجه الشرعى تقسيم التركة عليهم بما يقتضيه الحال ولا تكون ولاية
البيع للورثة الا باذن الحاكم (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الثابت شرعا
للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم حيث كان الدين غيرهم وفي حواشي الدرهم قيد بما
اذالم تنفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم لما في الثامن والعشرين من جامع الفصولين
لو أرادت الورثة اداء دينه لم يبق تركته لهم فانفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه
من مالهم فلهم ذلك اه المراد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على حصة
في دار ونخل البعض بطريق الشراء والبعض بطريق الهبة بموجب وثيقين بذلك ثم مات
البائع عن وارث فاراد الوارث الرجوع على المشتري متعللا بانه غير وثيقة البيع بوثيقة
أخرى فهل والحال هذه اذا ثبت البيع من مورث المدعى قبل موته بالبيعة الشرعية يكون
صحيحا فاذا ولا عبرة بتعلله بتغير الوثيقة (اجاب) حجج الشرع ثلاث البيعة والاقرار
والنكول فلا يعول على مجرد الكواعد والعبرة بما في الواقع لا بما سطر من الوقائع فاذا
ثبت بالبيعة العادلة بيع المورث ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة والالزام لا يكون للوارث
معارضة المشتري فيه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن
زوجه وأربع بنات منها قصر وعن عاصب ادعت زوجته المذكورة بعد وفاته انها كانت

٣٠
١٢٧٢

٣٠
١١٧٢

ذى الحجة

٢١
١٢٧٢

مطلب اذا اتفقت الورثة
على أداء كل الدين
المستغرق من مالهم
لتبقى التركة لهم فلهم
ذلك وكذا في الوصايا

٢٦
١٢٧٢

وكلته حال حياته في قبض استقفاها من تركه والالتها المتوفاة في بلدة أخرى وأنه قبض
مالها من التركة المذكورة وهو باق بدمته إلى الآن فانكر العاصب جميع ذلك فهل
تكاف اثبات دعواها التوكيل والقبض مع بيان عين المقبوض وقدره بالبينة الشرعية
واليمن ولا يثبت حقها الا بذلك (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعى بمجرر دعواه بدون
اثباتها بطريق شرعي فلا يقضي لزوجته المذكورة بما ادعته على ورثة زوجها ما لم تثبت
دعواها عليهم أو على أحدهم اثباتا شرعيا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا
بناحية وغاب عن أمدة فباعه شيخ الناحية في غيبته فلما حضر طلب واضع اليد عند الحاكم
شرعي فاعترف واضع اليد ان المنزل ملك المدعى والذي باعه شيخ الناحية في غيبته في حكم
الحاكم برد البيع فهل اذا ادعى بعد ذلك واضع اليد ان صاحب المنزل كان حاضرا ساكتا
لا تسامع دعواه لا تراه بحضرة البينة ان صاحب المنزل كان غائبا وحضر الآن ولا
ينقض الحكم (اجاب) مجرد سكوت المالك عند بيع الفضولي لا يكون رضا كما صرح به في
الاشياء وغيرها وحيث فلا ينقض الحكم بدعوى واضع اليد ما ذكره والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في اشخاص واضعين أيديهم على قطعة أرض ملك لهم ورثوها عن أبيهم وهو
عن أبيه وهكذا بالتسلسل إلى رابع جد والآن ظهر لهم شخص من اهالي بلدهم يدعى
بان القطعة الأرض المذكورة وهما جاهد المالكين إلى جده كما بلغه خبر بذلك من بعض
الناس ادا إلى البلد ويريد الآن اخذ القطعة الأرض المذكورة من المالكين رغم انهم
يزعمون انه يقيم ببلدة تشهد بجماع انها جده فهل يسلم له في اخذها حيث لم يكن عنده
حجج شرعية ولا اعلام يده يثبت حقيقة ذلك مع ان البينة الشاهدة له بالسماع سبق منها
مشاجرة مع اصحاب الأرض المذكورة وكانوا يريدون اخذها منهم ومنعوا بالشرعية
على يد قاض ويقصدون الآن ان يثبتوا المدعى بشهادتهم مكيدة فهل ترد شهادة البينة
المذكورة ولا تسمع دعوى المدعى مع وضع يد المالكين اربعة اجيال خلفا بعد خلف
والمدعى يقيم معهم في البلد ولا مانع له من الدعوى المسددة المذكورة بل هو شاهد
لتصرفهم فيها وابوه من قبله وجده (اجاب) لا يقضي للدين والحال ما ذكر ولا تقبل
شهادة السماع في مثل ذلك على فرض صحة الدعوى وسماعها والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل واضع يده على أرض مشتملة على نخيل واشجار تلقاها عن ابيه مدة تزيد على
اربعة سنين بعد وضع يدايه عليها مدة من السنين وهو يتصرف فيها كما يشاء تصرف
المالك من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة ثم الآن ظهر رجل يدعى انه يتحق
نصف الأرض والاشجار من قبل جده ابي ابيه على ان بعض النصف المذکور وقف
عن الجد وبعضه ملك ورثه عنه ولم يبين في دعواه حدود الأرض التي ادعى نصيبها ولا
مقدار الوقف والمالك مع مشاهدة تصرف واضع اليد مدة اربعين سنة من غير منازعة ولا
مانع شرعي وكذا ابوه وجده ترك كل منهما الدعوى بذلك مع حضورهما بالبلد

ومشاهدتهما

٢٧

١٢٧٢

محرم

١٢٧٣

مطلب محرم سكوت
المالك عند بيع الفضولي
لا يكون رضا

٦

١٢٧٣

ومشاهدتهما مدة تزيد على خمس عشرة سنة من غير مانع فهل والحال هذه اذا ادعى
المدعى بل بدعوى المذكورة بين يد قاضي البرامس على هذا الوجه ولم تستوف دعواه
شروطها المتعبرة شرعا على فرض كونها مسموعة وانكر الخصم وشهدت للمدعى بينة لم
تستوف شروط الشهادة الشرعية أيضا وحكم القاضي للمدعى بدعواه على الوجه المذکور
لا ينفذ حكمه ولا ينزع شئ من يد المدعى عليه الا بوجه شرعي (اجاب) نعم لا ينفذ حكم
القاضي المذکور على هذا الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
حصة من دار من امرأتين شراء صحيحا شرعيا ثم مات ذلك الرجل عن ابنتين ومعهما
صك بشراهما ابنيهما الحصة المذكورة ثم الآن ادعى رجل على الابنتين المذكورتين انه
اشترى اهما من امرأتين المرأتين ويده صك متأخر تاريخه عن شراء ابنيهما فهل والحال
هذه اذا ثبت شراء الاب المذکور بالوجه الشرعي لا عبرة بالشراء الثاني المتأخر (اجاب)
حيث ادعى كل الشراء من المرأتين وأرخ قدم السابق تاريخا عند الثبوت والله تعالى
أعلم (سئل) في نظار على وقف ادعوا على ذي يد بامانة وقف تخص وقفهم وانه واضع
يده عليهم بغير وجه شرعي وطلبوا تسليمها لهم ورفع يده عنها وادعى انها ملكه فهل اذا
ابرزوا من أيديهم كتاب الوقف المتضمن لذلك وأثبتوا دعواهم بالبينة الشرعية
وزكيت في وجهه طبق دعواهم واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم
المتداعي لديه بجهة وقفهم بذلك يكون حكمه واقعا موقعا الشرعي واذا أقام ذو اليد
بينة عليه لا ينقض الحكم السابق بها لان بينة الخارج اولى ولا سيما بعد الحكم المذکور
(اجاب) دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق فتقدم بينة الخارج على بينة ذي
اليدين في ذلك فاذا حكم على ذي اليمينين ما ذكر وقف بعد استيفاء الدعوى والشهادة
لا ينقض الحكم باقامة ذي اليد بينة على الملك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له دين على آخر معلوم طلبه منه فامتنع من أدائه فرفعه الدائن لدى
الحاكم الشرعي وطلبه منه فانكر المدين الدين فطلب من الدائن بينة تشهد له طبق دعواه
فحضر عن احضارها لكونها غائبة خلف المدين اليدين الشرعية وقضى القاضي بمنع
المدعى فهل اذا وجد الدائن بينة بعد قضاء القاضي المذکور تسمع دعواه وتقبل بينته
(اجاب) تقبل البينة لو أقامها المدعى بعد يمين المدعى عليه كما تقبل البينة بعد القضاء
بالسكول خاتمة عند العامة وهو الصحيح وكان فائدتها اللتعدى إلى غيره لان النكول اقرار
وهو حجة قاصرة بخلاف البينة كما في رد المحتار من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر
وقف ادعى على رجل ذي يد بان من الجارى تحت نظارته مكانا من الوقف وان ذا اليد
وضع يده عليه بغير وجه شرعي وطلب رفع يده عنه فانكر دعواه وكلف المدعى اثبات
دعواه فابرز من يده كتاب الوقف المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالبينة الشرعية المزكاة
في وجهه طبق دعواه واستوفت الدعوى شرائطها وحكم الحاكم المتداعي لديه بجهة

١٩

١٢٧٣

مطلب ادعاء الشراء
من واحد أو آخر
الاسبق

٢٤

١٢٧٣

مطلب دعوى الوقف
من قبيل دعوى الملك
المطلق فتقدم بينة
الخارج

شوال

١٤

١٢٧٣

مطلب تقبل البينة
بعد يمين المدعى عليه
كما بعد القضاء بالنكول

٢٠

١٢٧٣

٢٨
١٢٧٣
مطالب لا تعتبر السيد
الحادثة والعبرة في اليد
للاسبق

وقف المدعى بذلك فهل يكون حكمه واقعا وموقعا شرعى وإذا أقام ذو اليد بينة
لا يتقض الحكم السابق بها لأن بينة الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المزبور ووضع
المدعى يده عليه وبنائه وتعميره بجهة وقفه (أجاب) العبرة في اليد لا بسبق ولا بتعبر
اليد الحادثة ودعوى الوقف كدعوى الملك المطلق فان تحقق بوجه شرعى سبق اليد
للتاخر كان ذايد ومدعى الملك خارج فتقبل بينته على الناظر أن المكان ملكه ولو كانت
اليد وقت الدعوى للمدعى الملك حيث تحقق حدوث وضع يده فتقدم بينته على بينة الناظر
أنها وقف لأن بينة الخارج أحق عند عدم التاريخ وإن لم يتحقق سبق اليد لجهة الوقف
وكان مدعى الملك هو ذا اليد قدمت بينة الناظر على بينته أذهو خارج فاذا أقامها بطريقها
الشرعى وحكم بها لا يتقض الحكم إذا استوفى شرائط الصحة بدون وجه شرعى والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا من الدراهم في ذمته فأنكر المدعى عليه
دعواه ذلك قائلا لم يصلني هذا المبلغ ولم يثبت في ذمتي بوجه من الوجوه فقال المدعى أنه
ثابت في ذمتك ووصل إلى يدك بموجب دفتر مشمول بختملك وبينته تشهد بذلك فقال
المدعى عليه للمدعى انك أبرأتني من هذا المبلغ وخلافه أبراء عاما ولم يبق لك عندي شيء
لا قليل ولا كثير فهل إذا برهن المدعى عليه على المدعى بأنه أبرأه براءة عامة من هذا
المبلغ وخلافه وأنه لم يبق له بذمة المدعى عليه شيء لا من قليل ولا من كثير يسمع برهانه
ولا يعد هذا تناقضا ولا يسمع دعوى المدعى بهذا المبلغ بعد ثبوت الإبراء العام ولا عبرة
بالدفتر المشمول بختم المدعى عليه وشهود المدعى حيث ثبت بعد ذلك الإبراء العام
(أجاب) صرح علماؤنا بأن من ادعى على آخر ما لا وقال المدعى عليه ما كان لك على
شيء فبرهن المدعى على أن له عليه ألفا وبرهن المدعى عليه على الألفاء والأبراء ولو بعد
القضاء قبل برهانه لا مكان التوفيق لأن غير الحق قديضى ويرأسه دفعا للخصومة
وان زاد كلمة ولا اعرفك ونحوه كإيتك أو ما جرى بيني وبينك معاملة أو خلطة أو لا خلطة
معنا أو لا أخذ ولا إعطاء أو ما اجتمعت معك في مكان لا يقبل لتعذر التوفيق لأنه لا يكون
بين اثنين معاملة من غير معرفة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأضع يده على بئر
ساقية ونخل مدة تزيد على تسع عشرة سنة وبعد ذلك ادعت عليه امرأة بان لها حق في
الساقية والنخل بالآرث عن أبيها وأثبتت دعواها والآرث لدى الحماكم الشرعى وتطالب
واضع اليد بمائها في الساقية والنخل بالفرصة الشرعية فهل يجب لذلك ويجزى
التوارث في الساقية والنخل (أجاب) إذا أثبتت المرأة المذكورة دعواها والآرث
فيما ذكر بالوجه الشرعى بعد بيان عدد الورثة ولو كانوا متعددين ولم يكن هناك مانع
من سماع دعواها لذلك يقضى لها بتصميم الآيل إليها من قبل أبيها حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد الصعيد مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر
وتركة عارا يده فوضع جماعة أيديهم على العقار مدة من السنين في غيبة الوارث ثم حضر

صفر
١٩
١٢٧٤
مطالب قال المدعى عليه
ما كان لك على شيء
أط فبرهن المدعى على
دعواه وبرهن المدعى
عليه على الأبراء أو
الألفاء ولو بعد القضاء
قبل بخلاف مال الزاد
نحو ولا اعرفك
ربيع الثاني
٨
١٢٧٤

الابن الوارث من غيبته واستلم العقار من واضعي اليد بعد أقراهم واعترفهم له بالملك
فيه عن مورثه على يد قاض هناك وكتب في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك ادعى
الآن جماعة آخرون زعمون أنهم على كون العقار المذکور وأنهم كانوا واضعين أيديهم
عليه قبل وضع يد مورث واضع اليد الآن فانكر واضع اليد دعواه ثم فهل والحال هذه
إذا لم يثبت الملك في العقار المذکور للزمين المذکورين بالبينة الشرعية لا عبرة
بدعواهم ومنعون من معارضة ذي اليد المدعى عليه (أجاب) إذا لم يثبت الذميون
المذکورون ملكهم للعقار المذکور بطريق شرعى لا يحكم لهم به إلا أنه إذا ثبت سبق
وضع أيديهم عليه عن وضع يد مورث الوارث المذکور فيخسذ بؤم واضع اليد عليه
الآن بتسليمه إليهم إلا أن يثبت ملكه فيه بطريق الارث عن مورثه لأنه حينئذ يكون
خارجا وهم واضعي اليد إذا لا تعتبر اليد الحادثة والبينة لا يثبت الملك تطلب من الخارج
لأن ذي اليد والله تعالى أعلم (سئل) في وصي مختار على تيممة قاصرة يتصرف عليها
وعلى مالها بالولاية الشرعية وللقاصرة المذكورة ملك في عقار وأشجار بطريق الشراء
الشرعى بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بحدوده معلومة ثم بعد موت البائع أنكر أحد
الورثة بيع المورث وتنادى مع الوصى لدى الحماكم شرعى وطلبت البينة من الوصى وأقام
بينة شهدت له على طبق دعواه وغلظت في الحدود ووردها الحماكم الشرعى فهل إذا كان
مع الوصى بينة أخرى وأقامها وشهدت على طبق دعواه للقاصرة وعرفت الحدود والمعلومة
على طبق الدعوى تقبل ويقضى بها ولو كانت البينة غير ما في الحجة (أجاب) لا يتوقف
قبول البينة والقضاء بها على كتابة اسمائها في حجة الشراء والله تعالى أعلم (سئل)
في ورثة آل لهم عقار بالآرث الشرعى عن مورثهم بعد أن وضع مورثهم يده على العقار
المذکور مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم بالهدم
والبناء وغيره من غير منازع ولا معارض له في ذلك ووضع ورثته يدهم عليه بعد ذلك
مدة سبع سنين فهل إذا أراد أحد الورثة بيع نصيبه من ذلك لا آخر يكون له ذلك ولا يمنعه
من ذلك عدم وجود سند وحجة شرعية من أي لولة أو غيرها ووضع يده ويد مورثه من
قبله من أقوى الحجج (أجاب) إذا كان ملك البائع فيما يريده ثابته لا يتوقف حجة
بيعه والحال ما ذكر على وجود حجة تحت يده بذلك إذا لم يكن هناك مانع ويكتفى بوضع
يده شرعاً في كونه مالكا أو وضع اليد من الحجج والقول لذى اليد بيمينه فيما يده عند
المنازعة ما لم يثبت خلافه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الارث
عن مورثهم باعوها الرجل أجنبي بتسليم معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها
وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدة ثمان عشرة
سنة وزيادة ثم مات المشتري عن وارث فوضع الوارث يده عليها وهو يتصرف فيها بأنواع
التصرفات الشرعية مدة اثنتي عشرة سنة وزيادة والآن أنكر البائعون البيع فهل

٧
١٢٧٤
مطلب إذا لم يثبت الخارج
الآن دعواه الملك في
العقار إلا أنه أثبت
سبق وضع يده عليه
يكون ذايد وذو اليد
خارجا فتقدم بينته

رمضان

٢
١٢٧٤

٩
١٢٧٤

إذا أقام وارث المشتري بينة شرعية بشراء مورثه وثبت بالوجه الشرعي يقضى له بها
وتقبل شهادة البينة ولو كان بعضها لم يكن مكتوباً في صلح البيع (أجاب) نعم حيث
لامانع والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجيزة في مدعى ومدعى عليه تنازعاً في قطعة
أرض أمير به اعترف كل منهما بأنها كانت مستحقة لوالد المدعى وادعى كل منهما
الاسقاط من قبل المستحق الذى هو والد المدعى لنفسه واختلاف في التاريخ وتاريخ المدعى
أسبق وعنده بينة طبق دعواه بثبوت الاسقاط له والقبض فما الحكم (أجاب) حيث
اعترف كل من المدعى والمدعى عليه باصل الاستحقاق في تلك الاطيان لوالد المدعى
وادعى كل الاسقاط من قبل المستحق المذكور لنفسه واختلاف في التاريخ وكان تاريخ
المدعى أسبق فان بينته تقدم على بينة المدعى عليه وحيث أقام بينة طبق دعواه وأثبت
الاسقاط له وأنه قبض الأرض الماسة ووضعه عليه فانه يحكم له بها حيث لم يثبت
ما يفيد سقوط حقه منها بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على تركه ميت
دينا وأقام دعواه عند قاضى بلده والقاضى المذكور نصب وصياً من عنده عوضاً عن
الميت المدعى عليه والحال ان الميت انما غابا غيبة ليست غيبة انقطاع وليس له وارث
غيره فهل يجوز نصب ذلك القاضى والحال هذه على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة
أم لا (أجاب) قال العلامة البيرى في شرحه يجب على القاضى نصب الوصى في حق من
مات ولم يوص الى احد ولم يخلف وارثاً وان كان للميت ورثة كبار في بلد آخر وماله وتركة
حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقاً وأموالاً فان كان البلد الذى فيه الورثة منقطعاً عن
البلد الذى توفي فيه نصب وصياً وان لم يكن منقطعاً لا ينصب كما في شرح الادب والخلاصة
انتهى ومثله في ادب الاوصياء نقل عن أدب القاضى للخصاف مع تفسير البلد المنقطع
بقوله بحيث لا يصل اليه العير ولا يجي منه ثم قال قلت وينبغي ان يكون له النصب فيما
اذا لم يعلم بالدهم أيضاً لانه منقطع حكماً انتهى ومثله في تنقيح الفتاوى الحامدية
حيث قال ان الميت اذا كانت تركته في بلدة مواته وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم
والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة أو صغار فالقاضى ينصب وصياً عن الميت ويثبت
الدين ويدفعه الى أربابه بعد استخلافهم وان لم تكن الغيبة منقطعة لا تسع بينهم الى ان
يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيراً ينصب عنه وصى ويثبت الدين عليه ويقضى دينهم
بعد استخلافهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شأمنه ولم يبرؤا الميت ولم يجتألوا بدينهم على
احد ولم يعتاضوا منه على شئ ثم يقبضهم من التركة انتهى ومن ذلك يعلم جواب حادثة
السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك قطعة أرض بناها ما كان واسكنها جلة
من الناس على وجه العارية وكلها احتاج مالها وكذا وارثه من بعده لبيع بعض ذلك
بأعه وتقل من كان ساكناً في المبيع ومضى على ذلك مدة من السنين والآن ادعى ابن
رجل عن كان ساكناً في جهة من القطعة الأرض المذكورة بان الذى هوسا كن فيه

مطالب ينصب القاضى
وصياً للخصومة مع صغر
الورثة أو غيبتهم اذا كانت
غيبتهم منقطعة والا فلا
مطلب البلد المنقطع
بحيث لا يصل اليه
العير ولا يجي منه

هو وغيره من السكان ملكه عن أبيه والحال ان أباه كان مقرراً بالملك لملك تلك الأرض
ولو ارثه من بعده الى ان مات من مدة لم تبلغ تسع سنين مع كون السكان الواضحين
أيديهم على غير ما هوسا كن فيه معترفين بالملك ان ذكر فهل لا يقبل قوله في غير ما هوسا
تحت يده بل يكلف اثبات ملكه فيه عن مورثه حسب دعواه حيث كان واضعاً اليد
معترفين فيه بالملك للمالك الاصلى ولو ارثه من بعده الى الآن واذا أثبت وارث المالك
ملكه بجميع تلك الأرض وما فيها من البناء بالأرض عن مورثه وأثبت اقرار مورث
خمس الذي يزعم ملكيته لما ذكر جميعه بالأرض عن أبيه ان جميع ما ذكر من أرض
وبناء ملك لمورث المالك الا في الواقع ونفس الامر ولو ارثه من بعده بالوجه الشرعي
ولم يرض على الاقرار المذكور مدة تبلغ تسع سنين كما ذكر في مؤمر الرجل المعارض برفع يده
عما ذكر وتسليمه للوارث المالك حيث لا بناء له فيها ولم يوجد هناك مانع من سماع
دعواه شرعاً (أجاب) نعم لا يقبل القاضى قوله فيما ليس تحت يده بل يكلفه اثبات
ملكه اياه واذا أثبت وارث المالك الاصلى اقرار مورث المعارض المدعى المذكور
بان جميع تلك الأرض وما فيها ملك لمورث الوارث المذكور ولو ارثه من بعده ولم
يرض على الاقرار المذكور خمس عشرة سنة يمنع المعارض من دعواه ويؤمر بتسليم
ما يملكه لملكه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين
تشاركوا على قدر معلوم كل منهما في جهة وصارت المراسلة من الجانبين فبعد مدة أخرج
احد الشريكين قائمة من دفتره منطوية على الوارد له من شريكه والمرسل الى شريكه منه
ونتهى ووضع فيها شهادة الكاتب الذى أخرجها وأرسلها الى شريكه فنظر فيها وقابلها
على دفتره فوجدها في غاية الصحة من الجانبين وعادت المراسلة بينهما كما كانت أولاً
ثم بعد مدة يسيرة حصل لخروج القائمة تولى فاحضر جماعة من المسلمين وأشهدهم
على نفسه ان حساب شريكه فلان الذى بالجبهة الفلانية مقيد بدفترى أم وله وخصومه
فأعمل في حسابه على ما في دفترى ولم يعين قدر معلوماً ثم بعد مدة توفي فهل والحال
هذه يكون دفتر المتوفى حجة عليه في المطلوب منه لا سيما وأنه أشهد على ان ما في دفتره
من حساب شريكه ماض عليه ومع وجود القائمة المرسله منه وموجود فيها ان المسطر لها
شاهد بجهة ما فيها خصوصاً وان الشريك الموجود مصدق على الدفتر والقائمة ولم يحصل
بينهما خلاف في شئ (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والتسكول فلا يعول على
الخط ولا يعمل به الا فيما استثناه المتأخرون وهو خط سمسار وبيع وصرف فيما عليه
لا فيما له حيث كان عمة وظافيه عمل بخط من ذكر في دفتره المحفوظ فيما عليه ويقوم
مقام البينة على هذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض ملك عن أبيه
وجده وبها نخيل دفعتها لجماعة يزرعون فيها كل سنة بقدر معلوم مما يخرج من زرعها
واستمر واعي ذلك مدة سنين والآن طلب رب الأرض رفع أيدي المستأجرين عنها

ليكونهم لم يدفعوا له أجرة الأرض مدة ثلاث سنين فامتنعوا وادعوا الملك فيها فهل إذا دفعهم على يد قاضي بالدهم وأقام رب الأرض البينة على أنها ملكه عن أبيه وجده بالبراث وانها يديدهم الآن على سبيل الاجارة يجوز له ما يجوز من اجرة عادتهم واصطلاحهم يقضي له بها وترفع أيديهم عنها لاسيما والأرض المذكورة ليست خراجية (أجاب) إذا أثبت الرجل المذكورة ملكه لتلك الأرض بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع يحكم له بها وترفع أيدي الجماعة المذكورة عنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا ملكا لجماعة من ملاكها بثمن معلوم بخضرة بيعة شرعية ووضع يده عليها بعد دفع ثمنها وهضي على ذلك احدى وعشرون سنة وهو يتصرف فيها ومات بعض البائعين عن وراثته الذي هو من جملة بعض البائعين الاخر ومات الوارث أيضا الذي هو من جملة الباعين المذكورة عن وراثته وبقي بعض البائعين والآن يشكر الموجود من البائعين صدور البيع منه ووارث البائع الميت يعترف بذلك فهل إذا شهدت البينة على المنكر ببيع نصيبه بثمن معلوم وعدلت البينة بالوجه الشرعي بعد دعوى المشتري ماذا كرا لا يعتبر انكاره ويحكم عليه بالبيع ولو كان بعض البينة غير مذكورة اسمه في حجة الشراء المحررة من نائب القاضي لكون بعض شهود تلك الحجة مات وقد حضر الشاهد مجلس الشراء وسمع عقد البيع من المتبايعين أفيدوا الجواب (أجاب) إذا ثبت بيع المنكر نصيبه بالوجه الشرعي لا يعتبر انكاره لذلك ولا يشترط في قبول القاضي شهادة الشهود ذكر اسمائهم في صلح البيع حيث كانوا عدولا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا واضع يده عليها مدة من السنين ادعى عليه ابن أخيه ان له حصصا فيم باطريق الشراء من غيره المذكورة بموجب صلح شرعي بذلك مشتمل على ذكر الحدود واسماء الشهود فان ذكر دعواه فطلب من المدعي بينة على دعواه فاحضر تلك البينة فلم تعرف الحدود ولا عين المبيع بل شهدت بوقوع صيغة البيع من مامان غير معرفة المبيع فهل لا يقضي له بتلك الشهادة وتطلب منه بينة غيرها ثبتت دعواه بالوجه الشرعي فان عجز عنها يترك المبيع في يد المدعي عليه أو تكفي هذه الشهادة والصلح المذكورة ليس حجة من فاض ولا مسجلا عنده (أجاب) مجرد شهادة الشهود ببيع العقار بدون تحديده أو معرفة عينه لا تكفي في ترتيب الحكم عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ترافعا لدى وكيل محكمة معين من طرف من يسوغ له توليته لفصل الاحكام الشرعية في شأن مبلغ دين شرعي عينه المدعي فادعى ان المدعي عليه ضمن رجلا آخر في المبلغ المذكور ويجوز للمدعي عليه الضمان وعجز المدعي عن البرهان رتب الوكيل المذكورة اليمين الشرعية على المدعي عليه بطلب المدعي فامتنع المدعي عليه عن الحلف وكره عليه الطالب فإزال امتنع فاقضى عليه بالنكول وثبوت المبلغ والكفالة به وجرا عسلا ما شرعا بيد صاحب الحق فرفعه الى حاكم السياسة بعد عزل الوكيل فطلب من القاضي المولى أن

يفيد عن الحكم الشرعي المسطر بالاعلام فتمرض القاضي لنقض الحكم المذكور الواقع من الوكيل قائلا ان الحكم المسطر بالاعلام لم يسطر بالمضبطة الموضح بها صورة تداعيهما فهل إذا كان مع المحكوم له شهود بدووع الحكم من الوكيل وهو بالمحكمة يحير الضامن على دفع مبلغ الضمان ولا ينظر لما استند اليه القاضي في النقص من عدم تسجيل الحكم لان عدم تسطير الحكم في المضبطة لا ينافي حصوله خصوصا والاعلام المحرر به الحكم عليه خطوط العدول الشاهدين بما جرى من التداعي (أجاب) إذا كان من ترافعا الى مولى للقضاء من قبل من له ولاية ذلك وحكم على المدعي عليه بضمان الدين بنسكوله عن الخلف بعد التجز عن البينة وصددور الدعوى مستوفية شرعا نطها الشرعية وطلب المدعي تحليفه وكان الدين المدعي به صحيحا لا يسقط الا بالاداء أو البراء يكون حكمه نافذا ولا يقدح في ذلك عدم تسطيره في المضبطة كما هو مذكور بالسؤال فإذا ثبت المحكوم له صدور الحكم على هذا الوجه بعد تقدم دعوى شرعية بالبينة العادلة يقضى له بالزام الضامن بالدين والمحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال في ٤ ش سنة ١٢٧٧ عن حادثة مضمة ونها فاجا تقدم توفي شخص يسمى عبد الرحمن افندي زكي المذني عن وورثة وصار ضبط متروكا وله منزل أيضا يدرب سعادة بمن الدرب الاخر وبمناسبة ان المذكورة عليه مبالغ ديون المذكورين والتركة المحصورة لا تبقى بها عملت قائمة مزاد عن المنزل واستقر العطاء فيه بعد كف أيدي الراغبين بمبلغ ثلاثين ألف قرش عملة صاغوا واذا صار بيعه بهذا القدر لا يفي بالديون أيضا فهل جائز بيع المنزل شرعا أم كيف وحيث من اللزوم حصول المخابرة مع حضر تكمن هذا القليل اقتضى تحريره لمضمر تكمن لكي من بعد عدم معلومية ما توضح ترد الافادة ليكون العمل على موجبها (أجاب) المصريح به ان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين أي الثابت شرعا للقاضي لا للورثة وقيل ان القاضي انما يبيع التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها فاذا أذن القاضي للورثة في هذه الحادثة ببيع عقار تلك التركة المستغرقة لوفاء الدين الثابت بالوجه الشرعي يكون ذلك عملا بالقولين وتوفيقا بينهما كما ذكره في رد المحتار عن التركا في فصل الحبس من القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وورثة قصر وبلغ وعليه دين لرجل رهن به عنده أرضا خراجية ولا مال للمتوفي يفي بالدين سوى داره مخزونة فهل إذا ثبت الدين المذكور بين يدي القاضي بالوجه الشرعي في وجه الوصي المنصوب على القصر وفي وجه البالغ من الورثة يأمر القاضي الوصي والبالغ ببيع الدار المذكورة أو بعضها لوفاء الدين الثابت ودفع الثمن لرب الدين وإذا لم يفت عن بعض الدار بالدين يباع جميعها على قدر الدين ويكون ذلك موهوبا للبيع حيث لا وفاء له الا من ثمن ذلك العقار ولم تكن الأرض المذكورة تركة عنه يتعلق بها دينه لكونها سلطانية (أجاب) نعم يأمر القاضي الوصي والبالغ ببيع الدار أو بعضها لوفاء الدين حيث لا وفاء له الا من ثمن ذلك وثبت

الدين بالطريق الشرعي وهو من جملة المدونات لبيع عقار القصر كالتجرب فانه مسوغ للبيع ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في امر اقامت عن بنتها وعن ابن اخيها وتركت جانب اطيان ابعادية ليست اميرية وتركت غير ذلك مما يورث عنها شرعا وبلغت المتوفاة المذكورة ديون ثابتة بالوجه الشرعي لدى الحاكم الشرعي على المتوفاة استغرقت جميع التركة وزادت ما فيها فلك ابن الاخ البنت المذكورة ماتت كته المتوفاة في بعض الدين باذن القاضي بطريق البيع وسلمها اياه ووضع يدها على ذلك وتحرر بذلك حجة شرعية واستمرت كذلك مدة حتى غا وزاد فاراد ابن اخي المتوفاة الا ان يجعل المتروك مع نمائه ميراثا عن المتوفاة ليكون ما يزيد عن الدين بواسطة النمو ميراثا بينه وبين بنت المتوفاة المذكورة فهل اذا كان الدين ثابتا بالوجه الشرعي وثبت تملك التركة للبنت من قبل ابن الاخ في مقابلة بعض دينها بموجب الحجة الشرعية قبل النمو ووضع يدها على ذلك لا يكون لابن الاخ معارضة البنت في التمسك المذكورة ويكون خاصا بها حيث ظهر التمسك بعد التملك الشرعي (اجاب) نعم ليس لابن الاخ والحال ما ذكر بهذا السؤال معارضة بنت المتوفاة في غنا ما تملكته من التركة في مقابلة دينها الثابت شرعا بعد تحقق ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من المعية بتاريخ ٢٩ رسة ٢٧٨ بما ضموه انه لما تحرر الى محافظ رشيد في غرة ص سنة ٧٨ بانظر فيما انتهى عنه قبر صلي حسين اغا بخصوص تظلمه من اثبات طلاق زوجته منه والعقد عليها بعد ذلك لزواج آخر قبل وفاة العدة وما اشيع من كون المرأة المذكورة وضعت مولودا ولم تظهر حقيقة امره وانكرت له سيفين وصندوقا فيه ملبوس ومبلغ خمسة وعشرين الف قرش وتوضع له فيما تحرر برؤية ما يدعيه شرعا والا نوردت هذه الافادة من المحافظ الموالي رقم ٧ رسة ٧٨ وانحياح حقيقة ماصار في مادة اثبات الطلاق وانه لا يقبل للمدعي مطعن بعد الحكم وتركية الشهود وحيث من الاقتضاء انظر فيما توضح بجواب المحافظ طرف حضر تكم لزم شرحه لمكي من بعدم مطالعة ما افاده المحافظ الموالي له ترد الافادة عما يترأى من حضر تكم في ذلك بالوجه الشرعي ينظر فيها ويجري اللازم (اجاب) بالاطلاع على خطاب حضرة محافظ رشيد وجد ان ما تضمنه من افادة حضرة قاضي الثغور والعلماء من ان ابتداء العدة من وقت الطلاق وانه حيث كان وقوعه في رجب والعقد في خمسة من شوال فقد مضت مدة تصديق فيها بانقضاء عندتها وحيث يكون العقد عليها صحيحا باجتماع اهل المذهب في محله اذا كانت العدة بالحيض لانه يقبل قولها في ذلك بمضي ستين يوما على المقتضى به وباقل من الستين على غيره وكذا ما افاده من عدم قبول طعن المحكوم عليه في الشهود بعد تركيبة البينة والحكم بشهادتها على الوجه الحق فهو صحيح اذ لم يكن الطعن بوجهه بوجوب عدم نفاذ الحكم بشهادتهما ككون الشهود كفارا او محدودين في قذف او ارقاء ولا لاجل الاشعار تحرر هذا ليحري

المقتضى

ربيع الثاني

المقتضى والله تعالى اعلم (سئل) في دعوى اقيمت من رجل على وكيل اخر اة بالخصوصة لدى القاضي وسمع بينهما ولم يركها فقال الوكيل ان موكلتي عزلتني من التوكيل فهل اذا وكلت غيره للقاضي تركية البينة الشاهدة في هذه الدعوى في وجه هذا الوكيل ولا تستأنف الدعوى ولا اقامة البينة عليها حيث وقعت الدعوى صحيحة والشهادة مستوفية ولا يكون عزل الموكله وكيلاها بالخصوصة بعد ذلك موجبا للاستئناف المذكور وان كانت قاصدة ذلك اتعابا بالخصمها واضرارها (اجاب) عزل الوكيل بالخصوصة لا يوجب استئناف الدعوى والشهادة التي سمعت في وجهه الوكيل المذكور سواء حضرت الموكله بنفسها بعد ذلك او وكلت آخر فاذا تركية البينة في وجه الوكيل الثاني يقضي بالبينة التي اقيمت في وجهه الوكيل الاول بالوجه الشرعي والحال ما ذكر بالسؤال وفي رد المحتار من المحبس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله او على الوكيل ثم حضر موكله يقضي بتلك البينة وكذا يقضي على الوارث بيمينه قامت على مورثه اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر بناحية الزقازيق بينه وبين تاجر آخر من اهل المحروسة اخذوا عطاء وبيع وشراء في اصناف البضاعة اخذ من تاجر المحروسة جملة من البضاعة معلومة الصنف والاعان وصارت المعاملة بينهم ما جارية الى ان مات المقيم بالزقازيق عن ورثة والحال ان ما اخذه من تاجر المحروسة بموجب سندات بخطه وختمه دالة على انه مطلوب منه لتاجر المحروسة كذا وايضا مقيد بدفتر التاجر الاخذ بخطه انه مطلوب منه لافلان كذا فهل يكون للتاجر المأخوذة منه هذه البضاعة المطالبة بشئ ذلك في تركية التاجر المتوفى ويعمل بخط التاجر الميت وختمه بخطه المقيد بدفتره المقيد ذلك كله انه مطلوب منه الى تاجر المحروسة كذا ويكون للقاضي الحكم بخط الميت فيما عليه ولا يتوقف ذلك على الاثبات بالبينة حيث حلف التاجر المدعي بهذا المبلغ وثبت انه خط الميت وهل اذا كان بعض هذا المال مأخوذا على وجه المضاربة والشر كذا في الرجح يكون مضمونا في تركية الميت ايضا كذا اثر الديون ويعمل بخطه في ذلك ايضا حيث مات مجهلا لهذا المال (اجاب) يعمل بخط التاجر في دفتره المحفوظ فيما عليه ويقوم مقام البينة فيؤخذ بذلك ويحكم القاضي بالدين على الميت المذكور اذا شهدت العدول على ان ذلك خطه وكان دفتره محفوظا بعد تحليف المدعي بمين الاستظهار ومال المضاربة يضمن بالتجهيل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اخوة واخت اشقا وترك مكانا اقتسموه بالتراضي واخذ كل حصته منه وباع كل منهم حصته وغاب الا واحد المبيع ولم يغب ثم بعد ذلك ظهر على الميت دين محيط وزاد عن قيمة المكان فهل لا يتقديس الورثة بدون اذن واجازة من ارباب الدين وترد القسمة ويقضى دين الميت من ثمنه بعد ثبوت الدين بالوجه الشرعي على يد الحاكم الشرعي وما يتبقى من الدين بعد ذلك لا يكون لرب الدين مطالبة الورثة به من مالهم حيث لم يترك الميت غير المسكان

٢٣
١٢٧٨
مطلب برهن على
الموكل فغاب ثم حضر
وكيله او على الوكيل
ثم حضر موكله يقضي
بتلك البينة وكذا
يقضي على الوارث بيمينه
قامت على مورثه

محرم
٩
١٢٧٩
مطلب يعمل بخط التاجر
في دفتره المحفوظ فيما
عليه ويقوم مقام البينة

المذكور ولا يلزم أحد الورثة الذي لم يسع حصته دفع شيء من الدين عن أخوته الغائبين بدون وجه شرعي (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الثابت شرعا للقاضي لا للورثة اذ لم تنفق الورثة على أداء الدين كله من المصنف كما في رد المحتار من المجلس عن جامع الفصولين فلو باع الورثة أو بعضهم التركة أو بعضها المستغرقة بالدين بدون إذن القاضي أو رضا الغرماء لا ينفذ كما أن الورثة لو اقتسموا التركة بينهم ثم ظهر دين يحيط بها تنقص القسمة اذ لا ملك لهم فيها مع وجود الدين المستغرق لها الا ان يقضوا الدين من عند أنفسهم كما في الدر من التتاراج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا في بلد واضع يده عليها فها ربا من تحمل الاشغال ومكث عند ابنة عمه في بلدة أخرى حتى مات عن بنته وعن ابن وبنت عمه الشقيق ثم ماتت البنت عن ابن وابنة عم أبيها المذكورين ثم مات ابن العم عن اخته المذكورة وهما غائبان أيضا واستمرت ابنة العم المذكورة في محل اقامتها مدة تزيد على أربعين سنة ثم توجهت لتأخذ حقها في الدار المذكورة بالارث الشرعي فبغتها من ذلك رجل أجني مدعيها انه واضع يده على الدار المذكورة بالشراء الشرعي من مورثها المتوفى الاول أزيد من أربعين سنة فترافعا للقاضي وطلب منه حجة الشراء والبيئة الشرعية لا ثبات ما ادعاه فحجز عن ذلك فحكم القاضي بتسليم الدار للمرأة المذكورة باقراره لمورثها باصل الملك وبكونها وارثة له ثم مات المدعي عليه قبل التسليم عن ولد فوضع يده عليها نحو سنة وأراد منع المرأة عنها بعد حكم القاضي لها بالدار المذكورة على مورثه بدون وجه شرعي مدعيها فيها الارث عن مورثه ومنكرها اقرار أبيه باصل الملك لمورث المرأة ولدعواه الشراء المذكور ولم يقرر من طرف القاضي حجة شرعية بالحكم المذكور تساهلا منه فهل اذا اثبتت المرأة المذكورة كورثة مضمون حكم القاضي لها بتلك الدار على الوجه المستطوع بعد الدعوى الصحيحة واقرار مورثها واضع اليد بارثها وبملك مورثها السابق ولم يثبت الشراء بطريق شرعي يحكم على الوارث برفع يده عن الدار المذكورة لتلك المرأة ويؤمر بتسليمها لها حيث لم يوجد ما يمنع من ذلك (اجاب) نعم يحكم لتلك المرأة بالدار المذكورة اذ اتفق ما هو مستطوع بهذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف ادعى على آخر كان ناظرا قبله على هذا الوقف أنه كان يقبض غلة الوقف وأنه باق عنده منها مبلغ قدره كذا مستحق صرفه في خيرات عيها الواقف وبينهما المدعى في الدعوى وأنه يريد الاستيلاء منه على هذا المبلغ بحجة الوقف ليصرفه في مصارفه المذكورة فان الواقف وقف وقفه على خيرات عيها كصالح زاوية والقرء والفقر وغير ذلك فان بقي شيء يصرف على المستحقين من ذريته وهذا المبلغ لم يرد عن الخيرات بل صرفه مستحق لها فاجاب المدعى عليه بالاعتراف بالمبلغ وانكر أنه وقف على خيرات وقال انه وقف أهلى من اول الامر وأنه حاز المبلغ لنفسه في مقابلة استحقاقه لانه من ذرية الواقف فامر القاضي هذا الناظر المدعى باحضار بيعة تشهد له بطبق دعواه فاحضرها وشهدت بانه وقف

خيري

١٢٧٩
١
مطلب انقسم الورثة
التركة ثم ظهر دين
يحيط بها تنقص القسمة
الا ان يقضوا الدين
من عند أنفسهم

سول

١٢٧٩
١٤

خيري فبذل حكم القاضي بان الوقف خيري وتسليم المدعى عليه المبلغ المذكور للمدعى وأمره بصرفه في مصالحه فهل هذا الحكم نافذ أولا (اجاب) اذا استوفيت الدعوى شرائطها ووجدت الشهادة بعد مطابقة لها وحكم القاضي بما ذكره بعد التعديل نفذ الحكم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) باقادة وارثة من ناظر وقف القصر مورخة في ٢١ صفر سنة ١٢٨٠ مضمونها من ضمن المديونين لمصلحة وقف القصر شخص يسمى الحاج علي بن اسمعيل مطلوب منه مبلغ ٢٣٩٧ قرشا وتوفي الى رحمة الله تعالى عن ورثة بلغ وقف قصر وخلف منزلا ملكه منشأ في أرض حضرة الاستاذ الشيخ السادات بدون إذن من صاحب الارض ولدى المكاتبه حضرته عن ذلك وردت منه افادة مذكور بها انه لا رغبة له في شرائه وأوضح ان لا مانع من بيعه بمعرفة هذا الطرف لمن يرغب ويقرر على المشتري المحرك اللازم لوقف حضرته حيث انه تعلق أيتام قصر فهل ليس للورثة حق في تركته قبل وفاته ما عليه من الديون واذا كان كذلك والمورث المذكور قبل وفاته لم يقم وصيا على أيتامه القصر فكيف تباع تركته لو فاء الدين وماذا يصير اجراؤه تؤمل افادة الحكم الشرعي (اجاب) من المعلوم ان الدين الشرعي الثابت بالوجه الشرعي مقدم على الميراث فلا تستحق الورثة شيئا من تركته مورثهم الا بعد وفاء الدين المذكور من التركة وما فضل يكون لهم على حسب الفريضة ان لم يكن هناك وصية من الميت بثلاث المال واذا كان في الورثة قاصر وبالغ ولم يكن للميت وصي وهناك من يدعى على التركة ديننا ويراد بيع أعيان التركة لوفاء الدين فالطريقة في ذلك ان يرفع الامر الى القاضي لينصب وصيا على القاصر بطريقه الشرعي ثم يدعى رب الدين أو نائبه في ذلك على الوصي أو أحد الورثة البالغ ويثبت الدين بالطريق الشرعي وبعد الحكم به يامر القاضي الوصي والبالغ من الورثة بوفائه فان لم يكن في التركة شيء من جنس الدين يبيع الوصي والبالغ من الورثة مقدار ما يقوم بوفاء الدين من التركة ولو كان عقارا أو بيدا الوصي بالايسر فالايسر والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة في شخصين بينهما مائة وجرى تحقيق قضيتهم ما وبعد رؤيتها ونظر أورا قها حكم لاحدهما بمبلغ على الآخر لكن المحكوم عليه غائب في بلدة بعيدة ولم يترك وكذا شرعي لا عنه والمحكوم له يرغب اجراء منطوق الحكم فهل مع غيبة المحكوم عليه يجوز قبول طلبه أم كيف أفيدوا الجواب (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لا يقضى ولا ينفذ الحكم على غائب ولا له بدون نائب عنه على ما هو المعول عليه في مذهب الامام الاعظم ولا يتأتى استيفاء الحق على فرض ثبوته بطريق شرعي الا من حاضر فله صاحب الحق ان ينتظر حضور غريمه او يتبعه ليستوفي حقه منه على فرض كونه حقا ثابتا شرعا والله تعالى أعلم (سئل) باقادة وارثة من مجلس الاحكام مورخة في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٨٠ مضمونها طلب الجواب منا ومن حضرات العلماء المعتاد حضورهم بمجلس مصر عما اوضحه حضرة مفتي مجاز الاحكام بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٨٠

١٢٨٠
٢٠

١٢٨٠
٢١
مطلب في طريق بيع
التركة وثبات الحق
وفي الورثة بالغ وقاصر
بلاوصى

١٢٨٠
٢٧
مطلب لا يقضى على
غائب ولا له بدون نائب
عنه

في شأن الافادة المسطرة من مجلس مصر بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٨٠ وصورة الجواب
المعطى من حضرة مفتى مجلس الاحكام المصرى به عند علمائنا في كتبهم انهم
السلطان بطل بموته ولم يجد في كلامهم بعد التبع والمراجعة التصريح بان امر السلطان
يطلب بموته بل افاد في حواشى الدر عند قول مصنف التتوير نائب القاضى المفوض اليه
الاستنابة نائب عن الاصل الخ مانعه قال في الخلاصة الخليفة اذا مات وله عمال واهل
فهم على حالهم انتهى وذكروا المختار عند قول الدر ولا يموت السلطان مانعه أى
لا ينزل النائب به كما لا ينزل المستناب بخلاف موت الموكل فانه ينزل به الوكيل
والفرق كفى وكالة الزبلى ان السلطان عامل للمسلمين فلا ينزل بموته القاضى الذى
ولاه هو او ولاء القاضى باذنه والموكل عامل لنفسه فينزل وكياله بموته لبطان حقه
انتهى فقد استقيد من ذلك ومن عبارة الخلاصة ان امر المرحوم سعيد باشا لعموم
المديرين والمخاضين ووكلائهم بسماع الدعوى التى تتعلق ببيت المال فيما له او عليه
وجعل ذلك وظيفة لهم لى بطل بموته لاسما وسعادة الباشا محافظ مصر المحروسة حفظه الله
تعالى وابقاء حياة طيبة الذى صدر له الامر على الوجه المسطور في مدة المرحوم سعيد باشا
باقى في تلك الوظيفة الى وقت تاريخه هذا ما ظهر لنا في هذه القضية حسب النقل
المشروحة وعلى ذلك فلا حاجة الى تحديد او امر بالمعنى المذكور وعلى كل فاذا ظهر
لحضرة العلامة مفتى المحروسة مع باقى اهل المجلس العلمى ما يفيد ان امر الوالى يطل بموته
وينزل بذلك عماله واهله الذين منهم المحافظون ووكلاء بيت المال وامثالهم من
القضاة والمفتين فلا مانع من العمل به والاجراء بحسب وجبه والله تعالى اعلم (اجاب) عن ذلك
مشمولا باسماء واختام حضرات العلماء المعتاد حضورهم بمجلس مصر قد صار الاطلاع
على ما افاده حضرة مفتى مجلس الاحكام بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٨٠ فظهر من جوابه انه
قد سلم وجزم بطلان نهى السلطان بموته وتوقف في بطلان الامر بموته وذكر انه لم يجد في
كلامهم بعد التبع والمراجعة التصريح بان امر السلطان يطل بموته وذكر بعض نقول
تفيد عدم انزال القضاة والعمال والامراء بموت الخليفة وكذا النواب من قبل المفوض
له الاستنابة وجعل ذلك دليلا على عدم بطلان امر المديرين والمخاضين ووكلائهم
عند غيبتهم بالخصوص من قبل سعادة والى مصر سابقا بقضايا القتل الذين لا وارث لهم
مع من يكون متهم بالقتل الذى هو عبارة عن توكيله لم يذل مع ان الكلام في بطلان
التوكيل بموت الموكل في خصوص الخصومة بدعوى القتل لاني انزال القضاة والنواب
والعمال والامراء بموت الوالى او السلطان وهناك فرق بين هذا وذاك ولم يتعرض أحد
لانزال من ذكر بموته ولا نقول به (والافادة عن ذلك) انه حيث جزم حضرة المفتى المذكور
ببطلان النهى بموت السلطان انتهى فيلزمه ايضا القول ببطلان الامر بالخصوص
كموكيل المذكور بموته اذا فرق في ذلك بين النهى والامر على ان النهى عن الشئ

مطلب فرق بين انزال
الوكيل بشئ خاص
بموت الموكل وبين
انزال القضاة والنواب
والامراء والعمال بموت
الوكيل او السلطان
مطلب النهى عن الشئ
امر بضده

امر بضده كما هو معلوم والاستدلال على دعواه بما ذكره غير مصرح في اثبات عدم بطلان
التوكيل المذكور اذ فرق بين الولايات العامة وبين التوكيل الحادث بعد التولية في
شئ خاص على ان الوجه في اعلى بطلان النهى بالموت كما جزم به يكون بطلان الامر المذكور
اولوا كما هو ظاهر بالتأمل وسيتأتى ما يؤيده وقوله لم يجد في كلامهم بعد التبع
والمراجعة التصريح بان امر السلطان يطل بموته فقد وجد في كلامهم التصريح بذلك قال
في رد المختار على الدر المختار من باب الجمعية عند قول الشارح وقد صدر اذن عام مانعه
قوله اذن عام أى لكل خطيب ان يستناب لكل شخص ان يخطب في أى مسجد اراد
حلي أقول لكن لا يبقى الى اليوم الاذن بعدم موت السلطان الا اذن بذلك اذا اذن به
ايضا سلطان زماننا نصره الله تعالى كما بينته في تنقيح الحامدية وسند كرفى باب العبد عن
شرح المنية ما يدل عليه ايضا فتبينه انتهى بلفظه ثم قال في باب العبد عن تنقيح
الزوائد بعد كلام مانعه وجدل الشافعى جميع التكبيرات المروية عن ابن عباس على
الزوائد وهذا خلاف ما حملناه عليه والمذهب عندنا قول ابن مسعود وما ذكره من عمل
العامة بقول ابن عباس لامر اولاده من الخلفاء به كان في زمنهم امانا في زماننا فقد زال والعمل
الا نعلم هو المذهب عندنا كذا في شرح المنية ثم قال تنبيه يؤخذ من قول شرح المنية
كان في زمنهم الى آخره ان امر الخليفة لا يبقى بعدم موته او عزله كما صرح به في الفتاوى
الخيرية وبني عليه انه لو نهى عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبقى نفيه بعد
موته انتهى بلفظه فهذا كله صريح في بطلان الامر بموته وان بطلان النهى بالموت
الذى جزم به حضرة المفتى المذكور منى عليه لا أن هناك فرقا بينهما ولا انه لا وجود له في
كلامهم هذا والداعى لمخاطبة سعادة رئيس مجلس مصر لسعادة رئيس مجلس الاحكام
بخطابه المحرر يظهره جواب حضرة مفتى الاحكام بطلب تجديد الامر بالتوكيل في قضايا
القتل حصول المذاكرة بمجلس مصر في هذا الخصوص شفاها فظهر المحصول الاضطراب
في هذه المادة وتغيير معظم المأمورين بالتوكيل في غالب المديرين والمخاضات
استحسن تجديد امر بالتوكيل عموم من قبل سعادة والى الامر خروج من الشبهة في هذا
الخصوص ولا يشك في استيسانه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة في ١٢
را سنة ٨٠ مضمونها الاوراق المرفوعة مع هذا وردت الى الديوان بافادة من مديرية
الغربية مؤرخة ٨ شهره بقصد الاستفتاء من حضر تكم عما رغبه حضرة قاضى افندى
طشبد الجواب المحرر فحضر تكم ضمن الاوراق فتؤمل بعد مطالعة ما فيها الافادة عما هو
مرغوب (وصورة جواب حضرة قاضى ملتدا) انه صدر لنا امر من المديرية بسماع قضية
تظلم حضرة مصطفى افندى وكيلى حور المحلة الكبرى من حضرة قاضى افندى المحلة
المذكورة بانه عزله بغير وجه شرعى ولم يسمع دعواه المخرج فى الشاهد من فطبت صورة
ما صار على يد حضرة القاضى وشرح عليه من حضرة مفتى مجلس ملتدا بصحة ما قاله

حضرة القاضي من عزل مصطفى افندي من الوصية فهل القاضي الموصى اليه مصدق في قوله في الصورة عرفت مصطفى افندي بانه معزول من الوصية ولابدون اثبات ذلك وتصديق حضرة مفتي مجلس طنتدا واقع موقعه ولا اعتبار بما ثبت به مصطفى افندي من الكتابة التي بيده بختم القاضي بطلبه ليعرفه الحكم ولم يحضر والفتوى التي بيد مصطفى افندي وقوله انه في أثناء التداعي اعترف له المحرمة مدعية الوصية بانه وصي ويكون ذلك من باب قولهم الدعوى اذا فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد وهذا الحكم في حق القاضي المتداعي لديه وانقطع الحكم لديه او تسمع الدعوى ويكون من باب قولهم واذا رفع اليه حكم قاض آخر الى آخر ما قاله الحواشي ولا منافاة بين ذلك وهذا وحيث ان حضرة مصطفى افندي لم يقنع والمديرية امرت بالسماع ولا يصير ما فعله القاضي متروكا كما جازنا الا بعد الوقوف على الحقيقة فتؤمل الاطلاع على الصور المشروحة بهذا واقناع الجميع نفع الله بعلومكم المسلمين (اجاب) قد صار الاطلاع على مخاطبة حضرة قاضي افندي طنتدا لهذا الطرف والا فادع عنها انه اذا صدرت الدعوى صحيحة بين يدي القاضي وشهدت البينة للمدعي وزكيت وذكر القاضي انه حكم على المشهود عليه يقبل قوله في ذلك بلا ثبوت اذ هو صدق في ذلك مادام قاضيا كما يستفاد من كتب المذهب ما لم يثبت ما يناقضه بطريق شرعي وتجريج الشهود بما ذكر في صورة الفتوى المحاب عليها من حضرة الشيخ الراقي وحضرة الشيخ القطب من قبيل المجرح المجرد فلا اعتبار به حيث زكيت الشهود قال في تنقيح الحامدية لو اقام المدعي عليه بينة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم فسقة او زناة او استأجر المدعي الشهود في هذه الشهادة واقر الشهود انهم شهدوا باطل او زورا وان ما يدعيه المدعي باطل لا تقبل بينته انتهى المراد منه وما ذكره المدعي عليه من الدفع حسب المسطر بسؤال الفتوى المذكورة من قوله ان المدعية المذكورة اعترفت بعدم موت الموصي بان المدعي عليه وصي مختار وليس هناك وصي خلافه لا كما ذكر في خطاب قاضي طنتدا كما يفيد ان اعترافها بذلك في أثناء التداعي فهذا الدفع الذي ذكر في سؤال الفتوى اذا صدر بعد الحكم على فرض كونه مفيدا ولم يتعرض له في الدعوى الاولى فالقاضي لا يسمعه بناء على التخصيص الوارد ضمن لائحة القضاء على انه على حسب المذكور بصورة الفتوى المحكي منها اولا لا يفيد لان ذلك على فرض ثبوته يكون تناقضا من المدعية في موضع الحفاء لاحتمال عدم علمها بالعزل وباقامتها وصيا بدله فاقرت بوصايتها ثم لما علمت بعزله وباقامتها ادعت به لان ذلك مما يفرضه الموصي والتناقض في موضع الحفاء عفو وليس ذلك محصورا بل صرحوا بنظر ذلك في دعوى الوصية قال في نور العين ادعى وصية وانكرها الوارث فبرهن الوصي له فادعى الوارث الرجوع قيل لا يسمع وقيل يسمع وهو الاصح لانه مما يخفى لعل الموصي اوصى ثم رجع ولم يعلم بهما الوارث فانكر فلما اخبر

٧
١٢٨٠
مطلب اذا ذكر القاضي انه حكم بعدم اقامة الدعوى والشهادة والتزكية يقبل قوله مادام قاضيا
مطلب لا اعتبار للجرح المجرد بعد التزكية
مطلب التناقض في موضع الحفاء عفو وليس محصورا

ادعى الرجوع والتناقض في مثله لا يضر انتهى وفي الاشباه يعذر الوارث والوصي والمتولي الجهل قال في حواشي الدرر الجاهل بما فعل المورث والموصي والمولى والحاصل انه اذا صدرت الدعوى صحيحة وذكر تعريض الميت بما يميزه عن غيره على حسب ما صرحوا به من تعريضه بذكر جده الا اذا كان مشهورا ومتميزا بدون ذلك وشهدت البينة وزكيت بالطريق الشرعي وحكم لا ينقض الحكم بعد تحقق صدوره بدون وجه يوجب نقضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وتركه وعليه دين لرجل بمقتضى سند شرعي بيده فهل اذا ثبت دينه بعدموته بالبرهان الشرعي بين يدي الحاكم الشرعي يقضى له باخذه من تركته ولو من ثمن عقار الميت ويبيع في دينه ولو في الورثة قصر وتكون ولاية بيع التركة لوفاء الدين للورثة لا للقاضي اذ لم تكن مستقرة بالدين (اجاب) الدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي مقدم على الميراث فيسده فان لم يوجد في تركته ما هو من جنس الدين يباع الايسر فلا يسر يبدل بالمتقول ثم بالعقار بقدر الدين الثابت لا ما يزيد عليه على المفتي به في حق وصي اليقيم فان لم يكن للقاصر من الورثة وصي من قبل ابيه اقام القاضي له وصيا ثم يامر مع الورثة البالغين ببيع ما هو مشغول بالدين من العقار بعد تفاد المنقول ولا يمنع وجود القاصر حيثئذ من بيع ذلك المقدار من قبل الوصي وباقي الورثة والولاية في بيع التركة ان لم تكن مستقرة للورثة مع وولي اليتيم لوفاء الدين ما لم يمتنعوا عن ادائه والبيع لا يفتاه فيبيع القاضي جبراعهم والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من بيت المال في ٢٢ ر سنة ١٢٨١ مضمونها شخص توفي بالفن وتركته ضبطت بمعرفة المديرية وقيل ان الوارث للتوفي المذكور زوجته وعاصب المعتق والزوجة والشهود الذين يشهدون بوراثتها مقيمون بذلك الطرف فهل يتوقف اثبات وراثتها على حضورها وشهودها الى محل وجود الوارث الاخر او يصح اثبات وراثتها في محل وجود التركة بمديرية الفن ولو كان الوارث المشار لها في التركة موجودا بالمحروسة (اجاب) ثبوت الزوجية يتوقف على حضور خصم شرعي فان وجد صح الثبوت والا فلا ولا فرق في ذلك بين محل وجود التركة او غيره وائس صحة ثبوت الورثة منحصرا في الدعوى على وارث آخر تحقق الورثة ان حضور غيره من نحو غريم الميت او مودع الميت او الوصي يكفي في صحة الثبوت للارث غير ان الوارث الاخر لو انكر الثبوت والورثة يحتاج الى اثبات مضمون القضاء بذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ديوان المحافظة مؤرخة ١٧ ج سنة ٢٨١ مضمونها مطلوب بافادته مدير الغريسة المسطرة يمينه بتاريخ ١٢ الجاري التحرير بحضوركم ليعطى القول الكافي عما اشتملت عليه الاوراق المرفوقة معه وعما يعتمد اجاؤه فيما فيها (اجاب) هذه القضية لم يسمع فيها حضرة قاضي طنتدا دعوى المدعي على خصمه حتى يظهر الحكم فيها بانها مسموعة ويترتب عليها صحة الحكم للمدعي بالشفعة بعد اثباتها اولا وهل دعواه

١٩
١٢٨١
مطلب ولاية بيع التركة الغير المستقرة للورثة وولي اليتيم لا للقاضي ما لم يمتنعوا عن ايفاء الدين والبيع لاجله

ربيع الثاني
٢٩
١٢٨١

جداى الثانية
٢٠
١٢٨١

مطابقة لسؤاله الذي رفعه محضرة مفتي اسكندرية سابقا لا فيقتضي انه عند ترفع الخصمين لديه في هذه المادة يسمع كلام المدعي فان صح دعواه ووجدت موافقة لسؤال الفتوى المذكورة يكلفه اثباته او يحكم له بالكففة اذا لم يوجد هناك مانع كظهور مسقة للشفعة وتسايم الشفع الشفعة بناء على ان الثمن كذا لا يسقط شفعة فيها ان علم انه اقل فله الشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها لان التسليم كان لاستكمال الثمن كما هو مصرح به والله تعالى اعلم (سئل) من بيت مال عموم مصر في ١٤ راسنة ٨٢ بمضمونه رجل توفي عن ورثة قصر وبلغ وفي حال حياته اقام أحد اولاده البالغ وصيا على التركة وعلى القصر ثم توفي أحد الورثة البالغ من قبل اخذ حصته من تركة والده عن قاصر وبائع والمحاكم الشرعية اقام وصي المتوفى الاول على القاصر ولد المتوفى الثاني وصيا ووارث المتوفى الاخير البالغ رغب تحرير التركة بين المذكورين بمعرفة القاضي وبيت المال ليأخذ نصيبه على يدهما فهل للقاضي وبيت المال أن يجيبوه لذلك أم ما هو الحكم الشرعي (اجاب) لا يجيب باقي الورثة ووصي الميت الاول الذي اقيم وصيا على ولد المتوفى الثاني شرعا على تحرير التركة المذكورة بمعنى ضبطها وبيعها بمعرفة بيت المال والقاضي بمجرد رغبة أحد الورثة البالغ في ذلك فقط بدون رضا باقي الورثة المذكورين انما يكون لهذا الوارث المذكور مطالبة من له يدعى التركة التي آتت له حصته منها بنصيبه واستخلاصه منها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا يجزأ ثبته ربه في وجه الورثة بالوجه الشرعي وبعض الورثة قصر مقام عليهم وصي شرعي ولم يكن شيء توفي منه الدين سوى عقار فهل يباع ذلك العقار جميعه ان استغرقه الدين وبعضه ان لم يستغرقه ويوفي الدين من ثمنه حيث لم يتحقر الورثة امسالك العقار ووفاء الدين من مالهم ولم يوجد نقد ولا منقولات تباع لبقاء ذلك من ثمنها (اجاب) نعم يباع عقار الميت لا يباع ما عليه من الدين المستغرق له او بعضه بقدر الدين ان لم يستغرق اذا كان ديناً شرعياً ثابتاً بطريقه الشرعي وامتنع الورثة من ايفائه من مالهم وامسالك العقار ولم يوجد ما توفي منه الدين سواء يكون ذلك من مبيعات بيع عقار القاصر والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من بيت مال مصر مؤرخة ٧ جمادى الاولى سنة ١٢٨٣ مضمونها هذا الانتهاء تقدم من شخص يدعى الحاج ابراهيم الغندور يدعي انه ابن عم المرحومة سريه أم حسن ولكونه أثبت وراثته لها بموجب اعلام شرعي ولم يكن لها وارث خلافاً يلمس الاقتراح له عن تركتها المحصورة ببيت المال ولما طلب الكشف اللازم فما توضح علم ان المرحومة في حال حياتها حررت حجة ايقاف بالمالك تعلقها موضح بتلك الحجة انها سريه بنت بدوي جلي بن عبد الله وبالاعلام الشرعي الصادر من المحكمة بشيوت تورث مقدمه المذكور ذكر انها سريه بنت بدوي الغندور ابن عيسى الغندور وحيث مقتضى النظر في ذلك بطرف حضر تكم فهوم الافادة عما

مطلب سلم الشفعة بناء على أن الثمن كذا فظهر أقل لاستسقط شفعة

١٤
مطلب لا يجبر بعض الورثة على تحرير التركة بمعنى ضبطها وبيعها بمعرفة بيت المال والقاضي برغبة أحدهم

صفر
٢٣

١٢٨٣

يقضي به الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) مجرد ذكر نسب الواقعة في كتاب الوقف انها سريه بنت بدوي بن عبد الله لا يترتب عليه انه حكم بنسبها على هذا الوجه ولا يترتب عليه ايضا منع من اثبات استحقاقه في ميراثها بعد موتها ونسبها مع ذكر ان اسم جدها عيسى الذي وقع الغلط فيه وحكم المحاكم الشرعية له بذلك مع كونها هي المتنازع في ميراثها لاحتمال كون الغلط فيما ذكر في كتاب وقفها وكثيرا ما يعبر عن جهل اسمه بعبد الله اعتبارا للوصف لا للاسم الذي هو العلم ولا لاحتمال ان يكون لجدها المذكور اسمان وتعدد الاسم جائز وقد صرح علما ونايان الغلط في الاسم لا يضر قال في التنازع غلط الاسم لا يضر لمواز ان يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده اجد لا يبطل الدعوى بحواز ان يكون لجده اسمان وفي البرازية اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققت مني جارية اسمها قضيب البان تصح الدعوى ان قال استحققت على الجارية التي اشترى بها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعدما عرفها بذلك التعريف ولانه يجوز ان لها اسمين كما افاده في التنقيح من الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) من طرف مصلحة بيت المال عن حادثة سئل عنها حضرة مفتي الاحكام بما صورته في تاريخ ٩ جاسنة ٨٣ رجل توفي عن زوجته وبيت المال فادعى على تركته رجل يدعى مرهون عليه عين معلومة من حلى النساء وبعد ثبوت دينه صرف له من التركة وأخذت العين المرهونة منه ثم ادعت الزوجة بان العين التي كانت مرهونة جارية في ملكها وكانت سلمتها لزوجها ليرهنها ويردها اليها بعد قضاء حاجته وكلفت ثبوتها وحول الامر في ذلك على الشريعة فحضر الاعلام بشيوت الملك لها وانها كانت سلمتها لزوجها في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٢ كما نص بالاعلام وهذا التاريخ كان فيه الرجل المدعى على تركته متوفى فأحضرت الشهود في المصلحة وسئل كل منهم ما على انفراد فاجاب كل منهم ما قال بالان شهادة التي اداها في المحكمة على ان تاريخ تسليم العين للمتوفى من زوجته هو ٢٥ شعبان سنة ٢٨١ لاسنة ٢٨٢ وان كتابة التاريخ في الاعلام ٢٥ شعبان سنة ٨٢ ربما كانت غلطاً أو سهواً عن كتب الاعلام فهل ما قاله الشهود اخيراً يعول عليه ويكتفى المحال ولا يعول على التاريخ المنصوص بالاعلام ويكتفى بالحكم بقطع النظر عن ذلك التاريخ أم كيف يكون الحكم فافاد حضرة مفتي الاحكام بما صورته الذي رأيناه في هذه القضية انه لا بد من مشاركة حضرة العلامة مفتي أفندي الحروسية في اعطاء الجواب عن هذه الحادثة فكتب لهذا الطرف من بيت مال مصر بما صورته المقصود بعد مطابقة ما تحرر بهذا الحضرة مفتي الاحكام وما أجابه باحالة النظر في هذه المادة على حضر تكم وما تجو به الاوراق المرفوعة بهذا يكرم بالافادة عما يكون في ذلك (اجاب) مجرد ذكر الشهود بعد الحكم حين سؤلهم بمصلحة بيت المال أن التاريخ

مطلب تعدد الاسم جائز والغلط فيه لا يضر

الذي شهدوا به هوسنة احدى وعثمانين وان ذكر سنة اثنتين وعثمانين في الاعلام وقع غلطاً من الكاتب اوسهوا لا يوجب نقض الحكم كما ان ذكرهم في جوابهم حين السؤال من مصلحة بيت المال بعد الحكم ان الزوج مات سنة احدى وعثمانين لا يوجب منع من ادعى حقا عليه في تاريخ متأخر لدى القاضي وابته وحكم به له به قد صرح علماً وانما بان يوم الموت لا يدخل تحت الحكم ولا يحكم به فلو حكم بموته في وقت مخصوص ثم جاء مدعى حقا على من حكم بموته في تاريخ متأخر قبل منه لعدم دخول تاريخ الموت تحت القضاء والحكم بل يجعل الحكم بموته مجردا عن التاريخ كأن التاريخ لم يذكر وعند عدم ذكر التاريخ لاتناقض وهذا اذا لم يكن موته في التاريخ السابق مشهورا مستقيضا عند كل عالم وجاهل وكبير وصغير فلو كان كذلك وادعى شخص حقا بتاريخ متأخر لا يقضي له القاضي للتيقن بكذب المدعى لاسكونه قضي بتاريخ الموت كما افاده في رد المحتار عن العلامة خير الدين في حاشيته على البحر وهذه المادة ليست كذلك فلم يظهر ما يبطل الحكم المسطر بالاعلام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد مع آخر عقدا مغارسة في أرضه عقدا فاسدا ولم ياذن رب الارض في احداث ساقية في أرضه للرجل الاخر لا مكان سقي الغرس بنقل ماء قريب او حفر بئر في مكان قريب من الارض بالبناء فتعدي الرجل الاخر وحفر ساقية في تلك الارض وبناها بدون اذن ربه اثم تراعى الى حاكم شرعي واعترف المحدث بعدم الاذن من صاحب الارض فحكم القاضي بفسخ عقد المغارسة المذكور و امر المحدث بقطع بناء الساقية وتسليم الارض لربه فارغة بطلبه وبوجوب أجر المثل لرب الارض المشغولة بالغراس فهل يكون حكم القاضي بنقض بناء الساقية المحدث بلا اذن صاحب الارض مع اعتراف المحدث بذلك وطلب ربهما صحيحا والمحال ما ذكر حيث لم تسكن قيمة البناء أكثر من قيمة الارض مع قيام صاحب الارض بمنازعة في الاحداث وعدم التمسك اختيارا (أجاب) نعم يكون حكم القاضي بنقض البناء المحدث بلا اذن رب الارض والمحال ما ذكر بالسؤال صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ٩ محرم سنة ٨٤ مضمونها هل يجوز بيع ابعادية المرحوم محمد سليم بك ابن المرحوم رستم بك المستقرقة تركته بالدين بثلثي ثمن مثلها ولو لم ترض الورثة البالغون أم لا (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ككون المتوفى مدبونا ذنبه اشترى بالناس ولم يوجد في تركته ما يفي بالدين من المنقولات والنقود واستغرقت التركة بالدين الثابتة شرعا وكان بعض الورثة قاصرا وقد امتنع الورثة البالغون من بيع العقار فان القاضي ينصب وصيا في التركة لبيع عقار التركة بثلثي ثمنه لوفاء ما عليه من الدين لاربابه ولا يتوقف البيع حيث تدعى على البليغ من الورثة حيث لم يوفوا الدين من مالهم وامتنعوا عن البيع وان لم يكن الدين ثابتا شرعا لا يباع ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قوميون المجلس الخصوصي في ٢١ جادى الآخرة سنة ٨٤ بما صورته يقتضى ان حضرات السادة العلماء يتفضلون بالاطلاع على هذه الفتوى

المسطرة

مطلب محل قولهم يوم الموت لا يدخل القضاء اذا لم يكن تاريخ الموت مستقيضا عند الكل والا فلا يقضى القاضي لمن ادعى حقا به هذا التاريخ للتيقن بكذبه لا لكون الموت لا يدخل تحت القضاء

١٢٨٣

١١

محرم

٤٢

مطلب ينصب القاضي وصيه في التركة المستقرقة بالدين لبيعها حيث امتنع الورثة من ايفائه

١٢٨٤

المسطرة باطنه المحررة من حضرة السيد على افندى البقلى مفتى مجلس الاحكام وما يرون فيه المصلحة للحكم على الغائب شرعا يتفضلون بالجواب به (وصورة الفتوى المذكورة) ما قولكم دام فضلكم في قاض قضى على غائب في غيبته من غير حضوره مجلس القضاء هل يكون قضاء القاضي المذكور نافذا شرعا ولا يجوز نقضه ولو كان القاضي المذكور لا يرى صحة القضاء على الغائب وما حكم الله في ذلك افيدوا الجواب الحمد لله وحده المصرح به عند علمائنا انه لا يقضى على غائب ولا له ولكن لو قضى القاضي عليه بلانائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا كما في الثنوبر وشرحه لانه فصل مجتهد فيه وقال في فتاوى المرحوم على افندى مفتى الاستانة العلية نقلا عن الفصول الاسترشادية في الفصل الثاني القاضي اذا قضى على الغائب وهو لا يرى ذلك قال محمد لا ينفذ وقال أبو يوسف ينفذ وذكر الفضلى قول أبي حنيفة مع أبي يوسف وعليه الفتوى انتهى وقال في رد المحتار على الدر المختار ما نصه قد اضطربت آراؤهم وبينهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر يبنى عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندي ان يتأمل في الوقائع ويحتاط ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتي بحسبها وازا فسادا مثلا لو طلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه او يعرف ولكن يجز عن احضاره او عن ان تسافر اليه هي او وكيلها بعده او لماتع آخر وكذا المديون لو غاب وله نقد في البلد او نحو ذلك في مثل هذا لو برهن على الغائب وغلب على ظن القاضي انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فيدفع ان يحكم عليه وله وكذا الملقى ان يفتي بجوازه دفعا للعرج والضرورات وصيانة للعقوق عن الضياع مع انه مجتهد فيه ذهب اليه الاثمة الثلاث وفيه روايتان عن أصحابنا وينبغي ان ينصب عن الغائب وكيل يعرف انه راعى جانب الغائب ولا يفرط في حقه انتهى نقلا عن جامع الفصولين وأقره في نور العين قال المحشى قلت ويؤيده ما يأتي قريبا في المسطر وكذا ما في الفتح من باب المفقود لا يجوز القضاء على الغائب الا اذا رأى القاضي مصلحة في الحكم له وعليه فحكم فانه ينفذ لانه مجتهد فيه انتهى قال المحشى بعده قلت وظاهره ولو كان القاضي حنفيا ولو في زماننا انتهى والله اعلم الفقير على محمود البقلى الحنفى مفتى الاحكام

حاشية هذا ومع ذلك لو حضر الغائب المقضى عليه من غيبته وأبدى دفعا شرعيا فبعد بطلان الحكم السابق عليه أوجز في الشهود حرامه وعاشر عال لا يكون القضاء السابق عليه في غيبته مانعا له من قبول ما أبداه من الدفع والجرح في الشهود كما ذكر ولا فرق في هذا بينما اذا طالت مدة الغيبة أو قصرت ولهذا لم يزم التحشية (أجاب) مشمول أيضا بأسماء كل من حضرة شيخ الجامع الأزهر الشيخ مصطفى محمد العروسي والشيخ محمد الدمنهوري الشافعي والشيخ عبد القادر الراقي مفتي الاوقاف والشيخ مصطفى القبرشي أمين الفتوى بقوله القضاء على الغائب ليس مذهبا لابي حنيفة بل

١٢٨٤ ٢٢

مطلب مهم فيما قيل في القضاء على الغائب وله وأن القول به ليس مذهبا لابي حنيفة لا يعتد به

فروع مذهب جيعها مفرعة على أنه لا يقضى للغائب ولا عليه نعم القول بالقضاء على الغائب هو مذهب الأئمة الثلاثة فلا يفتى على مذهب أبي حنيفة بأنه يقضى على غائب أوله وكان الشيخ الإمام ظهير الدين يقول في القضاء على الغائب يفتى بعدم الجواز والنفاد كي لا يطارقوا إلى هدم مذهب أصحابنا رجعهم الله تعالى كما ذكره في الهندية فلو صدر القضاء على الغائب من قاض من القضاة في صحته ونفاذه اضطراب والذي عليه العمل والفتوى هو عدم النفاذ ولم نر أحدا من أهل العصر ولم نسمع عن قبلهم الاقضاء بنفاذ القضاء على الغائب من حنفى مقلدا قال في التنوير وشرحه لا يقضى على غائب ولا له أى لا يصح بل ولا ينفذ على المقتضى به بحر قال السيد الطحطاوى قوله أى لا يصح قال في البحر اشبهه على كثير أن قولهم الفتوى على النفاذ أعم من كون القاضى شافعيًا براه أو حنفيًا لا يراه والظاهر أنه في حق من يراه لا جاع الحنفية أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القاضى ولو كان أعم للزم عدم مذهب أصحابنا أو أنه انعاقوا بان الفتوى على النفاذ فيما إذا قضى للفقود لا في مطلق الغائب انتهى ثم نقل عن البحر والذي ظهر لي من كلامهم أن المذهب عن أصحابنا عدم صحة القضاء على الغائب وإن القاضى الذي يراه إذا قضى عليه فإنه يشترط على الأمضاء لان الاختلاف في نفس القضاء وما عدا هذا من الأقوال من تصرفات المشايخ اقتضى وأما قول التنوير وشرحه ولو قضى على غائب بلانائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد في المنية والبرازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقفه على أمضاء قاض آخر وفي البحر والمعتمدان القضاء على المستخفى لا يجوز الاضطرورة وهي في خمس مسائل إلى آخرها فقد ذكر في حاشية رد المحتار قوله ولو قضى على غائب إلى آخره أى قضى من يرى جوازه كشافى لا جاع الحنفية على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء كذا حققه في البحر والحاصل أنه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب وإنما الخلاف في أنه لو قضى به من يرى جوازه هل ينفذ بدون تنفيذ أوله من أمضاء قاض آخر أو رأت نحو هذا منقولة عن إجابة السائل عن بعض رسائل العلامة قاسم وبه ظهر أن قول المصنف فيما مر ولا يقضى على غائب يسانى لحكم المذهب عندنا وقوله هنا ولو قضى إلى آخره حكاية للخلاف في النفاذ وعدمه قلت بقي ما لو قضى الحنفى بذلك ولا يخفى أنه ياتى فيه الكلام المار في ما لو قضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه وما فيه من التفصيل واختلاف التعميم انتهى المراد منه وحاصل ما ذكر من التفصيل والترجيح المار في قضاء القاضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه أن المقتضى به عدم نفاذ القضاء في ذلك مطلقا عامدا أو ناسيا عندهما والأئمة الثلاثة وقيل بالنفاذ يفتى وفي شرح الوهبانية للشرنبلالى قضى من ليس مجتهدا كحنفية زماننا بخلاف مذهب عامدا لا ينفذ اتفاقا وكذا ناسيا عندهما انتهى فافاد أن قضاء زماننا لا ينفذ قضاء وهم بخلاف

مذهب أبي حنيفة اتفاقا في صورة عدم النسيان لمذهبهم كما هو الموضوع وإنما الخلاف بين الإمام وصاحبيه في صورة النسيان وذكر في رد المحتار هناك بعد كلام هذا كله في القاضى المجتهد أما المقلد فاعلموا له ليحكم بمذهب أبي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة إلى ذلك الحكم انتهى قال الشرنبلالى عن البرهان وهوذا صريح الحق الذى بعض عليه بالنسبة بالواجد فعلى هذا نقوله في رد المحتار لو قضى الحنفى بذلك ياتى فيه الكلام المار واختلاف التعميم يكون القول بالنفاذ قاصرا على قاض مجتهد قضى بذلك ناسيا مذهب هذا والمنظور في تجويز نفاذ القضاء على الغائب في هذا الزمن الذى كثرت فيه التزاور والخليل والجراحة على شهادة الزور من المفاسد وضياع حقوق كثيرة مالا يخفى اذ هذا الامر واقع مع حضور المتخاصمين وشدة حرص كل على منع الضرر عن نفسه فبالك عند غيبة أحدهما وتترتب على ذلك اشكالات كثيرة وزيادة المشغولية للحكومة ولو فرض أن المحكوم عليه بعد الحكم يبدى ويثبت ما ينفي الحق عن نفسه أن قيل بذلك فلا يترتب على هذا الا زيادة المنازعات وكثرة الخصومات وعدم قطع المشاكل وزيادة اشتغال الحكومة ومع ذلك فلا تيسر هذا في كل جزئية من الخصومات اذ الدفع في الابتداء أسهل من الدفع بعد الانتهاء كما لا يخفى فيضيق بذلك كثير من الحقوق هذا ما استحسن في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخل وعين ماء فوضع الابن يده على ذلك ومضى بعد وضع يده مدة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت البنت المذكرة عن ابن ثم مات الابن واضع اليد المذكرة عن ابن مفقود وبنت فوضعت البنت المذكرة يدها على ما ذكر فهل إذا طلب ابن بنت الميت الاول نصيب أمه من بنت ابن الميت الاول المذكرة كور واضحة اليد على ذلك يجاب لذلك أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) إذا ثبت ابن البنت استحقاقه بالارث عن أمه في متروكات أبيها المذكرة كور في وجه بنت ابن المورث الاصلى المذكرة كور واضحة اليد بالوجه الشرعى ولو لم يقدأخيها إذا حدد الورثة ينتصّب خصما عن الباقيين في أعيان التركة إذا كانت الأعيان في يده ولم يوجد مانع من سماع دعواه كضى ثلاث وثلاثين سنة يقضى له بنصيبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٨٤ بناء على افادته واردة من مديرية سيوط بتاريخ ١٥ شوال سنة ٨٤ ومعها مخاطبة من طرف حضرة قاضى سيوط للمديرية بتاريخ ١١ شوال سنة ٨٤ يلتمس بها الاطلاع على صورة حادثة واردة مع الافادات المذكرة وافادته الحكم الشرعى فيها ومضمونها ما تقول سادتنا الاعلام نجوم الهدى ومصابيح الظلام في رجل كان ادعى لدى قاض من قضاة المسلمين على آخريان جسده لانه فلان يملك منزلا بناحية كذا او حدوده بالاربعه ومات وانحصر ارثه في زوجته وبنته وولدى غيبه الشقيقين هما والدا المدعى عليه ورجل آخر

وترك المنزل ميراثا لهم ثم توفي ولد العمة عن ورثة منهم المدعي عليه وتوفيت والدته المدعي
واحدى بنتى مالك المنزل الاصلى وانحصار رثتها في والدتها وزوجها وأولادها منهم
المدعي وتوفي بعض الاولاد عن ورثة يخص المدعي فيه حصص معلومة عنها في الدعوى
والمدعي عليه واضع يده اياها بغير طريق شرعى وطالبه برفع يده عنها وسأل جوابه
وبسؤاله بعد ثبوت وضع يد المدعي عليه أجاب بعد تصديقه على موت المدعى
المذكورين وانحصار رثته في ورثته المذكورين بان الحدود ملك لوالده مات عنه
وتركه ميراثا له ولبناته ورثته وكان واضع يده عليه بلا منازع ولا معارض ووضع هو
يده عليه بعد مدة عشر سنين وكان يتصرف فيه بالهدم والبناء وغيرهما مع مشاهدة
المدعي المذكور وعدم معارضته له بلا مانع شرعى وبأن المدعي كان طلب المدعي عليه
على يد قاضى بلدة كذا وادعى بدعواه المذكورة فجدها فاحضر بينة تشهد بعضها
بالمالك شهادة غير مطابقة وتوبعضها شهد بان سمع ان الحدود من أوقاف أحد أصول جد
المدعي لأمه وسماء باسمه فرجع المدعي الى تصديق شاهد السماع وعرف انه وقف
على جميع الذرية وان جده لأمه المذكور منهم وان لا يعرف عامود النسب الموصل
للوأف وان والده كان ادعى على والده المدعي عليه لدى بعض القضاة بذلك فصدقه على
كونه وقفا وادعى ايقافه على خصوص المذكورين ذرية الواقف وليس هناك كتاب
وتف يرجع اليه فلما سمع المدعي ذلك صدق على الهدم المذكور وعرف بان لم يكن حاضرا
وجدا اقراره بالوقف لدى القاضى المذكور حكى تعرف المدعي عليه بذلك فهل حيث
كان الامر كذا وكان ذلك مقيدا بمضبطة الدعاوى لا يعتبر بحجود المدعي المذكور دعوى
الوقفية ويكون ذلك تناقضا يمنع دعوى الملكية بعد دعواه الوقف عملا بما في مضبطة
الدعاوى اولاد من اثبات ما هو مقيد بالمضبطة بالاطريق الشرعى ومع العجز عنه تسمع
دعوى الملكية أفيدونا (اجاب) تنوقف معاملة المدعي المذكور بما في المضبطة المحكى
عنها على اقراره بما تضمنته اوقاف بينة عليه بذلك حيث انكر ولا يعمل بمجرد الخط
الموجود في المضبطة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من مصلحة
عموم بيت مال مصر مؤرخة غاية ذى الحجة سنة ٨٤٤ مضمونها فيما تقدم توفيت امرأتى
عبيوشة بنت عبد الله السيوفى وكانت قد اوصت بثلاث ما هو مخالف عنها التجهيزها
وتكفينها ونحوه مما هو لازم وتركت بنت اختها المرأة اسماء هي المرأة تزوجت به بنت
المرحوم السيد محمد قاسم القباني الغائب وبواسطة غيبها صار ضبط ما هو مخالف عن
المتوفاة والآن حضرت زوجه الوارثة المذكورة ورغبت الافراج لها عن التركة والعقار
المخلف عن المرحومة فن بعد الكشف واجراء التحقيقات اللازمة صار حالة القضية على
الحكمة وأثبتت وراثتها المرحومة بدفتر قسام تاريخه غرة سنة ٨٤٤ مذكور به عبيوشة
بنت عبد الله السيوفى ولما ان صارت تلاوة حجج العقار وجد المسطور فيها ان والده المتوفاة

يسمى عبد المتعال السيوفى لانه مذكور فيها عيوشة بنت عبد المتعال السيوفى ولوجود
هذا الاختلاف سئل من الوارثة المذكورة عن السكيفية فاجابت بان عبد الله والد
المتوفاة هو عبد المتعال الوارد بالحجج وان حقيقة اسمه هو عبد المتعال ولكنه مشهور بين
الناس بعبد الله ومخاطب بهذا الاسم واحضرت شخصين شهدا شهادة مطابقة لقولها
ثم بالكشف من دفاتر المصلحة عن ختم المرحومة وجدت بصمته عيوشة بنت عبد الله
وبسبب ان الوارد في دفتر الضبط هو عيوشة بنت عبد الله وثبوت الوراثة كذلك وبصمة
الختم عيوشة بنت عبد الله السيوفى أيضا والمسطور بحجج العقار عيوشة بنت عبد المتعال
السيوفى اقتضى تحرير محضر تكم والاوراق المتعلقة بهذه القضية مع الدفتر القسام وحجج
العقار مسلة من مائه فن بعد معلومية الواقع ترد الافادة عما يعتمد لينظر ويجرى اللازم
(اجاب) وجود اسم والده المتوفاة المذكورة في حجج الاملاك عبد المتعال مع ذكر
المدعية ان اسمه كذلك وانه اشهر بين الناس بعبد الله حسب ما صدر وقت ثبوت
النسب ومطابقة الشهود لما على ما ذكرته مع موافقة صورة ختم المتوفاة لما ذكر في
المرافعة وثبوت الوراثة من انها عيوشة بنت عبد الله لا يكون ذلك مخالفا لحكم بوراثتها
شرعا لجواز تعدد الاسماء والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من ديوان الروزنامة
مؤرخة ١٢ مؤرخة ١٢ محرم سنة ١٢٨٥ مضمونها قد صدر امر المسالية المفيد ارسال الحجة المحررة
بختير قاضى المنية المتضمنة اعطاء الستة أفدنة وكسور الى ورثة على أغا ابن موسى فى
مقابله الاطيان الماخوذة من على أغا المذكور للسد اثرة السنية والمتضمنة ايضا ثبوت
وراثة ورثة على أغا المذكور والحجة القديمة والتقييط وقائمة التجديد الى حضر تكم للنظر
فيها لكي اذا استحسن بمعرفة حضر تكم الا كفاءة بذلك بدون تحرير اعلام شرعى فيها والا
فترد الافادة بالحكم الشرعى لاجراء ما يلزم (اجاب) اذا كانت وراثة المذكورين
محقة ولم يكن هناك ما يوجب اثبات وراثتهم وانحصار الارث فيهم شرعا فانه يكتفى بما
تحررت تلك الحجة المحكى عنها وأما اذا كان الامر بخلاف ذلك فلا يكتفى في ثبوت النسب
بمجرد ما ذكره القاضى فى آخر تلك الحجة من قوله انحصار ارثه فيهم بشهادة شاهدى
التوكيل المذكورين اذ لا يقتضى مجرد ذلك اثبات نسب الورثة للورث المذكور وانحصار
ارثه فيهم شرعا بل يتوقف ذلك على شهادة شرعية في وجه خصم شرعى بعد المرافعة
والحكم بذلك من القاضى والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من حضرة خايل أغا على
سماعة والدته خديوى مصر مؤرخة غاية محرم سنة ١٢٨٥ مضمونها ان رجلا كان
اعطى رجلا آخر من التجار المعتبرين مبلغ تقديري ليحفظه له على وجه الامانة بمنزله وأخذ
بذلك سند بخط كاتبه المعروف وعليه ختمه المشهور بين الناس ثم توفي الاخذ الى رجة
الله تعالى غير ان هذا المبلغ لم يكن مقيدا بدفتره ولم يكن السند المذكور مضمونا ولم يكن
عليه شهود سوى كونه محتوما بختم المتوفى ونزغ الوقوف على الحكم الشرعى في ذلك هل

٤
مطلب يجوز تعدد الاسماء
١٢٨٥

١٨
١٢٨٥

للذي يحكم بين أهل الذمة وحينئذ لا يجوز للقاضي المسلم نقضه إذا ترافعا إليه لجهة التولية إذا قضى بينهم بشرعهم والله تعالى أعلم (أقيم مصطفى عابدين الحنفى (وصورة افتاء مفتى الأحكام المحكى عنه) قد صار الاطلاع على الجواب الوارد من ديوان الخارجية المؤرخ في ٢١ ج سنة ١٢٨٥ على صورة الافتاء المكتوبة من حضرة الشيخ مصطفى عابدين المتضمنة عدم جواز نقض حكم القاضي الذي المولى من طرف سلطان أهل الاسلام ليحكم بين الذميين بشرعهم (والافتاء عن ذلك شرعا) انه لو فرض وولى سلطان المسلمين أو نائبه قاضيا من أهل الذمة ليحكم بينهم صحيح فلو حكم بينهم بشرعهم لم يرفع حكمه أقاضى المسلمين بشرطه الشرعى ورآه مخالفا لشرعية الاسلام فله نقضه ولا يحكم الا بشرعية الاسلام والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب في ٢٤ ب سنة ١٢٨٥ الفقير اليه سبحانه على محمود البقى الحنفى مفتى الأحكام (أجاب) قد علم ما حواه خطاب سعادتك المسطر بينه والورقتان المرفوقتان معه وتريدون اعطاء الرأى من هذا الطرف في هذه المادة والحال ان الحكم بين أهل الذمة بحكم شرعية الاسلام من قبل الموارث من قاضى المسلمين انما يكون عند ترفع الخصمين معالدى الحاك الشرعى ورضا الفريقين بحكمه لما ذكر علمنا انه يجوز للقاضى ان يحكم بين أهل الذمة اذا تنازعا وترافعا اليه ورضوا بحكمه وليحكم بينهم بحكم الاسلام لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم وما المنظور في هذه المادة عدم رضا الخصمين مع الحكم الاسلام بعد الحكم لاحدهما بحكم شرعته وحينئذ فلا يتأتى الحكم بينهم بشرعية الاسلام من قاضى المسلمين لانعدام شرطه فترحم وما يدينون والله تعالى أعلم (سئل) في تاجر مات وعليه ديون من قرض وغيره كتبها في دفتر بخطه وهو محفوظ عنده فهل يعمل بخطه فيما عليه اذا كان معروفا انه خطه فيقوم مقام البينة افيصدوا الجواب (أجاب) يعمل بخطه الباع فيما عليه لا فيما له على ما استثناء المتأخرون اذا كان ذلك في دفتره المحفوظ عنده وتحقق انه خطه فيقوم مقام البينة على ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس استئناف مصر من منازعة واقعة بين قاضى شين ومفتى مجلس بينها في دعوى دفع دين لليت في وجه الوارث حكم فيها القاضي بعد البينة بدون تحليف مدعى الدفع فنازعه المفتى بانه يقتضى التحليف احتياطا ورد ذلك القاضي وأحيل الامر الى مجلس استئناف مصر للاستفتاء عن ذلك (أجاب) هذه المادة لانص فيها عن أئمة المذهب بوجوب التحليف او عدمه وانما الموجود فيها هو بحث لصاحب البحر من انباء التحليف احتياطا في دعوى دفع الدين لليت وناقشه فيه تلميذه خير الدين الرملى بما يقتضى عدم لزوم الاحتياط في ذلك واستوجهه في رد المختار فاذا حكم القاضي في هذه الجزئية حكما صحيحا بعد دعوى شرعية وشهادة معتبرة بدون تحليف لا يجزى بطلان الحكم للبحث المذكور لما صرحوا به من ان أحكام القضاة تجمل على السداد وتصلح من الابطال

والالغاء

مطلب لورفع اقاضى المسلمين حكم قاضى الذميين ينقضه ولا يحكم الا بشرعية الاسلام

٢٥ ١٢٨٥
مطلب انما يحكم قاضى المسلمين بحكم الاسلام بين أهل الذمة اذا ترافعا اليه ورضوا بحكمه

رمضان

٤ ١٢٨٥

شوال

٨ ١٢٨٥
مطلب ادعى دفع الدين لليت واقام البينة هل يحلف فيه كلام

والالغاء هما أمكن فيصرف النظر عن لزوم التحليف في تلك المادة حيث صدر الحكم فيها انما لا باس من التنبيه بإجراء التحليف في المواد المماثلة لذلك في المستقبل احتياطا هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من المحاظلة رقم ١٢ محرم سنة ١٢٨٦ مضمونها الاوراق المرفوقة بهذه واردة بافادته مديرية المتنية وبنى زرار بناء على المحرر من قاضى أفسدى المتنية بقصد الاطلاع عليها والافتاء اللازمة عما براد وصورة افادته قاضى المتنية من خصوص القاصر سليمان بن تدرى تر كمن فان الذى يظهر من مذهب الامام الاعظم انه يقام عليه وصى من القاضى يدعى بحقه من التركة على من هي بيدهم وهم يدعون اسلام أمه قبل خلعها به واستمر اؤها على الاسلام الى وضعه ويشترطون ذلك شرعا وبذلك يتم حرمانه لكن حيث ان المذكور ابن صلب وحرمانه امر صعب جدا لاسيما مع ثبوت وراثته قبل ذلك باعلام شرعى من هذه المحكمة واذا أقيم الوصى المذكور فليس القصد من اقامته الا التوصل لحرمان الابن المذكور فاقضى بتحريره تؤمل الاستفتاء من حضرة استاذنا مفتى المحروسة عن طريق اثبات اسلام ام القاصر المذكور وعما لو أقرت والدته باسلامها وقتئذ فابتدأ على اقرارها ليعتد به ما يرد من حضرته في هذا الشأن حيث ان الاجراء فيه من أصعب الاشياء والرأى للحكومة والاخطار حر في ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ (أجاب) الافادة عن سؤال حضرة قاضى المتنية المسطر على احدى الاوراق بتاريخ ١٣ ذى القعدة سنة ٨٥ انه اذا ادعى احد الورثة الذى يتغير استحقاقه من جهة الارث من تركته تدرى تر كمن بوجوده وولد المتوفى المدعى سليمان القاصر وارثا حين موت أبيه بعد ان ثبتت وراثته سابقا ضمن دعوى لم الميت بانه مسلم تبعه لامة قبل موت أبيه الذى هو سيدها وانه لا ميراث له وبسبب ذلك يكون استحقاق المدعى كذا بالارث الى آخر ما يلزم ايضا حقه ولم يكن للقاصر ولى شرعى تقام الدعوى بحسب ماله من الميراث في وجهه فلا مانع من اقامته وصى شرعى عن يملك ذلك على القاصر المذكور ليدعى في وجهه بذلك فان ادعى بدعوى صحيحة وأثبت اسلامه تبعه لالاسلام امه قبل موت أبيه باقامة البينة العادلة المزكاة على اسلامها قبل الموت أو باقامة البينة على اقرارها قبل موت سيدها المذكور بالاسلام المعتبر بحكم بعدم ميراثه لاسلامه تبعه لامة عند موت الاب وأما اقرار الام الآن بانها كانت مسلمة قبل موت سيدها فلا يسرى على ابنها القاصر بالنسبة لحرمانه من ميراث أبيه على فرض حصوله كما ان من أقر من الورثة بوراثته هذا القاصر لا يبيعه بمعامل بموجب اقراره والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من بيت مال مصر بتاريخ ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٦ مضمونها امرأة أسماها الحاجة مسعودة البودا توفيت عن معقبتها السيدة بدرة هانم والدته حرم سمادة كاتب ديوان الخديوى وثبتت وراثتها للموما اليها المتوفاة من غير شرك بل ووجد طرف المتوفاة جهة تحتوى تملكها المنزل كائن بباب الخلق موضع فيها ان

اسمها الحاجة مسعودة الجزائرية بنت محمد عبد الله وحيث ان وكيل الوارثة مطالب بالجمع والاعلام لم يذكر فيه اسم والدها فلم يضره بحضرته كمال الافادة عما يصير اعتمادا (اجاب) حيث ثبتت وراثته الموصولة اليها بالتوفاه المذكورة بالوجه الشرعي ووجد طرف المتوفاه حجة تحتوي على ما لا ينزل المذكورة فلا مانع شرعا من تسليمها وكيل الوارثة لها وعدم ذكر اسم الوارثة في الاعلام لا يمنع من التسليم بعد كونها هي وكون الثبوت مستوفيا شرعا التي من جلتها حصول التعريف للتوفاه المذكورة شرعا تعريفا كافيا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٢٨٦ مضمونها قدورد للاحكام افادة من مجلس استئناف اسكندرية مؤرخة ١٠ شعبان سنة ١٢٨٦ ومعها اوراق تثبت على مواد تدعى حضرة الشيخ على العلالي من علماء دمياط في حق قاضيها وحاصل ما توضع بها انه لما صار حالة النظر في الواجهة الشرعية المختصة بالقاضي الموصولة اليه على حضرات العلماء بالاستئناف اقدم من حضراتهم بان القضية المذكورة طال فيها النزاع وتعد من المشكلات الجسيمة واستنسبوا حالتها للنظر فيها بالاحكام اوعى على حضراتكم ولذا المجلس المذكور ارسل اوراقها ورغب اجراء اللازم وحيث مقتضى اطلاع حضراتكم على اوراق هذه المادة بالاتحاد مع حضرة مفتي الاحكام واعطاء الافادة اللازمة عنها من حضراتكم بما يترأى فيها شرعا فلم يترقبه لمحضرتكم والاوراق مرتلة لتورود الافادة بما يترأى (اجاب) مشمولاً بختم مفتي الاحكام ايضا انه بناء على مخاطبة مجلس الاحكام الواردة لهذا الطرف بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٨٦ بطلب اعطاء الافادة عن الواجهة الشرعية المختصة بقاضي نغردمياط التي كان لحيل النظر فيها على حضرات العلماء في استئناف اسكندرية وقيل من حضراتهم بان القضية المذكورة طال فيها النزاع وتعد من المشكلات الجسيمة واستنسبوا حالتها للنظر فيها بالاحكام اوعى على هذا الطرف وذلك بالاتحاد مع حضرة مفتي الاحكام وتلك المرافعة الخمسة المبينة في اواخر قرار مجلس المنصورة المرسل ضمن اوراق هذه القضية لهذا الطرف وقد صار الاطلاع على ما ذكرنا اعطى الجواب عن هذه المواد كالمبين أدناه (الاولى) مادة القطعة الارض المبيعة من قبل حضرة الشيخ العلالي سنة ٨٨٥٨ الموقول من القاضي ان توقفه في تسليمها لمن هي له بالنظر لعدم وجود مستند تلك للشيخ العلالي وشهرتها بانها من ارض الميرى (الجواب عنها) انه لا مانع شرعا من جواز بيع تلك الارض حيث كانت في ملك البائع ويده بالوجه يمنع بيعها شرعا وما تحرر به حجة بذلك للشترى عند عدم وجود حجة للبائع فبحسب المنشور يتوقف ذلك على التحقيقات السياسية حسب الجاري بمصر (الثانية) مادة الحجة المتطلب تحررها حضرة الشيخ العلالي على مقتضى حجة الايلولة التي بيده واقفاً حضرة مفتي الديار المصرية يتوقف في تحررها القاضي لطلب مستند التملك طبق المنشور (الجواب عنها) ان الشرع

ذى القعدة

١٢٨٦

لا يمنع من تحررها عند تصديق الورثة المستحقين لتلك المقاربات بالارث عن مورثهم على القسمة بمقتضى السندات الشرعية الدالة على ملكهم التي من جلتها حجة الايلولة وذلك بعد تحقق موت المورث وعدد الورثة ولا مخالفة في ذلك للمنشور ايضا اذ موضوعه في تحرر برجع التملك المبينة على مجرد وضع اليد بدون سند بذلك (الثالثة) مادة الاذن المحرر من القاضي مباشرة عقد المرأة المتوفى عنها زوجها بانقضاء عدتها بالاقرار المقول من حضرة الشيخ الموصولة اليه ان حضرة القاضي المذكور اخطأ فيه ولم يعترف بذلك (الجواب عنها) ان الاذن المذكور بناء على ما يفهم من الفاظه لم يصادف الصحة وان كان حضرة القاضي المذكور اجاب بان تلك الزوجة مبانة من المتوفى المذكور في مرض موته وان اجل انقضاء عدتها باربعة أشهر وعشر قد مضى مع انه يحتاج الحال لمحضها ثلاثا بناء على مذهب الامام الاعظم من كون عدة طلاق امرأة الفارأ بعد الاجلين وهذا غير معلوم والله تعالى اعلم (الرابعة) مادة القصور الشرعي الذي تراءى في دعوى محمد الوزى (الجواب عنها) انها دعوى غير صحيحة والشهادة التي فيها غير مقبولة حيث كانت على الوجه المسطر بصورتها المحررة باحدى الاوراق على جواب مفتي مجلس المنصورة المؤرخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ الا انه لم يحكم فيها من حضرة القاضي المذكور (الخامسة) مادة ما وجد من مخالف للشرع ايضا في تحريرات ديون تركه محمد فرحات المتوفى (الجواب عنها) ظاهر اذ حصلها حسب ما ظهر عند التفتيش لعملية حضرة القاضي المذكور بحرفه مفتي مجلس المنصورة ومن كان معه انه وجد استئصال مقدار دين لشقيق الميت المذكور من اصل التركة بغير وجود دعوى وانبات شرعيين مقيدتين بالمضبطة وباحد اجابة حضرة القاضي المذكور المؤرخ ٢١ شوال سنة ١٢٨٥ ذكر ما يفيد حصول ذلك في الواقع من غير كتابة اقتصارا في الكتابة واكتفاء بالتأشير وحسب التركة ووجه ظهور الحكم في ذلك انه لا يخفى ان استئصال ذلك الدين من التركة جائز شرعا ان كان بعد الثبوت بالبينة المذكرة واليمين وتقدم الدعوى الصحيحة بذلك وانه لا يجوز ذلك عند عدم ما ذكرنا لاسيما مع وجود القصر من الورثة في هذه التركة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٦ مضمونها المأمول اطلاع حضراتكم على الاوراق والاعلام الصادر بختم نائب محكمة طائفة المؤرخ ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٦ الموضح به ورثة محمد افندي القاوي وبفادان كان الاعلام المذكور يقتضى ثبوت وراثته زوجة المتوفى فقط او وراثته جميع ورثته وبمقتضاه يصرف لهم ما يكون تحت يد بيت المال ومخلفات المرحوم (اجاب) بمطالعة هذا الاعلام المحكي عنه وجديت ضمن ثبوت وفاة المتوفى المذكور وانحصار ميراثه في والديه وابنه القاصر وزوجته المدعية حسب الموضح به من غير شريك وهو كاف في ثبوت وراثته الورثة اذ كور بن شرعا وان كان المدعى هي زوجته المذكورة فقط اذ خصومة أحد الورثة

١٢٨٦ ١٩
مطلب أحد الورثة خصم
عن الميت فيما يستحق
له وعليه

كافية في اثبات النسب الى الميت قال في نور العين من الفصل الرابع ادعى بيتا ان النسب اليه
ولا خوته الغائبين وسماهم وقال الشهود لا نعلم له وارثا غيرهم تقبل البيعة في ثبوت
النسب للميت اذا احدى الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه انتهى والله تعالى اعلم
(سئل) في امر اءدعت على زوجها الذي قاضي ناحيتهم بانه حلف بالطلاق الثلاث ان
لا يتزوج عليها مادامت في عصمته وانه الا ن تزوج عليها فانكر الزوج المذكور الحلف
المذكور فقامت المرأة بينة شهدت طبق دعواها فظعن الزوج المذكور في شهادتهم بان
أحدهم ابن شيخ طائفة ينوب عن أبيه في بعض الاحيان والثاني بينه وبينه خصومة من
مدة ثلاث سنوات ولم يثبت دعواه بما ذكره وحكم القاضي المذكور بوقوع الطلاق المذكور
فهل يكون حكمه نافذا وليس له ان يرجع عنه ويحكم بالزوجة ثانيا على فرض ثبوت
ان أحدهم ابن شيخ طائفة وان خصومته مع الثاني ليست مما توجب رد الشهادة ولا تحل
المرأة المذكورة لزوجها المذكور الا بعد زوج آخر أفيدوا الجواب (اجاب) اذا كيت
هذه البيعة سرا وعلا وحكم القاضي بالطلاق الثلاث صح حكمه واذا حكم حكما صحيحا
لا يكون له الرجوع عنه بدون وجه شرعي يوجب بطلان الحكم وليس كل من خاصم
شخصا في حق يصير عدوا له بل العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة انما تثبت
بنحو القذف والقتل وقطع الطريق والجرح كشهادة المقتدوف على القاذف والمقتدوف
عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والمجروح على الجارح والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل من ارباب البيع والشراء اقرضه آخر مبلغا معلوما وكتب المقترض سندا
بخطه وختمه ثم بعد مدة طلب الدائن دينه فانكره وانكر خطه فهل اذا اقام المقرض شهودا
شهودا بان خط السند خط المقرض وطعن فيهم المقترض بانهم اخصامه ولم يبين وجه
الخصومة ولم يثبت قوله لا يلتفت لقوله ولا تثبت الخصومة بمجرد قوله (اجاب) في خزانة
الا كدل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلاد ثم
مات فجاء غريمه يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه
يحكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقدرت العادة بين الناس بمثله حجة انتهى
وصرحوا انه اذا ادعى رجل ما لا يخرج بالمال خطا وادعى انه خط المدعى عليه فانكر
كون الخط خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابة ظاهرة تدل على انها خط
كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقضي بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس
على هذا المال كان القول قوله ويستثنى منه ما اذا كان الكاتب سمسارا أو صرافا أو
نحو ذلك يؤخذ بخطه كذا في قاضي خان افاده الميرى ويدخل فيه نحو البياع ثم قال في رد
المختار ويجب تقييده بما اذا كان دفتره محفوظا عنده فلو كانت كتابته فيما عليه في دفتر
خصمه فالظاهر انه لا يعمل به خلافا لما بحثه الخططاوي لان الخططاوي يروونه يعلم جواب
الحادثة واذا آل الحال للعمل بالخط فيها وقد أنكر المديون كون الخط خطه فثبت

المدعى ذلك بالبيعة وطعن الخصم فيها بطعن شرعي لا يلتفت الى مجرد دعواه بدون اثباتها
شرعا على فرض بيان الطعن وصحته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باجر له دفتر
محموط في حاتوته مكتوب فيه ماله وما عليه قال فيه مطلوب مني لفلان مبلغ كذا من ثمن
بضاعته التي اشتريتها ومطلوب مني لوالدتي كذا من الدراهم وبين فيه أصنافه ومات فهل
اذا مات صاحب الدين عن ورثته وله وصي ادعى بقدر زائد على القدر الذي هو مذكور في
دفتر الميت تطلب منه بيعة شرعية عليه ويعمل بدفتر الميت فيما عليه لا فيما له حيث كان
ذلك الدين بخطه المعروف (اجاب) لا يقضي بما زاد من الدين المطلوب من الميت على
ما كتبه على نفسه في دفتره المحفوظ بدون اثبات الزائد بطريقه الشرعية ودفتر التاجر
بخطه المحفوظ يقوم مقام البيعة في العمل به فيما عليه عند المتأخرين من أهل المذهب
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة مؤرخة ١٣ محرم سنة ٨٨
بخصوص الاستفهام عن الحكم الشرعي فيما ورد للمحافظة من قنسلاتو اليونان
ومضمون ما ورد من القنسلاتو في ٨ محرم سنة ٦٩ شخص يوناني توفي مديونا بمبالغ
كثيرة وببناء على الخلاصات الصادرة في بيع أطمانيه لسداد ديونه جارها بها بالمراد
العمومي ومنظور حصول التوقف من الورثة في اجراء اللازم لتحرير الحجة الشرعية باسم
من يرسي عليه العطاء فاقضى تحريره لسعادتكم نرجو به الافادة عما اذا كان مع ما
توضحه توجد طريقة لاجراء الحجة الشرعية باسم المشتري بناء على تعريف القنسلاتو ام
ا كيف يكون الحال وما هو الجار في امثال ذلك في الحكومة المصرية ليعلم ولم يجري
المقتضى (اجاب) قد فهم ما حوته صورة افادة قنسلاتو اليونان رقم ٨ الجاري
المطروعة بينه والحكم الشرعي في ذلك انه يلزم ابتداء قبل بيع متروكات المتوفى لوفاء
ما عليه ان تثبت الديون في وجه أحد ورثته أو وكيلهم او من يكون وصيا من قبل الميت أو
القاضي على أيتامه بعد دعوى صحيحة بدين شرعي وبحكم القاضي به فان لم يوجد في التركة
ما يفي بالدين من النقود أو المنقولات يامر القاضي الورثة الباقين أو الوصي ببيع العقار
كالدور والمحوانات أو الاراضي ان كانت مملوكة الرقبة للميت اذ هي التي تتعلق بها ديونه
فان لم يبيع هؤلاء فماذا كروا الحال هذه باع القاضي ذلك أو اذن لغيره ببيعه عند امتناع
الورثة وحرر الحجة لمن يشتري وكذا الحكم لو كانت الورثة كلهم كبارا مقربين بالدين الشرعي
المذكور ولا يترتب شرعا على مجرد تعريف القنسلاتو بالدين بيع القاضي ما ذكر
بدون اثبات شرعي وللعلمية تحرر هذا والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة بافادة
واردة في ١١ ربيع الاول سنة ٨٩ مضمونها هذه الافادة وردت للمحافظة من
بطريرك الارمن بمصر في غرة ربيع الاول سنة ٨٩ ان تركة المتوفى موسى كركور
الترزي مستتركة بالدين ونظر الغيبة بعض ورثته متعسر على البطريرك فبأنه يبيع
الابعادية تعلقه وانه اذا كان يجوز ان حضرة قاضي مديرية البحيرة يبيع الابعادية

المرقومة نيابة عن الورثة الغيب بتصدق الزوجة والاخ الموجودين لامانع من ذلك الى آخر ما تضمنته و بناء عليه لم يشرحه لمضرتكم تؤمل الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعي للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم لها حينئذ وقيل انما يبيع القاضي التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها فلذا القضاة الا ان ياذنون لبعض ورثة الميت المستغرقة بتركه بالدين يبيعها الوفاء دينه توفيقا بين القولين وعلاهما كما أفاده في الدرر وحاشيته رد المختار فاذا كان الدين الشرعي المستغرق لهذه التركة ثابتا لدى حضرة هذا القاضي بالوجه الشرعي فله اذن الموجود من الورثة المذكورين يبيعها ويوفي الدين من ثمنها فلو حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضي ويوفي الدين من ثمنها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من محافظة مصر بافادة واردة في ١٧ جادى الاولى سنة ٨٩ مضمونها ما وردت افادة حضرتكم في ١٤ راسنة ٨٩ بخصوص قضية الديون المطلوبة من تركة المتوفى موسى كركورالسترزى كتب عن ذلك الى بطرئكانه الارمن والآن وردت افادته في ١٠ جاسنة ٨٩ على صورة ما أجيب من وكيل دائني تلك التركة بان مات بغيره البطرئكانه في ذات يوم بغير شرع او كانه صار اجراؤه على يد القاضي وان دين التركة المرقومة ثبت عندها بمحاضر علمت ويرغب مكتبة مديرية البحيرة بتوقيع بيع الابعادية تعلق التركة الكائنة بالمديرية والبطرئكانه ترغب اجراء ما يلزم نحو ذلك لاجل حصول الدائنين على حقوقهم وحضر معها صورة المحضر المذكور مع صورة رضاه وقبول أصحاب الديون بتوكيل الوكيل المرقوم و بناء عليه لم يشرحه لمضرتكم الا لامل بمعلومية ما أبداه ذلك الوكيل والبطرئكانه يكرم بالافادة لاجرا بما يلزم (اجاب) قد ذكرنا جوابنا السابق المحرر بتاريخ ١٤ راسنة ٨٩ المسطر في كتاب القضاء من هذه الفتاوى بالتاريخ المذكور انه اذا كان الدين الشرعي المستغرق لهذه التركة ثابتا لدى حضرة هذا القاضي أعني قاضي مديرية البحيرة بالوجه الشرعي فله اذن الموجود من الورثة المذكورين يبيعها ويوفي الدين من ثمنها فلو حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضي ويوفي الدين من ثمنها حيث لا مانع هذا حاصل ما ذكر في الجواب المحكي عنه وحينئذ لا ينظر شرعا الى ما أفاده وكيل الدائنين بافادته من أن مات بغيره البطرئكانات معتبر شرعا وقد سبق اثبات الدين عن يد البطرئكانه بمحضوره بموجب محاضر علمت اذ ذاك الى آخر ما ذكر اذ لا يكون للقاضي المذكور ولاية بيع التركة على انها مستغرقة بالدين الا اذا ثبت لديه الدين الشرعي المستغرق لها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ١٨ ربيع الآخر سنة ٨٩ مضمونها سبق ورود افادة من مديرية البحيرة في ٢٨ جادى الثانية سنة ٨٨ ومعهام مضبطة قيسد الوقائع الشرعية بمحكمة المديرية من ابتداء ١٣ جاسنة ٨٤ لغاية محرم سنة ٨٥ وجدول

مطلب في قضية المطاعنة التي صدرت في حق قاضي البحيرة واستحقاقه العزل من عدمه

بمختم

بمختم حضرة الشيخ عبد الرحمن الصراوى مفتى المديرية والمجلس محتوي بيان ما ظهر لمضرتكم من الخطا في الاحكام الواردة في المضبطة المذكورة عند تفتيشها بقصد النظر في ذلك بمعرفة حضرات المفتين ولما تحولت رؤية ذلك على حضرة مفتى الاحكام في غرة رجب سنة ٨٨ وحضرة القاضي الذي هو الشيخ حسين الطرابلسي تظلم مما أجراه حضرة مفتى المجلس والمديرية وبطريق الجشنى سأل حضرة مفتى الاحكام الذي هو حضرة الشيخ محمد أبو العلا الخقاوى في عشر قضايا من خمسين قضية التي استقر جها حضرة مفتى المديرية ليجيب عنها ومن وقتها للآن ما أجاب الا عن ست قضايا فقط ومع مكاتبة المديرية عن بعض أجوبة باقى المؤمل عنه ما كان يرسله لمضرتكم مفتى الاحكام والآن قد وردت اجابة من حضرة مفتى الاحكام غرة ٢٢ على الست قضايا التي أجاب عنها حضرة القاضي بايضاح ما تراءى لمضرتكم وان منها أربع قضايا أحكامها خطأ أصرف وبتتبع جميع القضايا بالدرجة بجدول مفتى المديرية يظهر زيادة عن ذلك الى آخر ما توضيح بالا جابة يعلم لمضرتكم من المطالعة وحيث تراءى للاحكام موافقة احالة النظر في تلك المادة على فضيلتكم فمرسل المضبطة داخل مظاروف محتوم عليه بالسمع الاجرو والجدول المحرر بمختم حضرة مفتى المجلس والمديرية المحتوي للاجوبة المعطاة من القاضي عن الست قضايا واعليه اجابة من حضرة مفتى الاحكام وما تراءى لمضرتكم وافادة المديرية الابدائي ذكرها وافادتان من المفتى والقاضي للمديرية حتى من بعد اطلاع حضرتكم على ما اشتملت عليه وما أجيب من كل طرف يكرم بالافادة عنه ليجرى ما يقتضى (اجاب) لما ورد بهذا الطرف افادة المجلس المؤرخة ١٨ راسنة ٨٩ ومعهام الاوراق ومضبطة محكمة مديرية البحيرة المختصة بالمناقضة الحاصلة في بعض قضايا صادرة من حضرة قاضيا ومن ضمنها الست قضايا التي أجاب عنها حضرة القاضي الموفا اليه وبعرضها على حضرة مفتى الاحكام سلم اثنتين من الست المذكورة وناقض في اربع منها حسبما أوضحه بجوابه في ٩ ربيع الآخر سنة ٨٩ الى ان قال وان البند العشرين من لائحة القضاة يقضى بعزل من يتحقق منه الخطا ولو في قضية واحدة ورغب المجلس اطلاع هذا الطرف على ما اشتملت عليه الاوراق والاجابة بما تراءى لاجراء مقتضى صاير الاطلاع على ما سطر بهذه المضبطة من القضايا الست المذكورة وما ذكر فيها من قبل حضرة مفتى المديرية والمجلس وحضرة القاضي وحضرة مفتى الاحكام والذي تبين ان القضيتين اللتين سلمهما حضرة مفتى الاحكام لاشي فيهما على حضرة القاضي المذكور وهما قضية المرأة سيدة بمقدم صداقها ومؤخره المقيمة بضرورة ١٨ وقضية المرأة سكيمة على زوجها على السكرى يباقي مقدم الصداق المقيمة بضرورة ٢٦ وأما القضايا الاربع التي ناقض فيها حضرة مفتى الاحكام فالقضية الاولى منها وهي قضية احد افندي على محمد دمية في شان طلاق زوجته المقيمة بضرورة ٤ فبالنظر لما أجاب به حضرة القاضي عنها بانه حكم بالطلاق

وفرق بين الزوجين وأمر الكاتب بكتابة ذلك فقد أفاد عدم تأخير الحكم الواجب وانه
أجرأ وانما جاء التقصير من جهة الكتابة وحيث كان كذلك فلا خال شرعاً ولا مؤاخذه فيها
وأما الثلاث قضايًا الباقية من الست وهي قضية أجدر حب وأخيه خضر على سعودى
بنسبهما بنوة العم للمرأة المقيمة بنمرة ٣١ وقضية المرأة فاطمة بنت مبروك على إبراهيم
رجب الوصى بخوض صداقها وطوق فضة وحلق المقيدة بنمرة ٣٧ وقضية سعد دهممة
على على كشك المقيدة بنمرة ٤٠ فبالأمل في تلك القضايا الثلاث وجدت غير مستوفاة
شرعاً بالنظر لما هو مسطر بمضبطتها هذا ما يتعلق بالأحكام الشرعية في القضايا الستة وأما
ما يتعلق بعزل القاضي وكون البند العشرين من لائحة القضاة يقضى بعزل من يتحقق
منه الخطأ ولو في قضية واحدة فوالى عن ذلك انه لا يترتب على قاض من القضاة استحقاقه
العزل بمجرد الخطأ في قضية واحدة بل لا يترتب على ذلك في القضاء فلعلى عدم استخدامه في
الاستقيم يصير اجراء جزائه ولا يصير استخدامه بعد ذلك في القضاء فلعلى عدم استخدامه في
القضاء عقوبة شرعية له على أمرين أحدهما وجوده على خلاف الكيفيات المبينة بهذه
اللائحة وذلك بخبر وجهه ومخالفة المسطر بنوده من الأمور اللازمة اجراءها عليه شرعاً
والثاني مخالفة الطريق الشرعى المستقيم ولا تكون مخالفة الطريق الشرعى المستقيم
المستحق عليها العقوبة الشرعية إلا بتمام القضاة الجور والظلم في الأحكام الشرعية
حيث ان هذه اللائحة رتب بمعرفة علماء الدين فيلزم ان تكون مخرجة على ما يقتضيه
الشرع المتين ولا يخفى على أحد من أهل البصرة ان الانسان غير معصوم من الخطا وانه
غير مؤاخذ به عقوبة وقد صرح علماءنا بان القاضي لو أخطأ في الحكم لا يضمن ما لم يعتمد
الجور وان استحقاقه العزل بتعمده الجور في الأحكام والفسق لا يصدر دور هامنه خطأ
سهواً أو نسياناً وحيث ان في تعيين محل ما ذكر في هذا البند على ذلك على انه لم يعلق في البند
المذكور عدم الاستخدام على مخالفة الشرع وحده بل على ذلك مع وجود القاضي على
خلاف الكيفيات المبينة بهذه اللائحة والمعلق على شيئين أو أشياء لا يوجد بدون جميع
ما علق عليه كما هو مقرر معلوم كيف لا نقول بذلك مع اننا لو جئنا على استحقاق القاضي
العزل بمجرد الخطأ ولو بقضية واحدة لاستحقاق قضية جميع القضاة العزل اذ لا يخلو واحد
منهم من الخطأ في بعض القضايا واختل نظام الحكومة واجراأت المجلس وكثيرا ما ترد
اعلامات من سائر القضاة الى المجلس ويظهر في بعضها الخطأ ويكتب عليها من حضرة
مفتيها بأنها غير مستوفاة وترد الى قاضيه للاستيفائها ولا يتعرض حضرة مفتي المجلس
ولأحكام المجلس لعزل القاضي المذكور مع انها خطأ وما ذاك الا التحكم لا يليق ببيان
عدالة الحكومة لو قلنا باستحقاق العزل بمجرد الخطأ في مسألة اذ لم تقيس اللائحة العزل مع

مطلب لا يترتب على
القاضي استحقاقه
العزل بمجرد خطئه في
بعض الأحكام بل لا
يعتمد

مطلب لو أخذ القاضي
في الحكم لا يضمن ما لم
يعتمد الجور
مطلب المعلق على
شيئين أو أشياء لا يوجد
بدون جميع ما علق عليه

المخالفة للشرع لو قيل بذلك بوقت دون وقت ولا بحال دون حال ولا يليق نسبة الحكومة
الى ذلك هذا هو الذى أسعجته قطعاً للشبهة في نظائر هذه المسئلة انه ان روى موافقاً بعد
المدولة بالمجلس ان يجعل قرار صريح فيما يتعلق بعزل القاضي بخلاف البند العشرين
المذكور وعرضه بان يقال ان القاضي اذا تحقق منه الجور في الأحكام الشرعية بان
يتعمد الحكم بخلاف الشرع في قضية أو قضايًا أو يتحقق عليه ارتكاب المحرم من أخذ
الرشوة يستحق العزل ولا يستخدم بكونه قاضياً الا اذا تاب وحسنت سيرته بين الناس
وكذا لو تبين بعد توليته قاضياً انه كثر خطؤه وزاد ولم يستند في قضاياه الى الفتاوى
الشرعية ولم يجر في قضاياه العباد وظهور فشاضره في البلاد وكثرت فيه الشكوى فانه
يستبدل بغيره بعد صدور الاذن من سعادة ولى الأمر بذلك ولا يولى وظيفة القضاء الا اذا
تاب بعد ذلك بمعرفة الاحكام الشرعية وطرق القضاء وشهدت فيه أهل المعرفة
بالتأهل لذلك والتيقظ لما هنالك فينبذ لا مانع من استخدامه عند الاقتضاء في وظيفة
تليق به فان استحسن ذلك وجرى تنفيذه من محل الاقتضاء ينبع الاجراء بمقتضاه ومع
ذلك فالامر مفوض لما يرى والله تعالى أعلم (ومؤدبة ما كتب من هذا الطرف في القضايا
الست المذكورة قضية احمد افندي على محمد هيممة من ضمن الاربع قضايًا التي ناقض
فيها حضرة مفتي الأحكام) بمطالعة ما في المضبطة بنمرة ٤ وما ذكره حضرة مفتي المجلس
والمديرية فيما من خلوا المرافعة من الحكم ومناقضة حضرة القاضي بصور الحكم بالطلاق
وأمره الكاتب بكتابته وجواب حضرة مفتي الأحكام بان جوابه خطأ لا يفيد شيئاً لخلو
المضبطة عن الحكم فيها (والافادة عنها) انه حيث صرح القاضي في جوابه بانه حكم بالطلاق
وفرق بين الزوجين وأمر الكاتب بكتابة ذلك فقد أفاد عدم تأخير الحكم الواجب وانه
أجرأ وانما جاء التقصير من الكاتب بعدم كتابته ما أمر به من طرفه واذا كان كذلك
فلا خال شرعاً (قضية مطالبة المرأة سيدة زوجها بمقدم صداقها ووخو المقيدة في
المضبطة بنمرة ١٨ التي ناقض فيها حضرة قاضي المديرية ما ذكره حضرة مفتيها وسلم ذلك
حضرة مفتي الأحكام لعدم مناقضته) بمطالعة ما في المضبطة بالنمرة المذكورة لم يتضح
خلل فيها من قبل حضرة القاضي وان كان ما ذكره حضرة مفتي المديرية موافقاً للنصوص
عليه الا انه حيث ادعى الزوج دفع بعض المهر بعد الدخول بالزوجة وقد أقرب بقاء
جميع المهر بذمته الى حين الدخول يخرج عن الموضوع (قضية أجدر حب وأخيه
خضر على سعودى بنسبهما بنوة العم للمرأة المقيمة بنمرة ٣١ التي ناقض فيها حضرة القاضي ما ذكره حضرة مفتي المجلس
والمديرية ثم ناقض حضرة مفتي الأحكام ما ذكره حضرة القاضي حسب ما أوضحه كل في
جوابه) بمطالعة ما في المضبطة المتعلقة بها ظهر أن الحكم الصادر فيها غير مستوفى شرائطه
لكن لا من حيث عدم ذكر الجور في الدعوى كما ذكره حضرة مفتي المديرية لوجوده فيها

ولأن حيث عدم ذكر الجهر في الشهادة كما ذكره حضرة مفتي الأحكام لعدم الشهادة بالمسأل أصلا حتى يحتاج الشاهدان لذكر الجهر بل شهدا بمجرد النسب وليس هو محل اشتراط ذكر الجهر فيصرف النظر عن هذا الوجه وكذا عدم ذكر انساب أصحاب الحدود إلى الجهد بالنسبة للحدود المنسوبة إلى محمد الجوريجي الذي كبر بالمقام الاجدى في تحديد المنزل الخرب الكائن بالجيرة بالدرب المعين في الدعوى اذا كان الواقع انه مشهور بما ذكر في تلك البلدة ولدى القاضي يكون ذلك كافيا لا يوجب الخلل في الواقع شرعا فتصح الدعوى بالنسبة لذلك المنزل فقط اذا لم يكن هناك خلل آخر لكنه موجود كما سياتي وأما الدعوى بنصف المدق فغير صحيحة أصلا ولو كان ابراهيم افندي أوهر مشهورا كما ذكره القاضي لعدم ذكر البلدة التي فيها المدق ولا المحلة أيضا وذلك شرط ومحل الخلل عدم صحة دعوى النسب والشهادة به على الوجه المسطر في المضبطة لعدم ذكر نسب أم الاخوين الشقيقين في الدعوى وعدم ذكر الام المذكورة في الشهادة أصلا فضلا عن ذكر نسبها وذلك شرط كما أشار له حضرة مفتي المديرية والمجلس وما ذكره حضرة القاضي جوابا عن ذلك لا يفي بدلو وجود النصوص المتعددة في معتبرات المذهب باشتراط ذلك صراحة ولم يوجد نص صريح في التقيض وما يوجد في بعض العبارات المطلقة لا يعارض النصوص المصرحة بالاشتراط فيحمل المطلق على المقيّد (قضية فاطمة بنت مبروك على ابراهيم رجب التاجر التي ناقض فيها حضرة القاضي ما ذكره حضرة مفتي المديرية ثم ناقض حضرة مفتي الأحكام ما ذكره حضرة القاضي المقيدة بنمرة ٣٧) بمطالعة المضبطة المتعلقة بها ظهر ان حضرة القاضي تساهل في الحكم بالنائية بجرح خمسة عشر ربالا بدفع عينا اذ الواجب على حسب المسمى في العقد هو المصوغ والموصوف ورجع ازا دقيمة أو نقص عن التقدين المحكوم به مما مع عدم ذكر جسد الميت ولا بد منه عند عدم التمييز بجرح ما ذكر فيه عن غيره في بلدته (قضية سدينة على زوجها على الكو هي المقيدة بنمرة ٤٦) لا مؤاخذه على حضرة القاضي فيها وانما مناقضة حضرة مفتي المديرية بناء على فهمه ان قول الزوج في جوابه ان أصل الصداق المذكور ألف قرش أي أصل المهر جميعه المسمى صداقا في العقد هو ألف قرش لكن قد اوضح حضرة القاضي ان المراد بقوله أصل الصداق المذكور أي المقدم من المهر الواقع فيه النزاع ألف موضوع مناقضة حضرة المفتي الموماليه وصاحب الدار أدري مع وضوح ذلك من سياق العبارة (قضية سعددهومة على علي كشتك المراكبي التي ناقض فيها حضرة قاضي المديرية ما ذكره حضرة مفتيها ثم ناقض حضرة مفتي الأحكام ما ذكره حضرة القاضي المذكور كور المقيدة بنمرة ٤٤ وتماها بنمرة ٤٦) بمطالعة ما في المضبطة بالنمرتين المذكورتين المتعلقة بها وجد الحكم فيها غير صحيح بناء على ما سطر في هذه المضبطة لعدم استيفاء ما يلزم لها أبدا حضرة مفتي المديرية ولعدم ذكر جسد الميت في الدعوى أيضا وعدم الجرح بناء

على

على ان لفظ وباقي هذا الملغ بزمه المدعى عليه غير ثابت للشطب عليه ونحو ذلك من عدم تعيين نسبة الاولاد الخمسة للتوفى وما أطن ذلك الاقتصار من المكاتب حين الكتابة والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس الأحكام بافادة واردة في ٦ رجب سنة ٨٩ مضمونها هذه الافادة وردت للأحكام من حضرة مدير كوردفان حاصل ما فيها ان شخصا من تجار المديرية يقال له محمد الحاج جد عبد الحفيظ القاطن ببندر الأبيض أنه يملك للمديرية بان لا زوجة في عصمته تسمى الحاجة فاطمة بنت عبد العزيز تركها في منزله وتوجه ببضاعة إلى المحروسة ويعود هو وجد المرأة المذكورة أخذت بعض اشياء وتقديرة له أوضح عنها وولت فارة إلى ناحية شندي التابعة لمديرية بربر وأقامت بطرف خالها وليكونها في عصمته وخرجت في غيبته بدون اذنه وأخذت تلك الاشياء بالتمس جلبها بمعاها لاجل اقامتها بطرفه وبناء على ذلك جرت المكاتبات بين مديرية بربر وقاضيه وقاضي كوردفان ولما نسبة الاختلاف الذي وقع في تلك المادة بين القضاة مع بعضهم كما هو موضح في تلك الافادة والاوراق ابرام النظر في ذلك ولم يذا اقتضى شرحه لحضرتكم ليكرم بالافادة (أجاب) صار الاطلاع على ما تضمنته اوراق هذه القضية من طلب الزوج المذكور رجوع زوجته إلى منزله لخروجها بدون اذنه في غيبته بما معها لاجل اقامتها معه في منزله محل التقدير والتوطن وما قيل في هذه المادة من الاجوبة والمناقضات بين قاضي كوردفان وقاضي بربر ومفتيها مما أغلبه خارج عن الموضوع والافادة عن ذلك ان الزوجة المذكورة ليس لها الخروج من منزل زوجها بغير اذنه كما أقرت بذلك بعرضها المصدق عليه من قاضي بربر في سنة ٨٨ بعد ان ذكرت أولا في جواب المذكرة التي علمت معها في سنة ٨٧ أنه طلقها وهذا اذا أوفاهما الصداق المجل لا لها انشره وهو مصية فلا تقرر عليه لكونه اذا كان بينها وبين مسكن زوجها الذي انتقلت عنه مسافة سفر تؤثر بالعود اليه اذا كان هناك محرم يسافر معها أو حضر الزوج بنفسه لينقلها معه أو وكيله المحرم فان أقامت البينة على البينة فان كانت بحضرة الزوج أو وكيله بالخصومة فيحكم بالطلاق وان كانت بحضرة وكيله لنقلها فقط لا يحكم بالطلاق مع غيبة الزوج بل تعتبر إقامة البينة في مجرد منعه من نقلها هذا ما يتعلق بنقلها وعودها إلى مسكنه المذكور اما بالنظر لدعوى الاموال المذكورة في بعض هذه الاوراق فتدخل القضية في باب الدعوى فان حضرت الزوجة إلى مسكن زوجها وزال الشقاق بينهما لم يبق للقاضي تلك البلدة وان لم تحضر بسبب ما كاتبت الطلاق قبل حضورها شرعا ودعى الزوج المذكور بتلك الاموال لدى قاضي بلدته فان أقام بينة طبق دعواه حال غيبة المدعى عليها وكانت الشهود مستورين وظهر أنه محق في دعواه فحينئذ يثبت القاضي المذكور لاحتضار المدعى عليها وتقام الدعوى والشهادة في حضرتها ثانيا بالوجه الشرعي ويحكم بالحق استحقاقه وتجب حينئذ على الحضور لظهور

رجب سنة

مطلب في مناقضات
وقت بين قاضي بربر
ومفتيها وقاضي كوردفان

١٠ ١٢٨٩

مطلب يحكم بالطلاق
في وجه الزوج أو وكيله
بالخصومة لافي وجه
وكيله للنقل وتعتبر
البينة في وجهه في
حق منعه من نقلها

مطلب يثبت القاضي
لاحضار المدعى عليه
الغائب ان أقام
المدعى بينة على دعواه
ولو مستورة

حق المدعي أو لاقبل احضارها من غيبتها على ما استفاد من أنفع الوسائل وغيرها ولا
فلا تجبر على الحضور مع غيبتها المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس الأحكام
بإفادة وإفادة في ٢٩ ج سنة ٨٩ مضمونها فيما تقدم وردت للأحكام إفادة من ديوان
الخارجية بخصوص أمليان وأملاك مخلقة عن شخص سمي الدرويش عبد الكريم
البراني وقد بيع بعض ذلك لمذكورين من وكيل حكومته ولطلب المشتريين تحرير
حجج شرعية من قاضي سيوط عما اشتروا وتوقفه في ذلك لأعداءها وردت أوراق تلك
المادة للأحكام وأحيل نظرهما على حضرة مفتيه السابق هو السيد علي البقلي وأجاب
عليهما إقراراً بالحكم الشرعي وتوقف ذلك القاضي في إجراء ما هو لازم أعيدت الأوراق
مع إفادة الخارجية المار ذكرها بقصد اطلاع حضرة مفتي الأحكام الآن هو الشيخ
محمد أبو الوالا الخلفاوي على مقالته ذلك القاضي فباحالة الأوراق المذكورة على
حضرة الموماليه أجاب شرحاً على إفادة الخارجية المذكورة بقوله أن هذه المادة تكررت
فيها الإحوية من حضرة المفتي السلف ورغب أحاطها على حضرته لم ينظر فيها وحيث الأمر
كما ذكر اقتضى تحريره ومرسل معه أربع وعشرون ورقة كي من بعد الإحاطة بما
هو مدون فيها تطلى الإجابة اللازمة (أجاب) بناء على إفادة الأحكام الواردة لهذا
الطرف في ٢٩ الخالي قد صار الاطلاع على أوراق هذه المادة بما فيها الجوبة
حضرة مفتي الأحكام سابقاً وقاضي ونائب محكمة سيوط والذي يقتضيه الحكم
الشرعي أنه لا يتأتى تحرير الحجج للمشتريين بالعقار المقتال فيه أنه مخلف عن الدرويش
عبد الكريم وأنه سبق بيعه من عباس أغا وكيل شاهيندرية بسيوط سابقاً قبض
ثمنه على الوجه الذي ذكره حضرة المفتي الموماليه باجوبته وأخير الجواب المؤرخ ٢٤
محرم سنة ٨٧ على فرض تسليم اجوبته المذكورة المسطورة بالأوراق لأنه بني
ذلك على حصول الإجازة من القاضي لبيع عباس أغا لهؤلاء المشتريين قبل موته وكون
الثن مثل القيمة وذلك لحصول موت البائع قبل صدور الإجازة من القاضي إذ من
شروط الإجازة بقضاء المتعاقدين عند الإجازة كما استفاد من جواب نائب محكمة سيوط
حيث علم موته من مدة مديدة في حالة الفقر الشديد من جواب قنصل جنرال دولة
إيران بمصر المؤرخ ١٧ ذي الحجة سنة ٨٦ نعم نصيب الزوجة في هذا العقار أن
حضرته لدى القاضي أو وكيلها أو أقرب بالبيع منها أو من وكيلها في نصيبها أو أنشأت
بيعاً جديداً للمشتريين المذكورين وتحقق وراثتها للمالك أو أقرب بحصول الإجازة
من قبلها أو من قبل وكيلها ببيع عباس أغا قبل موته يسوغ تحرير حجة بذلك النصيب
فإن ماتت يكون ذلك بتصديق وراثتها بعد تحقق الوراثه والأبثبات في وجهه ذلك
الوارث بعد تقدم خصومة شرعية وفيما عدا نصيبها إذا أراد المشتريون إثبات شرائهم
من وكيل شاهيندرية المذكور بطريقه الشرعي عند عدم تحقق وراثته للمتوفى

غير الزوجة المذكورة فإن القاضي ينصب الوكيل الموجود الآن للشاهيندرية
وصيا الخصومة في هذه التركة فيعارض المشتريين فيما بأيديهم ويطلب ردهم لجهة التركة
فيمتنع المشتريون من ذلك ويدعون أنه متروك عن المتوفى المذكور وأنه مات عن زوجته
فقط وجهة بيت المال وإن عباس أغا ويعترفونه كان وكيلاً عن بيت المال وما دونها
عن له ولاية التصرف في بيع أموال بيت المال والتفويض في ذلك بالبيع قد باع المأخضة
ذلك العقار بثمن كذا عن هذه الجهة بمسوغ شرعي يعينونه في دعواهم من مسوغات بيع
عقار بيت المال كالسوغات المذكورة ببيع عقار اليتيم واشتريناه منه بذلك الثمن ويجحد
الحكم المنسوب ذلك وبعد صحة الدعوى شرعاً يثبتونها بالطريق الشرعي فإن حصل
ذلك يحكم لهم القاضي بالمالك وصحة البيع ويحرر لهم إعلاماً بذلك والأفلا والله تعالى أعلم
(سئل) بإفادة من بيت مال مصر مؤرخة ١٧ ن سنة ٨٩ مضمونها أنه لما كان
تحريراً لحضرته بم لا استفتاء عما يقتضيه الحكم الشرعي بالنسبة لما قيل في وقت ضبط
تركة المرحومة فاطمة بنت عزيز أفندي من أخيها لأمها الوفاة عنه وعن زوج وأم
وأخت لاب حاضرين وأخت لاب غائبة غير محقة وتوقيع مبايعة ما يخص الأخت الغائبة
في المحصة التي آلت للتوفاة في نصف المنزل الخلف عن زوجها خليل أغا سوارى
وثبوت وفاة فاطمة المذكورة بعد ذلك عن وراثتها الموجودين فقط بالاعلام الشرعي
المحرر من محكمة البرلس دون الأخت الأخرى الغير المحقق وجودها وردت إفادة حضرته
بأنه إن كان المقصود الاستفهام عن حكم البيع الصادر من ماذون القاضي في نصيب
الأخت لاب التي قيل أنها من حلة الوريثة وهي غير محقة لمسوغ وخوف الفساد في عقار
المفقود ثم تبين انحصار الارث في الوريثة الموجودين سواها وان لا وارث للتوفاة
سواهم فحكمه أنه موقوف على إجازة الوريثة المسحقين لتلك المحصة كل بقدر نصيبه
منها فإن أجازوه نفذ وان ردوه بطل حيث أنه لم يفسد اعتماد ثبوت انحصار الارث في الوريثة
الموجودين واعتماد الاعلام الصادر بذلك من محكمة البرلس من عدمه والمقصود
نظر ذلك الاعلام وورود الافادة عما ذكر ولذا لم يحرر به والاعلام مرسل الأمل بعد النظر
فيه الافادة عما إذا كان يصير اعتماداً في انحصار الارث في الوريثة الموجودين فقط وصرف
النظر عن القول السابق في الأخت الغير المحقة أم كيف وسواء كان القاضي الذي صار
الثبوت عن يده علم بما قيل في الأخت المذكورة أم لا (أجاب) مجرد القول السابق أن
للتوفاة اختاً لاب غائبة بالأشاعة أي السماع غير محقة لا يمنع من صحة حكم القاضي
بانحصار ارث المتوفاة المذكورة في وراثتها المذكورين ولا فرق في ذلك بين كون
القاضي الذي صار الثبوت لديه وصل إليه الخبر بما قيل عن الأخت الغير المحقة المذكورة
أم لا إذ لا يعتمد القاضي إلا ما يصدر لديه وقت المرافعة والثبوت والله تعالى أعلم
(سئل) من محاسبة مصر في ١٨ ذي الحجة سنة ٨٩ بما مضمونه فيما تقدم كتب

محضر تكم بالنظر فيما اجرته بطرئكانه الارض بخصوص تركه المتوفى موسى كور
الترزى المستغرقة بالدين وانه نظر الغيبة بعض الورثة متعسر على البطرئكانه بيع
الابعدية تعلق المتوفى الكائنة بمديرية البحيرة ووردت افادتان احدهما في ١٤
ربيع الاول سنة ٨٩ بان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعى للقاضى
للاورثة لعدم ملكهم لها وانه اذا كان الدين الشرعى المستغرقة لهذه التركة ثابتا لدى
القاضى بالوجه الشرعى فله اذن الموجود من الورثة ببيعها ويوفى الدين من ثمنها وانه لو
حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضى ويوفى الدين من ثمنها والثانية في ٢١
جاسنة ٨٩ وكلتاها مقيمة في كتاب القضاء من هذه الفتاوى في التاريخين المذكورين
بانه لا يكون للقاضى ولاية بيع التركة على انها مستغرقة بالدين الا اذا ثبت لديه الدين
الشرعى المستغرقة لها بالوجه الشرعى وبمقتضى ذلك كتب الى البطرئكانه فوردت
افادتها في ٢٣ شوال سنة ٨٩ بالاستفهام عما اذا كانت الديون المطلوبة من
التركة توافق ثبوتها بمحكمة مصر او بمحكمة مديرية البحيرة وان كان يجوز ثبوتها
بمحكمة مصر فيقرر الى حضرة من لا افسدى بارسال ما ذون من طرف حضرته الى
البطرئكانه لثبوتها عن يده بالوجه الشرعى لاجل السهولة فبنا عليه دعوت الحالة لخبارة
حضرته عما اذا كان ثبوت الدين الذى على التركة لدى حضرة من لا مصر او ما ذون
وصدر بذلك اعلام شرعى يجوز شرعا لقاضى ولاية البحيرة اذن الموجود من الورثة ببيع
الابعدية ووفاء الدين من ثمنها واذا امتنعوا يبيعها القاضى المومال اليه اولاد ان يكون
ثبوت الدين على يديه حتى يجوز له شرعا اجراء ما ذكرتم بالافادة (اجاب)
مقتضى ما تحرر من هذا الطرف الموضع عنه بافادته حضرته تكم ان تحقق الولاية للقاضى في
بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعى يتوقف على ثبوت هذا الدين لديه بطريق
شرعى وحيث قد ثبت ثبوت الدين المذكور لدى حضرة قاضى مصر لا يكتفى في ثبوت
ولاية البيع لقاض آخر بدون تحقق ذلك لدى هذا القاضى الا ان يوجه شرعى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل من أهالى اليمن مات عن زوجته وعن ثلاثة بنين وثلاث
بنات منها وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونقود وانحصر ميراثه الشرعى فيهم ولم تقسم
تركة بينهم ثم ماتت الزوجة المذكورة عن اولادها المذكورين وانحصر ميراثها
الشرعى فيهم ولم تقسم تركتها ثم مات ولد بنتان في البحر دفعة واحدة وانحصر ميراثهم
في اخوتهم ولم تقسم التركة ثم مات أحد الولدين عن أخيه وأخته فقط ولم تقسم التركة ثم
ماتت البنت المذكورة عن زوجها وبناتها منه وولدها منه ايضا وبعد موتها طلب
زوجها نصيبه ونصيب اولاده بكونه كالنصيب الشرعى عنهم من اعيانها لكونه واضعا عليه على
جميع التركة بغير حق من أول الامر لدى قاضى الحديدة ببندر اليمن وبعد استيفاء
الدعوى وبيان المدعى به من نقود وعقار البيان الشرعى بين المدعى والمدعى عليه لدى

القاضى ادعى المدعى عليه ان أخته مستوفية منه من النقود بجميع ما خصها بالارث من
أبيها وأمه فقط وان العقار لم يبقه سم فامر القاضى بقسمته وأخذ كل ذى حق حقه
بالقرينة الشرعية وطلب القاضى من المدعى عليه بينة تشهد بان أخته استوفت حقه
من النقود من أمها وأبيها فحضر بينة وشهدت بان فلانة استوفت حقه من أمها وأبيها
فقط ولم يزيدوا على ذلك ولم يبينوا مقدار النقود ولا مقدار ما خصها ولم يعرفوها باسم أبيها
وجدها ولا باسم زوجها بل ذكروا اسمها فقط فهل والحال هذه تكون هذه الشهادة غير
مقبولة شرعا واذا حكم القاضى بحكمها يكون حكمه غير نافذ شرعا ويكون للزوج واولاده
أخذ نصيبهم من النقود المتروكة وليس لاختى الزوجة معارضة واولاده في ذلك بدون وجه
شرعى أفيدوا الجواب (اجاب) الشهادة المذكورة على هذا الوجه غير مقبولة شرعا لعدم
استيفائها شرائط الصحة التى منها بيان المتهود به والمشهد عليه الميت فحكم القاضى بها غير
معتبر ان كان الواقع ما هو مظهر هذا السؤال وللزوج واولاده الاستيلاء على استحقاقهم
بالارث عن مورثتهم ومطالبة من هو تحت يده به ما لم يمنع منه مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات وترك زوجة واولاد أقصر او هو يملك عقارا وعليه ديون شرعية
ثابتة فهل اذا ثبتت الديون المذكورة بالوجه الشرعى في وجه وصى التركة ولم يوجد للميت
ما يفي بتلك الديون خلاف العقار يأمر القاضى الوصى ببيع العقار المذكور بثمن مثله
حيث استغرقت الديون المذكورة لاية ارباب الديون حقوقهم بثمنه (اجاب) صرح
علما وان بان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى لا للورثة وفي جامع الفصولين
يصح بيع الوصى تركة مستغرقة لو بقيت بها وليس للغرماء ابطاله كفى رد المختار من
القضاء فاذا باع الوصى المذكور هذا العقار المستغرقة بدين الميت بثمن مثله لوفاء
الديون الثابتة شرعا والحال ما ذكر يتفدى على هؤلاء الورثة وغيرهم حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) بافادته من بيت مال مصر في ١٤ اذى القعدة سنة ٩١ مضمونها
الاوراق المرفوعة معها محتصة بمادة تركة المرحوم احمد بك مفتش فر شوط سابقا
الشهير بابى صباغ ومن ضمنها اعلامان صادران من محكمة مصر ومن محكمة البحيرة
ومما ذكر بهما ان اسم والد المتوفى على وحيث بمراجعة ما قيل يوم الوفاة والموضح بالحنة
المحررة باسمه بتلك منزلا كائنا بشارع ساحل الغلال اتضح ان اسم الاب مصطفى
وبحضور من قال ذلك يوم الوفاة والاستفهام منهم عن هذا الاختلاف افادوا ما يعلم
بالمطالعة وغاية ما ارتكزوا عليه ان يكتفى بما ثبت شرعا لكون الشهود الذين شهدوا
بالبحيرة ما شهدوا بالا بالحقيقة وان شهرة المتوفى كافية عن ايضاح اسم الاب والجد وان
المتوفى المذكور ورثته اسماء وزوجته وابنه منها محمد قناوى القاصر من دون شريك
والتركة المضبوطة بما فيها المنزل المذكور المحرر به الحجة المذكورة تخلف عنه دون
خلاته فلزم شرحه محضر تكم الامل من بعده ناظرة ما ذكر وما بالاوراق بقاد ان كان

صفر

٨

١٢٩١

مطلب يصح بيع الوصى
تركة مستغرقة لو
بقيمتها وليس للغرماء
ابطاله

٢١

١٢٩٠

١٢٨٩

١٢

ذى القعدة سنة

يكتفى بما ثبت شرعا وبالشهرة الموضح عنها كما أوضح المذكورون وتغطي التركة والمنزل
 للزوجة الوصى على القاصر المذكور أو اختلاف اسم الاب بين الحجة المحررة في حياة
 المرحوم والاعلامين الصادرين بعد وفاته يضر ويمنع الاعطاء أم كيف لا لاجل انه يورود
 الافادة بجري ما يلزم (أجاب) بعد صدور القضاء بموت المتوفى المذكور المسمى الجديد
 مفقش فرشوط سابقا المشهور بابي صباغ ابن علي بن عمرو وانحصار ارثه في زوجته وابنه
 المذكورين بشهادة الشاهدين المعدلين شرعا مستوفيا شرائطه المعبرة لا يكون مجرد
 اخبار من أخبر وقت وفاته ان اسم أبي الميت مصطفى بناء على كون اسم أبيه كذلك
 مسطر بالحجة تملكه للمنزل المذكور مانعا من استحقاق الوارثين المذكورين متروكات
 مورثهم والتصرف فيها على مقتضى الشرع لان مجرد الغلط في الاسم لا يضر شرعا في
 مثل ذلك ولا احتمال تعدد الاسماء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا
 بداخله قصر وفيه شبائيل لاجل النور والطل مشرقا على وسط دار جاره من مدة تزيد
 على عشرين سنة والحال ان الاشراف المذكور لم يكن على محل جلوس النساء
 ولا قرارهن فهل والحال هذه اذا اراد الجار المذكور سد الشبائيل المذكور متعللا
 بالاشراف المذكور لا يمكن من ذلك ويمنع من المنازعة والمعارضة في ذلك منعاً كلياً
 بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كانت تلك الشبائيل لا يطالع منها على داخل محل النساء
 وقرارهن من بيت جاره بل على ساحة الرجال لا يكون في فتحها ضررين ولا يجرى ما السكها
 على سدها والامر بذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة ٢١ جا
 سنة ٩٣ مضمونها الاستفهام عن الحكم الشرعي في بيع عقار مخلف عن امرأة عليها دين
 لزوجها المتوفاة عنه وعن عصبة معتقها بطالب الزوج ذلك لوفاء دينه وما بقي يأخذ منه
 حصته بالارث الثابت جميع ذلك شرعاً مع عدم حضور العصبة او نائب عنه في الحكم في
 ذلك شرعاً (أجاب) مع وجود الورثة البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استغراق
 التركة بالدين يتوقف بيع شيء من التركة لقضاء الدين على اذنهم او اذن وكيل عنهم
 والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من أمين عموم بيت مال مصر في ٧ جادى الآخرة سنة
 ٩٣ بمأوردهم من حضرته كم باطنه بتاريخ ٢٢ جاسنة ٩٣ توضح انه مع وجود الورثة
 البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استغراق التركة بالدين يتوقف بيع شيء من
 التركة لقضاء الدين على اذنهم او اذن وكيل عنهم والحال ان الافادة المحررة لمضرتكم
 باطنه هي عن مسئلة المرحومة كلفدان معتقة السيد سلطان محمود المتوفاة عن زوجها
 وعاصب المعتق وثبت لزوجها دين مطلوب منها وقدره عشرون ألف قرش عملها صاغا
 ولكون تركتها المضبوطة وهي المنقولة لانه لا تبقى بالمطلوب منها وبهذه المناسبة من
 الضروري بيع العقار المخلف عنها فستلزم الحال للوقوف عما يكون في توقيع المبايعه
 اذا صار اشهاره مع تعسر حضور العاصب او من ينوب عنه وحيث من الاقتضاء ورود

الافادة

ذى الحجة
 ١
 مطالب مع وجود الورثة
 البالغين وعدم انقطاع
 غيبتهم وعدم استغراق
 التركة لا تباع التركة
 الا باذنهم
 جادى الاولى
 ٢٢
 ١٢٩٣

جمادى الثانية سنة
 ٩
 ١٢٩٣

الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فلم يشرحه لمضرتكم ليكره بالافادة للاجراء
 (أجاب) الحكم الشرعي في هذه المادة هو ما أفدناه سابقا بتاريخ ٢٢ جاسنة ٩٣ المتقدم ذكره
 قبل هذا في هذه الفتاوى في هذه الترجمة وان كان من الضروري بيع بعض عقار التركة
 لوفاء ما يبق من الدين بعدم تقوله عند عدم استغراق الدين بجميع التركة مع وجود عصبة
 المعتق الوارثين بجهة الاستانة فينتد يتوقف بيع هذا العقار على اذن الورثة وان
 تعسر حضورهم لمحل التركة امام مع استغراق الدين الثابت شرعاً لجميع التركة فولاية
 البيع للقاضي فلينظر ويجرى لكل حال مقتضاه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من
 قاضي طندافى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٣ مضمونها ارجو الافادة عن الحكم الشرعي
 في تركة مستغرقة بالدين الثابتة شرعاً يريد احداً ارباب الدين شراء منزل من التركة
 المذكورة بقيمة مثله الا ان من الورثة مقابلة بعض دينه الثابت شرعاً فهل يجوز ذلك ولا
 مانع في ذلك وتكتب له حجة شرعية بما منزل المذكور كورام كيف وايضا ارجو الافادة عن
 الحكم الشرعي في واقف وقف وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده على زوجته الى آخر
 ما هو مكتوب في كتاب الوقف وشرط لزوجته المذكورة النظر بعده وشرط لها الشروط
 العشرة التي منها الابدال والاستبدال فهل للزوجة المذكورة استبدال اطيان الوقف
 المذكور من والدتها باطيان اخرى أنفع لجهة الوقف وقيمتها أكثر من قيسة الاطيان
 الموقوفة ولا يمنع من الاستبدال المذكور كونه لوالدتها او كيف الحكم ارجو الافادة عن
 هذين المسئلتين وارجو الاسعاف (أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين
 للقاضي لا للورثة على ما في التنوير الا برضا الغرماء حتى لو باع الوارث بدون رضا الغرماء
 لا ينفذ ما لم يبيع القاضي او ياذن به واذا باع القاضي بعضها لبعض الغرماء فالتمن مستحق
 جميعهم على حسب ديونهم الثابتة كباقي التركة وليس للمشتري الاختصاص بهذا
 التمن بدون رضاهم لانه من المشترك بينهم والناظر المشروط له الاستبدال لا يملك البيع
 ممن لا تقبل شهادته له كامه الا اذا كان ذلك الاستبدال خيرا للوقف وفسرت الخيرية
 في العقار بالتضعيف بان يبيع ما يساوى عشرة بعشرين مثلاً والله تعالى أعلم (سئل)
 بافادة من ناظر الحاقانية والحاجية في ٢٠ جادى الاولى سنة ١٢٩٥ مسطرة بظاهر
 ورقة قهوة شرعية مكتوب فيها من أمين عموم بيت المال الوصى مخاطب به ناظر الحاقانية
 وصورة سؤال الفتوى المخاطب فيها سعادة ناظر الحاقانية بحسب اقتضاء المصلحة مستلزم
 الحال للاستفتاء من حضرة مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع عن حادثة وقعت وهي ان
 ورثة ميت بلغوا وقصر اقام القاضي عليهم جميعاً قيساً لسفه البالغ وبعد مدة أثبت بعض
 البالغ رشده ضمن دعوى محبة شرعية وعزل القيم المذكور ومن قيامته على جميع
 الورثة ولم اعرض ذلك على سعادة ولى الامر بعد مدة من الزمن يمكن فيها عروض
 السفه حجر عليهم ولى الامر لتحقيق سفههم لديه حجر اشريعياً وأقام قيساً آخر وأمره بان

ذى القعدة
 ١٦
 ١٢٩٣
 مطالب اشترى بعض
 الغرماء شيئاً من التركة
 المستغرقة فالتمن
 مستحق بجميعهم
 مطلب المشروط له
 الاستبدال لا يملك
 البيع ممن لا تقبل
 شهادته الا بالخيرية

یتصرف فی کل التركة بما فی ذلك من نصیب المبلغ الذی کورین بقوله لا تسلم لهم أموالهم
ولیس لهم التصرف فیها بل لک ذلك دونهم حتی یتحقق بالاختیار وحسن تصرفهم
وصار إعلان الحجر لهم ولأولادهم ثم ان القیم المذکور آجر رضامن أراضی الورثة
الباع تنفیذ الامر ولی الامر بعده آجر نفس الورثة المبلغ المذکورین تلك الارض عنینا غیر
الذی استأجرهما من القیم فهل یعد ما صدر من ولی الامر الذی یملک ذلك حجر شرعیاً
کحجر القاضی ویكون ما فعله القیم المذکور نافذاً وما فعله المبلغ المذکورین غیر نافذ
أم کیف (أجاب) اذا صدر الحجر علی من ذکر من سعاده ولی الامر الذی یملک ذلك
بعدمضى مدة یتصور فیها عروض السفة الطاری بعد ثبوت الرشد وتحقق سفةهم لديه
حجر شرعیاً وأقام علیهم قیماً آخری عیلاً بهم بالحجر بطریقه الشرعی ینفذ حجره کحجر
القاضی واقامة القیم علیهم والحال ماذکر وجینث ذفاجارة القیم المذکور أراضیهم
باجر المثل اجارة صحیحة هی النافذة دون اجارتهم الصادرة بعد ذلك وعلک ولی الامر الحجر
واقامة القیم اذا کان یملک القضاء بان یكون هو الخلیفة او المفوض الیه تولیة القضاة من
قبل الخلیفة فیملک القضاء الذی منه واقامة القوام والحجر علی السفة مع وجود قاضی
البلد المولی من قبله فقد ذکر فی الاشباه وحواشیه بان قضاء الامیر المفوض الیه نصب
القضاة مع وجود قاضی البلد المولی من قبله جائز اه لمخصوا الله تعالی أعلم (سئل) بافادة
من الداخلیة فی ۱۷ ذی الحجة سنة ۹۹۰ حاصلها وردت للداخلیة افادة من مديرية الشرقية
بان لطیفه خاتون زوجة المرحوم علی اغا وقت سبعین فدانا وثلاثاً أطناناً عشریة بناحية
شبلنجاشر قیمة وجرى تسجیل الوقیة بسجل مديرية البحیرة وبالتحریر محضرة قاضی افندی
بتحریر حجة الوقیة اقدمه ان الواقعة توفیت ولیس هنالك مانع لتحریر الحجة الا انه توقف
فی تحریرها لعدم معرفته ان كان یجوز تحریرها من طرفه او من طرف القاضی
الذی صدر لديه الوقف ومع التحریر الیه بان المنشور السابق صدوره یقضی بان
صاحب المملک یعرض للمديرية القریة الیه بما یرید وقفه ویؤخذ اقراره بالسجل
وبعد تسجیل ترسل صورته للمديرية الموجد فیها املاکه ومتی ثبت صحة عملیه ولم یوجد
مانع لاجرا حجة الوقف فیجرى تحریرها بعد استیفاء الشرائط الشرعیة فلم یزل یعطى
افادة بالنظر فی ذلك فی الداخلیة ورغب استیفاء محضر تکم عن ذلك وحیث الحالة هكذا
لزم تحریره تؤمل افادة المحکم الشرعی فی ذلك (أجاب) لا یتأتى محضرة قاضی مديرية
الشرقیة تحریر حجة بالوقف المذکور بدون وقوع الاشهاد لديه بالوقف من الواقعة
أو وکیل عنها فی ذلك شرعاً حال حیاتها لا بتصدیق من انحصر قیمة میراثها الشرعی بعد
وفاتها ان کان من أهل التصدیق فان لم یحصل ذلك او کان غیر متأت فان ادعی من
آل الیه نظر هذا الوقف بصدور الوقف من الواقعة حال حیاتها ونفاذ تصرفاتها علی الوجه
الذی صدر وأثبت ذلك بطریقه الشرعی فی وجه خصم شرعی فان القاضی یحکم بالوقف

۲۱
مطلب حجر ولی الامر
الذی یملکه بعد
تحقق السفة لديه
واقامة قیم ینفذ

مطلب لا قضاء الامیر
المفوض الیه نصب
القضاة مع وجود
قاضی البلد المولی
من قبله جائز

ذی الحجة

۱۸ ۱۲۹۰

علی الوجه الذی ثبت لديه شرعاً ویجوز بذلك حجة المحکم علی وجهه بعد استیفاء ما هو
مقتضى والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل ادعی علی آخر دیناله علیه واشهد علیه شخصین
أحدهما خادم للمدعی وماهیته تصرف له کل شهر من طرف المدعی والثانی من ضمن
الأشخاص الذین هم تحت ادارة المدعی وشیاخته ووقت سماع الدعوی عند القاضی
طعن المدعی علیه فی الشهود بما ذکر فیمجرد ما أبداه من الطعن تطاول القاضی علی
المدعی علیه وحکم علی ذلك المدعی علیه بناء علی شهادة من ذکر فهل لو ثبت بالوجه
الشرعی تطاول القاضی علی المدعی علیه قبل المحکم وان الشهود لیسوا أهلاً للشهادة
حیث الحال ماذکر یكون المحکم فی غیر محله وعلی المدعی ان یأتی بشهود غیر من ذکر
(أجاب) شهادة الاجیر الخاص مشاهدة او مسانعة لمستأجره لا تقبل وكذا لا تقبل شهادة
الفلاح أشیخ قریته الذی له ولاية علیه لمخوفه منه فاذا تحقق بطریق شرعی ان القاضی
المذکور قضی بشهادة من ذکر لا ینفذ قضاؤه والله تعالی أعلم (سئل) من مصلحة بیت مال
مصر بافادة مؤرخة ۱۶ ربيع الاول سنة ۹۹۰ حاصلها سبقت وفاة المرحوم محمد جالی باشا
وثبوت وراثته زوجته الیه شرعاً بقضاء اعلام صدر من محكمة اسکندریة ثم بعد الادعاء
من بعض أشیخا عر بالوراثة وادعاء خدیجة والدة الزوجة بان المرحوم کان أوصى لها
بثلث خلفاته من عقار وأطیان ومنقولات وانتماسها بالحصول علی تنفیذ هذه الوصیة
عرض للداخلیة عن ذلك وصدراً لها بناء علی ما تراءى للجلس الخصوصی بعدم
التعویل علی سند الوصیة فیما یختص بالعقارات بالنظر لعدم تسجیلها واما المنقولات
فبما انه ظهر من الاوراق وجود بعض أشخاص مدعیین الوراثة وما حضر فیکون من
المقتضى انه بحضور الورثة یتظر فی تداعی المدعیة بجهة الاختصاص عن خاصة المنقولات
بمواجهة المدعی علیهم ویجرى ما تقتضیه القواعد المرعیة والاصول المتبعة وبعد ذلك
لما حضرت مدعیة الوراثة ونظرت دعواها فی المجلس المحلی وصدرفی خصوصها مضبطة
محکوم فیها باحالة ثبوت الوراثة علی المحكمة عرض منها ومن الزوجة باقرارهما علی تنفیذ
الوصایة فی جمیع ما تخلف من عقار وأطیان وعرض من الموصی لها أيضاً طلب احالة
ثبوت الوصایة علی المحكمة ولما كتب لیبیت مال اسکندریة بان اللازم الآن هو احالة
ثبوت الوراثة فقط وبحصول الثبوت یفاد بالنظر فی الوصایة وردت الافادة وعلم منها ان
المحکمة طلبت ارسال سند الوصایة الموجود فی بیت المال لاجراء ما هو لازم شرعاً وانه
لما كتب لها بالنظر فی مسئلة الوراثة فقط أفادت بانه صار الاطلاع علی المضبطة ووجد
من ضمن ما هو موضح فیها ان فاطمة ذکر فی تقريرها المقدم للجلس ان المتوفى أوصى
الی خدیجة بثلث تركته وانها هی والزوجة لم یکن لهما معارضة فی تلك الوصیة وعلی
انه لکونهما مازالتا مصدقین علیها الی الآن فسماع دعوی الوراثة لا یكون الا
مع ذکر الوصیة المعترف بها لانه مع اعترافهما بالوصیة لا یقضی لهما الا بالاثین ولا

صفر
مطلب لو ثبت ان
القاضی قضی بشهادة
الاجیر الخاص
لمستأجره والافلاح
لشیخته لا ینفذ قضاؤه

۱۳ ۱۲۹۱

و أفاد فی تکملة رد المحتار
من باب القبول وعدمه
ان المصنف حقق عن
یعة وباشا عدم صحة
قبول القاضی شهادة
الدعوی علی عدوه بسبب
الدینا والاجیر لمستأجره
وعلاه بعدم الاجتهاد
فیه وصرح فی الخیریة عن
یعیوب باشا بعدم نفاذ
القضاء بشهادة العدو
علی عدوه بسبب الدینا
وشهادة الفلاح لشیخته
عله عدم قبولها الجهل
والمدل خوفاته والظاهر
مسأواتها الشهادة العدو
علی عدوه اه منه

بتأني الحكم لما بكل التركة وهو هذا ليس من قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية لأن ذلك عند انكار الورثة وفي هذه الحالة اقرار والمقر يعامل باقراره ولو كان اقراره قبل الحكم بوراثة وعلى ان اقرار الخصوصي الصادر في شأن الوصية هو فيما اذا كانت الورثة منكرين وفي هذه الحالة مدعى الورثة معترفان بالوصية فلا يمكنهما ان يدعيّا جميع المال اذ ناع اعترافهما بالوصية بالثلث وان الوصاية المذكورة اذا ثبتت اولم تثبت فلا تفرقة تعود على بيت المال الى آخره توضيح من محكمة وبيت مال اسكندرية وحيث فضلا عن ان قرار الخصوصي الصادر عليه الام العالي في شأن الوصية بمقتضيات اوامير ان يقضى بعدم نفاذها ما لم تكن مسجلة ولم يكن مصرحاً فيه بأنه اذا أقر الورثة على الوصية يصير تنفيذها كما اوضحت محكمة اسكندرية فلهذا اطلع حضرة مفتي افندي بيت المال على الاوراق تقر منه ان نتيجة كلام المحكمة ان ما يقضى به المدعى الورثة اما كل التركة او ثلثها ولا سبيل الى الاول لاعترافهما بالوصية ولا الى الثاني الا بذكر الوصية فالتعرض للوصية الممنوع منه من طرف بيت المال لانه عنده واذا تقر هذا فسامر اذ المحكمة بقوله لا بد في سماع دعوى الورثة من ذكر الوصية المعترف بها فان كان ذكرها في مجلس القضاء من مدعية الوصية كما يفيد قوله وهذا ليس من قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية فلا يلزم ذلك بل يجوز شرعا سماع دعوى الورثة بدون حضور مدعية الوصية في مجلس الحكم وان اقر مدعى الورثة بالوصية ويكون الحكم له بالاستعانة في التركة على حسب دعواه وانباته كالحكم بالثلثين للزوجة وبنت الاخت هنا وبذلك لا يقال ان القاضي سمع دعوى الوصية بل ماسمع الادعوى الورثة التي مدعيها اعترف بالوصية المذكورة وان كان المراد به ذكرها في عبارة مدعية الورثة حيث انها معترفة بها كما هو المتبادر فقد علم انه لا يضر وانه لا يقال ان القاضي سمع دعوى الوصية والحال ما ذكر وبالجمل فطريق السير في سماع دعوى الورثة وحدها واضحة الدليل كما تعلم التفصيلات من شريف الاوراق بانوار المطالعة وحيث لهذه المناسبة قد استدعت الحالة لعرض هذه المادة على سعادتكم حتى من بعد احاطة شريف علم فضيلتكم بما اشتملت عليه الاوراق وما اجاب به حضرة مفتي افندي الديوان يكرم بالافادة عن رأي حضرتكم في ذلك لينتبع الاجراء بمقتضاه (اجاب) وردت افادة حضرتكم وما معهما من الاوراق المتعلقة بحالة ثبوت وراثته بنت اخ محمد جالي باشا على محكمة اسكندرية بعد ان نظرت في مجلس محل الجهة المذكورة بدون سماع دعوى الوصية بالعقار لكونها غير مسجلة دون المنقول بناء على ما تراءى للمجلس الخصوصي وانه اذا ثبتت من تدعى الورثة وراثتها المتوفى مع الزوجة السابق ثبوت وراثتها ينظر في دعوى الوصية بالمنقول في محل الاختصاص وما احيات دعوى وراثته من تدعى انها بنت اخ المتوفى فقط على حضرة قاضي افندي اسكندرية دون الوصية فنظر الوجود تقرير مكتوب عن لسان بنت

الاخت المدعية والزوجة السابق ثبوت وراثتها يتضمن اقرارهما بالوصية لوالدة الزوجة بالثلث في جميع التركة المذكورة التي من جملتها العقار طلب حضرة القاضي الموما اليه سند الوصية المذكورة من مصلحة بيت مال اسكندرية لاجراء اللازم شرعا الى آخر ما ابداه حضرة من ان الزوجة وبنت الاخت المذكورتين امكن وكنهما ما زالتا مصدقتين على الوصية المذكورة لالا ن فسماع دعوى الورثة لا يكون الامع ذكر الوصية المعترفتين بها لانه مع اعترافهما بالوصية لا يقضى لهما الا بالثلثين وهذا ليس من قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية لان ذلك عند انكار الورثة وفي هذه الحالة اقرار والمقر يعامل باقراره ولو قبل الحكم بوراثة وقدر الخصوصي فيما اذا كانت الورثة منكرين الى آخره توضيح بافادة المصلحة ويرام الافادة عن رأي هذا الطرف في ذلك لا تباع الاجراء بمقتضاه وحيث ان القصد الا ان هو اثبات وراثته بنت الاخت فقط بعد سماع الخصومة فيها فبالمرافعة في هذا الخصوص لدى حضرة القاضي الموما اليه لو ذكر من تدعى انها بنت اخت الميت نسبها اليه وانحصار الارث فيها وفي الزوجة السابق ثبوت زوجيتها في هذه المحكمة بمقتضى الاعلام المحرر منها وطالب المدعى عليه بدين مثلاً ثلاثة ارباع ثلث الدين لكون المتوفى اوصى بثلث تركته لام زوجته واثبتت دعواها بالنسب وانحصار الارث فيها وفي الزوجة بالطريق الشرعي فانه يقضى لها بالنسب وحصر الارث فيها وفي الزوجة حيث لا مانع وبؤم المدعى عليه بدفع ثلاثة ارباع ثلث ما تدعى به بنت الاخت المذكورة حسب طلبها لاقرارها في هذه الحال باستحقاق الثلث للموصي لها بطريق الوصية ولا يقال حينئذ ان القاضي سمع دعوى الوصية وحكم بها ولا ينافي ذلك القرارات والمنشورات على فرض كونها شاملة لما اتى الاقرار والانكار ولا اشكال في ذلك وان كان ما افاده حضرة القاضي الموما اليه من ان مدعيتي الورثة مع اعترافهما بالوصية بالثلث لا يجني لا يقضى لهما بكل التركة في محله لكون الاقرار حجة على المقر يعامل بمقتضاه وما ذكره حضرة من ان موضوع القرار الصادر في شأن الوصية هو فيما اذا كانت الورثة منكرين ينبغي ان يكون كذلك اذ مع الاعتراف والاقرار الصادر من جميع الورثة الذين هم من اهل الاقرار بوصية لا يحتاج الى مرافعة وحكم اذا اقرار منهم بنفسه والقضاء مع اعانة فلا يتوقف اثبات الحق عليه وحينئذ فلا ضرورة الى طلب سند الوصية وان كان لو ارسل محضره لنظره لا يضر وبعد ثبوت حصر الارث في المراتين المذكورتين المعترفتين بالوصية المذكورة وطلبهما مع الموصي لها المقر لهما منها باستحقاق الثلث بطريق الوصية فلهذا بيت المال تسلم لمن التركة حسب استحقاقهن بجهة الارث والوصية بعد استيفاء الاصول حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة رشيد في ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٦ مضمونها حيث ان حضرة قاضي افندي رشيد يرغب ارسال الاوراق المتعلقة بحالة تدعى سليمان محمد بتركة

المرحوم عثمان أغا إلى سيادتك للنظر فيها والافادة بما يقتضيه الوجه الشرعى في هذه
المادة لزم شرحه لمخبركم ومن طيه الاوراق المذكورة للنظر فيها والافادة بما يقتضيه
الوجه الشرعى في ذلك ليحبرى المقتضى بوجوبها (أجاب) ورد لهذا الطرف شرح عزكم
ومامعه من الاوراق المتعلقة بركة المرحوم عثمان أغا وبجى باشا سابقا برشيد ابن سليمان
ابن ابراهيم بن عبد الحليم الذى ادعى بوراثته له سليمان محمود من ضمن تلك الاوراق
صورة المرافعة والحكم في وجه المدين الصادر من حضرة قاضى نغرشيد بعد افتتاح حضرة
مفتيه أولا المقيدة في غاية ربيع الاول سنة ٩٠ المتضمنة للحكم بوفاة عثمان أغا المذكورة
وانحصار ارثه في زوجته مع قته خديجة السودانية وأخته شقيقة أمينة بنت سليمان بن
ابراهيم المذكورة وابن أخيه شقيقة سليمان بن محمد بن سليمان بن ابراهيم المذكورة من
غير شريك المرزوق كل من عثمان أغا المتوفى المذكورة وأخته أمينة وأخيه محمد والد
سليمان ابن أخيه المذكورة والد محمد سليمان بن ابراهيم بن عبد الحليم من زوجته بخارية بنت
عبد الله بن عبد الله وكذا صورة المرافعة الاخيرة الصادرة من حضرة الشيخ عبد الفتاح
المحارم بتوكيله عن سليمان بن محمد المذكورة الصادرة ايضا في وجه مدين بين يدي حضرة
قاضى النغرشيد المذكورة المتضمنة هذه المرافعة الاخيرة ان أمينة بنت قاسم بن عبد الله ماتت
منذ ثلاث سنين وانحصار ارثها الشرعى في أخيها الامها بهار بنت عبد الله بن عبد الله هو
عثمان أغا وبجى باشا ابن سليمان بن ابراهيم المذكورة ولا وارث لها سواه وانته من نحو سنة
مات عثمان أغا وبجى باشا ابن سليمان بن ابراهيم المذكورة من غير عقب ولا عاصب
وخالف من الورثة زوجته خديجة الحبشية بنت عبد الله بن عبد الله وابن أخيه لاه بهار
المذكورة هو سليمان أغا محمد بن محمد بن قاسم المذكورة ولا وارث له سواه وما بعد سؤال
الخصم عنها اقيمت البينة على التوكيل ثم على الموت وانحصار الارث على هذا الوجه
وبرام اعطاء الحكم الشرعى من هذه المادة بناء على احوال حضرة مفتى النغرشيد وقاضيه
على هذا الطرف والذي يقتضيه الحكم الشرعى ان هذه المرافعة الثانية بعد تحقق
صدور الحكم في الاولى مستوفيات شرائطه على الوجه السابق لا يصح الحكم فيها بهذه الشهادة
على هذا الوجه الثاني بعد ثبوت موت عثمان أغا المذكورة ولا وانحصار ارثه في شقيقته
أمينة المذكورة وابن أخيه شقيقة سليمان بن محمد بن سليمان بن ابراهيم المذكورة
وزوجه خديجة السودانية المذكورة لمناقضته لما ثبت أولا والحكم بالنسب حكم على
الكافة حيث ثبت ان أمينة أخت شقيقة لعثمان وانها وارثته وان كانت غائبة
بدعوى زوجة الميت وثبتت حياتها حين موت المورث ضمن هذا الحكم اذا أحد الورثة
يتصب خصما في اثبات النسب عن الباقيين وبعد القضاء بكونها اختا شقيقة ووراثتها
للتوفى لا يطل القضاء بمجرد مثل هذه الدعوى والشهادة الثانية كما يستفاد من كلام
علمائنا على ان الذى عليه العمل ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء قال في الدرر اذا

ادعى

مطلب الحكم بالنسب
حكم على الكافة

ادعى ان فلاغات وترك هذا ميراثا لامي وماتت وتركت ميراثا لامي وقضى له بالبينة فقال
المدعى عليه ان امك التى تدعى الارث عنها ماتت قبل فلان الذى تدعى انه مات أولا
واقام بينة لم يصح الدفع انتهى وكتب عليه محشية عزى زاده بعد ان عدل له وقيل يدفع
انتهى وليس في العمل بالدعوى والشهادة الثانية لقتصار على دخول يوم الموت تحت
القضاء بل فيه نقض لما قضى به أولا من كون أمينة اختا شقيقة وارثة لعثمان بالادعى
خصم اقرارها قبل ان يقضى لها بما يناقض ذلك قبل هذا وقد ابطال سليمان محمد
المذكورة القضاء به بكونه ابن أخ شقيق لعثمان المذكورة باقراره وكيله على فرض
ثبوت وكالته عنه فيما ذكر بكونه ابن أخ لام لعثمان المذكورة ومع ذلك فيالة أمل فيما
ادعاه الوكيل عنه حين تفصيله الانساب في دعواه يظهر منه انه وكله بالنسبة لأمينة التى
ادعى موتها أولا وانحصار ارثها في أخيها الامها عثمان المذكورة على زعمه ابن أخ شقيق
لها لانه ذكر انه سليمان بن محمد بن قاسم المذكورة أعني قاسما والد أمينة وبضميمة كون
سليمان المذكورة على زعمه ابن أخ لام بالنسبة لعثمان المتوفى التى هى بهار ام أمينة أيضا
يكون قد اجتمع كل من عثمان وأمينة ومحمد والد سليمان الموكل في بهار المذكورة وانفرد
عثمان بكون أبيه سليمان بن ابراهيم وانفرد محمد والد سليمان الموكل وأمينة بكون أبيهما
قاسم بن عبد الله فعلى هذا يكون سليمان بن محمد المذكورة ابن أخ شقيق لأمينة فكيف
على فرض موتها أولا قبل أخيها الامها عثمان يقال انحصار ارثها في أخيها الامها لا وارث
لها سواه مع وجود سليمان بن محمد الموكل وهو ابن أخ شقيق فعلى فرض صحة ذلك يكون
لعثمان من تركه أمينة السدس فرضا لكونه أخا لام والباقي لابن أخيها العاصب
المذكورة نصيبا فتناقض كلامه أيضا من هذه الجهة والله تعالى أعلم بالصواب
(سئل) من قاضى رشيد بافاد في جمادى الثانية سنة ٩٦ شرعا على ظاهر ما اجيب به من
هذا الطرف لمحاظرة رشيد في ٢٦ جمادى الاولى سنة ٩٦ السابق قيده في كتاب القضاء من
هذه الفتاوى بهذا التواريخ مضه ونها من ضمن ما توضح بافاد حضرتم ان سليمان محمد
المذكورة باطل القضاء به بكونه ابن أخ شقيق لعثمان أغا المذكورة باقراره وكيله على
فرض ثبوت وكالته عنه فيما ذكر بكونه ابن أخ لام لعثمان المذكورة وروحيث لم يثبت
توكيل الوكيل المذكورة وشرعا فيما ذكر قبل المرافعة الثانية التى لم تصح بل فقط حضر
شاهدى التوكيل المذكورة كورين في المرافعة الثانية المذكورة ولم يقض بشهادتهما فهل
اذا طلب سليمان المذكورة ما يخصه وهو الربع على كونه ابن أخ شقيق بمقتضى المرافعة
الاولى المذكورة يجب لذلك ولا يكون ما توضح بالمخاطبات ومضبطة المجلس من انه ابن
اخ لام مانعا من ذلك حيث لم يثبت شرعا بالحق كمة أم كيف الحال (أجاب) لا يخفى ان
المحارم بحسب الرسوم المعتادة الآن في شان تسليم استحقاق من يكون غائبا عن قطر
مورثه حين موت المورث ثم يأتي من الجهة التى كان غائبا فيها الطلب الميراث ان يحضر

معه حجة تتضمن ثبوت نسبته وارثه وبيان جهة الارث من المورث وسليمان المذكور
قد احضر حجة ومضبطة تتضمنين انه ابن اخ لام ونازع بمقتضاها ما موجود في أوراق
هذه القضية ايضا مما هو منسوب لحضر تكم وحضرة مفتي الثغر ما يفيد اقراره بانه ابن
اخ لام بالنسبة لعثمان اغا المتوفى الواقع النزاع في تركته وان امانة اخت شقيقة
عثمان اغا المذكور وكذا الدعوى التي نظرت في مجلس ابتدائي اسكندرية تتضمن
اقراره بانه ابن اخ لام حيث انتهى للجلس المذكور بذلك بمطابقة الحجة والمضبطة اللتين
احضرهما مع من خارج القطار وان كان تاريخهما متأخرا عن تاريخ الحكم الصادر من
حضر تكم بوفاة عثمان اغا عن ورثته وهم زوجته خديجة وأخته شقيقة امانة وابن
أخيه شقيقة سليمان المتنازع الآن ثم ادعى حضرة الشيخ عبد الفتاح الجارم لدى
حضر تكم بوكالته عن سليمان المذكور في الدعوى والحصول والاقرار وغيره الو كالة
العامه التي شهد بها الشاهدان عليه على هذا الوجه لدى حضر تكم في وجه الخصم بعد
الدعوى وان لم يحكم بالو كالة المذكورة من حضر تكم للإشهاد المأصل فان حصل ذلك
في الواقع ونفس الامر يكون ذلك مانعا من اجابته لما يخصه وهو الربع على كونه ابن اخ
شقيق بمقتضى المرافعة الاولى حيث تحقق ما ذكر وان لم يحكم بالو كالة المذكورة من
حضر تكم سابقا لما لو قطع النظر عن ذلك جميعه ولم يتحقق شيء منه ما عدا الثبوت والحكم
الاول الصادر من حضر تكم فانه يستحق الربع من هذه التركة حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) من طرف نائب محكمة سيوط بافادته منه الى المديرية ومنها الى ضبطية مصر
بقصد ارسالها لهذا الطرف لاعطاء الجواب للعمل بمقتضاه ومن الضبطية ارسلا بافادته لهذا
الطرف في ٢٠ شوال سنة ٩٦ وصورة السؤال المذكور في رجل اقر لدى
القاضي انه باع لفلانة منزلا محدودا بثمن معلوم قبضه منها واقرت المرأة ان المنزل المبتاع
لها الى ابنها فلان وان الثمن من ماله وكتب القاضي بذلك حجة سجلها بسجله المحفوظ
كتب في صدرها اقرار الرجل ببيع المنزل للمرأة بثمن كذا قبضه منها وكتب في عجزها
اقرار المرأه بان المنزل المبتاع لها الى ابنها فلان المرقوم وان الثمن من ماله ثم ماتت المرأة
بعد مدة عن ابنها المذكور وعن ابن مفقود وبنتين وقد تخرب المنزل فسد الابن المشتري له
بابه واغلقه وبعد مدة اراد فتحه لاص للاحه فتبين ان رجلا من جيرانه نقب حائطه وفتح له
تقباضا من ظهره في منزله وصار يتفحص به ولما عارضه زعم ان البنين باعنا لك الى ابن
احدهما بناء على انه تر كة عن أمهما والابن باعه له ولما علم الابن المشتري له بذلك
تنازع معه لدى القاضي مدعيان شرعا والدته للنزل كان بامر واستشهد على ذلك بالحجة
المذكورة فهل يعمل بها حيث كان للحجة رسوم في السجل المصان ويكون اقرار أمه بان
المنزل المبتاع لها الى ابنها فلان وان الثمن من ماله اقرارا بانها اشترته له بامر وقيل قول
الابن في ذلك شرعا أي دوننا (أجاب) حجب الشرع ثلاث البينة والاقرار والنسكول

فلا

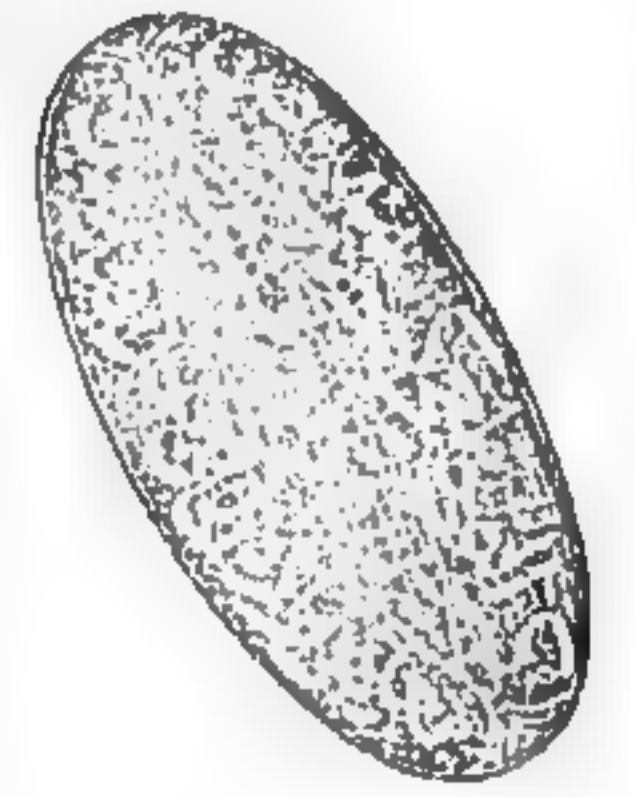
فلا يعمل بالخط ولا يعول عليه في اثبات الحق شرعا ولو كان حجة مسجلة الا فيما استثنى
ولست تلك الحجة في هذا الموضوع المفهوم من السؤال المذكور من قبيل ما دون
بلائحة القضاة فتتظر هذه المادة بالوجه الشرعي بين المتنازعين ويعول فيها على الاثبات
البينة أو الاقرار أو النسكول عن بطلب منه ذلك شرعا طبق دعواه بعد تجهيزها والله
تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافظة رشيد في ١٧ ربيع الثاني سنة ٩٧ مضمونها
منظور بهذا الطرف قضية تدعى زبوبة المحصرية الناطرة على وقف صاري عمر
الاسكندرانى على ورثة محمد الحوشى باراض ونخيل سبقت الفتوى فيها من حضرة مفتي
افندي الاوقاف وحيث ان المدعى عليه طلب ائتمانه باحد وجهين اما عقد بحاس
عامى بالمحافظة لتتظر فيه القضية أو الاستفتاء فيها من حضر تكم وقد صارت تلاوتها
بمجلس علمى واعطى عنها قبل باستصواب عرض القضية المذكورة على حضر تكم
للتظر فيها لانها مجردة عن الترافع الشرعي من الجهتين فنؤمل النظر فيها وورود الافادة
بما يرى لحسم موجبات الشكوى وتظلم الطرفين (وصورة فتوى مفتي الاوقاف)
حيث انتهت مدة الاجارة الى محمد الحوشى سنة ١٢٨١ صار لاحق للورثة في الارض
وعليه مباح المثل من سنة ٢٨٢ وكذا النخيل الموجود فيها حق الوقف ماعدا الست
نخلات الخارجة بنفسها ان اثبتت الورثة بالوجه الشرعي انفسهم ويلزمهم ايضا قيمة ثمر
النخيل - تعلق الوقف المرقوم للمستحقين وتنزع الارض منهم بحجة الوقف ان لم يثبتوا
استحقاقهم القرار بالوجه الشرعي أو لم يرتضوا بدفع أجر مثل الارض للوقف ولا اعتبار
بدعواهم المالك مادامت حجتهم شاهدة بالاستجار كما انه مادام يكاد بالوقف ان النظر
للا رشيد فلا يصح في قول المستحقين في عدم تراضيهم على احدهم بل لحضرة فاضى
الجهة تعيين الارشيد بالبينة كشرط الواقف اما ارض المنشر المستأجر لا يرى مادامت من
أرض الوقف واستيلاء أجره بغيره محمد الحوشى كان بوكالته عن محمد الاسكندرانى
الناظر وورثته استوائهم من بعده فقضى بحاسبتهم على ما استولوه وتخصيله منهم وضمه
ايضا لجهة الوقف (أجاب) حيث فهم مما اشتملت عليه أوراق هذه المادة انكار
وهكيل بعض ورثة محمد الحوشى ما يدعى وقفه من قبل صاري عمر الاسكندرانى مع
دعواه المالك فيما ذكر او كالتسه ومن يشار كها بالارث عن مورثهم فلا يمكن شرعا مع
تحقق وضع يدهم وتصرفهم في المتنازع فيه الزامهم والحال هذه بما تضمنه جواب حضرة
مفتي الاوقاف بمجرد افادته حضرة القاضي فهم ذلك من قيودات المحكمة ولم توجد به حجج
شرعية مع انكار الوكيل المذكور جميع ما ذكر بدون تحقيق ما يقتضى ذلك بطريق
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من ضبطية مصر في ٢٨ شوال سنة ٩٧ مضمونها
قد وردت مكتوبة المالية بناء على الوارد لها من محافظة مصوع وسوا كن في شأن مسئلة
ديون ومتروكات المرحوم الشيخ آدم محمد بك كوى من أهالى مصوع المتوفى سنة ٨٨

مطالب لا تنزع شيء
عن في يد جهة الوقف
بمجرد افادة القاضي
بفهم ذلك الوقف من
قيودات المحكمة
وانكار واضح اليد

وايضاح ما حصل من الاختلاف في الاحكام الشرعية التي وقعت فيها من قاضي تلك الجهة تارة بعدم جواز بيع املاك المتوفى من عقارات وغيرها السداد الديون المطلوبة منه كسابقه وهو ما كان حكمه من القاضي السلف واخرى بجواز ذلك ولهذا طلب الورثة استئناف القضية باعادة النظر فيها شرعا ومغروبا حالها على حضرة مفتي الاحكام ولهذا ذكر بافادته المالية انه لا تضاح عدم وجود مفاات بالاحكام الا ان تروم المالية احالة ذلك على حضرة مفتي الضبطية وحيث ان هذا مما يتطرق به بطرف سيادتهم لم يشرحه والاوراق مرسلة الامل بعد الاحاطة بما في ذلك نكرم بالافادة (اجاب) مما تحرر في هذه الاوراق ظهر ان الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه القضية انه ان ثبتت وكالة ابي الميت الاول بالخصوصة عن باقي ورثته جميعهم وهم بالتعوي مكلفون وكالة عامة وانه صدق بجميع ارباب الديون على ما يدعونه من الدين بدمية المورث الاول المذكور عند القاضي لا يكون لباقي الورثة معارضة ارباب الديون في استيلائهم ما يستحقونه في تركته من ديونهم الثابتة باقرار الوكيل العام المذكور بل تقسم تركته بين غرمائه كل منهم بقدر دينه وان لم تثبت الوكالة على هذا الوجه فن اقر له الورثة بدينه يعامل بموجب اقرارهم ويكلف الباقي اثبات دينه بالوجه الشرعي كاقامة البينة للعادلة واليمين وعلى فرض عدم تحقق الوكالة المذكورة فليس لوارث ابي الميت الاول معارضة من قبض دينه منه وأداه اليه باختياره لان دفع بعض الورثة دين مورثه باختياره بمنزلة القضاء عليه به في حق نفسه والاعلام الموجود في الاوراق المحرر بثبوت دين محمد بك الشناوي ليس صحيحا شرعا لعدم استيفائه وعدم تحليف اليمين بعد اقامة البينة الذي هو شرط في القضاء بالدين على الميت الا انه فهم من بعض الاوراق ان شخصين من ورثة احدى الزوجتين مصدقان على هذا الدين بخصوصه فن يتحقق تصديقه من الورثة بهذا الدين أو غيره يعامل بموجب اقراره في حق نفسه بقدر حصته من التركة على ما عليه العمل فيقتضي اعادة الاوراق لحل الواقعة للنظر في هذه المادة والاجراء فيها على ما يتحقق حسبما تقتضيه الامور الشرعية اذ لم يوجد في هذه الاوراق اعلامات شرعية توضح منها تفصيل الامر وحقيقته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي مديرية المتوفية بافادته في ٢٢ ربيع الاول سنة ٩٨ مضمونها ان شخصا يسمى محمد احشادا واخته يدعيان ديناً على تركته المرحوم على حشاد وفي يوم وفاته لم يحصل الا شهادتهما بالدين المذكور ولما صار حصر تركته بهذا الطرف بناء على شكوى جده ابنته القاصرة تقدم كشف من المدعين المذكورين وغيرهما بمالهم من الدين على المتوفى قبل مضي سنة من تاريخ وفاته الى تقديم الكشف المذكور ولكنهم لم يحضروا ولم يدعوا دعوى شرعية على احد من ورثة المتوفى البالغ حتى مضى على ذلك سنة ويزيادة وليكون اطيان المتوفى الخراجية تحت ايديهم بطريق الرهن من المتوفى حال حياته ولم

ينقل

١١٩٧



ينقل تكليفها عليهم ولم تكن سندات الرهن التي تحت ايديهم مسجلة بمحكمة من المحاكم الشرعية اذ اردت المديرية تزعمها من ايديهم بناء على تقصيرهم في المطالبة بدينهم بالوجه الشرعي والسياسي في ظرف سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولعدم اعتبار الرهن المذكور بمقتضى لائحة الاطيان والاورام الصادرة عن ذلك وقرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر في محرم سنة ١٢٩١ بعدم سماع دعوى الدين والميراث على اى تركته من التركات بعد مضي سنة تضرروا من ذلك وعرض كل من محمد حشاد وأخته الى نظارة الحفانية بالنظم من معاملتهم بما يقتضي القرار المذكور وانه قد انفي وجاهت بعده لائحة المحاكم الشرعية مصرحة بسماع الدعوى الى خمس عشرة سنة فيما عدا الارث والوقف والتمسك التصريح بسماع الدعوى منها على مقتضى اللائحة فصدر على عرضهما امر سعادة ناظرها في ١٠ رمضان سنة ٩٧ لهذا الطرف باجراء مقتضى الاصول واللائحة ولا شبهة الامر عايناً في سماع وعدم سماع هذه الدعوى قد تشاورنا مع حضرة مفتي المديرية في ذلك وسألناه عن الاطلاق الوارد في البند الرابع عشر من لائحة المحاكم هل هو اطلاق عام يشمل سائر الدعاوى السابقة على اللائحة الداخلة في احكام القرار أم لا فاجاب بان هذا الاطلاق شامل لما اذا كانت الدعوى على تركته أو غير هابدين أو عين بسبب سابق على اللائحة أو متأخر كان مشهودا به يوم الوفاة أو لا وان الدعوى على اى حالة من هذه الاحوال تسمع الا ان شرعاً ما لم يكن مضي عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعي من المرافعة وعدم العذر الشرعي الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي كما هو نص البند المذكور وحينئذ تسمع الدعوى في واقعة الحال من كل من محمد حشاد وأخته بالدين المرقوم على تركته على حشاد حيث لم يكن مضي عليها خمس عشرة سنة وان لم يكن مشهودا به يوم الوفاة هذا وعرض تفصيل ما ذكر على نظارة الحفانية بناء على شكوى جده بنت المتوفى صدر امرها في ٢٨ ص سنة ٩٨ بان لائحة المحاكم الشرعية لم تكن نافذة لقرار الخصوصي السابق صدوره عن مواد الديون المدعى بها على التركات ولم تذكريوم الوفاة والمحاكم الشرعية من قبل صدور اللائحة كانت مختصة برؤية مثل هذه المسئلة بقيد سبق نظرها سياسياً وحينئذ يتبع القرار وباعادة الاستفهام من حضرة المفتي اجاب بانه اذا كان عندنا شبهة في ذلك نبيد بها الى نظارة الحفانية ونطلب منها الافادة عنها وانه وان كانت نظارة الحفانية هي العموم للمحاكم الشرعية لكن حيث ورد في اللائحة ان ما يستشكل على المحاكم الشرعية يرجع فيه الى فضيلتكم عن لنا ان نخاطب سعادتكم قبل العرض لنظارة الحفانية ثانياً فنقول ان مقتضى القرار المشار اليه ان ما يحصل من التداعي بين اوهيراث على اى تركته من التركات وكانت الدعوى به قبل مضي سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولم تشهد به الشهود يوم الوفاة فهذا مع

سماع التداعي فيه يكون تحقيقه أولا بالطريق السياسى ثم يسمع بعد ذلك شرعا
بالكيفية الموضحة بالقرار وان ما يسمع من ذلك شرعا خاص بما شهدت به الشهود يوم الوفاة
وكانت الدعوى به قبل مضي السنة وانه اذا مضت السنة المحددة للسماع ولم تحصل
المطالبة عن يكون موجودا في جهة الوفاة متمكنا من الدعوى لا تسمع دعواه مطلقا
سواء شهدت بها الشهود أم لا ثم انه قد ورد في لائحة المحاكم الشرعية الصادر عليها الامر
بالاجراء والعمل بموجبها انها نسخة لما قبلها من الاوامر والامور والمنشورات المتعلقة
بالمحاكم المباشرة لما فيها فترجوه من سيادتكم الافادة عن الاطلاق الوارد فيها بالسماع
هل يشمل القضايا التي افادها حضرة مفتى المدير به ام لا الى آخره (اجاب) وردت افادة
حضرته بما ترغبهون الافادة من هذا الطرف عن نسخ لائحة المحاكم الشرعية الجارية
بها العمل الآن لحكم القرار الصادر عليه الامر في محرم سنة ١٢٩٨ المذكور بافادة
حضرته انه متضمن ان ما يحصل من التداعي بين اموال على أى تركه من
التركات وكانت الدعوى به قبل مضي سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولم تشهد به الشهود
يوم الوفاة فهذا مع سماع التداعي فيه يكون تحقيقه أولا بالطريق السياسى ثم يسمع بعد
ذلك شرعا بالكيفية الموضحة بالقرار وان ما يسمع من ذلك شرعا خاص بما شهدت به
الشهود يوم الوفاة وكانت الدعوى به قبل مضي السنة وانه اذا مضت السنة المحددة
للسماع ولم تحصل المطالبة عن يكون موجودا في جهة الوفاة متمكنا من الدعوى لا تسمع
دعواه مطلقا سواء شهدت بها الشهود أم لا والناظر في هذا الطرف ان لائحة المحاكم
المذكورة المصريح فيها بانها تكون نسخة لما تقدم عليها من الاوامر والامور
والمنشورات المتعلقة بجميع اجراءات المحاكم الشرعية المناقضة لما بين يديه اللائحة
تنسخ حكم هذا القرار بالنظر لاجراءات المحاكم الشرعية في دعاوى الديون والموارث
التي لم تمض عليها المدة الممنوعة بمضيها للقضاء من سماعها حسب الميعاد بنسبة اربعة عشر
من اللائحة المذكورة حيث صرح في بنسبة ثلاث وخمسين من هذه اللائحة باختصاص
المحاكم الشرعية بالنظر والحكم في كافة المواد الشرعية فتدخل في منطوق هذا العموم
مع مراعاة منع القضاء المصريح به في بنسبة اربعة عشر المذكور دعاوى الديون والموارث
في التركات التي لم تمض عليها المدة المقتضية للنقض من السماع في ذلك البنود ولوزادت المدة
عن سنة من تاريخ الوفاة وان لم يذكر ما يدعى به من ذلك يوم الوفاة فصارت هذه اللائحة
بعموم منطوقها مناقضة لهذا القرار من حيث المنع من السماع في ذلك فتكون نسخة
له هذا وقد صارت المذاكرة في هذا الخصوص من هذا الطرف شفاهما مع نظارة الحفانية
وسيجرى اللزم بمعرفة في ذلك فن طرف حضرته كما يجرى الاستفهام من النظارة
المشار اليها عند الاقتضاء والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية سيوط في ٨ رجب
سنة ٩٨ عما يرغب الاستفهام عنه حضرة مفتى المديرية فيما حكم به أحد القضاء على

مدین بدین شرعا بحضور واره بافادة المفتى في التاريخ المذكور خطا بالمدير وهي الذي
بمدينه لسعادته كما انه بتفتيش عليه بعض قضاء المديرية وجد فيها ان شخص ادعى على
وارث ميت ديناً وابتدته شرعا وحكم القاضي على الميت بحضور واره مع ان المصريح به
في حواشي الدر المختار عند قوله ولا يتقضى على غائب ولا له وفي جامع الفصولين ونور
العين والفتاوى الخاتمة والفتاوى الانقروية وغيرهما من كتب المذهب انه يقضى على
الوارث بينة قامت على مورثه حتى قالوا اذا كان الوارث غائبا غيبة منقطعة ينصب
القاضي وكيلا لطلب الخصم ويحكم عليه ويكون ما تعلقه صاحب الدر المختار في مسألة
القضاء على الغائب من أن القاضي يحكم على الميت بحضور وصيه وعلى الموكل بحضور
وكيله الى آخر ما ذكره مختصا بما ذكره في هذا الموضوع وحيث حصل عندنا اشتباه في ذلك
والعلم امانة في اعناق العلماء وبند ٢٢ من لائحة القضاء يقتضى انه اذا اشتبه امر على
المفتى حين ذلك بتحرير بطالب الاقضاء عما صار للاشبهاء فيه من حضرة مفتى افندى السادة
الحنفية وبمقتضى ما تصدر به فتواه يكون العمل فلزم العرض لسعادته كما يؤمل عرض هذا
على حضرة استاذنا شيخ الاسلام بالجامع الازهر ومفتى الديار المصرية وبما تصدر به افادته
يكون العمل (اجاب) الذي يظهر ان قضاء القاضي بالدين على الميت بحضرة واره بعد
استيفاء ما يلزم للجهة المحكم شرعا صحيح كالقضاء على الوارث لافرق بينهم في العتمة اذ
القضاء في الحقيقة فيما يتعاق بالميت انما هو للميت او عليه بحضور نائبه الذي هو الوارث
او الوصى والمثل من القاضي ظاهره هو النائب المذكور فلو قضى على الميت بحضرة
وارثه او على الوارث اى من حيث كونه نائباً عن الميت صح وبهذا الاول قولهم كما في
الدر ولا يقضى على غائب ولا له الا بحضور نائبه اى من يقوم مقامه حقيقة كوكيله
ووحيه ومتولى الوقف افاد بالاستثناء ان القاضي انما يحكم على الغائب والميت لا على
الوكيل والوصى فيكتب في السجل انه حكم على الميت وعلى الغائب بحضرة ووكيله
وبحضرة وصيه جامع الفصولين وافاد بالكاف عدم الحصر فان أحد الورثة كذلك
ينصب خصما عن الباقي الى آخره انتهى اى في مال الميت او عليه فالوارث قائم مقام
الميت الذي هو غائب عن المجلس ادخلته الكاف فتقتضى العبارة انه يقضى على الميت
بحضرة كالوصى والوكيل كما ان قولهم انه يقضى على الوارث بينة قامت على مورثه
وعلى الوكيل بينة قامت على موكله وبالعكس فيفيد انه يقضى على الوارث والوكيل وان
كان موضوع هذه العبارة ان البينة قامت على المورث بحضوره ثم مات وحضر واره
او قامت على الموكل فغاب وحضر وكيله او بالعكس فانه حينئذ لا يحتاج لاعادة البينة
سواء كان قبل التعديل او بعده بل يقضى بتلك البينة على الذى حضر من وارث او وكيل
او موكل وقد ذكر محشى الدر العلامة عبد الحليم بن محمد المعروف بانخى زاده انه لافرق
بين الحكم على الاصيل او من قام مقامه في المال يعنى ان القضاء على الاصيل الذى تعلق

١٥
مطلب القضاء على الميت
بحضرة واره بعد
استيفاء اللازم صحيح
كالقضاء على الوارث

١٥
مطلب يكتب في السجل
انه حكم على الغائب او
الميت بحضور وكيله
او وصيه

مطلب يقضى على
الوارث بينة قامت
على مورثه وعلى الوكيل
بينة قامت على الموكل
وبالعكس

مطلب القضاء على أحد الورثة قضاء على الميت

به القضاء في الحقيقة ونفس الامر كالميت بحضور وارثه أو وصيه والقضاء على من قام مقامه كالوارث والوصي من حيث كونه نائباً عن الاصيل على حد سواء وفي فتاوى مؤيد زاده عن الصغرى ادعى على ميت ديناً فاحضر أحد الورثة وبرهن بالقضاء عليه قضاء على الميت انتهى فيفيد صحة كل وان القضاء على الميت هو الاصل وعبارة محشى الدرر المذكور نصها قوله لا بحضور نائبه حقيقة ظاهر المتن ان القضاء قضاء على الغائب أو الميت لا على الوكيل أو الوصي وقد صرح به في جامع القصولين حيث قال ويكتب في السجل انه حكم على الغائب أو الميت بحضور وكيله أو وصيه وقوله في الشرح فينصب المحاضر خصماً عن الغائب الى آخره يعني به قول الشارح ويصير القضاء عليه كقضاء كالقضاء على الغائب الى آخره ظاهره ان القضاء على المحاضر فيكون القضاء عليه كقضاء على الغائب وقد صرح المحندي في فوائده به حيث قال قامت بينة على وكيل غائب وحضر موكله وبالعكس او على مورثات وحضر وارثه أو على وارث غائب وحضر وارث آخر يقضى على الذي حضر تلك البينة ويصير المصنف في آخر التحكيم هكذا أقول لا فرق بينهما في المال ولا فرق لاحدهما دون الآخر تدبر كما لا يخفى انتهى فلا يظهر ان كون القاضي يحكم على الميت بحضور وصيه وعلى الموكل بحضور وكيله محتصاً بما ذكر بل يقال نظيره في الوارث وقد علمت صحة القضاء على الوارث أيضاً ويدل لما قلنا من أن القضاء في الحقيقة فيما يتعلق بالميت انما هو وليت أو عليه الى آخره ما ذكره في الهندية قبيل باب الحبس والملازمة بعد كلام بقوله لان أحد الورثة ينصب خصماً عن الباقي فيما يستحق له وعليه ديناً كان أو عيناً لان المقتضى له وعليه انما هو الميت في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم هذا وبناءً على حضرة مفتي مديرية سيوط الاحالة على هذا الطرف فيما ذكرنا لا شبهة حضرته عند تفتيش عملية هذا القاضي الذي صدر منه هذا الحكم على بند ٢ من لائحة القضاء الذي موضوعه انه عند اشتباه القاضي في حكم من الاحكام الشرعية في حال نظر الدعوى قبل الحكم فعليه ان يستقى من مفتي المديرية فان كان مع ذلك اشتبه الامر عليه بعد فتواه أو اشتبه الامر على المفتي نفسه في ذلك فيستقى من مفتي مصر غير مناسب لاختلاف الموضوع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة المحفانية في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٠٩ مضمونها بعد الاحاطة بما شتمت عليه افادة قاضي افندي الاسماعيلية والعرض المرفوع معها المتضمنة امتناع القاضي الموما اليه من سماع دعوى ابراهيم منتصر بحقوق له طرف المرحوم حسين أغا رسول بالنسبة لما تراءى له من عدم استفتاء الاعلام الشرعي الصادر من محكمة بور سعيد بتوريث المرأة في بيده للتوفى المذكور ثم التزم التسليم بالافادة عما اذا كان يسوع للقاضي عدم سماع دعوى المدعي بالدين في الوارث المحاضر لم تثبت وراثته شرعاً للتوفى أم كيف (اجاب) وردت افادة سعادتك المرغوب بها الافادة من هذا الطرف عما اذا كان

مطلب المقتضى له وعليه انما هو الميت في الحقيقة

يسوع للقاضي عدم سماع دعوى المدعي بالدين على الوارث المحاضر لم تثبت وراثته شرعاً للتوفى وذلك نظر المأفاد من حضرة قاضي افندي الاسماعيلية في افادته بان الاعلام المحرر بوراثة زوجة المتوفى التي يريد المدعي بالدين المطالب من المتوفى اثبات دينه عليها غير مستوف وليس محكوماً فيه بوراثة هذه الزوجة والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لا يتوقف سماع دعوى بدين على ميت اذا احضر المدعي شخصاً يدعي انه أحد ورثته وانه توفي عنه وعن غيره مثلاً وادعى بدينه المطالب له من المتوفى على الذي احضره وصحح دعواه على كون ذلك المدعي عليه محكوماً بوراثة قبل ذلك بل لو ادعى رب الدين بذلك على الوارث الذي احضره فلا يخلو اما ان يقر هذا الوارث بالموت والوراثة أو ينكر فان أقرب بذلك سأل القاضي عن دعوى الرجل على المورث بالدين فان أقرب به يستوفيه من نصيبه من التركة وقيل يستوفى منه قدر ما يخصه في الدين ولو أنكر وأقام المدعي بينة على ذلك قبلت بينته وقضى بالدين ويستوفى الدين من جميع التركة لامن نصيب هذا الوارث ثم انما يقضى القاضي بالدين في تركة الميت بهذه البينة بعد تحليف عين الاستظهار ولو أنكر الموت والوراثة يكلف المدعي اثبات ما أنكره من ذلك حتى يكون خصماً هذا ما يفهم من كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محكمة مصر الكبرى الشرعية بتاريخ ٢٠ جاسنة ١٣٠٠ مضمونها فيما تقدم ورد لنا افادة من ديوان عموم الاوقاف تاريخها ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بالنظر شرعاً في دعوى عتيقات المرحوم خورشيد باشا محافظ نغراسكندرية سابقاً على زينب دلبر بشأن حقوقهن في ربيع الاطيان الموقوفة من قبل معتقهن المشار اليه وما فعلته المذكورة من الامور المغيرة لشرط الواقف الموجبة لغزلها من النظر على الوقف المرقوم واذا ذلك عينت شخصاً يقال له شعبان افندي محمداً كيلاً عنها واذن للشيخ محمد عبد المنعم البحر جاوي بالخصومة وحصلت المرافعة فيهما من الطرفين بشأن ما فعلته الناظرة المذكورة مما يخالف شرط الواقف وفي الاثناء عزل نفسه الوكيل المذكور ووعدت هي بتوكيل خلافة ثم سافرت الى اسكندرية وتكررت المكاتبة بطلبها هي أو وكيل عنها لاعام القضية فما كانت تجوز ولا تمتثل لتعيين الوكيل بل طلبت احالة النظر في هذه المسألة على محكمة اسكندرية وتصادف ورود افادة أخرى من ديوان الاوقاف بتاريخ سادس ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ومعها عرض مقدم من عتيقات الواقف الموما اليه يتضمن ان الواقف شرط النظر على وقفه هذا ان تكون أكبر جاها ورشيده منهن وان زينب دلبر وضعت يدها عليه مجاناً ونصرفت فيه بالاجارة وأضرت به وبصالحهن مع ان الأكبر جاها والرشيده عن كافة الموقوف عليهن هي فردون احداهن ولا يرغب ناظرة سواها ويلمسن تعيينها في النظر وأشير في الافادة المحكي عنها الى أنه متى تحقق ذلك شرعاً يقرر لها التقرير بالنظر على الوقف المذكور وان كانت زينب المرقومة غائبة ولو لم يكن

مطلب في كيفية ما يصير اجاؤه لو احضر غريم الميت رجلاً يدعي انه وارث الميت وان له عليه كذا

متصرفه في الوقف المذكور قد كان تحرر لمحافظة اسكندرية باعلانها بذلك وتفهيمها بانها
ان لم تحضر للمحاكمة أو ترسل وكيلها عنها حتى اذا كان لها أقوال في هذا الشأن تبديها
في المجلس الشرعي وحضرت فريدون أو وكيلها ينظر في ذلك ويجري ما تقتضيه الأصول
الشرعية بدون التفات لحضور زينب المذكورة فوردت افادة من المحافظة ومعها
مكاتبة واردة لها من زينب المرقومة بضمون انها ناظرة على الوقف المذكور بشرط
الواقف لكونها زوجته وتعلت في المحضر باقامتها بغير اسكندرية وانها هي المدعي
عليها ولا تحجة اجراءات المحاكم الشرعية مقر فيها سماع الدعوى بالمحكمة المقيم
بداثرها المدعي عليه الى ان طابن الاستفتاء من هذه المسئلة من سيادتكم وانه متى
صدرت الفتوى بالزامها بالتوجه ترسل لها الاوراق الموجودة بيدوان الاوقاف لتحضر
من يقبل التوكيل وبعد اطلاعه عليها والتروى فيها ينوب عنها في المرافعة بالمحكمة
المختصة بذلك ثم وردت افادة من المحافظة ايضا بتاريخ ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٠
ومعها عرض مقدم لها من اقبال در بل احدى العتيقات المذكورات بانها لا ترغب
اقامة ناظرة خلاف زينب دلبر المرقومة لانه لا يصلح للنظر على الوقف المذكور سواها وان
العرض المقدم منها ومن رفيقاتها لديوان الاوقاف بطلب ناظرة بدلا عن زينب
المذكورة لا تقر عليه لكونه مبنيا على الاغراء والاتحاد مع شخص يدعي الحاج عثمان
عبد الله الوكيل ورغبت المحافظة للنظر في هذا وما سلف ذكره ولما لم يكن هذا مانعا من
سماع دعوى فريدون المذكورة وانه لا يتوقف سماعها على حضور زينب المرقومة
لكونها في هذه الحالة غير مدعية ولا مدعي عليها وان الواقف لم يشترط النظر لازوجته كما
قيل منها بل شرطه للكبرى جاهها والارشاد من الموقوف عليهن وان المراد من طلبها انه
اذا كان لها أقوال في هذا الشأن تبديها في المجلس الشرعي كتب للمحافظة في ١٨
ربيع الثاني سنة تاريخه تفهيم زينب المذكورة بذلك وبانه قد تحدد لها ميعاد ثلاثون
يوما من ذلك التاريخ واذا مضى الميعاد المرقوم ولم تحضر هي ولا وكيل عنها يجري
ما يقتضي رؤية هذه القضية والفصل فيها بما يقتضيه النهج الشرعي وان يصير
تفهيمها ايضا بان الدعوى الاولى التي كانت فيها بصفة مدعي عليها كانت رؤيتها منذ
اقامتها بمصر وحصلت المرافعة فيها مع وكيلها كما سلف الذكروا انه من الضروري
حضورها أو حضور وكيل عنها لتميمها وان نص اللائحة المتعلقة بها انما هو عن
المرافعات التي لم يسبق نظرها لاقبما نظر بحضور الطرفين ومقتضى تميمه ومما ورد من
المحافظة علم انه كتب من المحافظة لحضرة موسى بك ناظر ترسانة اسكندرية الذي هو زوج
المذكورة بتفهيمها بذلك والا نوردت افادة أخرى ومعها اجابه من زينب المرقومة
بالاصرار على ما أبدته بافادتها الاولى وانها لا تقبل الميعاد الذي تحدد لنظر
الدعوى قبل اطلاعها على اوراقها وانها لم تنزل بطلب احالة المادة على سعادتك وان

المحافظة تخبرت مع حضرة مفتي أفندي اسكندرية عن ذلك وحضرته افادها بموافقة
احالتها على سيادتكم كطلب زينب المذكورة فبنا عليه اقتضى تحريره لسعادتك
والاوراق المتعلقة بهذه المخبرات قادمة لصوب عنايتكم لتشریفها بالمطالعة وما يترأى
لسعادتك في هذه المسئلة يكرم بالافادة عنه لاجرا عما يقتضى (اجاب) وردت مكاتبة
فضيلتكم ومما معهما من الاوراق وما فيها علم وبراام الافادة عما يترأى بهذا الطرف في هذه
المادة وحيث انه تراءى للمحكمة الكبرى الشرعية ان مادة نظر الدعوى من المأذون
بالخصوصة من قبل فضيلتكم الصادرة في شأن ما نسب الى زينب من المخالفات المقتضية
للغزل السابق نظرها بالمحكمة المذكورة في وجهه من وكلته المدعي عليها المذكورة عنها
في الخصوصة منذ اقامتها بمصر وبعد حصول المرافعة في ذلك عزل نفسه الوكيل المذكور
ووعدت هي بتوكيل خاله ثم سافرت الى اسكندرية وان من الضروري حضورها أو
وكيل عنها لتميمها وان نص اللائحة المتعلقة بها انما هو في شأن المرافعات التي لم يسبق
نظرها لاقبما نظر بحضور الطرفين حال اقامتها بمصر كز المحكمة المنظورة فيها الدعوى
ومقتضى تميمها فهو في محله فعند ارادة تميم هذه الخصوصة بطرف فضيلتكم لا يرى
هناك مانع من تكليفها أو وكيل عنها بالحضور من أجل ذلك اما نظر الدعوى الثانية
المتعلقة باستحقاق النظر على هذا الوقف طبق شرط الواقف في وجهه خصم شرعي على
وجه ما توضح بافادة فضيلتكم المذكورة وانه لا يتوقف سماعها على حضور زينب
المذكورة لكونها في هذه الحالة غير مدعية ولا مدعي عليها فذلك شيء آخر وبذا لزم
الافادة واذا تراءى لفضيلتكم اخطارها بما ذكره مرة أخرى لقطع الاعتذار
وزيادة الحرص على صيانة الحقوق فكل ما يوافق يجري به العمل والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة من قاضي مديرية المتوفية في ١٩ ش سنة ١٣٠٠ مضمونها مرسل لحضرتكم
الاعلام المرفوق طي هذا المتضمن دعوى المرأة اسامي بنت رسلان البدوي
زوجة المرحوم أحمد حبيب من أهالي سرموس على على التجار من منشاء بخاني وحكم
بمنع المدعية من دعواها المذكورة في الاعلام لجزها عن البينة المثبتة لدعواها وباطلاع
حضرة مفتي أفندي استئناف بحري عليه افادتها بصورتها بالاطلاع على الاعلام وجد
الحكم بمنع المدعية المذكورة موافقا شرعا ولا بأس باعادة لتأليف المدعي عليه نظرا
لحق القصر المذكورين واقامة وصي لتخليفهم والله أعلم فبنا على ما ذكرنا من
حضرة مولانا الاستاد المشار اليه بعد نشر يف الاعلام المذكور بانوار المطالعة التكرم
بالافادة هل التأليف المذكور لا يشرع أم لا واذا كان لازما فهل للقاضي التأليف
للقصر بدون اقامة وصي أم لا بد من اقامة وصي لاجل طلبه التأليف وهل يحلف كل
من المدعي عليها أو المدعي عليه بالقتل فقط (اجاب) صار الاطلاع على الاعلام المحكي
عنه بافادة حضرتكم المؤرخ ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ فوجد متضمنا للدعوى من زوجة

المدعي قبله على على النجاة فقط بقتل زوجها عند المطالبة وحده بما ترتب لها من عاقبة
بسبب قتله زوجها المذكور المختصر ارضه في زوجته المدعية وأولاده منها القصر الخمسة
ولم يذكر انها وصى على القصر ولم يوجد من احد دعوى بالولاية عليهم غيرها ولم تثبت
وفاة الميت وانحصار ارضه فيها وفي أولاده منها المذكورين عجزت عن اثبات دعواها القتل
ولم تلتصق بين المدعي عليه ففنت فهذا كاف بالنسبة لدعواها المسطرة بهذا الاعلام
بالاحالة عن نفسه فقط فلا تخلف بالنسبة لهذه الدعوى وان كان حق القصر في الدعوى
باقيا حتى لو وجد وصى عليهم في المستقبل يكون له الدعوى ويرتب عليها ما تقتضيه
كأنهم لو بلغوا أو بعضهم يكون لهم الدعوى كذلك ويرتب عليها ما تقتضيه بحسب
حالتها ولا يتأني التحليف بالنسبة للقصر الا بعد دعوى بالولاية عليهم ثم تقتضي التحليف
والله تعالى أعلم (سئل) بافاضة من قاضي مديريته بنى سويف مؤرخة ١٢٠١ جادى الاولى سنة
١٣٠١ اوقيدت في منه مضمونها صورة المرافعة المرسله مع هذه صدرت لدى حضرة الشيخ
خليل عثمان نائب المحكمة سابقا مذ كنا غائبين باجازة وصار نسخها وعرضها على حضرة
مفتي المديرية للاستفهام عما اذا كان للقاضي ان يبنى على ما سمعه النائب أو لا ويصير
استئنافا وبعد اطلاع حضرة على ما حوته كتب عليها ما تراهى لحضرة ومن مقتضاه
حصول الاستنباه له ونوروم عرضها على مسامع فضيلةكم فلهاذا وجب عرضها للترك على ما
هو لازم فيها (وصورة ما كتب من المفتي المذكور شرعا على صورة المرافعة المذكورة)
بالاطلاع على هذه الصورة وحديث متضمنة صورة دعوى صدرت من سعد خطاب عن
نفسه وبوكالته عن زوجته اعرج وولايته على أولاد ابنة المقتول وهم صبيحة وبدر وأم النصر
القاصرون ومن المرأة حفيظة بنت محمد عيسوي من نفسها على رجل يدعى الشيخ احمد
المحبان بانه قتل مورثهم عيسوي لدى حضرة الشيخ خليل عثمان نائب محكمة بنى سويف
سابقا وطلوب الاستفهام مني عما اذا كان حضرة القاضي له ان يبنى على ما سمع النائب
أو لا ويصير استئنافا الى آخر ما ورد لي من حضرة القاضي والحال انه وان كان ما ذكره
في الدر المختار بما نصه ويقتضى النائب بما شهدوا به عند الاصل وعكسه وهو قضاء
الاصل بما شهدوا به عند النائب فيجوز للقاضي ان يقتضى بتلك الشهادة باخبار النائب
وعكسه خلاصة اهـ وهذا يفيد بظاهره ان القاضي له ان يبنى على ما سمعه النائب
وعكسه على اني قد فهمت منه ان المراد بالنائب هو من ينييه القاضي بدليل قوله
باخبار النائب وما ذكره في الهندية بما نصه ولو ان قاضيا عزل عن القضاء ثم رجع ذلك
الى القضاء فانه لا يقتضى بشئ مما كان في ديوانه الاول من القضاء لانسان على انسان
اذ لم يتذكر بالاجماع وان ذكره فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما افاما
اذ قامت البينة بحق عنده لانسان على انسان فقبل ان يقتضى بها عزل ثم اعيد الى القضاء
فرفعت اليه تلك الخصومة فان المدعي يكلف باعادة البينة تذكر أو لم يتذكر كذا في

مطلب يقتضى النائب
بما شهدوا به عند
الاصل وعكسه
مطلب لو عزل القاضي
عن القضاء ثم رد لايقتضى
بشئ مما كان في ديوانه
ان لم يتذكر اجاعا وكذا
لو تذكر عند الامام

مطلب لو عزل القاضي
بعد اقامة البينة ثم اعيد
فرفعت اليه تلك
الخصومة يكلف المدعي
اعادة البينة تذكر أو لا

محيط السرخسي اهـ وهذا يفيد ان القاضي ليس له ان يبنى على ما سمعه النائب فقد
حصل عندي من عبارتي الدور الهندية اشتباه في صحة بناء القاضي على ما سمعه النائب
في هذه القضية وذلك فضلا عما حصل عندي من الاشتباه أيضا في دخل هذه الدعوى
من وجوه فيستل عن ذلك من سعادة صاحب الفضيلة استاذنا شيخ الاسلام مفتي أفندي
عموم الديار المصرية وأرخه في ٢ جادى الاولى سنة ١٣٠١ (اجاب) حيث كان
سماع هذه القضية بمعرفة النائب السابق قبل عزله من هذه الوظيفة ولم تتم حتى
عزل وكان من الزوم نظرها والحكم فيها بطرف حضرتهكم ومن المعلوم ان النائب
المذكور كان موالي القضاء على حسب ما هو مخصص لنواب المحاكم وقد عزل قبل انقامها
فالذي يقتضيه الحكم الشرعي استئناف سماعها منكم وبعد استيفاء ما يلزم يحكم فيها بحسبما
يقتضيه الوجه الشرعي وهذا على فرض كون النائب مخصصا له في أصل توليته سماع
مثل هذه القضية وان لم يفوض القاضي اليه ذلك عند غيبته وليس مخصصا له الحكم
بالقصاص وليس للقاضي التفويض له بل ينفرده القاضي كما هو المتبادر من بند ٩
من لائحة المحاكم الشرعية فيكون حكم هذا النائب حينئذ حكم استئناف القاضي
رجلا ليسمع الدعوى والشهادة في حادثة ويسئل عن الشهود ويستمع الاقرار ولا يحكم
بذلك وقد ذكر في الهندية من الباب الخامس من القضاء عن الحائمية لو ان الامام قلده
رجلا للقضاء واذن له بالاستئناف فامر القاضي رجلا ليسمع الدعوى والشهادة في حادثة
ويسئل عن الشهود ويستمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكن يكتب الى القاضي وينبئ
اليه حتى يقتضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة ان يحكم وانما يفعل ما أمره القاضي
واذا فرغ الامر الى القاضي فان القاضي لا يقتضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع
المدعي والمدعي عليه ويامر باعادة البينة فاذا شهدوا بذلك بحضرة الخصمين حينئذ
يقتضى القاضي بتلك الشهادة قال وهذه مسألة يغلط فيها القضاة فان القاضي يستخلف
رجلا ليسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه يكتب فيقول الخليفة ذلك ثم يكتب الى
القاضي انهم شهدوا عندي بكذا ويكتب الفاظ الشهادة أو يكتب ان المدعي عليه
أقر عندي بكذا فيقتضى القاضي بذلك من غير اعادة البينة عنده فلا يصح هذا القضاء
لان القاضي لم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقتضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار
الحائمية الا ان يشهد الحائمية مع آخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا
الاستخلاف ان ينظر الحائمية هل للمدعي شهود أو يكذب فلعل له شهودا الا انهم غير عدول
وقد لا تتفق الفاظهم ففوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة اهـ وكذا على فرض
كونه أى النائب يملك الحكم في مواد القصاص أيضا وقد عزل قبله بعد سماع الدعوى
والشهادة فان غيره يستأنف لما في الهندية من الباب الثالث عشر من القضاء وما وجد
القاضي في ديوان قاض كان قبله من اقرار أو بينة فانه لا يعمل بشئ من ذلك ولا ينفذه

جادى الاولى سنة

١٣٠١ ١٥

مطلب لو ان قاضيا قلده
القضاء واذن بالاستئناف
فامر رجلا ليسمع الدعوى
والشهادة ويسأل عن
الشهود ويستمع الاقرار
ولا يحكم بذلك بل
يكتب الى القاضي لم
يكن لهذا الخليفة ان
يحكم واذا فرغ الامر الى
القاضي لا يقتضى بما وقع
بل يامر باعادة البينة

مطلب ما وجد في ديوان
قاض قبله لا يعمل به

حتى يستقبلوا الخصومة عنده كذا في محيط السرخسي واجمعوا انه لا يعمل بما يجدي
ديوان قاض قبله وان كان محتوما كذا في البرازية اهـ والوجه التي اشار اليها حضرة
مفتي المديرية في خلال ما سبق نظره في مدة النائب السابق بعد المذاكرة منكم في شأنها
مع حضرة وتوضيها يجري التحرز عنها حال استئنافها والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
من نظارة المحقانية مؤرخة ١٧ رجب سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص يسمى حسين عوض
من اسكندرية انتهى للحقانية بان بنته زينب كانت متزوجة بالشيخ محمد الملاح وتوفي عنها
ومن اولادها منها ومن اخرى تدعى مريم السوداء مستولدة وباحالة ثبوت الوراثه من
بيت المال على محكمة اسكندرية الشرعية فتخص يدعي ابراهيم الملاح ادعى ان
المستولدة المذكورة زوجة للتوفي المحكي عنه وصار سماع شهادة الشهود الذين
احضرهم المدعي على غير حقيقة الى آخر ما أورده وبالاستعلام من المحكمة المذكورة
عن الكيفية وردت افادة قاضيهام مع صورة المرافعة التي حصلت بها في القضية المذكورة
تتضمن الحكم بانحصار ارث المتوفي المرقوم في زوجته زينب ومريم واولاده منهم ما فيها
عليه وعلى ماتدون بالفقرة الثانية من البند الثالث من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية
ها هي تلك الصورة مع الاربعة اوراق مرسلة طيه تؤمل النظر فيها والتسليم بالافادة
(ومضمون المرافعة) حضر بالمجلس الشرعي بين يدي القاضي واعضاء المجلس المشار
اليه ابراهيم الملاح بن ابراهيم بن صالح الملاح والحاج حسين عوض من اسكندرية
ابن المرحوم احمد بن عوض العدوي وبعد التعريف عنهما ادعى ابراهيم الملاح بقوله
ادعى بطريق تو كيلي عن كل من الحاجة مريم بنت عبد الله زوجة ومعتقة المرحوم
الشيخ محمد الملاح بن عبد الرزاق الملاح ابن السيد اسمعيل الملاح وبنتيه هما آمنة
ومحبوبة البالغتان المرزوقتان لهما من زوجها المرحوم الشيخ محمد الملاح المذكور الو كالة
العامة المفوضة لايه وقوله وفهـ له في كل شيء يصح التوكيل فيه شرعا ما عدا بيع
العقار ورهنه وهبته ووقفه والاقرار بذلك وقبل ذلك ممن وتحرر بذلك اعلام
شرعي من هذه المحكمة في ٢١ صفر سنة ١٣٠٢ وسجل بخره ١٢٨ على الحاج
حسين عوض المذكور هذا وهو الو كيل الشرعي العام عن بنته زينب زوجة
المرحوم الشيخ محمد الملاح المذكور وانه فيما قبل تاريخه توفي المرحوم الشيخ محمد
الملاح ابن المرحوم الشيخ عبد الرزاق ابن السيد اسمعيل الملاح وانحصر ميراثه
الشرعي في كل من زوجته المصونة الحاجة مريم بنت عبد الله السوداء معتقة المرحوم
الشيخ محمد الملاح المذكور التي اعتمها وهو يملكها والمصونة زينب كريمة الحاج
حسين عوض المدعي عليه هذا وفي بنتيه من الحاجة مريم المذكورة هما محبوبة وآمنة
الموكتلتين المذكورتين وفي ولديه من زينب المذكورة هما محمد ومحمدة من غير شريل
ولا وارث له سواهم وان من جملة ما هو مخلف عن المتوفي المذكور تحت يد موكله المدعي

عليه زينب المذكورة هذا الريال أبو مدفع الحاضر بهذا المجلس وأشار اليه بيده الموروث
عن المتوفي المذكور للورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وبين نصيب مال كل من
الورثة المذكورين منه ومطالب المدعي عليه برفع يده موكلته عما يخص موكلاته الثلاث
المذكورة في هذا الريال وبينه وسال سؤاله عن ذلك وسئل من المدعي عليه فاجاب
بالاعتراف بتو كيله عن بنته زينب المذكورة على الوجه المسطور وبوفاة المتوفي المذكور
عن زوجته زينب موكلته وفي ولديه منها المذكورين وفي بنتيه من مستولدة الحاجة مريم
المذكورة هما محبوبة وآمنة المذكورتان من غير شريل وبوضع يده موكلته زينب
المذكورة على هذا الريال وانه من ضمن ما تركه المورث المذكور وانكر تو كيل المدعي
المذكور وعن الحاجة مريم المذكورة العتق المنجز من المتوفي المذكور وزوجيتهما له
ثم كلف المدعي اثبات دعواه فاحضر الحاجة مريم المذكورة وبهذا التعريف عنها بمادة
الشهود صدقت على تو كيل المدعي المذكور عنها على الوجه المسطور وعلى جميع دعواه
المذكورة واقام شاهدين على تو كيله عن محبوبة وآمنة المذكورتين حسب الدعوى
وقبوله ذلك واحضر ايضا شاهدين شهدا بتو كيل زينب المذكورة والى المدعي عليه
حسب الدعوى وقبوله ذلك وزكيت الشهود سرائم عننا فيكم القاضي والعضوان
بالتوكيل المذكور على الوجه المسطور بحضور المدعي والمدعي عليه ومريم والشهود
والمزكين للوكيلين عن موكلاتهما ثم احضر المدعي شاهدين شهدا كل منهما بان المورث
المذكور توفي وانحصر ميراثه الشرعي في كل من زوجته زينب بنت حسين عوض
المدعي عليه المذكور هذا ابن احمد بن عوض والحكمة الحاجة مريم بنت عبد الله
السودانية معتقة وزوجة المتوفي المذكور التي اعتمها وهو يملكها وفي ولديه من زينب
المذكورة محمد ومحمدة وفي بنتيه من زوجته مريم المذكورة هما محبوبة وآمنة من غير
شريل ولا وارث له سواهم واحضر ايضا شاهدا آخر وشهد في وجه المدعي عليه مثل
شهادة الاولين واحضر شاهدا رابعا شهد في وجه المدعي عليه بان الحاجة مريم بنت
عبد الله السودانية كانت عملاوكة للمتوفي المذكور مملوكا صحيحا وانه في حال حياته وصحته
وسلامته اعتمها وهو يملكها عتقا فامجزا وعقد عليها عقد نكاح صحيح شرعي فطعن المدعي
عليه في احد الاولين وفي الثالث والرابع بانهم دائرون صيغ ويجلسون في القهاوى
فزكيت الشهود سرائم هلنا بالاعتراف الشرعي في حكم المحاكم الشرعية واعضاء المجلس للورثة
المذكورين على موكلته المدعي عليه بحضور وكيلها المذكور وفي وجهه بوفاة المورث
المذكور وانحصار ارثه الشرعي في زوجته زينب بنت المدعي عليه المذكور ومريم
السودانية التي اعتمها وهو يملكها وفي بنتيه من مريم هما محبوبة وآمنة وفي ولديه من
زينب هما محمد ومحمدة من غير شريل وأمر الو كيل المدعي عليه المذكور برفع يده موكلته
عما يخص موكلات المدعي المذكور في هذا الريال وبين ذلك القدر وتسليم ذلك المدعي

الوكيل يجوز له لو كلاته المذكورة تفاوت لا يبين وبين ما لكل منهن حكما وأم
 صحيحين تأمين للسبب المشروح بحضور الخصمين والشهود (أجاب) وردت مكاتبة
 المحقانية عينه ومأمورها من صورة المرافعة والحكم الصادر من محكمة اسكندرية
 بوراثة وورثة الشيخ محمد الملاح وانحصار ارثه فيهم وهم أولاده الاربية وزوجته زينب
 وميم معنته التي ثبتت معنته لها وهو عياكها وتزوج بها حال حياته المحرر بذلك اعلام
 شرعي مسجل حسب ما استفيد مما ورد للنظارة من المحكمة المذكورة ضمن هذه الاوراق
 التي منها التثني الصادر من حسنين عوض والد إحدى الزوجتين المدعوتين زينب
 للمقانية وحيث ان مجرد الشكوى على الوجه الذي ذكره بعد صدور الحكم مستوفيا
 شرائط العجوة وتحري الاعلان وتسجيله بما هو المقصود ومن اثبات وراثة مريم وصفتها
 من معنته حال حياته لا يقتضي بطلان الحكم لزم تحريمه للعلومية والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادته من نظارة المحقانية بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣٠٣ مضمونها شخص يدعى
 خالد افندي فهمي بصفة كونه وكبلا عن سرور اغا ناظر وقف المرحوم محمد قفطان باشا
 مقام عليه قضية في محكمة مصر الكبرى الشرعية من زينب هانم بنت رستم بك بستان
 استحقاقها في الوقف المرقوم وقسدا كثر الشكوى لنظارة المحقانية في جانب المحكمة
 المشار اليها من جهة تكليفه باحضار شاهد يزعم عدم تكليفه به شرعا مستدلا بنصوص
 وفتاوى قدم صورتها وطلب استفتاء فضيلتكم في هذه المادة وحيث انه بالنظر لذلك
 طلب من المحكمة المذكورة صورة المسجل بها في هاته القضية ووردت بافادته رقم محرم
 سنة ١٣٠٣ فلهذا اقتضى ترقية لفضيلتكم وارسال الصورة المرقومة وأوراق
 التثنيات بما فيها صورة الفتاوى وقد راجع بالحاكمة خمس عشرة طي هذه فالامل
 النظر فيها والتكرم بافادته النظارة عما يقتضيه المنهج الشرعي في تلك القضية وما ل
 هذه المادة دعوى اخراج الواقف بماله من الشرط جملة أشخاص من وقفه المذكور
 منهم زينب هانم بنت رستم بك عتيق الواقف من قبل خالد افندي المذكور بالو كالة
 عن سرور اغا ناظر الوقف المرقوم في وجهه وكيانها الشرعي بعد دعواه باستحقاقها بطريق
 الو كالة عنها في الوقف المذكور حسب الشرط وتكليف خالد افندي المذكور اثبات
 دعواه الاخراج بعد انكاره وقد أتى بشهود متعددين فردت شهادة البعض لعدم
 المطابقة وذكروا في شان شهادة أحدهم المدعو حسنا شعبان البرادعي انه طلب احضار
 شاهد آخر خلافا مع مطابقة شهادته وشهادة آخر المدعى لعدم اطمئنان المفوض لهم
 الحكم لشهادته وعدم غلبة الظن بصدقه في شهادته فعارض في ذلك خالد افندي المذكور
 واحتج على حكاهم الشرع المذكورين بعبارات من كتب الفقه من جلتها ما في الفتاوى
 الهندية في الباب الخامس عشر في أقوال القاضي وما ينبغي للقاضي ان يفعل وما لا يفعل
 قال في الاصل اذا ارتاب القاضي في أمر الشهود ففرق بينهم ولا يسعه غير ذلك ويسألهم

مطلب فيما اذا ارتاب
القاضي في أمر الشهود

ايضا

ايضا أين كان هذا ومتى كان هذا ويكون هذا السؤال بطريق الاحتياط وان كان
 لا يجب هذا على الشهود في الاصل فاذا افرقهم فان اختلفوا في ذلك اختلفا فيفسد الشهادة
 ردها وان كان لا يفسد ردها وان كان يتهمهم فالشهادة لا ترد بمجرد التهمة هذا
 آخر ما نقله المعارض وفيها من الباب المذكور بعد ما ذكر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 اذا اتهمتهم ورأيت الرية فظننت انهم شهود الزور افرق بينهم وأسألهم عن الموضع
 والاثاب ومن كان معهم فاذا اختلفوا في ذلك فهدأ عندي اختلاف أبطل به الشهادة
 كذا في المحيط انتهى (أجاب) وردت مكاتبة المحقانية هذه وما تضمنته هي وباقي
 أوراق هذه المادة علم والذي رأي هذا الطرف ان يتحرر من طرف نظارة المحقانية الى
 المحكمة الشرعية الكبرى بمصر بان تطلبها احضار شاهد آخر خلاف حسن شعبان البرادعي
 الذي شهد شهادة مطابقة للدعوى لعدم اطمئنان المفوض لهم الحكم لشهادته وعدم غلبة
 الظن بصدقه في شهادته المذكورة عندهم ان كان ذلك جاء من الاخبار سر اجما ينافي
 عدالتهم او كان القاضي عرف هذا الشاهد بغير ح لما في البحر عن الملة القاضي اذا
 عرف الشهود بغير ح او عدالة لا يسأل عنهم انتهى كافي تكملة رد المختار من أوائل
 الشهادات فلا مانع منه كالمحقق في هذا الشاهد ما يفسد شهادته ولا ينافي ذلك ما استند
 اليه خالد افندي المذكور وان لم يوجد شيء من ذلك فعلى حضراتهم التفحص عن حال
 هذا الشاهد سرا تفحصا تاما فان عدل عن له اختلاط به ويعرف أحواله من أهل الثقة
 والامانة عن يعرف الشاهد بانه ملازم للجماعة صحيح المأمل في الديار والدرهم مؤد
 للامانة صدوق الاسان مجتنب للكباثر وللأصرار على الصغائر وما يخل بالبروة قبلت
 شهادته بعد تركية العلانية أيضا ولا يحتاج الى شاهد آخر بدله والا طلب من المدعي
 شاهد هو ضه والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من نظارة الداخلية في ٢٩ ذي القعدة
 سنة ١٣٠٣ مضمونها انه ورد للداخلية الاوراق التي مع افادته من مديرية اسنا بافادته
 منها وعلم منها انه لما صار نبوت وفاة محمد باشا حسن مأمور مالية الخرطوم تحرر بذلك
 اعلاما من شرعيان أحدهما من محكمة أسوان محكوم فيه بالانحصار ميراثه الشرعي في
 ولده القاصر المسمى بالحارث المرزوق له من مستولديه كرفان من غير شريك والثاني
 من محكمة اسنا محكوم فيه بحصر ميراثه في زوجته كلفدان الحجر كسية وابنها أحمد الملقب
 بالحارث ولاختلاف الحكم في الاعلامين صار حاله نظره معا على حضرة مدني المديرية
 فرغب عرض هذه المادة على سيادتكم وما يصدر به الحكم يتبع اجرائه وهذا الزم ترقيمه
 لفضيلتكم والاعلامان مع باقي الاوراق عدد ٢٩ مرفوعة معها لورود الافادة بما
 يقتضي (أجاب) قد فهم ما تضمنته مكاتبة الداخلية عيونه المؤرخة ٢٩ ذي القعدة
 سنة ١٣٠٣ ومضمون مأمورها من الاوراق والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لا مانع
 من العمل بما تضمنه اعلام قاضي أسوان من نبوت وفاة المتوفى واقامته وصيا مختارا

ذی الحجة

صفحة
مطلب الشهادة لا ترد
بمجرد التهمة

١٣٠٣

مطلب فيما ترد به الشهادة
ولو عرف القاضي
الشاهد بغير ح او عدالة
لا يسأل عنه

مطلب فيما يشترط
بجواز التعديل

١٣٠٣

من قبله ووراثته القاصر له وما تضمنه اعلام قاضي اسنما المتأخر من ثبوت زوجية كلفدان أم الولد القاصر المذكور ووراثتها الزوجية المتوفى المذكور أيضا اذا استوفى كل من المحكمين المذكورين شرائط الصحة ولا يضر في ذلك الاختلاف بين الاعلامين المذكورين بالتصريح في الاول منهما بحصر الارث في الابن المذكور وفي دعوى الوصي المختار وشهادة شهوده لمحله على عدم العلم بوارث آخر وبالتصريح في الثاني بزوجية الزوجة المذكورة وبنوة الابن وكونهما الوارثين له فتقبل شهادة شهودها بعد الحكم الاول على علمهم بذلك فينفذ كل منهما ولو كانا من قاض واحد حيث اختلف تاريخ المحكمين واستوفى كل منهما شرائط الصحة والتحقيقات السياسية التي أجزيت بمعرفة مدير اسنما بعد صدور الحكم الشرعي وما تراه له من مخالفة شهادة الشهود الاول لما قرره لديه بعد الحكم لا يقتضي بمجرد نقض الحكم الاول شرعا كما ان حصول الاختلاف في اسم جده المتوفى بكونه لا في الاعلام الاول وعنده في الاعلام الثاني مع كون المتنازع في شأنه واحدا معروفا لا يضر لجواز تعدد الاسماء والله تعالى أعلم

(كتاب الشهادات)

(سئل) في رجل كان واليا على بلد وطلب منها المطالب فوقعت بينه وبين أهل البلد عداوة ذنيرة وسبوه وقذفوه ثم حصل بينه وبين رجل دعوى فادخله ان يقيم عليه بينة من الجماعة الذين حصل منهم القذف والسب فهل لا تقبل شهادتهم عليه واذا كان مع المدعي بينة هم اخوته تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه ان كانت العداوة ذنيرة والاقبل وشهادة الاخ لاخيه مقبولة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ووجه بيت المال وعليه ديون وخلف تركه بمكان سكنه مع زوجته فادعت زوجته باشياء من تركه انها ملكها وادعى وصيه المختار انها ملك الميت وعنده بينة من عتقاء المتوفى تشهد له بانها ملك المتوفى الى حين وفاته فهل تقبل شهادة العتقاء بان الاشياء المذكورة ملك معتقهم واذا تعلت الزوجة أو وكيلها بان بينهما وبين العتقاء عداوة بسبب انه وقع بينهما وبين العتقاء مخالصة ومشاركة لا عبرة بهذا التعلل ولا يكون ذلك قاضيا في شهادتهم (اجاب) صرحوا بقبول شهادة العتقاء لمعتقهم والطعن بطلاق المخالصة لا يكون موجبا لرد الشهادة ولا تثبت العداوة التي ترد بها الشهادة لان القذف وجرح وقتل ولي كافي الدرفا اذا ثبت بالوجه الشرعي ما يمنع قبولها واددت والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نصف بيت وباقيه مطلقته استأجرته منه بقدر معلوم لكل شهر فترتب له عندها مبلغ معلوم مدة أشهر ماضية طلبه منها فادعت انه كان سكن معهما مدة أشهر وهي على ذمته قبل ملكه لنصف البيت المذكور وتدعي انها شرطت عليه السكنى منه بالاجرة وتقيم أخويها عليه بينة بذلك بعد انكاره شرط السكنى معها بالاجرة فهل اذا ثبت بالبينة

الشرعية

مطلب لا يضر الاختلاف في اسم الجسد مع كون المتنازع فيه واحدا معروفا

مطالب لا تقبل شهادة العدو على عدوه ان كانت العداوة ذنيرة مطالب تقبل شهادة الاخ لاخيه

ذى الحجة ٢٧ ١٢٦٤ مطلب لا تثبت العداوة التي ترد بها الشهادات لان القذف وجرح وقتل

الشرعية ان بين الشهود والمشهود عليه عداوة ذنيرة بنحو قذف في ضمن مخالصة وتعصب بينهما لا تقبل شهادتهما ويحكم عليهما بدفع مبلغ الاجرة المعتقرة بها لمطلقهما المذكور (اجاب) ليس كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفقهة ولا ترد الشهادة بمطلق العداوة انما ترد اذا كانت العداوة لاجل الدنيا كشهادة المقتول وولييه على القاتل والمجروح على الجراح والمقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع وكافي حواشي الاشباه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه يستحق عنده ثلث بقرة بنتاجها ارثا عن أبيه فانكر واضع اليد ودعواه وطلب من المدعي بينة فجوز ثم بعدمدة أراد اقامة بينة بينهما وبين المشهود عليه عداوة بنحو قتل فهل لا تصح شهادتهما عليه ولا تقبل (اجاب) صرحوا بان لا تقبل شهادتهما في حق وادعى عليه يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفقهة ولا ترد الشهادة بمطلق العداوة انما ترد اذا كانت العداوة لاجل الدنيا كشهادة المقتول وولييه على القاتل والمجروح على الجراح والمقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع وكافي حواشي الاشباه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة بنوا في سوق الباعة بناء على وجه ان هذا الموضع ملكهم وتعصدا ببقية استند في اثبات ملكية القدر الذي بنوه من الشارع بان جماعة من البلد كتبوا محضرا متضمنا ان ما بنوه ملكهم مستندين في ذلك الى ان من كانوا يجلسون في هذا الموضع للبيع والشراء في السوق كانوا يدفعون الاجرة الى اصول البائين فعارضه فقعه آخر بانه يشترط في الشهادة بالعقار التحديد واستنادا للشهود الى ان اصول البائين كانوا يأخذون الاجرة من الجالسين فيه للبيع والشراء لا يفيد الملك ولا يعد بذلك من بنى واضعا يده لان الشارع لا يملك واخذ الاجرة ممن جلس فيه للبيع والشراء ظالم فمن الحق منهما (اجاب) الشارع المأمور لمصالح العامة لا يملك بمجرد هذه الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض موته فسئل عند اشتداد المرض في بيان ماله فقال مالى كذا وكذا وعين قدوه والحامل له على ذلك أخوه وأبوه ثم مات والناس الكثيرون يشهدون بان جميع المال الذي في حاصله والذ كان وبيته مشترك بينهما وبين أخيه فهل اذا كان له وارث غير الاب كزوجة أو ابن منه ياخذان ما فرض لهما شرعا من تمام نصف المال المشهود بانه مشترك ولاية صرحا ارثهما على ما عينه المرض (اجاب) اذا ثبت بطريق شرعي ان المثلث المذكور مالا آخر سوى ما عينه في مرضه يكون تركه عنه يقسم بين جميع الورثة بحكم الفرصة الشرعية ولا يمنع من ذلك قول المريض مالى كذا كذا لا يثبت بذلك ملك لغيره فيما عداه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مصاعغا معلوما طلبته منه زوجته فاعطاه لها على سبيل التوبة بحضرة بينة تشهد بذلك فاخذته الزوجة وبقي تحت يدها امانة الى ان مات الزوج عن ورثة فهل اذا انكرت الزوجة وشهدت البينة بان هذا المصاعغ المذكور والحاضر

محرم

١٦

١٦

١٨

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

في مجلس القاضي ودية عندها يكون تركه و يقسم بين جميع الورثة ويحكم بهذه الشهادة
ولم يعلموا وزنه وهل اذامات وجل عن ورثة قاصرين وغيرهم فادعت الزوجة بغير
جسيم قبل الزوج الميت فاعترف به البالغون فهل يلزم ما اعترفوا به في نصيبهم ولا يلزم
القاصرين لاسما وهنالك بينة تشهد بان المهر المدعى اقل مما ادعته المرأة المذكورة
(اجاب) اذا كان المصاغ المذكور حاضرا بالمجلس تكفي الاشارة اليه في الدعوى
والشهادة واذا تم نصاب الشهادة من الورثة البالغين واديت بلقظها سري على جميع
الورثة ويمنع منها ما تورف بتجنيبه من ذلك حيث دخل بها وفي الدر من الاقرار احد الورثة
اقر بالدين المدعى به على مورثه و جده الباقرين يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به
وقبل حصته واختاره ابو الليث دفعا للضرر ولو شهد هذا المقدم مع آخر ان الدين كان على
الميت قبلت اه اى وقضى على الجميع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا
بثمان معلوم ووضع يده عليها نحو خمس وثلاثين سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء ثم مات
البائع فانكر ورثته البيع فهل اذا كان عند المشتري بينة تشهد له بالشراء تقبل ولا يشترط
في صحة الشهادة ذكر اذرع الدار وتكفي اشارة الشاهد لما يدون ذكر الاذرع (اجاب)
اذا اشار الشاهدان الى الدار في شهادتهما كفي ولا يشترط ذكر اذرعها ولا بيان حدودها
والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى طاحونة من رجل آخر ووضع يده
عليها مدة من السنين ثم في سنة تاريخه ظهر جماعة من اهالي الناحية التي فيها
الطاحونة وادعوا على واضع اليد المذكور بان الطاحونة ملكهم وملك باقي ورثة
والدهم واعايمهم وسئل من المشتري واضع اليد المذكور عن ذلك ففرف انه اشترى
الطاحونة المذكورة من مدة خمس سنوات تقدمت على تاريخه من الرجل البائع له
وان الرجل البائع له ورثته من والده وان والده اشترىها من المدعين وشركائهم
بثمان معلوم في سنة ١٢٤١ ع على يد قاضي الناحية وتصرف في ذلك مدة حياته
بالادارة والاجارة وقبض الاجرة بالهدم والبناء والترميم الى ان مات وتولى بعده على
ذلك ولده وتصرف فيها ايضا الى ان باعها له واقام بينة شهدت ببيع المدعين وشركائهم
للطاحونة المذكورة لوالد البائع لواضع اليد المذكور في سنة ١٢٤١ بثمان معلوم
مقبوض بيدهم كل منهم بيده ما يخصه على يد قاضي الناحية ولم تفصل البينة نصيب
كل من البائعين بل ذكروا الثمن اجمالا انه مقبوض بيد البائعين كل بيده ما يخصه
بعرفة القاضي فهل تكون هذه الشهادة صحيحة ويثبت البيع أولا (اجاب) حيث
شهدت البينة ببيع العين المشتركة صفقة واحدة من ملاكها بثمان معلوم بعد الدعوى
بذلك كذلك فلا مانع من قبولها والحكم بها والله تعالى اعلم (سئل) في وكيل عن زوجة
أخيه وولده البالغين بالوصاية الشرعية على بنته القاصرة يدعي ان اخاه كان يزوي غبطة
فارادجاره حنزا لما منه فتشاجرا معه جاره فحضر ابن الجار من البلد ومعه زراق فيه

١٢٦٥

ربيع الاول ١٨ ١٢٦٥

جادي الاول ٢٩ ١٢٦٥

حربة فحضر به اخا المدعى عدا في جنبه اليسار ولم تنفذ الحربة منه بين الظهر والعصر
في شهر مسرى سنة ١٢٦٠ ومات بسبب ذلك في ضحوة اليوم الثالث وطالب المدعى
عليه بما يترتب عليه شرعا وانكر ذلك ابن الجار المذكور فحضر المدعى شاهدين
فتشهدا أحدهما بان ابن الجار المذكور ضرب المتوفى بزراق فيه حربة سوداء اللون
في جنبه اليسار ولم تنفذ الحربة من جنبه ومات في اليوم الثالث بسبب ذلك وشهد
الآخر بان ابن الجار المذكور ضرب المتوفى المذكور بزراق فيه حربة طرفها ابيض
في سرة المتوفى وقاربت النفوس من ظهره ومات في ظهر اليوم الثالث بسبب ذلك فهل
هذه الشهادة موافقة للدعوى أم مخالفة له لكون المدعى يدعي ان الضرب في
الجنب اليسار وان الموت في ضحوة اليوم الثالث واحدا للشاهدين شهد ان الضرب في
سرة وأنه مات في ظهر اليوم الثالث أم لا وهل اذا طعن المدعى عليه بان بلد هما
نصفان سعدو حرام وان الشاهدين من النصف الآخر وثبت ذلك وان أحد الشاهدين
قريب المتوفى ترد شهادتهما بذلك أم لا (اجاب) الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت
والالا ويجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى بطريق الوضع عند الامام وكفيا بالموافقة
المعنوية قال الشهادة على الوجه المذكور لا يثبت بها القصاص واذا تحققت العصبية
الموجبة لتهمة الشاهدين بين يدي القاضي لا يكون له قبول الشهادة وشهادة الاقارب
لبعضهم مقبولة ما عدا شهادة الاصل له رعه وعكسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات قبلا عن ورثة بالغين فادعوا على رجل آخر انه ضرب المقتول المذكور عدا حال
حياته بحربة من الحديد مربعة على زراق من الخشب فاصابته في عينه اليمين وغاص
الحديد فيها مقدار قيراطين فوق على الارض مغشيا عليه ومكث بعد ذلك ثلاثة ايام
ومات بذلك في تاريخ معلوم في محل معلوم فسئل المدعى عليه عن ذلك فجهده كليا فبرهن
ورثة المقتول على دعواهم المذكورة فقبل تركية الشهود وحكم القاضي ذكر المدعى عليه
انه كان في التاريخ المذكور غائبا ولم يكن حاضرا فيه ومعه بينة بلغت حدا لتواتر فهل
اذا شهدت بينة المدعى عليه بانه لم يكن حاضرا في التاريخ المذكور وبلفت حدا لتواتر
تقبل ولا يحكم على المدعى عليه بالقتل ولا بالدية (اجاب) في البرازية من نوع الشهادة على
النفي ما نصه شهد انه استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا كذا فبرهن على انه لم
يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخر لا تقبل لان قوله لم يكن فيه نفي
صورة ومعنى وقوله بل كان في كذا نفي معنى وأصله ما ذكره في النوازل عن الثاني شهدا
عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو
قصاص في مكان وزمان وصفاه فبرهن المشهود عليه انه لم يكن يومئذ في مكان لا تقبل لكنه قال
في المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع
الدعوى عليه ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات

مطلب الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا

مطلب شهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ما عدا شهادة الاصل اقرعه وعكسه

٣٠ ١٢٦٥

مطلب يجب موافقة الشهادتين لفظا ومعنى عند الامام وكفيا بالموافقة معنى

جادي الثانية ٥ ١٢٦٥

مطلب برهن على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل في مكان كذا لا تقبل

جادی الثانیۃ سنہ
مطلب شهادة النفی
للتواتر مقبولة

لا يدخلها الشك اه وفي شرح الدر المختار شهادة النفی المتواتر مقبولة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل معاملا لرجل آخر ولا آخر وشركة فادرسل معاملة رسولاً من طرف الحاكم
أحضره في بيته وادعى عليه بقدر من الدراهم فانكر المدعى عليه ومطلب ان يحاسب
المدعى فلم يجبه لذلك وكتب عليه وثيقة بالمدعى به من غير علم من المدعى عليه واشهد
عليه في الوثيقة خادم المدعى ورجلاً آخر شيخ بدينه وبين المدعى معاملة ورجلاً آخر ذمياً
وهو الذي كتب الوثيقة ورجلاً عليه دين للمدعى فهل لا يلزم المدعى عليه شيء الا بعد تحقيق
الحساب بينه وبين المدعى ولا عبرة بكتابة الوثيقة واشهاد الشهود والمهمة لكون المدعى
عليه لم يقرب شيء من ذلك (اجاب) شهادة شيخ البالد لا تقبل كما لا تقبل شهادة الاجير الخاص
لستأجره ولا شهادة الذي على المسلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية أفدنة طيناً
وما بها من النخل وهو واضع يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة يتصرف فيها لنفسه
فلا ن ادعى رجل ان المالك فيها ويريد نزعهما من هي تحت يده مع حضوره ومشاهدته
لتصرف ذي اليد وسكوته تلك المدة ولم ينازع ولم يعارض فهل لا تسمع دعواه ولو أقام
بينة تشهد له بالسماع بان المالك فيها ويقضي بها الذي اليد (اجاب) لا تقبل الشهادة
بالسماع الا في مسائل ليس ما ذكر بحادثة السؤال منها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
ادعوا على رجل بقطعة أرض خربة بانها لهم ات لهم عن مورثهم فانكر دعواهم
وادعى انها ملك لابي به الشراء من آخرين ويده وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت وانه ورثها
عنه فهل اذا طلب قاضي بلدتهم من المدعين بينة على دعواهم وعزوا عن اقامة البينة
وحلف المدعى عليه اليمين الشرعية ثم بعد ذلك أقام المدعون البينة على دعواهم تسمع
الدعوى وتقبل البينة ولا يكون حلف المدعى عليه اليمين مانعاً من سماع الدعوى
(اجاب) تقبل البينة لو أقامها المدعى بعد مدعى المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بين يدي قاضي نادى عليه على رجل آخر بانه اخذ منه
مبلغاً خمسين فرانسه الى حضوره شخص في سنة كذا في شهر ذي الحجة يوم الجمعة بعد صلاة
العصر فانكر المدعى عليه فاحضر شاهدين شهدا على انه استلم المدعى عليه من المدعى في
حضرتهما المبلغ المرقوم بموافقة هذا التاريخ وانما صار منهما الاختلاف في اليوم
المدكور في كونه بعد صلاة العصر فالمدعى يقول بعد صلاة العصر والشاهدان يقولان
بعد صلاة الظهر فن ذلك ابطال شهادتهما القاضي فما الحكم في ذلك وبعد ذلك ادعى
المدعى بان معه بينة تشهد على اقرار المدعى عليه باخذ المبلغ المذكور وانه عنده وأمهله
الى ما يقوم المحكم دارفهى عنده امانة الدراهم المذكورة فشهدا ثنائ بعد انكار
المدعى عليه أيضاً اقراره واعترافه بذلك شهدا احدهما انه سمع من المدعى عليه يقول
بعد طلب المدعى منه المبلغ المذكور مبلغاً عندي وحين يقوم المحكم دارساً لمك ذلك
المبلغ وانه سمع منه اقراره بذلك في هذا الديوان وشهدا الآخر بانه سمع منه في الديوان

الثاني

رمضان سنة

الثاني أحدهما قال سمعت الاقرار في الديوان البراني وقال الاخر سمعت اقراره في
الديوان الجواني في هذا المحل فهل تقبل هذه الشهادة ولا يمنع صحة الاقرار باختلاف
المكان وما الحكم في ذلك ثم ادعى المدعى عليه ان المدعى اقر بانه زور عليه المبلغ بسبب
ما اخذ منه ثلثمائة قرش واعطاها الشخص في دينه الذي عليه وسبعة ابقار اخذها منها
وادخلها في الديوان وصار منه الكلام أمس وقت الظهر وهذا الكلام بلغني بالليل
بعد ماقت من المجلس فاحضر شاهدين بعد انكار المدعى فقال كل منهما كنا بحضرة
فلان أمس قبل الظهر وسمعناه يقول رميت عليه المبلغ بسبب ما اخذ منه ثلثمائة
قرش واعطاها الشخص في دينه وسبعة ابقار اخذها منه وادخلها في الديوان
واحضر الشاهد الثالث الذي قال عنه كنا بحضرة فلان فاخبر بقوله سمعنا منه يقول
برضى عامل فيها بالعناد بسبب ما اخذ منه ثلثمائة قرش واعطاها الشخص في دينه
الذي عليه واخذ منها سبعة ابقار وتسلمن في الديوان فانا حقان من شأن ذلك وعلمت ذلك
عنادا كذلك رد شهادتهما القاضي فما الحكم (اجاب) يؤمر بدفع ما اقر به واختلاف
الشاهدين في مكان الاقرار غير مانع من قبول الشهادة بجواز تعدد الاقرار كما صرحوا به
ولا اعتبار بما تمسك به المدعى عليه على الوجه المسطور مع عدم تعيين المبلغ في الدفع
الذي ادعاه ولا في شهادة شهوده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر
فذهب صاحب الدين وادعى على المدين بذلك الدين فانكره فتعسر على رب الدين احضار
البينة التي تشهد له بذلك فتعمل جماعة آخرون شهادة تلك البينة وأرادوا أداءها فهل
يسوغ للقاضي قبول شهادة البينة التي تشهد على شهادة غيرهما او لا يسوغ له ذلك
(اجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة الا في حدوقود بشرطه حضور الاصل بموت
او مرض او سفروا كفي الثاني بغيره بحيث يتعذر ان يبيت باهله وعليه الفتوى او كون
المرأة مخدرة لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة وحام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أكرهه الحاكم على بيع داره من رجل بثلث مائة فباعها المذكور لرجل فهل اذا
ثبت الاقرار بالا كراهة بالبينة لا يكون البيع نافذاً ويقضى له باخذها من هي تحت يده
واذا ادعى المشتري ان رب الدار اقر ببيعها له وقبض عنها طائفة ما يختار او أقام بينة بذلك
لا تسمع بينته وتقدم بينة الا كراهة في الاقرار على غيرها (اجاب) بينة الا كراهة في الاقرار
أولى من بينة الطوع ان ارخا واتحدتاريخهما فان اختلفا اولم يؤرخا فبينة الطوع أولى
على ما عتقده صاحب المنع كما في الدر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة كانت متروجة
رجلاً من عساكر الجهادية خات عنها وكشف من دفتر الجهادية عن موته فوجد صحيحاً
وأيضاً هناك بينة تشهد بالموته على السماع فتزوجت رجلاً آخر بعد ان اعتدت عدة وفاة
فهل ليس للقاضي ان يفرق بينهما وإحلال هذه (اجاب) للقاضي الحكم بالموته بشهادة
السامع ولو فسر الشاهدان وقالوا أخبرنا بذلك من تثق به على الاصح في الدر من

١٢٦٥

مطلب اختلاف الشاهدين
في مكان الاقرار غير
مانع بجواز تعدد الاقرار

١٢٦٥

مطلب بينة الاكراه في
الاقرار أولى من بينة
الطوع ان ارخا واتحد
التاريخ والافبينة الطوع
ذی القعدة

١٢٦٥

١٢٦٥

شعبان

مطلب تقبل البينة
لو أقامها المدعى عليه
بعد مدعى المدعى

الشهادات لكن نقل بحسبه ع ب اعتماد خلافه تعويلا على ما في عامة المتون وغيرها
فإذا حكم بالموت ساع للزوجة بيا خ بعد انقضاء عدة الوفاة وفي جامع القصولين من
الفصل الثاني عشر نعي اليها خبر زوجها فترجعت ثم أخبرها آخر أن زوجها حي فلو
صدقت الخبر الأول لا يمكنها تصديق الخبر الثاني ولا يبطل نكاح الثاني ويسعها المقام
معه وقيل لو كان الخبر الأول عدلا أو أكبر رأيها صدقه لا يفرق بينهما وبين الزوج الثاني
أه فلو أخبر المرأة المذ كورة شاهدان بموت زوجها وصدقتهما فاعتدت وتزوجت بغيره
بناء على شهادتهما لهي بذلك ولم يتحقق خلافه لا يكون للقاضي التفريق بينهما والله
تعالى أعلم (سئل) في أربعة عدول يحملوا شهادة بطلاق عن اثنين شاهدين به تعذر
استقبالهما محل الاداء فهل يسوغ لهم في هذه الحال تحملهم بنقل هذه الشهادة وأداؤهم
لها وقيل منهم الاداء ويعمل بمقتضاه ويسوغ لهذه المرأة التزوج لمن أراد نكاحها ويمنع
المعارض لها من معارضة (أجاب) تقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حد
وقود بشرط تعذر حضور الاصل بموت او مرض او سفر او كون المرأة مخدرة عند الشهادة
ويشترط شهادة عدد عن كل أصل فإذا ثبت طلاق المرأة المذ كورة بشهادة القروعي في
وجه الزوج أو وكيله في ذلك كان لها التزوج بيا خ بعد انقضاء العدة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له زوجة ومعاشر لها مدة طويلة ادعى عليه جاعة بانه طاقها ثلاثا وأرادوا
ان يشهدوا عليه بذلك والحال انهم حاضرون مشاهدون معاشرته لها معاشرته الأزواج
مدة طويلة ولم يعارضوه ولم ينازعه فهل إذا أخبر شاهد الحسبة شهادته لا تقبل (أجاب)
شاهد الحسبة إذا أخبر شهادته لغير عذر نجسة أيام مع علمه بالمعاشره معاشرته الأزواج
ردت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أهالي بلده ودخل بها وعاشرها
معاشرته الأزواج مدة ثم أيد على أربعة أشهر ثم وقع بينه وبين شيخ البلد خصومة ونزاع في
أمر فحمله الغيظ على انه يدعى على الزوج المذ كور بان زوجته محرمة عليه بالمصاهرة
بداعي ان الزوج المذ كور فيما سلف من الزمان تزوج أمها ودخل بها لاجل تحليها
للزوج من الطلاق الثلاث وأنكر الزوج والزوجة وأهلها دعواهم وأراد شيخ البلد
اثبات ذلك بشهادة بينة من أهل البلد الذين من خز به والحال ان من يعرض نفسه
للشهادة حاضرا في البلد من ابتداء التزوج والدخول وعالم بذلك وبالمعاشره فهل لا تقبل
شهادة البينة على الزوج والزوجة بشهادة الحسبة وحرمه الزوجة بالمصاهرة وليس
لقاضي الولاية ولا نائبه في البلد قبول هذه الشهادة حيث أخبروا شهادتهم لدى القاضي
بلا عذر مع العلم بالتزوج وعيشهما عيش الأزواج (أجاب) متى أخبر شاهد الحسبة شهادته
بلا عذر فسق فترد في البحر عن القية أجب بعض المشايخ في شهود شهدوا بالحرمة
الغلظة بعدما أخبروا شهادتهم نجسة أيام من غير عذر أنها لا تقبل ان كانوا عاقلين بانهما
يعيشان عيش الأزواج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى ان زوجها مات وعندها

مطلب أخبرها عدل
بموت زوجها فصدقه
وتزوجت ثم أخبرها آخر
بحياته لا يبطل نكاح
الثاني ولا يفرق بينهما

٢٣
مطلب تقبل الشهادة
على الشهادة في كل
حق سوى حد وقود
لتعذر حضور الاصل
لموت او مرض الخ
ذى الحجة

٢٠
مطلب في شاهد الحسبة
إذا أخبر شهادته لغير عذر

محرم
٢٦
١٢٦٦

بينة تشهد لها بذلك فهل إذا شهدت لها بذلك عند الحاكم الشرعي وفسرت في شهادتها
بالسمع تقبل وإذا قلتم بذلك وقبلها القاضي وحكم بها يكون لها ان تعتمد من وقت
الموت وتزوج بغيره قضاء وديانة (أجاب) إذا شهدت البينة بموت الزوج في وجه
خصم شرعي وحكم القاضي بموته جاز للزوجة التزوج بغيره بعد عدة الوفاة وإذا فسر شاهدا
الموت للقاضي أن شهادتهما بالسمع تقبل إذا قالا أخبرنا به من نثق به على الاصح على
ما في الدر من الشهادات لكن نقل بحسبه ع ب اعتماد خلافه تعويلا على ما في عامة
المتون وغيرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا تحمى في دفتر الميت
المحفوظ ومقر به في نفسه فالثان عليه لفلان كذا من الدين واحضر الدفتر ووارث الميت
وصاحب الدين لدى قاضي بلدهم والزعم بدفع الدين بعد أن صدق عليه الوارث ودفع
الوارث معظم الدين وتوقف بعد ذلك في دفع الباقي من كذا كون الدين على مورثه فهل
لا يعتبر انكاره بعد ثبوت اعترافه ودفعه معظمه ويجبر على دفع الباقي والحال هذه ولا عبرة
بانكاره لأصل الدين بعد ذلك ولا بقوله انه يقيم بينة بان مورثه خلاصه به قبل ذلك لاسيما
والبينة المذ كورة بينهما وبين المشهود عليه عداوة ونسوة وخدمة وأجر عند المدعي
المذ كور خاصان به (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة
بسبب الدنيا كشهادة المقتول وليه على القاتل والمجروح على الجراح والمقتوف على
القاتل والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخص في حق يصير
عدوا له كما توهمه بعض المتفقه كافي البحر ولا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره مساهمة
أو مشاهرة وهذا على فرض كون الدعوى مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجته وامه وأولاده فادعى بعض الورثة على احدى الزوجين بأشياء من تركته
الميت فانكرت ومطلب منه البينة على ما يدعيه فهل إذا أقام عليه بينة من خدمه الخاصين
به أو من مشايخ القرية لا تقبل هذه الشهادة ولا يحكم بها وإذا لم يكن عنده بينة سوى
من ذكر تصدق الزوجة بيمينها (أجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره كما
لا تقبل شهادة مشايخ القرية والقول للزوجة بيمينها فيما يصلح للزوجين من متاع البيت
وما هو خاص بالمرأة بعد موت الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بقرة تعدى
عليها رجل وضربها بسبب انها نزلت الزرع فانت بالضربة المذ كورة لوقتها فطلب رب
البقرة إقامة الدعوى على يد فقيه فطلب من رب البقرة ومن البينة التي تشهد بالضرب
خمسين قرشاً معلوما له فامتعت البينة من الشهادة على يده خوفاً من طلب المعلوم منها
فترافعا لدى فقيه آخر وشهدا بالتعدي والضرب فهل تقبل شهادة البينة المذ كورة ولا
يضر امتناعها أولا من الشهادة بسبب طلب المعلوم منها مع رب البقرة وإذا كان أحد
الشاهدين ابن عم تقبل شهادته له (أجاب) إذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد تقبل كما
تقبل شهادة ابن عم المدعى له وإذا كان امتناع الشهود يعني تأخيرهم أداءها فأنها

سنة
صفر
١٢٦٦
١٤

١٧
١٢٦٦

مطلب لا تقبل شهادة
الاجير الخاص ولا شيخ
القرية

ربيع الاول
١٢
١٢٦٦

١٣
١٢٦٦

يكون التأخير مفسدا بعد الطلب اذا كان لغیر عذر وهنا على ما في السؤال وجد العذر ففي الهندية من الفصل الثاني من الباب الرابع من الشهادات قال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده ان في حقوق العباد اذا طلب المدعي من الشاهد ان يشهد له فاحرم من غير عذر ظاهر ثم ادى بعد ذلك لا تقبل شهادة هذا الشاهد لان التأخير من غير عذر صار فاسقا كذا في الظهيرية انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية وراجعها في العدة وعاشا معا عشرة الازواج وهما يجتمعا في اجتماع الازواج مدة ثلاثة اشهر ومات بعد ذلك عنها وعن وارث آخر فادعى الوارث الاخر بعد موت مورثه بانه كان طلقها ثلاثا ويريد اقامة شاهدين بذلك بعد موته فهل اذا كان الشاهدان المذكوران حاضرين شاهدين للزوجين وهما يجتمعا في اجتماع الازواج واخر اشهادتهما المدة المذكورة يفسقان وترد شهادتهما بذلك ولا يقبلها القاضي وترث من زوجها ويحكم لها بالميراث (اجاب) متى اخر شاهد الحجة شهادة بلا عذر خجعة ايام فاكتر مع علمه بمعاشرتهما معاشرة الازواج فسق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متولى حكومة بلا خط وشكاه بعض عمد مشايخ البلاد وادعوا عليه بدعاوى فرعه المديون من البلاد المذكورة وصار لا يده عليه اثم ادعى عليه عمد المشايخ المذكورون بالدعاوى المذكورة لدى نائب الشرع فانكره افاقاموا عليه بيعة من حصصهم ومن حصص مشايخ غيرهم من بلدهم فتعلل المدعى عليه بان الفلاح لا يسعه مخالفة شيخه من خوفه منه وتسلطه عليه كما هو مشاهد اذا دعاه لشهادة او اغيرها او اما الشهود الذين من غير حصة المدعي من حصص باقي مشايخ الناحية فكان المدعى يطلب من مشايخها المطالبين ويضرب المشايخ المذكورين وفلاحهم فهل ترد شهادة الفلاح لشيخه خصوصا اذا كان الشيخ المدعى عهدة البلد وكبيرها ويكون داخل في قولهم امير كبير ادعى فشهدت له عماله ونوابه ورعاياهم لا تقبل ام لا (اجاب) صرح العلامة الرملي بان شهادة الفلاحين لشيخ بلدهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مستخدما عند آخر ثم بعد مدة خرج من عنده فادعى عليه سيده بدين تعديا منه بدون وجه شرعي واخذما كان يملكه من نقد وخيل وعبيد بعد ان حبسه مدة وكتب عليه ورقة بالتخايس وهو في السجن فهل لا يجاب لذلك بل يلزمه رد جميع ما اخذته بالتعدي ان كان قائما وقيمه ان هالكا واذا شهد السيد بيعة بدنية او بالتخايل بيعة من اتباعه المستأجرين له لا تقبل شهادتهم وما كتب عليه وهو مسجون لا يعمل عليه (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره وعلى العاصب رد ما استولى عليه تعديا اليه اليه حيث ثبت الغصب والتعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وديعة عند رجل فمات رب الوديعة وله وارث فطلب الوديعة من المودع مدعيان ان مورثه قد مات فامتنع المودع من دفعها له لكونه لم يصدق في دعواه فهل اذا دفعه للحاكم

الشرعي وأثبت موته لديه بشهادة بيعة شرعية ناقلة الشهادة عن بيعة اخرى ما ثبت موته يكون للحاكم الشرعي ان يحكم بموته ويامر المودع بدفع الوديعة لو ارث الميت حيث توفرت شروط الشهادة وانتفت موانعها وكانت في وجه خصم شرعي (اجاب) تقبل الشهادة على الشهادة الا في حدود شرط تعدد حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة مخدرة عند الشهادة ويشتربا شهادة عدد من كل أصل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض يزرعها من مدة تسع سنوات فجاء آخر وادعى عليه ان تلك الارض ملك له وأنت تزرعها على سبيل الغصب فانكر المدعى عليه ذلك واجاب بانه وضع يده على تلك الارض بطريق الشراء ودفع الثمن للبائع واقام على ذلك بيعة فهل اذا كانت البيعة مدعى عليه بشي آخر من طرف المدعى المشهود عليه لا يقدر في شهادتهم و يعمل بها بعد تزكيتهم اولاد من بيعة اخرى (اجاب) نعم لا يقدر ما ذكر في شهادة الشاهد العدل ولا يوجب ردها والله تعالى اعلم (سئل) في معقبة ملكها سيدها بمقامه معلوم من الدراهم وقبضته فبعد موت المعتقد اخذ منها ابنة قرضا وكتب لها وثيقة بذلك وختمها وعليه بيعة بذلك ايضا لكن لم يكتبها في الوثيقة ثم بعد مدة مالت به فاعترف بان الخط خطه والختم ختمه وانكر المبلغ المذكور فشهدت البيعة عليه بقبضه فادعى انهم اخصامه بسبب شتم ومضاربة حرت بينهم وليس بينه وبين البيعة قتل ولا قذف ولا جرح فهل تكون هذه الشهادة صحيحة ولو فرض ان هناك مضاربة ومشاركة بدون ما ذكر (اجاب) تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدين بخلاف العداوة الدنيوية كشهادة المقتوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول وايه على القاتل والمجروح على الجارح والزوجة على امرأتها بالزنا اذا كان قذفها أولا فالعداوة ليس كما يتوهمه بعض المتفهمة او الشهود ان كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه ان يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة بل العداوة انما تثبت بقوماد كرنا وفي القنينة ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسق بسببها او يجلب منفعة او يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه والله تعالى اعلم (سئل) في شهادة الفلاحين لشيخ بلدهم أو لحاكمهم او لعاملهم او لمن له عليهم نوع ولاية هل هي صحيحة او لا (اجاب) شهادة الفلاحين لشيخ قريتهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز على ما صرح به العلامة الرملي والله تعالى اعلم (سئل) في ولد ذكر خرج من بلده الى بلدة اخرى بعيدة ومكث بها مدة من السنين حتى مات في البلدة الاخرى وشهد رجلان بموته وموت ولديه من قبله فتحمل أربعة رجال شهادتهم بذلك وانحصار رثته في عمه العاصب له فهل اذا كان شخص واضع يده على تركه يؤثر برفعها للعاصب المذكور ولا عبرة بتعلل واضع اليد بانه حين خرج الرجل المذكور كان له ولدان حيث شهدت الفروع بموته وموت ولديه من قبله تقلا عن شهادة الاصول وانحصر

١٤
١٢٦٦
٣
مطلب لا يقدر في شهادة
الشاهد أن للشهود
عليه دعوى عليه
بشي آخر

جادی الثانية
٢٣
١٢٦٦

١٣
١٢٦٦

٢٧
١٢٦٦

مطلب رجوع أحد
الشاهدين في مجلس
القاضي بعد القضاء
لا يبطل القضاء
و يضمن النصف
مطلب لا يتوقف ضمان
الشاهد بالرجوع بعد
القضاء على قبض المال
على المفتي به
شوال
١٢ ١٢٦٦



أرضه في عمه المذكور وإذا كان مع واضح اليدينة بانه كان له ولدان حين خروجه لا يعمل
بها أيضا حيث شهدت الفروع بذلك كله (أجاب) إذا ثبت وفاة الغائب المذكور
ولديه بالوجه الشرعي كان مآثره لعاصبه حيث لا وارث له سواء والله تعالى أعلم
(سئل) فيما إذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته بخمس مائة قرش قرصة في مجلس
القاضي بعد شهادته مع آخر شهادته مستوفية وبعد الحكم بها مستوفية فهل لا يكون
رجوعه مبطلا لقضاء القاضي ويضمن ما أتلفه على المدعي عليه وما يلزمه برجوعه عن
الشهادة في مجلس القاضي بعد الحكم بها (أجاب) يضمن أحد الشاهدين برجوعه عن
الشهادة في مجلس القاضي ما أتلفه على الشهود وعليه ولا يبطل الحكم برجوعه بعده
فيضمن الشاهد المذكور نصف المال المحكوم به للمحكوم عليه سواء قبض المال أو
لم يقبض وقيل الضمان مقيد بما إذا قبض المال وعلى الأول القوي كافي بتقيد المحامدية
من الشهادات والحكم ماض وعليه التعزير الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ادعى على آخر بأن بينهما وبينه شركة في البلم السوي وأنه أرسل له جانباً منه مع فلان
وجانباً من الدراهم مع فلان قدر كذا فأنكر دعواه كذا فبعد ذلك أظهر له المدعي وثائق
باسمه وختمه وبرهن على مدعاه فاعترف له بذلك بعد أنكاره وادعى أنه دفع له ذلك فهل
لا تقبل دعواه بعد أنكاره وإذا أقام عليه بذلك بينة من مشايخ القرى والعربان لا تقبل
شهادتهم عليه لاسيما وبينهم وبين الشهود عدواة ذنبوية وللمدعي أخذ نصيبه من
مال الشركة رأس مال ور بحاجته بمحققها بالوجه الشرعي (أجاب) لا تقبل شهادة مشايخ
القرى ولا شهادة عدوة على عدوه إذا كانت العدواة ذنبوية والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل أفرنجي باع جانب بضاعة لرجل مسلم آخر بموجب سند مشمول بختمه وباسماء
شهوده المتدرجين بالسند المذكور ثم توفي المشتري المذكور فطلب الأفرنجي حقه من
ورثة المشتري المتوفى المذكور ورثتهم لدى حضرة قاضي البلدة الذي وجد بها تركته
المتوفى المذكور فكلف الأفرنجي بإحضار البينة المذكورين في سند البيع فأحضرهم
وشهدوا على المتوفى المذكور بمضمون السند الذي كتب فيه مبلغ الثمن على المتوفى
فعارضه الوصي على أولاد المتوفى بدعواه أن أحد البينة كان خادماً للأفرنجي مع أن
الشاهد المذكور حين شهادته على المتوفى المذكور كان خالياً عن خدمة الأفرنجي من
مدة سنين عديدة وأنه معتمد شهير في التجارة والآن هو خال عن الخدمة فهل يجوز
إداؤه الشهادة على المتوفى ولا ينظر لقول الوصي المذكور في دعواه أم كيف (أجاب) إذا
لم يكن الشاهد المذكور أجيراً خاصاً للمدعي الدين وقت الشهادة فلا مانع من قبول
شهادته حيث كان عدلاً والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً عن مورثهم
باع أحدهم نصيبه لأخيه بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيده من الحاكم الشرعي ثم بعد
مقدمه الستين أنكر البائع البيع فترافع إلى الحاكم الشرعي وأثبت المشتري دعواه

مطلب ادعى رجوع
الشهود عند غير القاضي
وبرهن لا يقبل

ذی القعدة

مطلب تخصم الشهود
والمدعي عليه تقبل
لوعدولا لم يساعدوا
المدعي أو يكثر منهم ذلك

ذی الحجة

الشراء بالوجه الشرعي وحكم الحاكم بجهة البيع ونفاذه فهل إذا رجعت الشهود عن
الشهادة وقالت أكثرنا فلان على الشهادة لأخيه برجوعهم بعد حكم الحاكم الشرعي
بجهة البيع ونفاذه (أجاب) شرط الرجوع عن الشهادة بمجلس القاضي ولو غير الأول
حتى لو ادعى المشتري رجوعهم عندهم وبرهن لا يقبل أقساد الدعوى وصرحوا
بأنه لا يفسخ الحكم برجوع الشاهدين شهادته بعده والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي
قلبوب عن امرأة ادعت على زوجها وقوع عین بالطلاق الثلاث منها عليه وأنه أقر بذلك
لدى بيعة شرعية وتلك البينة كانت بطريق التعليق بختم المدعي عليه ما ذكره
كاليا فاحضرت المدعية بيعة لدى القاضي وشهدت طبق دعواها فبعد ذلك قال المدعي
عليه لا أحد الشاهدين أنا ما قلت ذلك ولا قررت به فرد عليه الشاهد وقال له أنا نرور يا
خاسر يا ابن الكلب وضربه على صدغه بالكف في مجلس القاضي فما الحكم في هذه
الحادثة وشهادة الضارب على المدعي عليه قبل الحكم (أجاب) في الدر عن الخزانة
تخصم الشهود والمدعي عليه تقبل لوعدولا اه قال في حواشيه للخطاوي نقلاً عن
البحر ينبغي حمله على ما إذا لم يساعدوا المدعي في الخصومة أو لم يكثر ذلك منهم توفيقاً اه
وما ذكر من الشاهد المذكور فسق ومخاصمة كثيرة فعلى القاضي رد شهادته والله تعالى
أعلم (سئل) في رجلين أحدهما يملك بقرة والآخر جاموسة فباع كل منهما مبيعته للآخر
بثمن معلوم بحضرة بيعة شرعية وقبض كل منهما مبيعته إلا أن فسرقت الجاموسة من
عند المشتري فادعى بائع البقرة عدم البيع وأن ابنه باعها من غير أنه لا جيل ابطال
البيع الصادر منه فأنكر المشتري دعواه ذلك فهل إذا كان هناك بينة تشهد بأن رب البقرة
هو الذي باعها دون ابنه لا عبرة بانكاره ولا يمكن من ابطال البيع وإذا كانت البيعة غائبة
مسافة سفر وتعد حضورها يصح تحمل الشهادة عنها وكل اثنين يعملان شهادة شاهد
(أجاب) لا عبرة بانكار المالك البيع بعد ثبوت صدوره عنه صحياً لا زماً وتقبل الشهادة
على الشهادة في مثل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت طاحونة من مدة ست
عشرة سنة ثم ماتت وورثها ابن أخيها ومن بعدهم موتها إلى هذه السنة ادعى ذلك الوارث
على المشتري بأن هذه الطاحونة وقفها والد الباثة عليها ثم على من يرثها وهو يعلم كرها
حين الوقف وأحضر شهوداً فقالوا ما حضرنا حين الوقف وإنما سمعنا أنها وقفت فعرّف
المشتري أنها ملك الباثة وأنه اشتراها على يد قاضي الناحية بموجب حجة من ذلك القاضي
وكتب ذلك القاضي على هامش حجة الباثة أن هذه الطاحونة اشتراها فلان دون ما في
باطن ما من باقي القمار وقد باعت في حال حياتها بعض الأملاك التي في الحجة التي يدعي ذلك
الوارث أن الذي فيها وقف والمحال أن ذلك الوارث باع عقاراً مما في باطن تلك الحجة
والآن ذلك الوارث وكيل حاكم السياسة فهل لا تقبل بيته إذا أقامها بمن هو وكيل
عائمه (أجاب) قد أقام ولا ناخير الدين الرملي أن شهادة الرعية لحاكمهم وعاملاهم ومن

ذی الحجۃ
سنة
مطلب الشهادة اذا
خالفت الدعوى لا تقبل

له نوع ولا ية عليهم لا تجوز على فرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده
على خشب مدة تزيد على ست سنين مع التصرف فيه بالنشر وغيره فادعى عليه رجل بأن
هذا الخشب مشترك بينهما وأنه دفع جميع الثمن فقال له إنك دفعت بعض الثمن فقط
وبعد الشراء لم ترض بالشركة وفشخت الشركة وأخذت ما دفعته وذلك بموجب علم بختم
المدعى ومع المدعى عليه بينة شرعية على ذلك وأحضر المدعى بينة تشهد أن الشراء له
فقط فهل لا عبرة بينة المدعى حيث خالفت الدعوى وتقبل بينة المدعى عليه على فسخ
الشركة والتخلص منها (اجاب) الشهادة اذا خالفت الدعوى لا تقبل واذا أثبت المدعى
عليه فسخ الشركة في الخشب المذكور ببيع نصيبه منه لشره لا يكون للمدعى فيه
ملك ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
فرار جى أخذ منه رجل فرار جى دراهم على سبيل الشركة وأشهد عليه ناس من أرباب
صناعته على تسليمه المبلغ وذلك لأجل إدارة عمل الفراح ويكون الربح بينهما
فذهب الذي أخذ الدراهم واشتغل بها في المعمل ومضى مدة ولم يرجع لصاحب المال
لألا يرجع ولا برأس ماله فطلب صاحب المال ماله منه فجعل الأخذ فطلبه على يد الشرع
الشريف فأمر باحضار بينة تثبت ما ادعاه فأحضر اثنين من الذين حضروا تسليم المال
وشهدا أنه أخذ منه المبلغ على يده مائة على سبيل الشركة فهل اذا كان اليهود عدولا
وزكوا سر او علمنا ولا يمكنهم من أرباب الصناعة تقبل شهادتهم ويؤمر الأخذ دفع ما أخذه
لربه (اجاب) تقبل الشهادة المذكورة اذا لم يكن الشاهد شرى كالمدعى فيما شهد به ولم
يكن أجيرا خاصا عنده ولم يكن للمدعى ولاية عليه ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل أوصى لابن ابنته بوصية فأما مات الموصى نفذ وارثه الوصية بأعطائها المستحقها وأخذ
عليه وثيقة باستلامه ثم بعد موت ذلك الوارث ادعى الموصى له على وارثه بها فقام وارث
المنفذ شأها وكاتب هذه الوثيقة فهل تقبل شهادته ولا عبرة بتعلل نائب الشرع عليه بأنه
كاتب الصلح فلا تقبل شهادته (اجاب) لا يمنع من قبول شهادة العدول كتابة الوثيقة
فتقبل شهادة الكاتب المذكور حيث كان عدلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حضر
ما يورث عنه شرعا في حال صحته على يد قاضي البلد وأوصى منه بجزء معين ثم مات عن ولدين
وقسم الحاکم الشرعي بينهما ذلك ثم بعد سنين ادعى أحدهما أنه أخفى عن أخيه دراهم
وغيرها وأنه وضعها عند آخر فأنكر المدعى عليه ذلك فهل اذا اتى بينة من خدمه لا تقبل
شهادتهم له (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأة بمصر وسافر بها الى قرية من قرى الريف وأقام معها مدة ومات عنها
وعن ورثة غيرها والحال ان لها عليه دين من بقية صداقها وغيره بموجب بينة موجودة
في بلد العقد فهل اذا ارادت اخذ دينها والرجوع به على تركه الميت على يد القاضي هناك
وتعذر حضور البينة بعمل إقامة الدعوى يكون للبينة أن تحمل شهادتها لاربعة كل اثنين

١٧
١٢٦٦

محرم

١٩
١٢٦٧

مطلب تقبل شهادة
كاتب الوثيقة حيث
كان عدلا

٢٣
١٢٦٧

صفر

٤
١٢٦٧

١١٦٧
١٠
مطلب في قبول الشهادة
على الشهادة وما يعتبر فيها

عن شرط ولا يشترط ان يكون العمل على يد القاضي بل يكفي من الاصل للفرع وما
الحكم (اجاب) تقبل الشهادة على الشهادة فيما عدا الحدود والقود بشرط تعذر حضور
الاصل بخورض أو سفر أو كنف أو يوسف بغيبته بحيث يتعذر أن يبيت بأهله
واستحسن قوله غير واحد من علمائنا وعليه الفتوى كما في السراجية وغيرها فيصح
الاشهاد فيما ذكر بهذا السؤال ولا يشترط حصوله على يد قاض والله تعالى أعلم (سئل)
عن حادثة مضمونها شاهد رجلان على شهادة رجلين آخرين بموت زوج المرأة المشرفة
في وجه خصم شرعي فهل يحكم بالموت بالشهادة على الشهادة (اجاب) تقبل الشهادة على
الشهادة فيما عدا الحدود والقصاص فاذا شهد كل من الفرعين المذكورين على
شهادة كل اصل بموت الزوج المذكور وشهادة شرعية حكم بموته وعلى الزوجة عدة وفاة
من وقت الموت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مسلم من بلاد الجزائر تبع الفرنساوية
له دين على امرأة دلالة فطالبها بالدين فانكرت فاقام عليها بينة من بلده مسلمين والحال ان
الجميع مقيمون بالحرسة فهل تقبل هذه الشهادة اذا استوفت الشروط ولا عبرة بتعلل
المرأة أن البينة من بلده (اجاب) نعم لا عبرة بتعلل المدعى عليها بما ذكر وتقبل شهادة
الرجلين المذكورين حيث كانا عدلين والله تعالى أعلم (سئل) من الضابط خاتمة بما
مضمونه ان شخصاً عمره عشرون سنة شهد في قضية حصلت قبل اربع عشرة شهراً فهل يعمل
بشهادته ام لا (اجاب) يشترط لاداء الشهادة البلوغ ولا يشترط ذلك للعمل بل الشرط
هو العقل الكامل فاذا تحمل الصبي العاقل الشهادة واداهما بعد بلوغه قبلت منه
والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في شهود أحدهم أصل والاخران فرع فهل اذا شهدوا
شهادة لدى حاكم شرعي واجتمعت فيهم شروط الشهادة يحكم بها ولا يضر كون أحدهم
أصلاً والاخرين فرعاً (اجاب) نعم يحكم بهذه الشهادة بعد استيفاء شرائط والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك داراً مات عن ابنين أحدهما غائب عن البلد فوضع الابن
الثاني يده على الدار مدة ثم مات قبل حضور أخيه عن ورثة ثم حضر الابن الغائب
واراد اخذ نصيبه من دار والده فادعى ورثة الاخ بان مورثهم اشترى الدار المذكورة من
والده فأنكر دعوهم ولا سند بأيديهم ولا بينة سوى رجلين قالوا اناس معنا من اخيه بان
اشترى الدار المذكورة من والده فهل لا تصح تلك الشهادة ويكون للابن المذكور
أخذ ما يخصه من دار والده بالقرينة الشرعية حيث لم يثبت شراءه ورثهم بالبينة
الشرعية (اجاب) الشهادة على الوجه المذكور غير مقبولة والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل حاكم ببلدة فاهر جميع اهلها في سداد اموال الميرى وتادية كامل المطالبين مثل
اشخاص الجهادية وخلافها حكم الاوامر الصادرة له فادعى شخص بامور على الحاكم
المذكور واستشهد بالحكم عليهم فهل تقبل شهادتهم عليه أم لا تقبل حيث تعصبوا
وأظهروا العصبية (اجاب) من موانع قبول الشهادة العصبية في الخبرية مانع وفي

٣
١٢٦٧

جادی الاولى

٢
١٢٦٧
مطلب تحمل الصبي
العاقل الشهادة واداهما
بعد بلوغه قبلت

٩
١٢٦٧

٩
١٢٦٧

جادی الثانية

٤
١٢٦٧
مطلب من موانع قبول
الشهادة العصبية الخ

رجب

٩
١٢٦٧

سنة رجب

معين الحكم قال ومنه العجبية وهو ان يغض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا اه وعليه فلا تقبل شهادة من تحقق منه التعصب بالوجه الشرعي والاقبلت حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في شاهدين شهدا لا خبر بوصاية مختارة من قبل الاب على اولاده الصغار وبوكالة مفوضة مطلقا عن شخص بالغ وحكم قاضي مصر بثبوت الوصاية والوكالة ونفذ تصرفه في حق التصرف فهل اذا طعن الموكل المشهود عليه بالوكالة في احد الشهود بعد تصرف الوكيل بانه كان خادما للشهود له وقت تحمل الشهادة لا عبرة بطعنه بذلك ويكون الحكم الصادر من القاضي بعد الدعوى والشهادة صحيحة لا ينقض بطعن المشهود عليه بان احد الشهود الوصاية والوكالة كان خادما كما هو مذكور (اجاب) اذا لم يكن الشاهد اجيرا خاصا للشهود له وقت اداء الشهادة تقبل شهادته حيث كان عدلا والا والله تعالى اعلم (سئل) في مشايخ قرى يدعون ان لهم شريكا في اطميان مع شخص فانكر دعواهم ان شخص المذكور على يد قاضي الناحية فطلب القاضي من المشايخ المدعين شهودا تشهد لهم طبق دعواهم فاحضروا اشخاصا شهدوا لهم بذلك والحال ان الاشخاص المذكورين من داخل شياخة المدعين بدفتر عتية النفوس وزيادة على ذلك يزعمون في ارضهم ويعطون لهم الاجرة فهل تقبل شهادة الشهود لما يتجههم ام لا (اجاب) لا تقبل شهادة الشهود المذكورين لمشايخ القرى اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مع ابن عم لها ملك كان دارا خربة بالميراث الشرعي باعها لرجل بشمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية فبعد ان وضع المشتري يده عليها ونفاها ومضى على ذلك نحو عشرين سنة ومات عن وورثة اراد كل من المرأة وابن العم الرجوع على وورثة المشتري واخذها منهم منكرين البيع ومتعللين بان بيعة الشراء من اقارب المشتري لا تشهد عليهم فهل لا يجبا بان لذلك ولا عبرة بتعللهم المذكور ولا معارضة للمعاملة مع وورثة المشتري في الدار المذكورة بدون وجه شرعي (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي وشهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ما عدا شهادة الاصل لفرعه وعكسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن وورثة ثم بعد مدة سنوات وجد الورثة بصندوق مورثهم حجة بمبلغ دراهم للتوفي على شخص ذكر بالحجة اسمه واسم بلده ولم يذكر اسم ابيه ولا حرفته ولم يكن لهذا الاسم وجود في محل اقامة الورثة ووكلاهم وكلاهما يبحث عن هذا الاسم ويخلص لهم الدراهم بموجب حجة ثم ان الوكيل وجد هذا الاسم بقربة فطلبه عند حاكم شرعي واقام عليه الدعوى فاني المدعى عليه واخبرانه كان بهذا البند رجل شابني في الاسم والبلد وتوفي من مدة سنين ولكن حرفتي غير حرفته واني غير ابيه فلما اني المدعى عليه طلب من الوكيل بيعة تشهد عليه فاحضر شاهد او شهد بان هذا الرجل بعينه هو المدعى عليه بالمبلغ المذكور بالحجة لوالد الورثة فقبلت شهادته وطلب منه

شاهد

مطلب انما يعتبر المانع من قبول الشهادة وقت الاداء لا وقت التحمل

٢٥ ١٢٦٧

٢٧ ١٢٦٧

شعبان

١ ١٢٦٧

سنة شوال

٨

١٥

٢٠

٢٨

١٧

شاهدان فهل والحال هذه اذا احضر اثنين متحملين عن واحد وشهدا مثل ما شهد الاول الاصلى تقبل شهادتهما وتضم الى شهادة الاول (اجاب) اذا صححت الدعوى واقام المدعى شاهدا على دعواه الذي لمورث موكله وآخرين على شهادة آخر بذلك واستوفت الشهادة والشهادة الشرائط المتبعة شرعا يقضي بالدين على المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من زوجته مصاغا ذهب فاستهلكه فمات فقامت بيعة رجلا وامرأتين لتأخذن حقه ما تتركنه فهل تقبل شهادة امرأتين مع الرجل (اجاب) نعم تقبل شهادة امرأتين فيما ذكر مع الرجل المذكور والقاضي المحكم بهذه الشهادة بعد الحجة والتزكية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وأولاد ذكور واناث قصر وبلغ وترك ما يورث عنه شرعا فدعى ولده الكبير ان اياه قبل موته جعله وصيا على القصر واستشهد برجلين خادمين لايه وله من بعده محتصين به فهل اذا ثبت ما ذكر تكون هذه الشهادة باطلة ولا تثبت الوصية بها (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص وقت الاداء المستأجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قطعة ارض بطريق الاسقاط بثمن معلوم فجاء آخر ومطالب من الاخذ نصف الارض يزعمه سنة واحدة ويدفع المال فاذن له الاخذ في زرعها سنة واحدة ويدفع المال وزرعها ثم بعد ذلك ادعى المستعير انه اشترى من الاخذ نصف الارض واقام بيعة اثنين احدهما شيخ بالبلد والثاني اجير عند المدعى فهل لا تقبل شهادتهما (اجاب) لا تقبل شهادة مشايخ البلدان ولا شهادة الاجير الخاص المستأجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيره فدعى رجل بانه ابن عم لبيت فانكر ورثته دعواه فهل اذا قام بيعة فذكرت اسم الميت واسم ابيه فقط وسئلت عن الجدة الجامع فقالت لا زعمه لا يعتد بتلك الشهادة ولا يقضي له بها (اجاب) نعم لا يقضي بتلك الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد ذكور البعض معه في المعيشة والبعض منفرد فبعد موته ادعى من كان معه في المعيشة بان المواشي المتروكة له لكونه شيخا ببلد وذاشوكه وينهد على ذلك اناس من الفلاحين الذين تحت يده وفي حصته فانهكر باقي الورثة دعواه فهل لا تصح شهادة الفلاح شيخا ببلده ويكون جميع ما تركه الاب مشترا كابن اولاده يقسم بينهم بالفريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلده الذي له عليه ولاية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشهدت على نفسها عسدا ولا من المسلمين حال غيبة زوجها بانها وكلته في بيع عقارها الفلاني وقبض ثمنه ثم باع الزوج المذكور العقار المذكور وسلم المبيع وقبض الثمن بعد ثبوت وكالة عنها شرعا وقد مضى على ذلك مدة طويلة فبرزت الآن المرأة المذكورة تدعى على المشتري المرقوم انها كانت مكرهة من زوجها على توكلها اياه في بيع ما باعه من عقارها ولم تذكر ذلك تاريخا وتريد ان ترد المبيع والمشتري ينكر دعوى الاكراه

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

مطالب لا تقبل الشهادة في نسب بنوة العم مع عدم ذكر الجدة الجامع ذي القعدة

ويدعى عليها الطوع فهل لو أقام كل واحد منهما بيعة على ما يدعيه تكون بيعة الطوع
مقدمة على بيعة الإكراه والحال هذه أم لا فإذا قلتم نعم والحال أن المرأة المذكرة
وزوجها ساكنان في مصر كبير حيث هو مقر الحكومة لاسمحوا ما شهدت على
نفسها بأنها وكلت زوجها في بيع عقارها المذكور وقبض عنه وأمرت الشهود أن
يشهدوا عليها بذلك لم يكن زوجها حاضر الا يتحقق معنى الإكراه من الزوج المذكور ولا
تسمع دعواه بذلك (اجاب) بيعة الإكراه أولى من بيعة الطوع ان ارخا واتحد
تاريخهما فان اختلفا ولم يؤثر خافية الطوع أولى وفي الهندية من كتاب الإكراه وما
شرطه أي الإكراه فان يكون الإكراه من السلطان ما يجبي من السلطان فهو إكراه صحيح شرعا كذا في
النهاية وعليه الفتوى فان غاب المكره عن بصر المكره بزول الإكراه اه وعليه فلا
يتحقق الإكراه من الزوج على التوكيل مع غيبته والله تعالى أعلم (سئل) في وصي
اعلى قاصر له حصه في مكان متخرب باعها الوصي للمسوخ الشرعي بقيمة المثل وتداولتها
لباعة الى ثالث بائع مات عن ورثته ادعى عليهم القاصر بعد كماله بالحصه المذكرة
وأكر بيع الوصي بمقتضى الحجة التي بيدهم لكون البيعة التي فيها ماتت فهل اذا شهدت
لهم بيعة بالبيع الصادر من الوصي وبمضمون الحجة يحكم بالحصه الواضي اليدوعن المدعي
من دعواه ولو لم تكن هذه البيعة اسماء وفي حجة البيع (اجاب) تقبل الشهادة ببيع
الوصي عقار الصغير باحد المسوغات الشرعية وان لم تكن أسماء الشهود مذكرة في
صلح التبايع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اتهمهما الحماكم بقتل شخص بالنبوت
والقائه في البحر الاظم وضر بهما ضربا شديدا بالكراباج مرارا بعد وضعهما في الآلة
المسماة بالقماطة مرارا أيضا حتى أقر كل منهما في حالة الضرب ووضع في القماطة بأنه
قتله مع الآخر بالنبوت والقائه في البحر الاظم فهل لا يصح هذا الاقرار واذا ادعى الحماكم
بان اقرارهما كان وهما طائعان مختاران فيه واقام على ذلك بيعة واقام كل منهما بيعة على
الإكراه بما ذكر على الاقرار بقتله تقدم بيعة الإكراه على الاقرار المذكور على بيعة
الطوع والاختيار فيه (اجاب) قال في التنوير وشرحه بيعة الإكراه في اقراره أولى من
بيعة الطوع ان ارخا واتحد تاريخهما فان اختلفا ولم يؤثر خافية الطوع أولى ملتقط
وغيره واهتمده المصنف وابنه وعزمي زاده اه ومنه يعلم جواب ما وادعى ولي القتل ان
الاقرار كان طوعا وادعى المقر انه كان مكرها في اقراره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
استعارت من أبيها حليا تلبسه على سبيل الزينة بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك ماتت
المرأة عن أبيها وعن زوجها فادار الزوج ان يجعل الحلي ميراثا عن زوجته فهل اذا ثبت
بالبيعة الشرعية انها استعارته من أبيها على سبيل الزينة يحكم به لها ولا يكون ميراثا
عنها وهل تقبل شهادة الأخ لاخيه اذا كان كل منهما في معيشة على حدته أولا (اجاب)

٢٤
١٢٦٧
مطلب لا يصدق الا كراه
مع غيبة المكره

ذی الحجة

٢٦
١٢٦٧

محرم

٣
١٢٦٨

١٣
١٢٦٨

تقبل شهادة الاخ لاخيه حيث كان الشاهد عدلا وما تحقق انه عارية عند المتوفاة
بالوجه الشرعي لا يكون ميراثا عنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
رهن به جانيبا من الطين الى ان يقدر على دفع ما عليه من الدين فهل اذا كان رب الدين
احد مشايخ البلد وادعى انه أخذ ذلك الطين اسقاطا واقام على ذلك بيعة من تحت امارته
لا تقبل دعواه ولا بيئته حيث كان له سلاطة عليهم (اجاب) اذا كان للشهود له ولاية
على الشاهد لا تقبل شهادته له فلا تقبل شهادة الفلاح لشيخ قريته حيث كان له ولاية
عليه كما أوضحه العلامة الرمي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شيخ بلد ادعى على
شخص آخر بدعوى شرعية واقام بيعة خفراء ديوان وهم أيضا قلا حرة وله ادارة عليهم
فهل والحال هذه لا تقبل شهادة من ذكر (اجاب) اذا كان للشهود له ولاية على الشاهد
لا تقبل الشهادة كما لا تقبل شهادة الفسقة واعوان الظلمة والله تعالى أعلم (سئل) في
رجلين سرقا من آخر بعض دراهم فامسكهما ذوقا وشوكة وأخذهما منهما ووضع عليهما
السجن فبعد مدة حضر صاحب الدراهم وطلبهما من ذي الشوكة فاعترف له بها وادعى
انه سلمها لرجل شيخ بلد مع الرجلين المتهمين بالسرقه فانكر شيخ البلد ذلك وادعى انه
ما أخذ الدراهم ولا استأهما من السارقين الا صاحب الشوكة مع رجل قباني من أتباعه
استلماها سوية فاحضر صاحب الشوكة القباني فشهد بان صاحب الشوكة هو الذي
دفع الدراهم لشيخ البلد واحضر صاحب الشوكة أيضا رجلا قلا واسم الرجلين
المتهمين بالسرقه فشهد بان القباني هو الذي سلم الدراهم لشيخ البلد فهل والحال هذه
لا يصح هذه الشهادة ولا يعمل بها ويحجر صاحب الشوكة على دفع بدل الدراهم لربها
حيث اعترف له بها (اجاب) لرب الدراهم مطالبة ذي الشوكة المقر باستلامها وقد
صرحوا بعدم قبول شهادة أعوان الظلمة فلا تقبل شهادة الفاسق واعوان الظلمة ولا
شهادة الرجل لمن له عليه ولاية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ
معلوم من الدراهم نظير اسقاطه له حقه من قطعة أرض زراعة كانت رهنا تحت يده
فانكر المدعى عليه فهل اذا أقام المدعى بيعة بينهما وبين المشهود عليه عداوة بسبب دماء
ومضاربة كانت بينهما ومن فلاحيه الذين له عليهم ادارة ومن خدمه أيضا يشهدون
له بما ادعى لا تقبل الشهادة والحال هذه (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه
اذا كانت العداوة دينوية ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره على فرض كون الدعوى
مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في المحلة الكبرى ادعت
امه ان لها النصف في المنزل المذكور واشترته من زوجها والدائنها المذكور حال حياته
وترافعت معه امام الشريعة لدى قاضي الناحية المذكرة ثم اصطلمت مع ابنها بترك
دعواها وبعد موت ولدها عنها وعن زوجته وبنته وعليه دين ادعت الام بما ادعت به
اولا وتذكر في دعواها انها اشترت النصف من زوجها سنة ستين ومائتين وألف وأحضرت

١٩
١٢٦٨

٣٠
١١٦٨

صفر

٥
١٢٦٨

١٢
١٢٦٨

تقبل

شاهدين شهد أحدهما أنها اشتريته سنة اخدي وستين أو سنة اثنتين وستين والثاني شهد بان الشراء ما بين سنتين وستين أو ثلاث وستين ومع ذلك سئل أحد الشاهدين عن والد زوجها الذي تدعى الشراء منه فذكر أن اسمه حسين الدباغ والحال أن اسمه محمد الحزني فدل على أن هذه الشهادة مخالفة فلا يصح للقاضي أن يحكم بها وإذا شهد شاهدان بغيبة الخصم لا يكون للقاضي الحكم بهذه الشهادة لغيبة الخصم (أجاب) لا بد من مطابقة الشهادة للدعوى وعدم اختلاف الشاهدين في الشهادة وحضورا لمشهود عليه أو من يقوم مقامه وقت أداء الشهادة بين يدي القاضي إلا أنهم صرحوا بان اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان أو إنشاء وإقرار في القول الخاضع كالبيع والرهن لا يمنع قبول الشهادة كما في تنقيح الحامدية من الشهادات وأما الاختلاف بين الدعوى والشهادة في تاريخ البيع فذكر في الفتاوى المذكورة أيضا عن البحر عن فتح القدير ولو ادعى الشراء وأرضه فشهدوا به بالتاريخ قبل لانه أقل أي لأن الملك المؤرخ أقوى وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فأرخوا شهرًا تقبل وعلى القلب لا تقبل أه وفي البرازية ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وقبله لا أه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شح بلداً ادعى على شخص بدعوى شرعية وأقام بيعة على اثبات دعواه مشايخ بلداً أخرى فهل لا تقبل شهادة مشايخ البلد للشيخ المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا تقبل شهادة مشايخ القرى كما هو منصوص في كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ادعت عليه بانه أتى بالبقرة المذكورة وأقر لها بالبقرة المذكورة فاحضرت بيعة بعد انكاره بانه أقر لها بالبقرة المذكورة فاحضرت بيعة أيضاً وقالت المرأة المذكورة ان الحماموسة كانت تحت يدي وماتت فلذلك لم أذكرها في الدعوى فهل تقبل الشهادة المذكورة على البقرة ويحكم بها (أجاب) الشهادة بما كثر من المدعى باطلة بخلاف الأقل للاتفاق فيه كذا في الدر المختار قال في حواشيه والتسكيلة لأن المدعى مكذب لهم الا اذا وفق ثم قال في التسكيلة ولو ادعى داراً واستثنى طريق الدخول وحقها وورثتها فشهدوا أنها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتاً ولم يستثنوه الا اذا وفق فقال كنت بعت هذا البيت منها فتقبل كذا في فتح القدير أه وفي الدراية وافق قبل على ألف في شهادة أحدهما بالف والآخر بالف ومائة ان ادعى المدعى الاكثر الاقل الا ان يوفق باستيفاء أو ابراء ابن كمال أه والمادة هنا ذكر ما يكون توفيقا بين الشهادة والدعوى فتقبل حيث شذحت لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يريدون ان يشهدوا على رجل وزوجه بانه طلقها ثلاثاً من مدة ثمانية أشهر تقدمت والحال انهم حاضرون موجودون معهم في حارة واحدة وبيت واحد ومشاهدون ما اشترتهم ما اشتره الأزواج المدة المذكورة وأنروا الشهادة والرفع الى القاضي من غير عذر فهل لا تقبل هذه الشهادة والحال هذه

(أجاب)

١٦ ١٢٦٨
مطلب في حكم الاختلاف بين الدعوى والشهادة في تاريخ البيع
مطلب اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان أو إنشاء وإقرار في نحو البيع لا يضر

ربيع الاول ١ ١٢٦٨

٤ ١١٦٨
مطلب الشهادة بما كثر من المدعى باطلة بخلاف الأقل للاتفاق فيه الا اذا وفق
مطلب شهد أحدهما بالف والآخر بالف ومائة تقبل ان ادعى الاكثر الاقل الا ان يوفق

٤ ١٢٦٨
مطلب في الاعتذار التي تقبل بها الشهادة حسبة مع التأخير

(أجاب) شاهد الحسبة اذا أخر شهادته لغير عذر وردت وفي شرح هبة الله البعلبي على الاشياء في تأخير شاهد الحسبة شهادته لعذر ومن العذر علمه بعدم قبول القاضي شهادته أو كان في مكان بحيث لو حضر بحسب الحسبة وشهد لا يمكن الرجوع لاهله أو كونه وحده في الشهادة وعلم انه لا ينفق الى قوله وحده ثم قال وفي البيري نفعلا عن خزانه المقنين بشرط انفسه بالتأخير بعد العلم بالحسبة من غير عذر ظاهر تعينه لاداء الشهادة أه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يتجرون في شراء الخشب ويبيعونه بعد أن ذهبوا الى بلدهم وأرادوا المحاسبة ادعى بعضهم على رجل منهم بان عنده كذا وكذا من أصل ثمن الخشب فانكر دعواه وادعى المدعى عليه بدراهم له عندهم كذا كذا فانكروا فهل اذا أقام المدعى على المدعى عليه شاهدين فقال أحدهما انا سمع من الناس بان عنده كذا وكذا وقال الثاني له حق في المدعى به لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح ولا يحكم بها (أجاب) نعم لا عبرة بهذه الشهادة ولا يحكم بها على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار قطعة أرض من آخر زرعها فوضع يده عليه المستعير وزرعها سنة فبعد ذلك طلب المغير أرضه فادعى بان المغير اسقط حقه منها وأقام على اثبات دعواه مشايخ البلديين فهل لا تقبل شهادة مشايخ البلد للرجل المذكور والحال هذه (أجاب) شهادة مشايخ القرى والبلدان لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً رجعيًا ثم طلقها أخرى وخرجت من عنده وجددها عليها عقد النكاح وصار يعاشرها مدة بالوطء وغيره والآن ادعى عليه أهل حارته المشاهدين لمعاشرته اياها بعد تجديد العقد عليهم ان يشهدوا عليه بانه طلقها ثلاثاً قبل العقد والمعاشره فهل لا تقبل هذه الشهادة والحال هذه (أجاب) الطلاق مما تقبل فيه الشهادة حسبة وقد صرح حوايان شاهد الحسبة اذا أخر شهادته لغير عذر لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية وأقام المدعى بيعة على اثبات دعواه مشايخ بلدهم لا تقبل شهادة مشايخ البلد للرجل المذكور والحال هذه (أجاب) شهادة مشايخ القرى والبلدان غير مقبولة شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلاً بالميراث الشرعي عن أبيهم من مدة أربعين سنة وزيادة وهم يتصرفون فيه من غير منازع لهم فيه المدة المذكورة والآن يدعى رجل أجني من أهل البلد مشاهد لتصرفهم المدة المذكورة بان له في النخل المذكور ربع والحال انه ساكت هذه المدة ولم يدع ولم ينازع فانكر ادعواه انكاراً كلياً فهل لا يجب لذلك ومنع من معارضة الورثة في ملكهم بدور وجه شرعي واذا أقام ذلك المدعى بيعة وقالت انا سمع ان له فيه الربع لا تقبل تلك الشهادة ويكون الحق فيه للا كنه (أجاب) لا تقبل الشهادة بالتسامع فيما ذكره على فرض سماع الدعوى والقضاء ممنوعون عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى والله تعالى أعلم

جادی الاولی ٤ ١٢٦٨
جادی الثانية ٣ ١٢٦٨

٦ ١٢٦٨

جمادى الثانية سنة

(سئل) في رجل اتهمه آخر بسرقة وقتل واحضره عند ذى شوكة وضربه ضربا مبرحا مرارا لا جل ان يقر بذلك فن شدة الضرب اقر بالسرقة والقتل فهل اذا لم يتقدم له سابق بالسرقة أصلا ولم يعلم ذلك الا باقراره من شدة الضرب والمحبس لا يكون مؤاخذا بذلك ولا يكون اقراره بذلك من شدة الضرب موجبا للضمان شي من ذلك واذا احضر خصمه بينة من خدمه وناس يدينهم وبين المشهود عليه عداوة دنيوية لا تقبل شهادتهم عليه (اجاب) اذا كان الا كراه الشرعى على الاقرار بالقتل ثابتا بالوجه الشرعى لا يكون الاقرار والحال هذه معتبرا او اما الاقرار بالسرقة مكرها ففي شرح الدرر المختار انه باطل ومن المتأخرين من افتى بحكمته كفى الظهيرة وهو محمول على صحته في حق الضمان وقد صرح علماءنا بعدم قبول شهادة الاجير الخاص لمستأجره مساهمة او مشاهرة وصرحوا ايضا بعدم قبول شهادة العدو بسبب الدين على عدوه كشهادة المقتول ووليّه على القاتل والمجر وح على الجارح والمقتدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفقهة افاده في البحر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أثر عن أبيه نحو عشرة قراريط ونصف مغروس في جانب منها بعض اشجار فاسقط حقه منها لا تحرق مقابل مبلغ من الدراهم وباع له الاشجار بثمن معلوم قبضه من المسقط له بموجب وثيقة بيد المسقط له فبعد مضي نحو ست سنين مات المسقط عن ابن فارد منازعة المسقط له منكرا للاستقاط والبيع بسبب موت الشهود التي في الوثيقة سوى رجل منهم والمكاتب للوثيقة فانهم ما احياء فهل تقبل شهادة كاتب الوثيقة مع الرجل المذكور بالاستقاط والبيع ويمنع ذلك الابن من معارضة المسقط له حيث لم يكن الكاتب قاضيا ولا نائب قاض ولا صنعته كتابة الصكوك (اجاب) اذا ثبت الاستقاط في الارض المذكورة والبيع في الاشجار لا يكون لابن المسقط البائع معارضة المسقط له المشتري للاشجار وتقبل شهادة الكاتب المذكور حيث كان عدلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها عما كان لها عنده من بقية مقدم الصداق ومن مؤخره المعلومين لها في حال صحتها وسلامتها بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة ماتت عن زوجها المذكور وعن اولاد منه واولاد من غيره فارد وصي الاولاد الذين من غير مطالبة الزوج بما ابرأت منه في حال حياتها فهل لا يجب لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكر بالبينّة الشرعية واذا كان أحد البينة أحال الزوج وكان في معيشة وحده تقبل شهادته بالبرائة لا خيه (اجاب) لا مطالبة على الزوج بما ثبت ابرأ زوجته له عنه ابراء صحيحا حال صحتها وشهادة الاخ لا خيه مقبولة حيث كان عدلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعترف بحرية عبده ثم بعد مدة أنكر الاعتراف بالحرية فترافعا عند الحاكم فطلب الحاكم بينة تثبت الاعتراف فاحضر العبد شاهدين وشهد كل منهما ان سيده حلف انه حري غير أن أحدهما أقدم في الزمن والثاني آخر

رجب سنة

٧

١٢٦٨

فانكر السيد ذلك واقام بينة تنفي شهادة بينة العبد في الزمن والحال هذه تقدم بينة العبد وينجز عقده ولا يضر الاختلاف في الزمن (اجاب) اذا شهدت البينة العادلة بان المولى اقر بحرية عبده اثر دعوى شرعية قضى عليه بالعق بعد تزكية الشاهدين واختلاف الشاهدين في تاريخ الاقرار بذلك لا يقدر في قبول شهادتهما ولا عبرة بالشهادة على النفي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم على يد بينة من المسلمين تشهد له بالبيع وقبض الثمن وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام البائع المذكور على المشتري وانكر قبض الثمن والدار المذكورة ويريد اقامة بينة تشهد له بعدم قبض الثمن فهل تقدم بينة المشتري وتسمع ولا عبرة بدعوى البائع (اجاب) نعم تقدم بينة المشتري على دفع الثمن للبائع ولا عبرة لانكاره القبض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حاكم على قرية ادعى عليه رجل اعصى انه ضرب قريبا له بنوت خشب وسجنه ومات في ليلته ولم يعين الزمان والمكان واقام بينة شهدت بان المدعى عليه ضربه بالنوت وسجنه ولم يعين الزمان والمكان وخالف المدعى في وجهه من الوجوه بان قال المدعى مات في ليلته والشاهد ان قال مات بعد ايام وقال انه لم يعلم هل مات بسبب الضرب المذكور ام بغيره فهل تقبل شهادتهما ام لا واذا كان المدعى عليه بينه وبين الشهود عداوة ظاهرة لكونه حاكما عليهم وضربهم حتى جرحهم سابقا في حادثة تتعلق بالحكومة بغير مقتضى شرعى تقبل شهادتهما ما بذلك ام لا (اجاب) الشهادة على هذا الوجه لا تقبل وصرحوا بانه اذا كان بين الشاهد والمشهد عليه عداوة دنيوية ردت شهادته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية زرعهما يذره لنفسه وحصده بعد الحصاد ادعى عليه أخوه بان البذر والزرع له واقام بينة على اثبات دعواه رجلا من له عليهم ادارة من فلاحيه ورجلا آخر بينه وبين الشهود عليه عداوة بسبب قذف ومخاصمة فهل والحال هذه لا تقبل شهادتهما للرجل المذكور (اجاب) لا تقبل شهادة العدو وعلى عدوه اذا كانت العداوة دنيوية ولا شهادة الفلاح لشيعته الذي هو تحت ولايته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية فانكر المدعى عليه وطلب من المدعى اثبات دعواه فهل اذا أقام بينة شرعية وشهدت له طبق دعواه وكان من جملة البينة التي شهدت له زوج بنت شريك المدعى تقبل شهادته له والحال هذه (اجاب) نعم تقبل شهادة الرجل المذكور حيث كان عدلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعى عليهم بقتل رجل واقام المدعى بينة على دعواه وشهدت عند القاضي ثم ذكر المدعى عليهم ان المدعى قتله سئل هل ضربك هؤلاء الجماعة فقال لم يضربني احد منهم وما لي أثر ضرب وان ما لي مرض من الله تعالى وقامت بينة على ذلك وقبل القاضي شهادتها وكتب بذلك حجة شرعية مشمولة بختم القاضي وامضائه من مدة ست عشرة سنة وزيادة فهل اذا أراد المدعى الآن نقض الحكم والدعوى على هؤلاء الجماعة ثانيا

شعبان

٢٤

ذى القعدة

١٠

١٠

مطلب الطعن في الشهود بعد التزكية والحكم بانهم مستاجرون على الشهادة غير مقبول شرعا

وجب

٤

ستعمل الابان البينة التي شهدت باقرار الميت حال حياته بانه لم يضر به احدهم منهم وان الذي
به عرض من الله مكتراة على الشهادة لا يجب لذلك ولا يسمع منه ذلك وعرضي حكم القاضي
على الصحة (اجاب) الطعن في الشاهدين بما ذكر بعد تزكيتهما والحكم بشهادتهما
غير مقبول شرعا فلا تسمع دعوى المدعي بذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في بيت مشترك بين رجلين احدهما ساكن فيه باذن شريكه ثم مات الشريك الساكن
فيه عن وارث فطلب الشريك الآخر الاستيلاء على نصيبه فادعى الوارث ان مورثه
اشتراه منه قبل موته واقام بينة على يد نائب القاضي احدهما شهد بان الشريك
قال لشريكه بعث لي نصف البيت فقال له بعته لك ولم يعين له ثمننا والاخر شهد بانه ساله
على ان يسكن فيه فقال له بعته لشريك فلان ولم يعين الثمن واقترح كل منهما على يد نائب
القاضي انهما لا يعلمان قدر الثمن ولا قبضه فما الحكم في هذه الشهادة (اجاب) صرح
علما وبانه لا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بمن مجهول
لا يصح وعليه فلا تثبت الشراء بالك هادة المذ كورة نعم لو شهد بالبيع او بالاقرار به وقبض
الثمن تقبل بلا احتياج الى بيان الثمن في التحيرية من الدعوى ضمن جواب وقال في
البرازية وفي الاقضية شهدا على البيع ببيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل
وكذا لو بين احدهما وسكت الآخر اه فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذ كورة
لاتفاقهما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه اه وفي رد المحتار من باب
الاختلاف في الشهادة عن الميسر فان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمننا
ولم يشهدا قبض الثمن فالتهادة باطلا لان حاجة القاضي الى القضاة بالعقد ولا يتمكن
من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان قالوا اقر عندنا انه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا
الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاة بالملك للمدعي دون القضاة بالعقد فقد انتهى حكم
العقد باستيفاء الثمن اه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل بانه سرق
منهم كذا وكذا اعيان او ان الذي اخبرهم بذلك زوجته لم يكونه تزوج عليها واستولوا على
دراهم كانت له واخذوها قهرا عنه في نظير ما ادعوا عليه به بدون وجه شرعي فهل اذالم
تثبت عليه السرقة بالبينة الشرعية يؤمرون برد ما اخذوه منه قهرا ولا عبرة باخبار زوجته
بذلك بدون اثبات بينة شرعية او اقرار معتبر شرعا او نكول في حق الضمان (اجاب)
لا تثبت السرقة بمجرد اخبار امرأه وليس للجماعة المذ كورين الاستيلاء على شيء من
مال المدعي عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من مدة اربع
سنتين عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا والآن يدعي حاكم بلده بدين له عليه مئة مالا
بان يده سند بخطه وختمه فانكر الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بما تعلق به
واذا اقام بينة من الفلاحين الذين تحت ادارته واهل موطنه لا تقبل شهادتهم له (اجاب)
لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به البراءة السلطانية ودفعه يباع

١٥ ١٢٦٨

٥ ١٢٦٩

مطلب لا بد من بيان
الثمن في الشهادة على
الشراء
مطلب شهدا بالبيع
وقبض الثمن ولم يسميا
الثمن تقبل

٢٠ ١٢٦٩

٨ ١٢٦٩

مطلب لا يعمل بالخط

الافى مسئلة كتاب الامان ويلحق به البراءة السلطانية الخ

وصراف

وصراف وسمار فلا يقضى بالخط وان حتم فيعاد ما استثنى واذا كان للشهود له ولاية
على الشاهد لا تقبل شهادته له لمجهله هو يله خوفا منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
أوصت له ذات رحمة بالثلث الجائز ووقفت عليه بيتا من بيوتها ثم على ذريته طبقة بعد
طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل ثم بعد انقراضهم يكون وقف على مسجد سيدي
عبد الوهاب الشعراني وأعتقت جارية ووقفت بيتا آخر عليها ثم على ذريتها ثم على امرأة
اخرى ثم على ذريتها ثم يؤل الى مسجد سيدي عبد الوهاب المذ كور فادعى الرجل
المذ كور والجارية المذ كورة ان ذلك وقع في حال صحتهما وسلامتهما وادعى الوارث وهو
ذو رحم اقرب من المذ كور ان ذلك وقع في مرض موتها المانع لها من التصرف في
الزيادة على الثلث واقام كل بينة على ما يدعيه فهل تقدم بينة الصحة او بينة المرض
(اجاب) تقدم بينة الصحة لخالفها الظاهر وهو ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته
والبينة بينة من يثبت خلاف الظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في شهادة شيخ سوق
المحسانية والاجر الخاص هل لا تقبل شهادتهما حيث كان شيخ السوق المذ كور من
المعرفين في البلاد والاجر بينه وبين المدعي عليه خصومة دينوية (اجاب) لا تقبل شهادة
مشايخ الحرف والمعرفين ولا شهادة لاجر الخاص لمستاجرهم والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى من رجلين نخلا وكتب حجة بالشراء بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليه مدة
اثنين وثلاثين سنة وهو يتقنع به ويدفع خراجة لجهة الديوان المذ كورة ثم مات
البائعان وانكروا روثهما البيع فهل اذا ماتت شهود حجة البيع واقام واضح اليد بينة
تشهد على اقرار البائعين قبل موتها بالبيع لواضع اليد بالثمن المذ كور في الحجة يكون
الحق في النخل لواضع اليد ولا عبرة بانكار الورثة البيع (اجاب) تقبل شهادة الشاهد
وان لم يكن اسمه مكتوبا بصك التبايع بلافق بين ان يشهد بعقد البيع او الاقرار به
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخرين بدعوى شرعية على يد قاضي بلدهم
ويريد اثبات دعواه عليهم بجماعة بعضهم احرار خاصون عنده والبعض الاخر بينه وبين
المشهود عليه عداوة دينوية فهل اذا تحققت العداوة الدينوية بينهم وبين المشهود عليه
بالنسبة للبعض وكونهم احرار خاصين عنده بالنسبة للبعض الاخر شهادة البينة الشرعية
لا تقبل شهادتهم والحال هذه (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستاجرهم ولا شهادة
العدو على عدوه اذا كانت العداوة دينوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نصراني
ادعى على رجل مسلم ان عنده دراهم فجحد المدعي عليه ذلك فاقام المدعي رجلين مسلمين
حرقه رجل منهما يبيع الخمر وحرقه الثاني خادم لقنصل فهل لا تقبل شهادتهما (اجاب)
لا يحكم بالمسال المدعي به بشهادة الرجلين المذ كورين وفي خدعة المسلم الذي تفصيل
واختلاف في الهندية من الباب السادس عشر من الاجارة واذا استاجر ذمي مسلما ليحمل
له خرا ولم يقبل لشرب او قال لي شرب جازت الاجارة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى

مطلب تقدم بينة الصحة
على بينة المرض

٨ ١٢٦٩

مطلب لا تقبل شهادة
مشايخ الحرف والمعرفين
والاجر الخاص

١٦ ١٢٦٩

١٨ ١١٦٩

٢٢ ١٢٦٩

ربيع الثاني

٢٤ ١٢٦٩

مطلب في اجارة المسلم
نفسه من الذمي وفي
اجارة الاما كن منهم

خلافا لما شتم قال ولو استاجر المشركون مسلما ليحمل ميتا منهم الى موضع يدفن فيه ان استاجروه لينقله الى مقبرة البلدة جازعنا لكل وان استاجروه لينقل من بلد الى بلد قال محمد رحمه الله تعالى انه ان لم يعلم الحال انه حقة فله الاجران علم فلا اجر له وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان اذا استاجر الذي من المسلم يتاليب في الخمر جاز عند ابي حنيفة وجهه الله تعالى خلافا لما كذا في المضمرات ثم قال واذا استاجر الذي من المسلم دارا يسكنها فلا باس بذلك وان شرب فيها الخمر او عبيد فيها الصليب او ادخل فيها الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك باس لان المسلم لم يؤجرها لذلك انما اجرها للسكنى كذا في المحيط ثم قال واذا استاجر الذي مسلما ليحمل له ميتة او دما يجوز عندهم جميعا ثم قال ولو استاجر مسلما ليرعى له الخنازير يجب ان يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استاجره ليبيع له ميتة لم يجزه كذا في النخبة مسلم اجر نفسه من مجوسى ليو قذله النار لا باس به كذا في الخلاصة ثم قال وسئل ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى عن اجر نفسه من النصراني يضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم خمسة دراهم في ذلك العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره ان يؤجر نفسه منهم لصر العنب ليتخذوا منه خرا كذا في الحاوى للفتاوى اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى املاك اخرى ساقيتين واستولىا عليه مدة ثم مات احدهما واستولى اولاده بعده مع بقاء الآخر ثم بعد ثلاثين سنة من هذا الشراء جاء وارث البائع يدعى استحقاق والده وينسك ببيعهم مع المستولين بينة تشهد لهما بالشراء غير انها لم تدين وقته لطول المدة فهل يقضى بتلك البينة لهما (اجاب) اذا ثبت بيع المورث لما ذكره حال حياته لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري ولا يكلف شاهدان التاخير حيث شهد ان البيع كان حال حياة البائع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية واقام على اثبات دعواه بينة بمن له عليه ادارة وولاية من فلاحه واتباعه فهل لا تقبل شهادتهم للرجل شيخ البلد المذكور (اجاب) نعم لا تقبل شهادة البينة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ قرية بينه وبين اهل بلده عداوة دنيوية بسبب اخذهم واخذ اولادهم في الاشغال وبسبب قذف ومشاركة حاصله بينهم ادعى عليه رجل بدعوى شرعية لدى قاضي بلده وادان يقيم عليه بينة من اهل البلد الذين بينهم وبين المشهود عليه العداوة الدنيوية وبعضهم اجبر وخادم عند المدعى خاصان به فهل لا تقبل شهادته من ذكر عليه حيث تحققت العداوة المذكورة (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمؤجره ولا شهادة العدو على عدوه اذا تحققت العداوة الدنيوية المانعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك مكانا فوضع يده عليه بعض الورثة دون البعض الاخر ومات البعض الاخر قبل اخذ ما يخصه من المكان المذكور عن مورثه وطلب وارث من مات

ثانيا

جادی الاولی ٣٠ ١٢٦٩

١٢ ١٢٦٩

١٤ ١٢٦٩

جادی الاولی سنة مطلب الشهادة بالملك المطلق تقبل كالدعوى

ثانيا اخذ حصته من المكان عن مورثه فانكر واضع اليد ملك الميت الاول لذلك المكان فاقام وارث من مات ثانيا بينة تشهد بملك الميت الاول لذلك المكان وانه مات وهو باق على ملكه فهل يقضى له باخذ نصيبه عن مورثه من المكان المذكور حيث شهدت البينة له عاثة المورث الاول له ملكا مطلقا لذلك المكان ولا يشترط في شهادة البينة معرفة سبب ملك الميت الاول لذلك المكان هل كان بشراء او ارث (اجاب) يقضى للوارث المذكور بما يخصه في تركه مورثه بعد ثبوت الملك له فيه بالوجه الشرعي والشهادة بالملك المطلق تقبل كالدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تعصبوا وتحزبوا على رجل وادعوا عليه بدعوى شرعية وارادوا اثباتها عليه بشهادة جماعة بينهم وبين المشهود عليه عداوة دنيوية فهل لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا تحققت العداوة (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية مما تمنع القبول والاقبلت والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا عن ابيهم بالميراث الشرعي من مدة خمسين سنة وهم يتصرفون فيها بالهدم والبناء من غير منازع لهم ولا ابيهم فيها واقسموها بينهم بالقرينة الشرعية واخذ كل نصيبه منها والا ندي امرأة اجنبية مشاهدة لتصرفهم فيها بان الدار اصلها لابيها فانكر الورثة دعواها فهل اذا شهدت على دعواها رجلين احدهما شيخ ببلد والثاني اعشى لا يصحرا تقبل شهادتهما ويكون الحق في الدار للورثة المذكورين مالم تثبت دعواها بالبينة العادلة (اجاب) لا تقبل شهادة الاعشى ولا مشايخ القرى والبلدان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بصدق معلوم دفع لها ما تعرفه بعينه وقت العقد وبعد الدخول بها ومعاشرتها مدة تشاجر معها فادعت بانها طلقها فانكر دعواها الطلاق فهل اذا اقامت رجلين على دعواها احدهما بينة وبين المشهود عليه عداوة دنيوية بسبب انه كان تشاجر معه قبل ذلك وضربه ضربا شديدا حتى جرحه لا تقبل شهادته عليه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية ثم انما تثبت العداوة بنحو قذف وجرح وقتل وولي لا بمخاصمة فاذا ثبت تطابق المذكور وزوجته بالبينة العادلة قضى به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة بان مورثه يملك المكان الفلاني وانهم واضعون ايديهم عليه بغير وجه شرعي فانه كروا دعواهم ووراثته شهدت له بينة شرعية بالورثة وصدق الورثة المدعى عليهم له بالورثة فقط فهل اذا اقام بينة شرعية شهدت له بان المكان المذكور ملك مورثه ملكا مطلقا يقضى له به بمقتضى شهادة البينة ولا يطلب منهم بيان سبب الملك حيث ادعى ملكا مطلقا (اجاب) الشهادة بالملك المطلق تقبل حيث لا مانع فاذا طابقت الشهادة للدعوى قبلت والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ ببلد ادعى على امرأة بدعوى شرعية واراد ان يقيم بينة على اثبات دعواه عن له ولاية عليه وتحت ادارته فهل لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين لشيخ ببلدهم المذكور (اجاب) صرح الرمي

جادی الثانية

١٤ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

٥ ١٢٦٩

٢٣ ١٢٦٩

٢٣ ١٢٦٩

شعبان

٢٠ ١٢٦٩

وغيره بان شهادة الفلاح الشيخ بلده الذي له عليه ولاية لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك أربعة عشر قيراطا ونصفا في بيت باعته زوجها اثني عشر قيراطا منها بئس معلوم في حال صحتها وسلامتها بحضرة جمع من المسلمين وأقامت رجلا وكيلها عنها في الاقرار بالبيع لزوجها وبعد العقد ساحت زوجها من الثمن وأبرأته منه بحضرة مأذون القاضي وخرج بذلك حجة شرعية فهل اذا حصل لها مرض وماتت به بعد مدة أشهر عن ورثة واراد ورثتها جعل ما باعته تركه عن الايجابون لذلك اذا ثبت بالبينة الشرعية أنها باعته في زمن الصحة وال سلامة (أجاب) نعم لا تجاب الورثة لمجمل ما بيع على الوجه المذكور تركه عن البائنة وتقدم بينة الصحة على بينة المرض عند الاختلاف في كون ما ذكر في مرض الموت والله تعالى أعلم (سئل) في قضية شرعية بين رجلين طلب من المدعي بينة لدى القاضي فاحضر ونيقة مضمومة بها شهادة رجلين ليست مكتوبة على يد قاض يطلب المشهود عليه احضار البينة باذنها تؤدي الشهادة باللسان فلم يمكنه القاضي من احضار البينة وحكم للمدعي بمجرد حضور الونيقة لديه فهل لا يصح ذلك الحكم واذا حضر الشاهدان المذكوران واعترف بما يقتضي فسقهما لدى القاضي يطلب من المدعي بينة عادلة غيرهما اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) لا يقتضي بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا وليس للقاضي قبول شهادة الفاسق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن امرأة ادعى على زوجها بانه أخذ منها برضاها خلق الماس وزوج أساور وعقد لؤلؤا تصرف في ذلك بالبيع ويصرف ثمنه في شؤون نفسه ويعوضها غيره مثل ذلك الثمن وانه تصرف في ذلك وقبض ثمنه من ذلك ما هو عن الاساور ٦٢٥ قرشا وما هو عن العقد اللؤلؤ ٦٥٩ قرشا وما هو عن الخلق ٧٥٠ قرشا جملة ذلك ٢٠٣٤ قرشا واستهلكه في شؤون وانه قرر لها على نفسه نفقة كل يوم من ابتداء جمادى الآخرة سنة ١٢٦٨ قرشين ويطالبه بمثل ثمن المصاغ المذكور ويعا تجمد عليه من النفقة المذكورة وان الزوج المذكور اقرب بذلك بحضرة بينة شرعية وسئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك وكلف المدعي بينة فاحضر شاهدين شهدا في وجه المدعي عليه بانه في جمادى الاولى سنة ١٢٦٩ أقر المدعي عليه بانه أخذ من زوجته موكلة المدعي وعين اسمها واسم والدها وجدها الاصناف المشروحة أعلاه برضاها وتصرف في ذلك بالبيع بالاثمان المذكورة باذنها وقبض ثمنه لم عوضها بديل ما استهلكه في شؤونها وأحضر شاهدين آخرين شهدا بانه في جمادى الاولى سنة تار يخه أقر المدعي عليه بانه قرر لزوجته المذكورة موكلة المدعي في ظفر نفقتها كل يوم من ابتداء جمادى الثانية سنة ١٢٦٨ قرشين وانه يرسل اليها ذلك أو لا يسل ثم طعن المدعي عليه في شهادة الشهود المذكورين بأنهم من جملة العساكر الجهادية الذين في ادارته فهل ما أداها المدعي عليه المذكور لا يكون طعنا في شهادة الشهود المذكورين وتقبل شهادتهم والحال هذه ويقضى

٩ ١٢٦٩

١٠ ١٢٦٩

بها حيث كانت الشهادة للزوجة الموكلة لا للوكيل (أجاب) اذا كان الشاهد عدلا ولم يكن للمشهود له ولاية على الشاهد تقبل الشهادة ويقضى بها بعد تزكيتها وقد صرح العلامة الرمي بان شهادة الرعية محكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز لجعلهم وميلهم خوفا منه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حادثة قتل شهد فيها شيخ القرى هل تقبل شهادتهم أولا (أجاب) صرح علماؤنا بعدم قبول شهادة مشايخ القرى والبلدان فليس للقاضي قبول شهادتهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آل له حصة في عقار وغيره عن مورثه طلب أخذها من باقي الورثة فأنكر واحصته من ذلك فهل اذا حضر رجلين يشهدان له بذلك ناقلين للشهادة عن رجلين تقبل هذه الشهادة حيث توفرت شروطها (أجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة وان كثرت في كل حق على الصحيح الا في حدود شرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة مخدرة لا تتحاط الرجال عند الشهادة عند القاضي بشرط شهادة عدد من كل أصل كما في التنوير من الشهادة على الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وجد عند زوجته في بيته رجلا اجنبيا فتشاجرت معه هي وأهلها من أجل ذلك منكر بن عليه فقال على الطلاق الثلاث اني وجدت الرجل المذكور عندها وأنكرت هي وأهلها دعواه ورفعوا عند قاضي بلدهم وأحضر وأعليه بينة شهدت على الزوج وهو غائب بانه أقر انه وجد الرجل المذكور خارج البيت لا عندها وسمعها منهم في غيبة الزوج فهل يكون القول قول الزوج في ذلك ولا تقبل شهادة البينة عليه في غيبته ولا يحكم عليه بوقوع الطلاق في هذه الحال واذا قلتم بذلك ورفع ثانيا على يد القاضي المذكور واحضر وابينة تشهد عليه بذلك وكان بينهما وبين المشهود عليه عداوة دنيوية بخو قذف لا تقبل اذا ثبتت العداوة المذكورة بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان بين الشاهد والمشهود عليه عداوة دنيوية بخو قذف لا تقبل شهادته وصرح علماؤنا بانه لا يقضى على غائب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتهم بقتل رجل فاقام عليه المدعي بينة من خدمه واتباعه وعن تحت ادارته فهل لا تقبل شهادتهم على الرجل المدعي عليه والحال هذه (أجاب) صرح علماؤنا بعدم قبول شهادة الاجير الخاص المستاجر مسانعة أو مشاهرة فاذا تحقق بالوجه الشرعي كون الشاهد اجير اخاص للمشهود له لا تقبل شهادته كما لا تقبل الشهادة لمن له ولاية على الشاهد الا قبلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية ومعه بينة شرعية على اثبات دعواه فهل اذا كان أحد الشهود أخا شقيقا للمشهود عليه وشهد تقبل شهادته على أخيه المذكور (أجاب) نعم تقبل شهادة الاخ على أخيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شاهدين يدعوى شرعية وهما غائبان فوق مسافة القصر وتذكر حضورهما لاداء الشهادة لدى القاضي فهل اذا تعذر حضورهما وتحملها غيرهما عن كل رجل رجلان

ذى الحجة

٤

٢٩

محرم

١٩

صفر سنة
١٣ ١٢٧٠

ربيع الاول

٤ ١٢٧٠

١٠ ١٢٧٠

ربيع الثاني

٢٩ ١٢٦٩

شاهدان لاداء القاضى في محل الحكم وتوفرت شروط الاشهاد تقبل ويقضى بها شرعا (اجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة وان تعددت استحسناتي كل حق على الصحيح الا في حدود شرط تعدد حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة غادرة لا تخالط الرجال وشهادة عدد عن كل أصل كما هو منصوص عليه فاذا توفرت شروط الشهادة على الشهادة قبلت والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة ذكور واناث وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته ما ترك خاموسة فادعت احدي البنات من الورثة ان الخاموسة ملك لها وتريد ان تثبت دعواها برجلين احدهما شيخ بلد والثاني بينه وبين المشهود عليهم عداوة دنيوية بسبب قذف وضرب ومخاصمة لدى الحاكم السياسي فهل والحال هذه لا تقبل شهادتهما للأمر المذكور (اجاب) نعم لا تقبل هذه الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الحيرة بعامضة مائة دينار من جملته وريثة مورثهما بان لهما مع باقي الورثة ربع ساقية معينة حولها نخسون شجرة اثل وفي الورثة قاصر وزوجة وباقي الساقية لاعمماهما الثلاثة على وكيل آخر وان أحدا أعمماهما باع موكلا جميع الساقية والشجر بمبلغ معين بالتعدي ورد الشركا بالبالغون البيع ولا ولاية للبائع على القدر وانما ما يريد ان أخذ نصيبهم ما ونصيب باقي ورثة والدهما بوضع بدموكاهم بغير حق وأجاب الوكيل بغيره باصل الملك على الوجه المذكور بانهما وباقي اخوتهما وعين من اعمماهما ووكيل ورثة عهدهم الثالث باعوا جميعا تلك الساقية وشجر في جيرة قطعت أرض معينة بالمبلغ المعين المذكور وخصم لهم ذلك في مقابلة ما هو مطلوب منهم من مال الميرى فلم يصدقاه فكلف اثبات دعواه ثم حضروا معهم احد الاعمام وطلب المذكور ما يخصه من ذلك ايضا فادعى عليه الوكيل بما ذكر اولوا وانكر المذكر كورا ايضا فاقى الوكيل بشاهدين شهدا طبق دعواه غير انهما قالا لا نعلم قبض الثمن للبائعين ولا عدهم فالحكم (اجاب) اذا شهدت الشهود وزكيت بعد صدور الدعوى صحبة بان المدعين المذكورين باعوا نصيبهم المعين في الساقية المذكورة بثمن عينه مدعى البيع يقضى على المدعين المذكورين بالبائع ولا يضر في ذلك عدم معرفة الشهود قبض الثمن ويؤمر المشتري بدفع الثمن للبائعين اذالم يثبت دفعه اليهم بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصانا باعه ابنه في غيبته لرجل شيخ بالمد صاحب شوكه من غير اذن ابيه المالك ومن غير اجازته ثم حضر الاب المالك ولم يجز البيع وطلب المشتري على يد نائب قاض فادعى المشتري انه اذن لابنه بالبائع والتصرف ويريد ان يقيم بينة من اتباعه وأهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبولها (اجاب) اذا كان المشهود له شيخ القرية وله ولاية على الشهود لا تقبل شهادتهم له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مواشى من البقر طلب زوجته لتسافر معه الى بلده فامتنعت وتشاجرت معه وادعت بانها اشترت بقرتين منه فانكر دعواها وعزت عن اثباتها

اثباتها

اثباتها بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك احضرت رجلين فقال كل منهما شهدي بان الرجل قال ان المواشى للحريم مع حضور المواشى مجلس التداعي ولم يبينوا صفتهما من بقر أو غيره ولا ذكورة ولا انوثة فهل لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح لاسما وانها لم تطابق دعواها ويكون الحق في البقرتين مع تناجيهما اليهما وتمنع من معارضة في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضى لزوجة المدعى عليه بالبقرتين بمجرد هذه الشهادة على الوجه المصور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وعن زوجتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما فادعت احدي الزوجتين بان ضربها مطلقة مع معاشرة لها معاشرة الا زواج واشهدت رجلين فقال كل منهما سمعنا من الناس انها خالصة ولم يبين ان كان الطلاق بائنا أو رجعا فهل لا تجب لذلك ولا تقبل تلك الشهادة ويكون لها مشاركة الورثة وأخذ نصيبها بالقرينة الشرعية (اجاب) لا يثبت الطلاق بهذه الشهادة على الوجه المصور وللزوجة المذكورة مشاركة الاخرى في الميراث اذ لم يثبت عليها ما يوجب عدم ارثها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة في دار لها ابن متزوج امرأة باعت زوجة الابن حال غيبته الحصاة المذكورة لرجل اجني بثمن قبضته منه بدون وكيل من المالك ولا اجازة ثم مات الابن عن بنت بعد موت والدته فتدعى بنت الابن الوارثة ليجدها بواسطة ابيها مع من اشترى الحصاة لدى القاضي وطلبت استردادها لكون البيع لم يصادف وجهها شرعا وأقر المشتري باصل الملك وادعى الشراء من زوجة ابن المالك حال حياتها وان المالك اجازت بيع زوجة ابنها بالفعل حال حياتها وانها وكلت ابنها في اجازة البيع المذكور بالقول واجازته ايضا فانكرت البنت دعوى المشتري الاجازة المذكورة فكلف القاضي المدعى عليه اثبات دعواه فاحضر رجلين في غيبة البنت عن مجلس الحكم شهد احدهما على اجازة ابن المالك بعد حضوره من غيبته لكنه بعد موت المالك ولم يشهد باجازه المالك بالفعل وشهد الثاني باجازه الابن وان كان لا اعلم ا كان ذلك حال حياة المالك ام بعد موته ولا يعلم الاجازة بالفعل فهل لا عبرة بهذه الشهادة ولا يحكم بها ولو حكم بها على الوجه المذكور لا يصح الحكم وترد الحصاة المذكورة لورثة المالك حيث كان الملك ثابتا لهم فيها عن مورثتهم ولم يثبت انتقاله عن ملكها بناقل صحيح شرعي (اجاب) نعم لا يحكم للمشتري بالحصاة المذكورة بهذه الشهادة وترد الحصاة لورثة المالك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتركين في بقرة مائة من الدين باعوا احد الشريكين باذن الآخر واشترى بدلها على الشريكة باذن الشريك بقرة اخرى من ثمن الاولى ثم بعد مدة ماتت تلك البقرة ولا أحد الشريكين الذي كانت تحت يده عجلة اخرى حراء اللون فادعى عليه بانه انتاج البقرة المشتركة للمشتركة للشريكة وان له فيها النصف فانكر المدعى عليه دعواه وادعى

رجب ١٨

شعبان ٢

١٢٧٠

١٢٦٩

١٢٧٠

بان العجالة المذ كورة ملكه اشتراها لنفسه ولم تكن نتاج المشتر كة مع اقراوه اى مدعى
الشركة بانه لم يكن عندى سوى المشتر كة المشتر اة فطلب من المدعى بيته تثبت دعواه
ان العجالة المذ كورة نتاج البقرة المشتر كة وان له فيها النصف بسبب ذلك فاحضر
شاهدين شهدا بان العجالة المذ كورة نتاج بقرة كانت عند المدعى عليه وانها
لا يعلمان انها نتاج البقرة المشتر كة بينهما او نتاج غيرهما فهل والحال هذه لا تقبل هذه
الشهادة لا ثبات دعوى المدعى المذ كورة لعدم المطابقة او تكون مقبولة على هذا
الوجه (اجاب) نعم لا يحكم بهذه الشهادة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل شج بلد ادعى على رجل بانه يملك قطعة ارض زراعة اميرية كان اسقطها له وهو
واضح يده عليها ويريد رفع يده عنها واطهر بذلك بحجة بيده باسم المدعى عليه فانكر
واضع اليد المدعى عليه دعواه ذلك ويريد المدعى اقامة بيته تشهد له من اتباعه
وتحت ادارته على اثبات دعواه ذلك فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هذه البينة
المذ كورة حيث كانوا من اتباعه وتحت ادارته سيما وان المدعى المذ كور والشهود
لم يعلموا احد ود الارض المدعى بها ولا مقدارها (اجاب) نعم لا يقضى بهذه الشهادة
والحال ما ذكر وقد نصوا على عدم قبول شهادة اهل الارض لو كبل الرعية والشحنة
والرئيس والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قلوب
بما مضمونه ادعى رجل بطريق الاصاله عن نفسه والو كالة عن باقى شركائه فى الارث
على رجل انه قتل مورثهم عمدا يسكن تحت نزه الاسر وكان القتل بارض لاني المدعى
عليه فانكر المدعى عليه دعواه وذكر انه قبل تاريخه ادعى المدعى المذ كور بين يدي
قاضى آخر على رجلين آخرين بما صورته انه قتل بارض أحدهما رجل يدعى سليمان
حلاوة ولم يعين القاتل ومنع عن دعواه بسبب ذلك فصدق المدعى على ذلك وطلب
منه بيته تشهد له بدعواه المذ كورة بعد ان عين ان القتل فى غاية محرم سنة ١٢٦٨
فى الساعة الخامسة من اليوم المذ كور فاحضر ثلاثة رجال شهد كل منهم بانه من مدة ثلاث
سنتين تقدمت على تاريخه الذى هو عاشر ذى القعدة سنة ١٢٧٠ ما بين الظهر والعصر
ولا يعلمون فى أى شهر ولا أى يوم سمعوا أصواتا نذهبوا فوجدوا المقتول مطروحا
بارض اى المدعى عليه مجروحاً فعرفهم المقتول بان الذى ضربه بالسكين هو المدعى
عليه ولم يعانوا حصول ذلك ثم احضر رجلين آخرين أحدهما ولد احد دورته
المقتول الذى هو من جلة موكل المدعى ورجلا آخر وشهدوا لوارثه انه من مدة ثلاث
سنتين لا تزيد ولا تنقص فى يوم لا يعرفه من شهر لا يعرفه المدعى عليه ضرب المقتول
بالسكين تحت نزه ومات بسبب ذلك وشهد الاخر كما شهد الاول غير انه قال حصل ذلك
من مدة ثلاث سنين الا شهرين فالغنى القاضى تلك الشهادة سيما وقد ظهر ان رجلين من
الشهود الاول من فلاحى المدعى فطلبت بيته اخرى من المدعى وعرف انه لم يكن معه

بيته الا بيته تشهد عن لسان المقتول بان الذى قتله هو المدعى عليه فما الحكم (اجاب)
لا يقضى على المدعى عليه بشئ بهذه الشهادة والحال ما ذكر بل لا تصح الدعوى بالقتل
فلا تسمع مع الاختلاف فى المكان المتباعد للتناقض والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
اشترى بربع نورج من مالكة بثمن معلوم ووضع يده عليه مدة بالتصرف تريد على ثلاثين
سنة ثم بعد تلك المدة انكر المالك الشراء فهل اذا احضر المشتري رجلين أحدهما شهد له
بالبيع منه والاخر باقراوه بالبيع منه أيضا تقبل هذه الشهادة ويقضى له بها (اجاب)
اذا شهد احد الشاهدين بالبيع والاخر بالاقرار به تقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار
فيقضى بتلك الشهادة بعد تعديل الشهود حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى
خسة اخوة يستحقون ارض زراعة اميرية اثر اتعدى عليهم رجل عهدة بلدواخذ منهم
جانباً من الارض المذ كورة بالقهر والغلبة عنهم واستولى عليهم مدة خمس سنين الى ان
عزل من التعهد فاستولى المستحقون على ما غصبه منهم من الارض وزرعوها ثم بعد
ذلك ادعى الغاصب ان احدا لاخوة اسقط له ما كان مغصوباً تحت يده بدون اذن باقى
الاخوة فانكر الاخ المدعى عليه ذلك فابرز المدعى وثيقة بخطه وختمه ويريد ان يقيم بيته
بعضها مشايخ بلده والبعض من اتباعه فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذ كورين
وليس له معارضة المستحقين فى ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) لا تقبل شهادة مشايخ
القرى ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره ولا ينفذ اسقاط أحد الشر كة فى حق نصيب
غيره بدون اذنه او اجازته والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ذميمة تدعى على امرأة
مسلمة بانها ضاربتا كسرت ذراعها واتت بحمالة من الذميين يشهدون لها بدعواها
والحال انها عاجزة به من قديم ولم يكن عندها بيته من المسلمين يشهدون لها بدعواها هذه
فهل لا يحكم بهذه الشهادة شرعاً واذا عجزت عن البيته من المسلمين تصدق المدعى عليها
ببهيته او لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى (اجاب) لا تقبل شهادة اهل
الذمة على المسلمة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاد قصر وترك ما يورث عنه
شرعاً فادعى رجل اجنبى على تركة الميت بان له ديناً على الميت فانكر وصى الميت دعواه
ذلك فهل اذا أقام المدعى بيته لا تعرف اسم اى الميت ولا جده لا تقبل شهادتهم حيث
لم يكن للميت شهرة باسمه واذا نعل المدعى بوثيقة بيده غير ثابتة المضمون لا عبرة بدعواه
المجردة عن الاثبات الشرعى ولا بالوثيقة التى بيده التى لم يثبت مضمونها شرعاً (اجاب)
حيث لم يتعين الشهود عليه الميت بذكر الشهود اسمه لا تقبل شهادتهم ولا عبرة بوثيقة
لم يثبت مضمونها شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) فى وقف هو من حقوق الله تعالى هل
تصح الشهادة عليه بدون الدعوى وتقبل حصة والحاكم الشرعى سماعها والحكم بها اذا
استوفت شرائطها الشرعية وكان الشهود عدولاً مرضى الشهادة أم لا (اجاب) نعم
تقبل الشهادة حصة لا ثبات أصل وقف هو من حقوق الله تعالى كما هو مذ كور

دى الحجة
مطلب شهد أحدهما
بالبيع والاخر بالاقرار
به تقبل

محرم

مطلب لا تقبل شهادة
أهل الذمة على المسلمة

مطلب اذا لم يتعين الشهود

عليه الميت بذكر اسمه
لا يكتفى بذلك فى الشهادة
صهر

مطلب تقبل الشهادة

حصة لا ثبات أصل
وقف هو من حقوق
الله تعالى

مطلب تقبل الشهادة

حصة لا ثبات أصل

فللقاضي سماع شهادة العدول في وجه الخصم الواضع اليد المنكر للوقف وان لم تقدمها
الدعوى من الناظر على الخصم المذكور ويحكم بأصل الوقف بعد استيفاء شرائط القضاء
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته معتقة وابن
معتق معتق والده وترك ما يورث عنه شرعا فطلبت زوجته المذكورة ما يخصها من تركته
فانكرت الورثة عتقها وزوجيتها فهل اذا شهدت بينة شرعية على اقرار المتوفى في حال
صحته بانه اعتقها وعقد عليها وانها زوجته بالنكاح تكون مقبولة شرعا وتأخذ
ما يخصها من التركة ولا عبرة بانكار الورثة ذلك مع اقرارهم على كتمانها (اجاب) اذا
ثبت بالوجه الشرعي عتق الامة المذكورة والتزوج بها بعد صحيح يكون لها اخذ ما يخصها
بطريق الارث عن زوجها حيث مات وهي على عصمتها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية على يد قاضي بالدهم واحضر بينة عدول لا تشهد
له طبق دعواه فامتنع القاضي من قبول شهادتهم متعللا بانهم منعوا اخواتهم البنات
من اخذ نصيبهن في ارض الزراعة الاميرية بطريق الميراث عن آبائهن فهل والحال
هذه لا عبرة به لملل القاضي بذلك ولا تبطل شهادتهم بسبب ذلك حيث كانت الشهود
عدولا (اجاب) اذا ثبتت عدالة الشهود بالوجه الشرعي وجب على القاضي قبول
شهادتهم حيث لا مانع ومجرد منعهم الاناث من اخذهن بعض الاطيان التي التليت
المال بطريق الارث لا يقطع عدالتهم بعد تحققها اذ لا يجري التوارث في ارض الزراعة
الاميرية كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تحملان الشهادة على شهادة
شاهدين آخرين على وقف بان ذلك الوقف موقوف على ذرية الواقف المذكور دون
الاناث فهل تقبل شهادتهم عند تعذر شهادة الاصول لغيبة او موت بعد التحمل واستوفى
التحمل شرائطه الشرعية (اجاب) تقبل الشهادة على الشهادة وان كثرت استحضارا
في كل حق ومنه الوقف الا في حصد وقود بشرط تعذر حضور الاصل بموت او مرض او
سفر كما صرحوا به فاذا توفرت شرائط التحمل والاداء حكم بموجبها فيما ذكر والا فلا والله
تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما في معيشة وحده ولكل منهما مال خاص به فدفعت
احدهما للرجل اجني قدره معلوم من الدراهم ليخبر فيه في شراء البر ويبيعه فبعد مدة
انكر العامل المبلغ وجده جدا فكيف اقام رب المال بينة بما دفعه له من الدراهم فطلب
العامل ابطال شهادتهم متعللا بان لرب المال اخا قائم مقامه على البلد التي منها البينة فهل
لا يجب لذلك بل تقبل شهادتها حيث كانت موافقة لدعوى المدعي ولا عبرة بتعلله اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كانت الشهود عدولا ولا تهم في شهادتهم
ولم يكن للشهود له عليهم نوع ولاية تقبل شهادتهم له حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات منذ سبع عشرة سنة عن ابن والاين يدعي شيخ البلديان لايه
دينا على ابي ذلك الابن ولم يبين وجهه متعللا بتسليته فأنكر ذلك الابن دعواه

الدين

الدين فهل اذا اراد ان يقيم شيخ البلدية من اتباعه الذين تحت ادارته وامره ونهيه
لا تقبل شهادتها ولا تسمع دعواه حيث كان الاب بالبلد ولم يدع بذلك الدين ويمنع من
منازعة الابن المذكور (اجاب) من المعلوم المقرر ان الدعوى التي مضى عليها خمس
عشرة سنة قد منع القضاة من سماعها الا فيما استثنى وعلى فرض سماعها فشهادة الفلاح
لشيخ القرية الذي له ولاية عليه غير مقبولة كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية ويريد اثباتها باقامة بينة من اتباعه
وفلاحيه من له ولاية عليهم فهل والحال هذه لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ القرية الذي له ولاية
ولاية عليهم (اجاب) قد صرحوا بعدم قبول شهادة الفلاح لشيخ القرية الذي له ولاية
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على ورثة زوجها بانها استحق بذمة زوجها
على سبيل الدين مبالغ قدره ستة اكياس بثلاثة آلاف قرش فانكرت الورثة دعواها
ذلك فاحضرت شاهدين لدى قاضي ناحيتهم شهدا بان الميت اقربان بذمة زوجته ستة
اكياس وانهما لا يعرفان الا كياس هل هي اكياس قطن او قماش او غير ذلك فهل
اذا حكم القاضي المذكور بلزوم التركة بهذا المبلغ يكون حكمه غير نافذ اكون
المدعية المذكورة لم تبين سبب الدين وكون الشاهدين لا يعرفان الا كياس سيما وان
الميت يتجر في الاكياس القطن وغيرها (اجاب) نعم لا ينفذ حكمه حيث الحال ماذكر
بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منعة قطعة ارض اميرية مغروس
فيها ثمان نخلات واضع يده على ذلك مدة من السنين تزيد على خمس وثلاثين سنة يستغل
ثم النخل لنفسه ويدفع ما عليه لجهة الديوان المذكورة من غير معارض ادعى عليه
رجل الا ان ذلك النخل دون الارض ملك له بطريق الارث عن امه آل اليها بطريق
الميراث عن ابيها ويريد رفع يده واضع اليد على ذلك النخل فانكر المدعي عليه دعواه ذلك
وللمدعي المذكور بينة اقامها الذي نائب الشرع شهدت بان جد المدعي كان حال حياته
غرس نخلا في تلك الارض التي ليست في استحقاقه لكن لا يعلمون مقدار ما غرسه
فيها ثم بعد مدة غرس رجل آخر في تلك الارض نخلا لا يعلمون عدده ايضا ثم غرقت
تلك الارض وتلف ما فيها من النخل وهلك وبقي منه الثمان نخلات المذكورة لا يعلمون
ان كان الباقي من غراس جد المدعي او من غراس الرجل الاخر الى ان رجعت الارض
الى مستحقها الاصل ولا يعلمون غير ذلك مع انكار المدعي عليه ذلك فهل على فرض
سماع الدعوى لا تقبل هذه الشهادة على الوجه المسطور ولا تثبت للمدعي ملكا في
النخل الموجود في الارض المذكورة ويمنع من معارضة المدعي عليه حيث لم تكن
عنده بينة تشهد شهادة صحيحة (اجاب) نعم لا يحكم للمدعي بهذه الشهادة ولا تقيد بشيء
ويمنع من معارضة المدعي عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى عجلة بقر من آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده عليه او هو يتصرف فيها وفي

شعبان

١٥

١٧

١٢٧١

١١٧١

١١٧١

١٢٧١

تتأجلها نحو خمس عشرة سنة من غير منازع له فيها ولا مشاركة له في التصرف فيها والآن ادعى البائع بان الجملة مشتركة بينهما المشتري النصف والبائع النصف الاخر وادعى المشتري بانه اشترى الكل واقام اخويه شاهدين فهل اذا كان كل من الاخوين في ممة واحدة لا يجزى ان يشهدا معا فاعلنا فيهما تقبل شهادتهما او يقضي بها الا لاخذ المذكور (اجاب) حيث كان البائع منكر ان يبيع جميع البقرة المذكورة للمشتري واثبت المشتري شراها جميعها منه بشهادة اخويه المذكورين بالوجه الشرعي تقبل شهادتهما له حيث كانا عدلين لم يقيمهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين وترك لهما اقدانا ونصفا وحصه في ساقية فمضى شيخ البلد ووضع يده على ما ذكر فيه يد بلوغهما طلبا ورفع يده عن الارض والحصه المذكورة ففهمهما منه متعللا بانه دفع ما عليهما من البواقي وانهما اسقطا حقهما له فانكر ادعواه فهل اذا اقام بيته من الفلاحين الذين تحت ادارته وامره ونهيه واثبت ادعاه على دعواه لايجب لذلك ولا تقبل شهادة الفلاح لشبهه ويكون لهما اخذ حقهما منه حيث كان الحق ثابتا لهما في الارض وحصه الساقية ولا عبرة بتعلله (اجاب) لا تقبل شهادة الفلاح كشيخ قريته الذي له ولاية عليه والله تعالى اعلم (سئل) في شهود على اسقاط منفعة قطعة ارض كانت جاروية في استحقاق رجل من بلدة هو الا ان شيخ في تلك البلدة لرجل آخر من بلدة اخرى ليس شيخا فيها الا ان ولا ولاية للرجل الاخر على الشهود الا ان حال اداء الشهادة بل بعض الشهود نسيب للمسقط ولا مشيخة للمسقط له في بلدة الشهود الا ان ولا شوكه له بل كان في سابق الا زمان شيخا على بلد الشهود ثم عزل وغرب وحصلت له اهانة ولم يعد للشيخ الى الا ان وقد كتب بذلك الاسقاط الذي صدر عن اختيار من صاحب الحق المسقط حجة شرعية مسجلة في سجل قاض لا ولاية للمسقط له على بلدة ذلك القاضي أصلا ولم يكن بعض الشهود من فلاح المسقط له وقت الاسقاط بل أحدهما شريف والثاني امام مسجد تلك البلدة فبعد عزل المسقط له وتغريبه أنكر المسقط الاسقاط وجحد الحجة واختلسها واخفاها واحتاج الحال الا ان الى المرافعة بين يدي قاض في شأن ذلك وطلب من المسقط له بيعة تثبت دعواه الاسقاط فهل اذا شهدت تلك الشهود به وكانوا عدولا لا ولاية للشهود له عليهم الا ان ولا تهمة فيهم حال الاداء ولم يسبق أنهم شهدوا في تلك الحادثة وردت شهادتهم فيها للتهمة تقبل شهادتهم اذا طابت الدعوى ولو فرض أنهم كانوا سابقا تحت ولاية المشهود له لكونه كان شيخا وقت التحمل ثم زال ذلك بمحاذرة حيث لا مانع وتعتبر الاهلية وقت الاداء لا وقت التحمل (اجاب) المصرح به ان المعتبر في قبول الشهادة اهلية الشاهد وقت الاداء لا وقت التحمل فلو تحمل الشاهد وهو كافر أو صبي عجز أو رقيق أو فاسق أو زوج للشهود له فادى بعد الاسلام أو البلوغ أو العتق أو ولعته أو التوبة أو الطلاق وانقضاء العدة تقبل شهادته وفي قاضي خان لو ان

١٩
مطلب المعتبر في قبول
الشهادة أهلية الشاهد
وقت الاداء لا وقت
التحمل

القاضي لم يطل شهادته أي الاجير الخاص ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كل لو شهد لامر أنه فلم يرد القاضي شهادته حتى اثنائها ثم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته الاولى ثم أعادها بعد البيعة لا تقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا اه ومن هذا يعلم انه اذا لم يوجد في الشهود المذكورين حال اداء الشهادة ما يمنع قبول شهادتهم من فسق أو تهمة أو كونهم تحت ولاية المشهود له الا ان اؤيدهم وبين المشهود وعليه عداوة دنيوية أو تعصب او رد القاضي شهادتهم حال قيام التهمة او نحو ذلك تقبل شهادتهم مالا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة فوجدوا ثمة كتابا بنورتهم على فلان كذا من الدراهم فسألوه عن الدراهم المذكورة فادعى انه دفعها لمورثهم بحضرة بيعة وطلب السند من مورثهم فادعى مورثهم ضياعه فانكر الورثة دعواه ذلك فهل اذا اقام المدعى عليه بيعة بالدفع لمورثهم تعرف اسمه واسم أبيه ولقبه وكان مشهورا بذلك تقبل شهادتها ويحكم بها (اجاب) الشهادة اذا كانت على غائب أو ميت فلا بد لقبها من نسبته الى جده فلا يكفي ذكر اسمه واسم أبيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها أي بالصناعة لا بحالة بان لا يشاركه في المصير غيره فلو قضى بلاذ كرا المحدث فاعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفي كافي جامع الفصولين والمثلث وغيرهما وفي المنع فالمحاصل ان المعتبر انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك اه فان عرف المورث وتبين عن غيره بذكر اسمه واسم أبيه ولقبه قبلت شهادة البيعة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عكلا امة استولدها سيدة هاء وبعد الولادة منه زوجها سيدة هاء من عبد رقيق له فانت منه بولد ثم نجز السيد عتقها وبعد ذلك طلقها الزوج المذكور ثلثا بحضرة سيدة وابن سيدة البائع ففهم سيدة عنها وافرقت بينهما الوقوع الطلاق المذكور فهل والحال هذه اذا شهد السيد وابنه البالغ بوقوع الطلاق من الزوج المذكور لدى الحاكم الشرعي تقبل شهادتهما ولا يلزم حضور الجارية المذكورة وقت حكم القاضي بالتفريق بينهما (اجاب) تقبل شهادة السيد وابنه البالغ على عبده المحاضر عند القاضي بطلاق معتقته ثلثا بحسبة حيث كانا عدلين ولم يؤخرا شهادتهما بالطلاق الثلاث خمسة أيام فاكثر بعد علمهما بالاعاشرة بغير عذر والشرط حضور الزوج لا حضور المرأة والله تعالى اعلم (سئل) في قوم بينهم عصابة وعداوة دنيوية ادعى بعض منهم باغراء شيخهم على آخر ان عليه دراهم معلومة وغيره او اراد هذا البعض المدعى اثبات ذلك بينة من المتعصبين معه فهل لا تقبل هذه البيعة حيث كانت من جهة المتعصبين مع المدعى المذكور على المدعى عليه أو كيف الحكم (اجاب) لا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه كشهادة المقتول ولبيه على القاتل والجروح على الجرح والمقذوف على القاذف والمقطوع عليه

ذی الحجۃ
مطلب لو ان القاضي لم
يرد شهادة الاجير الخاص
مثلا حتى زل المانع من
قبولها فاعاد الشهادة
جازت الثانية
مطلب كل شهادة ردت
في حادثة لا تقبل بعد ذلك
ابدا

٢٣
مطلب الشهادة اذا
كانت على غائب أو ميت
فلا بد لقبها من نسبته
الى جده الا اذا كان
يعرف باقل من ذلك
مطلب المعتبر حصول
المعرفة وارتفاع الاشتراك

٢٥
مطلب تقبل شهادة المعتق
وابنه على عبده بطلاقها
ثلاثا بحسبة

محرم

١٢٧٢

محرم سنة

الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصاً في حق يصير عدواً له كما توهمه بعض المتفقهة كما أفاده في البحر وقد صرحوا أيضاً بعدم قبول شهادة من ثبت تعصبه في التحيرية عن معين المحكام من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لأنه من بني فلان أو من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم في الحديث ليس منادى دعا إلى عصبية أو قاتل عصبية وهو موجب للفسق ولا شهادة لم تتركه انتهى والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط المحروسة عما مضى من رجل سرق ساعة فبعدمه وجد هاهما بالكها بيد رجل فطلبها منه فادعى أنه اشتراها من رجل من طنتدافان المدعى دعواه ذلك فاقام المدعى عليه رجلاً شهيداً به اشتراها واقام رجلاً آخر شهيداً به تحمل عن شهادة شاهد الاصل فهل تقبل شهادة الرجل الذي تحمل الشهادة وحده أم لا (أجاب) لقبول الشهادة على الشهادة شروط مقرر في كتب المذهب لا تقبل بدونها من جعلها أن يشهد شاهدان على شهادة الشاهد الاصيل ولا يكفي شهادة رجل على شهادة الشاهد الاصيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعى شرعية ويريد أن يقيم بينة بيننا وبين المشهود عليه عداوة ذنوبية ظاهرة بينهم وبين المشهود عليه فجميع الناس فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء وليس للقاضي قبولها (أجاب) لا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه كشهادة المقتول ووليّه على القاتل والمجروح على الجراح والمقتول على القاذف والمقتول عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصاً في حق يصير عدواً له كما توهمه بعض المتفقهة كما أفاده في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاده كور واثان وترك ما ورث عنه شرعاً فادعى أحد أولاده الذكور أن أباه قبل موته قد أقر له بأنه وصى على تركته وعلى أخوته القصر وأقام رجلين مستخدمين له ووليت قبله يشهدان له بالأقرار فهل إذا كان الرجلان مستأجرين له تسكون شهادتهما على الأقرار لاغية ولا تثبت بهما الوصاية حيث الحال ما ذكر (أجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص المستأجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وبنت قصرهما وعن أخ شقيق وأقيم الاخ وصياً على بنت أخيه فادعى رجل على كل من وكيل الاخ الوصي وكيل الزوجة بأن المدعى المذكور يفتحق في ذمة المتوفى المذكور مبلغاً قدره ٧٢٣٩ قرشاً من بضائع أخذهما منه المتوفى في حال حياته وأنه في ١١ جمادى الثانية سنة ٧١ تحاسب مع المتوفى المذكور على ذلك فظهر له عليه المبلغ المذكور ورواها موكل المدعى عليهما المذكورين واضعاً أن أيديهما على تركته المتوفى وطالب بهما بذلك من تركته وسئل من المدعى عليهما عن ذلك فاجابا بعدم العلم بدعوى المدعى وكلفا اثبات دعواه فاحضر شاهدين شهد كل منهما على انفراد بمعرفة المتوفى المذكور وأنه حال حياته في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧١ تحاسب مع المدعى المذكور في حانوته على ماله بدمته فظهر للمدعى قبل

التوفى

ربيع الاول سنة

التوفى مبلغ ٧٢٣٩ قرشاً وأقر المتوفى لكل منهما بذلك وأشهده على نفسه بذلك وأنه توجه مع المدعى المذكور إلى المتوفى في بيته في ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٧١ وأقر له المتوفى بذلك وكتب للمدعى تمكناً بذلك يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك فما الحكم في هذا (أجاب) لا مانع من قبول هذه الشهادة حيث شهد الشهود بعد الدعوى الصحيحة بأقرار المدين بذلك الدين في تاريخ المحاسبة التي ذكرها المدعى وما ذكر في شهادتهما من زيادة المحاسبة والأقرار بتاريخ سابق لا يوجب خللاً في شهادتهما مع وجود المطابقة بين الدعوى والشهادة لكونها زيادة لا يحتاج إلى اثباتها قال لا تروى نقلاً عن القاعدة الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج إلى اثباتها أو نقصان كذلك فإن ذلك لا يمنع قبولها انتهى هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على أرض زراعة أثر له عن أبيه فعدى عليه شيخ البلد وزرعها سنتين بالقهر والغلبة عن صاحب الاثروادعى ان صاحب الارض اسقط حقه في جانب منها له فانكر المستحق ذلك ويريد شيخ البلد أن يقيم بينة من فلاحيه واهل ادارته ولا يثبت له لا صحة شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (أجاب) نعم لا تقبل شهادة الفلاح شيخ قريته حيث كان له ولاية على الشاهد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر في حال صحته وسلامته لكل من زوجته وابنته بشدة معلوم من الدين لهما عليه قرضاً وكتب لهما بذلك وثيقة شرعية بشهادة بينة شرعية فبعد مدة مات عن ورثته وعليه دين لانا من أجنب نازعوا كلاماً من الزوجة والبنت وادعوا بأن اقرار الميت بالدين لهما كان في حال المرض وعند البنت والزوجة بينة تشهدانه كان في الصحة فهل تقدم بينهما بذلك ويحكم لهما بأخذ دينهما ولا عبرة بدعوى كون الاقرار في المرض (أجاب) المصريح به ان الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع نعم لو استوفت الدعوى شرائط الصحة من خصم على خصم وادعى ان الميت أقر في الصحة واقام بينة على دعواه فبينت الصحة اولى من بينة المرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من النقد ودفعه المدعى عليه فطلب من المدعى بينة فاحضره اوز كيت ثم ان المدعى عليه طعن في البينة بأنهم يتوسطون في الاسواق بين البائع والمشتري لاجل المنفعة لانفسهم فهل يكون ذلك مخالفاً بالشهادة وترد شهادة البينة المذكورة (أجاب) التوسط في الاسواق بين البائع والمشتري ان كان معناه مجرد عرض المبيع على المشتري أو اخباره بان فلان يبيع كذا في محل كذا فان اردت شراءه أذهب معك البسه لشترى منه مثلاً وهو المعبر عنه بالسماح لا يكون ذلك طعناً في الشاهد أصلاً حيث لم يعلم القادح فيه ولم تكن شهادته فيما بعه كالدلال وان كان المراد منه السعي بين المتبايعين بالغش والتليس يكون ذلك من قبيل الطعن المحرولانه موجب للفسق وقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل والتزكية فلو قبله قبلت على ما فيه من النزاع والكلام والله تعالى أعلم (سئل) في

مطلب لا يكفي شهادة رجل على شهادة الشاهد الاصيل

٩ ١٢٧٢

١٤ ١٢٧٢

٢٧ ١٢٧٢

١٨ ١٢٧٢
مطلب لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج إلى اثباتها أو نقصان كذلك لا يمنع قبولها

٢٣ ١٢٧٢
مطلب الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع
مطلب بينة الصحة اولى من بينة المرض
ربيع الثاني

٢١ ١٢٧٢
مطلب شهادة السماسر العدل مقبولة ما لم تكن فيما بعه كالدلال
مطلب لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل وفيما قبله نزاع

٢٥ ١٢٧٢

جمادى الاولى

٢٤ ١٢٧٢

شعبان

٢٣ ١٢٧٢

مطلب تقبل الشهادة
بالتسامع لا ثبات أصل
الوقف دون شروطه



دجل وهب ابنته القاصرة مصاعا في حال محنته وسلامته بحضرة بيته ثم بعد ذلك مات
الواهب عن البنت وورثته آخرين فانكر الورثة الهبة فهل اذا رفعت الدعوى لدى
القاضي وشهدت الشهود بان هذا هو المصاع الذي وهبه الواهب لبنته المذكورة يكفي
في الشهادة ولا يلزم الشهود ببيان قدره ووزنه حيث كان الموهوب موجودا في مجلس
القاضي مشارا اليه وقت اداء الشهادة (اجاب) الشرط في دعوى المنقول والشهادة عليه
الاشارة اليه في الدعوى والشهادة ان لم يتعد ارضاء لان الاعلام باقضى ما يمكن شرط
وذلك بالاشارة في المنقول كما صرحوا به ومنه يعلم انه لا حاجة الى بيان القدر والجنس
والنوع والوزن في الشهادة حيث وقعت الاشارة فيها الى المشهود وبه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعة اميرية عن ابيه مدة تزيد على عشرين
سنة وهو يزعمها ويدفع خراجها والا تبيد يدعي رجل اجني بان له حقا فيها عن جده فانكر
واضع اليد دعواه فهل اذا اقام ذلك المدعي بيته قالت نسمع ان لجدا المدعي فيها حقا ولم
تبين قدر الحق المدعي به لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح لجهلها القدر الذي تشهد به
ولا يحكم بها (اجاب) لا عبرة بقول البيعة على هذا الوجه ولا يحكم بقولهم والله تعالى اعلم
(سئل) في بيت تحت يد جماعة اشتره وقف عليهم وعلى من يخلفهم في طريقهم من
واقف معلوم ومضى على ذلك مدة تزيد على اربعين سنة ثم ادعت ورثة ذلك الواقف ان
البيت المذكور تركه فهل تقبل شهادة الشهود في ذلك والحال هذه وهل اذا صدق
وكيلهم في الداعي على الوقف المذكور لدى الحاكم الشرعي لا تسمع دعوى ثانية
(اجاب) تختلف عما وثقنا في قبول الشهادة بالتسامع على الوقف وقد اطلق اصحاب
المتون في قبولها قال في الكنز ولا يشهد بماله بغيره الا في النسب والموت والتكاح
والدخول وولاية القاضي واصل الوقف ومثله في المختار وتنوير الابصار وفي الهداية واما
الوقف الصحيح انه تقبل الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه لان أصله هو الذي يشتر
وكل من هؤلاء اطلق فمع المتقدم وغيره لكن الصحيح ان محل القبول ما لم يفسر الشاهد انه
سمع من الناس قال في الحانية والخلاصة والبرازية ولو قالوا شهدنا بذلك لاناس معنا من
الناس بذلك لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وان فسر للقاضي انه يشهد له
بالتسامع لا الخ هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير ان يتولا شهدنا لاناس معنا من الناس
انتهى وهو الذي عول عليه العلامة خير الدين في فتاواه حيث قال بعد نقل ما سبق وغيره
وينبغي ان لا يعدل عن كلام قاضي خان الذي قدمناه في صدر الكلام وفي التفتيح
فتلا عن فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة بالتسامع على اصل الوقف ان يشهدوا ان
فلانا وقفه على الفقراء أو على القراءة أو على اولاده من غير ان يتعرضوا انه شرط في
وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف وانه قال للجهة الفلانية كذا والجهة
الفلانية كذا فلا تسمع بالتسامع على شروط الواقف لان الذي يشتر انما هو اصل

الوقف

الوقف وانه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تشتر فلا تجوز الشهادة على الشروط
بالتسامع انتهى وقد صرح علما وثقنا بجهة اقرار الوكيل بالخصومة لا بغيرها على موكله
عند القاضي دون غيره استحسانا في غير الحدود والقصاص فيعامل الموكل باقرار
وكيله بالخصومة والحال هذه حيث لا مانع فاذا تحقق ما ذكر بطريق شرعي لا يعتبر
انكار الموكل الوقف من قبل مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على
أرض زراعة اميرية وفيها بعض نخيل تلقى ذلك عن ابيه وجده مدة تزيد على خمس
وثلاثين سنة وهو يتصرف في ذلك بانواع التصرفات الشرعية فادعى الا ان رجل عهدة
بلد أنه يستحق في ذلك حصة عن جده فانكر واصل يده دعواه ويريد المدعي أن يقيم بيته
من اتباعه واهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس
للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) المصريح به عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة
الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي ولو فرض سماع الدعوى فلا تقبل شهادة
الاتباع لمن له ولاية عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في خمسة رجال يملكون دارا بطريق
الارث عن اصولهم لكل منهم الخمس فيها واحد منهم شيخ بلد فادعى شيخ البلد انه يملك فيها
النصف عن مورثه واستولى عليه بالقهر والغلبة عن باقي الشركاء ويريد ان يقيم بيته
بذلك بعضها شيخ بلد والبعض الاخر من فلاحيه وتحت ادارته وولايته فهل والحال
هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) نعم ليس
للقاضي قبول شهادة من ذكر اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يستحق أرض زراعة اميرية رهنا عن شيخ قرية على قدر معلوم من الدراهم
ووضع يده عليها مدة سنة فاراد الراهن دفع دراهم الراهن وياخذ ارضه من الشيخ
المذكور بعد السنة المذكورة فادعى ان الراهن اسقط حقه منها في نظير الدراهم
المذكورة ويريد ان يقيم على ذلك بيته من خدمه واجرائه الخاصين به فهل لا تقبل
شهادته هؤلاء الجماعة المذكورين لشيخ بلدهم ويؤمر بتسليم الارض لملكها والحال
هذه (اجاب) نعم لا تقبل شهادة الاجير الخاص باستأجره ولا الشهادة لمن له على الشاهد
ولاية والله تعالى اعلم (سئل) فيما لو شهدت على شخص بيته بشئ فاراد تجر بحجها بتركها
الصلاة وكشف العورة ونحوه مما مما لا يترك عليه حشر عي ولا حق لخلق قبل
تعديها فهل يسمع منه ذلك فاذا ائتمته ترد شهادتها (اجاب) لا تقبل الشهادة على جرح
مجرد التعديل ولو قبله قبلت اي الشهادة كما اعتمد صاحب التنوير بتعالما قرر
صدر الشريعة واقره من لا خسر وواصل ابن الكمال رد الشهادة على الجرح المجرد
تعالامة الكتب وظاهر كلام الوافي وعزمي زاده الميل اليه وكذا القهستاني حيث
قال وفيه ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة لكن تركي الشهود سرا وعلمنا فان عدلوا
قبلها وعزاه للضمرة وذكر السائحاني أن من قال تقبل الشهادة على الجرح المجرد او اد

٢٩

١٢٧٢

شوال

٢٠

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

ذي القعدة

٥

١٢٧٢

مطلب لا يلتفت القاضي
لشهادة على الجرح
المجرد ولو كان تركي
الشهود فان عدلوا سرا
وعلمنا قبلت شهادتهم

انه لا يكتفى في ظاهر العدالة ومن قال ترداد ان التعديل لو كان ثابتا وانبت بعد ذلك لا يماوضه الجرح المجرد فلا تبطل العدالة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة ارض خالية عن البناء وصار يتصرف فيها التصرفات الشرعية مدة تزيد على اربعين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى الا ن شج البلدا انه يستحقها عن جده وهو حاضر ومشاهد للتصرف تلك المدة ويريد ان يقيم بينة من فلاحيه واتباعه واهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبولها (اجاب) نعم لا تقبل شهادة هؤلاء الشيخ بلدهم الذي له ولاية عليهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهل مصر يستحق قطعة ارض زراعية امير يدهنها عند شج بلده على قدر معلوم من الدراهم ووضع شج البلديده عليها ثم مات الراهن عن ورثة فارادوا دفع دراهم الرهن واخذوا الارض المذكورة من الشيخ المذكور فادعى ان مورثهم اسقطها له ويريد ان يقيم بينة من اتباعه وعن له ولاية عليه على دعواه فهل لا تقبل شهادة الجماعة المذكورين لشيخ بلدهم المذكور وليس للقاضي قبول هذه الشهادة (اجاب) نعم لا تقبل شهادتهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض امام مقبرة فادعى رجل عليه انها ملكه ورثها من مورثه الباني للمقبرة واقام البينة وادعى صاحب البند انسا وقف واقام البينة فهل بينة الخارج اولى وادعى من بينة ذى اليد (اجاب) بينة الخارج على الملك المطلق اولى من بينة ذى اليد على الوقف كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون قطعة ارض زراعية امير يدها ثرا عن ابيهم تحت يد شج بلدهم فادعى ان عهدهم الميت وهما واسقط حقهم منها له بحضورهم وانه واضح يده عليها اربع سنين واقام بينة من فلاحيه واتباعه واهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) اذا ثبت على الجماعة المذكورين ما يفي بسقوط حقهم من تلك الارض كبركهم اياها باختبارهم سنين يسقط حقهم منها والا فلا وأما شهادة الاتباع لمن له ولاية عليهم فلا تقبل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان وكلا في قضية ثم خرج عن الوكالة بعد ان صار خصما فيها ثم بعد ذلك اراد ان يشهد فيما وكل فيه فهل والحال هذه لا تقبل شهادته حيث كان متما وخصم بالفعل في هذه القضية (اجاب) لا تقبل شهادة الوكيل بعدما خرج من الوكالة ان خصم اتفاقا كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شج بلده صاحب شوكة ادعى على رجل آخر من بلدة اخرى بدعوى شرعية ويريد ان يقيم بينة من اهل بلدة الذين هم من فلاحيه واهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) نعم لا تقبل شهادة هؤلاء الشيخ قريتهم المذكور والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

ذى الحجة

١٦

مطلب بينة الخارج على الملك المطلق اولى من بينة الخارج على الوقف

محرم

٢٤

مطلب لا تقبل شهادة الوكيل بعد العزل فيما وكل فيه ان خصم

٢٨

اسقط حقه له في قطعة ارض زراعية امير يده في نظير كذا فانكر المدعى عليه دعوى المدعى فاقام المدعى رجلين بينة تشهد له فهل اذا كان احد الرجلين المذكورين تحت ادارة المشهود له وولايته لا تقبل شهادته له (اجاب) نعم لا تقبل اذا كان للمشهود له ولاية على الشاهد بحيث يخاف منه كشهادة الفلاح لشيخه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى يستحق قطعة ارض زراعية امير يده اسقط حقه منها لذي آخر طائعا مختارا في نظير قدر معلوم من الدراهم ومكنه الحاكم من زراعتها ووضع المسقط له يدها وصار يزورها ويدفع ما عليها من الخراج مدة تزيد على خمس عشرة سنة الى ان مات المسقط والمسقط له عن اولاد ذكور ذميين فوضع اولاد المسقط له يدهم عليها بعد مدة خمس عشرة سنة وهم يزعمونها ويدفعون ما عليها لجمعة بيت المال ثم الا ان اراد اولاد المسقط المذكور اخذوا الارض المذكورة من واضعي اليد المذكورين منسكين اسقاط مورثهم لورث واضعي اليد المذكورين فهل والحال هذه اذا اقام اولاد المسقط له بينة ذميين على اسقاط مورث الجماعة المذكورين تقبل شهادة الذميين على بعضهم ولا عبرة بانكارهم بعد ذلك حيث استوفى الاسقاط للاب شرائط الصحة (اجاب) نعم لا عبرة بانكارهم بعد ذلك وتقبل شهادتهم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا معلومة بمسيرة من ملاكها الذين هم ثلاثة اخوة رجال راشدون فباعوه جميع الدار ببيعها صحيبا شرعيا بثمان معلوم على يد نائب القضاى وبحضرة بينة تشهد بذلك وكتب به حجة بخط النائب ثم وضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها بالسكنى والعمارة نحو عشر سنين والا ن يدعى احد البائعين على المشتري انه كان قاصرا حال البيع فهل اذا كان عند المشتري بينة تشهد بانه كان بالغنا وقت البيع تقدم بينته ويمنع المدعى المذكور عن المعارضة ولو فرض انه له بينة على ان البيع كان قبل البلوغ (اجاب) بينة المشتري انك بعثت منى بعد بلوغك اولى من بينة البائع انه قبله لانياتها العارض اه من تنقيح الحامدية فاذا اثبت المشتري ان البيع صدر بعد البلوغ يمنع المدعى عن المعارضة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا باعها لآخر بثمان معلوم ثم بعد مدة باعها المشتري لثان مندعش سنين بوجوب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون والا ن يريد ان البائع الاول فسخ عقد البيع واخذ النخل من واضع اليد منكر البيع ويضعه للابان اباه كان ميتا قبل ذلك فهل اذا ثبت ان اباه كان حيا وانه باع بنفسه للمشتري الاول لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويمنع من منازعة واضع اليد بالثراء الثاني اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) قال في تنقيح الحامدية بينة الخارج انى اشترى منى من ابيك منذ عشر سنين اولى من بينة ذى اليد ان اباه مات منذ عشر سنين وفيها بينة ان زوج فلانة قتل او انه مات اولى من بينة انه حي الا اذا اخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى وقد صرحوا بان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء فاذا اثبت المشتري ان المورث باع النخل حال حياته

٢٠

١٢٧٢

ربيع الاول

١٤

١٢٧٢

مطلب بينة المشتري انك بعثت منى بعد بلوغك اولى من بينة البائع انه قبله لانياتها العارض

١٢٧٢

٢١

مطلب بينة الخارج انى اشترى منى من ابيك منذ عشر سنين اولى من بينة ذى اليد ان اباه مات منذ عشر سنين

ربيع الثاني

٤

١٢٧٢

مطلب بينة ان زوج فلانة مات او قتل اولى من بينة انه حي

بالوجه الشرعي لا عبرة بدعوى الوارث انه مات قبل ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل شج على بلد ادعى على آخر بدعوى شرعية واقام شاهدين يثبتان دعواه
أحدهما ممن له ولاية عليه وادارة وثانيهما فاسق مشهور فهل والحال هذه لا تقبل شهادة
الشاهدين المذكورين (اجاب) نعم لا تقبل شهادتهما ان كان الواقع ما هو مسموع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية واقام شاهدين
شهدا على طبق دعواه فادعى المدعى عليه ان الشاهدين عدواه يفرحان لحزنه ويحزنان
لفرحه يريد بذلك رد شهادتهما فهل يكون قد حاط في شهادتهما وتردبه الشهادة من غير
اثبات سبب العداوة الدنيوية (اجاب) ليس مجرد الطعن بدون اثبات بوجه شرعي
مقتضي الرد الشهادة على انهم قد صرحوا بانه ليس كل من خاصم شخصاً في حق او ادعى
عليه يصير عدواً له بل انما تثبت العداوة الدنيوية بنحو قذف وجرح وقتل ولي
لا بخاصة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على رجل بان مورثه قبل موته اودع
عنده قدرا معلوماً من الارادب القول وانه باعه وقبض عنه فانكر المدعى عليه دعواه
ذلك وجدها فاقام المدعى على ذلك رجلين أحدهما قريب له أجبر خاص له والشاهد
الآخر أجبر خاص عنده أيضاً فهل والحال هذه لا تقبل شهادة الرجلين المذكورين
(اجاب) لا تقبل شهادة الاجبر الخاص لمستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له أربعة ذكور وبنت واحد الذكور في معيشة واحدة دون أبيه وللأب ابن كبير في
عائلته شج على البلد ثم مات الأب عن أولاده المذكورين وترك ما يورث عنه شرعاً فاراد
الأب المنفرد وحده ان يأخذ ما يخصه من تركته أبيه فادعى الاخ الكبير ان أباه كتب
له جميع ممتلكاته قبل موته ويريد ان يقيم بينة من فلاحيه واتباعه وأهل ادارته وولايته
فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم
(اجاب) نعم لا تقبل شهادة الفلاحين المذكورين لشج بلدهم والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل ترك داره وسافر الى جهة ومكث فيها مدة من السنين ثم رجع من سفره فوجد
رجلاً أخذ باب داره وركبه على باب داره فطلبه منه فأنكره فترافع معه على يد نائب قاض
هناك وطلب منه بينة فاحضر شاهدين عدلين وشهد كل منهما على حدة بالملك في الباب
للمدعى المذكور فهل والحال هذه اذا أثبت المدعى دعواه الملك في الباب المذكور
بالبينة الشرعية يحكم له به ولا تكلف البينة بان المدعى عليه أخذه من دار المدعى في أي
شهر وفي أي يوم (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الرجل المذكور
وأثبت ملكه لذلك الباب بالبينة العادلة يقضى له به وفي الاشياء الراى الى القاضي في
مسائل ذكر منها السؤال عن المكان والزمان قال في حواشيه للسيد المحمدي قال في
البرازية ولو سألهم عنهما فقالوا لا نعلم تقبل لانهما لم يكلفاه اه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك جاموسين دفعهما الرجل آخر لحفظهما له في نظير استعماهما في اشغاله

١٢٧٣ ١١

١٢٧٣ ١٥

١٢٧٣ ٢٣

جادي الاولى

١٢٧٣ ٣

٩
مطلب سألها القاضي
عن الزمان والمكان
فقال لا نعلم تقبل

ومؤنتهما

ومؤنتهما على المالك وسنهما وجبهما ولبنهما المالك فاستمرتا عند الرجل المذكور
مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك طلب الجاهل وسنن ماله من الرجل المذكور فأتى المالك
فيهم المالك وادعى انهما ملكه ومع كل منهما بينة فهل تقدم بينة الخارج او تقدم
بينة واضع اليد (اجاب) اذا تنازع اثنتان في شيء كل منهما يدعي ملكاً مطلقاً ولم يؤرخا
او ارخا تاريخاً واحداً يقضي بينة الخارج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وزوجة فادعت ان لها ديناً معلوماً على زوجها كان اقترضه منها زوجها حال حياته
وصحته وأقر لها به كذلك وأظهرت وثيقة شرعية بذلك فهل والحال هذه اذا أقامت
أي شهدت الزوجة المذكورة ابن أخيها وابن عمها وشهدا بضمون ما في وثيقتها طبق
دعواها تقبل شهادتهما حيث توفرت فيهما شروط الشهادة وكان كل منهما في معيشة
وحده (اجاب) نعم تقبل شهادتهما والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تملك بيتاً باعته في حال صحته و سلامتها لابن أخيها بمثل معلوم وسأعته
وابرات ذمته منه بموجب حجة شرعية من قاضي المحرسة بذلك ثابتة المضمون ثم بعد
مدة ماتت عن أولاد ابن ذكور واناث فادعى وصيهم بان البيع في مرض الموت لاجل
ابطاله والمشتري يدعي انه في زمن الصحة فهل اذا أقام كل منهما بينة تقدم بينة مدعي
الصحة اذا ثبت ما ذكر (اجاب) بينة كون البيع في الصحة أولى من بينة كونه في
المرض على ان البيع لو فرض انه صدر في مرض الموت لتغير الوارث لا يكون باطلاً وكذا
الابرا غير انه يتقدم من الثالث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شج بلداً ادعى على آخر
بدعوى شرعية ويريد ان يقيم بينة بعضها مشايخ بلده من بلدة أخرى والبعض الآخر من
أهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي
قبول شهادتهم (اجاب) نعم لا تقبل شهادة مشايخ أهل القرى ولا شهادة الفلاح لشج
بلده الذي له ولاية وادارة عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة في أما كن
معلومة بالميراث عن زوجها وأبها فباعته تلك المرأة تصيها شائعاً لابنها البالغ بمثل
معلوم في حال صحته و سلامتها بموجب حجة شرعية بيده ثابتة المضمون ثم ماتت المرأة عن
ابنها المذكور ومن بنت بالغة والا ن تريد البنت ابطال البيع متعلقة بصدوره من
امها في مرض الموت فانكر الابن دعواها فهل اذا أقام كل منهما بينة تقدم بينة الصحة على
بينة المرض (اجاب) بينة الصحة أولى من بينة المرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة عن امرأته وابنه منها وترك ما يورث عنه شرعاً
ثم مات الابن المذكور عن امرأته المذكورة من مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت
المرأة المذكورة كورة عن ابن أخ شقيق من مدة خمس سنين فوضع ابن الاخ المذكور يده
على تركتها تلك المدة والا ن ادعى رجل عليه بانه ابن عم للرجل الميت أولاً ويريد إقامة
بينته يشهدون بالسمع على انه قريب لليت فقط فهل اذا لم يندب الشهود الميت الى

جادي الثانية سنة

١٢٧٣ ٢

٢
مطلب يقضي بينة
الخارج في الملك المطلق
ان اتحد التاريخ اولم
يؤرخا

١٢٧٣ ٢٠

رجب

١٢٧٣ ١٨

١٢٧٣ ٢٨

شعبان

١٢٧٣ ٢٧

رمضان سنة

١١ ١٢٧٣

مطالب يشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه شوال

٧ ١٢٧٣

١٧ ١٢٧٣

٢٥ ١٢٧٣
مطالب في تفصيل حكم الشهادة بالموت

ذى الحجة

٦ ٢٧٣

الحمد للجامع للمدعي لا تقبل هذه الشهادة سيما مع تفسيرهم بأنهم يشهدون بالسمع (أجاب) شهادة الشهود بان المدعي المذكور قريب لليت غير معتبر شرعا والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدة من السنين تلقاها بالارث عن عمه له ادعى عليه رجل انه يستحق في تلك الدار أكثر من نصفها بطريق الميراث عن اصوله ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي ثم بعد ذلك ادعى ثانيا على واضع اليد على الدار المذكورة نصفها ويريد إقامة بينة على ذلك فهل اذا لم تعرف الشهود حدود الدار المذكورة لا عبرة بها ولا تقبل (أجاب) يشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها كفي العلائق وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة أميرية واضعين أيديهم عليها وهم يتصرفون فيها مدة من السنين والآن ادعت عليهم امرأة قرية ببيتهم بأنهم وهبوا لها حصصا شائعة في الأرض المذكورة لم يقموا لها ولم يقبضها منهم وتريد الآن قسمة الأرض واقرارها واخذ ما وهبوه لها منهم وهم ينكرون دعواها فهل اذا أقامت بينة من مشايخ القرى ومن اتباعها الخاصين بها لا تقبل شهادتهم (أجاب) شهادة المذكورين والمحال ما ذكر لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب وبنت وأخت شقيقة وأبناء عم شقيق فوضع أحد الورثة يده على التركة والآن ادعى أولاد المم المذكورون أن لهم حصصا في التركة المذكورة بطريق الارث عن الابن الغائب المذكور مدعين انه مات في غيبته المذكورة عنهم وعن الاخت والبنت المذكورتين فهل والمحال هذه اذا أقاموا بينة تشهد بالتسامع من اثبات انه مات تقبل تلك الشهادة حيث كان موته مشهورا بين الناس (أجاب) اذا شهد شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين اما ان يطلقا الشهادة اطلاقا ولم يبينوا شيئا او يقولان لم نعلم موته وانما سمعنا من الناس في الوجه الاول تقبل شهادتهما وفي الوجه الثاني ان لم يكن موت فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة بخلاف وان كان موته مشهورا ذكر في الاصل وكتاب الاقضية انه تقبل وهكذا ذكره المحصاف في أدب القاضي وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادته وبه أخذ الصمد الشهيد حسام الدين وفي الغيبة هو الصحيح وان قالوا لا تشهد ان فلان مات أخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت شهادتهما هكذا ذكر في الاقضية افاده في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قراريط في بيوت مشتركة وله بيوت كاملة توفي عن وريثة ادعى بعضهم ان جميع ذلك وقفه المتوفي ويقسم بينة لا تعرف الحدود ولم يسمعوا من المتوفي فهل والمحال هذه لا يحكم بثبوت الوقف بتلك الشهادة ولا يسوغ القضاء بها (أجاب) الشهادة بالعقار بدون معرفة عينه على قول واحد ووجه آخر غير معتبر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بخلاف من مالته بمثل ما كان عليه ووضع المشتري يده

عليه

سنة محرم

عليه مدة خمس عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة ادعى أخوه المشتري على أخيه المذكور بان النخل المذكور ملك لآبيه كان رهنه عند البائع المذكور ويريد اخذ نصيبه منه فأنكر الاخ المشتري دعواه ذلك وادعى المشتري ان آباءه كان باع النخل المذكور قبل موته للبائع له المذكور ويريد أن يقيم بينة على ذلك فهل والمحال هذه يقضى للمشتري ببينته ويحكم بها أم لا (أجاب) نعم يقضى ببينة المشتري الذي أقامها على بيع أبيه لبائعه حيث اقيمت بوجهها الشرعي وتقدم على بينة أخيه على الرهن ففي تنقيح الحامدية من مسائل مهمة ترجح فيها احدى البينتين على الاخرى من ترجحة المصلحة بينة مدعي المصلحة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس ودات المسئلة على أن بينة البائع أولى من بينة الرهن اه وبينة الوفاء أولى من بينة البينات استحسننا ومنه في الدرر وتكملة رد المحتار من باب القبول وعدمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اثر رهنها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات الراهن عن اولاده المذكورين الباقين فاراد الاولاد ان يدفعوا رهنهم الرهن ويأخذوا الأرض من المرتهن فادعى المرتهن أن مورثهم اسقط حقه فيها ويريد ان يقيم بينة احدى مشايخ البلد والاخر بينة وبين المشهود عليهم عداوة ذنبوية ظاهرة لجميع الناس فهل والمحال هذه لا تقبل شهادة هذين المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهما (أجاب) لا يقضى القاضي بشهادة الرجلين المذكورين والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقام آخر وكيل عنه في حياته ووصيا على اولاده بعد مماته ثم بعد مدة مات عن وريثة بعضهم قصر وكان ذلك في غيبة الوصي المذكور فاقام القاضي وصيا على القصر فلما حضر الوصي المختار ترفع مع الوصي المذكور في المحكمة فطالب من المدعي المذكور ويريد ان يقيم شاهدان شهد كل منهما بما ادعاه الوصي المختار المذكور ويريد معرفة الوصي باسمه ولقبه وبلدته وخدماته بالمير التي يتميز بها عن غيره ولا مشاركة له فيها فهل تقبل شهادة الشاهدين المذكورين بعد تزكيتهم شرعا وبشهادة المدعي المذكور الوصاية المذكورة ويمنع الوصي المذكور من طرف القاضي ولا عبرة بتعاليه بعدم معرفة الشاهدين لابي الوصي المذكور (أجاب) نعم يثبت بشهادتهما على الوجه المسطور أن المدعي وصي مختار من قبل الميت ويمنع منسوب القاضي من التصرف حيث كان الوصي المختار أمينا لم يثبت عليه ما يوجب عزله ولا يشترط ذكر اسم أبي الوصي وجده والمحال ما ذكر بالسؤال اذا المدار على التعريف ومنع الاشتباه لا على تكثير الحروف والله تعالى أعلم (سئل) في وريثة ميت له شريك كان يدعيان على الورثة بعدم موت المورث ان عليه دين لهما احدى يدعي بمائة وثمانين قرشا والاخر بمائة كياس والورثة منكرون لذلك فترافعا لدى نائب القاضي بالناحية فطلب من المدعين بينة على دعواهما فاحضر رجلين أحدهما يهد بان المورث عنده أربعة كياس ولم يعرف

١٢٧٤ ٤

مطالب بينة البيع والمدة بعوض أولى من بينة الرهن وبغير عوض بالعكس وبينة الوفاء أولى من بينة البينات استحسننا

١١ ٢٧٤

١٣ ١٢٧٤

سبها والاخر شهد بانه سمع المورث في حياته مع شريكه يذكر ان اربعة كاس ولم يتحقق انها عند واحد منهما فهل اذا لم يكن عند مدعي الاربعه الا كياس شرط ثان غير هذا ولم يكن عند مدعي المائة والثمانين قرشا بيينة لا عبرة بدعواه وما يمنعان من منازعة الورثة (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمعجز دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وشهادة الشاهدين على الوجه المسطور غير كافية في الاثبات والله تعالى اعلم (سئل) في ارض كان بها حوائث جاربة في وقف حصل فيها نزاع ودعوى فادعى وكيل الناظر انها واقف من قبل فلان الواقف ولم يذكر انها واقفها وهو يملكها ولم يكن الوقف قديما وذكرا الخصم دعواه ايضا وكان المحكم الشرعي في هذه المسألة ان الشهادة على الوقف المذكور بعد استجتماع الدعوى والشهادة شرائطهما الشرعية تقدم على بيينة الخصم لو اقام كل بيينة على ما ادعاه ثم في مجلس آخر تم وكيل الناظر دعواه وذكرا ان ملك الارض والدكاكين التي كانت عليها مملوكة للواقف المذكور ووقفها وهو يملكها على الوجه الذي عينه في المجلس الاول حتى صحت بذلك دعواه وتمت فهل والحال هذه تطلب منه البيينة التي ثبتت دعواه التي هي مقدمة شرعا على بيينة الخصم ولا يضر في ذلك عدم ذكر ملك الواقف في المجلس الاول ولا يكون ذكره مذكرا ثانيا تناقضا مطلقا لدعواه على الوجه المذكور (اجاب) نعم تطلب منه البيينة على دعواه المذكورة والحال هذه حيث صحها بذكر ما هو لازم ولا يضر في ذلك ذكر ملك الواقف في مجلس آخر ولا يعد ذلك تناقضا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على رجل اجني بدعوى شرعية لدى القاضي فانكر المدعي عليه دعواها وجدها وتر يدان بيمين شرطين على اثبات دعواها احدهما زوجها الذي هي بدمته والثاني خادم اجير خاص بها مشاهرة فهل والحال هذه لا تقبل شهادة الرجلين المذكورين للمرأة المذكورة وليس للقاضي قبول شهادتهما معا على دعواها (اجاب) لا تقبل شهادة الزوج لزوجته ولا الاجير الخاص لمستأجره كما هو معلوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعية اميرية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يزعمها ويدفع خراجها من غير منازع له فيها ثلاث المدة والآن يدعي رجل انه نزل له عنها باختياره متعلا بالوثيقة بيده فانكر رب الارض دعواه النزول بالاختيار فهل اذا اقام مدعي النزول بيينة تشهد بان واصل اليد نزل عنها باختياره والحال ان البيينة لا تعرف الارض ولا الحدود ولا تقبل شهادته (اجاب) اذا لم يعرف الشاهد عين العقار المذكور فيه ولا حدوده لا تقبل شهادته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على زوجها بدعوى شرعية لدى الحاكم الشرعي وتر يدان بيمين اخويها على اثبات ما تدعى به على زوجها فهل والحال هذه تقبل شهادة الرجلين المذكورين لاختصاصهما المذكورة (اجاب) تقبل شهادة الاخ العدل لاختصاصه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف تحت يد ناظره ادعى عليه رجل بان له فيه حصة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٥

ربيع الاول

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٧

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

١٩

ملكاً عن مورثه ولا حجة ولا سند بيده ويريد اقامة بيينة على دعواه الملك والناظر بيمينه على الوقف فهل تقدم بيينة من يدعي الملك او بيينة من يدعي الوقف (اجاب) تقدم بيينة الخارج منهما والله تعالى اعلم (سئل) في ابن اخ بالغ ضمه عمه الى معيشته مدة تزيد على سنة ثم خرج في معيشة وحده ثم بعد مدة رجع وادعى ان له فيما عنده الثلث واقام رجلين على دعواه احدهما فاقد البصر والاخر مدلول المذكور عدواة دنيوية فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يجاب ابن الاخ لذلك ولا عبرة بالبيينة المذكورة (اجاب) لا تثبت الدعوى بشهادة الشاهدين المذكورين الذين احدهما اعشى والاخر مدلول للشهود عليه عدواة دنيوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من اخيه نصف حمامة بثمن معلوم ووضع المشتري يده على نصف الحمامة مدة من السنين ثم بعد تلك المدة انكر الاخ البيع لاختيه فهل اذا كان هناك بيينة تشهد بالبيع يكون البيع صحيحا فاذا ولا عبرة بانكاره مع وجود البيينة واذا تعطل البائع بان احد البيينة تبيع شيخ بلد ويقضي له اشغاله لا عبرة بتعطله بذلك وتصح شهادتهم حيث لم يكن شيخ بلد (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور ومسته وفيات شرائط الصحة بالبيينة العادلة المأزكة لا يعتبر انكاره ولا تقبل شهادة اعوان الظلمة فلينظر في حال الشاهد المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكر وروايات وترك ما يورث عنه شرعا من الثمن وغيره فوضع الورثة ايديهم عليه مدة تزيد على اربعين سنة وهم يتصرفون فيه من غير منازع لهم فيه في المدة المذكورة والآن تدعى ورثته جماعة من اقاربهم بان لهم حقا فيه عن جدتهم فانكر وادعواهم فهل اذا شهد جماعة قضاة الوانسمع بانه للجد لا عبرة بتلك الشهادة ويمنعون من منازعة الورثة فيه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بالشهادة المذكورة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض ناعها من آخر وبناها المشتري مكانا ثم بعد ذلك اراد السفر لجهة بعيدة فوفق مسافة القصر فاسكن في المكان المذكور امرأة وسافر الى تلك الجهة واقام بها مدة ثمان سنوات ثم حضر من سفره واراد اخذ المكان من المرأة المذكورة فادعت انها اشترت ارضه من البائع له بتاريخ متأخر فهل اذا مات البائع عن ابنين وشهد ابيهم بالرجل بالتاريخ السابق تقبل شهادتهما وبيضة في له بها ولا يمنع من ذلك كونهما ابني البائع (اجاب) تقبل شهادة ابني البائع على بيع ابيهما بتاريخ سابق على شراء تلك المرأة المدعيه اذا لم يقيمهما مانع او باحدهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بتر كية شبل ويريد ان يقيم عليه بيينة من اتباعه وخدمته الخاصين به يشهدون عليه بما فعل لا تقبل شهادتهم والحال هذه حيث كانوا خاصين به وله ادارة عليهم (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده القصر وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل اجني يده على مال القصر بدون وصاية شرعية وللقصر عمر اقامه

١٢٧٤

١٩

١٢١٤

٢٧

رجب

١٢٧٤

مطلب تقبل شهادة ابني البائع على بيع ابيهما

١٢٧٤

١٤

شعبان

١٢٧٤

١٧

والدهم قبل موته وصيا على اولاده القصر وعلى حفظ ما لهم فادالهم نزع مال القصر من يد الرجل المذكور فادعى الرجل المذكور انه وصى على القصر وعلى حفظ ما لهم من قبل ابيهم ويريد ان يقيم بينة شهودا على دعواه فهل لا تقبل شهادة الاولاد المذكورين لا يقيم ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويجوز للرجل المذكور على دفع مال القصر ائتمهم حيث كانت وصاية المذكور بالوجه الشرعي (اجاب) لا تقبل شهادة الفرع لاهله ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي المتصورة بما ضمنه امرأة ادعت على رجل بان عنده قدر معلوم من الدراهم لزوجه او ان زوجها غرق في البحر المذكور وهو متوجه الى البحار وانه مات عنها وعن زوجة اخرى وعن اولاد قصر منها ومن زوجته الاخرى فادعى الرجل المذكور بالقدر المذكور وانكر موته فأقامت المدعية المذكورة رجلاين شهد كل منهما بانها كانت عكة وسال عن زوج المدعية من جماعة فاجابوا بان زوج المدعية كان كعب فلان وانها غرقت بمافيها ومن جملة من فيها زوج المدعية المذكورة وانه مات بسبب ذلك فهل تكفي هذه الشهادة في ثبوت موت زوج المدعية المذكورة وللقاضي ان يحكم بموته (اجاب) لا يحكم بتلك الشهادة الصورية والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تحملان الشهادة عن آخرين ثم مات الاصلان فهل تجوز شهادة الفرعين عند القاضي في ثبوت الموت (اجاب) تقبل الشهادة على الشهادة في غير حدود وقود بشرط تعذر حضور الاصل بموته او مرضه او سفره او كون المرأة مخدرة وهذا ما جرت عليه ارباب المتون وصرح به في الخاتمة من باب الشهادة على الشهادة خلافا لما ذكره صاحبها من باب كتاب القاضي الى القاضي من انه اذا مات الشاهد الاصل لا تقبل شهادة الفرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض خربة بالميراث عن اصوله من مدة مديدة والآن يدعى رجل اجني بانها ملكه وان جده اشترها من جد المالك فانكر زوجه او ادعى ان له لا يثبت له ولا سند يثبت له بذلك فهل اذا اقام بينة قالت نسمع بان جد المدعي اشترها من جد المالك لا تقبل تلك الشهادة ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات حيث لم يكن هناك بينة بنقل الملك لمجد المدعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلد ادعى على رجل آخر من حصة غيره انه دفع له اربعة اكياس غارقة على فدان وثلاث من ارض زراعة اميرية مدة سنتين وبسده سند ليس فيه خط المدعي عليه ولا ختمه والحال ان الارض تحت يدهم تحقها بزعمها ويدفع مالها وهو منكر لتلك الدعوى فهل اذا لم يكن عند شيخ البلد الا شهود من فلاحيه واهل ولايته لا تقبل شهادتهم ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) نعم ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن اختها شقيقها وعن بنت اخيها لا يبا وتترك ما يورث عنها شرعا ومن جملة ما تركته نصف بيت وحصة في امكنة اخرى ادعى

١٥
مطلب شهادة بان جماعة
اخير وهما بفرق م ك ب
ومن فيهم اومهم فلان
ومات بسبب ذلك لا تقبل

شوال
٢٧
ذى القعدة

١٤
مطلب تقبل شهادة
الفروع بعد العمل اذا
اديت بعدهم والاصول

١٥

٢٣

٢٢
١٢٧٤

ابن اختها بعد موتها ان مورثته باعت له نصف البيت والحصة الاخرى في الامكنة المذكورة بثمن معلوم وأقرت بقبض الثمن في صحتها وانكرت بنت الاخ دعواه وادعت ان البيع والاقرار بالثمن كان تجعة ومواضعة فمن يكون القول قوله ومن نكون البينة بينته (اجاب) اذا وقع الاختلاف في كون البيع صحيحا او تجعة فالقول قول مدعى الحجة بيمينه والبينة بينة مدعى التجعة حيث فسرهما والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض بها نخيل باعوهما لرجلين آخرين في ثمن مبلغ معلوم من الدراهم ووضع المشترين يان يدهما على المبيع المذكور مدة تزيد على سنتين ونصف وهما يتصرفان فيه بانواع التصرفات الشرعية والا ان ارادوا فسخ البيع المذكور متعللين بانه كان بالغين الفاحش والغرور من المشترين المذكورين وانكر المشترين دعواهم قائلين انه كان بحضور اهل الخبرة وانه يمثل القيمة فهل والحال هذه تقدم بينة البائعين انه كان بالغين الفاحش والغرور فان عجزوا عنها بقي بيدواضعي اليد (اجاب) ان لم يثبت الجماعة المذكورون ما يجوز لهم فسخ البيع المذكور بالوجه الشرعي لا يكون لهم فسخه بدون وجه شرعي وعندنا عرض البيتين في بيعة الغبن اولى من العكس كما في التنقيح والله تعالى اعلم (سئل) في نصف منزل موقوف على خيرات وله ناظر من قبل الواقعة له من نحو عشرين سنة فبرز الا ان واث الواقعة يدعى ان نصف المنزل المذكور باق على ملك الواقعة وانها ماتت وتركت ميراثا له فهل اذا اقام الناظر بينة على وقفها ذلك على الوجه المذکور تقبل شهادتها سيما والوقف محرر به حجة شرعية ومحكوم به بالحجة مسجلة بالسجل المصان ولا يمنع من قبول شهادتها عدم ذكر اسمائها بالحجة حيث كانت البينة مشاهدة لصدور الوقف منها وهي من العدول ومات بعض البينة المذكور اسماءها بالحجة وبعضها غائب (اجاب) نعم تقبل شهادة تلك البينة والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالارث عن امها باعها لرجل اجني في غيبتها بدون اذنها بسبعين قرشا لرجل آخر فهل اذا حضرت المرأة المذكورة وادعت على المشتري لدى القاضي بان تلك الدار ملك لها عن امها فلانة بنت فلان بن فلان مات وتركتها ميراثا لها وان ارثها انحصر فيها او طابت من المشتري رفع يده عنها لكون البيع لم يكن باذنها وانها ردت البيع المذكور وأقامت بينة تشهد بان تلك الدار لا لها وعرف اليهود والام المذكور بكونه كرايمها وجدها وذكروا انها ماتت وتركت الدار المذكورة ميراثا لبينتها المذكورة وان ميراثها انحصر في البينة المذكورة تقبل شهادتها ولا تكلف البينة ذكر نسب المدعية من قبل ابيها حيث كانت حاضرة بالمجلس مشارا اليها وسوغ للقاضي الحكم لتلك المرأة بالدار المذكورة حيث بينت حدودها في الدعوى والشهادة ايضا ولم يكن هناك مانع من سماع دعواها ولم يثبت انها اذنت بالبيع المذكور ولا اجازته بعد وقوعه (اجاب) نعم تقبل بينتها والحال ما ذكر بالسؤال ولا

صفر

٦
١٢٧٥

ربيع الثاني

١٢
١٢٧٥

جمادى الاولى

١
١٢٧٥

تكلف البينة الى ذكر نسب المدعية الحاضرة بالمجلس مع الاشارة اليها اذا الاشارة كافية في التعريف عن ذكر النسب من قبل الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخرين قدرا معلوما من الدراهم ليتجروا فيه ويكون له الربع في الربح وثلاثة ارباعه لهم فالتجروا مدة وحصل ربح فطلب رب المال ما يخصه في الربح فادعوا ان المال قرض فانكر دعواهم وادعى انه دفعه لهم مضاربة فهل والحال هذه اذا اختلف العامل ورب المال من يكون القول قوله ومن تقدم بيته (اجاب) القول للمدعى المضاربة يمينه والبينة بينة مدعى القرض والله تعالى اعلم (سئل) في شيخ يلد ادعى على رجل بدعوى شرعية وأراد ان يقيم بينة من فلاحه ومن له عليه ولاية وادارة عيادى به على الرجل المذكور فانكر المدعى عليه دعواه فهل لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلده ولا من له ولاية عليه وادارة وليس للقاضي قبول تلك البينة (اجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلده الذي له ولاية عليه وهو تحت ادارته ليله اليه خوفا منه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين في معيشة واحدة وكسب واحد ومنزل واحد وزراعة واحدة استمرا في معيشة واحدة حتى مات أحدهما عن أولاد ذكور واناث بالعين مع عهدهم في المعيشة من غير قسمة الى الآن والآن طلب أولاد الاخ القسمة من عهدهم وأخذت نصيبهم فادعى العمة بانه لاشئ لهم فطلبت منهم البينة على ما يدعونه فاقاموا بينة شهدت على طبق دعواهم لدى القاضي وزكيت عنده بحضرة الخدم وقبل شهادتها وأخر الحكم فيها مدة أشهر والآن يريد اعم الطعن في البينة المذكورة وتجرحها بغير حجة مجرد الاجل ابطال شهادتها فهل لا يجب لذلك شرعا ولا تبطل تلك الشهادة ولا يقبل الطعن فيها ولا ترد شهادتها (اجاب) اذا استوفت تلك الدعوى والشهادة شرائط الصحة وزكيت الشهود التزكية الشرعية ثم طعن الخصم في الشهود بالمجرد لا يلتفت القاضي لذلك بعد التمهيد ولا يقبل من الخصم المخرج المجرى والحال هذه ويجب على القاضي الحكم بموجب تلك الشهادة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين بمجاعة دفع رجل اجنبي شيخ بلد الدين الذي عليه لاربابه وأخذ من الدين بها ثم رهنها على دينه الذي دفعه للجماعة المذكورين وبقي عنده مدة ثم قدر المدين على دفعه له وأراد اخذ البهاثم منه فادعى انه اشتراها منه فهل اذا اقام بينة من أتباعه ومن تحت ادارته وفلاحيه على ذلك لا تقبل شهادتهم له ويكون للرجل المذكور دفع الدين له وأخذ البهاثم بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا تقبل شهادة من ذكر لشيخ البلد اذا حلف منكر البيع على نفيه يكون له اخذ رهنه من يد المرتن بعد دفع دين الرهن له اذ لم يثبت الشراء بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على أخته شركة فانكرها فطلب منه نائب الشرع بناحتهم بينة فاحضر اخاه لاهم وآخر يشهدان بالشركة عليها فهل يقضى بهذه الشهادة ولو كان أحد الشهود أخا للشهود له لاهم وللشهود عايمها شقة حيث كان الاخ المذكور عدلا ولم يكن

جادی الثانية سنة
مطالب لا تكلف البينة
الى ذكر نسب المدعية
وهي حاضرة مشار
اليها

٣٠
١٢٧٥
مطلب القول للمدعى المضاربة
والبينة مدعى القرض
رجب
١٧
١٢٧٥

رمضان
٤
١٢٧٥

ذی القعدة
٢٢
١٢٧٥

شريكا للشهود له فيما شهد به ولم يكن مع الشهود له في معاش واحد (اجاب) نعم تقبل شهادة الاخ المذكور لانيه اذا كان عدلا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من الدراهم فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا اقام المدعى رجلا من اجرائه الخاصين به لعله ياكل ويشرب معه ويكسوه لا تقبل شهادته حيث لم يحكم بها قاض (اجاب) نعم لا تقبل شهادة الرجل المذكور لمساخره اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من ضبطية مصر بافاد مضمونها دعوى رجل على امرأة تبلغ بموجب سند وشهد عايم اشاهدان قطعنت في أحدهما بانه كان خادما عندها وبانه اختلس منها نحو أربعة آلاف قرش وفرها ربا وبهذا فضلا عن كونه قريب المدعى فهل الطعن بكونه كان خادما جائزا أو غير جائز (اجاب) الطعن من الشهود عايمه ان كان بمجرد ان أحد الشهود كان خادما لا يمنع من قبول شهادته بعد فرض تهيجهما وان كان الطعن بما ذكر مع قولها انه اختلس منها مبلغ كذا كذا في جوابها فان بينت المبلغ الذي اختلسه منها الشاهد وطلبت استرداده منه واثبتت ذلك بالبينة العادلة بالوجه الشرعي يكون ذلك من قبيل المخرج المار كبت انضمامه لا بعد فيقبل منها ذلك وبثبوته على هذا الوجه ترد شهادة الشاهد المذكور على فرض تهيجهما شرعا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه كسر سنة من مدة خمس سنوات ويريد اقامة شهود يدينوا بين المدعى عليه خصومة وعداوة ذنوبية فهل اذا ثبت أن بين المدعى عليه والشهود خصومة وعداوة ذنوبية لا تقبل (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا كشهادة المقتول ولبه على القاتل والمجروح على الجارح والمقتوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدوا له كتمومه بعض المتفقهة أفاده في البحر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها الذي حاكم بمبلغ معلوم بعهده قرض والبعض الآخر دفعته له ليشتري لها به شيئا معلوما ولم يشتره فانكر زوجها ما ادعته به واحضرت رجلا لاشهد بانه سمع أن المرأة أعطت زوجها المبلغ المدعى به المذكور فهل اذا لم تقم المرأة المذكورة بينة تشهد طبق دعواها وعلى اقرار الرجل بذلك لا يلزمه غير اليمين والشهادة على هذا الوجه غير معتبرة شرعا ولو تعددت ام كيف (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع مجرد دعواه بدون اثباتها بوجه شرعي والبينة على المدعى واليمين عند الجهر على المنكر ولا عبرة بشهادة الشاهد بالماع من غير من عايم الحق في دعوى الدين والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين اجتماع بعضهما في معيشة واحدة بعد موت أبيهما وصارا يكسبان في صنعة واحدة سوية مدة مديدة الى أن تحصل بسعيهما مال معلوم من عقار وغيره فادعى على المال والعقار الموروث عن أبيهما ما أوهما ثم مات أحدهما المدعوسيد احد عن ابن وبنت قاصرين وعن زوجتين له ومات هذا الابن بعد بلوغه عن بنته وعن

ذی الحجة
٢٨
سنة
١٢٧٥

جادی الثانية
٢٨
١٢٧٦

رجب

٢٩
١٢٧٦

ربیع الاول

٢٤
١٢٧٧

ذی الحجة

٢٤
١٢٧٧

وتعبد عنده فلا يعود اليها يطلب صلحها امد حياته حتى تاتي اليه بنفسها وذلك الخلف
قبل العيد الصغير خمسة ايام ثم بعد العيد بسبعة ايام ذهب ليصالحهما فامتعت وأرادت
اثبات طلاقها فستل الزوج عن ذلك فانكر الخلف بذلك كذا ويقر بأنه طلب صلحها
بعد العيد مراراً فطلب منها القاضي البينة على دعواها فسمعهما وز كاهما وطعن الزوج في
البينة بقوله اننا من منم اولادهم والثالث ملازم لها في الذهاب والاياب ويريد ثبوت
طلاقها لاجل ان تزوج باحد اقاربه فهل يحكم بوقوع الطلاق بشهادة البينة المذكورة
ولا عبرة بما قاله الزوج المذكور (اجاب) مجرد كون الشاهدين اولادهم للشهود ولها
لا بعد طعنات رده شهادتهما كما ان مجرد ما ذكر في حق الثالث لا بعد طعننا شرعياً
فيقضى بشهادتهم بعد التزكية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من الشيخ احمد
ابراهيم عيسى الانصاري السناري عما لفظه كما هو معلوم فحضر تكلم ان صاحب الدر
المختار ذكر في باب الوقف نقلاً عن الاشياء ما صورته لنا شاهد حبة في اربعة عشر
وليس انما مدع حبة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف الخ ما هناك ثم ذكر ابن
عابدين في حاشيته هنا في آخر عبارة حكاهما عند قوله فالاجنبى اولى ما صورته ثم لا يخفى
ان شاهد الحبة لا بد ان يدعى ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وعلى هذا فكل ما تقبل
فيه الشهادة حبة يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى حبة وهذا ينافي ما مر عن الاشياء
الا ان يكون مراده انه لا يسمي مدعيها وان مدعي الحبة لا يخلفه الخصم عند عدم
البينة فلا يتحقق بدون الشهادة فلذا نقاه فليتأمل اه بحروقه وقد نزلت يا مولانا
نازلة وهو ان شخصاً لزمه الطلاق الثلاث وجد ذلك ووافقه زوجته على الجحود لامر
اقتضاء الحال فقام اخو الزوجة المذكورة مخاصماً في الطلاق الموصوف مدعيها بطريق
الحبة لكي يشهد هو وغيره على الزوج بلزوم الطلاق المذكور وما حضر مجلس القاضي
وقرر لديه دعوى الحبة واراد ان يشهد بما ادعاه وان يحضر من يشهد معه بذلك لما
ان الشهود غير موجودين وقت النزاع فامتنع القاضي عن سماع دعوى الشاهد المدعي
بالحبة ولم يوافق على قبول ما ذكره ولا على احضار الشهود الغائبين متمسكاً بما حكى
عن صاحب الاشياء ولم يلتفت لما ابداه ابن عابدين في حاشيته حجة ما توضح اعلاه فبعقلنا
القاصر وفهمنا القاتر تظاهراً لنا جواز سماع الدعوى حبة في هذه النازلة وان كلام
الاشياء مؤول ومحمول على نفي احدي الحالتين اللتين ذكرهما بالحاشية المذكورة لا على
عمومه ففقه كلامه كادت ان تصرح بما ذكرنا وما دام حضر تكلم منتهى كشف المهمات
وتوضيح المعضلات خدوصاً والتمادي على الفروج بما لا يجوز اثم عظيم وعار جسيم
وجنايم اهل الحماية والوقاية بالرفع والمنع لما ينافي اصول الشريعة المطهرة فظننا
لذلك قدر فعنا هذه القوى واوضحنا حقيقة الدعوى كي تفيدوا عبيدكم هل بمقتضى
كلام حاشية ابن عابدين المذكور يجوز دعوى الحبة مطلقاً بحمل كلام الاشياء على

الوافق كما استفاد من كلام الحاشية المذكورة أو لا تجوز الدعوى حبة الا فيما ذكره
صاحب الاشياء نروم البيان الكافي والقول الثاني شرعاً على هذه الثقة وانما الفضل
والمنة بايضاح منهاج السنة ادام الله لكم البقا والتقى (اجاب) الشهادة في الطلاق
تقبل حبة من الاخ المذكور مع غيره حيث توفرت شرائط القبول ولا يمنع من قبولها
مخاصمته الزوج في الطلاق ودعواه به عليه بل ربما يكون ذلك مؤكداً لقبولها بناء على
ما تشعر به عبارة العلامة ابن عابدين بقوله ثم لا يخفى ان شاهد الحبة لا بد ان يدعى
ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره واما ما ذكره من دعوى الحبة في هذه الحادثة وعدمها فلا
يترتب عليه فائدة في المقصود اذ قد نفوا الدعوى حبة في سائر الحوادث حتى من
الموقوف عليه اصل الوقف لا بتولية على المقتضى به كما صرح به في الدر المختار نقلاً عن
الاشياء أيضاً لكن لما كان شاهد الحبة اذا لم يوجد مدع غيره شأنه ان يدعى ما يشهد
به كافي هذه الحادثة استشكل العلامة ابن عابدين بما فاته من الاشياء واجاب عنه
بجوابين أحدهما حمل ما في الاشياء على نفي تسميته مدعياً أي بل يسمى شاهداً والثاني
انه لا يطلق عليه مدع بحجة يترتب على دعواه التحليف عند العجز عن البينة أي كما هو
شان سائر الدعاوى أي فلا ينافي انه يدعى ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وعلى كل فيلزم
القاضي في هذه الحادثة قبول شهادة الاخ اذا استكمل نصاب الشهادة والحال هذه
ولا يضر كونه ادعى على الزوج بالطلاق ولا تمسك له بقوله لم ليس لنا مدع حبة اذ ليس
معناه انه لو ادعى الشاهد حبة ترد شهادته كما لا فائدة بالتمسك بعبارة الشيخ ابن عابدين
المذكورة في هذا المقام لا ثبات تسمية الاخ المذكور مدعياً حبة تسمية اصطلاحية عند
الفقهاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغاً من النقود الجنيهات على سبيل
الامانة بحضرة شاهدين عدلين ثم طلب مبالغته من المودع فانكر اخذه منه ثم فر هارباً
والشهود الاصول يريدون السفر الى بلاد الروم فوق مسافة القصر فهل اذا جملوا
شهادتهم لرجلين عدلين واستوفى التحميل شرائطه الشرعية وسافر الاصول الى ما ذكر
ووجد الغريم واقىتمت الدعوى وأدى الشهود الفروع وشهادتهم وبينوا التحمل
عن الاصول واستوفت الشهادة شرائطها تقبل الشهادة على الشهادة في تلك الحادثة
لعذر سفر شهود الاصل حسبما سبق توضيحه (اجاب) نعم تقبل الشهادة على الشهادة
فما ذكره الحال هذه اذا استوفت شرائطها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأتين عن ولدي أخ ثبت نسبهما لها بعد دعوى شرعية بشهادة بينة شهدت بنسبهما
وانه لا وارث غيرهما ثم ان رجلاً لا الا ان يدعى الزوجية مع انه طلقها قبل موتها باثنتي
عشرة سنة على يد جمع مات معظمهم ولم يبق سوى من شهد بالنسب وان لا وارث غيرهما
فهل تقبل شهادتهما في الطلاق أيضاً (اجاب) مجرد كون شاهدي الطلاق شهدا
أو لا ينسب ولدي الاخ وان لا وارث للراة غيرهما لا يمنع من صحة شهادتهما بالطلاق

١٢٨١

٤

مطلب لا بد لشاهد
الحبة ان يدعى ما يشهد
به عند عدم وجود مدع
غيره
مطلب ليس المراد بقوله لم
ليس لنا مدع حبة أنه لو
ادعى الشاهد حبة
ترشادته

محرم

١٢٨٢

١٣

شعبان

١٢٨٣

٢٠

فتقبل اذا كانت شهادتهم مفيدة في هذه الحادثة منع الزوج من الارث ولم يكن هناك مانع آخر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت من أخيها أربعة قراريط ونصفا من بيت معلوم بثمن معلوم قدره على يديينة والبائع المذكور في حال الصحة والسلامة وقبض الثمن منها على يدي البينة المذكورة واستولت المرأة المذكورة على المبيع المذكور ثم ان البائع أخبر اثنين معلومين بالمبيع المذكور وبقبضه الثمن من أخيه وبعد مدة مات البائع عن ورثة فخاف ورثته وأرادوا أن يستولوا على المبيع المذكور فخرجتهم المشتريّة المذكورة وادعت أنها اشترت المبيع المذكور من أخيها في حال صحته وسلامته بثمن معلوم وأقبضته لأخيها على يديينة المبيع ثم ترفع الجميع لدى القاضي فطلب القاضي منها البينة فقعدت بينة المبيع لموتها فقامت بينة اقرار البائع بالمبيع وقبض الثمن وشهدت البينة المذكورة بذلك عند القاضي فهل تكفي البينة المذكورة في ثبوت البيع ويعمل القاضي بمقتضاها ولا يتوقف الامر على بينة العقد (أجاب) ثبت البيع بأقامة البينة على العقد المذكور وأوعى اقرار البائع بالمبيع وقبض الثمن فيحكم به اذا استوفيت الدعوى والشهادة شرائطها بالافرق بين الشهادة على البيع أو على الاقرار به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تصرف لبعض ورثته وزوجته المطلقة بالبيع في عشرة قراريط يملكها في عقار بثمن معلوم وبالإسقاط في خمسة أفدنة وثمان من أطيان زراعتهم بمبعوض وأقر بقبض الثمن والعوض ثم بعد مدة مات وترافع باقي ورثته مع البعض المذكور في شأن ذلك لدى القاضي وادعى بعض الورثة والمطلقة بذلك بعد استيفاء اللازم لهذه التصرف وحالة مدير الجهة الامر في ذلك على الحاكم الشرعي ان هذا التصرف والاقرار كان من المورث حال صحته بتاريخ سابق وادعى باقي الورثة انه كان في مرض موته بتاريخ لاحق فهل اذا أقام كل منهما بينة على دعواه تقدم بينة من ادعى انه كان في الصحة على بينة من ادعى انه كان في مرض الموت اسكونه منكرا وذلك مدعى ولسبق تاريخ مدعى الصحة (أجاب) اذا تعارضت بينة الصحة والمرض فيبينة بعض الورثة والمطلقة ان هذا العقد كان في الصحة مرجحة على بينة باقي الورثة انه كان في مرض الموت لان بعض الورثة والمطلقة مدعيان وباقي الورثة منكر والبينة للمدعي لا للمنكر ولسبق التاريخ كما صرح بذلك علماؤنا في نظائره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة من مدة سنين وهو معاشر لها من غير معاوض والآن ظهر جماعة يدعون عليه بطلاقها منه ثلاثا من سنة ١٢٧٩ وانهم يشهدون بذلك بحسبه وهو ينكر ذلك والحال ان الجماعة المذكورة من مشاهيدون معاشرته لمعاشرته الأزواج وعالمون بها وطلعون عليها ومن تاريخ دعواهم الطلاق الى الآن وهم مشاهدون لذلك وساكبون على الزوج ولم ينكروا عليه ولم يبطأوا به في انهاء هذه المدة مع عدم العذر لهم في التاخير وعدم المانع الشرعي لهم من طلبه فهل والحال هذه يفسقون بتاخيرهم طلبه

والشهادة عليه بغير عذر فلا تقبل منهم الا ان دعوى ولا شهادة بذلك وزوجة الرجل بعصمته (أجاب) نعم يفسقون بذلك ان كان الام كذلك اذا تأخير شاهد الحسبة شهادته مدة خمسة أيام مع اطلاعه على معاشرته الزوج لمعاشرته الأزواج بلا عذر موجب لرد شهادته بفسقه والله تعالى اعلم (سئل) في شيخ قرية له اماردة وولاية على أهلها ادعى على وصي ان له حقا معلوما على موصيه وأقام بينة من فلاحيه الذين له اماردة وولاية عليهم فهل تكون هذه البينة مقبولة أولا بد من بينة من غير أهل تلك القرية حيث كان هو المتكلم على أهلها جميعهم ولم يكن فيها شيخ آخر خلافة (أجاب) لا تقبل شهادة الفلاح الشيخ القرية الذي له اماردة وولاية عليه لجهله وميله خوفا منه والله تعالى اعلم (سئل) عاقله الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد فذكر رفع من طرابلس الغرب الى محروسة تونس سؤال حاصله هل بينة الموت مقدمة على بينة الحياة فاجاب عنه مفتيها الحنفى الشيخ مصطفى يرم بما نصه ان الاصل تقديم بينة الموت على بينة الحياة لانها تثبت امر عارضا كما هو الاصل في البيّنات في الفصل الثالث عشر من العمادية اذا شهد رجلان ان زوج فلانة قتل او مات وشهد آخران انه حي كان شهادة الموت والقتل أولى لان بينة الموت أثبتت العارض انتهى نعم في تنقيح العمادية بينة ان زوج فلانة قتل او مات أولى من بينة انه حي الا اذا أخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى وأجاب أيضا خاتمة المحققين الشيخ معاوية المفتي الحنفى بالبلد المومنا اليها بما نصه وببعد فاجاب عن السؤال أعلاه هو ما أجاب به الشيخ أعلاه دام عزه وعلاه فيمثله أوجب وبه نقول لما فيه من القواعد الاصول والتعاليق والنقول ولما في الذخيرة البرهانية أيضا نقلا عن فتاوى الفضلي لو شهد اثنان بموته أو قتله وشهد آخران انه حي فشهادة الموت أولى نعم في الخاتمة امر آة الغائب اذا أخبرها رجل بموته ورجلان بحياته فان شهد الاول انه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعيا ان تعدت وتزوج هذا اذا لم يؤرخا فان أرخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهادتهم أولى انتهى قلت لكن هذا في الاخبار والديانة والاحتياط لافي الشهادة والقضاء وكذا ما نقله دعاه الله تعالى عن تنقيح العمادية من الاستثناء كما يشعر به تعبير الشيخ باخبر وتعبير الخاتمة باخبرها ووسعها في تعبيرهما معهما بالبينة والشهادة تسامح منهما واما في الشهادة والقضاء فبينة الموت أولى مطلقا كما هو ظاهر اطلاقهم له ولتوجيهه التجاري مطلقا عن قيد التاريخ وعدمه وتأخره وتقدمه وهذا توفيق بين الاطلاق والتقييد وهو أولى وأحق من جعل الاطلاق اطلاقا في محل التقييد والله تعالى اعلم ارجو انه يحفظه الله تعالى بحروفه وأجاب عنه أيضا المفتيان المسالكين بها ان بينة الموت هي التي يتعين القضاء بها ان سلمت من الطعن كفي البرناج وغيره من كتب المذهب فتأملوا ساداتنا رحمكم الله تعالى ورعاكم في هذا التوفيق الذي أشار له العلامة المحقق خاتمة المحققين الشيخ محمد معاوية هل هو صحيح متعين فيجب المصير اليه والعمل

ذى القعدة

مطلب في حادثة رفعت من طرابلس الغرب الى تونس وأجيب عنها من مفاتيها واستفهم عما قيل فيها

مطلب شهد رجلان أن زوج فلانة قتل أو مات وشهد آخران انه حي كان شهادة الموت والقتل أولى

مطلب كون شهادة الحياة اذا أؤخت بتاريخ متأخر أولى محله الديانة لا القضاء

بمقتضاه في الفتوى والقضاء أو يجب العمل والفتوى بظاهر ما في التنقيح من الاستثناء وان عبر فيه بالخبر ويحمل المطلق عليه وان كان على خلاف القاعدة من ان البيئات انما شرعت لاثبات خلاف الظاهر وان النفي لا عبرة به مع الاثبات وشهادة الحياة لغرض منها نفي ما ثبت بشهادة الموت واذا قلتم بعمدة التوفيق المشار اليه ووجوب العمل بمقتضاه فاذا حكم كما بتقديم بينة الحياة عند تاجر تاريخها اغتراراً بظاهر ذلك الاستثناء الذي في التنقيح هل يصح حكمه وينفذ أو يجب نقضه لخالفه القواعد اجيبوا توجروا وترجوا والسلام عليكم من كاتبه بطرابلس الغرب في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٢ وهل لفظ اخبر في التنقيح مبنى للفاعل أو المفعول ومن المخبر ومن المخبر افيدوا رحمكم الله تعالى (اجاب) قد تأملت ما اشتمل عليه هذا السؤال من الاجوبة وراجعت عبارة تنقيح التاوي الحامدية فظهر ان ما فيها من مسائل ترجح احدي البيتين على الاخرى في هذا المحل هو ملخص ما في كتاب الشيخ غانم البغدادي حيث قال ورأيت في كتاب تعارض البيئات للشيخ غانم البغدادي مسائل كثيرة فائدة على ما ذكره المؤلف فقصدت تلخيص ذلك الكتاب حالة الكتابة في هذا المحل في شهر رمضان سنة ١٢٨٦ فحاشا لي لصاحبا باوخر عبارة واقصرت منه على ما فيه من ترجيح احدي البيتين على الاخرى وقصدت ذكر ذلك هنا خدمة لصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم فأقول نكاح الى ان قال شهادات وذكري الفرع الثاني من هذه الترجمة ما نصه بينة ان زوج فلانة قتل او انه مات اولى من بينة انه حي الا اذا اخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى المقصود منه وراجعت هذا الكتاب المخلص فوجدت عبارة من الشهادات في الفرع الثاني المذكور شهادتان ان زوج فلانة قتل او مات وشهد آخر ان انه حي كانت شهادة الموت والقتل اولى وان اخبر المرأة عدل بموت زوجها الغائب واخبرها اثنان بحياته ان كان الذي اخبرها بالموت اخبرها بمعاينة الموت واخبر انه شهد جنازته حل لها ان تزوج آخر وان كان اللذان اخبر بحياته بتاريخ لاحق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضلي فشهادتهما اولى من شهادات قاضي خان انتهى اذا علمت ذلك تعلم ان عبارة التنقيح المذكورة آنفا المختصة من هذا الكتاب هي ما ل عبارة قاضي خان وان جميع ذلك صريح في كون هذا الحكم في الديانة والاحتياط وحل اقدام الزوجة على النكاح وعدمه وان اخبر بالافراد في عبارة التنقيح أصله اخبر بالاثنية حسب أصله فقطت الالف من الناسخ وان المخبر هما الشاهدان والمخبر هي المرأة وانه بالنسبة للفاعل وانه يتعين المحل الذي أفاده المحقق الفهامة الاستاذ الشيخ معاوية حقه الله تعالى اذ جميع المذكور في تقديم بينة الحياة مع تاخر تاريخها مما ذكر أصله لقاضي خان ومثل ذلك ما في الهندية من العدة ونصه امرأة الغائب اذا اخبرها رجل بموته واخبر رجلان بحياته فان كان الذي اخبرها بموته شهد أنه عاين موته أو جنازه وكان عدلا وسهانا تعدت وتزوج هذا اذا لم يؤثر ما اذا أرحا

وتاريخ شهود الحياة متاخر فشهادتهما اولى كذا في فتاوى قاضي خان انتهى وهو صريح في كون ذلك في الديانة أخذ من موضوع العبارات والتعبير باخبرها وسعها وحل لها وكثيرا ما يعبرون في جانب الاخبار للزوجة بشهد عندها وان لم تكن شهادة عن دعوى لدى القاضي ولم نقف على نص صريح يفيد تقديم بينة الحياة مع تاخر التاريخ في جانب القضاء على بينة الموت فنقف عند النصوص الواردة بتقديم بينة الموت على بينة الحياة المطلقة التي لم يقيد بكون ذلك عند عدم التاريخ المتقدم او المتأخر او المساوي او عند وجوده عملا بالقواعد المأخوذة من كلامهم والتعليقات المقيدة لمرامهم ولا نقض بينة الحياة مع تاخر تاريخها الى ان نقف على ما يفيد ذلك من عباراتهم المنقولة وتصريحهم بالمقبولة والفقهاء نقلوا على وهو امانة في أعناق الرجال ويرشح ذلك ما صرحوا به من ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو قامت بينة على موت شخص في سنة كذا في شهر كذا في يوم كذا وقضى بموته ثم ادعت امرأته لابان من شهد بموته تزوجها في تاريخ متأخر عن تاريخ الموت تقبل بينهما ويقضى لها بالنكاح والارث لانه لم يدخل التاريخ المذكور في شهادة الموت تحت القضاء فعلم منه الغاء التاريخ رأسا وانه لم يذكر وعند عدم ذكره يقضى بالبينتين بينة الموت وبينة النكاح ويحمل على وقوع النكاح سابقا على الموت ولا نظر للتاريخ المذكور بخلاف تاريخ القتل فانه يدخل تحت الحكم كما هو مبسوط في كتب المذهب فحيث ان تاريخ الموت رأسا في جانب القضاء بقي معنا بينة الموت وبينة الحياة متعارضتين في حادثتنا بالتاريخ لاوت فظهرنا بينهما ما وجدنا بينة الموت كثر اثباتا ومثبتة للعارض ولخلاف الظاهر فترجها على بينة الحياة التي هي مثبتة للاصل الذي كان ثابتا غير محتاج الى دليل اذا اصل بعد الاتفاق على وجود النص حياته فالقول بالحياة استحباب للاصل غير محتاج الى بينة فتلقى لعدم الحاجة اليها هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى الهادي الى الصواب واليه المرجع والمآب (سئل) في رجل وهب لابن ابنه الفقير القاصر الذي في عياله الميت أبوه حصة شائعة في عقار وأمة لا يقبلان القسمة ونورج وقبض له جده فهل تصح هذه الهبة وتكون جائزة واذا كتب له وثيقة بذلك ومات شهودها وكان هناك بينة استشهدوهم عليهم قبل موتهم وقالوا هم اشهدوا علينا باننا شهدنا لهية المذكورة ونحن نشهد بها تقبل هذه الشهادة ويحكم بمقتضاها بعد توفرها وانتهاء وانها (اجاب) الهبة في الحصة الشائعة التي لا تقبل القسمة لابن ابنه الذي تحت ولايته وحجره صحيحة بمجرد الايجاب تامة اذا كان الموهوب في يد الواهب وقت الهبة أو يد أمينه وتقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حدود وقود اذا توفرت شرائط الشهادة على الشهادة وانتهت مواعيدها ولا يمنع من قبولها موت الاصل على ما صوبه في الدرر وحجت عليه المتون خلافا لما في الحاشية من القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور واناث قصر وبلغ فقبل

مطالب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

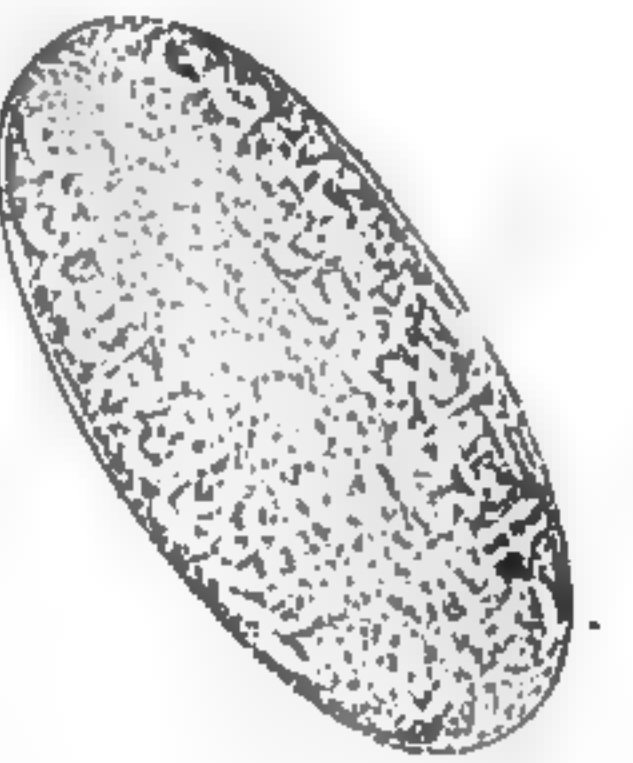
مطالب تقبل من شهادة الفروع بعد موت الاصول الخ

احد اولاده المسمى بكذا وهو عاقل بالغ وصيا على القصر من اولاده ثم مات الموصي مصر على ذلك وقبل الموصي له الايضا بعد موت المذكور ثمان الوصي المذكور حضر عند القاضي وادعى على غريم الميت انه وصي الميت المذكور وطلب دين الميت منه فافر المديون بالدين وانكر كون هذا وصيا من قبل رب الدين فعند ذلك طلب القاضي من الوصي المذكور بيينة تثبت وصايته فاحضر الوصي المذكور شاهدين هما زوجا بنتي الميت ابنا الغنمين واخى الوصي المذكور المذكورين عن عياله ومعاشه فشهدا عند القاضي بعد استشهادهما بان الميت المذكور في حال حياته جعل هذا المذغى وصيا على اولاده القصر وقبل الايضا بعد موته فعند ذلك حكم القاضي بشهادتهما بعد تزكيتهما شرعا فهل والحال هذه حكم القاضي بشهادة الشاهدين المذكورين صحيح ولا يمنع من قبول شهادتهما بالا يضاء كونهما متزوجين بنتي الوصي المذكور ابنا الغنمين وكونهما زوجي اخي الوصي اليه المذكور المتفردين عنه كما تقدم (اجاب) مجرد كون الشاهدين بالا يضاء لابن الميت زوجي بنتي الميت اللتين هما اختا المشهود له بالا يضاء لا يكون مانعا من قبول شهادتهما له بالا يضاء مع دعواه استحقاقا لقبيل شهادتهما والحال هذه حيث لا مانع وفي الدر من شهادة الاوصياء وكذا ابنا الميت أى لا تقبل شهادتهما اذا شهدا ان اباهما اوصى الى رجل لمجرهما فاعل نصب حافظ للتركة وهذا لو هو بنكر ولو يدعى تقبل استحقاقا انه ومنه يعلم قبول شهادة زوجي بنتي الوصي مع دعوى الوصي الا يضاء اليه استحقاقا بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أربعة بنين وترك بيتا ولها اخت ادعت على ورثة اختها بانها اشترت منها قبل موتها نصف البيت المذكور بثمن معلوم وطلب منها اثبات دعواها ففجزت ومنعت وبعد مدة ادعت انه وجد لها بيينة تشهد لها بما ذكر واحضرت البيينة وشهدت لها بالشراء على طبق دعواها غير انها سالت عن بيان حدود البيت ففجزت فهل يتوقف نفاذ البيع على معرفة الحدود (اجاب) اما نفاذ البيع فلا يتوقف على معرفة الشهود وحدود المبيع اذا كان المبيع معلوما عند المتبايعين نعم يتوقف قبول الشهادة بالعراق على تحديد الشهود له أو كونهم يعرفون المشهود به بعينه ويشيرون اليه على يد أمين القاضي فان وجد أحدهما قبلت الشهادة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه ما أخذ من فلان الدرهم المدعى به اناسيا وتحقق له بعد الحلف انه أخذها ثم بعد ذلك سافر بلده ولم يعاشر زوجته فلما سافر شهدوا بالطلاق لجهة بعيدة عاشرها وأقام معها فهل اذا حضر الشهود من مفردهم وشهدوا عند قاضي ناحيتهم بحضور الرجل المذكور قبل مضي خمسة أيام من وقت حضورهم من السفر وعلمهم بان الرجل المذكور معاشر زوجته للقاضي ان يفرق بينهما ولا يضر في ذلك طول مدة غيبة الشهود ولولى الخلو فعليها ان يرفع أمرها للقاضي حيث كان أمر دينيا أم كيف (اجاب) انما

٤
مطلب لا تقبل شهادة
الابنين بان اباهما اوصى
الى رجل لو يترك لمجرهما
نفسا فلو ادعى تقبل
استحقاقا

محرم

١٢٨٤



رمضان

١٢٨٤

ترد شهادة شهود والطلاق اذا حصل منهم تأخير الشهادة به خمسة أيام بعد العلم بالمعاشرة بلا عذر شرعي اما بدون ذلك فتقبل شهادتهم بعد التعديل حيث لم يوجد مانع آخر ورفع ولى الزوجة الأمر الى القاضي لا يتوقف عليه قبول الشهادة اذ لا يتوقف القبول على الدعوى في مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصصا في منزل ومجموعة باقية فباع احد الشر كاه نصيبه فيه لاجني فطلب الشريك الآخر اخذ المبيع بالشفعة فور العلم بالبيع والتمس طلبا مستوفيا شرعا فاشترطه الشرعية واشهد من كان خاضرا لمجلس المدعى على ذلك وأقيمت الدعوى لدى القاضي وحدد المدعى المنزل المشفوع فيه وادعى بهادعوى صحبة فافر المدعى عليه بالشراء وملكية المدعى لما يشفع به وانكر طلب الشفعة فور العلم فكلف القاضي المدعى بيينة على طلب الشفعة فاحضر المدعى جماعة شهدوا له بذلك طبق الدعوى وذكر ان من منهم انهما يعرفان الدار التي فيها الحصص المذكورة بعينها ويعرفان حدودها اذا وقفوا عليها الا انهما لا يعرفان اسماء اصحاب الحدود فهل اذا ارسل القاضي مع الشاهدين امينين من طرفه وأشار الى الدار المحدودة فوجدت طبق الدعوى تقبل شهادتهما بعد التزكية الشرعية وهل اذا طعن المدعى عليه فيهما بانهما كانا عامه مقدار الحصص من شاهد آخر قبل شهادتهما فشهدا بانها عن تلقين منه لا يكون ذلك مبطلا لشهادتهما أفيدوا الجواب (اجاب) نعم تقبل شهادتهما بذلك على هذا الوجه ولا عبرة بما ذكره المدعى عليه في طعنه على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لاولاد ولد بسدس ماله في حال حياته ولزوجة ابنته بشئ لا يزيد على الثلث بانضمامه للسدس المذكور واقام وصيا مختارا على القاصرين من اولاده ثم مات بعد ذلك فطلب الموصي لهم الموصى به من وصى القاصرو وكيل البلغ فادعى ان الموصى رجع عن الوصية قبل موته بشهرين واقام بيينة شرعية شهدت بذلك طبق دعوى الوصي المختار فطعن الموصى لهم في البيينة بالتزوير ويدون اثباتا عليها وتعللوا ايضا بان احد شطري البيينة كان عليه دين قضاء عنه الوصي فشهد له بغير حق مكافاة اقضاء دينه عنه وتعللوا بان الموصى لو كان قد رجع قبل موته لآخذ سندات الوصية من الموصى لهم قبل موته فهل والحال هذه لا عبرة بطعنهم ولا بتهالهم وشئت الرجوع في الوصية بشهادة البيينة المذكورة بعد تزكيتهم او عا ناحت كانت مستوفية شرائطها المعبرة واذا اقر أحد الورثة بعدم الرجوع عن الوصية من الموصى لا يسرى اقراره على القاصرين ومن لم يقر بذلك أفيدوا الجواب (اجاب) نعم يحكم بشهادة البيينة المذكورة بعد تزكيتهم او تعللوا ولا يعتبر الطعن المذكور مع التزكية حيث كانت الشهادة مستوفية شرائط الصحة والاقرار بحجة قاصرة على المقر فلا يسرى على الغير والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي سيوط في قروي تزوج امرأة من قرية أخرى ونقلها الى داره وقرينته وعاشا مدة ثم تزوج عليها امرأة أخرى وأخرج الاولى من داره وقرينته فلحقته بدار أهلها واقامت بها مدة ثم يدعى

مطلب قال الشاهدان
انهما لا يعرفان اسماء
اصحاب الحدود و يعرفان
الحدود اذا وقفوا عليه
فتوجهها اليه مع امين
القاضي وأشار اليه
فوجد طبق الدعوى
تقبل

٢٩ ١٢٨٥

ذی القعدة

١٠ ١٢٨٥

خمس عشرة سنة وهو تارك لها كنفها ومعاشرتها مات عن زوجته الثانية وان ترك ما يورث عنه شرعا فقامت الحديثة الاخ في تركه زوجها فقامت عليها القديمة تريد مقاسمتها في فرض الزوجة وهو الربع وادعت انها باقية على عصمة زوجها من وقت نكاحه لها الى موته لم يتخلل بين ذلك طلاقها وانه كان يرسل لها نفقتها ويردد عليها في بعض الاحيان ويطؤها ويقر ببقاء عصمتها امر ارا عديده في مجالس مختلفة التواريخ وادعت الحديثة انه كان طلاقا اولي طلاقا ثلاثا واخرجها من داره وكان يقرب طلاقها المذكور و امر ارا عديده في مجالس مختلفة واقامت على ذلك بينة شهدت بالطلاق الثلاث والاقرار به مرارا في مجالس مختلفة بلا بيان تاريخ واقامت القديمة بينة ببقاء زوجيتها بلا تاريخ ايضا فهل يعمل بينة الطلاق والاقرار به كما صرح به في الخاتمة من باب ما يبطل دعوى المدعى وتبعه في الهندية من السادس في الدعوى وصاحب لمحا القضاة من الطلاق والنتيج من الشهادات أم بينة القديمة كما يقتضيه صنيع ما في الخاتمة قبل ما مر عنه في فصل تخالف الشهادة ان يدونا (اجاب) اذا كان موضوع الحادثة ان الزوجة الحديثة اقامت بينة ان زوجها كان طلاقا ثلاثا وكان يقرب طلاقها المذكور مرارا في مجالس مختلفة واقامت بينة على ذلك بلا بيان تاريخ واقامت القديمة بينة ببقاء زوجيتها بلا بيان تاريخ ايضا بدعوى كل منهما بما يطابق بينته كان ذلك مما وقع الاختلاف فيه وقد ذكره الامام قاضي خان في الموضوعين المذكورين في السؤال وصرح بتصحج تقديم بينة الطلاق من باب ما يبطل الدعوى قبل القضاء أو بعده وذكره في الهندية من الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به بالعز والى قاضي خان ايضا وذكره في التنقيح من اواخر كتاب الشهادة في ترجمة الطلاق فيما يخصه من كتاب تعارض البيئات للشيخ غانم البغدادي المحمدي لمحا القضاة مصر حافيه بالتصحج وأما اذا ذكر تاريخ النكاح والطلاق وكان تاريخ النكاح مؤخر افاقة تقدم بينة الزوجة القديمة كما اذا ادعت اقرار زوجها في مرض موته بانها حلال له وكانت ضررتها ادعت الطلاق قبل ذلك فقط ويشهد له ما ذكره في التنقيح ايضا من تلك المسائل في ترجمة الدعوى حيث قال بينة المرأة انها كانت حلالا وقت الموت اولي من بينة الورثة انها كانت حلالا قبل موته بسنة وذكره ايضا في تعارض البيئات المذكور وعزاه بعد ذكر فروع الى القنية من باب البيتين المتضادتين ورأيت في القنية ايضا انما يشم الى شمس الائمة المحكي وذكر ما وافقه في الهندية من الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى قبل الفرع السابق حيث قال ادعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان ابانا قد حرمها على نفسه قبل موته بسنين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلال عليه فهذا دفع صحيح انتهى ويؤيد ما ذكرناه ما ذكره الاقروى في فتاواه من ترجيح البينة شهدا ان فلان مات وكانت زوجته وآخرا ان كان

طلاقها قبل الموت قال الفضلي بينة الزوجية اولي ويجعل كانه طلق ثم تزوجها وقال السعدي بينة الطلاق اولي لان الطلاق يكون بعد النكاح وقيل ان كانت ورثتها وهي تدعى عقدين فالقول ما قاله الفضلي وعليه الفتوى والا فالفتوى على ما قاله السعدي انتهى فجعل تكرار العدة بمنزلة تأخر تاريخ النكاح عن الطلاق وصرح بان الفتوى على قول الفضلي عند دعوى العقدين المنزل منزله وان الفتوى على قول السعدي عند عدم ذلك الموافق للموضوع هذا ما تحرر في هذه الحادثة وما مثاله فليكن التحويل عليه وقد اطلعت سابقا على فتوى من حضرة العلامة الشيخ محمود أمين الدين الدويري في هذه الحادثة عول فيها على تقديم بينة النكاح واستدل بعجالة قاضي خان الاولى المذكورة في فصل في الدعوى تخالف الشهادة المصرح فيها بالاختلاف بين الامام الفضلي والسعدي اخذ من تقديم قاضي خان فيها القول الفضلي وموضوع الاختلاف المذكور عند عدم التاريخ وقد علمت ان قاضي خان صرح بتصحج تقديم بينة الطلاق في هذا الموضوع من باب ما يبطل الدعوى المذكور الا ان موضوع السؤال المرفوع الى حضرة الاستاذ المشار اليه مذكور فيه ما يفيد ان تاريخ النكاح متأخر حيث قيل فيه فنازعتها بضررتها بدعوى انها مطلقة منه من مدة تزيد على عشرين سنة وبرهنت على ذلك فهل اذا اقامت الزوجة المذكورة برهانها على بقاءها بعصمة زوجها المذكور الى حين موته وان الزوج المذكور اقر قبل موته بانها في عصمة وانها زوجته يكون برهانها هو المقدم شرعا على برهان ضررتها بالطلاق وجبته فلا تخالف بين جوابنا المسطور وما اجاب به حضرة الاستاذ المذكور في الحكم لكن قد علمت ان موضوع الخلاف بين الامام الفضلي والامام السعدي عند عدم ذكر التاريخ وان المصحح في ذلك تقديم بينة الطلاق وأما عند ذكر التاريخ كما هو موضوع السؤال المرفوع الى حضرة فلا يستدل بهذه العبارة بل بما نقله في التنقيح في ترجمة الدعوى وذكره في الهندية أولا من الباب المذكور ويبدل له ايضا آخر عبارة الاقروى به المذكور الذي يصلح ان يكون توفيقا والله سبحانه وتعالى اعلم (وصورة الفتوى المعطاة من حضرة الاستاذ الشيخ محمود أمين الدين الدويري الخنفي السابقة نصها) في رجل تزوج بامرأة واقام معها مدة ثم تزوج عليها باخرى فلما رأت زوجته الاولى تعاق زوجها بامرأة الثانية طلبت من زوجها الاقامة بمنزل والدها الكائن ببلدة قريبة من بلدة الزوج المقيم بها امنه الشقاق بينهما وبين ضررتها فاجابه بذلك وصار يجري عليها النفقة اللازمة من مؤنة وكسوة ويردد عليها حتى انه من مدة قريبة نقلها الى منزله الكائن بالمدينة ومكنت معه فيه مدة وحملت منه واسقطت جنينا ميتا ثم ان الرجل المذكور توفي الآن الى رحمة الله تعالى عنها وعن ضررتها المذكورة وعاصبه فطلبت الزوجة المذكورة استحقاقها بالفريضة الشرعية فنازعتها بضررتها بدعوى انها مطلقة منه من مدة تزيد على عشرين سنة وبرهنت على ذلك

٢٠
١٢٨٧
مطلب في الاختلاف
في تقديم بينة النكاح
وبينة الطلاق وتفاصيل
هذه المسئلة

فهل اذا اقامت الزوجة المذكورة برهاناً على بقائها بعصمة زوجها المذكور الى حين موته وان الزوج المذكور اقر قبل موته بانها في عصمته وانها زوجته يكون برهانها هو المقدم شرعاً على برهان ضررها بالطلاق او كيف الحال (اجاب) الحمد لله اذا اقامت المرأة المذكورة بينة على طلاق الاخرى واقامت الاخرى بينة على بقائها في عصمته الى يوم موته فالذي عليه الامام الفضلي ان البينة الشاهدة ببقائها في عصمته الى يوم موته اولى وقال الامام السعدي بينة الطلاق اولى وقد ذكر القولين صاحب الحاشية ثم ذكر ان ما قاله الفضلي له وجه اذ يحتمل انه طلقها ثم عقد عليها فلهذا دليل منه على ترجيحه سيما وقد قدمه على قول السعدي في الذكرو عاداته انه اذا ذكر قولين يقدم ما هو الاقوى والاظهر كما صرح بذلك في اول فتاواه المذكورة ولا يخفى ان قاضي خان من اجل من يعتمد على تعميماته وما يحسنه في جامع الفصولين من انه يبقى بتقديم بينة الطلاق رده صاحب نور العين ولذلك اقتصر عليه صاحب الاشباه ولم يذكر مقابله فيمكن هو المعلوم عليه في الفتوى وهذا الخلاف عند عدم وجود اقرار من الزوج بالزوجة متاخر عن تاريخ الطلاق والا فالبينة الشاهدة به مقدمة على بينة الطلاق قولاً واحداً كما افاده في المنهية ونور العين وغيرهما من معتبرات المذهب حيث ذكرنا ما نصه لوقالت الورثة ان ابانا حره على نفسه قبل موته بسنتين وقالت الزوجة ان زوجها اقر في مرض موته اني حلال عليه فهذا دفع صحيح انتهى ومنه يعلم الحكم في واقعة السؤال وعبارة الحاشية المذكورة نصها رجلان شهدا ان فلانا قدمنا هذه كانت امراته وشهد آخر ان انه كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله شهدت الزوجة اولى وقال القاضي الامام علي السعدي شهدت اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل كانه طلق ثم تزوج انتهى بحرفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على امرأته بانها ضمن له زوجها ضمان حضوره وغرم فيما تاجر عليه من اجرة مكان يملكه المدعي فانكرت دعواه فهل اذا اقام عليها بينة من اجرائه وخدمه الخاصين به لا تقبل شهادتها والحال هذه (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستاجر في حال الاداء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على عمه ان جدته والدة المدعي عليه باعت له حصته معلومة من دارها حال حياتها وصحتها ونفذت تصرفاتها بمن معلوم قبضته منه واقربت بذلك لدى بينة شرعية وقد استولى على الحصته المذكورة بالسكنى في الدار فانكره البيع وقبض الثمن والاقرار به بعد تجميع الدوى وتوضيح الحدود فهل اذا اقام المدعي شاهدين شهدا طبق دعواه في وجه الخصم وكل منهما يعرف الدار بعينها ويعرف حدودها واخبرهما جار مقابل للدار المذكورة لانه لا يعرف اسماء اجداد ارباب الحدود والثاني لا يعرف اسماء ارباب الحدود قال للقاضي ان تعرف الدار بعينها ونشير الى حدودها اذا ذهبنا اليها يكون للقاضي ان يرسل معهما امينة للاشارة اليها

اليها فاذا وقفنا عليها واوراها الى حدودها وجددت مطابقة للدعوى وشهد الامينان عند القاضي بذلك او كان ذلك بحضور القاضي نفسه تقبل شهادتهما بحضرة الخصمين بعد تزكيتهما ويحكم بهما بعد ايمين الشرعية ولا يمنع من ذلك عدم معرفتهما اسماء اصحاب الحدود الى الحد (اجاب) اذا شهد الشهود لرجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها اذا مشينا اليها لكن لا نعرف اسماء اصحاب الحدود فان القاضي يقبل ذلك منهما اذا عدل ولا يبعث معهما المدعي والمدعى عليه واميناً له لتقف الشهود على الحدود بحضرة امين القاضي فاذا وقفنا عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدعي يرجع الى القاضي وشهد الامينان انهما وقفوا وشهدا واوراها الى الحدود فينظر القاضي القاضي بالدار التي شهدا بها شهادتهما وكذا هذا في القرى والحوادث كذا في جامع القضاة وابن خلدون وابن عبد العال كافي تنقيح الحامدية من الشهادات ومنه يعلم قبول شهادة الشاهدين المذكورين في هذه الحادثة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من طرف محافظة مصر بتاريخ ١٠ ش سنة ٨٨ شرعاً على افادة بما حاصله الامل بعد الاحاطة بما توهم به هذا الانتهاء الوارد بشرح مديرية المنية وبنى زار وما افيد من حضرة قاضي مديرية المنية بخصوص التساوي الواقع بين عبد الله الصوي وعلى العقلاني ترد الافادة بما يترامى لمحضرتكم لاختلاف المديرية وصورة شرح قاضي المنية الى المديرية في غرة ش سنة ٨٨ مقدمه ادعى في قطعة ارض بناحية طره على الرجل على العقلاني من الناحية انهما له وليا في ورثة ابيه بطريق الميراث واستوفى دعواه شرعاً وسئل على العقلاني واستوفى منه الجواب الشرعي ثم طلبت بينة من المدعي مقدمه فاحضر شاهدين وبعد ان شهدا بالملك للمدعي بوجه الارث كما ادعى طعن المدعي عليه في شهادة احدهما بانه جاهل بما يجب في العبادة المفروضة ووجد جاهلاً كما طعن ثم اتى المدعي بشاهد آخر فطعن فيه المدعي عليه بانه جاهل كما ذكر وجد كذلك وهذا المظن شرعي حيث انه لا تقبل شهادة الشاهد مع الجهل المذكور خصوصاً وقد طعن الخصم بذلك لكن هذا باب واسع اذا تمسك به الخصوم يتعسر تمام الشهادات واثبات الحقوق وقد سبق في غير هذه الدعوى طعن بمثل ذلك وتمسك الخصم به وتكرر احضار الشهود وهو يطعن بذلك ولم يتيسر اثبات الحق عليه بحال وهناك كلام آخر لبعض المشايخ في قبول شهادة الجاهل خلاف ما عليه العمل فان اقضى رأي الحكومة مخاطبة من يلزم في هذا الشأن واجراء طريقة تسهل هذا الامر الموجب لما ذكرنا فيها ونعمت والا فالرأي للحكومة (اجاب) الافادة عما توقف فيه حضرة قاضي المنية ان طعن الخصم في الشاهد في مجلس الخصومة والشهادة بانه جاهل بما يجب في العبادة المفروضة من باب الطعن المجرد فلو سئل القاضي الشاهد عما طعن به فيه فافرق الشاهد بذلك فلا يبرح له بعد ذلك الحكم بشهادته لاقراره على نفسه بالفسق الا انه لا يجب على القاضي هذا

السؤال بل له ان لا يلتفت الى هذا الطعن ويطلب تركية اليهود سر او غلنا فان حصلت التركيبة والتعديل كذلك عن لهم خبرة وعلم بحالهم بان شهدوا فيهم بانهم عدول مقبولوا الشهادة وجب عليه الحكم بالحق لمن هو له حيث لا مانع وان لم تحصل تركيتهم يطلب من المدعي غيرهم وبذا لا يكون في المسئلة تسرولا تضييع الحقوق ولا اشكال والله تعالى اعلم بالحال (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لما روي وانت طالق بالثلاثة وهو بحال الصحة والسلامة وتوجهت الى بيت أبيها ثم بعد مدة تزيد على مشرين يوما توفي فادعت المرأة المذكرة كورة انها زوجته وباقية على عصمتها وأنكرت الطلاق المذكرة فقامت ورثته بينة والبيئة المذكرة كورة أقاربه من جهة أنهم أولادهم أبيهم على أنه طلقها ثلاثا قبل موته وهو بحال الصحة والسلامة فهل اذا كان الحال ما ذكر لا تسمع دعوى المرأة المذكرة وتقبل البيئة المذكرة كورة وتمنع من الارث (اجاب) اذا ثبت تطليق الرجل المذكرة كورة زوجته المذكرة ثلاثا حال صحته وسلامة عقله بالبيئة الشرعية العادلة التي لم يعمها مانع من القبول بحكم بينهما من الميثاق ومجرد كون اليهود أولادهم أبي الورثة لا يمنع من قبول شهادتهم والله تعالى اعلم (سئل) في شفي بلمة ادعى على زوجة أبيها المتوفى أنه طلقها ثلاثا حال حياته في صحته فانسكت فاقام شاهدين على دعواهما الطلاق كلاهما من الفلاحين الذين تحت ولايتهما وادارتهما ومن حصتهما واحدهما خفي ايضا والثاني اجبر خاص عندهما فهل لا تقبل شهادتهما والحال هذه (اجاب) اذا تحقق كون الشاهدين المذكرة كورين بهذا الوصف لا تقبل شهادتهما للادعين المذكرة كورين شرعا لتصر بحكمهم بعدم قبول شهادة الفلاح لشخ قريته الذي له ولاية عليه وعدم قبول شهادة الاجبر الخاص مستأجرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لاختيه نصف دار واقر بالبيع والاستيفاء لدى بيته شرعية شهدت بذلك وعند أداء الشهادة اتفقا على الاقرار بالبيع والاستيفاء واختلفا في الزمان فهل تكون الشهادة المذكرة كورة جائزة وتقبل ولا يضر الاختلاف المذكرة كور لانهما اختلفا فيما لم يكلفا به (اجاب) مجرد اختلاف شاهدي الاقرار بالبيع والاستيفاء في زمانه لا يمنع من قبولهما كما صرحوا به وكذا الوشهاد بالبيع واختلفا في الزمان أو المكان تقبل الشهادة مع ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بحق له في حاكم شرعي وطلب سؤاله عنه فجده جدا كيا فطلب من المدعي ان يبرهن على دعواه فاحضر شهودا شهدوا طبق دعواه فطعن الشهود عليه علنا في احدهم بأنه شارب خمر وفي ثانيهم بأنه تارك صلاة وفي ثالثهم بأنه يعامل الاروام وسكت عن الرابع وبرهن على ما ادعاه في الثلاثة بشهود شهدوا بذلك علنا فهل لا يبعد مجرد ما ذكر في الثالث طعنا أصلا واذا ذكر كل من الشاهد الثالث المذكرة كور والرابع المسكوت عنه سرائم علنا التركية والتعدين الشرعيين تقبل شهادتهما وقضى بها كما انه لو ذكر كل من الاول والثاني

مطلب للقاضي أن يستل الشاهد عما طعن به فيه طعنا مجردا فان اقرب به رد شهادته وان لا يستل ويطلب التركية

١٧ ١٢٨٨

صفر

١٣ ١٢٨٩

جادی الثانية

٦ ١٢٨٩

مطلب اذا ذكر في الشهود بعد الطعن المجرى واقامة البيئة علنا تقبل شهادتهم

بعد الطعن المجرى والشهادة به علنا التركية والتعدين الشرعيين تقبل شهادتهما ايضا حيث لم يحصل تجريح لاحد من الشهود حال التركيبة السرية (اجاب) نعم لا يكون مجرد قول المدعي في الشاهد الثالث انه يعامل الاروام جرما وجبالا الشهادة ولا عبرة بالجرح المبهم فاذا ذكر كل من الشاهد الثالث والرابع المسكوت عنه بلا طعن أصلا سرائم علنا التركية الشرعية تقبل شهادتهما وقضى بها والحال هذه حيث لا مانع كما انه لو ذكر كل من الاول والثاني سرائم علنا بعد الطعن المجرى بما ذكر فيهم ما واقامة البيئة علنا على ذلك تقبل شهادتهما حيث لا مانع اذا طعن فيهما بما ذكر فيهم ما واقامة البيئة لا يمنع من قبول الشهادة بعد التركية الشرعية كما تقدم وان كان الطعن المذكرة كورة وجب التوقف في قبول شهادتهما قبل التعديل والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر مؤرخة ٨ محرم ١٢٩١ مضمونها وردت افادة من مجلس الاحكام للمحافظة في مادة قتل الشخص اليوناني المنظورة بمجلس سيوط الموكل فيها القنصل وهو وكل عنه الخواجا المحاولون كبل قنصلات الدولة المحكي عنها والقاضي والمفتي بذلك الطرف افادا لزوم ثبوت توكيل القنصل عن وارث المقتول وثبوت توكيل الخواجا عن القنصل بشه ودمسلمين على الوكالتين ولم يفهم ان كان مع تعدد وجود شهود مسلمين يشهدون بذلك يجوز اثبات الوكالتين المحكي عنها ما بشه ودمسلمين أو لا يجوز كليا فالامل الافادة عما توضح (اجاب) علم ما بافادة سعادةكم وما بافادة مجلس الاحكام الصادرة للمحافظة المتضمنة طلب شهود مسلمين على الوكالتين المذكرة كورين كما افيد من حضرة قاضي ومفتي سيوط للعصول على تميم قضية قتل الخواجا ابني مار كورين رعايا اليونان وترغب سعادتكم افادة الحكم الشرعي عن ذلك والحال انه اذا كان المدعي عليه بالقتل مسلما يكون اللازم شرعا كون الشهود بالوكالتين في الخصومة او بالقتل مسلمين عدولا اما اذا كان المدعي عليه بالقتل غير مسلم فلا مانع من قبول شهادة غير المسلمين عليه اذا كانوا عدولا في دياتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بالغة وشيعة من وليها الغيرة ووكيل المخطوب له غير الخاطب في عقد نكاحها ووكالت البنت وليها في العقد عليها المخطوب له وعقد الوكيلان لموكلهما المذكرة كورين شهادة عدول وبعد العقد طلب الزوج الدخول بزوجه فامتنعت مدعية انها امتا وكالت في العقد عليها الخاطب وان العقد كان الا للخاطب ووافقه على دعواها وكيلها واحضرت بيته تشهد لها بتوكيلها وليها بتزويجها من الخاطب وحصول العقد المذكرة كور عليها منه والخاطب ينكر حصول توكيلها بتزويجها منه وينكر كون هذا العقد له عليها ويدعي حصول ما ذكر للمخطوب له والمخطوب له يدعي حصول توكيلها بتزويجها منه وصدر هذا العقد من وكيلها الولى له عليها بيمين بيته على ذلك فنقدم بيته من الطرفين مع اتحاد العقد والتوكيل في دعوى الزوجة

محرم ١٢ ١٢٩١

مطلب لا تقبل شهادة غير المسلم على المدعي عليه المسلم وتقبل شهادة غير المسلم على مثله اذا كان عدلا في دينه

والرجلين المذكورين حيث لم تكن مدخولاً من أحدهما ولا تحت يد أحدهما (أجاب) تقدم بينة المخطوب له المدعى النكاح لنفسه والحال هذه في القعدة من باب دعوى الرجلين رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة على رجل آخر أنه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة اه وفي تنقيح الحامدية من ترجيح البينات وانما الشهادات في ترجيح النكاح بينة زبائنهما اه أولى من بينتهما انما امرأة عمر والمنكر اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخبر حال صحته انه طلق زوجته فلانة ثلاثاً منذ كذا وسافر ثم عاد ومات ومن وقت الاخبار الى وقت الموت ثلاثة وعشرون يوماً فهل اذا شهد من أخبرهم بذلك تقبل شهادتهم ولو كانوا اخوته وأولاد اخوته الذين ليس لهم حصة من هذه الشهادة ولا دفع ضرر بها ولم يقم بهم مانع من قبولها ولا يكون لما حق في ثمن الزوجات (أجاب) نعم اذا شهد من ذكر باقرار الزوج حال صحته بطلاق زوجته المذكورة ثلاثاً في غير مرض الموت بعد الدعوى الصحيحة ولم يكن بالشهود المذكورين مانع من قبول شهادتهم تقبل وتنع هذه امرأة من الميراث والله تعالى أعلم (سئل) بافادته الواردة من الضبطية في ذى الحجة سنة ١٢٩٦ حاصلها منظور بقلم دعاوى الضبطية قضية تدعى محمد افندي صادق الديوزباشي على بحر افندي احمد باشا كاتب الصحة سابقاً بغير قبض جزء من المنزل تعلق حرمه مشركه بحر افندي المذكور والمدعى يطلب الاستفتاء عن الثلاثة أوجه الموضحة أعلاه والاوراق المقدمة من المدعى بالدعوى التي كانت مقامة في المحكمة وصورة شهادة الشهود مدرسة تؤمل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي وبيان الاوجه المذكورة (أولاً) متى حصل تزكية الشاهدين المذكورين وعدم صدور طعن شرعي في حقهما أو في شهادتهما ثبت الغصب أم لا (ثانياً) هل ما أبداه الخصم عقب شهادة شهود المدعى بالكيفية التي أوضحها مقبول شرعاً أم لا (ثالثاً) هل باستيلاء المدعى على الجزء المقصود من بعد ما ثبت وقال الخصم ما قاله في حق الشهادة يعتبر ذلك الاستيلاء تزكية للشاهدين اللذين شهدا بالغصب أم لا ومضمون ما تضمنته الاوراق المذكورة ان محمد صادق افندي المذكور بالو كالة عن زوجته ادعى على بحر افندي المذكور بان بناء المكان الذي حددته كان مشتركاً بينهما وزوجته الر بيع ونقصهما الباقي وانهما اقتسما ذلك بتراضيهما واختصت الزوجة بحصة عينه وحدده وبين مقاس طول كل واحد من الخصم بحصة آخر عينه وحدده أيضاً على هذا الوجه ثم بعد ذلك غصب المدعى عليه جزءاً من الاختصت به زوجته عين مجموع مسطحة بالامطار وعين حدوده الاربعه وبين طول كل حد بحيث يتميز ولماسئل الخصم أنكر وقوع القسمة بهذه الكيفية بل على الوجه الذي استولى نصيبه منه ولماسئلت البينة شهد شاهدان بانهما اقتسما ذلك ولم يبينوا القسمة في شهادتهما وذكرا ان الخصم غصب بعد ذلك جزءاً من قسم الزوجة ذكر ارجاء له مسطحة بالامطار وذكر احدوده

ربيع الاول سنة
١٢٩٢
مطلب بينة زبائنهما
زوجته أولى من بينتهما
انما امرأة عمر والمنكر

جادی الثانية

١٦ ١٢٩٦

ذی الحجة
١٤

سنة
١٢٩٦

الاربعة الا انهم لم يبينوا أيضاً طول كل حد بحيث يتميز الجزء المقصود كفي الدعوى ولم تحصل اشارة ايضاً فطعن الخصم في شهادتهما بما طعن (أجاب) بمطالبة افادة سعادتك هذه مع الاوراق المذكورة فيها طهر ان الذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك ان شهادة الشاهدين المسطرة باحدى الاوراق لا يطلب عليها التزكية الشرعية ولا يحكم بحجدها بالغصب المدعى لقصورها ويستغنى بذلك عن الاجابة عن الوجه الثاني والثالث على انه لا يقال ان استيلاء المدعى على ما ادعى غصبه يعد تزكية للشاهدين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تتحقق قدر ما علم بالارث الشرعي عن والدها بقي تحت يد أخيها الى ان ماتت عن ولديها وبنتها وزوجها فطلبوا ذلك من أخي المتوفاة فانكر ووكّل ولد المتوفاة وبنتها والدهم زوجها المذكور في المرافعة شرعاً مع أخي المتوفاة وتخليص حقوقهم منه وقبل الوكيل ذلك وبعد ثبوت توكيله وتحرير الاعلام الشرعي له بذلك أقر أخو المتوفاة له بذلك ووعد بتسليمه له ثم ما طل فرغه للقاضي ولعدم معرفة المدعى دعواه شرعاً عنه القاضي حتى يصح دعواه ثم صحها وطابت منه البينة بعد انكار المدعى عليه فاحضر بينة ومنعه القاضي لعدم موافقة شهادتها الدعوى وكافه احضار غيرها فوعد باحضار غيرها فحضر القاضي اعلاماً شرعياً بضمن عدم صحة البينة التي احضرها لعدم واثقة شهادتها الدعوى والمدعى والان احضر المدعى البينة التي وعد باحضارها فهل يكون له ان يقيمها وعدم حضورها عند عدم موافقة شهادة البينة الاولى للدعوى لا يكون مانعاً من سماعها شرعاً او ما حكم الله في ذلك (أجاب) مجرد عدم احضار بينة موافقة للدعوى وقت طلبها لا يمنع من اقامتها بعد ذلك بدون ما يوجب ذلك شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من قاضي بورسعيد مؤرخة ٨ رجب سنة ١٣٠٣ مضمونها رجل يقال له وسيلي باسطولي اليوناني من رعايا الدولة العلية وسكان بورسعيد حضر لدينا من غير خصم ولا نائب عنه وانتهى بان رجلاً بالغا قلاً يدعى اسطاور ونباتوني اليوناني من رعايا الدولة العلية أيضاً وصى له بثلاث جميع ماله في حال حياته وحقته وثبات عقله وجواز تصرفاته ونفاذها طائعا مختاراً ليس بحجور عليه ولا سفيهاً وان وسيلي المذكور قبل من الموصي المذكور هذه الوصية لنفسه قبولاً شرعياً وانها آخر وصية أوصى بها الموصي ومات وهو مصر وثابت عليها من غير رجوع عنها وصارت جميع تركته للموصي له المذكور بحكم هذه الوصية وان الموصي له ليس وارثاً للموصي المذكور وان البينة على ذلك والتمس ضابطاً انما المذكور وقبول احضاره لبينة المذكورة بالمجلس ليعملوا شهادتهم الى شخصين يونان عن البينة المذكورة في أداء تلك الشهادة في وجه خصم شرعي لدى قاضي ازهر ونواحيها محل اقامة الخصم ووجود بعض التركة والى كل من يصل اليه ذلك من السادة القضاة ونوابهم لتعذر الجمع بين البينة الاصلية وبين خصمه بعد المسافة بعدا ينافي فوق مسافة القصر

جادی الاولى

٢٩ ١٣٠٠

فمنظر الاشتباه الامر على ما في ذلك وعلا بما يقتضيه فحوى بند ٢٢ من لأحكام اجراءات المحاكم الشرعية حررنا الحضرة مفتي افندي مديرية الشرقية افادة في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٣ وبسطة الحضرة الكيفية وبنواوجه الاشتباه وطلبنا منه الافادة لاجراء العمل بمقتضى فتواه الشرعية ولعدم ورود افادة حضرته وتضرر صاحب الشأن من ذلك حررنا له افادة ثانية في ٢ رجب سنة ١٣٠٣ بطلب الافادة فوردت الافادتان المذكورتان مكتوباً عليهما منه بما يفيد عدم ظهور ما لم يطلبوا عدم جواز اجراء ما ذكر حيث قال ان الشهادة لا بد لها من تقدم دعوى شرعية على خصم شرعي ولا يقال ان هذا اشهد على شخص ولا يلزم له تقدم دعوى كذلك ليست المحاكم مكافئة بضبط كلام كل من يريد ضبطه من غير مسوغ شرعي ك هذه المادة الى ان قال و خلاصة القول ان الشخص المذكور اذا اراد اثبات وصيته المذكورة فيصير تفهيمه بانه يتوجه الى قاضي جهته وبرفته البينة التي تشهد له وهناك تصد منه الدعوى التي يريد اقامتها على خصم شرعي وحيث ان حضرة المفتي لم يقل بجواز تحمل الشهادة كما يؤخذ من مكاتبة المنظورة فان كان كذلك فلما ذكرنا ان الفقهاء عقدوا لذلك باباً مخصوصاً للشهادة على الشهادة وما هو تحمل الشهادة المعنية في بند ٤١ من تعريفة اللائحة المذكورة واذا كان الجمع متعذراً بين البينة الاصلية وبين الخصم كفي هذه الحادثة فبأى وجه يتمكن الموصي له من اثبات هذه الوصية وما دام ان ما ورد من حضرة المفتي الموصى اليه لم يكن مزبلاً للاشتباه المحاصل لنا المبين باحدى الافادتين فلهذا اقتضى عرضه لبيادكم وطيه الافادتان المحكي عنهما بما علمنا من كتابه المفتي ترجوا الافادة لتابع الاجراء بمقتضاها (اجاب) علم ما بافادته حضرتمكم المؤرخة ٨ رجب سنة ١٣٠٣ التي صار الاطلاع عليها في عشرين الشهر المذكور مع المسكاتبين المحررتين من حضرة تكم للحضرة مفتي افندي مديرية الشرقية احدهما في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٣ متضمنة صورة الانهاء الصادر من الشخص الذي الذي يدعى وسيلي باسطولى اليوناني من رعايا الدولة العلية المعروف بالتعريف المذكور فيها بان رجلاً بالغاً قلايدى اسطاورو بنايوى اليوناني من رعايا الدولة العلية المعروف بالتعريف المذكور فيها أيضاً أوصى له بثلاث جميع ماله في حال حياته وتفاذ تصرفاته طائعا وان وسيلي المذكور قبل من اسطاورو الموصى المذكور هذه الوصية لنفسه قبولاً لشرعياً الى ان قال ومات وهو مصر على وصيته المذكور وصار ثلث جميع تركته لوسيلي الموصى له المذكور بحكم هذه الوصية وان وسيلي المذكور ليس واثاراً للموصى وان له البينة على ذلك والتمس ضبط انهاه واحضار بينته المذكور بالجلس الشرعي ليحملوا شهادتهم الى شخصين يونان عن البينة المذكور في اداء تلك الشهادة في وجه خصم شرعي لدى قاضي ازمير ونواحيها محل اقامة الخصم ووجود بعض التركة والى كل من يصل اليه ذلك من السادة

القضاء ونوابهم لتعذر الجمع بين البينة الاصلية المذكورة وبين خصمه بعد المسافة فوق مسافة القصر وذكرتم فيها انه اذا كان الحال ما ذكر فهل يشترط اسلام بينة الاصل الشاهدة على هذه الوصية او لا واذا قلتم بجواز قبولها على هذا الوجه من الذي فهل يشترط اسلام شاهدي الفرع الذين ينوبان عن شهود الاصل في اداء هذه الشهادة بوجهها الشرعي واذا كان كذلك فهل يلزم شهود الاصل معرفة ورثة الموصى المتحصرون فيه هم اولاً يلزم وهل ليس علينا تركيبة هؤلاء الشهود ولا بعضهما وان التركة تكون من خصائص من يسمع دعوى الوصية المذكورة والشهادة ويحكم بها والثانية بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠٣ استجبالا لطلب الافادة من حضرة المفتي الموصى اليه فاجاب حضرته بمضمون ما نقل عنه في الافادة المحررة لهذا الطرف بتاريخ ٨ الجمارى (والجواب عن ذلك) ان الشهادة على الشهادة مقبولة وان كثرت استحسناتنا في كل حق على الصحيح الا في حدود ووجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا بشرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو غيبة ماسة سفر أو كون المرأة أى الشاهدة مخدرة لا تخالط الرجال عند القاضي وبشرط شهادة عدد نصاب ولورجالا وامرأتين عن كل أصل ولوامرأة ولا يشترط تغاير فرعي هذا وذاك وكيفية اتيان يقول الاصل مخاطب الفرع اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا ويقول الفرع أى عند اداء الشهادة لدى القاضي الذي يترافع اليه الخصمان بهما الدعوى الصحيحة الشرعية اشهد ان فلانا اشهد اني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك واذا لم يعرف شاهد الفرع عدل الله شاهد الاصل لا ينبغي ان يشهد على شهادته ويكفي تعديل الفرع لاصله في ظاهر الرواية لانه من أهل التركة اذا عرف الفروع بالعدالة والالزم تعديل الكل أى عند القاضي الذي يترافع لديه الخصمان ولا يشترط اسلام بينة الاصل الشاهدة على هذه الوصية حيث كانت من ذمى ورثته ذميون ولو كان الموصى له مسلماً ولا يشترط ايضا اسلام شاهدي الفرع اذا كان شاهدا الاصل ذميون فلو كانا مسلمين يشترط في قبول شهادة الفروع اسلامهم ولو كان المشهود عليه وهو الميت والورثة والمشهود له ذميون لانهم ما شاهدان على أصلهما وهما مسلمان ولا تقبل شهادة الذي على المسلم كما لا تقبل شهادة الذميين على القضاء الذي على ذمى اذا كان القاضي مسلماً لان شهادتهما على القاضي واذا كان الذي يصير اجراءه من قبيل تحمل شهادة الفروع لشهادة الاصول على الوجه السابق لامن قبيل كتاب القاضي للقاضي لا يلزم شهود الاصل معرفة ورثة الموصى المتحصرون فيه بل تعريف الموصى باسمه ونسبه تعريفاً شرعياً وعند الخصومة لدى القاضي الذي يترافع لديه الخصمان ان لم تكن وراثته ورثة الموصى ثابتة بالبينة الشرعية يلزم المدعى اقامة بينة على موت المورث وورثته وانحصار ارثه فيهم بالوجه الشرعي وبناء على ما ذكر لا يتوقف تحميل الاصول شهادتهم

للفروع على كتابة من القاضي نعم لو حضر والذى قاض واشهدوا على شهادتهم على الوجه
المقدم وكتب بصورة اشهادهم ورقة لضبط الواقعة وتذكر القروع كيفية الشهادة
على الشهادة بالوجه الشرعى لا بأس به لكن ليس هذا من قبيل كتاب القاضي الى
القاضي المقرر في كتب الفقه وأما ان كان القصد ان هذه المادة يكون الاجراء فيها من
قبيل ما يجرد فيه كتاب القاضي الى القاضي فلا بد ان المدعى يحضر لدى القاضي الذى
يريد الكتابة الى قاض آخر ويدعى بدعوى صحيحة مستوفاة شرائطها الشرعية ويذكر
كيفية الوصية وقبولها وموت الموصى مصر اعلم ان ورثة وهم فلان وفلان ويبين
جهة الارث وعدم المانع وانحصار الارث فيهم وان المتوفى المذکور حال حياته ونفاذ
تصرفاته اوصى له بثلث ماله الى آخره ويبين التركة او شيئا منها مائتا شرعيا وانها
تحت يد الورثة المذکورين وانه يطالبهم بثلث ما يعينه من التركة بحكم الوصية وقيم
البينة على ذلك كله فاذا استوفت الدعوى والشهادة الشرائط المعتبرة التى منها
التزكية سرائم علنا ما عدا حضور الخصم المدعى عليه يكتب هذا القاضي المدعى لديه
كتابه الى قاض آخر الى آخر ما اوضح في كتب المذهب وسلمه الى شاهدين يقرؤه عليهما
وعلمهما بما فيه ويشهدهما انه كتبه الى قاضى كذا ملاقية وجها به مع هذا المدعى
الى القاضي المكتوب اليه الغائب مسافة السفر ليحضر الخصم ويتم ما يلزم للقضاء عليه
بعد شهادة شهود الكتاب بضمونه بحضور الخصم المدعى عليه فيقضى عليه بما تضمنه
هذا الكتاب للمدعى ويشترط في هذه الحالة اسلام شهود الكتاب وتعديلهم اذا كان
القاضي الكاتب مسلما سواء كان شهود الاصل الذين شهدوا لدى القاضي الكاتب
مسلمين او ذميين لانها شهادة على فعل القاضي الملم والله تعالى اعلم

(كتاب الوكالة)

(سئل) في امرأة من المخدرات ولا تحسن الدعوى طلبت من زوجها على يد وكيلها
مسكة اشترىها وان تاكل معه بالنفقة وان يعاشرها بالمعروف فامتنع من قبول وكالة
الوكيل ويطلب احضارها لمجلس القاضي فهل يكون للقاضي فرض النفقة في وجهه
وكيالها ولا تكاف المحضرة الى مجلس القاضي حيث كانت من المخدرات ولا تحسن
الدعوى (اجاب) اذا كانت المرأة مخدرة وهى التى لا تتخاطر بالرجال وان خرجت لحاجة
لا يتوقف لزوم وكيلها بالخصوصة على رضا خصمها والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل تاجر له شريك آخر ببلدة بعيدة فارسل له جانبان البضاعة مع شخص متوجه الى
جهة واعطاه جانب دراهم معلوما قدره من اصل مصاريفه على البضاعة وامره بانه
يصرف كل ما يلزم اليها من المصروف ويحضره قائمة ويحاسبه بها فتوجه بالبضاعة وصار
يصرف عليها ويقيده في القائمة كل ما صرفه بوقته او لا فاولا حتى وصلت الى الشريك الا ان
طلب الشخص من الشريك المرسل له ما زاد له من المصاريف التى في القائمة فاني ان

يعطيه

يعطيه شيئا وقال له انها لم تساو الثمن الذى عترف به شريكي في جوابه وقال ان لم اخرج شريكي
بارسال هذا الصنف الى ولا امرت بارساله مع المطالب بما يزيد له فاراد المطالب بعد ذلك
ان يبيع جانبان البضاعة على يد المرسل له لاجل استخلاص حقه فاني ايضا بل حفظ
ما اودع له ولم يرض ان يدفع له ما صرفه ولا اعطاه جوابا بوضوئها ولا بحاسبتها بما صرفه
فحضر الى الشريك الذى سلمه البضاعة وطلب منه ما زاد له فلم يعطه له ايضا فهل يكون له
الرجوع حيث هو الاذن بالصرف من عنده ليرجع به عليه ومضى على ذلك مدة سنة
وكو (اجاب) اذا ثبت الاذن بالصرف ليرجع بما صرفه وانه صرف مقدار معلوم من
ماله يكون له الرجوع به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر آخر في كتابة على معصرة
ووكاله في بيع ما يخرج منها من الزيت باجرة معلومة كل شهر واذن له في البيع لاجل فباع
بالحال وبالاجل ثم اراد الاجير الخروج من المعصرة فسلم لربها دفاتره وتمسكات بالمبيع مؤجلا
فاستخلص بعض ثمنه وبقي البعض الاخر ثم بعد اربع سنين اراد المالك ان يلزم البائع بما
بقى من ثمن المبيع مؤجلا فهل لا يجاب لذلك حيث كان بالاذن (اجاب) لا يجبر الوكيل
بالبيع على دفع ثمن ما باعه للموكل من مال نفسه وفي الهندية من الباب الثالث في الوكالة
بالبيع الوكيل بالبيع لا يطالب باءاء الثمن من مال نفسه كذا في فتاوى قاضى خان ولا يجبر
على التقاضى والاستيفاء فان تقاضى وقبض فيها ولا يقال له احمل الموكل على المشتري
او وكله بالتقاضى فان قال الوكيل بالبيع انا اتقاضى وقال الموكل انا اتقاضى فالتقاضى
الى الوكيل ولا يجبر ان يحبل الموكل على المشتري هذا اذا كان وكيل لا يغير اجره فاما اذا كان
وكيل لا يغير نحو السمسار والدلال والبيعاء فيجبر على استيفاء الثمن كذا في المحيط ولا يملك
الموكل وان كتب الصك باسم الموكل كذا في الذخيرة انتهى ومنه يعلم جواب حكم
تفاصيل المسئلة والله تعالى اعلم (سئل) في بكر من المخدرات خطبها رجل من اكبر
اخوانها اشقاها فعهدها عليها بعد ان اقامته وكيلها عنها شاهدى عدل ثم لما دخل بها
صار يضارها ويقتري الاتفاق عليها فتضررت من ذلك وغضبت في بيت اخ لها قريب
من بيت زوجها مدة شهر فقامت اخاها وكيلها عنها في طلبه لدى الحاكم الشرعى ليقرر
لها عليه النفقة والكسوة فهل اذا طلب الزوج حضور الزوجة تطلب ذلك بنفسها
وكانت من المخدرات الا ان لم يخرج لاجل ذلك ويكون لها ان توكل من تشاء ولو
غير اخوتها (اجاب) للمخدرة وهى التى لا تتخاطر الرجال وان خرجت لحاجة وحمام ان
توكل في حقها بدون رضا الخصم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقام غيره في
شؤون زراعتيه ووكاله بالتصرف فيها فيما يلزم لها من الخدمة وغيرها وخدمة المواشى
ومراعاة شؤونها وانه لا يتصرف فيها ولا يستعملها الا في شؤون زراعتية الموكل فبعد ذلك
اخذ الوكيل جلا من المواشى الموكل على شؤونها واستعمله في مصايف نفسه وجمله وارسله
الى جهة لا تعلق لاوكل فيها والحال انه غير مأذون له في ذلك فهل الجمل في اثناء الطريق

٢٨ ١٢٦٤

٢٨ ١٢٦٤

مطلب لا يجبر الوكيل
بالبيع على دفع ثمن ما باعه
للموكل من مال نفسه
مطلب ولا ية قبض الثمن
في البيع للوكيل به
دون الموكل
مطلب لا يجبر الوكيل
بالبيع على تقاضى الثمن
وله احالة الموكل به الا
ان يكون باجر

٢٨ ١١٦٥

محرم

فهل يكون مضمونا عليه بالقيمة (اجاب) حيث تعدى الوكيل المذكور واستعمل المحل في مصالح نفسه بدون اذن وهلاك بسبب ذلك يكون مضمونا عليه بقيمته والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل اذا توكل عن شخص في خصومة مع شخص آخر في شأن عقار تنازعا فيه فاحدهما يدعي انه له وواضع اليد يدعي دعواه وفي حال المنازعة حصل من الوكيل نوع من الاقرار بحيث لو صدر هذا الاقرار من موكله يؤخذ به فهل يصح اقرار الوكيل على موكله ويؤخذ موكله بما اقربه وكيه في الدعوى والخصومة اذا كان اقراره عند القاضي او يصح اقراره في حق موكله مطلقا ولو لم يكن عند القاضي (اجاب) يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي فيما عدا الحدود والقصاص استخسانا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها أرض زراعية ومواس ومائة علق بذلك من آلات الزراعة فوكت زوجها في زراعة تلك الارض واستسلم ما ذكره في الزراعة مدة واشترى مواشي لاحتياج الزراعة بمقتضى الوكالة في ذلك فهل يسوغ لها عزله عن الوكالة واذا عزله عنها يكون عليه تسليم جميع المواشي وجميع ما استغله من ريع الارض بعد محاسبته له على الايراد والمصرف مدة وضيع يده على الارض بطريق التوكيل والنظارة عليهما من طرفها ام لا (اجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة للموكل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل وعلى الوكيل تسليم ما استغله من ريع الارض لموكله كما يلزمه تسليم المواشي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل على تركة من قبل امرأته اخرج له القاضي اعلا ما شرعيا بذلك فخلص الوكيل بعضا من الدراهم وسلمه الى موكلته ثم بعد ذلك اراد الوكيل المذكور على حساب مع موكلته فاقترت بوصول شيء وانكرت بعض شيء الحكم (اجاب) القول للوكيل بيمينه في دفع ما قبضه لموكلته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مال شركة بيد رجل آخر ويده سندات على شريكه فوكل صاحب المال رجلا في خلاص ماله من شريكه واعطى السندات للوكيل ليدفعها لشريكه حين دفع المبلغ واخذ صاحب المال من الوكيل سندا فاذا لم يحصل الوكيل المبلغ ترجع السندات وبعدها كله فوض رب المال الوكالة في القبض والخصومة للوكيل وكتب بينهما حجة شرعية بذلك فلما حضر الوكيل للشريك ترافعا لدى الحاكم الشرعي والسياسي ولم يثبت عند الشريك الا بعض المبلغ وصرف الوكيل مبلغا مما اعتيد صرفه في باب القضاء على هذا البعض الثابت فلما ان حضر الوكيل لرب المال طالبه بيا في المبلغ والسندات فادعى الوكيل ضياعها وامتنع صاحب المال من الامتثال لحساب المبلغ الذي صرفه الوكيل فهل يلزم رب المال المصروف الذي صرفه الوكيل حيث فوض له في مثله وكان الصرف من مال الموكل ولا يلزم الوكيل احضار السندات (اجاب) القول للوكيل بيمينه في قدر ما قبضه ولا يضمن ما انفق في استقلال المال على الوجه المستطور كما لا يضمن ما ضاع من يده من تلك السندات اذا

كان

٢٨
مطلب يصح اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضي

صفر

١
مطلب للموكل عزل الوكيل متى شاء بشرط علم الوكيل

١٢
مطلب القول للوكيل بيمينه في دفع ما قبضه للموكل

ربيع الاول

١٢٦٥

كان ضياعها بدون تبذره او تقرب لانها امانة في يده والقول قول الامين في ذلك بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا معلوما من الدراهم وامره ان يشتري له به اخشابا ويستلمها منه الا ان يوزن معلوما فاشترى وسلم الما ومرا أمر بشرائه من الاخشاب بمقتضى الوزن المعلوم بينهما بقدر الدراهم التي استلمها منه فهل اذا ادعى الآخر بانه بقي له دراهم تحت يده الما والمذكور ويريد اخذها واخذ خشب بلها بعتضى طلبه بالوزن المعلوم بينهما وانكر الما ودعواه وادعى انه لم يكن له عنده شيء مما ادعاه يكون القول قوله بيمينه ويصدق في دعواه انه اوصله الاخشاب المذكورة بقدر ما قبضه منه (اجاب) القول للما والمذكور في ذلك بيمينه اذا لم يثبت اعترافه ببيع شيء من المال المدفوع له بذمة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة سلمت اسرتها النصارى قامت رجلا مسلما بان يتدبها بقدر معلوم من الدراهم منهم يدفعها عنها من ماله وهي تدفعه له بعد وصولها لبلدها فاقتداها بما امر به ودفعه عنها واقتسكها وذهبت الى بلدها فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يكون له مطالبتها بما دفعه باذنها في فكها من الاسر جبراعا (اجاب) اذا قال الاسير لا تخلفني فخلصه رجوع بالشرط الرجوع على الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال حضروا من بلدة بعيدة لبلدة اخرى فوجدوا فيها زرافتين عند رجل فارادوا شراءهما منه فعرض لهم رجل رابع وقال انا اشتريهما لكم ويكون لكل منا ربع خوفان ان يحصل من كل منهم زيادة في الثمن فقبلنا جميعا جسيما فعين الجماعة المذكورون للرجل المذكور قدر ما اشتريهما به وقابوا له اشتريهما بيمين او بخمسة وسبعين او ثمانين او تسعين او بمائة ريال ولا ترد على ذلك مما سميناه لك واشترهما لنا بقدر ما عينا لك فذهب الرجل واشتراهما من المالك بخمسة وثمانين ريال لنفسه خاصة فهل يقع الشراء للجميع ولا يختص بهما المشتري (اجاب) الوكيل بشرأ شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل وحيث وكلوه بشراء الزرافتين المعينتين وعينو والجنس الثمن وقدره واشتراهما حال غيبة الموكلين لنفسه بما عينوا له من الثمن لا يكون الشراء له خاصة ويكون الشراء للجميع حسب الامر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في تخليص أملاك لها تحت يد الغير فما كان من المذكور بعد ان اقام البينة الشرعية على ان الاملاك لموكلته الا انه ابرا الواضع يده على الاملاك المذكورة فقامت بنت موكلته من الابرأ حيث انها لم توكله الا على تخليص أملاكها فهل للموكله ذلك أم يحكم بإبراء الوكيل (اجاب) للامراة المذكورة المطالبة بما لا كها ولا يكون ابراء وكيلها المذكور مانعا لها عن دعواها بذلك على ان الابرأ عن الاعيان لا يصح وان صح عن دعواها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استقرض من آخر قدرا من الدراهم ثم بعد مدة أرسل له رب المال بان يرسل له جانبان من البضاعة بما عليه من الدين ولم يعين له رب المال كون البضاعة من عنده أو يشتريها

٢١
مطلب قال الاسير لا تخلفني فخلصه رجوع بالشرط على الصحيح

ربيع الثاني

١٢٦٥

٢٨
مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل

جمادى الاولى

١٢٦٥

من غيره بل أطلق له في الارسال فأرسل له المدين جانباً من البضاعة وتلف في الطريق بالغرق فهل تكون البضاعة تالفة على المدين وفي ضمانه حيث كانت من مال المدين وهلكت قبل قبض رب المال وقبل قبض وكيل من طرفه وإذا ادعى المدين ان رب المال وكل أخاه المدين بقبض البضاعة منه وانها هلكت في ضمان رب المال حيث هلكت بعد قبض الوكيل فانكر رب المال الوكالة من طرفه بقبض البضاعة يكون على المدين اثبات دعواه بان رب المال وكل أخاه بالاستلام والقبض منه وإذا ادعى المدين انه اشترى البضاعة من غيره يريد بذلك القرار من ضمانها حيث كان مأموراً بالشراء والارسال وهلكت بالاعتدو كدرب المال ان البضاعة من عند المدين ومن ماله وهلكت هلاك المبيع قبل قبضه يكون لرب المال تخليف المدين على ان البضاعة أو بعضها لم تكن من مال المدين حيث لا يثبت لرب المال على ما يوجب ضمان المدين يكون البضاعة من ماله (أجاب) اذا مر رجل مديونه بان يشتري له بدينه الذي له عليه شيئاً وعينه بان قال هذا العبد مثلاً أو عين البائع بان قال اشتري من فلان كذا صمغ وان لم يعين لا يصح وينفذ البيع على المأمور فلهالك المبيع حينئذ على المأمور كما أفاده في الدر من باب الوكالة في البيع والشراء فاذا أرسل المدين البضاعة من ماله الى الآخر وهلكت قبل تسليمها لرب الدين اولو كيله يكون هلاكاً على المدين البائع والقول للفرض في عدم وكيل أخى المدين مع المدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخ شقيق معتوه وعن أخت شقيقة بالانثى من زوجة برجل أقامه الميت قبل موته وصياً على أخيه المعتوه وأقامت الزوجة لها وكيلاً من طرفها وقت بيع تركته الميت فبعد أن بيعت مخلفاته دون العقارات الزوجية من وكيلها عين العذر والحيانة فعزلته وورقته عن التوكيل وأقامت وكيلاً آخر غير وناصب القاضي اعلم المقتي ان الزوجة قد عزلت وكيلها ووكلت آخر غير فقال انه لا ينعزل ورده المقتي وجعله وكيلاً كما كان واقامت عليه دعوى الدار المملوكة للميت التي اشتراها باسمه بمقتضى حجتين من القاضي المذكور ثم هدمها وأنشأها وصيرها ثلاث عتبات من ماله الخاص به وأخرج حجة انشاء أيضاً باسمه دون غيره وادعى الوصى بين يدي الحاكم الشرعي بان الدار المذكورة لم تكن للميت المذكور بل هي ملك لأخت الميت وأخته المذكور بن اشتراها الميت لها من مالها الخاص بهما وأنشأها المما من مالها الخاص بهما وأنه باق لها في ذمته مبلغ معلوم يريد أن يشتري لها به طاحونة وعند الميتة تشهد على اقرار الميت بذلك وأحضرت البينة وقال كل واحد منهما في أداء شهادته أشهد بالله أني سمعت من الميت المذكور يقول حين سألته فلان ونحن جلوس في بيت فلان ان جاءك أحد من الذوات وكسبك في الدار كام كس من الدراهم على ما اشتريتها به وصرفته عليها تبعتها لا ان الدار لم تكن لي وانها ملك لأخيه وأخته المذكورين اشتريتها لهما من مالهما الخاص بهما ثم أقيمت

الدعوى بمجلس العلماء بحضرة القاضي وسمع المقتي المذكور ما سطر في الضبط فقال ان هذه البينة قد خفي حالها وأورثت شبهة ولا يمكن صالحوا الزوجة بخمسة آلاف قرش من مال الاخوين الخاص بهما خارجة عما يخصهما من التركة وخارجة عما ثبت لها من الدين فأخبرها الوكيل المذكور بذلك فلم ترض الزوجة بالصلح المذكور وقالت له اني قد عزلتك من قبل أقامة الدعوى في الدار المذكورة وافادت ان اقرار الزوج المذكور كان في مرض موته وهو غير نافذ فهل لا يكون هذا الصلح نافذاً عليها حيث ثبت بشهادة البينة الشرعية انها عزلته قبل أقامة الدعوى في الدار المذكورة عند القاضي ولها اخذ ما يخصها من مخلفات زوجها الميت من الدار وغيرها بما لا يرضى الشرعية او كيف الحال (أجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة للموكل العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم قال في البحر ثم بطرأ على الوكالة المألوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت مشروطة في العقد أو بعده على الاصح فتلزم كالرهن ومنها الوكالة بالخصومة بالتماس الطالب عند غيبة المطلوب لانه انما خلى سبيله اعتماداً على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اخذ المطلب بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضراً أو كانت الوكالة من غير التماس الطالب او من جهة تمكنه من الخصومة مع المطلوب في الوجه الاول ولعدم تعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطلب وفي الوجه الثالث العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويباشر الخصومة وله ان يتركها بالسكينة اه كذا نقه له في حواشي الدر المختار ومنه يعلم ان المرأة عزل وكيلها المذكور فاذا عزله وعلم بالعزل وباشر عقد الصلح بعد العزل ولم تجز ما صدر منه من الصلح لا يكون نافذاً عليها ولا صحة لخصومة الوصى المذكور حيث كان مقاماً من قبل أخى المعتوه ولم يكن الأخ المذكور وصياً على المعتوه وصاية يصح بها الا بصاء من قبله لغيره على المعتوه لعدم ملك الوصى وهو الأخ الخصومة عن المعتوه بدون وصاية شرعية فاذا لم تصح الدعوى من الوصى المذكور كالم تصح خصومة من كان وكيلاً عن الزوجة بعد عزله وعلم به لا تسمع شهادة البينة التي اقيمت على هذا الوجه لعدم وجود الدعوى العجيبة ومن شرط قبول البينة تقديم الدعوى العجيبة والاقرار للوارث في مرض الموت موقوف على اجازة وتصديق باقي الورثة سواء كان بهين أو دين كفي الاشياء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل لا أخ وكالة مطلقة في البيع والشراء فاشترى صنف بضاعة ونقد الثمن من مال الموكل وخلي بينه وبين البضاعة وقبضها فهل تكون البضاعة للموكل واذا امتنع الموكل عن قبضها من الوكيل لكون سعرها رخص الآن عن وقت شرائها لا يجاب لذلك (أجاب) اذا كان التوكيل بالشراء ثابتاً تكون البضاعة المذكورة للموكل وليس له الامتناع من قبولها بما تعلل به والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنف بضاعة لا آخر بطريق الوكالة

١٢٦٥ ٧
مطلب للموكل العزل متى
شاء ما لم يتعلق به حق
الغير
مطلب في مسائل بطرأ
فيها على الوكالة المألوم

بالشراء وتقد الثمن من مال الموكل فهل اذا اراد التقايل مع البائع فيما اشتراه منه
لموكله لا يملك ذلك لتعلق حق الموكل بالمشترى له واذا صدر التقايل من الوكيل والحال
هذه لا ينفذ على موكله حيث انتهت وكالته بالشراء او يكون التقايل موقوفاً على الاجازة
(اجاب) الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة لما في رد المختار من الاقالة عن جامع الفتاوى
والنوازيه والوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالشراء اه واستثنى من
صححة اقالة وكيل البيع مسائل اوضحها في الدروحة واشبهه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة
في معيشة واحدة ولهم سفينة واحدة هم متصرف في امر معاشهم باذنهم وتوكلهم له
فظهر عليهم ديون واراد ان تصرف ان يدفع الديون لاربابها من املاهم ومن ربح
السفينة فرضى بعضهم وامتنع البعض الاخر وادعى الممتنع ان فائض السفينة في سنة
كذا صدق تلك الديون وادعى المتصرف انه صرف ذلك الفائض في جهة مصلحتهم فهل
يصدق في ذلك ويجبر الممتنع على دفع ما يخصه من الديون (اجاب) القول للوكيل مع
اليمين فيما دفعه من مال موكله الذي بيده في مصالح موكله في ذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تزوجة برجل ولها منه ولد قاصر ولها اب فماتت المرأة المذكورة عن
زوجها وولدها المذكور وابيها وضبطت تركتها واخذ كل من ابها وزوجها نصيبه
واستولى ابوها على نصيب ولدها القاصر وهو معترف بذلك فهل يكون لابي القاصر اخذ
ما يخص ولده المذكور من ابى امه ووضع تحت يده الى بلوغ القاصر (اجاب) ولاية
التصرف في مال القاصر المذكور وحفظه لابيها دون ابى امه اذا لم يقيم بالاب مانع شرعى
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى بانه صرف مبلغاً معلوماً من ماله في تملقات
امرأة بامرها ويريد الرجوع عليها بما صرفه فانكرت دعواه والصرف وادعت انها لم تأمره
بذلك ولم يكن عنده بينة على دعواه فهل يكون القول قولها في ذلك واذا كان عليه دين
لها ثابت باليمين الشرعية على يد القاضي وكفله به زوجته يكون لها مطالبة كل من
الاصيل والكفيل به أولاً (اجاب) اذا لم يثبت الاتفاق بالامر لا يكون لمدعيه الرجوع
ولرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل بدينه حيث تحققت الكفالة به شرعاً
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وكيل في جهة من الجهات صرف مبلغاً من ماله
في اجرة وجاركة بضاعة موكله وامره الموكل باخذ ما صرفه من رجل وبعد قبضه ذلك
من الرجل المذكور غرقت به السفينة وضاع ماله من المال وما قبضه من اصل
ما صرفه في الجاركة والاجرة ويريد ان يرجع على موكله بمضاع منه فهل لا يكون له
ذلك والحال هذه (اجاب) اذا اعترف الوكيل بايصاله ما صرفه على بضاعة الموكل بآمره
لا يكون له ان يرجع عليه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في وكيل على مال مشترك
بين ورثة فاخذ الوكيل مالا من المال المشترك واشترى عقاراً لنفسه بذلك المال
وكتب حجه لنفسه فهل يكون للشركاء اخذ حقه فيما دفعه من المال المشترك

١٢
مطلب الوكيل بالبيع
يملك الاقالة الا في
مسائل بخلاف وكيل
الشراء

١٢
١٢٦٥

٢٦
١٢٦٥

١٠
١٢٦٥

المذكور

المذكور (اجاب) يضمن الوكيل المذكور ما دفعه في ثمن ما اشتراه لنفسه من مال
موكله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعى بدعوى وحقوق على ورثة ميت منهم
القاصر والبالغ وتريد ان توكل عنها بالخصومة والدعوى رجل بينه وبين المدعى عليهم
جزارة وخصومة في حقوق اتزعوها من يده بوجه الحق والحال ان المرأة المذكورة ليست
من المخدرات بل تخرج لسقى المواشي ونقل المياه من الخارج على رأسها كما هي عادة
الفلاحين المخاطين للرجال فهل لا يجبر احد من المدعى عليهم على الرضا بوكالة الشخص
المذكور ولا غيره حيث لم تكن مخدرة خصوصاً وقد سبق لها انها اخذت حقوقها
بنفسها وخصصت في ذلك بنفسها لكونها تحسن الدعوى والكلام مع الاجانب لاسيما
ولم تكن مريضة ولا بينها وبين المدعى عليه مسافة قصر بل كل ببلدة واحدة (اجاب)
الذي مشى عليه ارباب المتون للزوم الوكالة بالخصومة اشتراط رضا الخصم الا ان يكون
الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدومه او غائباً بمدة سفر او مريضة او مخدرة
لم تخاط الرجال او حائضاً او نفساء والحال كما بالمسألة اذا لم يرض الطالب بالتأخير او
محبوساً من غير حال هذه الخصومة او لا يجبر المدعى والمختار للفتوى تفويضه
للعاكم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت بعد موت زوجها على وكيل وصي
تركتها باعيان معينة انها ملكها وان لها بدمية زوجها مبلغاً معلوماً مصادقاً وغيره
وانه كروكيل الوصي دعواها ووكلت عنها رجلاً بالخصومة وعمت له التصرف بقوله
وفعله فصدق الوكيل على الاعيان المدعى بها ملك الميت واشترها من التركة
لموكلته وصدق الوكيل على براءة ذمة الميت وانه لاحق لموكلته ولا دعوى ولا طالب
قبل الميت لابعين ولا يدين كل ذلك بمجلس نائب القاضي بحضور جميع المسلمين
فهل اذا ادعت الاثني بما كانت تدعى به او لا تسمع دعواها حيث ثبتت توكيل
الوكيل المذكور عنها وثبت تصديق الوكيل المذكور على ما هو مذكور كما هو منطوق
(اجاب) يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي بحيث اقر الوكيل
المذكور على موكلته عند نائب القاضي لا يكون لها المعارضة فيه اثبت اقرار وكيلها
به والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قصر من قبل ابيهم ولهم اخوة بالغ وكاوا
الوصي وكالة مفوضة في بيع التركة والتصرف فيها وحفظ ثمنها وفي استغلال مستغلات
لهم فصارت تصرف في التركة بحكم الوكالة والوصاية ويقبض ما يرد من المستغلات
والتركة ويقبض في دفتر عنده ثم بعد ذلك اراد الموكلون محاسبته على ذلك وكذبوه في قدر
ما في دفتره وادعوا انه قبض اكثر مما في الدفتر ولم يكن منهم اثبات فهل يكون القول
قول الوكيل المذكور في قدر ما قبضه بيمينه على موجب دفتره (اجاب) القول للوكيل
بيمينه في قدر ما قبضه مما وكل يقبضه حيث لا بينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك حصه في دار ببلدة غير القاطن بها فوكل رجلاً من أهل البلدة التي بها الدار في بيع

ذى الحجة
١٩
مطلب في شرط لزوم
الوكالة بالخصومة بدون
رضا الخصم

١٢٦٥

٢٠
١٢٦٥

محرم
٢٦
١٢٦٦

رجل متزوج بامر أمه وأولاد من غيرته متكفلة به فامرها أن تترده لآبيه فامتنعت وأذنت
للزواج المذكور في صرف قدر معين على الولد المذكور ليرجع به عليها فهل إذا صرف
الزوج القدر المأذون فيه بشرط الرجوع عليها وثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون له
الرجوع عليها ولا يعد متبرعا (اجاب) نعم إذا ثبت الاذن بالاتفاق ليرجع يكون
للمأمور الرجوع عما ثبت أنه أنفقته على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
حصة في مكان وباقيه لغيره ساكن فيه رجل بالاجرة فترتب عند المستاجر مبلغ طلبه
منه صاحب الحصة فيه والوكيل عن باقي الشركاء في القبض فامتنع من دفعه وانكر
وكالاته عن باقي الشركاء فهل إذا كان أحد الشركاء ثابتة وكالاته وصدق له المستاجر
بالوكالة ودفع له الاجرة من عدة دورا يؤمر المستاجر بدفع ما ترتب عنده من الاجرة
ولا عبرة بانكاره المذكور والحال هذه (اجاب) إذا كان توكيل الرجل المذكور
بقبض الاجرة من المستاجر ثابتا بالوجه الشرعي لا يكون للمستاجر الامتناع عن الدفع له
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع خمرتين مشتركتين بين ورثة رجل توفي لامرأة
بقدر معلوم من الثمن قبض بعضه وقسط بعضه الى ستين يوما في عقد البيع وكتب بذلك
وثيقة مشتمولة بختمه ولم يخرج بذلك حجة شرعية من القاضي والحال انه ليس بوكيل
عن أحد من الورثة ببيع العقارات ونحوها وليس بيده وثيقة منه بذلك وبعد ذلك باع
وكيل جميع الورثة بالبيع والتصرف الخمرتين لا آخر على يده أذن القاضي فهل
يكون البيع الثاني صحيحا ولا يصح البيع الاول والحال هذه وليس للشريفة المذكورة
معارضة المشتري من الوكيل بالبيع والتصرف وتنع شرعا من ذلك (اجاب) شراء
المرأة على الوجه المذكور غير نافذ والبيع الثاني الصادر من الوكيل به صحيح فليس لها
معارضة المشتري الثاني في الخمرتين المذكورتين وترجع بمادفعته من الثمن على بائعها
وقد صرح ائمتنا بان الوكيل بالبيع انما يملك البيع نسبية إذا كانت الوكالة للتجارة أما
إذا كانت للحاجة فلا يملك البيع نسبية وبه يبقى فعلى فرض ان البائع له الوكيل بالبيع
ثابت الوكالة شرعا لا يسوغ له البيع بأجل سواء كان التأجيل لكل الثمن أو بعضه
حيث لم يكن يبيع لذلك لأجل التجارة على ما هو المقتضى به في مذهب امامنا النعمان والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة وكلاء رجلا في خلاص دين له على آخرين ثم بعد
توكيلهم له تبين لهم انه لم يكن أميناً فعزلوه قبل تصرفه في الموكل فيه واعلموه بذلك
ووكلاء رجلا آخر وسافروا الى جهة فخاص الوكيل الثاني الدين فنارعه الوكيل الاول
المعزول ويريد أخذ ما خلصه من الدين فهل إذا ثبت العزل للوكيل الاول قبل تصرفه في
الموكل فيه ليس له معارضة الوكيل الثاني فيما خلصه للموكلين (اجاب) إذا ثبت
عزل الموكلين للوكيل المذكور لا ينفذ تصرفه فيما وكل فيه ويمنع من معارضة الوكيل
الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أرسل الى آخر رجلا لبيعه وعرفه على لسان

شعبان
٧
مطلب انما يملك الوكيل
البيع بالبيع بالنسبة
إذا كانت الوكالة
للتجارة

الرسول أن لا يدفع الثمن لأحد حتى يحضر هو ويأخذ من جله فباعه الوكيل وجعل ثمنه
في حوزته فضاغ فهل لا يلزمه حيث كان من غير تقصيره منه (اجاب) لا يضمن الوكيل
بالبيع ما ضاع في يده من ثمن المجل المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي والتفريط في
حفظه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل أحد أولاده وكالة مطابقة بصيغة شرعية
على أن يتصرف في جميع ماله بسائر أنواع التصرفات الشرعية وجعل له في نظير ذلك
شيئا معلوما فهل إذا رجع الموكل المذكور في توكيله وتوقف في شيء مما فعله الوكيل
المذكور يمنع من ذلك وينفذ ما فعله الوكيل لاسيما إذا كان فيه مصلحة (اجاب)
ينفذ تصرف الوكيل فيما وكل فيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقام
ولده وكلاء عنه في بعض مصالحه وقضاء أشغاله فهل إذا أراد عزله يكون له ذلك شرعا
جبرا عليه وهل إذا ادعى الابن المذكور صرف شيئا في الدار ولم يصدقه الابن يلزمه
اليمين على ما صرفه (اجاب) يقبل قول الوكيل فيما أنفقته من مال موكله بيمينه حيث
كان وكلاء في الاتفاق وللموكل عزل وكلاء متى شاء حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل أعطى لآخر مبلغا من الدراهم موكلا في شراء بضاعة له بثلث محدود فلم يفسر له هذا
الوكيل أن يشتري هذه البضاعة بداعي انه وجدها تزيد عن الثمن المحدود له فلم يعاد
بلاشرا وسلم الدراهم الى ربه فهل إذا مات رب المال وأدعت على الوكيل الورثة به
يصدق بيمينه لانه أمين أم لا (اجاب) نعم يصدق الوكيل المذكور بيمينه والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة لها حصة في حوائط مملوكة لها فأنازعها الشريك من قبل السكنى
في الحوائط المذكورة فوكلت وكلاء فوضا بالتصرف بالايحار والاستجار بينهما وبين
شريكهما بموجب سند شرعي بيده فهل إذا ثبت التوكيل بالبينة الشرعية يكون صحيحا
نافذا ولو للوكيل التصرف في ذلك بالايحار كيف شاء (اجاب) للوكيل فعل ما وكل فيه
حيث ثبتت الوكالة ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من الديوان المكتنفذاتي عن
حادثة مضمونها في امرأة وولدت زوجها في شراء حصة في عقار معين تلك بعينه شاعرا
بثمن معلوم فاشترى لنفسه بذلك الثمن حال غيبتها ولذلك العقار جازم لاصق أخذ تلك
الحصة بالشفعة فما الحكم في ذلك الشراء وفي الشفعة (اجاب) بقوله الافادة عن ذلك
ائمتنا الحنفية صرحوا بان الوكيل بشرأ شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه حال غيبة موكله
فيقع الشراء للموكل حيث لم يخالف في الثمن فإذا تحقق توكيل الزوجة لزوجها بذلك
لا يكون شراؤه لنفسه نافذا بل يقع للموكلة الشريفة فلا يتم امر الشفعة للجار المذكور
لتأخر الجار عن الشريك في الشفعة مع ثبوتها من الشريفة أو اشتري له وعلى فرض صحة
شرائه لنفسه وطلبت زوجته الشريفة في العقار الشفعة يقضى لها بها بعد استيفاء
الشرايط الشرعية وانتفاء المانع هذا ما لزم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل
عن امرأة في متعلقاتها ومصالحها مدة سنين فطلبت محاسبته على ما تعاطاه من متعلقاتها

مطلب الوكيل بشراء
شيء بعينه لا يملك شراءه
لنفسه بل يقع للموكل

فادعى صرف قدر من ماله ما قيمته يتعلق به من مصالحها المأمور بصرفه فيها من قبلها
فهل يكون القول قوله فيه يمينه ويصدق في ذلك (اجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه
في قدر ما صرفه من مال موكلته الذي يبدعه حيث صرفه فيما أمرت به وكان لا نقا
لا يكذب فيه ظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ارادت ان تجعل رجلا
وكيلا عنها في الخاصة مع زوجها والحال ان ذلك الرجل بينه وبين الزوج عداوة دينية
ثابتة وبر يدين ذلك التعت على الزوج فهل لا يصح توكله حيث كان قاصدا بذلك
التعت على الزوج في الخاصة (اجاب) يصح التوكيل بالخصوصة ويلزم الخصم عند أبي
حنيفة وجوزها صاحبها بالارضاء يعني انه لا يتوقف على رضا الخصم وليس له الرد به
قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي الليث وغيره واختاره العتاني وصححه في النهاية والختار
للفتوى تفويضه للحاكم كفي الدر عن الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أمر
آخر ان يشتري له قرصا بالنقش فاشترى المأمور بذلك القرص وادعى انه زاد من عنده
الفا فلم يصدق له الا في تلك الزيادة واطلع عليه أهل الخبرة فوجدوه لا يساوي ما ادعاه
المأمور فهل القول لا أمر في انه انما أمره بالقرص فقط دون المأمور في دعواه الاطلاق أو
الزيادة والقرص المذكور يلزم المأمور خاصة ويرد ما اخذه من الاثم له (اجاب) حيث
عين الموكل للوكيل بالشراء ثمننا وخالف الوكيل بزيادة في الثمن عما عينه موكله وقع
الشراء له فقد صرحوا بان الشراء اذا لم ينفذ على الاثم ينفذ على المأمور والقول لا أمر
في تعيين الثمن وان برهنا قدم برهان المأمور لانها أكثر اثباتا كافي للدر من اوكالة
بالبائع والشراء والمأصروا به من ان الاصل في الوكيل كالة الخصوص وفي المضاربة
العموم فلو ادعى الموكل التقييد بثمان فاقول له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكاله
بنه البالغة الرشيدة في عقد نكاحها على ابن أخيه الذي في عائلته وفي قبض صداقها
وتجهيزها به ففعل الوكيل ذلك حكم امر موكلته ثم بعد مدة طلقها الزوج وتزوجت غيره
فادعت الزوجة مطالبة الزوج المطلق لها باصداق مدعية هي وأما ان الجهاز الموجود
عندها من امها والمطلق يقول قد دفعته لوكيلها وجهازك به حسب ما وكلته والوكيل
المذكور يقول ذلك أيضا فهل اذا ثبت التوكيل بالبينه الشرعية فيما ذكر كله يصدق
الوكيل في قوله وتمنع من مطالبة الزوج المذكور لا سيما والام لا برهان لها في ان الجهاز
من عندها (اجاب) اذا كان التوكيل على الوجه المذكور ثابتا واثبت الزوج دفع
الصداق للوكيل لا يكون للزوجة مطالبة زوجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
متزوج بامرأة تملك دارا فوكلت زوجها في بيعها بحضرة بينة تشهد بذلك فباعها الزوج
بثمان معلوم هو قيمتها او ازيد وقبض الثمن ودفعه لها بينة وبينها ثم بعد مدة حصل بينهما
مشاجرة فانكرت التسليم اليها فهل يصدق الزوج الوكيل في دفع الثمن لها بيمينه بالبينه
(اجاب) نعم يصدق الوكيل المذكور في دفع الثمن لزوجته الموكلة بيمينه والله تعالى اعلم

(سئل)

٢٠ ١٢٦٦

محرم

٦ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٨

مطلب عين للوكيل
بالشراء ثمننا وخالف
ان زيادة وقع الشراء
للكل

٣ مطالب القول لا أمر
في تعيين الثمن وان برهنا
قدم برهان المأمور

١٤ ١١٦٧

٢٨ ١١٦٧

(سئل) في رجلين يملكان عقارا وكل الاصغر أخاه الا كبر في قبض أجرته واجارته وعمارته
وأمره ان ينفق عليه في كل شهر كذا قدر معلوما يخصم هذا القدر من أجره العقار
بشرط ان لم يوف الأجرة هذا القدر وزاد عليه شيء يرجع به عليه بحضرة بينة فصار الا كبر
يتصرف حكم أمر الاصغر وينفق عليه القدر المذكور في كل شهر وعمر في العقار ومضى
على ذلك مدة ثم تحاسبا فظهر للا كبر مبالغ وأراد الرجوع به حسب الشرط المذكور فخذ
الاصغر التوكيل والامر فهل اذا ثبت التوكيل والامر المذكور بشرط الرجوع يكون
للا كبر الرجوع فيما زاد والقول له في قبض الأجرة والصرف في العمارة حيث كان
لا نقا (اجاب) اذا ثبت أمر الاصغر الا كبر بانفاق قدر معلوم في كل شهر ليرجع به عليه
وانفق يكون له الرجوع بعد تحقق الامر والاتفاق ولا اعتبار بانكار الاصغر التوكيل
في العمارة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على بنت
أخيه بانه اشترى لها جهازا من ماله بثمن معلوم بامرها فاعترفت بذلك لكنها انكرت
بعض الثمن وادعت انه اقل مما ادعاه وهو يدعي الزيادة فهل يكون القول قولها والبينه
بينته او يكون القول قوله في ذلك بعد ثبوت امره (اجاب) اذا أمر شخص آخر بشراء
معين من غير بيان ثمن فقال المأمور اشترته بكذا وقال الاثم بنصفه تحالفا لوقوع
الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف وهذا عدم البينة فان حلف يفسخ العقد
ويلزم المبيع المأمور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها أمتعة وتزوجت وحلى من
قبل أمها تحت يد أبيها لكونها كانت صغيرة وقت دخول ما ذكر في ملكها فهل اذا
زوجها أبوها لرجل ونقلها الزوج لبيته ومطلبت الاشياء المذكورة من أبيها ووكلت
زوجها في ذلك وفي الخصومة معه لدى الحاكم في الاشياء المذكورة واخذها من
أبيها بعد ان بلغت يصح توكلها لزوجها وله ان يخاصم أباه بزوجته موكلته في ذلك
وليس للاب الامتناع من قبول وكالته خصوصاً وان البنت لم تحسن الدعوى وتعلل
الاب بان الزوج هو الذي أغرى زوجته على طلب أمتعتها وحقها من أبيها وانه صار
خصما بذلك لا يعتبر ويؤمر الاب بالتداعي مع وكيل ابنته التي هي زوجته في ذلك
حيث رضيت وكلا ولم توكل غيره والحال ما ذكر (اجاب) نعم يصح توكلها ويلزم حيث
كانت لا تحسن الدعوى اتفاقا حتى على مذهب الامام من توقف لزوم الوكالة
بالخصوصة في حقوق العباد على رضا الخصم الا ان تكون الموكلة مخدرة لم تخاط
الرجال أو مريضة لا يمكنها حضور مجلس الحكم بنفسها أو غائبة مدة سفر أو لا تحسن
الدعوى حيث الحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين أرسل أحدهما شريكه
ليقبض دراهم من رجل فقبضها وسلمها لشريكه وانكر شريكه وصول بعضها فهل يقبل
قول الرسول بالنسبة لمسله حيث كان مقرا بالارسال والشركة أو يطلب بينة من
الرسول على دعواه الدفع لمسله (اجاب) يقبل قول الرجل المذكور بيمينه في الدفع

١٢٦٧ ٤

١٠ ١٢٦٧
مطلب امره بشرامع
بلا بيان ثمن فتقال
المأمور اشترته بكذا
وقال الاثم بنصفه
تحالفا ويلزم المبيع المأمور

ربيع الاول

٣ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٥ ١٢٦٧

لا ثم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاده منها وأولاد من غيرها فاستولى أحد الورثة على دراهم من تركته والده وصرف على النعم ما يلزم صرفه عادة وأجازت الورثة ذلك وبعد ذلك طلبت منه امرأة أبيه أن يصرف عليها من مال نفسه في طعام وملبوس خاص لنفسها فدفعت لها بمقتضى أمرها ما طلبته منه فهل يكون ذلك ديناً عليها فإذا طلبها به وامتنعت من دفعه فخير على ذلك حيث كان ثابتاً (أجاب) في الحامدية عن العمادية مائة درهم بالانفاق من مال نفسه في حاجة الآخر قال بعضهم يوجب الرجوع إذا اشترطه وقال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراطه وهو الأصح اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلاً آخر في بيع جارية له فباعها الوكيل بثمن حال معلوم وأقبضه المشتري بعضه وبقى عنده البعض الآخر فسلم الوكيل ما قبضه من الثمن لموكله ثم عاد يطلب من المشتري الباقي فقصاه جزأته فآخذه الوكيل وذهب ليسلمه أو كله فسرقة منه والآن يطالبه الموكل به فهل والحال هذه يصدق الوكيل بيمينه لأنه أمين (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل فيما ذكر بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل أمرت وكيلها بقبضه منه فقبضه ومات قبل تسليمه لساع ورثة فهل إذا طلبته من ورثته وأبى أن يوفى فقامت بينة على قبضه وأقراده به وكانوا أخوة لها تقبل هذه الشهادة ويحكم لها بأخذه من تركته (أجاب) إذا مات الوكيل مجهولاً مال موكله يضمن وتقبل شهادة الأخ ل أخيه إذا كان عدلاً والله تعالى أعلم (سئل) في شخص حصل له مرض فوكل آخر بحضرة بينة شرعية على الصرف عليه وعلى عائلته ودفع له ألفي قرش فصرف منها عليه وعلى عائلته من اجرة سفينة وغيرها ألف قرش ومائتين ثم مات الموكل فهل يصدق الوكيل فيما صرفه على موكله وعائلته حال حياته بيمينه حيث كان المصروف لا نقاباً بالحال وكان توكيله ثابتاً بالبينة الشرعية (أجاب) نعم يصدق الوكيل فيما ذكر من الصرف بيمينه إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه مشرعاً فوكل البالغون من الورثة أحدهم في التصرف في التركة وفي الاتفاق عليهم وعلى لوازمهم من المال الموروث فصرف عليهم وعلى لوازمهم من مالهم مدة من مال كل ومشرى وغير ذلك من ضروراتهم حسب تقوى ضميرهم وأمرهم بذلك بموجب قائمة تحت يده بالبيان فهل لا يكون الوكيل المذکور متعدياً ولا ضامناً لمصرفه على موكله من مالهم بالقدر اللائق ويصدق في ذلك شرعاً وإذا أنكر أو أجاز أن يده حجة شرعية ثابتة المضمون لا عبرة بانكارهم لذلك (أجاب) الوكيل أمين فيقبل قوله بيمينه في مقدار ما صرفه على موكله مما كان تحت يده من مالهم حيث كان لا نقاباً ولا يكون ضامناً لمصرفه عليهم والحال ما ذكر ولا عبرة بانكارهم الوكيل وكالة وأمره بالاتفاق بعد ثبوت ذلك عليهم بالوجه الشرعي لا بمجرد الصلح المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في

١١ ١٢٦٧

مطلب الامر بالانفاق

من مال نفسه في حاجة

الآخر يوجب الرجوع

على الأصح بلا شرط

١١ ١٢٦٧

١٧ ١٢٦٧

مطلب اذا مات الوكيل

مجهولاً مال موكله يضمن

جمادى الاولى

٣٠ ١٢٦٧

رجب

٨ ١٢٦٧

رجل ادعى على آخر أنه ضرب ولده بنبوت بسبب تهمة سرقة وكان بيمينه في هذا الضرب رجل معاون له غائب الآن ومات ولده المضروب نحو ثمانية أيام ومات بسبب ذلك عن كل من زوجته وولدها منه ووالده المدعى ووالدته المضمولة الزوجة ووالدته بوكالة الاب المذکور فيما يأتي ذكره فسئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار وطال النزاع بينهما لمدى ما تم السياسة مدة ثم حضر الاب المذکور عند القاضي واسقط حقه وحق موكلته في الدعوى والطلب في شأن ذلك لكل من المدعى عليه الحاضر والغائب وأنه لاحق له ولا موكلته قبلهما من غير مقابل وقبل الحاضر لنفسه فهل والحال ما ذكر يكون هذا الاسقاط مانعاً للدعوى والطلب بعد ذلك وحق الحمل باق الى انفصاله وبلوغه (أجاب) حيث أبرأ المدعى المذکور المدعى عليه الحاضر والغائب عن نفسه وعن موكلته بعد ثبوت وكالاته عنهما في ذلك بما يدعيه عليهما كان ذلك أبرأهما منعهما ولموكلته من الدعوى بما وقع الابراء عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية قراريط فوكل رجلاً في بيعها فباعها بثمن بخس أقل من ثمن المثل فهل إذا ثبت ما ذكر باليمين الشرعية يكون للموكل فسخ البيع ورد الثمن للمشتري ولا يكون للموكل التصرف في مال الغير إلا بالمصلحة (أجاب) بتقييد بيع الوكيل بالبيع المطلق بالتقيد وبمثل القيمة على قولهما المقتضى به فإذا باع الوكيل المذکور المصلحة المذكورة بالغبن الفاحش لا يكون بيعه نافذاً ولا كان نافذاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل وكيله في قبض أموال له على أشخاص من بلدة وزرعها بها ثم حاسبه بعد مدة فظهر عند الوكيل مبلغ من الدراهم من مال موكله وطالبه به فعرّفه ذلك الوكيل أن عند جماعة من تلك الناحية مبلغاً من المال الموكل فيه فهل إذا أبرأ هذا الوكيل الجماعة من مال موكله بحسب الأصل بعد عزله لا يصح هذا الابراء ويكون لرب الدين مطالبة الجماعة المذكورة بجمع عليهم من الدين المبرأ منه (أجاب) الوكيل يتبعض الدين لا يملك الابراء عنه بدون إذن موكله في ذلك ولو كان أبرأه عن ذلك قبل عزله ولموكل أخذه ذنبه من غرمائه بعد عزله وكيلاه في قبضه أو قبله والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل بالدعوى والخصومة بين يدي المحاكم الشرعية إذا أراد عزله نفسه قبل تمام الدعوى والخصومة فيما وكل فيه ولم يكن الموكل حاضراً هل لا يملك العزل والحال هذا (أجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة فكل من الموكل والوكيل العزل متى شاء بشرط علم الآخر ما يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة عن المطلوب بطلب المدعى عند غيبة المطلوب قال في البحر ثم يطرق على الوكالة لزوم في مسائل منها الوكيل ببيع الرهن سواء كانت مشروطة في العقد أو بعده على الأصح فتلزم كالرهن ومنها الوكيل بالخصومة بالتماس الطالب عند غيبة المطلوب لأنه إنما خلى سبيله اعتماداً على أنه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب والله تعالى

٩ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

شعبان

١ ١١٦٧

٩ ١١٦٧

والحال هذه اذا ثبت بالبينة ان الموكله اباحت له السكنى في ذلك المحل لا يلزم الوكيل شي ولا تستحق البنت المطالبة باجرته (اجاب) يبطل كل من الوكالة والا باحة بموت الموكل والمبيع ولا مطالبة للوارث باجرة مدة سكناه على جهة العارية حال حياة المورث والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في شراصة من دار فاشترىها الوكيل بثمن معلوم في الذمة فلما طال به البائع بالثمن دفعه عنها باذنها ثم طال بها زوجها المذكور بالثمن الذي دفعه فادعت أنها دفعته له فهل لا يقبل قول المرأة الموكله المذكورة الا ببينة شرعية واذا عجزت عن البينة يلزمها دفع الثمن المذكور (اجاب) للوكيل مطالبة موكلته بمادفعه من ثمن ما اشتراه لها والقول له يمينه في عدم وصول الثمن له حيث لا بينة للوكيلة على مدعاها الا بالله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراصة الماس وكالة مفوضة فاشترى له بثمن معلوم واخبره بالثمن وسلم اليه الخاتم واستلمه له مدة ولم يدفع له الثمن وبعد مدة انكر الموكل الوكالة عنه في شراصة الخاتم المذكور وادعى انه اشتراه منه بثمن اقل من ذلك فهل اذا ثبت عليه الوكيل المذكور ان كان الموكل بالبينه الشرعية يجبر على دفع الثمن الذي اشترى به الوكيل المذكور (اجاب) للوكيل مطالبة الموكل بثمن ما اشتراه ولا عبرة لانكار الموكل الوكالة بعد ثبوتها عليه بالوجه الشرعي كما لا عبرة بمجرد دعوى الشراء من الوكيل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأته ابتر لها بآجره لرجل لكونه كان وكيلها عندها فهل اذا عجزت عن الوكيل قبل الاجارة وبلغه العزل ولم ترض باجرته للبئر ولم تجزها لكون الاجارة والحال هذه نافذة لا سيما وقد وقعت بدون اجرة المثل ويكون لها اجارة بنفسها او بوكيلها غير الاب لم ينشأ (اجاب) اذا ثبت العزل عن الوكالة قبل الاجارة بالوجه الشرعي لا تكون اجارة الوكيل نافذة والاجارة اذا وقعت على استهلاك العين تصد الا تصح الا اذا جرى التعامل بها كاستئجار الظئر والله تعالى اعلم (سئل) في غائبة وكلت رجلا في تخليص ما يخصها من ميراث أخيها وفوضت له الامر في ذلك فخاصم عنها بقبعة الورثة وصالحوه على ترك بعض حق الغائبة فترك فلما بلغها الخبر بذلك ائتمته فهل لها طلب ذلك لانه لا يملك التبرع عنها (اجاب) وكيل التقاضي لا يملك الصلح ولا التبرع مالم يفوض له الموكل ذلك فلموكله المذكورة المطالبة بما تبرع به وكيلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل رجلا في خلاص دين له على آخر من غلال ودرهم فلم يأخذ الوكيل شيئا من المدين ثم بعد ذلك حضر الموكل والوكيل والمدين وعزل الوكيل نفسه من الوكالة وقال موكله هذا خصمك خذ دينك منه فهل اذا ثبت ما ذكره اراد الموكل ان يلزمه بشي من الدين بعد فسخ الوكالة لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأته لها ودعة عند آخر وكلت رجلا في الخصومة والدعوى بها فامتنع المدعى عليه عن قبول التوكيل منها والحال انها من الخدرات وبها مرض يمنعها عن الذهاب والاياب

الآن

مطلب وكيل التقاضي لا يملك الصلح ولا التبرع مالم يفوض ذلك

ربيع الثاني سنة ١٢٦١

١٢٦٨ ٤

الآن فهل يصح التوكيل منها ويلزم ولا يشترط رضا الخصم بالتوكيل ولا يخرج عن كونها مخدرة باخراج الحاكم القهري لها سابقا للدعوى لعدم من توكله في ذلك الوقت (اجاب) نعم يصح التوكيل من المرأة المذكورة ويلزم والحال هذه وان لم يرض الخصم بذلك على ان بعض علماء تناصروا بان الفتوى على قول صاحبين بعدم توقف لزوم التوكيل بالخصومة على رضا الخصم مطلقا وان لم تكن المرأة مخدرة ولا مرضية ولا قام بها عذر شرعي يمنع من حضورها لمجلس القاضي واختير الفتوى بقوله للحاكم عند عدم العذر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأته سلمت رجلا آخر دراهم على جهة الامانة ثم طلبتها منه فانكر فرفعه الى الحاكم الشرعي وادعت عليه بها فحلفت الانيات فحزرت عن البينة ذلك الوقت ووعدت باحضارها وبقى الامر على ذلك نحو تسع سنين ثم عرضت الى ولى الامر مرارا انها تطلب امانتها من المدعى عليه واخير او كانت عنها وكيل في الدعوى في ذلك واقامة البينة ان أنكر فادعى الوكيل بان موكلته بذمة المدعى عليه قدر ما علموا عنه كس كذا ويطالبه بذلك زاعما ذلك الوكيل بانه محدود الامانة صارت في ذمته فسئل المدعى عليه فقال ليس له ادين ولا ذمة وطلب بيان اصناف المعاملة من المدعى الوكيل وطلب من الوكيل بينة تشهد بدعواه فاحضر شهودا وقيل تزكية الشهود والحكم بالثبوت هادئة عزلت الموكله وكيلها ووكلت آخر بالدعوى فادعى ذلك الوكيل بان موكلته عند المدعى عليه على جهة الامانة مبلغ دراهم عنها كس كذا كذا قدر او ان المدعى عليه اقر لموكلتي بذلك وهو ينكر واقام بينة على اقرار المدعى عليه بان الموكله عنده كذا كيسا من الدراهم وبعض الشهود يشهد باقراره لا باستلام المبلغ المدعى به وبعضهم يوصوله منها له فهل تقبل هذه الشهادة ويحكم بها ويؤخذ المقرر باقراره بذلك وينصرف اليك من الدراهم الى المتعارف الآن وهو خمسمائة قرش وتسمع الدعوى من الوكيل الثاني حيث عزلت الاول قبل الحكم في تلك القضية وتسمع الدعوى على يد أي قاض من القضاة ارادت سواء كان الاول او غيره (اجاب) نعم تقبل هذه الشهادة ويحكم بها ان تم نصاب الشهادة على الاقرار او الوصول وان لم يدع الاقرار قال في جامع الفصولين ادعى الوديعة وشهد ان المودع اقر بالايديع تقبل كافي القصب اهـ والوكالة من العقود الغير اللازمة فلا موكل عزل وكيله متى شاء مالم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة بطلب المدعى عند غيبة المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأته وكلت رجلا في بيع حصة لها في قطعة ارض وبثرباعها الوكيل واقتبضها الثمن فبعد مدة ادعى رجل على واضع البند المشتري من الوكيل بانه اشتراها من الموكله بعد بيع وكيلها ويريد منازعته فيها بعد غيبة وكيلها المباشرة لذلك فهل بعد ثبوت بيع وكيلها ولا يثبت المثل وقبضها الثمن واجازتها بشهادة البينة الشرعية لا تسمع دعوى المدعى المذكور ولا بينته بذلك على فرض ثبوتها حيث كان يبيع وكيلها

١٢٦٨ ٤ مطلب ادعى الوديعة وشهد ان المودع اقر بالايديع تقبل كافي القصب

سابقا على بيعها وثابتا بشهادة البينة الشرعية على الوجه المذكور (اجاب) اذا ثبت واضع اليد دعاه الشراء من وكيل المالك بتأجيل سابق على مباشرتها البيع بنفسها لا تحل لا يكون البيع الثاني نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنت قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا كانت الزوجة وصيا على ولديها وجاء رجل اجني اقام لها وكلاء عنها يخلص لها مال زوجها من الدين على الناس وجعل له العشر في جميع ما يخلصه من الدين ورضيت بذلك فحضر ابن خالتها من غيبته وجعلته وكلاء عنها في خلاص الديون التي لزوجها على الناس ورضى بالوكالة عنها وخلاص الدين من غير مقابل لكونها تضررت باخذ الوكيل الاول العشر عما يخلصه من الدين وفي ذلك ضرر ايضا على الايتام يكون لها عزل الوكيل الاول وليس لمن جعله وكلاء عنها ولا للوكيل المذكور معارضة لاسيما ولم يخلص الوكيل الاول شيئا من الدين ولم يثبت شيئا منه (اجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة فالوكالة عزل وكيلها متى شئت في غير ما تلزم فيه الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في اقامة دعوى على زوجها والحال انها بارزة للرجال وتحسن الدعوى وليست من المخدرات وزوجها لم يرض بهذا الوكيل ولم يقبل توكله وطلب احضارها لمجلس القاضى فهل اذا كان الامر كما ذكر يحجب الى احضارها بنفسها ولا يلزم توكل الزوجة بالبرضاء (اجاب) مذهب الامام الذي جرى عليه ارباب الدون اشتراط رضا الخصم للزوم الوكالة بالخصوص اذا لم تكن الموكلة مخدرة ولم يقيم بها عذرا آخر واختاروا الفقوى تفويضه لراى الحاكم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بجمرة لها بيت ملك لكل منهما النصف والزوجة المذكورة وكلت زوجها المذكور في بيع ذلك المنزل فباعه وبعد مدة اشهر توفيت الزوجة المذكورة وطلب الورثة من الزوج المذكور ثمن نصف ذلك المنزل فاعترف انه كان عليه دين دفعه منه والباقي كله وصرفه عليه وعليها فهل باعتراف الزوج المذكور لا يلزمه نصف ثمن ذلك المنزل او يلزمه ويضاف الى التركة (اجاب) يعامل الوكيل المذكور كور باقراره بحيث ثبت اعترافه باستهلاك الثمن يكون مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثم مات المدين قبل وفائه عن ورثة وترك ما يورث منه شرعا وتعد رخصه الدائن لكونه محبوسا فوكل الدائن رجلا في اقامة الدعوى وفي قبض الدين وابنته الوكيل بالوجه الشرعى وتوجهت اليمين على الاصيل فهل اذا رفعت الدعوى لدى القاضى وحلف الاصيل باليمين الشرعية بعد سماع البينة المعتبرة شرعا يقضى له بالدين ويقوم مقامه الوكيل نائب عنه في تخليص الدين له (اجاب) اذا ثبت الدين على الميت بالبينة العادلة وحلف ربه اليمين يقضى له به ولو كليه بقبضه استيفاء له من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في تعلقاته وسافر بجهة بعيدة ثم بعد مدة مات الموكل فوكله الوارث الغائب معه ايضا ومضى بعد ذلك مدة

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

١٢٦٨

ثم حضر الوارث الموكل وفعل ما كان يفعله الوكيل بنفسه ثم طلب الوكيل منه اجرة لما مضى من المدة فهل اذا لم يشرط الوكيل اجرة وليس من يؤجر مثله ولا يمن لا يعمل الا باجر لا يحجب لذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يحجب الوكيل المذكور والطلب الاجر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة اقاما رجلا اجنيا وكلاء على قبض ايراد ومصرف سفن مشتركة بينهما مدة ثلاث سنين وهو مشغول باشغالهما المتعلقة بهما المدة المذكورة ثم علا حسا بالبينه وبينهما ولم يتأخر قبله شيء من مالهما بل له زيادة فهل يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما صرفه بامر موكله عما بيده من مالهما في حق نفى الضمان عن نفسه اذا ثبت الامر بالاتفاق والله تعالى اعلم (سئل) في ابعادية مشتركة بين جماعة وكلوا رجلا منهم عاينها وعلى ما يخرج منها وما يصرفه عليها من بذروا جرو غير ذلك وهم غائبون فهل اذا حضر واو ارادوا بحسابته على ما خرج وعلى ما صرف يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما خرج وفيما صرفه عليها من المال المشترك حيث كان وكلاء مفوضا وثبت ذلك بالطريق الشرعى (اجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه فيما قبضه وانفقته من مال موكله الذي بيده والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل اذا عزل نفسه من الوكالة بعد ان اجر ارض زراعة موكله لاناس فهل يملك الوكيل بحزل نفسه اذا لم تكن وكالة لازمة ويطالب الموكل من اجر لهم الوكيل باجرة ارضه حيث لم يقبضها الوكيل منهم او يطلب بها وكيله (اجاب) لا وكيلا عزل نفسه عما وكل فيه يعلم موكله اذا لم تكن الوكالة لازمة وله تسليط الموكل على قبض ما وجب بعقده وحينئذ يكون للموكل القبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر بضاعة بثمن معلوم ووكله ان يبيعها في بلد كذا وشرط عليه ان لا يبيعها نسيئة فهل اذا خالف الشرط وباع نسيئة وكتب لنفسه على المشتري به صكا لا يكون البيع نافذا ويجبر المشتري على رد البضاعة اذا كانت باقية او قيمتها ان كان المشتري باعها ولا يمنع من ذلك كتابة الصك (اجاب) صرحوا بان الاصل في الوكالة الخصوص فان باع الوكيل نسيئة فقال الموكل امرتك بنقد وقال الوكيل اطلقت صدق الامر وبانه متى عين الامر شيئا عين الا في مسائل ليس ما ذكر منها فلا ينفذ بيع الوكيل المذكور نسيئة حيث نهاه الموكل عن ذلك وامره بالبيع بالثمن الحال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من المخدرات التي لا تخالط الرجال بينها وبين جماعة دعوى شرعية في طلب اجرة عقار لها ولا تحسن الدعوى وتريد اقامة وكيل شرعى عنها في هذه الدعوى فهل يمكن من ذلك بلا رضا خصمها (اجاب) ان كانت المرأة مخدرة لا تخالط الرجال يكون لها ان توكل في الدعوى وان لم يرض الخصم بذلك اتفاقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا اراد السفر بجهة فوكل رجلا عليه وعلى ايجاره وقبض غلاته بحضرة بيعة شرعية فهل اذا امتنع بعض المستأجرين من دفع الاجرة لا يحجب لذلك ويكون للوكيل

جداى الاولى

١٢٦٨ ٤

مطالب يقبل قول الوكيل بيمينه فيما صرفه حسب الامر في حق نفى الضمان عن نفسه

١٢٦٨ ٢٥

١٢٦٨ ٢٩

مطلب للوكيل تسليط الموكل على قبض ما وجب بعقده رجب

١٢٦٨ ١٨

مطلب قال الموكل امرتك بنقد وقال الوكيل اطلقت فالقول للامر اذا الاصل في الوكالة الخصوص

١٢٦٨ ١٩

المذ كور مطالبة بالاجرة ويجبر الممتنع على دفع الاجرة حيث كان وكيله شرعيا (اجاب)
 للوكيل باجارة عقار الغائب وقبض اجرة مطالبته المستاجر منه بالاجرة وطالبته من استاجر
 من المالك حيث كان التوكيل بذلك ثابتا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
 على بكر بالغة من الاعيان المخدرات التي لا تخالط الرجال بالزوجة وهي منكرة لدعواه
 ورفع امره للمسا كم الشرعي فوكت عنها شخصان من اهل العلم موصوفا بالديانة
 والصلاح لو وثقها به فالى المدعى قبول توكيله وقال لا ارضى بتوكيله فهل لا يعتبر رضاه
 والحال هذه (اجاب) نعم لا يعتبر رضاه والحال هذه والتقيد بوجود مثل ذلك من الاعذار
 في لزوم الوكالة هو اختيار المتأخرين وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره ومشي
 عليه ارباب المتون ونعمامه في الخبرية من الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل
 آخر في شراء مكان بعينه بثمن معلوم من مال الموكل فاشترى الوكيل لنفسه ودفع الثمن
 من مال الموكل فهل يقع الشراء للموكل في هذه الحال لا للوكيل (اجاب) قال في الدرر
 المختار ولو وكله بشراء شيء بعينه غير الموكل لا يشترى لنفسه ولا للموكل آخر بالاولى عند
 غيبته حيث لم يكن مخالفا لدفع الضرر فلو اشترى بغير النقود وبخلاف مسمى الموكل له من
 الثمن وقع الشراء للوكيل لمخالفته امره وينعزل في ضمن المخالفة اه ومنه يعلم الجواب
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شريكين في بقرة مناصفة احدهما قان والاخر
 مرفوع فوكل المرفوع وكيل عنه في بيع نصف البقرة وتواجهه عند البيع والفصال
 سال الوكيل الشريك الثاني هل البقرة حاملة ام لا فاجاب بعدم الحمل وقد صار فصلا على
 عدم الحمل بثمن قليل والذي اشتراه هو الثاني المذ كور وبعد مضي شهر من وقت البيع
 وضعت حملها فهل اذا باع الوكيل نصيب موكله من ذلك بالغبن الفاحش لا يكون
 البيع نافذا (اجاب) يصح بيع الوكيل بما قبل او كثر وبالعرض عند أبي
 حنيفة وخصاه بالقيمة والنقود وبه يفتى فاذا تحقق الغبن الفاحش فيما باعه الوكيل
 المذ كور لا يكون البيع نافذا على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 وكل آخر في بيع سلعة وقدر له ثمن معلوم لبيعهها بغير الف الوكيل وباعها بدون الثمن
 الذي عينه له الموكل واتى به للموكل ففرد ولم يجز البيع فهل الحال هذه يكون
 البيع غير نافذا سيما والبيع بالغبن الفاحش بدون القيمة (اجاب) نعم لا ينفذ بيع
 الوكيل المذ كور ان كان الوافع ما هو موطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك
 حصة في بيت باعها الاخ بالوكالة عنها ودفع لها ثمنها ثم ماتت بعد مدة من اخيها المذ كور
 وعن زوجها ومن اخ ثان فادعى الزوج على الاخ المذ كور بان غن الحصة باق بذمته
 فانكر دعواه فهل اذا اقرت الزوجة واعترفت قبل موتها في حال حياتها وصحتها وسلامتها
 بحضور جمع من المسلمين انها قبضت الثمن من الاخ المذ كور وانها لا شيء لها عنده لا يجاب
 الزوج لذلك اذا تحقق ما ذكر بالاطريق الشرعي (اجاب) نعم لا يجاب الزوج لذلك

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٧

شعبان

١٢٦٨

١٠

مطالب الوكيل بشراء
شيء بعينه لا يملك شراؤه
لنفسه ولا للموكل آخر

١٢٦٨

٢٩

ذى القعدة

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

حيث

حيث ثبت ما هو مذ كور والقول للوكيل في ايهال ما يسهل الى موكله في حق نفى
 الضمان عنه ولو بعد موت الموكل لانه أمين ادعى ايهال الأمانة الى مستحقها والله تعالى
 أعلم (سئل) عن حادثة من طرف بيت المال مضمونها انه مقتضى الافادة عن الحكم
 الشرعي فيما اذا كان شخص قبل وفاته باع عنه وكيله شيئا من تعلقاته وقبض بعض
 الثمن ولم يقبض الباقي ثم سلم بعض المبيع ولم يسلم الباقي الى المشتري فهل بعد وفاته يكون
 هذا البيع نافذا ويسلم الى المشتري باقي المبيع ويصدق في كون هذا من مبيعه بتصديق
 الوكيل له ويطلب منه باقي الثمن أم كيف تلزم الافادة عن ذلك (اجاب) اذا ثبت
 التوكيل بالبيع وبيع الوكيل للمشتري شرعا حال حياة الموكل يكون للمشتري تسليم باقي
 المبيع بعد دفعه باقي الثمن ولا يثبت الشراء بمجرد تصديق مدعى الوكالة عنه عن المالك
 بعدم موته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار وكل رجلا في بيعها بحضرة
 بينة شرعية فباعها الوكيل من رجل بثمن معلوم عينه الوكيل للموكل قبل البيع ورضي به
 الموكل واخذ للوكيل ببيعها ثم باعها المشتري لرجل آخر بالثمن الذي اشتراها به فبعد
 مدة من السنين اراد الموكل فسخ البيع مدعيانه بغبن فاحش فهل لا تسمع دعواه
 (اجاب) حيث باع الوكيل بمعاينة له الموكل من الثمن لا يكون للموكل فسخ البيع بدون
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له سيف اخذ منه شخص على ان يذهب
 به الى راغب ليشتريه فذهب به ومضت مدة ولم يقع بيع ولا شراء ولا تقدر برغن ثم ظهر
 السيف في يد تاجر فطلبه منه ما لملكه فادعى التاجر انه اشتراه من فلان فاحضر فلان فادعى
 انه اخذ منه الشخص الذي استلمه من مالكه وباعه للتاجر بثمن معلوم وأكل ثمنه فلما
 حضر الشخص الاول اقر بتسليمه الذي باعه واخذ منه ما لملكه لاجل التفرغ ويمنع
 المشتري من تسليم السيف لمالكه والحال ان السيف تزيد قيمته على هذا الثمن المعلوم
 أضعا فاقبل والحال هذه لا يصح البيع على الوجه المذ كور ويؤمر المشتري برد السيف
 لربه وبفرض ثبوت التوكيل بالبيع بدون بيان الثمن لا يملك الوكيل البيع بالغبن
 الفاحش (اجاب) قال في التنوير وشرحه وصح بيعه أي الوكيل بما قبل او كثر
 وبالعرض وخصاه بالقيمة والنقود وبه يفتى برأيه اه ومنه يعلم جواب السؤال بفرض
 تحقق وكالة البائع والافه وفضولي فلما لا يبطال بيعه مطلقا ولو بمثل القيمة والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وكت اباه في بيعه وقبض ثمنه فباعه بثمن معلوم من
 الدراهم قبضه من المشتري ثم بعد مدة مات مجهلا فدعت الورثة انه دفع الثمن لها في حياته
 وأنكرت ذلك فهل لا يقبل قول الورثة ان الميت دفع الثمن لموكلته في حياته بلا بينة شرعية
 ويكون ثمن البيت المذ كور مضمونا في تركته (اجاب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته
 انه دفعه في حياته بلا برهان لانه يموت عن تجهيل تقر في تركته الضمان فلا بد للخروج
 من عهده من البيان كذا إفتى العلامة خير الدين الرملي ونقله عنه في تنقيح المحامدية

مطلب لا يثبت الشراء

بمجرد تصديق مدعى

الوكالة عنه عن المالك

بعدم موته

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٤

محرم

١١٦٩

٩

١٢٦٩

١٢

من أواخر الو كالة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعوى شرعية على زوجها وهي
من لا تحسن الدعوى وتريد أن توكل رجلا عنها في إقامة الدعوى والخصومة بينهما وبين
زوجها فهل تجب لذلك حيث كانت من لا تحسن الدعوى وكانت من المخدرات (اجاب)
يشترط للزوم التوكيل بالخصومة رضا الخصم عند الامام الاعظم الا فيما استثني ومنه
ما اذا كان الموكل لا يحسن الدعوى بان علم القاضي ان الموكل عاجز عن بيان الخصومة
بنفسه او كان مخدرة وعندهما لا يشترط دفع العذر المذكور يلزم التوكيل اتفاقا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لابن ابنة جانب قمع وبذر لبيعه له وباتى له بتمنه وتوجه
به الى اسكندرية وباعه ورجع فطأ ابنة جده بالثمن فقال له هو باق بدمه المشتري فيعد يومين
مات الجسد عن ابنين و بنت فطأ ابوا ابن الابن بثن القمع والبذر فانكر استلام القمع
والبذر من جده على الوجه المذكور وانكر قبض الثمن فاقبضت عليه البيعة باخذ القمع
والبذر على هذا الوجه بعد انكاره لذلك بين يدي القاضي فاقرب بالاستلام والبيع وقبض
الثمن وادعى انه دفع الثمن لجده قبل موته فهل حيث انكر الاستلام وقبض الثمن بعدموت
جده لا يقبل قوله انه دفع الثمن لجده حال حياته وما الحكم (اجاب) نعم لا يقبل قوله ولا
يصدق في دعوى الدفع بجده بعد جوده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في
بيع مقدار معلوم من القمح بثن معلوم بشهادة بيعة شرعية فباع الوكيل ما ذكر
واوصل ثمنه لموكله فبعد مدة مات الموكل عن ورثة وطلبوا الوكيل بثن القمح المذكور
فادعى انه قبضه وأوصله لموكله قبل موته فهل يقبل قول الوكيل ويصدق في ذلك
(اجاب) كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله بيمينه كالمودع اذا ادعى
الرد والوكيل والناظر وسواء كان في حياة مستحقها او بعدموته الا في الوكيل بقبض
الدين اذا ادعى بعدموت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الا بيمينه كما في
التنوير اى في حق براءة المديون اما في حق نفي الضمان عن الوكيل فيقبل قوله والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف اهل اقامتها وكذا يدعى على رجل انه
أخذ بعض اموالها من الوقف وجعلها ملكا لنفسه بغير موافقة شرعية ثم انها عزلت هذا
الوكيل واقامت عنها وكذا آخر فقال المدعى عليه لا قبل توكيل هذا الرجل فهل
لا يسوغ له ذلك لاسيما وهو وكيل امرأة من المخدرات ولم يسبق بينه وبين المدعى عليه
نزاع ولا خصام وهل يسوغ للحاكم الشرعي أن يقبل توكيل هذا الوكيل ويسمع منه
الدعوى ولا التفات لقول المدعى عليه بعدم قبول توكيله (اجاب) لا يلزم التوكيل
بدون رضا الخصم عند أي حنيقة الا في مسائل منها اذا كان الموكل امرأة مخدرة والله
تعالى أعلم (سئل) في جنيته مشتركة بين اخوة ثلاثة تلقوها بالميراث عن أبيهم
ارادوا تخصيصها باحد منهم بعد تقويمها وان يحرقوا القرعة فيها وتكون لمن خرجت على
اسمها فوكل كل منهم وكيفا في تقويمها واجراء القرعة فتقومها الوكيل المذكورون

كما ذكر وخرجت القرعة باسم واحد من الموكلين واستلمها وكيله من وكيل شر يكيه
بطريق البيع لنصيب ما قبل اذا كان التقويم بالغبن الفاحش وان التقويم لم يبلغ نصف
الثمن لا يكون بيع الوكيلين لو كمل الثالث صحيحا حيث كان بالغبن الفاحش (اجاب)
قد اختلف في بيع الوكيل بالغبن الفاحش والقوى على ان الوكيل لا يملك البيع
بالغبن الفاحش والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وله ابن منفرد عنه في معيشة
وحده فاحتاج البيت لعمارة فامر الاب ابنه بعمارة من ماله الخاص به وان جميع
ما يصرفه يكون ديناً على ابيه له نصيب قد رآه ولو ما بموجب قائمة بيده ثم مات الاب قبل
دفع الدين لابنه فاراد الابن الرجوع على تركه الاب فنعته باقى الورثة متعللين بان الاب
لم ياذن له بالعمارة فهل اذا كان الاذن ثابتا بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون له
الرجوع على تركه ابيه بما صرفه باذنه ولا عبرة بتعللهم المذكور (اجاب) للابن
المذكور الرجوع بما أنفق في عمارة البيت باذنه ليرجع عليه حيث ثبت الاتفاق
والاذن به على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء
بضائع تجارية له واستمر على ذلك مدة من الزمان وبعد ذلك عزله من التوكيل واقام غيره
وكيلا عنه في ذلك واستلام البضاعة التي اشتراها وكيله المعزول حال قيام وكالته فاستلم
الوكيل الثاني من الوكيل الاول المعزول بالطوع البضاعة المذكور فورا وسلمها المستلم
المذكور لموكله وبعد ان استولى عليها الموكل وحازها وتصرف فيها اقر الوكيل المعزول
على موكله بعد عزله بان هذه البضاعة لموكله فلان وهو غير الموكل الذي عزله فهل
لا يقبل اقرار الوكيل المعزول بعد عزله على موكله لاسيما مع علمه بوضع يد المقر
عليه عليها وتصرفه فيما اقر به هذا المعزول (اجاب) لا يسرى اقرار الوكيل والحال هذه
على موكله والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيلا عن مورثهم باع بعضهم
نصيبه ونصيب باقي الشركاء بطريق الوكالة عنهم لرجل آخر بالغبن الفاحش والغرور
بقوله للبائع انه لا يساوى الا كذا وكذا ثم بعد ذلك ظهر للبائع انه مغبون ومغرور في
المبيع فهل والحال هذه اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بقول اهل الخبرة يكون البيع
فاسدا ويجبر المشتري على رد المبيع مالا كذا (اجاب) لا يملك الوكيل بالبيع البيع
بالغبن الفاحش على المفتى به ومن باع ملكا لنفسه بالغبن الفاحش والتغرير يكون له
فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت اخاها في شراء نصف جاموسة
معينة بثن معلوم نقدته له فاشتري لها ما ذكر بالثن المعلوم وبعد مدة تشاجر مع صاحب
النصف الآخر وقال له نزلت لثاء نصف الجاموسة نزلت لثاء يعني الذي اشتراه
لاخته فهل لا ينفذ تصرفه فيه لابهية ولا غيرها كاقالة بدون اذن اخيه واجازتها (اجاب)
لا يملك الاخ المذكور الوكيل بالشراء التصرف في ملك اخيه بهية او نحوها كاقالة بدون
اذنهما وفي رد المذخور من الاقالة عن جامع الفتاوى الوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف

ربيع الاول

ربيع الثاني

جادي الاول

الوكيل بالشراء يستوي ان تكون الاقالة قبل القبض او بعده اه والله تعالى اعلم
 (سئل) في بنت بالغة اقامت لها رجلا وكيل عنها في اخذ ما يخصها من تركه والدها
 واشهدت بينة على وكتامه له فهل وكالتها صحيحة حيث انها بالغة ولو كيلها المحاسبة واخذ
 ما يخصها من التركة (اجاب) للبالغة الرشيدة تو كيل من شاعت في استخلاص ما يخصها
 من تركه والدها ولو كيلها في ذلك المطالبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وابن منها وامه وترك ما يورث عنه شرعاً ماتت امه وانحصر ميراثها في بنتها
 وابن ابنتها ثم ماتت البنت وانحصر ميراثها في ولدها ثم مات ذلك الولد عن زوجته وابنتها
 القاصر منه ولم تقسم تركه كل من ذكر فاقام القاضي ام القاصر وصيا عليه بالطريق
 الشرعي ثم بعد ذلك وكلت الوصي المذكور رجلاً في استخلاص ما يخصها وولدها
 من تركه زوجها بالوجه الشرعي تو كيلاً مطلقاً شرعياً مفوضاً اليه وقوله وفعله
 يفعل ما فيه المصلحة لجهتها وولدها القاصر بموجب حجة شرعية مشمولة بتختم قاضي
 ناحيته فهل اذا ثبت الوكيل المذكور الوكالة بالوجه الشرعي يكون له الخاصة
 فيما ذكر واستخلاص حق الوصي وولدها (اجاب) للوكيل فعل ما وكل فيه بعد
 ثبوت وكالته حيث لا مانع والوكيل يقبض العين لا يملك الخصومة اتفاقاً والله تعالى
 اعلم (سئل) في ورثة بالغين عنوا مبلغاً من الدراهم لنفقة ارقاء مورثهم واتباعه
 كل شهر وسلموه لزوجته مورثهم وأذنوها بصرفه على ارقاء واتباع واستمروا كذلك
 يدفعون لها هذا المبلغ كل شهر ويأذنونها بصرفه مدة أشهر فلما أرادوا قسمة التركة
 طلبوا خصم ما دفعوه للزوجة المذكورة على الوجه المعلوم من حصتها من التركة فهل
 لا يكون لهم ذلك حيث كانت ما ذنونة من قبلهم بصرفه على ارقاء واتباع (اجاب) نعم
 لا يكون لهم ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى آخر جانياً من القمع
 وأمره ان يبيع به ويدفع ثمنه لرجل آخر بحضرة بينة شرعية فباع المأمور القمع ودفع الثمن
 للرجل الآخر المذكور حكم أمرب المال ثم بعد ذلك ضاع الثمن من يده ويريد المالك
 الرجوع على المأمور بالثمن فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث ثبت بالبينة الشرعية
 انه أمره بالنسليم للرجل الآخر وسلمه له ومنع من معارضة في ذلك (اجاب) لا ضمان
 على المأمور اذا لم يثبت عليه التعدي فليس للآخر المذكور تضمين المأمور ما لم يدفعه
 للآخر حيث ثبت الامر بذلك والقول للمأمور في ذلك يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل وكل آخر في بيع متاع له والحال ان الموكل المذكور مجنون جنونا تاماً بالبينة
 الشرعية فهل اذا كان جنون الموكل المذكور ثابتاً بالبينة يكون تو كيله غير نافذ
 (اجاب) لا ينفذ بيع الوكيل المذكور اذا تحقق جنون الموكل وقت التوكيل بذلك
 بل صرحوا بانعزال الوكيل بجنونه كجنون الوكيل مطبقاً وان لم يعلم الاخر لانه عزل
 حكمي وحينئذ لا ينفذ تصرف الوكيل بعد بطلان الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في

١٨ ١٢٦٩

جادی الثانية

١٩ ١٢٦٩

٢١ ١٢٦٩

شعبان

٢٢ ١٢٦٩

رمضان

٤ ١٢٦٩

مطلب ينعزل الوكيل
بجنون الموكل كجنونه
مطبقاً وان لم يعلم الاخر

رجل

رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم ثم سافر المقترض الى بلده وحضر عنده
 رجل وادعى انه وكيل رب الدراهم في قبض بدلها فاخذ بدل الدراهم بحضرة بينة شرعية
 ثم بعد مدة وجع المقترض الى بلد المقترض فطلب المقترض الدراهم التي له فادعى انه دفع
 بدلها الوكيل في القبض فلم يصدقه رب الدراهم على تو كيله بذلك واخذها منه فهل
 والحال هذه اذا لم تثبت الوكالة بالبينة الشرعية في قبضه بدل الدراهم لموكله يكون
 للمقترض اخذ دراهمه من دفعها له (اجاب) في التور بوجه من الوكالة بالخصوصية
 والقبض ادعى انه وكيل الغائب يقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه عملاً بأقراره
 ولا يصدق لو ادعى الايفاء فان حضر الغائب فصدقه في التوكيل قبها ونعمت والا أمر
 الغريم بدفع الدين اليه أي الغائب ثانياً الفساد الادعاء بانكاره مع يمينه ورجع الغريم
 به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله وان ضاع لا الا اذا
 ضمنه عند الدفع بقدر ما يأخذه الدائن ثانياً الا ما أخذه الوكيل لانه أمانة لا تجوزها
 الكفالة او قال له قبضت منك على أني ابرأتك من الدين وكذا يضمنه اذا لم يصدقه على
 الوكيل كالة ودفع له على زعمه الوكيل فان ادعى الوكيل هلاكه أو دفعه لموكله صدق الوكيل
 بحالته اي في صورة عدم ضمانه اه باختصار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع
 لآخر دراهم ليشترى بها لربها حاء وسنة فاشترى بها بالثمن المذكور وقبضها الموكل
 وأعجبه في اثناء الليل حصل لها آفة سماوية من الله وماتت فهل تكون الكالة على
 المشتري له ولا يلزم الوكيل ولا البائع ضمان شيء (اجاب) ليس للموكل والحال هذه
 تضمين الوكيل ولا الرجوع على البائع بما قبضه من الثمن حيث كان الامر ما هو مذکور
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية وكل آخر في بيعها فاستولى عليها رجل من
 الوكيل بدعوى ان له ديناً على موكله ودفعها اليه اسرجي لبيدها واخذ منها من أسل
 دينه فهل اذا كان الوكيل وكيلاً خاصاً في بيعها لموكله فقط ولم يعرف له بدعواه لا يكون
 للدعي منازعة الوكيل المذكور ولا عبرة بدعواه المذكور من غير ثبوتها بوجه شرعي
 ويكون للوكيل نزعها واخذها من يد الياسرجي أو غيره (اجاب) لو كيل مالك الامة
 المذكور نزعها وبيعها بغيره من الثمن وليس لغريم الموكل معارضة الوكيل في ذلك
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض ادعى عليه رجل بدعوى
 فلم يستطع ان يخاضمه لمسا به من المرض الذي يمنعه من الخصومة وأراد المريض المدعي
 عليه ان يقيم وكيلاً عن نفسه فهل يسوغ له ان يوكل ولا يمنع شرعاً من التوكيل (اجاب)
 يصح التوكيل بالخصوصية في حقوق العباد برضا الخصم عند أبي حنيفة اعذر ان يكون
 الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم يقدمه سواء كان مدعياً أو مدعى عليه فلا
 يتوقف لزوم التوكيل حينئذ على رضاه فاذا كان المريض المذكور لا يمكنه حضور
 مجلس القاضي يقدمه يكون له التوكيل بالخصوصية وار لم يرض الخصم بالتوكيل

٧ ١٢٦٩

مطلب ادعى الوكالة
بقبض الدين فصدقه
الغريم أمر بالدفع اليه
فلو وجد الموكل ولم تثبت
رجوع دينه على الغريم
وفي رجوع الغريم على
المدفع اليه تفصيل

١٢ ١٢٦٩

٢٣ ١٢٦٩

٢٨ ١١٦٩

محرم سنة

اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد السفر إلى جهة بعيدة فامر زوجته ابنته بالسكنى مع بعض أولاده وزوجته تبرعاً منه وأمره ببناء بيت مقرب له والصرف عليه وعلى زوجته من ماله الخاص به ووكاله بذلك وكالة مفوضة بحضرة بيعة شرعية فبنى البيت وصرف على الزوجة مدة فهل إذا مات الموكل في غيبته قبل محاسبة الوكيل وأخذ منه ما صرفه يكون له الرجوع بدينه الذي صرفه على البيت والزوجة على تركه الموكل ولا يلزم الوكيل أجره الكسبي في عقار الموكل مدة حياته إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للأمور بالانفاق على الزوجة وفي عمارة المنزل من ماله الرجوع في تركه إلا أن ينفقه في ذلك حيث ثبت الأمر بذلك والانفاق ولا أجر عليه والمحال هذه وإن لم يشترط الرجوع على الصحيح كما في رد المحتار من النفقة عن الخانسية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض خربة أمر رجلاً ببنائها شجرة ووكاله مفوضة وأذنه بالصرف عليها من ماله وبشراء جميع ما تحتاجه من الآجر والاختاب والحجارة والآلات اللازمة لادارتها فهل كما أمره حتى دارت ثم أجره له مدة الإدارة في كل سنة والآن حصل بينهما مشاجرة فأنكر بها الإذن للشتاء بشتاء الحجارة التي تدور لأخراج الشجر فهل لا يجب لذلك حيث كان الإذن بالبناء وبشراء ما هو لازم لها من حجارة واختاب وآجر ثابتاً ويكون للأذن محاسبة الأذن على جميع ما صرفه وأنفقه في عمارتها إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) حيث كان الإذن بالعمارة على الوجه المستطور ثابتاً بالوجه الشرعي يكون للأمور بها الرجوع على الأمر بما تحقق أنه صرفه في العمارة المأذون له وإن لم يصرح بشرط الرجوع على المصحح من القوانين في الأمر بالعمارة من مال المأمور بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة مفوضة في جميع تعلقاته من بيع وشراء وغير ذلك من جميع التصرفات المجازة شرعاً مدة ثم مات الموكل عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً فهل يصدق الوكيل المذکور بيمينه فيما قبضه وصرفه في شؤون الموكل حال حياته (أجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه في حق براءة ذمته مما بيده من المال المأمور بانفاقه حيث لم يكن خائناً ولا يكذب الظاهر فيما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر لبيع داره بضمن المثل فباعها الوكيل بغش فاحش فهل لا يكون البيع صحيحاً حيث قال له الموكل بضمن المثل فخالف أمر موكله (أجاب) نعم لا يجوز هذا البيع والمحال ما ذكر اتفاقاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر دعوى شرعية والمدعى عليه لم يعرف اللسان العربي فهل إذا أودا المدعى عليه أن يوكل رجلاً في الدعوى عنه يجب لذلك (أجاب) الوكيل بالخصوص لا يلزم إلا رضا الخصم على قول الإمام إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدومه أو غائباً مدة سفر أو مريداً له أو مخدراً لم يتخاطب الرجال أو مجبوساً من غير حاكم هذه الخصوصية ولا يحسن الدعوى بأن علم القاضي أن الموكل عاجز عن بيان الخصوصية

ربيع الثاني سنة

بنفسه كما في الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين مشتركين في تجارة والمال لهما مشترك مناصفة ثم مات أحدهما عن ورثة وجميع المال المشترك بيده فضبط المال المشترك القاضي بتلك الجهة التي مات فيها أحد الشريكين فوكل الشريك الثاني رجلاً آخر وكالة مفوضة في أخذ ما يخصه من المال المشترك وقبل الوكيل الوكالة وسافر الموكل إلى جهة بعيدة فوق مسافة القصر فهل إذا ثبت أنه وكيل بالوجه الشرعي يكون للوكيل أخذ ما ثبت لموكله من المال المشترك بحضور ورثة الشريك ورضاهم بوكالة الوكيل المذکور (أجاب) لا وكيل بالقبض قبض ما وكل فيه بالوجه الشرعي حيث ثبتت وكالة ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة مفوضة في جميع تعلقاته من بيع وشراء وغير ذلك من جميع التصرفات الشرعية بموجب وثيقة بذلك فصرف الوكيل مدة ثم بعد ذلك تحاسب مع الوكيل وسلمه ماله الذي بيده وكتب له سند بخطه ونتممه بالتغليص والآن يجحد الموكل بعض أشياء سلمه له الوكيل فهل يصدق الوكيل المذکور بيمينه فيما صرفه وقبضه وفيما سلمه للموكل من ماله ولا عبرة بجموده (أجاب) الوكيل أمين فقبل قوله بيمينه فيما بيده من مال الموكل في حق براءة ذمته حيث لم يكن خائناً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع سلعة دفعها إليه بأعماله بضمن معلوم ودفعه لموكله ثم ادعى الموكل على وكيله أن ما دفعه له من البضاعة أكثر مما باعه ويريد بذلك تضمينه الزيادة فأنكر الوكيل وذكّر أنه لم يأخذ منه إلا القدر الذي باعه ولا يئنه للموكل على دعواه المذکور فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعي ويقبل قول الوكيل بيمينه في عدم أخذ الزائد سيما وهو أمين (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الموكل المجردة عن الإثبات شرعاً ويقبل قول الوكيل بيمينه في ذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة اشترت المرأة المذكرة داراً خربة وأذنت لزوجها المذکور أن يصرف على عمارتها من مال نفسه ويرجع عليه بما صرفه في العمارة وذلك على يد بيعة شرعية من المسلمين فهل إذا ثبت ما ذكر يكون له مطالبته بما صرفه على العمارة ويجب لذلك شرعاً (أجاب) نعم يجب لذلك إذا ثبت ما هو مستطور بالذوال بل وإن لم يشترط الرجوع على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقام آخر وكلاً على زراعته ولوازمها بموجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون وأذنه بالصرف والبيع والاخذ والاعطاء وكالة مفوضة مدة سفره ثم بعد ذلك حضر وأتمه فيما أذن فيه فهل لا يجب لذلك ويصدق الوكيل بيمينه في جميع ما صرفه وما قبضه من مال موكله (أجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه فيما بيده من مال الموكل في حق براءة ذمته حيث لم يكن خائناً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت عتيقها بالصرف على بيتها من كسوة وغيرها من مالها الذي بيده فصرف على بيتها قدر ما علمها من الدراهم فهل والمحال هذه

١٤
مطلب للأمور بالعمارة
والانفاق من ماله
الرجوع وإن لم يشترطه
على الصحيح

١٩

ربيع الاول

١٢٧٠

١٢

٣٠

جمادى الاولى

١٢٧٠

١١٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

سنة
رجب
٢٨
١٢٧٠

شعبان

٢
مطلب وكيل الحفظ
لا يملك الخصومة

١٨
١٢٧٠

رمضان
٧
١٢٧٠

١٠
١٢٧٠

١٤
١٢٧٠

يكون الوكيل أميناً يصدق فيما صر فيه على بيت موكلته من مالها الذي بيده حيث لم يكذب الظاهر (أجاب) يصدق الوكيل فيما صر فيه من مال موكلته يمينه حيث لم يكن خائناً ولم يكذب الظاهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر على حفظ اثنتي عشرة نخلة يحفظها ويستغل ثمرها ثم غاب الموكل في جهة لا يعلم مكانه فادعى رجل أن النخل ملكه في غيبة الموكل وأراد نزعه من الوكيل فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعوى ذلك المدعى على الوكيل في غيبة الموكل ولا يجبر الوكيل على احضار الموكل ولا ترفع يده عن النخل المذكور مادام الموكل غائباً (أجاب) صرحوا بأن الوكيل الحفظ لا يملك الخصومة فلا تسمع الدعوى عليه حيث تحقق أنه كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً خربة أمر رجلاً آخر بعمارتها والصرف عليها فيما تحتاجه من طوب واخشاب من ماله على أن يسكن فيها بعد العمارة ويرجع عاياً بما صر فيه فيعند تعميره لها أذنه والصرف عليها من سكنها فهل إذا كان الأذن ثابتاً وصرف عليها قدر ما من الدراهم معلوماً يكون له الرجوع بما صر فيه وأنفقته في عمارتها إذا ثبت ما ذكر بالطر يق الشرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي الأذن من المالك للرجل المذكور بالعمارة ليرجع وثبت صر فيه لمقدار معلوم حسب الأذن يكون له الرجوع به قولاً واحداً حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ورثت حصة في عقار عن مورثها وكلت رجلاً في بيعها فباعها بثمن معلوم ولم يدفعه لموكلته وماتت عن ورثة طالبوا وكيلها بثمن الحصة فادعى أنه بعد البيع أودعه عند رجل فهل والحال هذه يؤمر الوكيل بقضه عن أودعه عنده ويدفعه لورثة المرأة المذكورة (أجاب) يؤمر الوكيل المذكور والحال هذه بتسليم الثمن إلى ورثة موكلته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جارية هربت منه وله وكيل أمره بالبحث عنها واحتضارها عن هي تحت يده فبحث الوكيل عنها في جهة فوجدها تحت يد رجل فطالب الوكيل نزعها وأخذها عن هي تحت يده فامتنع من تسليمها له وأنكر كونها ملكاً وكله فهل إذا كان الوكيل أموراً بالخاصة والداعي بها على من هي تحت يده وأقام الوكيل البرهان بملك موكلته لها على يد الحماكم الشرعي يحكم له بأخذها وترفع يده عن المذكور والحال هذه (أجاب) إذا أثبت الرجل المذكور وكالته بالخصومة عن المالك ضمن الدعوى الصحيحة وأثبت ملك موكله للجارية المذكورة بالوجه الشرعي يحكم للمالك بها ويكون للوكيل قبضها من ذي اليد حيث كان وكيله بالقبض أيضاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف أهلها حصل في بعض أمانته خلل فوكلت رجلاً بعمارة فصر من أصل الأجرة بموجب قائمة بيده وصدقته فيما صر فيه وكتب له بذلك سنداً شريفاً بعد الحساب وبعد مضي نحو سنتين تريد نقض ما صر فيه فهل لا يجب لذلك شرعاً وصدق الوكيل فيما صر فيه (أجاب) يصدق الوكيل فيما صر فيه في عمارة الوقف المذكور من ريعه حيث لم يكذب

ظاهر

ظاهر الحال وبعد تصديق الموكل الوكيل فيما صر فيه ليس له معارضته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشتري له بها جارية فاشترى له جارية بالثمن المذكور وقبضها الموكل وأعجبه في أثناء الليل حصل لها آفة سماوية من الله وماتت فلما رآها الموكل ميتة قبض على الوكيل وقهره على أن ياتزم بنصف ثمنها فامتنع الوكيل وتنازع معه من الصباح إلى العصر وخوفه بالضرب فلما تبين ذلك منه قال له مثل ما تعرف عمل لانه في بلد خلاف بالده ولولا امتنع لضرب لأن أهل بلد الموكل كانوا حاضرين والوكيل منفرد غير يب عن هذه البلدة فينتد كذبوا عليه نصف الثمن فهل والحال هذه تكون هالكه على الموكل والكتابة التي كتبت باطلة ولا يلزم الوكيل ولا البائع ضمان شيء في هذه الحال (أجاب) لا يلزم الوكيل بشيء عما ذكر والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ترافعا إلى القاضي في أرض زراعية أحدهما بطريق الوكالة عن أخيه فبعد نظره للحق وقبل الحكم به دعاهما القاضي إلى الصلح في غيبة الموكل ثم إن الموكل لم يرض بهذا الصلح ونقض ما فعله الوكيل وقال لهما انما وكلته لجرد النخلة فغزله وقام بنفسه فظهر عليه الحق أيضاً ثم رجع يطلب الصلح مدعيًا أنه لازم وعدم رضاه أو لا غير ناقض فهل حيث كان وكيله بالخصومة فقط ونسخ الموكل صلحه ولم يرض به لا يكون هذا الصلح لازماً ولا يملك الوكيل المذكور على موكله بدون اجازة منه (أجاب) وكيل الخصومة لا يملك الصلح كما هو منصوص فاذا وقع الصلح منه كان موقوفاً على اجازة الموكل فان رده ارتد لانه والحال هذه فصولي فيه وبعد رده من الموكل لا يكون له الزام الخصم بوجهه والله تعالى أعلم (سئل) في متداعيين في حدود أرض أحدهما أصيل والثاني وكيل فهل إذا حضر اثنان يدي الحماكم الشرعي وقال قائل إن هذه الدعوى لا تسمع في وجه الوكيل الشرعي لا يسوغ له ذلك لانه سلب باب التوكيل المجمع عليه ومخالفة الإجماع ثم كبير (أجاب) التوكيل بالخصومة سائح شرعاً لا قائل بعدم جوازها انما الخلاف في لزومه بغير رضا الخصم قال الامام يتوقف على رضاه إلا أن يكون الموكل مرضياً أو غائباً مدة سفر أو مريداً له أو مخدراً لم تخالفة الرجال أو حائضاً ونفساء والحماكم بالمسجد إذا لم يرض الخصم بالتأخير أو عجبوا من غير حاكم هذه الخصومة أو لا يحسن الدعوى أي فيلزم التوكيل من غير رضا الخصم وجوزاه بالرضاه وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي الليث وغيره واختاره العتاني وصححه في النهاية والمختار للفتوى تقريظه للحماكم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أطيان أميرية ادعى عليه رجل بانه يستحقها فأقام المدعى عليه ولده وكيلاً عنه في الخصومة فتنازع الوكيل معه وصالحه على ثلثها بعد اقرار المدعى بحضرة بينة بانه لاحق فيها وكذا والده من قبله فهل إذا ثبت الاقرار المذكور وقبل الصلح بالوجه الشرعي يكون الحق فيها الواضع اليد عليها ولا عبرة بالصلح الواقع من الوكيل حيث كان

١٩
١١٧٠

٢٨
مطلب وكيل الخصومة
لا يملك الصلح فيرتد بد
الوكيل
ذی القعدة

١٠
١٧٠

وكيل فى المخصوصة (أجاب) صرح علماؤنا بان وكيل المخصوصة لا يملك الصلح
اجماعا والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة دفعت لزوجها قدرا معلوما من الدراهم ووكيلته
بان تشتري لها بها ما كانا معا فهل اذا اشتراه لنفسه بالقدر المذكور من مالها وكتب الحجة
لنفسه لا يقع الشراء له ويكون لها بمقتضى التوكيل المذكور الثابت بشهادة البينة
الشرعية (أجاب) الوكيل بشرأى بعينه لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل
مالم يخالف الموكل فيما عينه له فان خالفه انعزل عن الوكالة ضمنا ووقع الشراء له والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم يشتريه بها اقشة
من المحروسة ووكاله فى ذلك وكالة منوطة فاشتري الوكيل له الاقشة كما امره الموكل
ووضعهما بعد الحزم فى كسب حسب امره مع اقشته فبعد ان سافر فى البحر نحو يومين وهو
فى المركب سرق اللصوص بعض الاقشة ليلان اقشة الوكيل والموكل من غير تعد
وتقرط منه فهل اذا اراد الموكل الزام الوكيل بما ضاع من اقشته لا يجاب لذلك بل
تضيع على ربه لا سيما وهما لينة تشهد بالسرقة المذكورة (أجاب) نعم لاضمان
على الوكيل المذكور اذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجلين وكل كل آخر فى صرف مبالغ معلوم من الدراهم فى عمارة منزلهما من مالهما فصار
الوكيل المذكور يصرف ذلك المبلغ المذكور على عمارة المنزل المذكور وحكم امر موكله
فهل والحال هذه يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما صرفه من مال موكله على عمارة
المنزل حيث لم يكذب به ظاهر الحال (أجاب) الوكيل أمين فيما يبد منه من مال الموكل فيقبل
قوله بيمينه فى صرف ما أمر به من مال موكله اذا لم يكذب به الظاهر ولم يكن خائنا والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل واخوته الشقيقة يملكان نخيلا بالاورث عن امهما فباع
الرجل المذكور حصته وحصته اخوته بعد اقرار كل حصته وتحديد هالرجل اجنبى بقدر
معلوم من الدراهم واذا ثبت الاخت لا خيبا فى بيع حصتها واجازته ووضع يده المشتري
على الحصتين اثنتين وعشرين سنة ثم بعد موت اخيهما تروا ان منازعة المشتري فى
حصتها فهل اذا ثبت الاذن والاجازة منها يكون البيع صحيحا نافذا وليس لهما معارضة
المشتري والحال ما ذكر (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى توكيل الاخت لا خيبا فى
بيع حصتها المذكورة نفذ عليها ذلك اذا كان البيع بمنزلة القيمة حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) فى امرأة سافرت الى بلدة معلومة وتركت دارها وبعض امته
تملكها فى الدار المذكورة من نحاس وفراش وغيره تحت يد رجل أمين ووكاله فى حفظ
ما ذكر الى ان تحضر من غيبته المذكور كورة فلما سافرت المرأة المذكورة ارادت زوجه
ابنها القائب ان تأخذ الدار المذكورة بما فيها من النحاس والفراش وغيره من يد الوكيل
المذكور بدون وجه شرعى فهل والحال هذه لا تجاب لذلك حيث لم يكن لزوجها الابن
فيه حق ولا لك ولا شبهة ملك وليس لها المخصوصة مع الرجل المذكور فى ذلك حيث

كانت وكالة الرجل المذكور وثابة بالبيعة الشرعية لحفظ ما ذكر الى ان تحضر المرأة
المالكة لذلك من غيبته (أجاب) نعم ليس لزوجة ابن المالكة انتزاع ما ملكه
ام زوجها من يد وكيلها بالحفظ بدون وجه شرعى واذا ارادت الدهوى على الوكيل
المذكور بما فى يده مع ثبوت وكالة كالتسبة بالحفظ عن العائبة لا تسع دعواها عليه اذ وكيل
الحفظ لا يملك المخصوصة والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ناظرة صلي وقف ومستهققة له
بغير دها بعد الخيرات وكلت رجلا فى قبض ربيع الوقف وصرفه على خيرات الواقف على
حكم شرطه وقبض الوكيل المذكور الربيع وصرفه على حكم امر موكله وصار على ذلك مدة
من السنين فهل والحال هذه اذا اتهمته فى شئ مما صرفه على حكم امره االه يكون القول
قول الوكيل المذكور ويصدق فيه بيمينه اذا لم يكذب به ظاهر الحال (أجاب) يقبل
قول الوكيل المذكور بيمينه فى مقدار ما صرفه فى خيرات الواقف على حسب امر موكله
اذا لم يكن خائنا ولم يكذب الظاهر فليتنق الله ربه اذا الحساب امامه والله تعالى أعلم
(سئل) فى امرأة من المخدرات اقامت معق زوجها وكيلة على بيتها وعلى ما يصرف فيه وما
تحتاجه من الماء كل والمشرب والملبس وغير ذلك واذا تصرفت بالبيع والاشح والاخت
والاعطاء وكالة مفوضة مدة من السنين والا تخرج من عندها فاتهمته فيما اذنته فيه
وتريد ان تحاسبه فهل يصدق الوكيل بيمينه فى جميع ما صرفه وما قبضه من مال موكلته
(أجاب) الوكيل اذا لم يكن خائنا يقبل قوله بيمينه فى مقدار ما صرفه مما يبد منه من مال موكله
حسب امره اذا لم يكذب الظاهر والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاده
البلغ وعليه دين فباع أحد الاولاد بطريق الوكالة عن باقى اخوته وبالمباشرة عن نفسه
جانبان من النخيل المتروكة على أبيهم لا تخشمن معلوم ودفعه فى دين الاب باطلا عنهم
واذ منهم وكتب للمشتري حجة الشراء على يد قاضى بلدهم وصار ينتفع المشتري بالنخيل احدى
عشرة سنة والا تروا ان قال بعض الاولاد انى لم اوكل اخى ويريد ابطال البيع فهل اذا شهدت
عليهم البينة الشرعية بالتوكيل لا خيبا بالبيع عنهم لو فاه دين أبيهم الثابت لا عبرة
بانكارهم ويكون الحق للمشتري فى النخيل المذكور (أجاب) نعم لا عبرة بالانكار اذا
ثبت التوكيل بالبيع بالوجه الشرعى والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة
تملك نخيلا وكلت رجلا اجنبيا فى بيع ثمره دون النخيل فباع الوكيل الثمر والنخيل جميعا
فهل يكون بيع النخيل المذكور موقوفا على اجازة المالكة حيث لم يكن وكيلة عنها فى
بيع النخيل ولادين عليها ولم تجز البيع ويكون البيع غير نافذ (أجاب) اذا كان التوكيل
خاصا ببيع الثمر ولم يكن الرجل المذكور وكيلة فى بيع النخيل لا ينفذ بيعه لما لم يوكل فيه
ويكون موقوفا على اجازة الموكله والله تعالى أعلم (سئل) فى ثلاثة رجال اخوة يملكون
ساقية ولهم اطيان زراعة اميرية فوكلوا رجلا فى بيع الساقية والاسقاط فى الاطيان
لرجل آخر فباع الوكيل الساقية له بثمن معلوم واسقط وترك له باختياره الحق من

الارض بالقبض البع في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم منذ خمس وعشرين سنة بموجب
جهة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون ثم مات المشتري عن اولاده فوضعوا ايديهم على
ما تركه مورثهم من الارض والساقية فطلب الاخوة الاذن من اخوة وورثة المشتري
وابطال البيع والاسقاط منه لئلا ياتيهم كانوا قضاة وقت التوكيل فانكر وورثة
المشتري دعواهم فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية أنهم كانوا بالغين وقت توكيلهم وانهم
وكلوا في البيع والاسقاط لا يجابون لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بتعاليمهم
اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي أن الموكلين المذكورين كانوا بالغين
وقت التوكيل بالبيع والاسقاط لا يكون لهم ابطال ما ذكر حيث استوفى شرائط الصحة
واللزوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخ شقيق غائب في جهة
معلومة فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا وكل الاخ زوجته في أخذ
ما يخصه من تركته اخيه وأرسل ما حقه شرعا ثابتة المضمون بالتوكيل وثابت المرأة
ذلك يقضي لها بأخذ نصيب زوجها من تركته اخيه الميت (اجاب) نعم يكون للزوجة
المذكورة أخذ ما وكلت بقبضه من تركته مورث زوجها اذا تحقق ذلك بطريق شرعي
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأته وابنتها البالغة وابنها البالغ على كون
دارا بطريق الارث وكلوا رجلا في بيعها الرجل آخر فباعها الوكيل للرجل المذكور بشمن
معلوم قبضه منه ثم بعد ذلك أخذ الوكيل عن الدار واشترى به اقشة ليتجر فيها فافتقر فيها
فخسر واراد الوكيل بعد الخسران محاسبة ارباب الدار على الخسارة فهل لا يكون له ذلك
حيث لم ياذنوا له بالتجارة ولم يشار كونه فيها ويحير على رد الدراهم كلها لاربائها (اجاب)
اذا لم يثبت اذن الموكلين المذكورين للرجل المذكور بالتجارة فيه ما هو عنده من ثمن
الدار لا يكون له شراء تلك الاقشة به فان فعل كان ضامنا ويؤثر بدفع مثله لاربائه
وليس له محاسبتهم على ما خسره والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له املاك وكل رجلا وكالة مفوضة لرايه في اجازتها وقبض اجرتها فهل الوكيل
المذكور للاملاك المذكور تجابيا من طرفه بتقوى عن الموكل له في ذلك فاجر الوكيل
المذكور قطعة ارض زراعة من الرجل باجرة معلومة مسانعة ودفع المستاجر بعض الاجرة
للكيل وبعضها للاملاك المذكور باذن الوكيل ثم عزل الجاني وانكره هو والوكيل
بعض ما دفعه للمستاجر المذكور فهل اذا ثبت دفع المستاجر لها الاجرة بالبينة الشرعية
لا يطالب بها ثانيا وتكون ذمة بريئة بمادفعه لهما (اجاب) اذا ثبت المستاجر المذكور
دفع الاجرة لمن له ولاية قبضها بطريق شرعي لا يطالب بها ثانيا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل عليه دين لا يخرج فوكل المديون رجلا لبيع جاريته التي لم تكن ام ولد له ويدفع الدين
الثابت على موكله من ثمنها فباع الجارية المذكورة كثيرا كثر من مقدار الدين ودفع الدين
وبريد الوكيل أخذ ما زاد عن الدين من ثمن الجارية لنفسه فهل يؤمر بدفعه للامير

جبرا

٢٠ ربيع الثاني ١٢٧٢

٢٨ ربيع الثاني ١٢٧٢

١٤ جادى الاولى ١٢٧٢

٦ جادى الثانية ١٢٧٢

جبراعنه ولا يطيب له أخذه لنفسه حيث كان البيع المذكور على ملك مالكها
(اجاب) اذا كانت تلك الجارية باقية على ملك المدين الى ان باعها الوكيل بطريق
الوكالة عنه ودفع من ثمنها دين الموكل حسب امره وبقي منه شيء بيد الوكيل يؤمر الوكيل
بدفع ما بقي من ثمنها الى ربه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون نصف
ساقية بقرية من قرى مصر فوكلوا عنهم وكيل في بيع نصف الساقية المذكورة لتبديتهم
عن القرية التي بها الساقية المرقومة فباع الوكيل المذكور نصف الساقية المذكورة
بالغبين الفاحش وقبض ثمنه فهل لا ينفذ بيع الوكيل المذكور نصف الساقية المذكورة
بالغبين الفاحش ويقضى شرعا بدفع نصف الساقية المذكورة للموكلين المذكورين حيث كان
بيع الوكيل بالغبين الفاحش ولم يحصل من الموكلين المذكورين رضا بالبيع على الوجه
المرقوم بعد وقوعه من الوكيل (اجاب) نعم لا ينفذ بيع الوكيل والحال ما ذكر والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل وكل وكيل وكالة مفوضة في تخليص دين له على آخر فاراد الوكيل ان
يسافر الى جهة فوكل الوكيل وكيل آخر في تخليص الدين المذكور فخلص الوكيل
الثاني الدين من المدين ودفعه لموكله بعد حضوره من غيبته فهل والحال هذه اذا ثبت
كل من التوكيل الاول والثاني بالبينة الشرعية يبرأ المدين بدفع الدين للوكيل
الثاني ويصدق الوكيل الثاني في دفع الدين للوكيل الاول بيمينه (اجاب) الوكيل
لا يوكل الا باذن آمره والتفويض الى رايه كالاذن كما اذا قال له اعمل برأيك فاذا كان
الوكيل الاول مفوضا اليه من قبل الموكل فوكل آخر في قبض الدين فدفع المدين الى
الثاني برئى من الدين اذا تحقق ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة
ميت بلغ وكلاء رجلا في استخلاص ما خصهم من تركته مورثهم ممن هي تحت يده
فاستخلص الوكيل ذلك ودفعه لموكله ثم بعد ذلك انكروا أخذه من يد الوكيل
المذكور فهل يكون القول قول الوكيل بيمينه في دفع ما وكوه في استخلاصه ممن هي
تحت يده لهم (اجاب) اذا كان القبض ثابتا ببينة او اقرار من الموكلين وانما المنكر هو
الدفع اليهم من قبل الوكيل فالقول قوله فيه بيمينه سواء كان وكيل بقبض دين او عين
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا وكالة مفوضة في استخلاص ما يخصها من
ميراث زوجها ممن هو تحت يده ثم أرادت عزله وتوكل غيره فهل يكون لها ذلك ومتى
عزله ووكلت غيره لا ينفذ تصرف الوكيل الاول في شيء مما وكلته فيه اذا علم بالعزل
ويكون للموكل قصر يده عن ذلك حيث كانت الوكالة الثانية مستوفية لشروط صحتها
(اجاب) نعم للمرأة المذكورة عزل وكيلها بقبض حصتها من ميراث زوجها وبعد عزله
وعلمه لا ينفذ تصرفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن في عائلته معين له فاذن له
في التصرف فباع الابن بعض مواش من مال أبيه بثمن معلوم واشترى بعض مواش بدلهما
لابيه ثم بعد مدة أراد الابن ان يختص بما اشتراه من مال أبيه من المواشي وهو في عائلة

أبيه معينه فهل والحال هذه لا يجب الابن لذلك وليس له مشاركة أبيه فيما اشتراه الابن
من مال أبيه وهو في عائلته (أجاب) حيث كان الابن المذکور وكلا عن أبيه في
البيع والشراء واشترى ما ذكر لا يسه من ثمن ما باعه بطريق النيابة عنه لا يكون له
معارضة أبيه فيما ذكر والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك جارية وابنيها أرسلهم لرجل أجنبي مع قنه ليبيعه بمعرفة وهو في جهة بعيدة
فامتنع ذلك الرجل من قبول الوكالة والبيع فتصرف القن المذکور في البيع لا يبر
بثمن بخس لعدم معرفته بدون إذن من سيده والحال انه رقيق فهل يكون هذا البيع
موقوفاً على اجازة السيد ان اجازته نفذ وان رده بطل (أجاب) اذ لم يكن القن المذکور
ما ذناله من قبل سيده بالبيع يكون بيعة المذکور موقوفاً على اجازة المالك والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك أموالاً وله أولاد رجال معه في معيشة واحدة معينين له وكل
أحدهم في التصرف على العائلة وكله في شراء أشياء معينة معلومة من مواش وأطيان
زراعة أميرة وغيره فاشترى ذلك الوكيل ما أمر به والده من ماله في حياته ثم مات
الابن عن يديه وعند القسمة طلب الوكيل الاختصاص بما اشتراه بالوكالة عن أبيه
متملاً لآبائه باسمه والحال ان اسمه محمد واسم أبيه محمد أيضاً فأنكر الاخوة دعواه فهل اذا
أقاموا بيعة بان أباه وكله في شراء الأشياء المذكورة وأنه وكيل عن أبيه لا يجب لذلك ولا
عبرة بتعلله المذکور ويقسم جميع ما تركه الابن بين أولاده المذکور المالكين من عقار
ومواش وأطيان وغيرها ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشيء من التركة بدون تخصص
شرعي (أجاب) الوكيل بشرأى شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه فلو اشتراه لنفسه وقع
الشراء مأكلاً مالم يخالف الموكل كما اذا اشتراه بخلاف ما دعى الموكل له وهذا اذا وقع
الشراء مع غيبة الموكل فلو كان حاضراً وقت الشراء واشترى الوكيل لنفسه وقع الشراء له
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت وكانت تملك عقاراً ولها وكيل شرعي كانت
وكتبه في قبض غلات العقارات وغيرها بمحض جماعة من المسلمين وكالة مطلقة لأبيه
وقوله ونفعه له وصار بحاله من التوكيل الشرعي قبض غلة العقار ويدفعه لها ولا أن
ورثة الميتة يدعون على الوكيل انه لم يوصل غلة العقار لورثتهم فهل يكون الوكيل
مصدقاً بقوله باليمين في إيصال غلة العقار لورثتهم ولا يلتفت الى دعوى الورثة حيث
كانت دعواهم بغير وجه شرعي (أجاب) كل أمين ادعى إيصال الامانة لمستهققها القول
قوله في ذلك بيمينه حيث لم يكن خائناً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مشترك بين
امرأة وابنها بنتها بالميراث عن أبيهما فباع تلك المرأة نصيبها ونصيب ولدتها بالوكالة
عنهما الرجل أجنبي بثمن معلوم بالقبض الفاحش والغرور بقول المشتري لها لا بأسواي
الا كذا من الدراهم فهل اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون البيع غير نافذ ويكون
للبياعة المذكورة فسخ البيع واستردادها من المشتري اذا تحقق ما ذكر بالطريق

الشرعي (أجاب) يتقيد ببيع الوكيل بمثل القيمة على الرجوع فاذا تحقق ما هو مرسوم
بالسؤال بالوجه الشرعي يكون للبياعة المذكورة وموكلها فسخ البيع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وقع في شدة فوكل آخر في شراء عبده وتسلمه لجهة معينة على ان
يدفع ثمنه له بعد ذلك ففعل وسلم العبد فهل والحال هذه يرجع الوكيل بثمن العبد على
الموكل حيث دفع الثمن من ماله حسب أمر الموكل (أجاب) اذا كان المشتري وكلاً
عن الرجل المذکور في شراء ذلك العبد ومأموراً بتسليمه من أم بتسليمه اليه وقد دفع
الوكيل الثمن من ماله نفسه يكون له الرجوع على موكله بذلك والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له أرض خراجية وكل أباه في اسقاطها لغيره بدرهم معلومة ففعل
الاب ذلك ثم بعد بيعه بغير إذن الابن انه لم يوكل أباه فهل اذا ثبتت الوكالة بالبيعة ليس
له المعارضة والاسقاط صحيح (أجاب) اذا ثبتت توكل المستحق أباه في الاسقاط
المذکور بالوجه الشرعي وصدر الاسقاط من الوكيل مستوفياً شرائط الصحة لا يكون له
معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وعن ابن وأربع بنات بلغ فوكلت بنتان واماً من الزوجتين رجلاً في قبض
ما يخصهن من تركته مورثهن فاستخلص ذلك وقبضه عن هو تحت يده وأوصل بعض
ما قبضه لموكلاته ثم بعد ذلك مات الوكيل المذکور بمجتهل لا يقبضه واستخلصه لموكلاته
فهل اذا كان التوكيل للرجل المذکور وقبضه لماله ثابتاً بالوجه الشرعي يكون لمن
أخذ الباقي لمن تركته حيث الحال ما ذكر (أجاب) نعم يضمن الوكيل بالقبض
بموته مجتهل لا يقبضه من مال موكلاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وعن أولاد منها قصر وعن أمه وترك ما ورثت عنه شرعاً فقام المحاكم الشرعي
أم القصر وصياً على أولادها وضبط بعض التركة على يد نائب من طرف القاضي
واقامت الوصي زوجها وكلاً عنهما فوضعا فادعى على رجل غير وارث ببعض أمتعة
تخص الايتام فانكر دعواه فطالب الوكيل اقامة بيعة بما يدعى به فذمه قائلاً لا ارضاك
وكلاً وطلب ان تحضر الوصي بنفسها للتخاصم معه فهل اذا كان التوكيل ثابتاً وكانت
الوصي من المخدرات لا يشترط رضا الخصم بالوكالة ويكون للوكيل المذکور التداعي
عليه (أجاب) كون المرأة مخدرة عما يوجب لزوم التوكيل على قول الامام والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اعطى آخر جانياً من الارادب القمع وأمره ان يبيعه له على سبيل
الوكالة فباعها الوكيل ووضع الثمن في جيبه فنزل عليه لص سرق الثمن من جيبه من غير
تفريط ومن غير تعدف فهل والحال هذه يضيع على ربه خاصة ولا ضمان على الوكيل
المذکور ويصدق في دعواه الضياع بيمينه (أجاب) اذا ضاع الثمن من يد الوكيل
بالبيع من غير تعد ولا تفريط فلا ضمان عليه اذ هو امانة في يده والقول للأمين في حق
براءة ذمته بيمينه اذ لم يذكر خائناً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عقار مدين في

جهة معينة وكل آخر يبيعه وان يبيعه بغيره وان يكون الثمن بقبوضه فباعه الوكيل
من والدته باقل من ثمن المثل بغير فاحش فهل لا يجوز البيع المذكور والحال هذه لا سيما
والشترى من ترد شهادته للوكيل (اجاب) حيث وكله ببيع ذلك بغيره فباعه
الوكيل بغير فاحش من والدته لا يجوز هذا البيع بل ولو باعه منها بمثل القيمة عند
الامام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم وكل ذميا في اقامة دعوى شرعية تخصه
على يد المحاكم الشرعية فهل يجوز توكيل المسلم ذميا ويقبل القاضي توكيله ام لا
(اجاب) لا فرق بين أن يوكل احد الخصمين في الدعوى عليه اوله مسلما او ذميا غير ان
الوكالة لا تلزم بدون رضا الخصم على قول الامام الاعذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
وكل آخر في قضية شرعية وكالة مطلقة عامة فيما يتعلق بها وفوض له فيها وقبل الوكيل
الوكالة المذكورة فهل لا يملك المذكور ان يوكل غيره في ذلك اذا ثبت التفويض
اليه بالوجه الشرعي (اجاب) الوكيل لا يوكل الا باذن امره فيما عدا ما استثنى وهو الوكيل
بذبح الزكاة والوكيل في قبض الدين اذا وكل من في عياله والوكيل عند تقدير الثمن
كما في الدر من الوكالة والتفويض الى رايه كاعمال رايك كالاذن والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل توجهت عليه دعوى شرعية من خصمه ويريد التداخي معه بنفسه
والحال ان المدعي عليه متوجه للسفر لأم ضروري خاص به معلق على السفر لا يخلصه
الا هو بنفسه فهل والحال هذه اذا وكل المدعي عليه عنه شخص يقوم مقامه في سماع
الدعوى يقبل القاضي منه ذلك حيث كان السفر اعذر شرعي (اجاب) لا تلزم الوكالة
بالخصومة في حقوق العباد بدون رضا الخصم على قول الامام سواء كان طالبا او
مطلوبا الا أن يكون الموكل مريضا او غائبا مدة سفر او يريد اذنه الى آخر ما ذكره من الاعذار
وفي خزانة المفتين لو قال اني اريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان او مطلوبا لكن
يكفل المطلوب ايتمكن الطالب من استيفاء دينه وان كذبه الخصم في ارادته السفر
يحققه القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع جعل فباعه الوكيل بالغبن
الفاحش فهل لا يكون بيعه نافذا بذلك ويكون لاوكل استرداده من هو تحت يده
(اجاب) صحيح بيع الوكيل بالبيع بما قل او كثر ولو بغبن فاحش عند الامام وخصاه بالقيمة
وبالتقود وبه يقضى وعلى قولهما لا ينفذ بيع الوكيل المذكور بغبن فاحش حيث لم يوجد
من الموكل ما يدل على رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا وكالة مطلقة
مفوضة في استخلاص ما يخصها من تركه زوجها الميت عنها وعن ورثة آخر وقبضه
وتسليمه له لدى القاضي وكتب بذلك حجة شرعية فاستخلص الوكيل المذكور بعض
ما يخصها وسلمه لها فهل اذا ارادت المرأة المذكورة عزل الوكيل المذكور ومحاسبته
على ما قبضه يصدق بيمينه فيما دفعه لها ولا يلزم بينة على الدفع لها (اجاب) اذا تصادق
الوكيل والوكالة المذكورة ان يكون على القبض واختلاف في الدفع للوكيل فالقول للوكيل

٢٥

١٢٧٣

٧

١٠

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٧

١٧

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٧

١٧

١٢٧٣

١٧

١٧

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٧

واختلاف في الدفع للوكيل فالقول للوكيل بيمينه

يمينه

بيمينه في دعوى الرد للوكيل اذا لم يكن خائفا ولا افلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
قضية شرعية مع أخته الرشيدة ويريد أخذ حقه بالطريق الشرعي ولها زوج بينه وبين
الاخ خصامة وتريد أن تقيم وكيلها هو واخوه واخوه لا يرضى بتوكيل احد منهما
لاجل منع الشرف فهل يجب لذلك ويكون له منعهما ويكون لها التداخي بنفسهما مع أخيهما
او توكل وكيلها غير زوجها وأخيه (اجاب) للمرأة المذكورة ان توكل في خصوصتها من
شأن ويلزم التوكيل بغير رضا الخصم على قولهما طائفا وعلى قوله ان كانت مخدرة
او لا تحسن الدعوى او نحو ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وكلت
زوجها في اجارته باجرة مثله فآجره الوكيل لرجل من خدمة مديرة المنصورة واذنه ببناء
الامر اللازم الضروري وذلك عن مدة ثلاث سنين ثم انقضت مدة الاجارة فارادت
المساكنة ان توافر لمن يرغب فيه وان تخرج الساكن المذكور فامتنع وادعى انه صرف
مبلغا جسيما في العمارة فقبل بذلك على عدم خروجه وعدم امتثاله الى دفع اجرة مثله التي
رغب الطالب دفعها وحصلت المرافعة في شأن ذلك عند القاضي ولم يزل مصر على أنه
صرف المبلغ المذكور وامتنع من الخروج تعنتا وطغيانا ولم يمتثل أمر الشريعة ولا
حكومة المديرة مع كون المبلغ الذي يدعي صرفه يكذب فيه ظاهر الحال فهل لا يصدق
فيما يدعي صرفه من الزيادة الابينة حيث لم تصدقه الماكنة ولا وكيلها في ذلك ويجب
عليه الخروج منه شرعا (اجاب) المأمور بالعمارة من قبل المالك او وكيله في ذلك من
مال نفسه ليرجع لا يصدق في مقدار ما صرفه من ماله اذا كذبه الا ترى انه يريد الرجوع
على غيره بما ادعى صرفه وفي ذلك لا يقبل قوله بيمينه اذا ادعى الا ترى ان ذلك بل
لا بد من بينة تثبت الزيادة بخلاف ما اذا أمر بالصرف من مال بيده لا ترى فيه ثبوت
قوله بيمينه في حق نفي الضمان عن نفسه حيث لا يكذب في ذلك ظاهر الحال على ارجح
القوانين كما يستفاد من الخيرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد
ذكور وبنات وعن اولادهم ذكور وبنات وترك تركة من عقار وغيره فهل يكون ميراثه
لاولاده الذكور والبنات ولا شيء لاولادهم ذكور وبنات ما معهم واذا وضع اولاد اولاد
الميت ايدهم على دار الميت وادعوا اليهم صرفوا في عمارتهم مبلغا من الدراهم وهم
ساكنون فيها ويريدون اخذ ما صرفوه في ذلك من تركة الميت لا يجابون لذلك حيث لم
يكن ذلك بامر الميت قبل موته ولا أحد من ورثته (اجاب) لا ترث اولاد الاولاد مع وجود
اولاد الميت الذكور والعمارة بدون اذن المالك لا توجب الرجوع بما صرفه المعمر على
المالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زراعة فقام آخر ناظر عليها ومنعه من
البيع والشراء ثم امره بان يشتري فدانين برسم الخيلة ودفع له ثمنهما فاشترى الناظر ثلاثة
افدنة ثم بعد مضي مدة البيع طلب تغريم رب الزراعة عن الفدان الثالث الذي اشتراه
بدون اذنه متعللا بأنه اشتراه بخيلة فقال رب الزراعة لا يلزمني ذلك حيث لم اذن لك في

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١١٧٣

١٥

١٨
سئل المأمور بالعمارة
من مال نفسه ليرجع
لا يقبل قول بيمينه
فيما ادعى صرفه بخلاف
المأمور بالاتفاق من
مال الآخر ولا يكذب
الظاهر

دى الحجة

١٢٧٣

١٢٧٣

شرائه فهل يكون الضامن في ذلك الناظر الذي اشتراه بغير اذن اورب الزراعة (اجاب)
حيث منع رب الزراعة الناظر المذكور عن البيع والشراء ثم امره بشراء فدانين فقط
ودفع ثمنه - ماله بخالف الامر بشراء ثالث بثمان زائد عن ثمن الفدانين لا ينفذ الشراء فيما
وقعت المخالفة فيه على الاثر بل يقع الشراء للمور اذا اطعمه لحيته بدون اذن ربها لا يلزم
بقيمتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا وكلت ابنتها في بيعها فباعها الابن
المذكور لرجل بالغين الفاحش والغرور فهل والحال هذه لا يصح بيع الوكيل المذكور
بالغبن الفاحش والغرور اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي سيما ان المرأة المذكورة ردت
البيع بعد ذلك ولم تجزه (اجاب) اذا غر انشترى البائع وغبنه غنا فاحشا في البيع يكون
ذلك مجوزا للفسخ وبيع الوكيل عند الامام يصح بما قل او كثر وبالعرض والذينة ان
التوكيل بالبيع للتجارة عند الامام وخصاه بالقيمة بالنقد ودوبه بقى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك ابعادية وكل رجلا في ايجارها فاجرها الوكيل لا تخبر ومات
الوكيل فطلب المالك المستاجرين باجرة الارض فادعوا انهم دفعوها لوكيله قبل موته
واثبته والدفع لدى القاضي بشهادة البيعة الشرعية فهل يكون لرب الارض الرجوع
باجرة ارضه في تركه الوكيل المذكور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي دفع المستاجرين
الاجرة للوكيل المذكور يكون للمالك مطالبة ورثة الوكيل من تركته بما قبضه او يملكه
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف وكل رجلا وكالة عامة مفوضة
في قبض ما يحبس له قبضه من مستغلات الوقف وصرفه فيما يلزم صرفه لجهة الوقف
وفيما يلزم للموكل المذكور لاموره الخاصة به من اكل وشرب وغير ذلك فطاع الوكيل
قبض ربيع الوقف مسدة من الزمان مع اطلاع الموكل على تصرف الوكيل المذكور
وعلمه بكل ما فعله واقراره على ذلك ثم ان الموكل عزل الوكيل المذكور وطلب محاسبته
فصدقه في القبض الذي قبضه من ربيع الوقف وبعض ما نفقه عليه وكذبه في البعض
الاخر فهل يقبل قول الوكيل بيمينه فيما صرفه على الوقف وفيما دفعه وصرفه على
الموكل من مال ربيع الوقف فيما لا يكذب فيه ظاهر الحال (اجاب) يقبل قول الوكيل
المذكور بيمينه فيما ادعى قبضه وصرفه مما وكل فيه اذا كان لا يكذب في ذلك ظاهر
الحال ولم يكن خائبا ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة وكلت زوجها
وكالة شرعية في بيع حانوتين وقبض ثمنهما فباعهما الوكيل وقبض ثمنهما ودفعه
لموكلته ثم بعد مضي ثمان سنوات انكرت الوكالة الثمن الذي اخذته من الوكيل
وتطالب الوكيل المذكور بالثمن فهل والحال هذه لا تجب لذلك ويصدق الوكيل في
دفعه الثمن لموكلته بيمينه (اجاب) اذا كانت المرأة المذكورة مقررة بالتوكيل وبان
الوكيل قبض الثمن من المشتري وانكرت دفعه اليها وادعاه الوكيل فالقول له بيمينه
في ايصاله اليها لانه امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها فقبل قوله بيمينه حيث لم

يكن

١٢٧٣

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

محرم

ربيع الاول

ربيع الاول

يكن خائبا وكذا الحكم لو اقر الموكل بالتوكيل وانكر قبض الوكيل من المشتري والدفع
اليه والموكل حي ولو بعد عزل الوكيل فيقبل قول الوكيل بيمينه في حق ثمن الضمان
عن نفسه وبرائة المشتري بخلاف ماله كان الاختلاف بعدموت الموكل فانه يقبل
قول الوكيل في حق ثمن الضمان عنه لافي براءة المشتري كافي بتقبيح المحامدية من الوكالة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة شرعية في جميع تعلقاته من قبض
وصرف وغيره مما يتعلق بالموكل فقبض الوكيل وصار يصرف على الموكل المذكور من
مال موكله ثم بعد ذلك حاسب الموكل الوكيل المذكور وفيما قبضه وصرفه عليه
بالبيان فهل يقبل قول الوكيل المذكور بيمينه فيما قبضه من مال موكله وفيما صرفه
عليه منه واذا اراد ان يحاسبه ثانيا لا يجبر الوكيل على ذلك (اجاب) يقبل قول الوكيل
المذكور بيمينه فيما قبضه وصرفه من مال موكله عليه حسب امره فيما لا يكذب فيه
ظاهر الحال اذا لم يكن خائبا ولا يجبر على اعادة الحساب ثانيا والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة يملكون نخيلا عن اصولهم باع احدهم نصيبه عن نفسه ونصيب باقي
الشركاء بطريق الوكالة عنهم لرجل اجنبي ثمن معلوم من الدراهم موثن المثل ووضع
المشتري يده على النخيل المذكور مدة تزيد على سنة والآن اودع بعضهم الرجوع في البيع
على المشتري متعللا بان بيع نصيبه كان بالغبن الفاحش والغرور ولا بينة له على ذلك
فهل والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبيع المذكور بالبيعة الشرعية ولم يثبت المدعى
دعواه الغبن الفاحش والغرور بالبيعة الشرعية يكون البيع نافذا ولا عبرة بدعواه ذلك
سيما والبيع المذكور كان بحضرة اهل الخبرة (اجاب) يتقيد ببيع الوكيل به بمثل
القيمة على المفتي به فاذا صدر البيع المذكور بمثل القيمة مستوفيا شرائط الصحة
لا يكون لاحد نقضه ولا انقض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في بيع دار
لها وكالة شرعية وقبل الرجل المذكور ثمنها في ذلك فباع الوكيل الدار المذكورة
وقبض ثمنها من المشتري ومات عن ورثة فاعترفت الموكلة بالوكالة وانكرت قبضها الثمن
منه وتريد مطالبة المشتري به فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري المذكور دفع ثمن الدار
المذكورة للوكيل المذكور ولا نسكار ورثة الوكيل قبض موثرهم اياه من المشتري
لا تجب لذلك ولها ان تطالب ورثة وكيلها به فقط حيث اقربت بالوكالة وقبض الثمن من
المشتري المذكور (اجاب) لا مطالبة للموكلة المذكورة على المشتري بالغبن الذي اعترفت
بقبض وكيلها بالبيع اياه من المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا
بالارث عن مورثهم باع احدهم الورثة جميع الدار لرجل اجنبي ثمن معلوم من الدراهم
بطريق التوكيل الشرعي عن باقي الورثة البالغين الرشدين وبعد مضي اثنتي عشرة سنة
فاكتراهم الموكلون توكل الوكيل فهل اذا ثبت توكلهم له بالوجه الشرعي
يكون بيع الوكيل صحيحا فاذا وعى عنون من معارضة المشتري واضع اليد بدون وجه

١٩

٢٧

٢٦

ربيع الثاني

شرعى (اجاب) اذا ثبت التوكيل من باقى الشراء المذكورين للبائع بالبيع
وصدوره من الوكيل بمثل القيمة مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعى يمنع
الموكلون من معارضة المشتري المذكور فيما اشتراه على الوجه المسطور بدون
وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت وترك ما يورث عنها شرعا فوضع
رجل اجنبى يده على ذلك فاراد وارثها الدعوى على واضع اليد المذكور بما تركه
مورثته ويجعل له وكلا فامتنع واضع اليد من قبول التوكيل فهل اذا كان وارث المرأة
الميتة المذكور لا يحسن الدعوى ويحصل له تلجج بين يديهما كم يقبل منه التوكيل
جبرا لارضاء الخصم (اجاب) كون المدعى لا يحسن الدعوى لانه لم يقبل توكيله لغيره
فى الخصومة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكل آخر فى شراء ابعادية له من مالها
فاستراها الوكيل لموكله بثمن معلوم من الدراهم فدفعه الوكيل من مال موكله فهل يقع
الشراء المذكور للموكل ويكون صحيحا نافذا (اجاب) نعم يقع الشراء للموكل اذا لم يخالف ولم
يكن يغيب فاحش ويصحب كون صحيحا حيث استوفى شرائطه والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل له جبل اذن آخر فى اجارته لمن يريد تحميم البضاعة عليه من السويس الى مصر
حين حضور المأذون من السويس الى مصر فاجره حسب امره ثم فى اثناء الطريق بالمحطة
التي يبيت فيها المسافرون على حسب العادة وضع الحمل الذى عليه على الارض وفى اثناء
الليل ضاع الحمل المذكور من غير تقرير من المأذون ولا تعهد فهل لا ضمان عليه
والحال هذه سيما ولم يكن اجيرا عند صاحبه بل الاجرة لصاحب الجبل خاصة (اجاب)
لا يضمن المأذون المذكور الجبل الذى ضاع فى يده بدون تقرير منه ولا تعهد ولا ضمان
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اعطى غنمه لرجل آخر ليبيعها له ويرسل له غنما فباعها
وقبض غنما وتعدوا رساله لادبائها ثم اخذ الرجل الذى عنده الامانة اللومان واوصى
امرأته على دراهمه ودراهم الامانة فغرقت المرأة ماتت وهوى اللومان فضاعت
دراهمه والامانة ولم يبق له منها شئ فهل والحال هذه لا يضمن الامانة حيث وضعها فى
منزله ولم يوجد منه تقرير (اجاب) الثمن فى يد الوكيل امانة فاذا ضاع بلا جبر من قبله
عن ربه ولا تقرير ولا تعهد لا يكون ضامنا له والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكل رجلا فى
شراء قاعة معينة من دارجار الموكل على حسب ما تبلغه من الثمن فاستراها الوكيل للموكل
حسب ما امره على يد بينة بان الشراء الصادر من الوكيل للموكل ودفع الثمن الوكيل من
عنده فطلبه الموكل ليعطيه الثمن مرارا وهو يترأخى قائلا لا تكليف بيننا ثم ادعى الوكيل
ان الشراء كان لنفسه فهل لا تقيد دعواه المذكور شيئا ويتم الشراء للموكل لوجود
البينة على التوكيل بشراء القاعة المعينة للموكل وان الشراء صدر منه لموكله (اجاب)
الوكيل بشراء شئ بعينه لا يعمل شراؤه لنفسه فاذا شراؤه لنفسه وقع الشراء لموكله حيث
لم يخالفه كأن يامه بشراؤه بدراهم فاستراه بدنانير او بغير النقود والله تعالى اعلم (س)

۱۲۷۰ ۳۰
مطالب عردار زوجة
طالبة باذنها فاعمارة
لها والنفقة من عليها

رحمہ

1270 7

شماره

1150 12

۱۴۰۰

1581 2

رمضان

1109 11

مطالعہ احمدیہ

تخصيصات المرافق

فدعوى الدين: على

الممت

سنة شوال

عليه حاضر أو كانت الوكالة من غير التماس الطالب لتمكنه من الخصومة مع المطلوب في الوجه الأول ولعدم تعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطلب وأما الدعوى بالدين شرعا في هذه الحادثة فتسمع في وجهه بعض الورثة ولا يشترط لصحتها حضور الكل اذ أحدهم ينتصب خصما عن الباقيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر فروا البيعه له وعين له ثمنه وأمره بان لا يبيعه بانه قد نقص من ذلك فهل اذا باع المأمور بالبيع الفرو والمذكور ثمن أنقص مما عينه الأمر له يكون البيع المذكور موقوفا ان أجاز له الأمر نفذ وان رده بطل وله أخذه ممن هو تحت يده بعد ثبوت ملكه له (أجاب) اذا خالف وكيل البيع أمره وكله فيما عينه له من الثمن لا إلى خير لا ينفذ بيعة على الموكل ويكون له استرداد المبيع بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في بيع مكان لها فباعه وقبض ثمنه من المشتري وصار الوكيل يدفع لها منه كل شهر مقدارا معلوما منه ثم طلبت أخذ الباقي منه فقال لها لا ادفعه لك الا مؤجلا كل شهر القدر المذكور فهل اذا كان متركها له يؤمر بدفعه لها حالا ولا يجاب لذلك حيث كان المبلغ بيده قائما وكانت رشدة (أجاب) يؤمر الوكيل المذكور بدفع ما بقي بيده من ثمن ما باعه للموكل المملوك لها المكان والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع ولا يجاب لتأجيله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجاته الثلاث وبنيتين قاصرتين وابن بالغ جعله والده قبل موته وصيا على بنتيه القاصرتين وترك ما مورث عنه شرعا وبعد موت الرجل المذكور أثبت ابنه وصاية على القاصرتين لدى التقاضي وجعلته الزوجات الثلاث وكيلا مفوضا مطلقا في جميع شؤونهن وكتب بالوصاية والوكالة المذكورتين حجة شرعية من أجله قصار الوصي المذكورين تنفق على القاصرتين وموكلاته ويعمر بعض الاماكن المشتركة بين الورثة من مال التركة مدة فهل اذا أرادت الزوجات محاسبة الوصي الوكيل المذكور على نصيبهن من تركة زوجهن يصدق فيما أنفقته عليهن وفي العمارات حيث كان ما أنفقته في ذلك باذنهن ويصدق فيما أنفقته على القاصرتين ما لم يكن يكره فيه الظاهر (أجاب) اذا ثبت ان الولد المذكور وكيل عن الزوجات المذكورات في الانفاق عليهن من نصيبهن وعلى عمارات نصيبهن أيضا وانفق قدر في ذلك لا يكره بظاهر الحال من ما لم يصدق بيمينه في ذلك حيث كان لبراءة نفسه وكذا في حق النفقة على القاصرتين المحجورتين له والحال ما ذكر حيث لم يكن خائسا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات ببلدة من أعمال مصر وتركها عقارا وغيره وانحصر ميراثه الشرعي في عاصم معتقه المقيم بمصر فوكل عنه وكيلا في قبض واستئصال ما تركة مورثه المذكور عن هوجته وتحت يده وفي الدعوى والطلب والمخاصمة بذلك وفي الصلح والابراء والهمة عن شاء ثم عمه توكله عنه بعد ذلك وجعله وكيلا عاما عنه في كل شيء يتعلق بهذه التركة وغيرها وكالة مطلقة مفوضة لآيه وفعله

وقبل

١٩ طالب خالف الوكيل أمره وكله لا إلى خير لا ينفذ بيعة

ذى القعدة

٢٤

محرم ٨

سنة صفر

وقبل الوكيل الوكالة على الوجه المسطور وتقرر له بذلك حجة شرعية ثم بعد استيلائه على هذه التركة بالطريق الشرعي باع منها حصة في منزل لأحد الاعيان بثمن معلوم هو عن المثل ووضع يده عليها وتصرف فيها مدة من الزمان والا أن يريد الموكل انتزاعها من يدا المشتري متعللا بان البيع غير نافذ لانه لم ينص له في حجة التوكيل على البيع بلفظه وأنه عزله عن هذه الوكالة حين علمه بالبيع المذكور بعد دوره واعترف بمضمون الحجة المذكورة أعلاه فهل لا يكره ذلك ولا عبرة بتعلله بما ذكر ويملك هذا الوكيل البيع حيث عم وأطلق الموكل وكالته وفوض الامر اليه في كل شيء يتعلق به من هذه التركة وغيرها وعزل الوكيل بعد صدور البيع منه مستوفيا شرائط الصحة لا يمنع صحته ونفاذه على الموكل (أجاب) اذا كانت الوكالة عامة على الوجه المسطر بهذا السؤال يكون للوكيل بيع تلك الحصة على موكله ولو لم ينص له في التوكيل على البيع اذا الوكيل العام يملك المعاوضات فلا يكون للوكيل انتزاع المبيع من يدا المشتري بعد صدور البيع بثمن المثل مستوفيا شرائط الصحة والزوج بمجرده تعلله بانه لم ينص للوكيل على البيع وأنه عزله حين علمه بالبيع بعد تحقق بيع الوكيل على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في وكيل ادعى بعد ما عزله موكله انه دفع له ما وكل في قبضه من المال قبل عزله والموكل ينكر بعض ذلك فهل يصدق الوكيل في ذلك بالنسبة لبراءة نفسه بيمينه حيث كان أمينا (أجاب) نعم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة مؤرخه ٢٢ ربيع الآخر سنة ٧٩ مضمونها تؤمل اطلاع حضراتكم على هذه الافادة الواردة من بيت المال المؤرخه ٢٥ الماضي وعلى الافادة السابق وردوها والعرض المرفوق معها المحتوي تشكي معا تيق السيدة وسيله حرم المرحوم سليمان أغا السليمان معتقة المرحوم جنتم كان أفندينا محمد علي باشا من الحاج بدوي الجمالك في عدم اجراء منطوق وقيمة المرحومة والوصية التي أوصت بها وما توضح من بيت المال من انها توفيت عن عصبية معتقة ولها تركة وحشرت سنداً بحتمها قبل وفاتها بوصية وتوكل كل من عمر افندي في تجهيزها وتكفينها ونحو ذلك من ثمن الخاتم اللباس الذي بطرف يحيى بك والحاج بدوي الجمالك في الحق منزل تعلقها بدرب عجور ناقص العمارات بوقفها السابق صدوره بكافة املاها في المحروسة واياف الافدنة التي كانت اشترتها من حضرة رفاعة بك بناحية ميت حلقه بالشروط التي أوصفتها الى آخر ما ذكر فيها فيتمضي اطلاع حضراتكم على ما ذكر واعطاء الافادة عن الحكم الشرعي وهل يجوز وقف الاطيان المحكي عنها لاجراء العمل بموجبه (أجاب) المفهوم من أوراق هذه القضية ومن جملتها العرض المقدم من التتقاء ان المرأة المذكورة وكلت عنها وكيلا في الحق الاطيان الاثريه والفدان الاكسور الابادية والمنزل المملوك لها بوقفةها وانها أوصت رجلا آخر باخذ الخاتم اللباس وصرف ثمنه في تجهيزها الى آخر ما هو موضح

١٩ مطلب الوكيل العام يملك المعاوضات ومنها البيع وان لم ينص عليه

ربيع الاول

١٥

ربيع الثاني

٢٨

بالكشف المحرر على العرض المذكور والحكم الشرعي انه اذا كان الواقع انها وكلت
الرجل المذكور في الحاق ما ذكر بوقفها على الوجه المذكور بالكشف ولم يحصل من
الوكيل ذلك الى ان ماتت يبطل التوكيل بموتها ولا يملك الوكيل اجراء ذلك بعده لافرق
في ذلك بين المنزل والاطيان حيث لم يكن ذلك بطريق الايصاء واما اذا كان الواقع انها
أوصت الرجل باجراء ذلك فان له اجراء الوقف في المنزل والقدان الا كصور الاباء مادية فقط
حيث كان في ملكها العمة الوصية بوقفه الا انه يعتبر ذلك من ثلث المال كسائر
اوصايا بعد ثبوت ما ذكر كشرع او اما الاطيان الاثرية فحيث كانت أميرة ليست بمالوكة
الرقبة فلا يصح اجراء ما ذكر فيها بمجرد ايصائها به ليكون صاحب الاثر لا يملك ذلك واما
الايصاء بالحق اتم على الوجه السابق فصحح بعد تحققه شرعا ويخرج من الثلث والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مشتركا بينه وبين جماعة أرادوا قسمته فوكل احد
الشركاء رجلا في القسمة عنه وفي شراء نصيب واحد من الشركاء معين بغير معلوم للموكل
فهل اذا اشتراه الوكيل لنفسه باثن المذكر لا ينفذ الشراء لو كمل ويقع للموكل (اجاب)
نعم يقع الشراء للموكل لا للوكيل حيث وكله بشراء شيء معين بغير معلوم وقد اشتراه لنفسه
بذلك الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل أخاه في شراء بيت معلوم بغير معلوم
وقبل أخوه التوكيل منه بمحضرة بينة شرعية ودفع الموكل الثمن للوكيل المذكور
فاستري الوكيل البيت لموكله المذكور ووضع الموكل يده عليه وصار ينتقم به نحو
ست سنين ثم طلب ان يسلمه حجة البيت المذكور فمنازعه أخوه في ذلك مدعيانه اشتراه
لنفسه من ماله ولم يكن وكيله عن أخيه في ذلك ولم يستلم منه شيئا فما الحكم في ذلك ان
قامت عليه البينة بانه كان وكيله من قبل أخيه في ذلك وانه استلم منه الثمن المذكور
واشتراه له به (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الرجل المذكور وكل أخاه في شراء
البيت المذكور بالثمن المذكور وانه اشتراه به وانه استلم الثمن منه لا يكون للموكل
منازعة أخيه الموكل في ذلك بدون وجه شرعي ويقع الشراء للموكل ولو اشتراه الوكيل
لنفسه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا باع ثلثها لآخر بغير
معلوم واذنه ببناء أما كن منها لاجل استغلالها على ان يكون له ثلث البناء كثلث الارض
والثلثان للباقي كثلث الارض وما صرفه على تلك العماره يرجع بنصيب الاذن فيه
عليه ويبقى ثمن ثلث الارض بذمة المشتري الماذون له بالبناء ويستقطع من أصل ما يلزمه
مما صرف في البناء وما يزيد له من المنصرف على ثمن الثلثين يستغله الباقي من اجر الاماكن
التي يصير احدا منها واذنه أيضا باجارة تلك الاماكن بعد بنائها فهل اذا بنى الماذون له
بعض اماكن في الارض المذكورة حسب الاذن وقبل ان تمام باقي الاماكن اجرا ما بناه
واستغل اجرة حسب الاذن له ثم اتم بناء الباقي يكون لصاحب الثلث محاسبته على
ما بذمته من ثمن الثلثين وما استغله من اجر بعض الاماكن التي اجراها بالاذن ولو قبل

١٢٧٩

١٥

ذى الحجة

١٢٧٩

١٥

تمام باقي العماره ويستقطع ذلك في مقابلة ما بذمته الاذن من مبلغ الصرف الماذون فيه
ولا يكون للباقي الاختصاص باجر الاماكن التي استغلها قبل تقسيم باقي الاماكن حيث
كان الكل مشتركا وكانت الاجارة بالاذن (اجاب) نعم يكون له صاحب الثلث محاسبة
شريكه على ما بذمته من ثمن الثلثين وعلى ما استغله من اجر الاماكن التي اجراها بانه
ولو قبل تمام باقي الاماكن وحسب ان ذلك مما يخصه من مبلغ الصرف على العماره والحال
ما ذكر حيث لا مانع وليس للباني باذن شريكه الاختصاص باجر ما استغله من بعض
الاماكن قبل تمام باقيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا
في شراء قطعة أرض معلومة معينة بغير معلوم دفعته له من ماله بمحضرة بينة فاشترى الوكيل
الارض المذكورة لنفسه بالثمن المذكور ودفع ما قبضه منها في ثمنها فهل يقع الشراء للموكل
المذكور ولا عبرة باضافة العقد لنفسه (اجاب) نعم يقع الشراء للموكل المذكور ان كان
الواقع ما هو مرسوم طور والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من بيت مال مصر في ٢٠ جادى الاولى
سنة ٨٠٠ مضمونها في رجل حضر ويده حجة بتو كيله عن امرأة غائبة ومذكر فيها انه
وكيل عنها وكالة عامة مطلقة صحيحة شرعية في اخذ وقبض ما يخصها بالارث الشرعي من
تركة المتوفى مورثها بالغة ما بلغت عن هي تحت يده وفي جهته وفي الدعوى والطلب بذلك
وفي الصلح والابراء عند الاقتضاء وفي بيع حصتها من العقار والخلف عن المتوفى وارسال
ما يقبضه وتولية ما وافق كل الامور المتوقفة على ما ذكر ولدى حضوره بمصر اثبت تو كيله
على الوجه المرسوم بحكمة مصر وخرج اعلاما شرعيا بيده وقديع حصة موكلته في منزل
مخلف عن مورثها وصرف ثمنها البعض في مواد تعلق بالتوكيل مثل مصاريف الثبوت
بحكمة مصر ومصرفاته حين ذهابه من هنا لاسكندرية وايابه في نفقاته بالتركة
وبعضها في شؤون نفسه فهل مثل هذه المصاريف تلزم الموكله شرعا اذا كان تو كيله عنها على
الوجه السالف ذكره أم كيف نروم الافادة لاجرا ما هو لازم (اجاب) الوكيل وكالة عامة
لا يملك التبرعات على موكله على المقتضى به بل يملك المصاريف ونحوها ويملك الصرف في
شؤون الموكل باللائق فما صرفه الوكيل المذكور في شؤون الموكله حسب المعتاد اللائق
يحسب عليها وما لا فلا باذنها الواجزة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي البحيرة
في ١٦ رجب سنة ٨٠٠ مضمونه ان محمدا أغا باسمره يدعى على ورثة يوسف بك اطربير بان
المتوفى في حال حياته اسقط له من ثمة جانب اطيان سلطانية وورثة وورثة وورثة وورثة
ورثة غائبين في بلدتهم من بلاد الروم وعبارة التوكيل الذي ثبت بحكمة مصر كاليمين
بافادته نائب محكمة مصر المؤرخة ٤ رجب سنة ٨٠٠ ونصها ان عثمان أغا اثبت تو كيله
عن عمته الست آمنة واخوه به حسن وحسين الغائبين في بلدتهم في اخذ وقبض ما يصيبهم
بالارث من كافة الاملاك والاشياء والنقود من تركه المرحوم يوسف بك اطربير الخليفة
عن المرحوم حين وفاته بمصر وفي استخلاص الدعوات من أربابها وفي الدعوى والطلب

١٩

١٢٨٠

جادى الاولى

٧

١١٨

مطلب او كبل العام
لا يملك التبرعات بل
المعاوضات والصرف
في شؤون الموكل باللائق

٢٦

١٢٨٠

١٦ ١٢٨٣
مطلب يقبل قول الرسول
بيمينته في اصال الامانة
الى ربه
ربيع الاول

١٠ ١٠٨٣

١٥ ١٢٧٣

وجب

١٦ ١٢٨٣
مطلب الخواص القاضي
ادعاء بالمدعي تعذري
اباء التوكيل لا يمكنه من
ذلك ويقبل التوكيل
بالخصومة من الخصم الخ

البينة على اصال الامانة لربها ولا يتوقف ذلك على وجود دوسل مكتوب بذلك شرعا
(اجاب) نعم يقبل قول الرسول المذكور بيمينته في دعواه اصال الامانة الى ربه ولا
يكلف بيعة على ذلك ولا يتوقف قبول قوله على كتابته وصل بذلك شرعا والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل رجلا على ابعادته في تخضيرها وحصادها بلا اسراف
ولا اتلاف واجازة بهضا حسب المجاورة لها وتوصل اجرتها وحصولها الى موكله وحفظه
البيت بما فيه من البهائم والادوات والغلال ونهاه عن شراء اللب لا يستغناء عنه بما يقوم
مقامه من غير ثمن فلما اتوا لا حارج فيها بخيانتته وخالف في الامور وكلها بالاختلاس واهلاك
بعض الاشياء بسببه وضربا لبعض الآخر بغير طهر وبيع بعض الاشياء لنفسه بغير
فاحش فهل يجب عليه ضمان الاشياء المذكورة بعد التحقق شرعا ام لا (اجاب) نعم يجب
عليه ضمان ما تعدى فيه واتلفه بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في مكان مشترك بين امرأتين قابل لقصة الاقرار لكل واحدة تصف خصها بالميراث
وكانت احدهما رجلا بطلب ما خصها من الممكن وقسمته واقرت بطلب الاجرة التي
تناولتها شريكها من السكن وكالة خاصة فهل اذا باع الوكيل حصته موكلته لشريكها
بدون اذن واجازة لا يكون نافذا عليها ولها رد له لا سيما ولم يخرج حجة بذلك من الحاكم
الشرعي حيث كان البيع بالدر ادم ولم يحصل منه ما وكل فيه من القصة (اجاب) حيث
صدر البيع بدون اذن من المالك او اجازة منها لا ينفذ البيع ويبطل بردها حيث لم تוכל
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاى يريد اقامة وكيل عنه في دعوى له على مثله جبرا
على المدعي عليه متللا لانه لا يحسن الدعوى فهل اذا تحقق في ذلك الرجل سلامة آلات
نطقه من الآفات وتمكنه من النطق بما هو الواقع في تلك الدعوى في أى مكان كان
وعلم القاضي منه أنه ليس عاجزا عن بيان الخصومة بنفسه لا يجب لذلك (اجاب) يختلف
الترجيح في لزوم الوكيل بالخصومة بدون رضا الخصم فذهب الامام الاعظم انها لا تلزم
بدون رضا الخصم الا مع ذكرها اذا كان لا يحسن الدعوى بنفسه وعليه المتون واختاره
غرواحد قال في الهندية بناء على هذا القول اذا علم القاضي بان الموكل عاجز عن البيان في
الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في فتاوى قاضي خان ومذهب الصاحبين
لزومها بغير رضا الخصم والفقهاء ابو الليث اختار قولهما للفتوى كذا في خزائن المفتين
وقال العتاني وهو المختار وبه أخذ الصنف فار كذا في البحر الرائق والذي يختار في هذه
المسئلة من الجواب ان القاضي اذا علم بالمدعي تعذري اباء التوكيل لا يمكنه من ذلك
ويقبل التوكيل من الخصم واذا علم بالموكل القصد الى الاضرار بالمدعي في التوكيل
لا يقبل ذلك منه الا برضا الخصم كذا في المبسوط افاده في الهندية والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة لها خصومة في امر من امورها مع غير هاتر تريد توكيل زوجها في الخصومة
وهي من الاشراف المخدرات التي لا تخالط الرجال ولا تخرج عن منزلها الا لضرورة

فتعنت

٢٨ ١٢٨٣

دعوى يقبل قول المرأة

بيمينتها انها من المخدرات

اذا كانت من الاشراف

ولو ثيبا

جدي الاولى

٤ ١٢٨٤

مطلب عزل الوكيل

قصدا يتوقف على

علمه بالعزل

فتعنت خصها عليها وامتنع من قبول توكيلها بقصد الاضرار فهل يكون توكيلها
لازما بلا توقف على رضاها حيث كانت من المخدرات وهناك بيعة تشهد بانها من
المخدرات ويقبل قولها بيمينتها لكونها من الاشراف على فرض عدم اقامة البينة على
كونها من المخدرات (اجاب) نعم يكون توكيلها بالخصومة والحال ما ذكر لازما ولا
يتوقف على رضا الخصم ويقبل قولها بيمينتها في كونها من المخدرات فيرسل اليها
القاضي ليخلفها على ذلك مع شاهدين فيشهران على حلفها عند حث كانت من
الاشراف مطلقا ولو ثيبا وهذا عند عدم اقامة البينة على كونها من المخدرات والمخدرة
هي التي لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة أو جام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل
شخصا في بيع عقاره فباع الوكيل العقار المرقوم بماله من الوكالة المذكورة وبعد بيعه
لذلك ادعى الموكل انه عزل الوكيل المذكور فهل اذا كان بيع الوكيل المرقوم وقع قبل
علمه بالعزل يكون نافذا على الموكل (اجاب) عزل الوكيل قصدا يتوقف على علم الوكيل
بالعزل فلو تصرف قبل علمه بالعزل على مقتضى الوكالة نفذ على الموكل حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من بيت مال مصر مؤرخة في ٨ جاسنة ١٢٨٤ حاصلها
تقدمت وفاة شخص يسمى حسين أغا كرد عن زوجة واختين وابن أخ والزوجة ثبت
توريثها بمحكمة مديرية المنية وابن الاخ حضر وبيده حجة تاريخها ٢٢ رسة ١٢٧٩ من
محكمة مدينة اورفه تحتوي ثبوت توريشه هو والاختين وتوكيله عنهما برؤيه ذلك
بمحكمة مصر صدر اعلام شرعي من محكمة مصر تاريخه ٢٣ رجب سنة ١٢٧٩ بثبوت
وراثتهم وتوكيل ابن الاخ عن الاختين الوكالة المفوضة في القبض والاستخلاص وفي
الدعوى والطلب والاخذ والصلح والابراء وايصال وتسليم ذلك لهما وكالة عامة مطلقة
صحيفة شرعية على الحكم المدين والمشروح بحجة التوكيل المحكي عنها وبمقتضاها جرى
صرف ما كان محصورا في بيت المال الى الزوجة وابن الاخ الوكيل المذكور وتجرى المديرية
المنية بالصرف والاقرار للمذكورين عما يكون محصورا بها والا ان حضر ابن الاخ المذكور
وقدم هذا العرض يورى به ان المديرية اجرت الصرف له وافرجت له ايضا عن الاطيان
والعقارات وتحررت الايالات اللازمة وانه لما اراد بيع حصة فاطمة احدى الاختين
حصل التوقف من محكمة المديرية بالقول انه ليس وكيل في البيع وانه يحضر اعلاما من
محكمة مصر وشهودا ثم امر زوجة من مدينة اورفه تاريخها ١٨ ردي الحجة سنة ١٢٨٣
بتوكيله عن احدى الاختين التي هي فاطمة في استخلاص حصتها من واضي اليد
على تركه المرحوم وايصالها وفي الاخذ والقبض والطلب والدعوى والارسال وفي
الصلح والابراء عند الاقتضاء وفي كل الامور الموقفة في الخصوص المذكور وكالة عامة
مطلقة صحيفة شرعية وبالاستفهام منه مشافهة عن الحجة المذكورة بالتوكيل عن احدى
الاختين دون الثانية بعد التوكيل السابق اوري ان الاخت الثانية توفيت وان وفاة

احدى الموكلتين لاتعلق لهما بوكيل الباقية ومع سابقة ثبوت توكله عن الاختين
لازوم لاعادة الثبوت الاثن ولا الى الشهود التي صارت تعرفه عنهم في المديرية لتمكن
لمناسبة ما اوضحه من ان محكمة المديرية عرفته بانه ليس وكيل في البيع وما هو وارد
بالحجج والاعلام الصادر من محكمة مصر بان وكالة عامة اقضي تحريره لمخضرتكم والحجة
الواردة اولاً والاعلام الصادر من محكمة مصر والحجة الواردة اخيراً سلة من طيه تؤمل
النظر فيما ذكر وما يترأى بحسب ما وافق الاصول الشرعية بفادعنه (اجاب) لا تدخل
لمصلحة بيت المال في صحة بيع هذا الوكيل من عدمه ولا عبرة بمجرّد الحجّة من غير اثبات
شرعي فاذا اثبت الوكيل المذکور وكالته بطريق شرعي عن شخص ببيع نصيبه في
العقار او ما يتضمن ذلك ككونه وكيل عام عنه يكون له البيع والا فلا وما ثبت
بمحكمة مصر فلا يفيد انه يملك البيع اذا التعميم الذي في الوكالة المذکورة مخصص
بالقبض والاستخلاص والدعوى وما عطف على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل وكل شخص آخر في التصرفات في شؤنه من بيع بعض اراض وغیرها وشراء
اصناف للتجارة وقضاء ديون عليه والصرف في شؤنه من مال موكله وذلك حال صحته على
يد يمينه شرعية تشهد بذلك فتصرف الوكيل المذکور بحسب ما وكل به فباع واشترى
وقبض اثمان ما باعه وصرفه في بعض شؤن موكله حسب توكله ثم دفع له الباقي ثم
بعد مدّة مات الموكل فقام شخص اقيم وصيا على بعض الورثة ينازع الوكيل المذکور
فيما قبضه وصرفه منكر الوكالة بالتصرف على هذا الوجه فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي
ان المتوفى في حال صحته وكل الشخص المذکور على الوجه المسطور يكون القول قوله
بيمينه فيما صرفه حسب الوكالة في ديونه وبعض شؤنه ويمنع الوصي من معارضته
ومدّالته بما قبضه وصرفه على هذا الوجه (اجاب) نعم اذا ثبت الوكيل المذکور
توكله عن موكله فيما ذكر حال صحته بالوجه الشرعي يقبل قوله بيمينه فيما ادعى
قبضه وصرفه حسب التوكيل من مال موكله وفيما دفعه الى موكله من ماله لانه أمين
ادعى اصال الامانة الى مستحقها ووكيل ادعى الصرف فيما وكل به فيقبل قوله
بيمينه في حق براءة نفسه والحال هذه وليس للوصي حينئذ معارضته ومطالبة بما دفعه
بمقتضى الوكالة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها بقبض
استحقاقها فيما خصها من تركه مورثها عن هي تحت يده وفي التداعي والمرافعة وغيرها
مما يلزم لذلك وكالة مطلقة وقبل الوكيل منها ذلك وصار محاصم ويتداعي مع خصامها
حتى استخلص لها من ذلك ما بلغا وسلمه لهما والا لان أنكرت بعض اشیاء مما ادعى تسليمه
لها فهل يكون القول قوله في ذلك بيمينه بالنسبة لبراءة نفسه (اجاب) كل أمين ادعى
اصال الامانة الى ربهما فالقول قوله في ذلك بيمينه في حق براءة نفسه حيث لم يكن
خائناً والمال في يد الوكيل بقبضه امانة في يده فيدخل حكمه فيما ذكر والله تعالى اعلم

(سئل)

(سئل) في رجل له أخ مكث معه شهرين وهو يكتسب لنفسه خاصة على قدر كفايته وفي
اشياء ذلك تزوج وأمر أخاه بدفع ما تعرف تجهيله من مهر زوجته وما يتعلق بالتزويج من
مال أخيه المأمور ليرجع به عليه فدفع المأمور حسب الامر فهل يكون للمأمور الرجوع بما
ثبت انه دفعه عن أخيه بامر ليرجع عليه به ويجبر الامر على دفعه اليه واذا امتنع الامر
من ذلك متعللاً بانه مكث معه الشهرين المذکورين لا عبرة بتعلله حيث لا شر كة له معه
في مال أو كسب أو عمل أو كيف الحال (اجاب) نعم يؤثر الامر بدفع ذلك الى المأمور اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي ولا عبرة بمجرّد هذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له مبلغ معلوم من الدين على رجل وبه سند شرعي وكل صاحب الدين ابنه بقبضه
منه وكالة خاصة وقال له انت وكيل في قبض هذا المبلغ لي من فلان المدين فهل اذا طلبه
منه الوكيل وصدقه على الوكالة ودفع له بعض المبلغ المذکور وتبرع له الوكيل بباقيه
على وجه الصلح لا يجوز هذا التبرع ولا يكون نافذاً على الموكل بدون اجازته وللوكيل
مطالبة مدينه بباقي المبلغ المذکور والحال هذه (اجاب) لا ينفذ الابراء والتبرع ببعض
الدين من الوكيل بالقبض بدون اجازة الموكل بمجرّد كونه وكيل بقبضه والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ٢٨ ربيع الاول سنة ١٢٨٥ مضمونها
تقدم لهذا الطرف عرض من الحاج سبير بن ابن الحاج احمد مناف يدعى به الورثة الى
المرحوم حسين افندي والتوكل عن باقي ورثته الغائبين بمقتضى مضبطة يده وحيث
ينظر هذه المضبطة وجدت مخالفة للجاري وروده من البلاد الاجنبية مع الورثة الغيب
او وكلائهم ومن اللزوم النظر فيها بطرف حضرتمكم لزم تحريره لمخضرتكم الامل من بعد
النظر فيها لظهور أنه بموجبها يصح سماع الدعوى من الحاج سبير بن المذکور أن ترد
الافادة اللازمة عن ذلك ليعمل بموجبها وان كان لا يصح سماع دعوى المذکور بموجبها
يفاد أيضاً تفهيمه ذلك (اجاب) بالاطلاع على المضبطة المحكي عنها المؤرخة في شوال
سنة ٨٤ تين منها انها كتاب من قاضي بلدنوخى من محرومة شبكي الى القاضي بمصر
القاهرة او نوابه بان الحاج شير بن ابن الحاج احمد المعروف بحاجي مناف الفخوي
الشكوى أخ شقيق الحاج حسين افندي ابن الحاج احمد وانه قد ثبت بالمحكمة
الشرعية وكالته عن أمه وأخته في أخذارتهما من تركه الحاج حسين وانه وكيل بقبض
سدس امه وما بقى لاخته بالصوبة وبناء على ما ذكره هو وكيل في قبض ما يستحقه
بالارث فان كان المستحق عيناً لا يكون لهذا الوكيل الخصومة فيها اذا الوكيل بقبض العين
لا يملك الخصومة وان كان ديناً كان له الخصومة فيه هذا ما يتعلق بخصومته بالنسبة
لموكلته مما هو مختلف عن المورث وأما ما يتعلق بنفسه فلا مانع شرعاً من خصومته فيه
بالاصالة وكذا ما يتعلق بثبوت نسبته ونسب الغائبين الى الميت فلا يتوقف على
التوكيل بالخصومة اذ لو ادعى بالاصالة عن نفسه فقط انه أخ للميت وأن احدى الغائبين

مطلب الوكيل بقبض
الدين يملك الخصومة
فيه بخلاف الوكيل
بقبض العين الا اذا وكل
بها ايضاً

شعبان سنة
مطلب احد الورثة
يتنصب خصما عن
الباقى في اثبات النسب
مطلب اذا لم تكن العين
مجمودة فلا وكيل
بقبضها ولاية القبض
بعد ثبوت وكالاته
بذلك

ام له والاخرى اخت شقيقة له ايضا واثبت النسب وانحصار الارث فيه وفي باقي الورثة
يحكم بنسب الجميع اذا حدد الورثة يتنصب خصما عن الباقي قال في نور العين ادعى شيئا
ارث لنفسه ولاخوته الغيب وقال الشهود لا تعلم له وارثا غيرهم تقبل البيعة في ثبوت
النسب للميت اذا حدد الورثة خصم عن الميت فيما يتحقق له وعليه الا ترى انه لو ادعى على
الميت دين بحضرة احدهم ثبت في حق الكل انتهى من الفصل الرابع ومثله في جامع
القصولين من الفصل المذكور وحديث فلا يتوقف ذلك على وكيل اصلا بالخصومة
واذا ثبتت الوكالة بالقبض بالبيعة فان كان الموكل بقبضه دين مالك الخصومة فيه
ايضا وان كان عينه لا يملك الخصومة فيه غير ان العين اذا لم تكن مجمودة فلا وكيل
بقبضها ولاية القبض وان كانت مجمودة فلا يملك الخصومة فيها الا اذا وكل بالخصومة
ايضا هذا ما ظهر لي الا نواله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارثة من بيت مال مصر
مؤرخة ١٤ ش سنة ٨٥ مضمونها فيما تقدم بلغنا ما يفيد وفاة المرحوم عبد الله باشا
سرجين بالسودان وانه اقام وصيا من قبله على عياله ومتروكاته ولما عين من لزم لاجراء
اللازم في متروكاته قيل انه توفي عن زوجة وبنات اخ شقيق اربع غائبات لا تعلم اسمائهن
وقد ثبت في محكمة مصر وراثته الزوجة بدفتر قسام مذكور فيه وفاته عنها وبنات
اخيه المذكورات ثم حضرت صورة اعلام بختم قاضي السودان تتضمن ثبوت وفاته عن
زوجة وبنات اخ شقيق اربع واخت لا م وقد حضر الوصي وكتب المدير يات في زرار
والمنية وسيوط وجرجا بالاقران عن اطمينان وموجودات التركة التي فيها للزوجة
والوصي وبعدها حضر شخص بالتوكيل عن الاخت لا م واثبت بمحكمة مصر وكالاته
وانحصار ارث المرحوم في الزوجة والاخت لا م من دون شريك وصرف له ما كان
موجودا من التركة في بيت المال وكتب الى المدير يات المذكورة بالاقران له وبعدها
الوكيل المذكور وكل شخص اخلافه من قبله واقامه مقام نفسه وتوفي هو واثبت ذلك
في محكمة سيوط ثم حضر وكيل من طرف الاخت بدل الوكيل الذي كانت وكلته
اولا وتوفي واثبت في محكمة مصر وكالاته عنها ورغب تسليمه ما يؤول لموكلته من تركة
مورثها ولم يستل الوكيل الموكل من قبل الوكيل الاول عما قاله الوكيل الثاني
اجاب بانه يمثل لما يقتضيه الحكم الشرعي وقد سطر هذا المحضر تكم والاعلام الصادر
من محكمة سيوط بتوكيل من وكل عن الوكيل الاول والاجابة المقولة عنه والاعلام
الصادر من محكمة مصر بتوكيل الوكيل الاخير عن الاخت مرسلات من طيه تؤمل من
بعد النظر فيها ان ترد الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما يخص الاخت المذكورة
يسلم لمن من الوكيلين المذكورين ليعمل بمقتضاه (اجاب) اذا ثبت بالوجه
الشرعي ان الاخت لا م المذكورة اقامت زوجها وكالاته فجميع ما يخصها
في تركة اخيها لاهلها وقالت له اعمل برأيتك وكلت امر ذلك اليه وجعلت فعله كفعلها

ذى الحجة سنة
مطلب اذا مات الوكيل
المفوض اليه بعد
توكيله آخر لا يعزل
الثاني بموته ولا يعزله
ويعزلان بموت الموكل
مطلب ليس لاحد وكيلين
وكلا معا الا بتراد
بالتصرف بخلاف مالو
كان على التعاقب

وتصرفه كد تصرفها وانابته منها شخصها كان له البيع والشراء والقبض والتوكيل
والمرافعات في جميع الحقوق وان الوكيل المذكور وكل عن موكلته المذكورة شخصا
آخر كوكيله عن موكلته ومات الوكيل الاول يكون الوكيل الثاني وكالاته عن موكلته
ولا يعزل يعزل الموكله لو كملها الاول ولا بموته بل يعزلان بموت الموكله وعزلها اياهما
ويعزل احدهما بعزل الموكل الاصل له واذا وكلت الموكله المذكورة شخصا آخر بدلا
عن وكيلها الاول بعد موته بدون عزل للوكيل الثاني الموكل من قبل الاول في شؤونها
يكون من وكلته وكالاته ايضا فيجتمع لها والمال ههنا وكيلان ولها ولاية التصرف
على حسب وكالاتهما لم يعزل احدهما نفسه وتعلم الموكله بذلك او تعزل الموكله
احدهما او يعلم الوكيل المعزول بذلك فان نفذ العزل المحقق متوقف على العلم
والوكيلان اذا وكل كلا على التعاقب يتفرد كل منهما بالتصرف بخلاف ما اذا وكل معا كما
يستفاد من الدور والله تعالى اعلم (سئل) في حادثة هي ان رجلا وكل رجلا آخر توكيلا
عاما في جميع اموره وكافة اسبابه وشؤنه من صرف على عقار وغيره سواء كان من ماله
او من مال موكله وبيع وشراء وخصومة فقبل الوكيل الوكالة المذكورة وللوكيل ضيعة
فصرف عليها الوكيل مبلغا من ماله الخاص به في اداء ما عليها من الخراج بموجب الوكالة
المذكورة وما تحصل من غلتها رده الى الموكل فهل يصدق الوكيل فيما ادعاه من رد
الغلة يمينه واذا اقام بيعة على دعواه اداء الخراج من مال نفسه يحكم له على الموكل بذلك
ام كيف الحال (اجاب) نعم يصدق الوكيل المذكور في رد الغلة الى موكله واذا ثبت
بالوجه الشرعي انه ادى مال خراج ارض موكله من مال نفسه يكون له الرجوع على
الموكل المذكور بذلك حيث كان من ضمن المأذون له فيه والله تعالى اعلم
(سئل) في حادثة وهي ان رجلا اراد ان يشتري عقارا مينا لنفسه فدفعت منه من ماله
الخاص به الى ابنه الذي هو من جلة عائلته وامره بشراثة العقار بالوكالة عنه فاشتراه الابن
ودفع ثمنه من مال الاب ثم حرجة التبايع باسمه دون ابيه والحال انه في ضمن عائلته ابيه
ولم يكن له من الكسب ما يقوم بامر معيشته فضلا عن شرائه العقار ثم مات هذا الابن عن
زوجة وولدو بنت صغيرين فادعى والد الزوجة ان هذا العقار ملك للميت خاصة حيث
كانت حجة محررة باسمه خاصة فهل اذا اقام الاب البيعة على طبق دعواه ثبت له ملك
العقار ولا عبرة بما هو مذكور في حجة التبايع والحال ما ذكر افيدوا الجواب (اجاب)
اذا ثبت ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي يكون الملك في هذا العقار للاب الموكل بشرائه
بعينه ولا يقع الشراء لابن الوكيل في غيبة موكله ولو اشتهر لنفسه والحال ما ذكر اذ
الوكيل بشرائه شيء بعينه لا يملك شرائه لنفسه ولا لموكل آخر بالارث حيث لم يكن مخالفا
كلا واشتراه بخلاف ماسمى له الموكل والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارثة من بيت مال
مصر مؤرخة ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٥ مضمونها حضره مصطفى افندي رضا زوج المرحومة

شريعة عائشة يدعى بمبالغ على تركه زوجته المذكورة أجرى صرفها على الأعبادية المتعلقة بها
المشتركة بينهما ويدينها بحق النصف قبل وفاتها وبعد الوفاة وهو مستند في ذلك على سند
توكيل بيده صادر من المرحومة له حال حياتها وحيث لم يعلم أن كان باستناده على ذلك
السند يكون له المطالبة بما صرفه قبل الوفاة وبعدها وعلى مقتضاه إذا كان تدين بمبالغ
من الخارج مما يدعى به تكون المتوفاة أو تركتها ضامنة لها وبذلك من المدعى الموما إليه
القول فيها أم كيف فلازم تحريره والسند بيد الأفتدى قادم لطرف حضر تكلم على من بعد
الاحاطة بما توضحه وما في السند المرقوم ترد الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك ثم إذا
كان الزوج تدين من الخارج بمبالغ على ذمة الموكلة على مقتضى سند التوكيل الذي
بيده ويطلب التركة بالدين الآن هل يصح التدين وتسمع دعواه شرعا أم لا فلزمت
التحسية بذلك لفاد عما ذكر (أجاب) قد صار الاطلاع على سند التوكيل المحكي عنه
المؤرخ ٢١ جادى الاولى سنة ٨٢ وافادة حضر تكلم المؤرخ ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٥
والافادة عن ذلك انه اذا ثبت التوكيل المذكور على الوجه المبين بالسند المرقوم
شرعا وثبت أيضا بالوجه الشرعي ان التوكيل المذكور صرف مالزم من المصاريف على
زراعة الأعبادية المملوكة وكتلة المذكورة واشترى بها ثمن أو مهمات أو خلاف ذلك مما
يحتاج الامر اليه للأعبادية المذكورة من مال نفسه سواء كان ذلك المال آلا اليه بطريق
الاستقراض من جهة أخرى أو بسبب آخر في حال حياته موكلة يكون له الرجوع به في
تركها كسائر الديون الشرعية وأما اذا وجد صرف شيء بعد الموت فلا يكون داخل تحت
التوكيل المذكور بل يطالب بالموت وكذا التوكيل بالاستقراض لا يصح فلامطالبة
شرعا المقرض على من وكل بالاستقراض انما يطالبه على المستقرض والمستقرض لو دفع
المال لموكلة على سيدل الدين أو صرفه في شأنه بالامر كفي هذه الحادثة يكون له الطلب
والرجوع عليه بمثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تجزأ طالبه بإدائه
وعجز عن ذلك طاب منه رهنه وجعل الدين عليه أربعة أقساط مدة سنتين يدفع في كل
سنة أشهر قسطا وكتب له حجة برهنية دائرة يملكها أو أعطاه له رهنه على ذلك ووكلة
بيدها بمن مثلهما يأخذ دينه من ثمنها اذا مضى قسطان ولم يدفعهما فهل اذا مضى
القسطان ولم يدفعهما جاوزا المدين الدائرة المذكورة بغير ثمن المثل بغير فاحش يكون
البيع المذكور غير نافذ وللراهن رده (أجاب) نعم يبيع الوكيل المذكور على الوجه
المستطور غير نافذ وللراهن رده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج امرأة وامرأة
المذكورة تلك بيتا معا لهما خرافا فاذنت المرأة المذكورة زوجها المذكور بأن يصرف على
البيت ويعمره من ماله ومهما صرفه في العمارة والتكاليف على البيت المذكور ويرجع
بنظيره عليها فعمر البيت المذكور وصرف عليه من ماله بناء على ما ذكر قد راعى ما من
الدواهم والا أن يطلب الرجوع على الأذنة المذكورة بنظيره ما صرفه بالاذن بعد ثبوت

الاذن

مطلب التوكيل
بالاستقراض لا يصح

صفر

١٢٨٦

٢٧

الاذن والصرف وقد راعى المبلغ المصروف بالوجه الشرعي فهل يكون له ذلك وليس للمرأة
المذكورة الامتناع والمنازعة في ذلك (أجاب) نعم يكون للزوج الرجوع عليها بما
ذكر والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين بسند
تحت يده وكل آخر قبضة من هو عليه وسلمه السند فاستلمه وتوجه وقبض الدين من هو
عليه ولم يعد الى ربه فتوجه اليه رب الدين ليأخذ منه دينه الذي قبضه أو سنده ان لم
يقبض الدين فانكر الوكيل قبضه من هو عليه وقبض السند من رب الدين فطلبه على يد
الحاكم وادعى عليه بذلك فانكر قبضه ما وبعد اقامة الدليل عليه من رب الدين بقبضه
السند منه وقبضه الدين من هو عليه اعترف بقبض الدين المذكور واستلام السند
وادعى انه سلمه للديون ولم يسلم ما قبضه من الدين لربه لكونه تصرف فيه واستلمه
في حكم عليه بدفع مثله لربه فهل اذا ادعى بعد ذلك انه سلمه الى ربه وانكر رب الدين ذلك
لاية بل قوله في الدفع الى ربه بعد ذلك بيمينه لمخروجه من الامانة وصيرورة ذلك ديناً عليه
عما ذكر وان كان ذلك امانة في يده قبل الجحود والتعدي الذي حصل منه ويؤثر شرعا
باداء الدين الى ربه أم كيف الحال افيدوا الجواب (أجاب) حيث أنكر الوكيل المذكور
قبض الدين من هو عليه والسند من ربه ثم اعترف بذلك وانه استلمه صارا ذلك ديناً
بنهته وخرج من كونه امانة فاذا ادعى ايصاله بعد ذلك لمصلحة لا يصدق في دعواه
المذكورة بيمينه بل لابد من البرهان كسائر الديون والمغصوبات والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة غاية رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها تؤمل مطالعة
حضر تكلم ما كتب من بيت المال لديوان الداخلية بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٨٦ بخصوص
توكيل يوسف أفندي خزام عن سعادة عبد الحليم باشا وما ورد من الديوان المرقوم
بتاريخ ٢٩ منه ويقادهم بمقتضى دفتر القسام الصادر من محكمة مصر في غرة
را سنة ١٢٨٤ المتضمن توكيل الأفندي المذكور عن سعادته في قبض ما يؤول
اليه بالارث الشرعي بطريق الولاء والعصوبة بالسببية من قبل عتقائه أفندينا الكبير
والمرحومة نظلاها ثم والمرحوم عباس باشا وعتقاء عتقائهم وغيرهم عن ذلك في
جهته وتحت يده كائنات من كان وماله وعاليه من الدعاوى والمطالبات والخصومات
بذلك وبالبيع والشراء والهبة وبكافة ما يتعلق بذلك وترجمة الجواب التركي الوارد ليت
المسال من سعادته في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٥ عن توكيل المذكور عن سعادته في
هذه الخصوصيات لغية سعادته فهل الآن يسرى التوكيل بمقتضى دفتر القسام المذكور
الصادر من المحكمة الكبرى مذ كان سعادته حاضرا بمصر لاسيما مع تأكد الجواب
الصادر منه للصحة بعد سفره أم لا (أجاب) حيث وكل سعادة عبد الحليم باشا يوسف أفندي
خزام المذكور على الوجه المستطور وثبت التوكيل عنه على الوجه المعين بدفتر القسام
المحكي عنه قبل سفره ثم سافر فهو على توكيله المذكور وذلك التصرف والخصومة

١١

١٢٨٦

جادى الاولى

٢

١١٨٦

رجب

٣٠

١٢٨٦

فيما وكل فيه حيث لم يقيد اتو كيل بزمن وجوده بمصر بالم تحقق عزله ولا يكون مجرد
 سفر الموكل لجهة الاستانة وجبا العزل الو كيل عن تو كيله لاسيما وقد اكد الموكل
 تو كيله عنه بعد سفره بالجواب الذي حرره بعد سفره بذلك اما اذا كان هناك وجود
 للتوكيل المذ كور وحصلت خصوصية بالوجه الشرعي فيكلف مدعي الوكالة اثباتها
 بالبينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) فيمن توفي عن وريثة وله دين على آخر في بلدة
 اخرى فوكل الورثة شخص بقبض الدين من المدين وفوضوا له التوكيل فصار الموكل
 الى بلد المدين ووكل آخر ورفعه و كيل الو كيل الى الحاكم الشرعي وادعى عليه يدين
 الميت وبيان وريثة وكلاءهم الشخص الاول وفوضوا له الوكالة وبماله من التفويض
 وكاه في قبض الدين من المدعي عليه فانكر دعواه وكالة الشخص الاول عن الورثة
 ووكلته عن الو كيل فابرز السند الذي يدل على تو كيل الشخص الاول للوكيل الثاني
 واقام بينة على ذلك ولم يثبت تو كيل الاول عن الورثة اذ لا يهل ليس للحاكم المدين
 بدفع الدين للثاني بمجرد ذلك بدون اثبات وكالة الاول مفوضا عن الورثة فيدوا الجواب
 (اجاب) نعم ليس للحاكم الزام المدين بدفع الدين من يدعي انه و كيل عن و كيل
 الورثة بمجرد اثبات وكالة الاول بدون اثبات وكالة الاول مفوضا عن الورثة في ذلك
 مع انكار الخصم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ائتمن الدعوى وكل رجلا في
 الخصومة لاطهار حقه فخاصم و كيل المدعي عليه مدة لدى حاكم شرعي ثم ظهر له عزله
 فعزله ووكل رجلا آخر عوضا عنه ليمد دعوى الو كيل الاول وحضر ووكل الو كيل الثاني
 عند الحاكم الشرعي وليس معروفا بالجميل ولا مشهورا بما يثبته من التوكيل فلما حضر
 هو وو كيل المدعي عليه بين يدي القاضي للدعوى واراد ان يدعي بدعوى موكله قال
 و كيل المدعي عليه لا قبل تو كيل هذا الو كيل فهل والحال هذه لا يشترط للزوم
 التوكيل رضا و كيل الخصم مع كون الموكل اميا لا يحسن الدعوى ولا يمكنه اظهار
 حقه الا بنصب و كيل عنه يقوم مقامه في الخصومة افيدوا الجواب (اجاب) من الاعذار
 الموجبة للزوم التوكيل بدون رضا الخصم كون الموكل لا يحسن الدعوى فاذا كان
 الرجل المذ كور كذلك لا يتوقف لزوم تو كيله الو كيل المذ كور والحال ما ذكر على رضا
 خصمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل و كيل عن وريثة معينين وكالة مطلقة مفوضه في
 قبض واستخلاص ما يخص الورثة المذ كورين من تركه مورثهم وفي الدعوى والطلب
 بذلك يقتضي اعلام شرعي مسجل بالسجل المصان وبملا الو كيل المذ كور من ولاية
 القبض واستخلاص التركة المذ كورة قد اجرى ذلك وقبض ما يخص موكله مما هو
 مضبوط بميثاق المسال ثم ظهر للثاني اشياء تخص التركة فاستحصل عليها الو كيل وضمها
 لاصل التركة وقسم جميع التركة على الورثة حسب الفريضة الشرعية واخذ كل ذي حق
 حقه واقر كل واحد منهم انه اخذ جميع ما يخصه من تركه مورثه ولم يكن له ادعوى ولا

طلب ولاحق ولا استحقاق قبل الو كيل المذ كور ومضى على ذلك مدة ست سنوات
 وكور والآن قام بعض الورثة المذ كورين ينازع الو كيل المذ كور ويطالب ببعض
 حقوق تخصه مما قبضه الو كيل من تركه مورثه فهل اذا كان الو كيل المذ كور ثابت
 الوكالة شرعا يكون القول قوله في الدفع لبعض الورثة المذ كورين حيث انه امين في ذلك
 ولا يكلف اثبات الدفع بالبينة وهل لا تسمع من المدعي الا ان دعوى بطلب شيء يخصه
 من تركه مورثه بعد اقراره واعترافه بانه قضى جميع ما يخصه من تركه مورثه وما حكم
 الله (اجاب) اذا كانت تلك الوكالة ثابتة بالوجه الشرعي قبل قول الو كيل بالقبض اذا
 ادعى ايصال ما قبضه لموكله اليه بيمينه ولا يكلف اثبات الدفع اليه بالبينة شرعا اذ كل
 امين ادعى ايصال الامانة الى ربهما فالقول في ذلك بيمينه حيث لم يخرج عن الامانة
 والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة من الروزنامة في ١٤ راسنة ١٢٨٧ عن جواز تو كيل
 الوصي المحتار في قبض استحقاق القصر من الورثة وانفردا بالباغ بقبض استحقاقهم
 بانفسهم بلا تو كيل الوصي (اجاب) لا مانع شرعا من تو كيل الوصي المختار غيره واحدا
 او متعددا في قبض استحقاق القصر عن هو في جهةه واما البالغ من الورثة فلهم قبض
 استحقاقهم بانفسهم بالا صالة من غير احتياج الى تو كيل الوصي والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل و كيل عن جماعة في بيع سادة باعها بثمن مثلها وحفظ ثمنها في حوزة مثله ثم ضاع
 منه من غير تعد ومن غير تفريط في حفظه فهل لا يكون ضامنا لثمنه والحال هذه
 ويصدق في ذلك بيمينه بعد ثبوت التوكيل منهم بالبيع (اجاب) ثمن المبيع في يد
 الوكيل بالبيع امانة فاذا هلك في يده بدون تعدد منه ولا فريط يهلك على ملاكه ولا
 يكون مضموما على الو كيل بدون وجه شرعي ويصدق في ذلك بيمينه والحال هذه اذالم
 يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في امر اهلها مبلغ معلوم من الدراهم لاهلها الميراث
 عن زوجها ولها ابن وكلته في قبضه واخذته عن هو تحت يده وصرفه في مهماتها ولوازمها
 من المأكل والملبس وغيره مما هو ضروري لها فته اطل ذلك وقبض وصرف منه في
 مهماتها وشؤونها ولوازمها مدة ثم بعد ذلك عرض عليها المنصرف في ذلك فكذبت في
 بعضه بعد ان صدقته في القبض عن هو تحت يده بوكالته وكالة عامة فهل يقبل قوله
 ويصدق في مقدار ما صرفه فيما لا يكذب الظاهر فيه او كيف الحال (اجاب) نعم
 يقبل قوله بيمينه فيما صرفه حسب التوكيل له اذالم يكذب فيه في ظاهر الحال ولم يكن
 خارجا عما وكل فيه ولم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في امر اهلها مبلغا
 من الدراهم ووكلته عنها ليشترى لها به عقارا ببلدة كذا وذلك التوكيل ودفع المبلغ
 المذ كور بحضور جمع من المسلمين يشهدون عليه بذلك فاشترى به العقار في البلدة
 المذ كورة بالمبلغ المذ كور وأضاف الشراء لنفسه وكتب في حجة الشراء لاهلها المذ كور
 انه لنفسه من ماله ولم يذكرفيه موكلته اصله فهل يقع الشراء لها اوله واذا تنازعت معه

٢٠

١٢٨٦

محرم

١٧

١٢٨٧

ربيع الاول

١٢٨٧

١١٨٧

محرم

١٢٨٨

١٦

جادي الثانية

١٢٨٨

١٠

في شأن ذلك وماليت منه ان يمكن لمن العقار المشتري على هذا الوجه او يدفع له المبلغ
المذكور الذي قبضه منها وامتنع من ذلك منكر الدعواها وتريد اثبات المبلغ المذكور
واقامت عندها وكيلها ليرافع معه على يد المحاكم الشرعية لكونها لا تحسن الدعوى فجاب
لذلك وقبيل منها التوكيل وتسمع الدعوى من الوكيل المذكور والبرهان على ذلك
بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان التوكيل بشراء عقار بعينه يقع الشراء ملكا له ولو لمع
اضافه لنفسه امواله كان بشراء عقار بغيره فاضاف الوكيل وقت العقد الشراء
لنفسه وماله بان قال اشتريت لنفسي بمالي يقع الشراء له ولو لمع نفسه من مال الموكله
ويكون ضامنا للمثل الثمن المذكور بعد ثبوت قبضه من ماله واستهلاكه بالوجه الشرعي
والافلا من الاعذار الملمزة قبول الوكالة بالخصوصه في حق الخصم كون المادعي لا يحسن
الدعوى عند الامام الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متصرف على اخوته
بأذنهم في القبض والصرف في شؤونهم ثم بعد مدة ارادوا الانفصال واخذ كل منهم نصيبه
الذي تحت يده اخيه المذكور فادعى الاخ المذكور انه استدان مبلغا من الناس وصرفه
في شؤون اخوته زياده على ما تحت يده من الاموال المشتركة ويريد الرجوع على كل منهم
بما يخصه من ذلك فانه كروادعواه فهل لا يصدق في دعواه في حق الرجوع عليهم بما
ادعى صرفه من الديون التي يدعى استدانها من الناس بل يكلف اثباتها بالوجه الشرعي
(اجاب) لا يقبل قول المادون بالاتفاق في دعواه ذلك من مال نفسه في حق رجوعه على
اخوته حيث انكر وما ذكر ويكلف اثبات ما ادعاه بالبينه الشرعية والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة ملكتها بالارث قطعة ارض مشتملة على ابنية وآلات بخارية وغير
ذلك وولدت عليها انسانا ثم عرضتها للبيع فتراد الناس فيها ثم كتبت الي وكيلها
المذكور ان يبيع الارض المذكورة لان الفلاني بالثمن الذي اعطاه فيها وقدره كذا وكذا
فباعها له ثم انها باعت ذلك لانسان آخر بعد ان باع وكيلها مان اذنت بالبيع له فلم يبلغ
الوكيل يبيعها للآخر ذهب اليها واخذ برهانها باع حدين امرته حالا فهل اذا ثبت ان بيع
الوكيل متقدم على بيعها يكون بيعه نافذا ولا يكون بيعه مبطالا ويكون الحق
لمن باع له الوكيل دون غيره (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور بيع الوكيل
بالبيع حسب امر الموكله مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بتاريخ سابق على بيع الموكله
من غير المشتري الاول ولم يوجد مانع يكون بيع الوكيل هو النافذ شرعا ولا يكون بيع
الموكله ثانيا مبطالا والافلا والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من ناظر الدائرة السنية
مؤرخة ٢٣ من سنة ٩٠ متضمنة طلب الحكم الشرعي عن السؤال الآتي ذكره
حيث ان القصد بيع الاطيان المذكورة فيه للدائرة المذكورة وصورة السؤال المذكور
في رجل تحت يده اطيان عشورية آيلة له بالميراث عن والده والتمس الشراء الشرعي
من شخصين وهما تلقياها بالشراء من مالهما وقد اراد من هي تحت يده الآن التصرف

مطلب لا يقبل قول
الوكيل في الاتفاق
من مال الرجوع بدون
اقامة بينة على ما أنفقه

ربيع الثاني

ذى الحجة

فيها بالبيع للدائرة السنية وعند توقيع المبيعة في تلك الاطيان لزم الحال الى الاستفسار
من البائعين الى والدواضع اليد المذكور فحضرهما قرا كل منهما بان يبيع الاطيان
المذكورة وقع من والدواضع اليد المذكور على يد وكيل من طرفه وبعد بيان الثمن
وتسميته وقع البيع منا الى موكله والدواضع اليد وقبل الوكيل ذلك له شفاها غير انه
وقت تحرير المكاتبات لاجل ذلك اخبرهما الوكيل المذكور بان الشراء في الاطيان
المذكورة لوالدواضع اليد ولا يخفى لوكيل المذكور وبناء على ذلك تحررت
المخاطبات للديرة باسمهما حسب اخبار الوكيل المذكور والحال ان وادع اليد الان
يقول ان الاطيان المذكورة هي ملك مورثي خاصة وكل من الوكيل ومن وقع كتب
الشراء باسمه واسم والدواضع اليد غائب فهل يسوغ شرعا لوالدواضع اليد المذكور ان تصرف
بالبيع في الاطيان المذكورة ولا يمنع من ذلك مجرد المخاطبات التي حصلت من البائعين
المذكورين حيث لم يصدق وادع اليد على ذلك ولم يخرج بذلك حجج شرعية تفيد الاشتراك
بين مورث وادع اليد وبين من قبل البائعين بان المكاتبات والمخاطبات المذكورة
فيها ما يفيد الاشتراك معهما والمحكم افيدها الجواب (اجاب) مجرد ما ذكر في هذا السؤال
لا يوجب اشتراك من كتب الشراء باسمه مع والدواضع اليد بعد صدور البيع من المالكين
لخصوص والدواضع اليد وقبول وكيله البيع له خاصة ببيعها مستوفيا شرائط
المعتبرة الا انه لو حضر من كتب الشراء باسمه على سبيل الاشتراك وادعى على وادع اليد
وقوع البيع له مع والدواضع اليد ابتداء وقبل لهما الوكيل المذكور بالوكالة عنهما بالثمن
الذي عين وأثبت ذلك بالطريق الشرعي يقضي له بنصيبه ويكون له فسخ البيع لو صدر
في نصيبه من الواو الوادع يده الا ان بدون اذنه ان لم يجزه اجازة معتبرة شرعا ولا يمنع
من ذلك قول البائعين المذكور ولا يكون حجة عليه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف
نائب محكمة مصر عن الوكيل وكالة عامة المأذون له بالتوكيل اذا وكل رجلا ثانيا عن
موكله وعم له واذنه بالتوكيل هل يملك الوكيل الثاني ان يوكل ثالثا كذلك ثم الثالث
رابعا وهكذا ولو عم كل وكيل منهم لمن يوكله واذنه بالتوكيل (اجاب) الذي استفيد
من عبارات كتب المذهب ان الجواز قاصر على الوكيل الاول فله ان يوكل بمقتضى
التفويض والاذن من موكله بالتوكيل وليس للثاني ان يوكل ثالثا ولو فوض الوكيل
الاول للوكيل الثاني على الاظهر فمن يده بالاولى في الحانية غرة ١٠ من الجزء الثالث
من فصل التوكيل بالخصوصه بغير رضا الخصم رجل وكل رجلا بقاضي دينه او خصوصه
او بيع وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز كان للوكيل ان يوكل غيره ولو ان الوكيل
وكل غيره وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني ان يوكل غيره وروى
ان له ان يوكل غيره انتهى ومثله في فتاوى الانقروى من الجزء الثاني من توكل الوكيل
غرة ٤٣ بالغزو الى فتاوى قاضي خان المذكورة ونقل المسئلة في الهندي من الباب الاول

ربيع الثاني

١١٩١

مطلب في عدم جواز
توكيل وكيل الوكيل
المفوض اليه التوكيل
وكيل لثالثا وروى
جوازه وما في ذلك من
التقول

من الوكالة غرة ٤٤٢ بالعز والى الخانية المذ كورة تقتصر اقبها على عدم جواز وكيل
الثاني وهو صدر العبارة الى قوله لم يكن لا وكيل الثاني ان يوكل غيره حيث قال كذا في
فتاوى قاضي خان انتهى وقد ذكر مولانا قاضي خان المذ كور في اول فتاواه مانصه وفيما
كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين اقتصر فيه على قول او قولين وقدمت ما هو الاظهر
واقف تحت بماءه والاشهر اجابة للطالبين وفي التارخانية من الفصل الثالث عشر في
بيان حكم وكيل الوكيل والموكل الاول والموكل الثاني معه غرة ٥٧٩ مانصه محمد
اذا وكل رجلا ببيع او شراء وقال له اعمل فيه برأيك فوكل الوكيل وكيلا وقال له اعمل فيه
برأيك لم يكن للثاني ان يوكل الثالث نص عليه في كتاب الشفعة وذكر في كتاب المضاربة
اذا قال رب المال للمضارب اعمل فيه برأيك فوقع المضارب المال الى غيره مضاربة وقال
اعمل فيه برأيك كان للثاني ان يدفع المال الى غيره مضاربة فذكر مشايخنا من قال ما ذكر
في المضاربة يصير رواية في الوكيل وما ذكر في الوكيل يصير رواية في المضارب فعلى قول
هذا القائل يصير في المسئلة روايتان ومنهم من قال بين المسئلة فرق وهو الاظهر
انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ارسل رسولا من طرفه للديون
ليقبض منه بعضا من الدين فاعطاه البعض منه وسلمه الرسول لرب الدين ثم بعد مدة مات
رب الدين المذ كور عن وريثه انه ذكر وواصل ما قبضه الرسول لمورثهم مع اعترافهم بكونه
رسولا عن مورثهم وبقبضه من المديون فهل يصدق بيمينه في انه سلمه ما قبضه من
المديون او يكلف بينة على انه سلمه رب الدين ما قبضه من المديون (اجاب) نعم يصدق
الرسول المذ كور بيمينه في دعواه تسليمه ما قبضه على وجه الرسالة لمسلمه ولا يكلف
اقامة بينة على ذلك لانه أمين وكل أمين ادعى اصال الامانة الى ربه فالقول قوله في
ذلك بيمينه في حق راءة ذمته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة شرعية
في ايجار عقاراته المملوكة له وفي قبض اجرتها وفي شراء اشياء معينة ودفع ثمنها من الاجرة
التي يقبضها ثم سافر الموكل المذ كور الى جهة معلومة فباشروا وكيل ذلك كله في مدة
من السنين وكل ما تجتمع من الاجرة مع الوكيل يدفعه له المذ كور وكذا كل ما اشتراه
منها له بالوكالة المذ كورة يدفعه له في محل اقامته ثم بعد ذلك حضر المالك المذ كور من
سفره واستلم عقاراته من الوكيل المذ كور وصار يؤجرها ويتصرف فيها بنفسه ثم مات عن
ورثة ذ كور وانما يبلغ مقرب يقبض الوكيل المذ كور الاجرة المذ كورة وبالوكالة عن
مورثهم بالقبض والشراء المذ كورين وبانه اشترى ما ذكر ومنكرين دفع الوكيل المذ كور
بعض الاجرة وبعض الاشياء المشتراة فهل والحال هذه يقبل قول الوكيل بيمينه في ذلك
ولا عبارة بانكارهم المذ كور سيما ومورثهم قبل موته لم يعين لهم طرف وكيلا المذ كور
شياء أصلا وما الحكم (اجاب) نعم يقبل قول الوكيل المذ كور بيمينه في دعواه تسليم ما كان
يسده من الاجرة التي قبضها بالوكالة وما اشتراه او كله من ماله بمقتضى الوكالة المقر بها

من الورثة المذ كورين الى موكله المذ كور والحال ما ذكر حيث لا مانع لانه أمين ادعى
اصال الامانة الى مستحقها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذ كور
والاناث البالغ والقصر فبقي الاولاد مع بعضهم الى ان تزوجت احدى الاناث بالغات
ووكلت احدا خوتها في الزواج وقبض المهر وبعد الزواج بالوجه الشرعي وقبض الاخ
المذ كور المهر من الزوج أمرت الزوجة أخاها المذ كور بانه يشتري لها ثا لاجهاز له فاجبرها
بان مهرها لا يفي ثمن الاشياء الراغبة شرعا فامرته بان يشتري لها الاشياء المذ كورة وما
زاد عن المهر يدفعه لبايع الاشياء ثم يرجع به عليها وياخذ من أصل حقها في التركة فهل
والحال هذه اذا اشترى الاخ المذ كور الاشياء المذ كورة بشرائها لاخته الا مرة المذ كورة
بزيادة عن المهر ثمن مثله واستلمتها واستعملتها تلزم الا مرة قبضت اولادها الرجوع عليها
بالزائد عن المهر جبر عليها حيث كان أمرها له بذلك ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) نعم تلزم
تلك المرأة بما زاد من ثمن ما اشتراه لها وكيلا عما في يده من مهرها ان كان الامر كما ذكر في
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عقارا تحت يد آخر رهننا شرعا بدين عليه
له ووكل الرهن المرتين تو كيلا شرعا في بيع الرهن عند حلول اجل الدين في صلب عقد
الرهن وتحرر بذلك جهة شرعية مستوفية جميع الشروط المعتبرة شرعا فهل اذا مات
الرهن لا يبطل التوكيل المذ كور ويكون للوكيل بيع الرهن بمقتضى الوكالة الثابتة
له في صلب عقد الرهن (اجاب) الوكالة ببيع الرهن الصادرة في صلب عقد الشرعي
لازمة لا يملك الراهن ابطاله بغيره ولا تبطل بموت الراهن ولا بخروجه عن الاهلية
وفي تكمله رد المختار من عزل الوكيل عن العر ثم يطرا على الوكالة لزوم في مسائل منها
الوكالة ببيع الرهن سواء كانت شروطة في عقد الرهن او بعده على الاصح فتلزم كالرهن
اه فللمرته المذ كور ببيع الرهن بعد موت موكله الراهن عند حلول اجل الدين على
مقتضى وكالة المذ كورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في بنتين بالعتين
والدتهما المتدكن اطيانا وصارت جدة البنيتين تتولى على جميع الربح الذي هو
للبنيتين والدتهما ما صرف ما يلزم لهن والباقي محفوظ لهن تحت يدها بطريق الاذن
والوكالة فمنها في ذلك وقد استعملت الجدة المذ كورة ما زاد عما أوصلته اليهن
من غلة الارض على الوجه المرسوم في شؤنها وصار ذلك ديناً في ذمتها واستمر ذلك مدة
من السنين الى ان توفيت في اثناء بذر الاطيان على هذا الوجه قبضها بذر قبل الوفاة
وبعضها بعد الوفاة بمرقة وكيل آخر اقنه والبذر جميعه من أصل الربح المحفوظ بطرف
الجدة المذ كورة قبل عام الموت فهل لهن الاستيلاء على محصولات عام الوفاة الموجود
ومطالبه التركة بما لهن من بدل باقي الربح المستهلك عن الاعوام الماضية ان تحقق
ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يكون لهن الاستيلاء على محصولات ارضهن كل
يتقدم لهن من الزرع المبذورهن قبل الجدة من بذرهن بالوكالة عنهن ومن قبل وكيلا لهن

مطلب الوكالة ببيع
الرهن لازمة ولا تبطل
بموت الراهن ولا بخروجه
عن الاهلية ولا بعزله

القيام من قبلهم بعد وفاتها ومطالبة التركة بما لها من قبل المحدة من بدل باقي الربيع
المستهلك مما قبلها عن الاعوام الماضية على الوجه المسطور اذا ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ١٥ ذی الحجة سنة ٩٥
مضمونها ورد شرح مديرية المانية وبنی من المسطر على احدى الاوراق على ما ورد لها من
مفتي افندي وقاضي افندي المديري في شأن ما يتعلق بتوكيل الوكيل اللازم عن
زوجة محمد افندي أمين بنجل المرحوم عبد الكريم كاشف من مطالعة حضرته كم
ما شملت عليه الاوراق المذكورة تعلم تفصيلات ذلك وحيث مر غوب عرض هذه
المسئلة على حضرته لم يزل يحرمه تؤمل افادة المحكم الشرعي (اجاب) وردت لهذا الطرف
افادة المحافظة المرغوب بها اعطاء الافادة عن المحكم الشرعي في شأن توكيل مهتاب زوجة
محمد افندي أمين بن عبد الكريم كاشف المذكورة حضرته حسين افندي كامل فيما هو
مقتضى اجرائه مع زوجها المذكور بعد الاطلاع على ما فيها والجواب عن ذلك شرعا ان
المصرح به في خصوص التوكيل بالخصوص حصول الاختلاف بين الامام الاعظم
وصاحبيه في لزوم التوكيل بدون رضا الخصم وعدمه فذهب الامام انه لا يلزم بدون
رضاء الاعداء من الاعذار المذكورة في ذلك التي منها كون الموكل من المخدرات التي
لا تخالط الرجال لغير حاجة ولم تجر عاداتها بالحضور الى مجلس القضاء او كونه لا يحسن
البيان في الدعوى او غائباً مدة سفره فان كان هناك عذر من الاعذار المذكورة لزم
التوكيل بالخصوص ولو بدون رضا الخصم والاتوقف على رضا وعلية ارباب المتون
واختار غير واحد وزعم دليله في كل مصنف فلم العمل به ولا سيما في هذا الزمان القاسد
كافي الخيرية وعليه عمل القضاء ومذهب الصالحين لزومه مطلقاً وعليه فتوى الى الليث
واختاره المتأني وصححه واختار المتأخرون للفتوى تفويضه للحاكم بحيث انه اذا علم
من الخصم التعمت في الالباء من قبول الوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد
الاضرار بخصمه بالحيل كما هو صنيع وكلاء المحكمة لا يل منه التوكيل الا برضاه وهو
اختياره من الائمة السرخسي كذا في الكافي ونحوه في الزيلعي وبه أخذ الصفا وهذا
حاصل ما ذكره في مثل هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرة وكنت عنها
رجلا في ايجار املا كما وقبض اجرتها ووزع اطيانها وصرف ما يلزم عليها وشراها من ماله
ولم تفوض له التوكيل ولم تجعل له وكلاء عاماً عنها في كل شيء وفي أثناء توكيله عنها على
هذا الوجه الخاص وجدنا بعضا من الفلاحين الكاثنين بجهة اطيان الموكلة المذكورة
عليهم جملة من الديون من ايجارات اطيان الموكلة وغيرها وعليهم بعض ديون لاشخاص
اجانب لا تدخل للموكلة فيها بوجه ولا تعلق لادارة اشغالها الداخلة تحت التوكيل المذكور
بها فتفق الوكيل المذكور مع ارباب الديون الاجانب المذكورين على احتياهم بحالهم
من الدين الذي لهم على هؤلاء الفلاحين على دائرة الموكلة المذكورة مقابلة ما يجري

١٧
١٢٩٥
مطالب في الاختلاف
الحاصل في لزوم التوكيل
بالخصوص بدون رضا
الخصم

تحصيله لهذه الدائرة منهم عقدار ما يحتاجون به على الدائرة المذكورة ويريدون على
المديونين المذكورين مبلغاً نظير ما قبلهم ذلك لمدة فاحضر الوكيل المذكور بعض
المديونين وحضر عليهم سندات بتلك الديون التي عليهم وعلى غيرهم والمحوالة على دائرة
الموكلة المذكورة بالاصالة والنيابة عن باقيهم بلاتو كيل عنهم وبغيرتهم مع كون الباقي
معظم من عليهم تلك الديون وذلك بالتخفيف من هذا الوكيل وقبل هذا الوكيل
المحوالة على دائرة موكلته بدون اذنها وبدون توكيلها له في ذلك وبدون علمها ولما بلغها
ذلك ردت هذا الفعل ولم تجزه وعزلت هذا الوكيل عن توكيله الخاص المتعلق بها أيضاً
لاجرائه ما يضرها وباشغالها وانكر المديونون جميعاً بعض هذه المبالغ مع عدم رضائهم
وعدم علمهم بما فعله البعض بدون اذنها أيضاً ثم اراد ارباب الدين الزام الموكلة بدفع
الدين لقبول المحوالة على دائرتها من وكيلها المذكور فهل اذا لم يكن الرجل المذكور
وكلاء عنها فيما اجراه ولم يكن توكيله السابق عنها مفوضاً ولا عاماً وليس ما فعله من
الترامه بدفع ديون الغير بالمحوالة داخلاً تحت توكيله ولم تجزه الموكلة بل ردت لا تجبر
الموكلة على دفع دينه تلك الديون لاسيما ولم يصلها شيء من المديونين بل لها عليهم مبالغ
يتعسر استخلاصها منهم أيضاً (اجاب) نعم لا تجبر الموكلة المذكورة على دفع تلك
الديون على فرض ثبوتها واسبقا قاعها على غير ما يجرد التزام وكيلها المذكور بدفعها
لاربابها بطريق المحوالة على هذا الوجه حيث لم يكن توكيل الوكيل المذكور كونه عاماً
لذلك ولم تجزه الموكلة بل ردت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقام ابنه وكلاء عنه
في حانوته وجعله متصرفاً عنه بدل شخصه في البيع والشراء وكل ما تحصل من النقود زيادة
يسلمه الى والده واجاز له بذلك فاستمر الابن على هذا الامر مدة ثم توفي الاب عن ورثته
ومن جلتهم الابن المذكور فارد ارباب الورثة بحاسبة اخيه من المدة الماضية التي كان
يتصرف فيها حال حياة ابيه بالوكالة على الوجه المذكور فهل لو ادعوا عليه بما لم يعلم
زيادة على ما هو باق تحت يده مما اوصله الى ابيه حال حياته وصححوا دعواه وادعى
الابن ايصال ذلك الى ابيه حال اتيه يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كانت وكالة
ثابتة ولم يكن خائفاً في مال ابيه ويكون ما بقي تحت يده من مال ابيه هو الميراث يقسم بين
الجميع بالقرينة الشرعية (اجاب) نعم يقبل قول الوكيل المذكور بيمينه فيما ذكر
اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في ناظرة على وقف
وهي من جملة المستحقين وكانت رجلاً وكالة شرعية وكتبت له بها سنداً شرعياً ثابت
المضمون بان يستغل الوقف المذكور ويصرف ريعه فيما يحتاجه من التعمير والترميم
وما بقي يدفعه لمسا فقترغ الوكيل المذكور لذلك مدة من الشهور وسلم نفسه لاجل
وصار يتصرف في الربع طبق وكالتها ثم الان تريد عزله ومحاسبته عن ما قبضه والحال
ان الوكيل المذكور وصى على حصة احد المستحقين فهل والحال هذه يكون القول

رجب
١٤

قوله يمينه فيما صر فيه على عمارة الوقف وما دفعه لموكلته بدون بينة شرعية ويسوغ له خصم حصة القاصر في الربيع مما قبضه (أجاب) نعم يكون القول قوله يمينه فيما صر فيه من ربيع الوقف في عمارة المأذون بها إذا كان مصرف المثل ولا يكذب فيه ظاهر الحال وكذا فيما دفعه إلى موكلته النافذة في ربيعها إذا كان وصيا على أحد المستحقين القاصر الاستيلاء على نصيبه من ربيع الوقف الذي قبضه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت ابنها وكالة شرعية فيه أيا في ذكره مقتضى اعلام شرعي بيده وأولاد قصر في حضانتها أقامه القاضي وصيا وقبضها عليهم والقصر المذكورين بعض عقارات خلاف عقاراتها وهي وأولادها القصر مقيمون في جهة والعقارات في جهة فصرف الوكيل المذكور على عمارة العقارات الضرورية بعضا من المصروفات وأرسل لها بمضامين الدراهم من غلة العقار فتوفيت المرأة والقصر بلغوا رشدهم ورغبوا عمل المحاسبة مع الوصي واستيلاء محققهم فاجرى الوكيل المحاسبة معهم فقبلوها منه ولم يقبلوا بعض المصروفات على العمارة الضرورية الجزئية والمبالغ المرسلة إلى أهل الأبنية منكرين ذلك فهل والحال هذه يقبل قول الوكيل الوصي المذكور يمينه فيما أوصله من المبالغ المذكور إلى أمهم وفيما صر فيه على العمارة الضرورية من المال حيث كان مصرف المثل لا يكذب فيه ظاهر الحال ولا يكاف أقامة بينة على ذلك (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل الوصي المذكور يمينه فيما أوصله من غلة العقار المذكور إلى من له قبضه كما يقبل قوله يمينه فيما صر فيه في عمارة الضرورية من غلة حيث لا يكذب في ذلك الظاهر ولا يكاف البينة على ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر يملك نفودا وعرضا توجه لجهة الحجاز وعند توجهه أقام ارشدا وأولاده مقامه في التجارة وجرده عليه العروض الموجودة في محل تجارته وسلمها له وأعطاه جانيبا من النقود أيضا وأذن له بالعمل والتجارة في ذلك بالو كالة عنه كما كان يفعل الأب ليصرف من ذلك على نفسه تبرعاً منه وعلى أولاده كذلك ببقية عيال الأب فصار الابن المذكور يصنع كما أذن له أبوه ويصرف على نفسه وأولاده وبقية عيال أبيه المذكورين حسب أذنه من ذلك المال في مدة إحدى عشرة سنة بحيث يستغرق ماصرفه على هذا الوجه قيمة ما سلمه أبوه إليه على هذا الوجه المذكور واستمر على ذلك تلك المدة وتحققته خسارة ودين من ائتمان ما اشتراه نسبت في عمل هذه التجارة استغرق ما تجدد بيده من العروض ثم عاد الأب من الجهة المذكور توفى عن الولد المذكور وورثه آخرين فالآن بقية ائتمانه يطلبون من الولد المذكور ما كان تركه الأب من النقود والعروض التي جردها على الولد المذكور عند توجهه للحجاز فهل إذا كان الواقع ما هو المستطرد ليس لهم ذلك ولا حق لهم الا فيما تركه الأب المذكور عند وفاته حيث ثبت ان البيع والشراء والصرف على هذا الوجه باذن أبيه المورث بالوجه الشرعي (أجاب) نعم ليس لهم ذلك ان كان الامر كذلك بدون

وجه شرعي ولا حق لهم الا فيما تركه مورثهم عند موته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل والدته عن نفسه وكالة مطلقة ثم توفي إلى رحمة الله تعالى فهل تبطل الوكالة بوفاته وينعزل الوكيل أم كيف الحال حيث كانت وكالة المذكور لها في جميع التصرفات من بيع وشراء وأجرة واستئجار وخصوصة بغير طلب خصم (أجاب) من المعلوم ان كل وكالة غير لازمة كهذه الوكالة تبطل شرعا بموت الموكل بالاتفاق على العلم بالموت لانه عزل حكمي فلا ينفذ تصرف الوكيل ولا خصوصته بجهة الوكالة المذكور توفى عن موكله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ارشدا ثلثه وفيها بلغ وقصر وأقيم وصيا على القصر من طرف الحاكم الشرعي وأقامه البالغ وكيل عنهم في التصرف في نصيبهم على حسب رايه واستمر على ذلك مدة ثلاث عشرة سنة متصرفا بما يلزم مما لا غنى عنه والآن أراد كل واحد أن يختص بنصيبه فهل عند القسمة لهم محاسبته من تاريخ تصرفه وإذا قلتم بالحاسبة يكون القول له مع يمينه في بيان مقدار ماصرفه مما هو أذن فيه حيث كان مصرف المثل ولا يكذب فيه الظاهر (أجاب) نعم لهم محاسبته على ما قبضه وصرفه في شؤونهم مدة ولايته وصاية وكالة ويقبل قوله يمينه في مقدار ماصرفه من ماله في ذلك مما هو مآذون فيه شرعا في حق برائة ذمته حيث كان مصرف المثل لا يكذب فيه ظاهر الحال ولم يكن خائفا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عمة مقيمة عنده فأمته ان يصرف عليها من ماله الخاص به شرعا في ما كلفها ومشربها وما يلزم لها كل يوم قدر ما معلوما عينته له وكل ماصرفه في شؤونها على الوجه المستطرد يكون دينها يرجع به عليها وصرف عليها مدة تسع سنين ما أمته بصرفه عليها على يد جملته من البيت ثم بعد ذلك توفيت قبل أداء ذلك له وصار اخراجها والصرف عليها من طرفه باذن ورثتها مقدارا معلوما ليرجع به عليهم فهل إذا كان الامر كما ذكر يسوغ له شرعا أخذ ذلك من تركه المتوفاة المذكور توفيت في حق ما ذكر اما باقرار الورثة البالغين حيث لا دين عليها غيره ولا وصية أو بالبينة الشرعية (أجاب) نعم يكون له الرجوع بماصرفه عليها حال حياتها في تركها وما صر فيه في مؤن تجهيزها حين موتها على الوجه المذكور إذا كان الواقع ما هو مستطرد بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مآذون له في التصرف في شؤون قوم تصرفا عامما ادعى صرف مبالغ خلاف المعهود لم يبين مصرفها مع كون الظاهر يكذب في صرف تلك المبالغ وذلك خلاف مصاديقهم المعتادة من كل وشرب وجميع شؤونهم فكذبوه في صرف تلك المبالغ الزائدة فهل لا يصدق في دعواه صرف تلك المبالغ الزائدة يمينه حيث كذب في دعواه المذكور توفى عن موكله (أجاب) المآذون بالتصرف العام وكيل ومال آذنته في يده أمانة فيقبل قوله يمينه في صرفه حسب الاذن مالم يدع ما يكذب فيه ظاهر الحال فلا يقبل قوله في ذلك يمينه وقد ذكر البيهقي عن احكام الاوصياء القول في الامانة قول

جاءى الثانية

ربيع الاول

الامين مع يمينه الا ان يدعى امره ان يكذب الظاهر فيئذ تنزل الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدق كتمان له في رد المختار في الوقف عن الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل يبيع الرهن لو باعه بالغبن الفاحش أى بخلاف القيمة مثلا هل ينفذ ببيع أم لا خصوصاً ولم يذ كر في سند وكالته ان يبيع الرهن بأى قيمة كانت أو بحسب ما يساوى في المزاويل قيل له اذا حل أجل الدين فانت ببع الرهن وسد من غنه الدين الذى على واذا قلتم بعدم النفاذ يكون للمالك فسخه ويبقى المبيع رهنا كما كان الى ان يباع بمثل قيمته حيث لم يرض المالك ببيعه بالغبن الفاحش (أجاب) قد وقع اختلاف في بيع الوكيل بالبيع المطلق فذهب الامام نفاذ بما قل وكثر وهو ظاهر الرواية ويرجع دليله وخصه صاحبان بمثل القيمة أو بما يتعاقبان الناس فيه وبه يبقى كافي الدر وحواشيه والانه روية والمندية وغيرها على قوله المافى به يكون للمالك الرهن فسخ البيع المذ كور حيث صدر من الوكيل ببيعه المطلق بغبن فاحش ويبقى رهنا الى ان يؤدى الدين او يباع بمثل قيمته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة بنين مات واحد منهم في حياته عن ابن فاموصى له جده بثلاث ماله واستثنى من الثلث نقودا عينها الجهات عينها ثم مات الجدموصى المذ كور عن ابن ابنه الموصى له وعن ابنه المذ كورين فخر قاضى مدينة السيد الخليل اذ ذلك وحكم للموصى له بما بقى من الثلث بعد الاستثناء شاعا في جميع التركة ثم صار الموصى له وعماه يضاربون في التركة ويعملون فيها ثم مات احد الابنين عن ابن قام مقام أبيه في التركة والعمل فيها كأييه ثم أراد الموصى له اداء فريضة الحج فطلب من عمه وابن عمه ان يدعوا له مؤنة الحج فدفعا له نقودا وبضائع من المال المشترك بلغ مجموعها مائة جنبيه مجيدى صرف جميعها في اداء فريضة الحج ثم خرجت قرعة ابنه في النمرة العسكرية فطلب من عمه وابن عمه المذ كورين ان يدفعوا عنه البدلية فدفعا عنه خمسين جنبيه مجيدى ثم أراد الا ان الموصى له المذ كور ان يعزل ما بقى من الثلث من المال المشترك مع ما خصه من البناء ولا يحسب عليه ما صرفه في اداء فريضة الحج ولا مادفع عن ابنه في البدلية فهل والحال هذه لا يحجب لذلك ويحسب عليه ما صرفه للجهتين المذ كورين جبراعنه وما الحكم (أجاب) لاشك ان مادفعه العم وابن عمه للموصى له لقضاء مصالح فريضة حججه من المال المشترك لا على وجه التبرع له بحسب عليه خاصة وما أمرهما بدفعه عن ابنه في البدلية ان أمرهما بدفع ذلك ليرجعاه عليه أو على ان ذلك عليه من نصيبه فلهما احبانه عليه أيضا والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة بالغبن عاقلين وكلوا عنهم أخاهم الوكالة العامة المفوضة المطلقة في جميع امورهم وعامة شؤونهم بايجاب وقبول شرعيين وتحرر بالوكيل المذ كور حجة شرعية من قاضى جهتهم وتصرف الوكيل المذ كور تصرفات شرعية عن موكله ثم بعد ذلك عزلوه عن الوكيل المذ كور بحضوره وقبل منهم العزل وأخذوا

٢٩ ١:٩٩

شعبان ٩ ١٣٠٠

منه حجة التوكيل وسلموه وصلا عليهم - من الحاجة المذ كورة وتحرر بالعزل المذ كور وثيقة بشهادة جهه ومن عدول المسلمين فهل يكون تصرف الوكيل قبل عزله نافذا على الموكلين وينعزل بعزل الموكلين ولا يملك التصرف عنهم بعد العزل والعلم به واذا تصرف بعدهما عن الموكلين لا ينفذ عليهم بدون رضاهم ولا اجازتهم (أجاب) تصرف الوكيل الشرعى قبل عزله حسبما يقتضيه التوكيل نافذ على الموكلين حيث لا مانع ولا ينفذ بعد العزل والعلم به بدون وجه شرعى حيث صح العزل والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من ناظر خاصة خديوى مؤرخة ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ طلب بها اعطاء فتوى شرعية بحسب ما يقتضيه نصوص الشريعة الغراء عن السؤال المرسل طيبا واعادته اطرفه حسب لزومه ونص السؤال في رجل بنى لبنية القاصر بين عماله المتبرع به لما محلا على أرض لغيره ثم وكل رجلا آخر عن نفسه في كل شئ يصح به التوكيل شرعا من بيع وشراء ورفض وات ذوعطاء واقرار وقبض حقوق واموال وفيما له وعليه من الدعاوى والمطالبات والخاصات وغير ذلك وكالة مطلقة مفوضة عامة واذنه ان يوكل من شاء متى شاء كما شاء وثبت التوكيل المذ كور شرعا وتحرر به اعلام شرعى محكوم فيه بذلك حكما شرعيا به محلا بالحكمة الشرعية الكبرى ثم ان الوكيل المذ كور بماله من الوكالة المذ كورة اذن شخصا آخر ببيع بناء المحل المذ كور بثمن معلوم هو ثمن المثل ونفذ القاضي البيع المذ كور وحرره حجة شرعية مسجلة بالحكمة الشرعية الكبرى والمحال ان الوكيل الاذن المذ كور لم يقبض الثمن المرفوع من المشتري ولا من غيره فهل يكون البيع المذ كور صحيحا نافذا شرعا وتكون الحاجة المحررة به معتبرة شرعا وهل لا يكون ضامنا بعدم قبض الثمن وهل لا يجبر على طلبه واستيفائه من المشتري وهل اذا امتنع الوكيل الاذن بالبيع من طلب الثمن واستيفائه لا يكون ملزما به وما الحكم في ذلك افيدوا الجواب (أجاب) البناء المملوك للقاصر دون الارض من قبيل المنقول فيبيعه بثمن مثله من قبل الاب أو وصيه صحيح نافذ ولو بدون مسوغ من مسوغات بيع الوصى عقار الص - غير ولا اب ان يوكل بكل ما يفعله بنفسه وتدصر حوايا التوكيل العام صحيح وان يثمل سائر المعاوضات كالبيع والشراء فلو وكل أبو الصغيرين رجلا آخر واقامه مقام نفسه في كل شئ يصح به التوكيل شرعا وكالة عامة مطلقة مفوضة واذنه بالتوكيل لمن شاء متى شاء متى شاع حتى فيما يتعلق بمجبروته ساع لهذا الوكيل بيع البناء وسائر منقولات الصغيرين بثمن مثله كما يسوغ لهذا الوكيل توكيل غيره في ذلك وحيث يكون الوكيل الثانى وكى لاعن الموكل الاصلى لاعن الوكيل الاول لانه باذن من الموكل الاول حتى لا يعزل بعزل الوكيل الاول بل بعزل الموكل الاصلى في حواشى الدرر لاب والوصى التوكيل في ملك الصبي بكل ما يفعله وفي الدرايا وان وكل به أى بالامر أو التفويض فهو أى الثانى وكيل عن الامر وحيث فلا يعزل بعزل موكله او موته

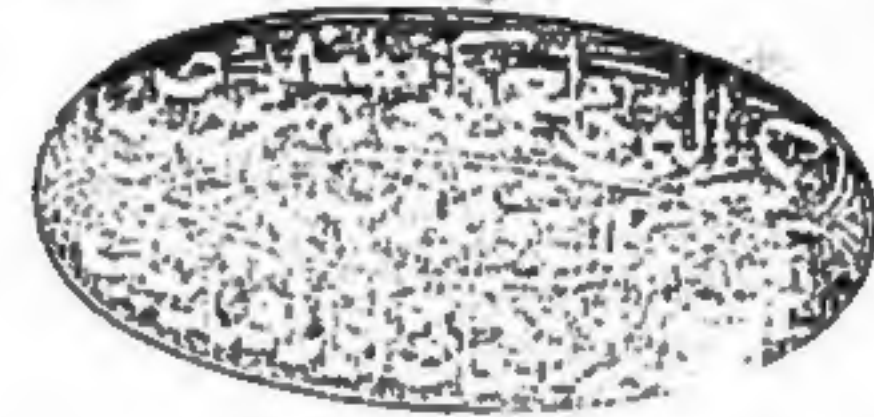
١٢ ١١

ربيع الاول

١٦ ١٣٠٣

و ينعزلان بموت الاول و بعزله كما في جواسيه و صرحوا بان حقوق البيع ترجع الى
 الوكيل به فله قبض الثمن الا انه لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف وكيل الشراء ولا
 يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسمار والبيع لانهم يعملون باجر كما في
 البرازيه ومنه يعلم ان الوكيل بالبيع لا يكون ضامنا بعدم قبض الثمن ولا يجبر على طلبه
 واستيفائه من المشتري بل عليه ان يحيل الموكل بالثمن على المشتري أي يوكله بقبضه ان
 امتنع من قبضه بنفسه ولا يكون له ان امتنع من طلبه واستيفائه حيث وكل
 الموكل بقبضه من المشتري وكذا الاضمان ولا الزام بشئ من ذلك على الوكيل العام
 الاول بل ليس له ولاية قبض الثمن لكونه لم يباشر البيع بنفسه بل باشره الوكيل
 الثاني الذي وكله فيه الوكيل الاول بالاذن له من قبل موكله الاصلى والله تعالى اعلم

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع اوله كتاب الدعوى)



5483/3

Sileyman ve Kütüphaneleri	
Kitap No	99 nısı
Yayıncı No	
Libri No	899